

المحامي

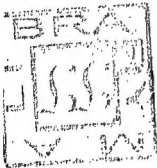


مكتبة

مكتبة

مكتبة

مكتبة



مكتبة

مكتبة

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR1615

1710

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله

وعلى آله واصحابه اجمعين

اما بعد فقد عثرت ذات يوم على بعض وريقات فيها شيء مما جرى
للمحامين في ايام حكم المرحوم محمد علي باشا وكنت اذ ذاك اشتغل بالمحاماة
عن بعض مصالح الحكومة في قلم قضايا الداخلية فاتجهت رغبتى من ذلك
الحين الى جمع ما يتعلق بهذه الطائفة من الاحكام وكان الطريق متعباً الا
انني ما زلت اواصل البحث فيه حتى وصلت الى بعض المراد
رأيت اثناء البحث والتنقيب أن أجعل هذا الكتاب حاوياً لتاريخ
صناعة المحاماة في جميع البلدان لالين حقيقتها وأشرح أفكار الامم فيها وما
اعترفت لها به من الحقوق وما اقتضته منها من الواجبات ولما كان بيان
حالتها في الامة المصرية متعذراً في الزمن الاول أي قبل انشاء المحاكم الاهلية
كان من الواجب بيان تاريخ القضاء في ذلك الزمن وبه يمكن الوصول الى
معرفة شأن المحاماة فيه . ولذلك طلبت الاذن من نظارة الداخلية بالبحث عنه في
مخطوطات الدفترخانة المصرية فتفصلات به وقضيت قسماً كبيراً من اجازتي في
العام الماضي في تصفح تلك الدفاتر والاوراق واستنساخ ما اختص بهذا البحث

وكننت قد جمعت كتباً كثيرة مما ألف في تاريخ هذه الصناعة وها
انا انشر نتيجة ابحاثي في مقدمة واربعة ابواب وخاتمة
المقدمة في بيان تاريخ الحمامة قديماً والباب الاول في بيان نظامها عند
الامم المتقدمة كلها والباب الثاني في بيانها في الامة المصرية من عهد
المرحوم محمد علي باشا الى يوم افتتاح المحاكم الاهلية وفيه مختصر تاريخ القضاء
وتأسيس الحكومة المصرية وتشكيل دواوينها ومصالحها من سنة ١٢٢٥ هجرية
والباب الثالث في بيان نظامها من عهد تشكيل تلك المحاكم الى الآن وفيه شرح
اللائحة المعمول بها الآن شرحاً وافياً والباب الرابع في عموميات ترجع الى
بيان علاقة الحمامة بالقضاء ورابطة المحامين بالقضاة وما يتعلق بذلك من الحقوق
والواجبات وكيفية اداء صناعة الحمامة من مرافعات وتحريرات ومذكرات واستشارة
وتحكيم ونقل اقوال المؤلفين والعلوم التي تلزم معرفتها والخاتمة في بيان
اخلاق المحامي وبلي ذلك ملحقات اثبت فيها قانون السياسة وقانون
المنتخبات والقانون الهمايوني وأهم اللوائح والاوامر المتعلقة باختصاص المحاكم
وكيفية سيرها مما جاء ذكره بالباب الثاني

ولا يطعن القارئ في ان يري كل ذلك مبسوطاً بشرح كبير فالبحت
جديد عندنا وانا اكون قد اديت الواجب اذا كنت ارشدت بكتابي هذا
الى طرق النظر فيه والاكثار منه والله اسأل ان يوفقنا جميعاً الى ما فيه خيرنا

مصر في ١٢ صفر سنة ١٣١٨ — ١٠ يونيه سنة ١٩٠٠

احمد فتحي

زغلول

مقدمة

المحاماة عند الامم القديمة

حق الدفاع قديم ووجد منذ وجدت الخصومة وهي من لوازم الاجتماع ولا بد فيها من الهجوم والدفاع وقد يختلط الامر على طالب احدهما فيركن الى من يأمنه في حقوقه وهذا يرشده برأيه ويعمل لنصرته ويدفع عنه مخاصمه . وقد وجد عند جميع الامم في جميع الازمان رجال تضلعوا من القانون وقصروا عملهم على مساعدة المتخاصمين بابداء المشورة لهم او بالدفاع عنهم امام القضاء وقد وجد هو ايضاً مع وجود الامم تبعاً لوجود الخصومة فهو كذلك من لوازم الاجتماع

اما كيفيته فكان الناس في مبدأ الانسانية يتقاضون بانفسهم مستعينين احياناً باهلهم واصدقائهم فكان الخصم منهم يحاط باهل وده وقرابه وكلهم يدافعون عنه ثم تقدم الحال بتقدم الاجتماع وارتقاء النظام فيه

كان لليهود في زمن موسى عليه السلام رجال يشتغلون امام القضاء فيما يشبه المحاماة اليوم وأخص ما كانوا يعملونه حل المشكلات التي تظهر بين الافراد من المسائل القانونية وكانوا في عملهم هذا غير مأجورين ممن يعملون لمصلحته لانهم كانوا يأخذون جملاً من بيت المال . وكانوا يعتبرون كانهم من رجال القضاء وهم الذين كان ينتخب من بينهم القضاة وكذلك وجد عند الكلدانيين واهل بابل والفرس والمصريين رجال من اهل العلم والذكاء يرجع

الناس اليهم في المشورة ويستعينون بعلمهم في خصوماتهم وكان اولئك العقلاء يبدون المشورة وينصحون الناس علناً . وظل الامر كذلك حتى اخترع المصريون فن الكتابة فحجروا من بعده على اولئك الرجال ان يترافعوا في الخصومات الا بالكتابة وعلّة هذا الحجر خوفهم من ان المتكلم يختلب الباب القضاة بحسن منطقة وسلامة صوته وهيئة القائه وبما كان يذرفه البعض من الدموع تحيلاً وبما اعتادوه من الاشارات التي تحرك العواطف في قلب المخاطب والسامعين . ولما كان الاختراع حديثاً وكان كل الناس غير قادرين على الكتابة وجب اذن في طاعة ذلك الامر ان يستعين من لا يعرف الكتابة بغيره ممن تعلمها . فهذا هو اصل الحمامة وهو طبيعي كما ترى في الانسان

انتقل هذا الفن من المصريين الى اليونانيين وليس من بلد نبغ فيه العدد العديد من الفلاسفة والحكماء والمتشرعين والخطباء والكتاب والعلماء في كل علم مثل بلاد اليونان فقد اعجب اهل ذاك الزمان بحكومتهم وقوانينها التي وضعها (سيكرويس) و (دراكون) و (سولون) لمدينة (اثينا) ثم (لوکورج) لاقليم (لقدمونيا) و (بيكودور) لمدينة (ميتينيا) و (رالوس) لمدينة (لوكرية) و (منيوس) لجزيرة (كريد)

كانت تلك الشرائع على جانب من الكمال والعدل حتى ان حكومة الجمهورية الرومانية ارسلت الى بلاد اليونان وفوداً لينقلوا اليها تلك الشرائع لتستير باصولها في وضع قوانينها

وكانت الفصاحة مهمة عند الأمم فعنى بها اليونان وصارت فناً من

الفنون ذا قواعد واصل تنال بالتلقي

واول من أدخل فن البلاغة في صناعة المحاماة هو (بيريكليس) احد
 خطباء (اثينا) ومن زمنه جرت العادة بان يستعين الخصوم امام محكمة تلك
 المدينة العظمى وامام بقية محاكم البلاد الاخرى ببعض مشاهير الخطباء ليؤيدوا
 حججهم في ادعائهم ودفاعهم . وبدأ هؤلاء الخطباء عملهم بالقاء الخطب بانفسهم
 امام المحاكم . هكذا كان يفعل (تيمستوكل) و (بيركليس) و (ارستين)
 واول من كتب مرافعة للخصم ودفعها اليه ليتلوها بنفسه على القضاة
 هو (انطيهون) وتبعه في ذلك (ليزياس) و (ايزوكرات) و (ديموستين)
 ول هؤلاء ايضاً خطب كانوا يلقونها بانفسهم وقد اشتهر الاخيران منهم شهرة
 فائقة الا انهما لم ينجوا من الملام على ما اقترفاه في مهنتهما فكثيراً ما حوكم
 (ايزوكرات) لمخالفة القوانين لكونه كان يشير على موكله فيما يكتبه اليهم
 باستعمال طرق ووسائل من شأنها اخذ الخصوم غيلة . وكان من وراء ذلك
 ان امتنع عن الاشتغال بهذا الفن . اما (ديموستين) فانهم لاموه لانه
 كتب دفاعين عن خصمين في قضية واحدة

ومن امتاز بحسن العمل (استين) فانه خصص نفسه للدفاع عن
 المتهمين ظلماً فكان يكتب دفاعه ويعطيه للمتهم ليقرأه على القضاة
 ووضع (دراكون) و (سيلون) قوانين لتنظيم حرفة الدفاع امام المحاكم
 منها ما يتعلق بالشروط الواجب اجتماعها فيمن يشتغل بهذا الفن وكانوا
 يسمون بالخطباء

كان يشترط في الخطيب ان يكون حراً لذلك منع الرقيق من الدفاع
 عن غيره لان درجته المدنية كانت احط من ان يشتغل بهذه الصناعة الشريفة

وان لا يكون مردولاً ساقط الشرف ومن هؤلاء من لم يحترم والديه
ومن أبى الدفاع عن الوطن او قبول وظيفة عمومية ومن اتجر بتجارة
تخالف الآداب وتشين الاعتبار ومن شاهده الناس في اماكن الفحش
والفجور ومن عاش عيشة التأنق فبدد ما ورثه عن آباءه ومن كان اميناً
على اموال الحكومة الا اذا قدم حساباً يعلم منه انه لم يبق في ذمته شي
من المال

وكذلك منعت النساء عن الحمامة لما ينبغي لنوعهن من الحشمة والوقار
وكانت حظيرة مقام الحمامين ودائرة المحكمة ككاهن معدودة من
الاماكن المقدسة فاذا حان وقت الاشتغال رش المكان بالماء المطهر اشارة
الى انه يجب ان لا يجري فيه من الاعمال ولا يتكلم فيه من الاقوال الا ما
كان طاهراً تقياً

وكان معتقد الخطباء ان وظيفتهم منحصرة في خدمة العدالة ورفع منار الحق
ومع ذلك كان بعضهم يستخدم الحيلة للفوز على خصمه كما فعل
(ابييريد) فانه كان يدافع عن امرأة حسناء اسمها (قريني) متهمة بالتعدي
على الآلهة وشاهد من القضاة تحفزاً للقضاء عليها فدفعها امامهم واماط
القناع عن وجهها وجعل يناجيهم بجمل الحنان وعبارات الاسترحام فبهروهم
جمالها وأثر فيهم قول الخطيب فبرؤها

لذلك صدر بعد هذه الحادثة قانون قضى على الخطباء (الحمامين)
ان لا يتخذوا المقدمات في دفاعهم وان يمتنعوا عن كل قول من شأنه
استجلاب الرفق او إثارة الغضب كما قضى على القضاة ان لا ينظروا الى

المتهم اذا حاول استعطافهم وطلب الرحمة في القضاء . ثم جرت العادة بان يصبح صائح وقت افتتاح الجلسة على المحامين يذكرهم بهذه النصوص حتى لا يستخدم احدهم تلك الوسيلة لينال الفوز في خصومة باطلة . وكان من اثر هذا القانون فتور عزائم الخطباء وانحطاط فن الخطابة

ونحنى بعضهم نحو الاطالة والاسهاب فصدر قانون يحدد زمان مرافعة كل خطيب وجعلت مدته الكبرى ثلاث ساعات واتخذت في قاعة الجلسة ساعات مائة لملاحظة ذلك

وكان من المأمور به ان لا يخرج المحامون عن جادة الكمال والتواضع ولا يسعوا عند القضاة ليمهدوا طريق النجاح وان لا يخطبوا في المسئلة الواحدة مرتين وان يمتنعوا عن الشتائم ومر الكلام وان لا يضربوا الارض بارجلهم في خطابهم وان لا يشوشوا على القضاة وهم يتداولون وان ينسحبوا من الجلسة بالهدوء والسكينة وان لا يجمعوا الناس حولهم . ومن خالف منهم هذه الاوامر والنواهي كان عقابه التزيم وكانوا غير مأجورين على عملهم وانما كانوا يكافأون بارتقاء الوظائف في الحكومة

وأول من أخذ اجراً من موكله هو (انطيفون) وتبعه الباقيون غير ان مبدأهم في عملهم لم يتغير وهو نيل الشرف وخدمة العدالة ومساعدة صاحب الحق على أخذه

ولما جذب حب المال بعض اولئك الخطباء وصار الكسب ضلتهم عابهم قرنائهم ولاهم الناس لوماً شديداً

لم ينب عن الرومانين منذ عهدهم الاول ان العدالة كيان الدولة وان

القضاء أهم أركان العمران في الامم ولذلك اختار (رومولوس) وهو اول ملوك الرومان عدداً من الاشراف وشكل منهم مجلس الاعيان وجعل الباقين من امثالهم في العلم والاختبار قوَّاماً على مصالح الطبقة الثانية في الامة. فانقسم الناس الى فريقين. فريق المتبوعين ومنهم اعضاء المجلس وفريق التابعين. وكان التابع يحترم متبوعه كما يحترم الولد اباه والعبد سيده والعقيق معتقه. وحددت واجبات كل فريق بالنسبة الى الفريق الثاني فلم تقتصر نسبة المتبوع الى تابعه على اعليه الآن، نسبة الحامي الى موكله. بل كانت اوسع مجالاً وأكثرهما. فكان يجب على المتبوع ان يمين تابعه في جميع اموره ويستغنى في مساعدته ما أتيج له من العزة والجاه وما اديه من العلم والمال وهو الذي يرشده في معاملاته عند الحاجة ويقوم بالدفاع عنه امام القضاء. وكان التابع مقدماً في المعونة عند المتبوع على الاقارب ولذلك وجب على المتبوع أن يدافع عن تابعه ضدهم وان يشهد عليهم لا عليه. ومن الجرائم اهمال المتبوع مصالحة تابعه

وكان للمتبوع شغف بحفظ اتباعه والاكثر منهم وتركهم لورثته لان كثرتهم كانت تعد من علامات الشرف والفخر

وكذلك كان يجب على التابع أن يحافظ على شرف المتبوع في كل زمان ومكان وان يبرهن له دائماً على اهتمامه بمصالحه وخيرته على منافعه وحفظ ضياعه قياماً بواجب شكره لا طلباً للاجر ولا سداً للحاجة. وكان يجب على الاتباع ان يمدوا المتبوع بالاموال في زواج بناته وفداء ابنائه اذا أسرهم العدو ودفع الزرامات المحكوم بها عليه وقضاء ديونه اذا مست الضرورة. وكانوا يرافقونه الى المحاكم وفي المجتمعات العمومية ويتكاثفون حوله كالحشم والاخذان

وكان من واجباتهم بعضهم لبعض أن لا يقيم أحدهم على الآخر دعوى
وان لا يشهد عليه وان لا يعمل عملاً يضر بمصلحته أبداً
كان الرومانيون في مبدأ أمرهم منصرفين الى تأييد ملكهم الجديد
فكان الحرب شغلهم الشاغل ولم يلتفتوا الى القوانين ولوازمها بالطبيعة الا
قليلاً . لكنهم ما لبثوا ان طردوا الملوك وأقاموا الجمهورية وتوسعوا في الفتح
وأرسلوا الرسل الى بلاد اليونان ليأتوهم بنظائمتها وشرائعها وأقامت الامة
تشيد أيضاً من ذلك ما احتاجت اليه بواسطة المجالس النيابية وهناك عظم
بها شأن القضاء وبان للناس ما يجب له من العناية والاهتمام فاشتغلوا بالقانون
ودرسوا أصوله وتبينوا قواعده ومبادئه واستوضحوا طريقه ومبانيه وصار
الخصوم لا يكتفون بمتبوعيه في الدفاع عنهم والذود عن حقوقهم بل طلبوا
المزيد واستخدموا نواب القوم في القانون استظهاراً بفضلهم وانتصاراً بما
أوتوا من العلم والعرفان . ولم يمض الا القليل حتى أخذ المتشرعون بناصية
الدفاع وترقت الخطابة فارتوت بجانبها طرق المتبوع الفطرية الساذجة
وحلت الفصاحة محل القول الذي لا ترتيب فيه . فأنحاز اليهم جمهور الامة
وقصدهم الامراء في خصوماتهم بل الوزراء بل الملوك واتخذوهم أعواناً لهم في
النقاضي

كان المتبوع يدافع عن تابعه بالقول والكتابة وكان يشترط في المدافع
ان يكون من ذوي الهمم العالية والعقول النيرة ولذلك أمر (رومولوس)
أن لا ينتخب المتبوع الا من الطبقة الرفيعة في الامة الذين يرجع اليهم على
مدى الزمن في أن يتولوا النيابة عن الامة في المجلس أو يجلسوا على منصة

القضاء . وسرى هذا النظام من حكمه الى حكم الجمهورية فنقل النص في القوانين المعروفة عندها بالالواح الاثنى عشر واستمر مرعياً مدة خمسة أجيال ومضى زمان الجمهورية كله والمحامة هي السلم الذي يرقى الرجل منه الى أرفع المناصب فما كان مجلس الاعيان والامة ذاتها ينتخبان أحداً لتلك المناصب الا من المحامين . هكذا ارتفع (كاتون) الاكبر من كرسي المحامة الى كرسي القضاء وانتقل فيه من رتبة الى أرفع منها حتى عين قنصلاً وتم له النصر على أعداء الجمهورية فتعين مسيطراً عاماً في الامة وهو مقام فوق مقام الملوك من حيث القوة والسلطان ونفوذ الكلمة . هكذا ارتفع (سيرون) وكان يعد زينة المحامة في رومه وبهجتها فارنقى الى مقام القنصلية ثم سما على سابقه فدعاه قومه أبا الوطن وأمير البلاغة . ويعجز الباحث عن احصاء عدد الولاة والحكام والقناصل والمسيطرين الذين أهدتهم المحامة الى الامة تحت حكم الجمهورية . ومن المدهشات ان أولئك العظماء لم يلهوا بقوة جاههم وعظمة صولتهم التي كانت تنذك لها الممالك والبلدان عن المحامة بل كانوا يأتون الى حظيرتها ويروحون نفوسهم باستعمال حرقهم الاولى حتى لقد يتعذر الوصول الى معرفة اسمى الشرفين شرف أولئك العظماء باستمرارهم على حضور جلسات المحامة أم شرف المحامة باستمرار وجود أولئك العظماء فيها .

كان (جول سيزار) ممن ازدانت بهم المحامة وهو الذي أخضع الامم كلها لسلطانه

ولما تغيرت الحكومة الجمهورية استبد الملوك بالوظائف واصبح

التعيين فيها راجعاً الى الصنعة لا الى الاستحقاق فتغير شأن الحمامة وفترت
 همة المترافعين وصار المتبوع لا يحضر الى المحاكم الا قليلاً . غير ان رجال الطبقة
 الثانية اقبلوا على المحاكم واهتموا بالحمامة حتى صار منهم من يتوكل عن اهل
 الطبقة الاولى ممن كان يفتخر قبل ذلك بكونه له من التابعين . ونشأ من
 هذا الانقلاب سقوط البلاغة من اوج عظمتها واندثار اسم الخطباء ثم
 اطلق اسم اقوصكاتو على المترافعين واصله باللاتينية (ادقوكاتي) ومعناه
 الرجل الذي يتولى الدفاع عن الخصوم . الا انه مع هذا التنهين واختلاط
 الطبقة الدنيا بالطبقة العليا في المرافعة عن الخصوم امام المحاكم لم تفقد الحمامة
 شيئاً من مزاياها العالية بل ظل شرفها رفيع الجانب لان الشرف كان
 عندهم موجوداً في الصناعة ذاتها لا في علو منزلة القائمين بها . ودخول اهل
 الطبقة الثانية في الحمامة لم يمنع القياصرة والملوك من تشريفها بمحضرتهم
 ليمهروا على ادارة شؤون العدالة في البلاد . وكانوا يدخلون ابنائهم بين
 رجالها ويأتون بهم يوم القبول في موكب حافل ومنهم من كان يعطي العاليا
 ليكمل ذكر ذلك خالداً

كان العتقاء ممنوعين من الاحتراف بالحمامة حتى حكم الامبراطور
 (اسكندر سفير) فأبيح لهم ذلك بشرط أن يكونوا متعلمين من علوم الادب
 ومن الخطأ ان يعزى اليه الخط من شأن تلك الصناعة فان ذلك لا ينطبق
 على عادته التي اشتهر بها وهي طلبه اعادة بعض المرافعات الشهيرة الماضية
 ليتلذذ بسماعها من جديد . كذلك أمر الامبراطور (كونستانس) ان لا
 ينتخب للولايات الا من المحامين وأصدر (قالدنيان) و (قالنس)

قانوناً صرح فيه بأن من ارتقى أرفع مناصب الدولة لا تخط درجته بالاستئغال في الحمامة وان شرف الذي يقف للدفاع عن الخصوم لا يقل عن شرف الذي يجلس للفصل بينهم

وحدد (هونوريوس) و (تيودوس) عدد الحمامين في كل مقاطعة وأمر أن لا ينتخب الحمامون عن الخزينة العمومية الا منهم ومتى قضى الواحد مدة انتخابه عين في وظيفة سامية وأصبح معدوداً في مصاف اعضاء شورى الدولة ولعل ذلك هو سبب اشتراط الامبراطور (ليون) فيمن يحترف بالحمامة ان يكون شريف النفس . وان يمنع منها كل وغدٍ ذني . ومن أشهر القوانين عند الرومانيين في هذا الموضوع القانون الذي أصدره هذا الملك والملك (انطيموس) فسوّيا فيه بين الحمامين ورجال الجيش ومعلوم ان رجال الجيش كانوا اكبر القوم وأعزهم جاهاً وأرفعهم شأنًا والذي حمل هذين الملكين على الجهر بهذه المساواة هو ما صرحا به في قانونهما من انه لا فرق بين الذين يحمون ذمار الدولة بحمد المرفعات وبين الذين يذودون عن حقوقها بألسنتهم وأقلامهم ويجعلون من فصاحتهم مانعاً يمنع الجوائح من تخريب البيوت وتفريق العائلات ويمدون يدهم لمساعدة من حاق به الظلم وقعد به حاله عن طلب حقه المسلوب واسترداد ماله المنهوب . وأمر الملك (انسطاس) أن ينم على كل حمام يعتزل الصناعة طلباً للراحة بقلب من ألقاب الشرفاء (كلاريسيم) مكافأة له على سابق خدمته

ثم اشترطوا في المحامي أن يكون سنه سبع عشرة سنة

وان يكون درس علم الحقوق خمس سنين

وان يؤدي امتحاناً امام محاكم الجهة التي يريد الاقامة فيها أو امام
محامي المدينة

وكانوا يسألون عن سيرته علناً بمحضرة الاهالي وعن طبقته وعن كفاءته
ويجب أن يشهد له بهذه الكفاءة المتخرجون العظام (الحائزون شهادة
الدكتورية) في علم الحقوق

ومنع الامبراطوران (تيردوز) و (قانتينيان) أهل سماليه واليهود
والوثنيين وأهل البدع من الاشتغال بالوظائف والحرف المدنية ومنها الحمامة
وأوجب الامبراطوران (ليون) و (انطيموس) أن يكون الطالب كاتوليكيًا
وان يعاقب من يخالف هذا النص ويصدر الامر بقبول غير الكاتوليكي في
الحمامة وحرموا دخول قاعة الحمامة على من لحقت به ذلة ومنعوا من
الاحتراف بها كل أجير في الحرب والصم والعمي الا أنهم أجازوا تولي الاعمي
القضاء وسبب منعه من الحمامة ما جرى لاحد في إحدى الجلسات فانه
استمر في مرافقته وكان القضاة قد قاموا من الجلسة وكان يباح للنساء أن
يدافعن عن نبيهن لكن ظهر من بعضهن خروج عن حدود الآداب
والكمال وكانت تترافع عن نفسها فنحن جميعاً من المرافعة ثم خفف المنع
وسمح لهن أن يدافعن عن أنفسهن

وكان آباء الشبان الذين يريدون الاختراف بالحمامة يرافقونهم أول مرة
الى مكان الاجتماع في موكب حافل ويقدمونهم الى مجلس الاعيان فيقررونهم
من زمرة شبان الحمامة ليحضروا جلسات المحاكم ويتمنوا على الاعمال الى
أن يأتي الزمن الذي يجوز لهم أن يترافعوا فيه عن الخصوم

وكان يشترط على كل محام وكل قاض أن يحلف عند سماع كل خصومة يميناً على انه يقول الحق

ولما كان عدد المحامين محدوداً وجب أن لا يقبل أحد الا اذا خلى محل وكانوا يفضلون أبناء المحامين على غيرهم ممن قبلوا للتمرين على الاعمال وأباحوا أولاً للخصوم اختيار المدافعين ثم أمر الامبراطرة (فالنتينيان) و(فالنس) و(جراسيان) أن يتولى القضاة تعيين المحامي لكل خصم بحسب خصومته وعد الخصم الذي يسعى في منع محام معين عن خصمه مبطلاً في خصومته وكان يباح لكل خصم أن يوكل عنه من المحامين واحداً أو اثنين الى أربعة ثم الى اثني عشر غير ان الذي كان يتولى الكلام واحد دون البقية وهؤلاء كانوا يجلسون في الجلسة ليعينوه بنصائحهم

وكان يباح لكل خصم أن يستصحب الى الجلسة عشرة أشخاص فأكثر ليشهدوا له بحسن السيرة وحميد الصفات غير انها عادة قبيحة ما لبثت ان أبطلت

وكان من عادة الخطباء في مبدأ الامر أن يستعينوا في مبدأ مرافعتهم بأسماء الآلهة ثم تنوسي ذلك على توالي الازمان

ومنع المحامون من الشتائم وتقريع خصومهم والتحايل لاطالة زمن الفصل في الخصومة

وكان اذا قام المحامي بما عليه حق القيام أعلن القضاة له أرتياحهم ومدحوه في الجلسة التي ترفع فيها أو بعدها كما كانوا يظهرون احتقارهم لمن ثقل في القول واستعمل التقريع وجرح عاطفة الحياء

وكان الناس يعرضون به في كل نادٍ ويطلقون عليه من الاسماء مايفيد معنى السخرية والاستهزاء

وكانت المهنة بلا أجر في الاصل . ثم اعتاد الخصوم أن يقدموا الى المحامين بعض الهدايا وافرط بعضهم في اقتضاؤها فنعت لكن بغير حكم على من يخالف الامر بالمنع . لذلك استمرت العادة وازداد طمع بعض المحامين فتجدد المنع وقرر العقاب ثم تحددت قيمة الاتعاب الى مبلغ معين لكن بعض المحامين كان يقبض المبلغ قبل العمل ثم يهدد موكله بترك الدعوى أو ينقده مبلغاً آخر . لذلك تقرر في نهاية الامر أنه لا يجوز للمحامي أخذ المبلغ الا بعد الفصل في الخصومة ودام ذلك الى زمن (جوستنيان) الشهير فرفع ذلك القيد وحرم على المحامي أن يطلب مبلغاً غير الذي حصل الاتفاق عليه بينه وبين موكله

ومما هو جدير بالذكر ان التاريخ لم يأتنا بخبر يفيد انهم طردوا بعض المحامين من حرفته لخيانة أو غش موكله . ومنهم من فضل الموت على مخالفة مقتضيات الذمة والاعتبار :

لما قتل الملك (كراكلا) أخاه طلب من المحامي الشهير (باينيان) ان يقوم بمدحه امام الامة فأبى فهدده بالقتل ففضله على تمجيد ظالم أثيم ومات شهيداً طهارة الذمة وصدق الزيمة

ومن ذلك الحين أخذت المحاماة في البلاد الغربية تتبع أحوال الاعم فتضعف باختلال الحكومات وثنقدس بانتظامها الى أن وصلت الى ما هي عليه الآن على اختلاف في الترتيب بحسب حالة كل أمة الا انها في جميعها

صارت حرفة لازمة ومهنة شريفة محكومة بقوانين كلها تشفُّ عن اعتبار أهلها وعلو منزلتهم

بجثنا كثيراً عن المحاماة في الشرق فلم نجد لها تاريخاً ولا ذكراً في الكتب الا بعض شذرات فكاھية لا يمكن أن نستخلص منها شأن تلك الحرفة وما كان للقوم فيها من الاعتناء أو الاهمال . وغاية ما يمكننا أن نقوله بوجه الاجمال انها كانت حرفة حقيرة لا يعقد الناس فيها ما نعتقد اليوم من النفع قال علاء الدين الكندي

ما وكلاء الحكم ان خاصموا الا شياطين أولو باس
قوم غدا شرهم فاضلا عنهم فباعوه على الناس
ولم تكن لهم طائفة معروفة ولا جامعة مخصوصة ولم يعرفوا بغير هذا الاسم وكلاء الحكم

ولما كانت الاحكام في البلاد الاسلامية صادرة عن الشريعة الاسلامية الفراء وجب أن نرجع اليها لنعرف ما قرره العلماء في وكلاء الحكم يشترط أهل مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة في وكيل الخصومة ما يشترط في الوكيل بوجه العموم . والتوكيل صحيح بالكتاب والسنة . قال تعالى (فابعثوا أحدكم بورقكم) ووكل عليه الصلاة والسلام حكيم بن حزام بشراء أضيحة . وعليه الاجماع

والتوكيل اقامة الغير مقام نفسه ترفهاً أو عجزاً . في تصرف جائز معلوم ممن يملكه . ويشترط في الموكل أن يكون اهلاً للتصرف فيما يوكل فيه بنفسه لنفسه . وفي الوكيل ان يكون عاقلاً . ولا يشترط فيه البلوغ والحرية

والحقوق عندهم نوعان . حق الله . وحق العبد . وحق الله نوعان . نوع منه تكون الدعوى شرطاً فيه كحد القذف وحد السرقة . فهذا النوع يجوز التوكيل فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في الإثبات سواء كان الموكل حاضراً أو غائباً . ونوع منه لم تكن الدعوى فيه شرطاً كحد الزنا وحد الشرب فهذا النوع لا يجوز التوكيل في إثباته ولا في استبقائه

وأما حقوق العباد فعلى نوعين . نوع لا يجوز استبقاؤه مع الشبهة كالقصاص فيجوز التوكيل بإثباته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . وأما التوكيل باستبقاء القصاص فإن كان الموكل وهو المولى حاضراً جاز . وإن كان غائباً لا يجوز . ونوع يجوز استبقاؤه مع الشبهة كالديون والأعيان وسائر الحقوق فيجوز التوكيل بالخصومة في إثبات الدين والعين وسائر الحقوق

ولا يصح التوكيل في المباحات كالاختطاب والاحتشاش والاستقاء واستخراج الجواهر من المعادن والتكدي . وليس للوكالة لفظ مخصوص بل كل عبارة تدل عليها جائزة

ولا تثبت وكالة الوكيل إلا إذا حصلت أمام القاضي وكان هذا يعرف الموكل اسماً ونسباً أو بالشهادة في أحوال مخصوصة . والتوكيل بالخصومة يلزم وإن لم يرخص الخصم على المفتي به وهو الجاري العمل به الآن . وهو جائز للمدعي والمدعى عليه سواء

وتفضي الوكالة بعزل الموكل الوكيل . وبعزل الوكيل نفسه بشروط وأحوال معينة بشرط العلم . فإن عزله ولم يخبره جاز عليه عمله . وبنيهاية الموكل فيه . وبموت أحدهما وجنونه مطبقاً . وباقتراق أحد الشريكين . وبعجز الموكل

عن أداء بدل الكتابة . وبتصرف الموكل بنفسه فيما وكل فيه تصرفاً يعجز الوكيل عن التصرف معه

والقاعدة المهمة التي يلاحظونها في قبول الوكالة وعدم قبولها وفي جواز عزل الوكيل وعدم جوازه هي سرعة الفصل في الخصومات ومنع اللجج فيها . وليس للوكيل اقرار الابتصريح . وليس له يمين عن موكله . وليس له القبض عنه^(١)

وأجاز مذهب الامام مالك رضي الله عنه الوكالة في الدعوى . واختلفوا في الصيغة . فذهب جماعة الى انها تعد ناقصة اذا سقط منها ذكر الاقرار على الموكل او الانكار عنه والالزام بتكليفها . وقال بعضهم بل يجوز في المدافعة دون الاقرار والانكار . وقال آخرون بجوازها على شرط حضور الموكل مع الوكيل ليقر او ينكر عند الحاجة^(٢) . وليس للحاكم رد الوكالة بل يجب عليه سماع الخاصة من الوكيل^(٣) لكن له ان يبعد الوكيل ولا يقبل له وكالة اذا ظهر منه عنده لدود وتشبيب في خصومة . وسببه انه لا يجوز ادخال اللدود على المسلمين . ولا يقبل من خصم ان يوكل عنه ابتداء ان كان غرضه من التوكيل هو الاضرار بخصمه . وليس له ان يوكل الا وكيلاً واحداً ما لم يرض خصمه باكثر . وليس له ان يوكل ان قاعد خصمه عند الحاكم ثلاث مرات منعاً للتطويل . واذا سكت الوكيل

(١) قرة العيون لعلاء الدين بن عابدين جزؤ اول صحيفة ٢٤٩ وما بعدها

و ٣٣٦ وما بعدها والفتاوي الهندية جزء ثالث صحيفة ٥٦٠ وما بعدها و ٦١٥ وما بعدها

والفتاوي الحانية جزء ثالث صحيفة ٢ وما بعدها (٢) تبصرة الحكم لابن فرحون

صحيفة ١٢٣ وما بعدها (٣) ابن فرحون

عن العمل في الخصومة سنتين وكان الموكل حاضراً سأل القاضي ان كان
باقياً على وکالته . وان كان غائباً فالوكيل على وکالته . ورأى بعضهم مدة السنتين
طويلة فقال يكتفي بستة اشهر . وعلى كل حال فانه على وکالته اذا نشب
الخصومة واتصل الخصام معها طال المدا

وللموكل عزل الوكيل لكن يشترط في ذلك ان لا يكون الوكيل قد
أنشأ الخصومة . فان كان الوكيل قد نازع الخصم وجالسه عند الحاكم ثلاث
مرات فاکثر لم یکن له عزله . ومع ذلك يجوز العزل بعد نشوب المخاصمة
وبعد المجالسة اذا ظهر من الوكيل غش او تدخيل في خصومته وميل مع
الخصم . واذا تعلق بالوكالة حق للغير او للوكيل نفسه من غير جهة المعاوضة
فلا یمكن الموكل من عزله

واختلفوا في خصم دعي امام الحاكم وطلب ان يوكل عنه غيره . فقال
بعضهم ليس له ان يوكل قبل ان یجيب على الدعوى . والصحيح ان له
التوكيل قبل ذلك

لا يجوز للرجل ان يوكل أباه عنه في الخصومة لان ذلك استهانة للاب
واذا وقع التوكيل عند حاكم وصرح الموكل في التوكيل باسم الحاكم لم
يكن له التكلم عند حاكم غيره

واذا مات الموكل لم یکن للوكيل ان یخاصم الا ان یشرف على تمام
الخصومة فله ان یتمها وليس للورثة حیث یند عزله عنها

والوكالة جائزة بموض وبغير عوض . فان كانت بموض فهي اجارة تلزمها
بالعقد ولا یكون لواحد منهما التخلي

واختلف في الجعل على الخصومة على انه ان فلع فله كذا والا فلا شيء له . والصحيح انه جائز . وكره الامام مالك رضي الله عنه الجعل على الخصومة على انه لا يأخذ الا بادراك الحق . وسببه انها على الشر والمجادلة ولانها قد تطول ولا ينجز غرض الجاعل فيذهب عمل الوكيل مجاناً ولا تجوز الوكالة عن المتهم بدعوى الباطل ولا المجادلة عنه . ويجب على الحاكم أن يقيم وكيلاً عن الحبس والمسجد والمحجة ليدفع عنه والوكلاء على ثلاثة أضرب . وكيل مفوض اليه . ووصي . فعلى هذين العهدة واليمين . ووكيل غير مفوض اليه فعليه العهدة الا إن اخبر انها لغيره . فان اخبر بذلك فلا عهدة عليه ولا يمين . ونحاسون وسامسة . فهو لاء لا عهدة عليهم ولا يمين ^(١)

ويظهر ان سيرة وكلاء الحكم لا تزال سيئة في أذهان القوم زمناً طويلاً ان لم نقل الى زماننا هذا حتى انهم كانوا يدعون بالمزورين

الباب الأول

المحاماة في الزمن الحاضر

كانت المحاماة من زمن غير بعيد مجهولة في كثير من الممالك الغربية خصوصاً في سويسره واقليم (ايا نزيل) وتركيا . لكنها صارت مألوفة في هذا العصر عند جميع امم الدنيا اللة لا تخلو من الاحترام والتبجيل . وهي في الامم

(١) شرح منح الجليل على مختصر خليل جزء ثالث صحيفة ٣٥١ وما بعدها

الشرقية اقل اعتباراً وأضعف ظهوراً تابعة في ذلك لدرجة الحضارة وقوة التمسك بالقانون. وليس بخاف حال العدالة في الشرق بوجه العموم. فلا يزال كثير من المصالح والمنافع موكولاً لقول الموظف ورأيه. كما ان درجة المعارف منخفضة فيها. ومن الواضح أن نابغي الخطابة وفصحاء المنطق يندرون في البلاد التي على هذا المثال. فيقدر انحطاط الامة في المدنية والمعارف تحط الوظائف الفنية وتقل الحرف الادبية. ولهذا كان المحترفون بالحاماة في بلاد الصين هم المتشردون والدجالون. وكانت حرقهم من أخس الحرف وأدناها ومن توكل منهم في قضية عاطلة حق عليه العذاب الاليم

لكن نقول بوجه العموم انه لم يبق بلد من البلاد المتمدنة الا عرف قدر الحاماة فأجلها. ولا قانون من القوانين الا لاحظ وجودها وبين حقيقتها وأوضح الروابط التي تجمع بينها وبين القضاء من جهة وبينها وبين المتخاصمين من جهة أخرى. فحدد واجباتها. وعين ما لها من الحقوق. وقد ثبتت في عوائد الامة وصارت من ضروريات الاجتماع فيها ولهذا كان الاعتناء بشأنها من أئزم واجبات كل حكومة حتى يحصل منها أعظم حظ من النفع وينتفي ما يتبعها من الضرر

وحالة الحاماة ليست واحدة في كل بلد بل تختلف كثيراً في شروط الدخول فيها. وفي حقوق المحامين وواجباتهم. وفي استحقاقهم للاتباع وطرق المطالبة بها. وفي كيفية تأليف طائفتهم. وفي استقلالها بالنسبة الى الحكومة عموماً وإلى القضاء خصوصاً. وفي العقوبات التأديبية وطرق الحكم بها. وفي التبعة التي يتحملها المحامي من العمل بحرفته

وتشارك الأمم في منع النساء عن الاحتراف بالمحاماة الا الولايات المتحدة بأمريكا . وكذلك لا يحترف بها في كل بلد الا الوطنيون ما عدا جمهورية أرجنتين والبلاد التي اكتنفتها أحوال مخصوصة كالدولة العلية وبعض اقاليم سويسرة ومنصر . ويكفي في الاحتراف بها نوال الشهادة الابتدائية في علم الحقوق (ليسانسيه) . وفي بلاد البلجيك وغيرها يجب ان يكون الطالب حائزاً للشهادة الثانية (الدكتورية) . وتبعة المحامي أدبية محضة في بعض القوانين . ومالية او تستدعي العقوبة في غيرها . ومن الأمم من يمنعه من المطالبة باجرة اتعابه . والغالب الاباحة والاستحقاق . ومنها من تجعله خاضعاً للحكومة . وبعضها تطلق له السبيل كيف شاء وتتمياً للفائدة نشرح بالايجاز شأن المحاماة في كل بلد من البلاد التي توجد فيها

فصل الأول

المحاماة عند الأمم الغربية

﴿ المحاماة في ألمانيا ﴾

كان لكل مملكة من الممالك التي تتكون منها الدولة الألمانية نظام مخصوص للمحاماة الى سنة ١٨٧٩ ثم صدر قانون بتنسيق هذه الطائفة على مثال واحد في جميع تلك الممالك

ويجمع المحامي في ألمانيا بين صناعتي الكتابة والمرافعة . فهو وكيل عن الخصم في جميع أدوار القضية كما هو عندنا في مصر . بخلافه في فرنسا فإنه لا يكتب شيئاً من أوراق الدعوى ولا يمضيها بل وظيفته المرافعة في الجلسات . وللأعمال الكتابية وكيل مخصوص يسمى عندهم (أفقويه)

ولا بد للخصوم في القضايا المدنية من الاستعانة بالمحامي . والطائفة حرة لا ارتباط لها بالحكومة . فلا يعد المحامون من الموظفين كما في بعض الممالك . فلا يجب عليهم ما وجب على الموظف كما ان اختصاصهما ليس واحداً . ولكل انسان ان يحترف بالحاماة على شرط أن يكون حائراً لما يؤهله لها . والامتحان مفوض الى نظارة الحقاينة وهي تصدر قراراً بقبول الطالب أو رفض طلبه . وليس للسلطة القضائية تدخل بعد ذلك في الطائفة باي وجه من الوجوه . كما ان عدد المحامين امام كل محكمة غير محدود

أما شروط الاحتراف بالحاماة فهي بعينها شروط التوظف في القضاء . فمن صح تعيينه قاضياً جاز قبوله محامياً . ويجب للتوظف في القضا أن يؤدي الانسان امتحانين . الاول بعد الدرس ثلاث سنين في احدى مدارس الحقوق بشرط أن يكون قضى نصف هذه المدة على الاقل في مدرسة المانية . والثاني بعد الاقامة ثلاث سنين ثانية عند احد المحامين أو في النيابة العمومية . ولكل مملكة من الممالك الالمانية الحق في زيادة مدة الدرس والاقامة . كما انه يجوز الترخيص بان تقضي سنة على الاكثر من سني الاقامة بجهة الادارة . ومتى وفي الطالب بذلك جاز قبوله محامياً . فان قبل في احدى الممالك لا يعد مقبولاً عند البقية الا اذا اشتركت أكثر من واحدة

في محكمة واحدة فالقبول في احدها يعد قبولاً في الجميع . ويصدر القرار بالقبول في بروسيا من نظارة الحقانية وفي كل ولاية من السلطة القضائية العليا القائمة مقام تلك النظارة بعد أخذ رأي مجلس المحاماة

ويرفض الطلب لاسباب مبينة في القانون . وهي نوعان . الزامية . واختيارية . فيرفض وجوباً في ست احوال

- أولاً اذا فقدت اهلية التوظيف بالوظائف العمومية بسبب حكم جنائي
- ثانياً اذا كان الطالب محامياً سبق طرده من الطائفة
- ثالثاً اذا فقد حق التصرف في امواله لافلاسه او للحجر عليه
- رابعاً الاحتراف بحرفة لا تليق بشرف المحاماة أو لا يصح الجمع بينهما
- خامساً سوء السيرة بدرجة ترى دائرة المحاماة انها كافية لطرد من يكون محامياً

سادساً العاهة الجسمية أو العقلية التي تمنع من القيام بواجبات الصناعة ورأي دائرة المحاماة في الاحوال الثلاثة الاخيرة الزامي يجب العمل به وللطالب ان يتظلم من رأي دائرة المحاماة امام الجهة المختصة بالتأديب التابع هو اليها

- وأما الاحوال التي يجوز فيها رفض الطلب أو قبوله فهي
- أولاً اذا مضى ثلاث سنين من تاريخ تأدية الامتحان الثاني ولم يقدم الطلب أو لم يدخل الطالب في احدى وظائف الحكومة
 - ثانياً اذا كان حكم عليه جنائياً بحكم يستوجب عدم اهليته للتوظيف مؤقتاً وانقضت مدة العقوبة . فان لم تكن المدة انتهت فالرفض واجب

ثالثاً إذا كان الطالب قد زاول عمل المحاماة وحكم عليه تأديبياً في السنتين الاخيرتين بالتوبيخ أو الغرامة الى مائة وخمسين مارك ويؤجل النظر في الطلب اذا كان الطالب متهماً بجنحة تستوجب عقوبة عدم التوظيف في الوظائف العمومية الى ان ينتهي التحقيق . ويجب تعيين المحكمة التي يقبل الطالب في المحاماة امامها لان الدخول في الحرفة من حيث هو لا يخول لمن قبل طلبه ان يترافع امام جميع المحاكم . ويجوز قبوله امام عدة محاكم بحسب الاحوال . والقبول امام محكمة عليا يخول حق المرافعة امام المحاكم التابعة لها . ولا يجوز رفض طلب الاقامة امام محكمة معينة الالسيين . الاول اذا كان الطالب من اقارب احد القضاة أو من اصهاره من العصب الى ما لانهاية او الى الدرجة الثانية ان لم يكن من العصب . والرفض اختياري اذ الغرض منه منع سوء الظن بالقضاء . وثانياً اذا كان الطالب متهماً في قضية تأديبية في المحكمة المقبول امامها . او اذا كان قد حكم عليه في السنتين الاخيرتين بالتوبيخ او بالغرامة الى مائة وخمسين مارك على الاكثر . وهذا الرفض اختياري ايضاً

ويجب ذكر سبب الرفض أياً كان في القرار الذي يصدر به . فاذا صدر القرار بالقبول وجب على المحامي قبل مباشرة صناعته ان يحلف يميناً في جلسة علنية امام المحكمة المقبول فيها . والغرض منه فني لاسياسي . وأن يختار له محلاً في مركز المحكمة والا شطب اسمه . فان كان مقبولاً أمام محاكم متعددة وجب عليه اقامة نائب عنه امام التي لم يكن ساكناً في مركزها . ولا يجوز له أن يتغيب عن مكتبه اكثر من أسبوع الا اذا أقام

غيره مقامه وأخطر رئيس المحكمة . ثم يجب عليه أن يقيد اسمه في اللوحة

في الطرد وفي الانقطاع عن العمل

يطرد المحامي وجوباً في الاحوال الآتية

اولاً اذا لم يتخذ سكناً في مركز المحكمة حسب القانون في ظرف

الثلاثة أشهر التالية لاختطاره بقرار القبول

ثانياً اذا ترك العمل الذي اختاره

ثالثاً اذا ظهر بعد قبوله سبب من الاسباب التي كانت ينبغي عليها عدم

قبول الطلب

رابعاً اذا قبل المحامي امام محكمة غير المقيم بمركزها ومضى شهر ولم

يعين نائباً عنه أمام تلك المحكمة

ويطرد جوازاً في حالتين

الاولى اذا حكم عليه من المحاكم بحكم يجرمه من ادارة شؤون نفسه

الثانية اذا حكم عليه جنائياً أو تأديبياً بحكم يستلزم حرمانه من الوظائف

العمومية لمدة قد انتهت

والطرد يصدر بقرار من الجهة المختصة باصدار قرار القبول . واذا تقرر

ذلك لموت المحامي أو لتركه الحرفة باختياره أو للحكم عليه جنائياً أو تأديبياً

بما يستلزم منعه من صناعته يحى الاسم من اللوحة ويعلن عن ذلك في

الجريدة الرسمية

في حقوق الحماية

تختلف هذه الحقوق باختلاف عمل المحامي أي باعتباره مترافعاً فقط

او مترافعاً ووكيلاً^(١) فبصفته مترافعاً فقط يجوز أن يعطي رأيه وان يترافع في جميع المسائل التي تعرض عليه سواء كانت القضية المتعلقة بها من اختصاص المحكمة المقرر امامها او من اختصاص اي محكمة أخرى . وأن يعطي رأيه ويترافع ويتوكل في جميع القضايا التي لم ينص القانون على وجوب وجود الوكيل فيها . فاذا كانت الدعوى من هذا القبيل لزم أن يكون مقبولاً في التوكيلات أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى . ومن حقوقه استرداد ما يدفعه بالنيابة عن موكله من مصاريف الدعوى . وأخذ قيمة أتعابه بحسب انواع القضايا وما تستلزمه من الاعمال . ولهم في هذا قانون عمومي مخصوص . ومنها انه يجوز له طلب أتعابه مقدماً . وأن يخاصم موكله اذا لم يؤدها اليه بعد أداء العمل

واجبات المحاماة

يجب على المحامي أن يراعي الصدق والأمانة في جميع أعماله . وأن يلاحظ مقتضيات الشرف في الطرق التي يختارها . وأن يكون سيره خارجاً عن صناعته ملائماً لما وجب لها من المكانة والاعتبار . وأن يستنيب غيره اذا احتاج الى الغيبة أكثر من أسبوع . وأن يخبر باسم النائب رئيس المحكمة ومنها وجوب قيامه بما يحول عليه من القضايا . اما غيرها فهو حر في القبول وعدمه . انما يجب عليه في حالة الرفض ان يبين سببه بلا إهمال والا حكم عليه بالغرامة

ويجب عليه الرفض في ثلاثة احوال . الاولى اذا طلب للمدافعة عن

(١) الوكيل هو الذي ينوب عن احد الاخصام في جميع أعمال القضية الكتابية

خصم عمل على ما يخالف التزامه . الثاني اذا كان ساعد خصم الطالب في القضية ذاتها ولو باعمال غير قضائية والاعقاب جنائياً بمقتضى المادة ٣٥٦ من قانون العقوبات . الثالث اذا كان نظر القضية المعروضة عليه بصفة قاض . ويجب عليه قبول القضايا التي تكلم اليه المحكمة التابع اليها بمقتضى قانون المرافعات او القانون الاساسي . وتحال القضايا المدنية على المحامين اذا كان احد الاخصام معافى من الرسوم وفي حالة طلب من حكم عليه بالحجر لخلل في القوى العقلية الطعن في هذا الحكم . وفي حالة ما اذا رفض القيم على محجور عليه جنون او اسراف ان يقيم الدعوى بطلب فك الحجر هذا هو ما نص عنه في قانون المرافعات . ويوجب القانون الاساسي

تعيين محام في الاحوال الآتية

اولاً اذا لم يجد الخصم من يتوكل عنه في قضيته

ثانياً اذا أعفى خصم من الرسوم واحتاج للمحامي في مسألة خارجة عن دائرة القضاء ورأت المحكمة موجباً لقبول طلبه

وأما القضايا الجنائية فالمحكمة تحيلها على المحامين ويجب عليهم قبولها

بلا استثناء

ومن الواجبات رد أوراق الموكل اليه بعد انقضاء الدعوى كما يجب على الموكل اداء ما يكون باقياً من الاتعاب . فان لم يؤده جاز للمحامي أن لا يسلم اليه تلك الاوراق بل يبقها عنده رهناً على ذلك

ومن واجباته حفظ اوراق الدعوى عنده زمناً معيناً اقله الى أن

تنتهي الدعوى

ثم يجب عليه أن يقبل المتخرجين من مدرسة الحقوق ممن يريدون
الاقامة بمكتبه المدة القانونية . وان يعطيهم التعاليم اللازمة . ويسهل لهم
التدرب على الاعمال وذلك بشروط مخصوصة
في نظام الطائفة

يقضي القانون بان جميع المحامين المقبولين في دائرة اختصاص كل
محكمة من محاكم الاقاليم العليا يكونون هيئة مخصوصة تسمى دائرة المحاماة
وتلك المحاكم هي ثمان وعشرون في الدولة كلها فعدد الدوائر ايضاً ثمان
وعشرون . ولكل دائرة لجنة يعين اعضاؤها بالاقتخاب . وعليها مراقب
يرجع اليه ايضاً في استئناف احكام تلك اللجنة . وهو يحكم فيها بمقتضى
قوانين المملكة التابع اليها

في دائرة المحامين

لكل دائرة لجنة ادارية تتشكل من تسعة اعضاء الى خمسة عشر
ينتخبون لمدة اربع سنين . ويماد اقتخاب النصف في كل سنتين . وللدائرة
اختصاصات متنوعة ادارية ونظامية . وهي التي تضع لائحتها الداخلية كما
انها هي التي تضع اللائحة للجنة الادارة . وتنتخب الاعضاء الثلاث الذين
ينوبون عنها في محكمة الاستئناف التأديبية عند الحاجة

وتنظر في وسائل الحصول على النقود اللازمة للصرف في مصالحها
فتعين قيمة ما يكتب به كل واحد من رجالها . وتنظر في الحسابات التي
تقدمها لجنة الادارة وتقرر الميزانية . وهي معتبرة كشخص مدني فلها ان
تحتوز ثروة وان تترافع امام الحاكم بواسطة نائب عنها . ومن حقوقها وحقوق

اللجنة أيضاً إن ترفع الى نظارة الحقانية تقارير بما يعن لها من الملاحظات أو ما ترى ابداءه من الرغبات في مصلحة العدالة او في مصالحتها الخصوصية

في لجنة الادارة

ينتخب اعضاء اللجنة على الكيفية المتقدم ذكرها وتنتشر نتيجة الانتخاب في جريدة الدولة الرسمية . وجميع أفراد الدائرة يصح انتخابهم الا من حكمت المحاكم بحرماته من ادارة شؤونه الخصوصية . ومن اقيمت عليه دعوى تأديبية او جنائية لامر يستوجب الحكم عليه بعدم أهليته للوظائف الاميرية . ومن حكم عليه بالتوبيخ أو بالرامة اكثر من مائة وخمسين مارك في الخمس سنين الماضية

ومتى انتخب أحدهم وجب عليه القبول لان اداء العمل في اللجنة من الواجبات الفنية وان كانت هذه الوظائف أدبية بدون مقابل . ولا يقبل من أحد عذر الامن تجاوز الخامسة والستين من عمره . ومن كان عضواً مدة أربع سنين . ويشترط في قبول العذر أن يقدم قبل القبول اما اذا حصل القبول فالتنحي متعذر

وتنتخب اللجنة من بين اعضاءها رئيساً لها ونائب رئيس وكاتب سر ونائباً عنه . وتجتمع في مقر المحكمة العليا التابعة لها

ومن واجباتها ادارة شؤون طائفتها اي (دائرتها) والسعي في المصالحات . ولها اختصاص تأديبي واداري بخلاف الاختصاص التأديبي القانوني . كما لها رأي استشاري واشترك في تأديب أفراد الطائفة

في الدعوى التأديبية

من أخل بواجباته من المحامين وجب تأديبه

وحق التأديب موكول الى مجلس من خمسة اعضاء بينهم رئيس اللجنة ونائبه وثلاثة يعينون بالانتخاب بمقرقتها ويسمى هذا المجلس محكمة الشرف اشارة الى انها شكلت لتدود عن حوض المحاماة بعباب المذنب او بنفي الشبه عنه فيما نسب اليه . ويقوم النائب الاعلى وهو رئيس نيابة المحكمة العليا بوظيفة المدعي العمومي . ويعين رئيس المحكمة أحد المستشارين لاجراء التحقيق . ويختار رئيس اللجنة أحد المحامين الذين ليسوا من اعضائها ليقوم بوظيفة كاتب الجلسة

والعقوبات التأديبية هي . الانذار . والتوبيخ . والغرامة الى ثلاثة آلاف مارك خزينة الطائفة . ثم الطرد

وتعتبر تلك المحكمة التأديبية محكمة قضائية . فهي تسمع الشهود بهد تخليفهم اليمين . فان تخلفوا عن الحضور او كتموا الشهادة عوقبوا امام المحكمة المختصة التابعين لها بكنية الشهود امام الحاكم الاخرى

ويرفع الاستئناف امام محكمة الاستئناف التأديبية . وتشكل هذه المحكمة من رئيس محكمة الامبراطورية العظمى (محكمة النقض والابرار) الاول . وثلاثة من مستشاريها . وثلاثة من اعضاء لجنة ادارة المحامين تنتخبهم الدائرة الموجودة في اختصاص تلك المحكمة في كل سنة . ومن النائب العمومي للامبراطورية بضنة مدع عمومي . وقد نص القانون على الاحوال والوقائع التي تستلزم التأديب . ومما ينبغي ملاحظته ان المحامين امام

محكمة الامبراطورية العظمى لا يجوز لهم أن يقيدوا أسماءهم أمام محكمة أخرى
وقبولهم لا يحصل الا بقرار من رئيسها

﴿ المحاماة في جمهورية ارجنتين ﴾

كان يجب على طالب الدخول في المحاماة أن يكون حائزاً لشهادة
الدراسة الثانية في الحقوق (الدكتورية) فإذا نالها وقبل في المحاماة صار
صاحب الحق الوحيد في ادارة كل قضية لها مساس بالحاكم. أعني أنه لا بد
من المحامي في كل دعوى ثم صار الاحتراف بتلك الحرفة الآن أسهل من
قبل. فاليوم يجوز لجميع طبقات الامة أن يكونوا محامين حتى انه ليجد بينهم
من المولدين. وكذلك يجوز للاجانب الدخول فيها على شرط الشهادة من
مدارس الحكومة أو من مدارس حكوماتهم. الا انه يجب عليهم في هذه الحالة
أن يؤدوا امتحاناً في فروع القوانين التي تدرس في مدرسة الجمهورية.
وتحصل المرافعات بالكتابة أمام المحاكم الابتدائية على الدوام. وأما الخطابة
فانها لا تستعمل الا أمام الاستئناف والمجلس الاعلى (النقص والابرار).
وعلى المحامي أن يمضي اقواله الختامية والاوراق الاخرى المتعلقة بالمرافعات.
ويجوز له أن يتفق مع موكله على الاتعاب. فان لم يتفقا أو حصل نزاع بعد
الاتفاق رفع الامر الى القاضي فيحكم فيه بوجه الاستعجال باعتباره قضية جزئية.
ويجوز استئناف ذلك الحكم

﴿ المحاماة في اوستوريا هنكاري ﴾

هي بلاد النمسا وبلاد المجر. وهما تحت سيادة حاكم واحد فرنسوا جوزيف

امبراطور النمسا وملك المجر . ولهما قانون أساسي الآن كل واحدة منهما مستقلة في بعض الشؤون .

﴿ المحاماة في النمسا ﴾

كان عدد المحامين فيها محدوداً الى أن صدر قانون ٦ يوليه سنة ١٨٦٨ حيث صارت المحاماة حرة لمن يريد الدخول فيها متى اجتمعت فيه الشروط اللازمة . وصارت طائفة ينوب عنها مجلس له رئيس يعين بالانتخاب . وقد ابطل هذا القانون طريقة تعيين المحامين بمعرفة الحكومة وانتقل هذا الحق الى المجلس كما عهد التأديب اليه

ويجب على الطالب أن يكون حائزاً للشهادة الثانية (الدكتورية) وأن يقيم في مكتب احد المحامين سبع سنين يقضي واحدة منها في التدريب على الاعمال القضائية . وثلاثة حتى ينال شهادة (الدكتورية) من مجلس المحاماة وهي غير الشهادة الدراسية الاولى . والثلاثة الباقية في اعمال المحاماة أوفي المحاكم . وبعد ذلك يؤدي الامتحان الفني . فان جازه طلب من المجلس ادراج اسمه في جدول المحامين . ويجوز التظلم من قرار الرفض أمام الجمعية العمومية المؤلفة من جميع المحامين المندرجة اسماؤهم في الجدول . ويستأنف حكمها أمام النقض والابرار

والعقوبات التأديبية هي . الانذار . والغرامة الى مائة فلورينو (٢٥٠ فرنك) . والتوبيخ بالكتابة أمام هيئة المجلس . والحرمان الموقت من حق الانتخاب والنيابة في المجلس . والتوقيف عن العمل . والطرد . وتصدر الاحكام بهذه العقوبات من المجلس . ويستأنف الحكم أمام الجمعية العمومية .

فاذا كان الحكم بالايقاف أو الطرد جاز التظلم من حكم الجمعية العمومية الى النقض والابرار

ويعد المحامي الذي يساعد خصم موكله في قضية بالكتابة أو القول أو بأي طريقة كانت خائفاً في الوكالة ويعاقب بعقوبة مخصوصة نصت عليها المادة ١٠٢ من قانون العقوبات . وقد صدر قانون آخر سنة ١٨٨٥ يقضي بزيادة سنة على مدة التمرن في الاعمال القضائية لجعلها سنتين . وقد اعترض المحامون في هذه الايام على زيادة عددهم كثيراً وطلبوا تجديده . كما انهم يشكون من تقييد مجلسهم في رفض الطلبات . وأرسلوا بذلك عرائض الى الحكومة ومجلس النواب . ووضع لمنع شكواهم مشروع قانون لم يتقرر نهائياً حتى الآن

المحامي في بلاد المجر

هي حرة في تلك البلاد فالعدد غير محدود . وكل محام له أن يترافع امام جميع المحاكم بلا استثناء . ويجب أن يحوز الطالب شهادة (الدكتورية) في علم الحقوق من احدى المدارس . وأن يكون مجرباً . وأن يكون اسمه مقيداً في احدى دوائر المحاماة . وأن يكون أقام بمكتب أحد عشر ثلاث سنين . وبعد ذلك يؤدي امتحاناً مخصوصاً لينال شهادة أخرى يقال لها شهادة (الدكتورية) في المحاماة . وتعطى هذه الشهادة من لجنة (بودابست) في بلاد المجر الاصلية ومن لجنة (ماروس) في بلاد الترنسوال . وتؤلف هاتان اللجنتان من اعضاء ينتخب نصفهم ناظر الحفانية . وينتخب النصف الثاني من دائرتي المحاماة في هاتين المدينتين . فان حاز الشهادة قدم طلبه

الى المجلس فيقرر بما يراه

وللمحامين نواب عنهم يقومون مقامهم في الاعمال بتوكيل خاص مع تصديق المجلس . ولهذا يجب أن يكون اسم النائب مقيداً في جداول المجلس ويحدد ناظر الحقانية عدد دوائر المحاماة ومحل اقامة كل منها . ولا يجوز أن يقل عدد أفراد الدائرة عن ثلاثين

وتختص الدوائر بالنظر في اصلاح شؤون المحاماة . وتدير المال اللازم . وتعين الاكتتابات على أفرادها . والمهر على ما يوجب اعلاء شأنها . ومنع ما يحط بقدرها . وعرض ما تراه نافعا من التعديلات لمصلحة القضاء في البلاد ولكل دائرة لجنة يعين اعضاؤها بالانتخاب . وتركب اللجنة من رئيس ونائب رئيس وكاتب سر وأمين صندوق ومدع عمومي وثمانية اعضاء وأربعة نواب . ويزاد عدد اعضاء لجنة (بودابست) أربعة كما يزداد اثنان على النواب . ومدة الانتخاب ثلاث سنين . ومحكمة التأديب تتألف من الخمسة اعضاء الذين انتخبوا أولاً . ومن اختصاصها تأديب المحامين ونوابهم . وتستأنف أحكامها أمام النقض والابرار

والعقوبات التأديبية هي . التوبيخ بالكتابة . والفرامة من خمسين الى خمسمائة فلورينو . والتوقيف مدة سنة . والطراد من المحاماة وتزول صفة المحاماة بالتنازل . وفقد الحقوق الوطنية . وبمحكم جنائي أو تأديبي

ويجوز للمحامي أن يرفض أي دعوى تعرض عليه كما يجوز له التنحي عن التوكيل بعد القبول . انما يجب عليه في هذه الحالة أن يخبر موكله قبل

ذلك بثلاثين يوماً . فإذا انتهت الدعوى على يده وجب أن يرد الى موكله جميع أوراقه . وليس له أن يبقها رهناً على ما يكون مستحقاً له من الاتعاب . فان انقطعت الوكالة قبل انتهاء الدعوى لأي سبب من الاسباب وجب عليه في ظرف الثلاثة أشهر التالية أن يقدم حساباً عن الاتعاب التي أخذها ويرد ما زاد عن الاستحقاق . ودفاته تعد مبدأً لدليل بالكتابة في صالحه يجوز تميمه باليمين على شرط أن تكون منتظمة مستوفاة للشروط القانونية . ولا يجوز للمحامي أن يشهد في الدعاوي الموكولة اليه .

ويجوز له أن يتفق مع موكله على قيمة أتعابه . ولا يصح الاتفاق الا بالكتابة . ويجب عليه أن يكون معه توكيل من موكله

ومما يجب الالتفات اليه أن مجرد صدور التوكيل للمحامي يخوله الحق في قبض حقوق موكله . واداء ديونه . وطلب اليمين وردّها . وتوكيل غيره عنه . وكل هذا من غير نص مخصوص . فان أراد أحدهم أن لا يجعل لموكله بعض هذه الصفات وجب النص عنه في التوكيل

والمحامي مسؤول عن موكله الا اذا كانت الانابة معلومة للموكل مقبولة منه فلا يرجع عند الحاجة الاضد النائب فقط .

ويعاقب بعقوبة الجنح المحامي الذي يفشي سراً وصل اليه بسبب حرفته الا اذا كانت الاباحة من مقتضيات اداء الواجب . أو كانت بناء على استجواب السلطة الحاكمة . أو في شهادة

ويعاقب بتلك العقوبة من يعمل في دعوى واحدة لخصمين . ومن يترك موكله لينوب عن خصمه . ومن يقبل رشوة من خصم موكله . فان

حصل ذلك في دعوى جنائية شدد العقاب بحسب أهمية التهمة وعلى مقتضى الأحوال

وللمحاکم أن تقضي على المحامي بغرامة من عشر الى مائة فلورينو اذا خرج عن حد النظام واللباقة في الدفاع . أو استعمل ألفاظاً مخدشة . ولجهات الادارة أن تقضي عليه بهذه العقوبة ان ارتكب المخالفات المذكورة اثناء تأدية عمله امامها . ويسلم مبلغ الغرامة الى دائرة المحامين لتستعملها في أمر خيري كنص المادة ١٠٦ من قانون المحامة

وقد نص القانون على الاحوال التي يجوز فيها توقيف المحامي عن حرفته وهي :
اذا كان محبوساً احتياطاً . واذا أقيمت عليه دعوى بارتكابه جنحة من مستلزمات عقوبتها القانونية العزل من الوظيفة . واذا اتهم بجنحة ناشئة عن الشره في الكسب . واذا حكم عليه لارتكاب احدى الجنحتين المذكورتين قبل أن يصير الحكم انتهائياً . واذا اقيمت عليه دعوى او صدر عليه حكم جنائي في تهمة يرى المجلس انه يجب الحكم عليه بالايقاف من أجلها . واذا حكم عليه من المجلس تأديبياً بالطرده فاستأنف الحكم . واذا أفلس ويجوز لذي الشأن والمدعي العمومي أمام مجلس التأديب وللنيابة العمومية استئناف الاحكام الصادرة بالايقاف في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها

﴿ المحامة في بلجيكا ﴾

نظامها ووحقوقها وواجباتها كما هي في فرنسا وسيأتي الكلام عليها . انما تشترط بلجيكا الشهادة الثانية (الدكتورية) بخلاف فرنسا فانها تكتفي بالشهادة

الاولى (ليسانسيه) . ويجوز للحكومة في بلجيكا ان تتجاوز للاجانب فتقبلهم بالشهادة الاولى . ولم يقبل مجلس النواب سنة ١٨٧٤ مشروعاً يبيح حرفة المحاماة لمن أراد كما انه رفض أن يضرب عليهم رسوم الباطنطة سنة ١٨٧٧
﴿ المحاماة في بوسنه وهرسك ﴾

للحكومة وحدها الحق في تعيين المحامين وفي بيان الجهة التي يوجد فيها المحامي وتقدير عددهم أمام كل محكمة ويشترط في الطالب أن يكون بوسنياً او نمساوياً او مجرياً وان يأخذ رخصة بذلك . وان يكون محلاً للثقة والائتمان . وان يؤدي امتحاناً شافهاً وكتابة في احدى البلاد الثلاثة

والمحامي حقوق وعليه واجبات اعتنى القانون بتحديدتها تحديداً محكماً . ومن لوازمه أن يحلف يميناً في ظرف الثلاثة اشهر التالية لتعيينه ويحكم عليه تأديبياً بالتوبيخ بالكتابة . والغرامة من خمسين الى الف فلورينو . وبالعزل من وظيفته . وقد بين القانون الافعال التي تستلزم الحكم عليه من مجلس التأديب

﴿ المحاماة في البرازيل ﴾

تنقسم الى نوعين . مدافع يترافع عن الخصم في الجلسات . ووكيل يقوم مقامه في الاعمال الكتابية ويشترط في المحامي ان يكون متخرجاً من احدى مدارس الحكومة . فان كان متخرجاً من مدرسة اجنبية وجب ان يؤدي امتحاناً في البرازيل . وان يأخذ رخصة من احد رؤساء محاكم الاستئناف بجواز مرافعته عن

الخصوم ومن لم يكن حائزاً لهذه الشروط لا يجوز له ان يترافع الا امام المحاكم التي لم يستوف فيها عدد المحامين المقرر في القانون . لان العدد عندهم محدوداً . ويشترط ايضاً ان يبرز الطالب شهادة تدل على انه رشيد واخرى بحسن السيرة . ويعلن عن الامتحان قبل حصوله بثمانية ايام . ويحصل في جلسة علانية امام رئيس المحكمة المذكورة . وهو الذي ينتخب الاسئلة التي توجه الى الطالب وتوضع في مظاريف ينتقي الطالب منها العدد اللازم قبل اجراء الامتحان بنصف ساعة . ثم يحصل الامتحان شفاهاً وبالكتابة

وفي البرازيل درجة صغيرة في المحاماة يقال لها درجة (المترشحين) يأخذها الطالب بامتحان في قانون المرافعات يؤديه امام قضاة المراكز على النحو الذي تقدم بيانه . ثم تصدر له الرخصة لسنتين او اربع سنين . ويجوز تجديدها اذا شهد القاضي المركزي شهادة حسنة للطالب

ويوجد خلاف في البرازيل من حيث قبول الاجانب في المحاماة . ولا تزال الطائفة غير مقررة قانوناً . وللمحامين جميعات مصرح بها من الادارة . كما ان لهم لباساً مخصوصاً . وبعض الامتيازات امام المحاكم . وقد قدم مشروع مطول الى مجلس النواب سنة ١٨٨٠ من نظارة الحقانية تكفل بنظام المحاماة على مثال البلاد الاخرى ولكنه لم يقرر حتى الآن

﴿ المحاماة في كندا ﴾

يؤلف المحامون في تلك البلاد طائفة قانونية تنقسم الى ستة اقسام . ويجوز ان يزداد عدد المحامين في كل قسم فيصير طائفة مخصوصة تتألف من جميع المحامين القاطنين في دائرة اختصاصه . وكل طائفة تعتبر شخصاً

مدنياً له جميع حقوق الجمعيات المدنية المقررة في القانون . الا انه لا يجوز لها أن تقتني من العقار الا ما لا تزيد قيمته على خمسين الف قرش . وترفع القضايا عليها في شخص رئيسها او كاتب السر بورقة تكليف تعلن اليه في مكتب الطائفة وجوباً . واذا اجتمع عدد كبير أمام محكمة من محاكم المراكز جاز لهم أن يؤلفوا فرعاً تابعاً لقسمه اذا طلب ذلك الثلثان منهم . ويرخص لهم بذلك من قبل المجلس العمومي . ولكل فرع لجنة ادارة لها جميع اختصاصات القسم الا التأديب

وتتألف من الاقسام او الطوائف كلها طائفة عمومية لها حق التشريع فيما يصون شرف الحاماة ويعلي مكاتها . وفي تقرير طرق امتحان الطالبين . ومراقبة انتظام الجداول . ولكل قسم أن يضع من اللوائح ما يراه مفيداً لصالح افراده على شرط عدم مخالفة لوائح الطائفة العمومية . وينوب عن هذه مجلس عمومي في الادارة . وتتألف مجلس كل قسم من رئيس ومأمور نقود وامين صندوق وكاتب سر واعضاء يختلف عددهم من ثلاثة الى ثمانية . وله الحكم بالعقوبات التأديبية وهي . الانذار والتوبيخ . ويحكم بهما على من يرتكب امراً يخالف النظام او يحط بقدر الحاماة او احترف بحرفة او صناعة لا تلائم مقامها . ثم التوقيف لمدة يقدرها المجلس . ثم الطرد . ويلاحظ المجلس العمومي امتحان الطالبين

ويشترط في القبول ان يقدم الطالب شهادة تدل على انه تربى تربية حرة . وان يؤدي امتحاناً في مسائل مخصوصة . وان يكون بلغ الحادية والعشرين من عمره . وان يكون ثابر على العمل بمكتب احد الحامين خمس

سنتين بدون انقطاع بشرط الدرس والمطالعة . ويجوز جعل المدة اربع سنين لمن درس الحقوق مدة سنتين في احدى المدارس او ثلاث سنين لمن درس ثلاث سنين ونال الشهادة . فان وفى الطالب بالشرط الاول وجاز الامتحان في المسائل المخصوصة فقط صدر قرار من رئيس الطائفة بقبوله تلميذاً عند احد المحامين . ومتى وفى بها كلها تقرر محامياً امام جميع المحاكم . وعليه قبل البدء في العمل ان يحلف اليمين القانونية

ويمنع المحامي عن العمل ويعتبر كل عمل يصدر منه ملغى اذا حكم عليه من احدى المحاكم لارتكابه جريمة اليمين الكاذبة . او تلقين الشهود على ما يخالف الحقيقة . او غير ذلك مما هو منصوص في المواد (٩٣) الى (٩٨) من الفصل الثالث والعشرين من القانون . ثانياً اذا كان اسمه غير مقيد في لوحة المحامين العمومية . ثالثاً اذا كان موقوفاً بقرار من محكمة القسم التابع له او من مجلسه او من المجلس العمومي

ويحرر اللوحة العمومية كل سنة كاتب سر المجلس العمومي . وكل شكوى في حق احد المحامين تقدم الى القسم التابع له وهو يحققها . ومن خصائص المجلس العمومي ان يحضر تقارير سنوية باحكام المحاكم ويبقي نسخة منها في محفوظاته

وللمحامي الحق في اجرة اتعابه الفنية . ومن هذه الاتعاب الانتقال والتفرغ للعمل . والآراء سواء ابدائها بالكتابة او شفاهة . والاطلاع على المستندات والاوراق . والمصاريف المحكوم بها لاحد الخصمين او للمحامي . وهي تنتج فائدة من يوم صدور الحكم بها

وحق التقنين في قيمة الاتعاب خاص بالمجلس العمومي بشرط الاقرار على ذلك من رئيس مجلس الملكة ورئيس المجلس الاعلى . ولا يسري العمل به الا بتصديق المندوب العالي في ذلك المجلس

﴿ المحاماة في بلاد شيلي ﴾

عرّف قانون تلك البلاد المحامي بأنه شخص خولته السلطة القضائية حق الدفاع عن حقوق احد المتخاصمين . وشروط الاحتراف هي . أولاً . بلوغ الحادية والعشرين . ثانياً . حيازة الشهادة الاولى (ليسانسيه) من مدرسة الحقوق والعلوم السياسية في شيلي . ثالثاً . عدم الحكم ببقوبة بدنية وعدم الاتهام حالاً بجريمة تستلزمها الا اذا كانت الجريمة مما يضر بامن الحكومة . وهو استثناء غريب في بابيه لان التعدي على امن الحكومة من الجرائم التي تعد فظيعة . ولعلمهم ارادوا بذلك ان يبرهنوا على مقدار احترامهم للافكار السياسية وانها لا تؤثر في معارف الشخص ولا تقدر في امانته من حيث الاعمال اليومية . رابعاً . ان يؤدي امتحاناً امام المحكمة العليا حيث يصدر امر رئيسها بالقبول . وعلى المحامي ان يحلف يميناً بأنه يؤدي واجباته بالصدق والامانة

ويعتبر المحامي وكيلًا عن صاحب الدعوى فتسري عليه احكام الوكالة كما نص عليها في القانون المدني الا في امر واحد وهو ان وكالة المحامي لا تنقضي بوفاة الموكل

ويشتغل المحامون بحرقهم امام محكمة الاستئناف والحكمة العليا . اما المحاكم الابتدائية فليس بضروري ان يترافع فيها الخصوم بواسطة المحامي

الا اذا رأى القاضي ضرورة لاحدكم في توكيل محام عنه ضمانه في نظام سير الدعوى وتسهيلاً للحكم فيها . وعلى المحامين ان يدافعوا في قضايا الفقراء مجاناً

ويموز تعيين المحامين نيابة عن القضاة الفائسين حتى يعودوا . فيكونوا قضاة يحكمون كثيرهم ولهذا لا يسري عليهم واجب المدافعة عن الفقراء ما داموا في تلك النيابة . وكذلك لا يلزم المحامي بالمدافعة عن فقير امام المحاكم الابتدائية او الجزئية لعدم ضرورة المحاماة فيها

﴿ المحاماة في اسبانيا ﴾

هي ذات شأن رفيع في تلك البلاد حيث يجمع بينها وبين حرفة التوكيل . ومن الواجب قانوناً على الخصوم أن يعينوا لهم وكلاء بغير استثناء الا امام قاضي الصلح او في دعاوي التي تكون قيمتها زهيدة جداً . والمحامون محتكرون لحرفة الوكالة فلا ينوب عن الخصوم غيرهم . ويعين المحامي لجنة مخصوصة ينتخبها اعضاء الطائفة في وقت معين . ومتى تقرر قبوله جاز له أن يترافع أمام جميع المحاكم

ولهم أتعاب هي ما يتفقون عليها مع موكلهم . وليس للمحاكم أن تغير من تلك العقود بزيادة عليها أو نقص فيها . والمحامي أن يطلب تنفيذها من المحاكم . واذا تخاصم محام مع موكله على الاتعاب ورفضت الدعوى الى المحكمة صدق المحامي بيمينه . ومجلس المحاماة يختص دون سواه بما يطرأ بين المحامي والموكل من المشاكل فيقضي فيها قضاءً باتاً

﴿ المحاماة في الولايات المتحدة بأمريكا ﴾

معلوم ان الولايات المتحدة مؤلفة من عشر ولايات كما يدل عليه اسمها . ولكل ولاية قوانين داخلية غير قوانين البقية . وكلها تجتمع تحت قانون عمومي واحد . والمحاماة تتبع تلك القوانين الخصوصية . فهي في هذه الولاية طائفة مقررة في القانون . وفي تلك جمعية ادبية حرة حائزة لأكبر المزايا كما في ولاية (نيويورك) وهي عاصمة الدولة

وعلى العموم للمحامين في كل ولاية مجلس من حقوقه النظر في قبول الطالبين ورفضهم بحسب الشروط والاهلية التي يقررها . وبهذه الوساطة توصلوا الى تطهير المحاكم من وكلاء الاشغال الذين يعرقلون سير الدعاوي ويضرون كثيراً بالمتخصصين . وكثرة عدد اولئك الوكلاء او (العرضحالية) جاءت من ان القانون يسمح لكل واحد ان يترافع بنفسه في خصومته وان يستنيب عنه غيره بصفة متكلم لا بصفة محام . وتمتاز بلاد (كاليفورنيا) بكونها تتيح المرافعة للنساء . كما ان النساء في الولايات المتحدة على العموم يشغلن بحرف كثيرة مما اختص به الرجال في البلاد الاخرى . ومنهن موظفات في المصالح حتى في النظارات العمومية . ولذلك يوجد رأي ينتشر في الولايات المتحدة وفي امريكا باسرها ومقتضاه استحقاق النساء للاحتراف بالحرف القضائية . ولهذا صدر قانون في الولايات المتحدة في ١٥ فبراير سنة ١٨٧٩ بجواز قبول المحاماة من المرأة أمام مجلس الدولة الاعلى اذا ترافعت أمام المحكمة العالية في ولايتها ثلاث سنين وشهدت تلك المحكمة بكفاءتها وجدارتها وقد يوجد المحامي بم عزل عن الوكيل المنوط بتحرير الاوراق والتوقيع

عليها بالنيابة عن الموكل . الا ان الغالب ان الواحد يجمع بين الصناعتين حتى ان نصوص القانون تجمع بينهما في حكم واحد . والتغليب لحرفة الوكيل لانها الاهم في الواقع . ولا تزال الجرائد والمجلات العلمية تنشر النبد والرسائل في وجوب فصلها تماماً

ولمجلس المحاماة في (نيورك) الحق في قبول الطالبين ورفضهم . وتوقيع العقوبات على من استحقها منهم . وهو معتبر كشخص مدني له حق الملك في منفعة الطائفة . الا انه يسوغ للحكومة متى شاءت بنص صريح في القانون ان تزرع عنه هذه الصفة

قال قانون سنة ١٨٧١ (الفرض من جمعية المحامين تمكين شرف الحرفة واعلاء شأنها . والمساعدة في خدمة العدالة . وحفظ الروابط الودية بين أفراد المحاماة) . وللطائفة في تلك المدينة رئيس ووكيلان وكتبا سر وامين صندوق ولجنة ادارية مؤلفة من واحد وعشرين عضواً

ويجب على الطالب أن يقدم طلبه الى لجنة مخصوصة تسمى لجنة قبول الطلبات . وهو لا يصل الى ذلك الا اذا قدمه اليها اثنان من المحامين المندرجة اسمائهم في جدول الجمعية مع البيانات والمعلومات اللازمة . فان رفض قبول الطلب انتهى الامر . وان تقرر قبوله وجب عرضه على الجمعية العمومية وهي التي تقرر بقبول الطالب في المحاماة او عدم قبوله

وحق التأديب خاص بمجلس الادارة . وقراره يستأنف أمام الجمعية العمومية . ولا يصح قرار الطرد الا اذا كان صادراً من ثلثي اعضاء الجمعية . ويجوز توقيف المحامي عن العمل اذا اخل بواجباته قبل موكله أو اذا ساء

سيره مع أقرانه

﴿ المحاماة في بريطانيا العظمى ﴾

لكل ذي شأن أن يباشر قضيته وأن يترافع بنفسه فيها . الا ان الاستعانة بالمحامي عمومية في تلك البلاد كما جرت العادة باستعمال الوكلاء المنوطين بالاعمال الكتابية

وتنقسم المحاماة في انكلترة الى أربعة أقسام وجدت من زمن غير قريب ولا تزال على ما هي عليه حتى الآن . وكل قسم يتألف من عدد معلوم من المشرعين . وقد قامت هذه الجمعيات الاربعة في انكلترة مقام مدارس الحقوق . فان هذه لا توجد في تلك البلاد على النحو المهود عند الدول الاخرى

ويجب على طالب الدخول في المحاماة أن يكون قد أقام مدة معينة يزاول العمل . ولهم اجتماعات دورية يجب على الطالب الحضور فيها ويعضي ورقة يقال لها ورقة الحضور

وقد اجتمعت الاقسام الاربعة سنة ١٨٦٣ وقرأهم على اتفاق أنشأوا به خمسة كراسي لتدريس القانون . وكل قسم ينتدب اثنين من اعضائه للتدريس مدة سنتين . فاذا درس الواحد ثلاث سنين جاز له أن يقدم طلبه للدخول في المحاماة ويشترط في تقديم الطلب أن يكون على يد أحد المقبولين . ثم يعلق في لوحات كل قسم مدة خمسة عشر يوماً . فمن كان لديه معلومات أوله اعتراض على الطالب قدمه الى مجلس القسم التابع له . فان كان الطالب مقدماً الى ذلك المجلس نظر فيه . وان كان مقدماً الى غيره احاله اليه مع

ما يصله من المعلومات والمعارضات . فإذا انقضت مدة الخمسة عشر يوماً ولم تقدم معارضات في الطلب من أحد وكان الطالب قد أدى الامتحان اللازم يقرر قبوله محامياً أمام جميع المحاكم . ولكن يشترط في قبول الدفاع منه أمام بعض درجات القضاء العاليه أن يكون مصحوباً بأحد المحامين الاقدمين . وليس له في الاتعاب الاجزاء يسير . ومتى مضى على قبوله اربع عشر سنة ونال نصيباً من الشهرة تقرر قبوله استاذاً . ومجلس التأديب يعين بالانتخاب . وليس لعدد أعضائه حد معين . فيختلفون من عشرين الى مائة عضو . ويدخل فيه بطريق العادة نائب الملكة وهو موظف قضائي يشبه النائب العمومي في بعض اختصاصاته أحياناً . والمحامون الذين يلقبون بمستشاري الملكة وهم موظفون أيضاً

ويجتمع الاساتذة في أوقات معلومة ليتداولوا في شؤون القسم الذي هم منه . وفي صالح المحاماة . وهم ينوبون عنه في الاختتمالات العمومية . وفي قضاء أشغاله مع المصالح العمومية . وجهات الادارة . والحقانية . والبلاط الملكي . ومنهم يتألف مجلس قبول الطالبين ورفضهم . وهم أعضاء مجلس التأديب . والعقوبات التأديبية عندهم هي : التوبيخ في جلسة سرية . والتوبيخ في جلسة علنية . والتوقيف . والطراد

ولا يستأنف الحكم الا في حالة الطرد . فيجوز التظلم منه بالتماس يقدم الى مجلس مخصوص ينعقد من قضاة انكثره تحت اسم مجلس السائلة . وقد نشرت الاقسام الاربعة بالاتحاد سنة ١٨٧٢ نظاماً في ترتيب طائفة المحاماة في ارلنده كالمحاماة في انكثره . ولا يجب على طالب المحاماة في الاولى أن

يكون أقام مدة التدريب على الاعمال في الثانية

﴿ الحاماة في اليونان ﴾

يجمع المحامي بين وظيفتي الدفاع والتوكيل في الاعمال الكتابية . ولهذا فالمحامون يعينون بامر الملك . ويجوز لهم أن يترافعوا أمام جميع المحاكم في القضايا الجنائية والتجارية . أما القضايا المدنية فانهم لا يترافعون فيها الا أمام المحكمة المعينين لديها . وليس لهم طائفة ولا جمعية ولا رئيس ولا مجلس . بل كل يعمل على شاكلته

﴿ الحاماة في ايطاليا ﴾

يفرق قانون ايطاليا بين المحامي أي المترافع والوكيل أي المختص بالاعمال التحريرية . ولكنه يجيز الجمع بين الحرفتين . إنما لا يجوز في هذه الحالة ان يأخذ صاحبها الاتعاب احدهما بحسب نوع العمل على كيفية مقررة ويجب في الاحتراف باحدى الصناعتين أن يكون الاسم مقيداً في اللوحة المخصصة بها فمن أراد الدخول فيها وجب أن يتحصل على ادراج اسمه في اللوحتين . ويوجد في كل محكمة من محاكم الاستئناف أو من محاكم الجنح لوحة مخصوصة مندرجة فيها أسماء المحامين المقبولين أمامها . والاقدمية بينهم تعتبر بحسب تواريخ القيد فيها . ويشترط في قيد الاسم في لوحة المحامين العاملين . أولاً تقديم شهادة بعدم الحكم على الطالب ببقوة تستوجب الطرد من الحاماة . ثانياً حيازة الشهادة الاولى في علم القانون من مدارس الدولة . فان كانت من مدارس أجنبية وجب التأشير عليها بالاعتماد من احدى مدارس الدولة . ثالثاً الاقامة مدة ستين بهد نيل هذه

الشهادة بمكتب أحد المجامين بشرط الحضور في الجلسات المدنية والجنائية .
 رابعاً الامتحان علماً وعملاً أمام لجنة تعين في كل سنة وتؤلف من أحد
 أعضاء محكمة الاستئناف ينتخبه رئيسها . ومن أحد أعضاء النيابة ينتخبه
 النائب العمومي . ومن رئيس مجلس المحاماة . واثنين من أعضائه ينتخبهما
 المجلس . والامتحان اما شفاهي او كتابي . فالشفاهي هو تكليف الطالب
 بتطبيق القواعد العمومية ونصوص القانون على المسائل التي تختارها لجنة
 الامتحان . والكتابي هو أن يعطي الطالب رأيه بالكتابة أو يشرح كذلك
 ما يدعوه اليه من المسائل رئيس اللجنة

ويجوز للأشخاص الآتي بيانهم أن يقيدوا أسماءهم في لوحة المحامين .
 أولاً القضاة السابقون اذا كانوا أقاموا سنتين في الوظيفة على الأقل . ثانياً
 مدرسو القوانين والمرشحات لوظائف التدريس في مدارس الحكومة
 الكلية بعد خمس سنين من التحاقهم . ثالثاً الوكلاء (المكلفون بالاعمال
 التحريرية) الحائزون لشهاد الدراسة الاولى اذا اشتغلوا بحرفتهم ست سنين
 ولم يوقفوا عن العمل ولم يحكم عليهم بالطرد ولم تصدر عليهم احكام جنائية
 ويقدم طلب قيد الاسم في اللوحة الى رئيس مجلس الجمعية الذي
 يسكن الطالب في دائرة اختصاصها مصحوباً بالاوراق الدالة على استكمال
 الشروط السابقة . وقرار المجلس يقبل الطعن امام محكمة الاستئناف . ويرفع
 الاستئناف من النيابة في حالة القبول ان رأت انه غير مطابق للقانون . ومن
 الطالب في حالة الرفض ان ظن اجحافاً

ولا يصح الجمع بين حرفة المحاماة والتوثيق في العقود والسندات .

والسمسرة . والحوالة بالعمولة . وأي وظيفة عمومية اي أميرية ذات راتب
الا وظيفة التدريس في علم الحقوق . وكتابة سر محاكم التجارة او مجالس
البلديات اذا كان عدد السكان لا يزيد على عشرة آلاف . ويدخل في مدرسي
علم الحقوق مدرسو العلوم السياسية والاخلاق والتاريخ والحكمة (الفلسفة)
حقوق المحامين وواجباتهم

لكل من كان اسمه مقيداً في لوحة المحامين ان يترافع امام جميع
المحاكم الابتدائية والاستئنافية . ولا يترافع امام محكمة النقض والابرار الا
من ترافع خمس سنين امام محاكم الاستئناف والمحاكم المدنية ومحاكم
الجنح ومدرسو القوانين في المدارس العالية . وعليهم المحاماة عن الفقراء مجاناً
ولكل جمعية مجلس من خصائصه . اولاً . السهر على شرف جمعيته
والذود عن استقلالها . ثانياً . تأديب المحامين على ما يقع منهم من الهفوات
والخروج عن الواجبات اثناء تأدية وظائفهم . ثالثاً . ان يتدخل اذا دعي في
حسم الخلاف الذي يحصل بين المحامين وموكليهم او بين المحامين انفسهم
خصوصاً في مسائل الرسوم والاعتاب . فان لم ينحسم النزاع اعطى رايه في
المسئلة متى طلب منه ذلك . رابعاً . ان يراجع حساب امين الصندوق في
كل سنة عن مصروفات السنة السابقة وايراداتها . ويقرر مصروفات السنة
القابلة ويقرر توزيعها على المحامين بشرط التصديق عليه من الجمعية

والعقوبات التأديبية التي يحكم بها مجلس المحاماة هي : الانذار .
والتوبيخ . والتوقيف لمدة لا تزيد على ستة اشهر . والطرده . ويحكم المجلس
بالطرده من تلقاء نفسه او بناءً على طلب النيابة العمومية في حالة الجمع بين

المحاماة ووظيفة أخرى تنافيا أو في حالة الحكم على المحامي جنائياً بعقوبة أكبر من عقوبة الحبس أو بعقوبة منعه عن أعمال حرفته في الجمعيات العمومية

هي نوعان . اعتيادية . واستثنائية . فالاعتيادية تنظر في تجديد أعضاء المجلس والتصديق على حساب السنة الماضية وميزانية السنة المقبلة . واما الجمعيات العمومية الاستثنائية فتجتمع بناء على طلب رئيس المجلس او المجلس نفسه كلما دعت الضرورة للمداولة فيما يخص صناعة المحاماة . وقد وضعت الحكومة سنة ١٨٧٤ قانوناً يبين واجبات المحامين وحقوقهم في القضايا الجنائية بنوع خاص

﴿ المحاماة في بيرو والمكسيك ﴾

ليست المحاماة حرة في تلك البلاد كما ينبغي فيحكم عليهم بالفرامة حتى لكونهم أبقوا الاوراق عندهم زمناً طويلاً . ومما يسئلون عليه الاستئناف أو المعارضة او اي طريق طعن في الاحكام في غير محله . والاعمال الباطلة لنقص في تحريرها . ويحكم عليهم بالفرامة ايضاً ان ارتكبوا على نص غير موجود . ويجب عليهم الاتفاق مع موكلهم على الاتعاب والا فلا يأخذ الواحد منهم في السنة الاخمسةائة فرنك . ويشغلون بالمرافعة والتوكيل . ولذلك هم تحت سلطة المحاكم

﴿ المحاماة في رومانيا ﴾

انتقلت رومانيا قوانين فرنسا بالنسبة لطائفة المحامين ولم تحدث فيها سوى تعبير خفيف

﴿ المحاماة في روسيا ﴾

المحامون في المملكة الروسية صنفان . محلف . وأولئك يمتازون بكونهم طائفة ذات امتيازات معينة . وغير محلف . وهم يقبلون امام بعض المحاكم في مقابلة رسوم يدفعونها في كل سنة

المحامي المحلف

وجه امتياز هذا النوع هو كونه يجمع بين المرافعة والتوكيل . ويشترط في قبول الطالب . أولاً . أن يكون روسياً . ثانياً . أن يكون بلغ من العمر خمساً وعشرين سنة . ثالثاً . أن يكون حسن الاخلاق مستقيم السير . رابعاً . أن يكون حضر دروس القانون في احدى المدارس او انه يؤدي امتحاناً في القوانين . خامساً . أن يكون توظف خمس سنين في وظيفة من شأنها تدريب صاحبها على الاعمال القضائية . او انه يكون مرشحاً لوظائف القضاء او يكون متدرجاً على الاعمال عند احد المحامين

ويعين المحامي المحلف امام احدى محاكم الاستئناف . ولهذا يجب عليه ان يتخذ موطنه في دائرة اختصاص المحكمة المعين امامها . ومتى كمل عددهم عشرين امام محكمة واحدة صاروا طائفة معتبرة لها مجلس يعين بالانتخاب . ويختلف عدد اعضائه من خمسة الى خمسة عشر بحسب كثرة افراد الطائفة وقتهم . ومن اختصاص هذا المجلس ان ينظر في طلبات الدخول في المحاماة . وفي الشكاوي التي تقدم في حق المحامين . وهو الذي يعين الترتيب المتبع في المرافعة عن الفقراء مجاناً . ويقدر الاتعاب عند التنازع فيها . ويضرب على كل فرد حصته الواجب أدائها في كل سنة لصندوق الطائفة . ومن اختصاصه توقيع

العقوبات التأديبية . فيحكم بنير استئناف بالانذار . او التوبيخ . ويقضي مع جواز الاستئناف بالايقاف مدة سنة على الاكثر . وبالطرد من المحاماة . وبإحالة المحامي على محكمة الجنايات في بعض الاحوال المهمة . ولا يقبل الاستئناف عن حكم التوقيف الا اذا زادت مدته عن خمسة عشر يوماً . ويجب اخطار النيابة العمومية بالدعوى المقامة على المحامي فان لها الحق في الاستئناف ان رأت العقوبة أخف مما تظن . واذا لم يبلغ عدد المحامين عشرين في دائرة اختصاص احدى المحاكم الاستئنافية تقوم احدى محاكم المراكز مقام المجلس في جميع اختصاصاته

ومتى قدم المرید طلبه الى المجلس وقرر قبوله كتب اسمه في لوحة المحامين وصار له الحق ان يترافع امام محكمة الاستئناف المقبول امامها وامام جميع المحاكم التابعة لها . وذلك بعد ان يحلف يمينا في احدى جلساتها او امام احدى المحاكم الابتدائية . ومع ذلك يجوز للمحامي ان يترافع امام اي محكمة كانت ولو لم يقبل امامها اذا طلب ذلك موكله على شرط ان يكون خاضعا لنظام التأديب أمام مجلس الطائفة الموجودة في دائرة اختصاص تلك المحكمة ويتحمل مراقبتها مدة وجوده عندها

وللخصوم في جميع الاحوال ان يترافعوا بانفسهم . وان يقدموا ما شاؤا من الاوراق بواسطة من يشاؤون من غير الاستعانة بالمحامي وذلك في المدن التي يقل عددهم فيها . والا فلاستعانة بهم واجبة اللهم الا اذا اعتاض الخصم عنهم بابيه او ابنه او زوجه او شريكه في الدعوى ويحصل التوكيل في القضايا المدنية بالكتابة . او باعلانات الموكل في

الجلسة . او بأمر من مجلس المحاماة بناءً على طلب أحد الخصمين . او بأمر رئيس المحكمة . ويدافعون عن المتهمين بناءً على رغبة هؤلاء . او بناءً على امر يصدر من الرئيس ولا يسوغ التخلي عن المحاماة في حالة قرار المجلس او امر الرئيس الا بعذر مقبول

ومن الواجب ان يكون الاتفاق على الاتعاب كتابة . وفي كل ثلاث سنين يحضر ناظر الحقاينة لائحة ببيان التقدير الذي يدفع من الاخصام للمحامين بعد ان يأخذ رأي مجالس المحاماة ومحاكم الاستئناف ويقدم المشروع ثم يصدر به الامر السامي ليرجع اليه عند التقاضي . ولا يجوز للمحامي أن يتوكل ضد أبيه وأمه وزوجه وولده وأخيه وأخته وعمه وعمته وخاله وخالته وأبناء عمه وأبناء عمته . وليس لهم أن يترافعوا عن الخصمين في آن واحد او بالتوالي . وعليهم حفظ اسرار مهنتهم . وهم يسألون عما يلحق موكلهم من الضرر بسبب اهمالهم او خطائهم

المحامي غير المحلف

لا يقبل بهذه الصفة الا من كان بيده شهادة من جمعية قضاة الصلح او احدى المحاكم المركزية او احدى محاكم الاستئناف . وتلك الشهادة تخول لصاحبها ان ينوب عن الذي يستدعيه امام المحكمة التي اعطتها اليه . ومع هذا اذا طلب الموكل ان المحامي يترافع في قضيته الى النهاية اجيب لذلك وللحصول على الشهادة المذكورة يجب تقديم الطلب الى احدى المحاكم مرفقاً بالاوراق الدالة على حسن السير والجنسية والعمر ودرجة التعليم . وعلى المحكمة المقدم اليها الطلب ان تختبر الطالب في القوانين الا اذا كان بيده

شهادة من إحدى المدارس تدل على كفاءته . او من احدى المحاكم
المساوية للمحكمة المقدم اليها الطالب او الرفع منها بأنه مقبول امامها . ثم
تحرى المحكمة احوال الطالب ولها ان ترفض طلبه . فان قبلته وجب اخطار
نظارة الحقانية واعلان اسم المقبول في جريدة المديرية . وعلى من يقبل بهذه
الصفة أن يدفع في كل سنة اربعين (روبل) ان كانت شهادته من جمعية قضاة
الصلح . وخمسا وسبعين ان كانت من المحاكم الابتدائية او الاستئنافية .
ويجوز ان يحصل الطالب على جملة شهادات من محاكم مختلفة بشرط دفع
المقرر . وللمحكمة التي اعطته الشهادة حق مراقبته وعقوبته بالتوقيف او
الطرد . فان لم يقبل طلبه او حكم عليه بالتوقيف او الطرد جاز الاستئناف
في ظرف اسبوعين أمام المحكمة العليا بالنظر الى المحكمة التي رفضت الطالب
او اصدرت حكم العقوبة

ويجوز أن يترافع أمام قضاة الصلح من لم يكن بيده شهادة الا انه لا
يؤذن له بالمرافعة اكثر من ثلاث مرات في السنة وفي دائرة اختصاص واحد
﴿ المحاماة في بلاد الدانيمرك والسويد والنرويج وايسلنده ﴾

يجمع الواحد في هذه البلاد بين صناعتي المرافعة والتوكيل . وينقسم
المحامون الى ثلاثة أقسام . الاول . المحامون امام محكمة النقض والابرار
ولهم حق المرافعة امام جميع المحاكم . والثاني . المحامون امام محاكم
الاستئناف وهم يترافعون امام المحكمة المقبولين لسيها وامام جميع المحاكم
الابتدائية . والثالث المحامون امام المحاكم الابتدائية ولا يترافعون الا امامها
والمحاماة مباحة في بلاد (السويد) يحترف بها من يشاء من غير قيد

المحامة في بلاد الدانمرك والسويد والنرويج وايسلنده (٥٧)

ولاشروط . وللمحاكم أن تمنع عن الاحتراف بها من لا تراه أهلاً لها .
ويجوز للمتهم في مسائل الجنايات أن يتخذ له محامياً . الا ان وظيفة
هذا تقتصر على مراقبة سير الدعوى دون المرافعة . اذ لا يترافع الا المتهم
نفسه . وبالجمله فالمحامون في تلك البلاد نواب اعتياديون فلا طائفة تجمعهم
ولامجلس ينوب عنهم

والسير في القضايا كتابي فقط من غير مرافعة . والجلسات غير علانية .
ومع هذا يجوز للخصوم أنفسهم أن يقدموا أوجه دفاعهم بالمشافهة
والقسس ممنوعون من الاحتراف بالمحامة

وقد صدر قانون في سنة ١٨٨١ يبيح علانية الجلسات أمام المحاكم
الابتدائية دون غيرها

والخصوم في بلاد (نرويج) أن يستعينوا بالمحامة في القضايا المدنية
الاعتيادية أمام جميع المحاكم . ويجوز لهم أمام محاكم الدرجة الاولى أن
يستنيبوا عنهم أقاربهم او اصهارهم او خدامهم أو أي شخص آخر له فائدة
في الدعوى . والتصریح بالاستشغال بحرفة المحامة من خصائص ناظر
الحقانية . وشروطها الرشد وهو بلوغ الحادية والعشرين . وحسن السير .
والامتحان في القانون . ويشترط في القبول أمام الاستئناف أن يكون
جاز الامتحان بدرجة أعلى . وأن يكون اشتغل بحرفته مدة سنة أمام
محكمة ابتدائية . فان أراد القبول أمام النقض والابرار وجب عليه فضلاً
عما ذكر أن يكون قضى ثلاث سنين في احدى الوظائف الآتية . قاض في
المحاكم . محام أمام الاستئناف . مدرس في المدرسة العليا . كاتب سر

في النقض والابرام . ملازم او نائب محلف لقاضٍ او لمحامٍ أمام النقض والابرام . ثم الاختبار وهو عبارة عن الترافع أمام النقض والابرام مرتين في قضيتين مدينتين ومرتين في جنائيتين مرافعة تستريح لها المحكمة . وتحظر المحاماة على كثير من الطبقات كالموظفين . والمنع والجواز في هذه الحالة يرجع فيهما الى الملك نفسه

وللحكومة محامٍ يقال له مستشار الحكومة القضائي . وهو يترافع عنها في القضايا المقامة منها او عليها

واذا عرض لاحد المحامين ما يمنعه من مباشرة عمله جازله أن يستنيب عنه من يشاء ولو كان من الذين لم يؤدوا الامتحان . وأما في النقض والابرام فيجب أن يكون النائب محامياً امامه ومقبولاً من صاحب الدعوى . ويجوز للمحامين أمام النقض والابرام والمحامي الحكومة ان يقيموا لهم نواباً دائمين يحضرون عنهم أمام جميع المحاكم الا النقض والابرام ويمضون جميع الاوراق . ولا يجوز للمحامين من أي نوع كانوا أن يترافعوا الا أمام محاكم القانون العام أي انهم لا يقبلون أمام المحاكم الاستثنائية وهي المجالس العسكرية والادارية بانواعها

واذا حصل منهم خطأ عوقبوا أمام المحاكم الجنائية . وتسري عليهم في علاقتهم بموكليهم احكام الوكالة . ولكن لا يلزمهم أن يبرزوا التوكيل أمام المحكمة وقت مباشرة العمل بل يكفي بقولهم انهم وكلاء . ويتبع في تقدير الاتعاب اتفاق الطرفين . فان لم يكن اتفاق فالمحكمة تفصل بينهما باعتبار المسئلة قضية مدنية عادية

واما في ايسلنده فالخصوص احرار في أن يترافعوا بانفسهم او ان يستنيبوا
 عنهم من يختارون عالماً كان او جاهلاً فالكل محام في تلك البلاد
 ﴿ المحاماة في بلاد السويس ﴾

من المعلوم ان بلاد السويس تتألف من جملة أقاليم اتحدت مع
 بعضها بشروط مخصوصة وبقي كل اقليم حافظاً لنوع من استقلاله الخاص .
 ولهذا كانت حالة المحاماة تابعة في كل اقليم الى نظامه الداخلي . ويطول بنا
 الشرح ان أتينا على المحاماة في كل اقليم لذلك نورد العموميات اكتفاء بها
 عن الخصوصيات

وليس للمحاماة في اقليم السويس طائفة مخصوصة ممتازة كبقية البلاد .
 ومراقبتها ترجع غالباً الى مجلس النقض والابرار . والحرفة مباحة لمن يشاء
 اعتناقها في كثير من الاقاليم مثل (صان غالي) و (شافهوز) و (بال) و (زوغ)
 و (شوتيه) . ولكن بعض الاقاليم اكثر احتياطاً فيجب أن يكون الراغب
 أدى امتحاناً وأقام زماناً مشتملاً

ففي (برن) يشترط في الطالب الدرس ثلاث سنين والتدرب على العمل
 سنة واحدة وان يجوز الامتحان . ويشترط في (فود) أن ينال الطالب
 شهادة الدراسة الاولى في القوانين . وأن يكون تدرب امام المحاكم مدة
 سنتين . وأن يقدم شهادة من المحاكم التي اشتغل أمامها تدل على ارتياحها
 منه . وحرفة المحاماة في اقليم (حوري) معتبرة من الوظائف العمومية
 الاميرية . فبعد الامتحان يصدر الامر من حاكم الاقليم بتعيينهم لاربع
 سنين تجدد من نفسها عند انقضاء المدة الاولى الا اذا صدر امر يخالف

ذلك . وفي اقليم (صان غالي) محامون عموميون يعينون لمدة ثلاث سنين ويعينهم مجلس شورى حكومة الاقليم . ووظيفتهم الدفاع في القضايا الجنائية عن المتهمين الذين لم يعينوا من يدافع عنهم . ولهؤلاء المحامين أن يقدموا طلبات الى أودة الاتهام قبل صدور أمرها بالاحالة كما تقدم النيابة العمومية طلباتها . فاذا أحيل المتهم تبعوه أمام المحكمة ليدافعوا عنه . ولا يقبل المحامون في بعض الاقاليم امام قضاة المصالحات

ومع تقدم تلك البلاد في المدنية وتمتعها بأحسن ما خص الله به الأمم من راحة داخلية وامن خارجي ورفع احمال السياسة عن عاتقها كان اقليم (ايا نزيل) الى سنة ١٨٨٠ لا يعرف المحاماة ولا يعهد المحامي . وفي ذلك العام صدر قانون يخول للخصوم حق انابة غيرهم عنهم في الدعاوي . ويسمون النائب وكيلًا او مستشارًا . ويجب فيه ان يكون أهلاً للتخاصم امام المحاكم . وأن يكون وطنياً . وهي شروط عامة مبهمة يصح معها ان يقال بان ذلك الاقليم لا يزال بعيداً عن المحاماة . الا انه قد فتح الباب لوجودها

وللمحامين في اقليم (فريبورج) مجلس تأديب يؤلف من رئيس اعلى محكمة فيه بصفة رئيس . واثنين من اعضائها تنتخبهما جمعيتها العمومية . ومن قاضيين ابتدائيين . ومن اثنين من المحامين بانتخاب اخوانهم . ولا تبدل الاعضاء الا كل اربع سنين . وتقدم الشكوى الى الرئيس بالكتابة فيبلغها الى المشكوف فيه ليرد عليها كتابة ان شاء . ثم يعلن الخصمان بيوم الجلسة . ويجب عليهما الحضور شخصياً أمام المجلس بدون وكيل ولا محام . ويحكم المجلس حكماً انتهاياً بالايقاظ (تنبيه المتهم الى انه خالف النظام وحمله على مراعاته)

والتوبيخ . والتوقيف لمدة اقلها شهران واكثرها سنة . وفي حالة العود لا يحكم بأقل من التوقيف . ويجوز ان تضاعف المدة الى سنتين . ويجب نشر احكام التوقيف ويجوز نشر غيرها . وتوجد المحامة في اقليم (جنيفه) او (جنوه) ويشترط ان يكون الطالب من رعية السويس . حائزاً لحقوقه المدنية والسياسية . وحائزاً لشهادة الدراسة الاولى او الثانية في الحقوق من مدرسة (جنوه) او من احدى مدارس سويسره الكلية . او يكون قضي ثمان سنين قاضياً او كاتباً في محكمة . فان لم يكن مع الطالب شهادة جاز قبوله ان اثبت ان له الماماً باعمال المحامة . وأدى امتحاناً في القوانين . وان كانت الشهادة من مدرسة اجنبية سقط الشرط الاول ووجب الثاني وهو الامتحان

ويحلف المحامون يميناً تقيد اسمائهم على اثر ادائه في لوحة المحامين وتنشر في جميع المجالس بمعرفة النيابة العمومية . وعليهم المحامة عن الفقراء مجاناً في المسائل المدنية والجنائية بناءً على امر رئيس المحكمة الالدر شرعي مقبول . ويثبت توكيل المحامي عن احد الخصوم بورقة عرفية أو بمجرد وجود المستندات بين يديه . وللقاضي أن لا يطالب منه توكيلاً ولا ما يدل عليه غير قوله عند الضرورة

وينمى من الدخول في المحامة من أفلس او حكم عليه في جنابة او جنحة تمس الاستقامة والشرف

ويراقب المحامين مجلس يتألف من تسعة عشر عضو . رئيسه رئيس مجلس النقض والابرار . واعضاؤه رئيس محكمة الاستئناف . والنائب العمومي

ورئيسا المحكمتين التجارية والمدنية . واحد قضاة الصلح يعين بالقرعة . وخمسة
اعضاء من مجلس يقال له المجلس الكبير . وخمسة من اعضاء مجلس شورى
الحكومة . وثلاثة ينتخبهم المحامون . ويحكم بالتوبيخ . والتوقيف الى سنة .
والطرد . بحكم ظاهر الاسباب بعد سماع اقوال المتهم او بعد اعلانه اعلاناً
صحيحاً وان لم يحضر . ولا يتم حكم التوقيف او الطرد الا باغلبية الثلثين من جميع
الاعضاء . ولا ينفذ الا بتصديق مجلس شورى الحكومة

أما الامتحان فيحصل أمام هذا المجلس بعينه
وللخصوص في كل حال ان يترافعوا بانفسهم . وفي القضايا الجنائية
يجوز ان يستنيبوا عنهم قريباً او صديقاً

وتباح المرافعة في اقليم (نيوشاتل) لمن يريد امام المحاكم الا محكمة
الاقليم العليا فانه لا يترافع فيها الا اناس مخصوصون هم الملقبون بالمحامين .
ويشترط في القبول التمتع بالحقوق المدنية والسياسية . وبلوغ الحادية والعشرين
على الاقل . وشهادة الدراسة في الحقوق من مدرسة الاقليم . او أداء
الامتحان فيها أمام لجنة مخصوصة . وقضاء ستة اشهر على الاقل للتدرب في
مكتب احد المحامين . ثم يترافع الطالب أمام المحكمة العليا في قضية لتقرر
بعد ذلك ان كان يليق ان يدرج اسمه في لوحة المحامين . وتلك المحكمة
هي محل تأديبهم فوقضهم او تطردهم . كذلك يحكم عليهم بالطرد من مجلس
شورى الاقليم ان حكم عليهم في جنحة تمس بالشرف

ويشترط الاحتراف بالمحاماة في اقليم (فالي) ان يكون الطالب لازم
احد دروس القانون مدة سنتين . وان يؤدي امتحاناً علمياً وعملياً أمام لجنة

مخصصة تعين من قبل نظارة الحقاينة . وان يكون تمرن سنة واحدة على الاقل في مكتب احد المحامين . وان يكون من أهل الاقليم . ويجوز لمجلس الحكومة ان يصرح لغيرهم بالمرافعة . ويحصل الامتحان في المواد المقررة للدراسة في المدارس . ومع ذلك يكتفي بأصول القوانين الرومانية . ولا تجب معرفة حقوق الامم ولا التدبير المدني المعبر عنه بالاقتصاد السياسي . ولا تاريخ القوانين . ولا القوانين الاجنبية . ولا قوانين الاقاليم المتاخمة . واطن السبب في ذلك عدم وجود مدرسة للقوانين في ذلك الاقليم . ويرجع في التأديب الى نظارة الحقاينة وتقدر أجرة المحاماة كما يأتي :

فرنك

- ٥ مذكرة او نتيجة امام المحاكم الاعتيادية
- ٥ المرافعة امام رئيس المحكمة
- ١٠ المرافعة امام محكمة المركز (محكمة ابتدائية)
- ٣٠ الى ٧٠ امام محكمة الاقليم (استئناف)
- ٦ الى ٢٤ مذكرة او نتيجة امام المحاكم الادارية
- ١ استشارة شفاهية
- ٥ استشارة بالكتابة

ولا يجوز للمحامين ان يشترؤا حقوقاً متنازعا فيها

ومن شواذ القوانين في ذلك الاقليم ان حق مطالبة المحامين بالتعويض الناشيء عن تقصيرهم في حرقهم لا يسقط بمضي المدة مهما طالت

وعليهم رسوم الباطنطة وهي تختلف من عشرين فرنك الى مائة

﴿ المحاماة في الدولة العلية ﴾

لم تكن المحاماة معهودة ولا اسم المحامي معروفاً في المملكة العثمانية الى سنة ١٨٧٦ . وفي ذلك العام صدر قانون يختص بالمحاماة فوضع لها نظاماً تنقسم بمقتضاه الى ثلاثة اقسام . الاول . يترافع امام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها . والثاني يترافع امام المحاكم الاستثنائية والابتدائية . والثالث يترافع امام المحاكم الابتدائية فقط . والمحاماة اختيارية اي ان القانون لا يلزم المتخاصمين بالاستعانة بها حتى في المسائل الجنائية

ولما كانت المحاكم كثيرة الانواع في الدولة العلية وجب التفريق بين المحامين أمام المحاكم العثمانية المحضة وبين الذين يترافعون أمام محاكم القنصليات أو أمام المحاكم المختلطة . كذلك نظام المحاماة قاصر على المحاكم المدنية اذ هي حرة أمام المحاكم التجارية . وتركب المحاكم المختلطة من ثلاثة قضاة عثمانيين واثنين من الاجانب . ولا يترافع أمامها عن غيره الا من صرح له بذلك او كان قريباً او تابعاً لاحد المتخاصمين او ذا منفعة في الدعوى . ويصدر التصريح من لجنة مشكلة لهذا الغرض . ويجب أن يكون الطالب حائزاً لشهادة الدراسة القانونية من مدرسة القسطنطينية أو من مدرسة أجنبية . وفي هذه الحالة الاخيرة يجب الامتحان . وأن يكون سنه واحداً وعشرين سنة . وان يكون حسن السير . مرضي السمعة . وان لا يكون موظفاً عموماً . وعلى كل محام أن يجدد التصريح في شهر مارس من كل سنة والا سقط حقه في الاشتغال بمحرفته . ومن توفرت فيه هذه الشروط كان له

الحق أن يترافع أمام جميع المحاكم . فان لم يكن بيد الطالب شهادة جاز قبوله بعد اداء امتحان مخصوص . ويقبلون في احد الاقسام الثلاثة السابق بيانها ومن كان قاضياً بغير شهادة وتخلّى عن وظيفته جاز له أن يشتغل بالحماية في أحد الاقسام المذكورة على حسب الوظيفة التي كان فيها . ويجمع المحامي بين المرافعة والتوكيل ولذلك يجب عليه اثبات وكالته بالكتابة وتقديم سندها للمحكمة . ولو كاه حق التعويض عليه ان وقع منه غش . وقد يعاقب جنائياً وللمحامي حق حبس الاوراق وما يقبضه من النقود عن موكله حتى تؤدي له الاتعاب

ومن واجباته أن يحفظ صورة من كل ورقة يحررها في القضية . وأن يكون عنده دفتر مؤشر عليه من الحكومة لحسابه مع موكله . وللاتعاب تعريفه مخصوصة لا يجوز منح زيادة على ما تقرر فيها الا اذا زادت قيمة الدعوى على خمسة آلاف قرش . ولا يرجع الى التعريف الا اذا لم يوجد اتفاق بين الطرفين . ويباح التعاقد بين المحامي وموكله على جزء من الدعوى في مقابلة الاتعاب بحيث لا يزيد على عشرين في المائة . واذا حصل صلح في القضية لا يستحق المحامي اتعاباً أكثر مما هو مقرر في اللائحة

ويتألف مجلس التأديب من رئيس ووكيل واربعة أعضاء كلهم من المحامين المنتخبين من الطائفة . ويتجدد نصفه في كل سنة . ومن شؤنه انه واسطة بين الحكومة والمحامين في كل ما يتعلق باداء حرقهم . وأن يوفق بينهم فيما يختلفون فيه . وان يعين من يترافع عن الفقراء مجاناً . وأن يعاقبهم على عدم مراعاة النظام كما وضعته لائحته

وللمحاماة بعض التداخل في أعمال الموثقين وسببه طريقة تنفيذ الاحكام في الدولة العلية وهي وجوب صدور امر التنفيذ من الادارة بعد صدور الاحكام من المحاكم

﴿ المحاماة في فرنسا ﴾

تفرق الجمهورية الفرنسية بين حرفتي المرافعات والتوكيلات . فحرفة التوكيلات محتكرة لطائفة مخصوصة . والمرافعات مخصوصة بطائفة أخرى ويوجد ايضاً في فرنسا صنف من المحامين يعبر عنه بالمحامي المستشار وهو انما يعطي رأيه كتابة في المسائل التي تعرض عليه ولا يترافع . والقسم الاعظم من هذا الصنف هم اساتذة الحقوق في المدارس ومنهم من يربح المال الطائل من الاستشارة مثل مسيو (ليون كان) أستاذنا في القوانين الرومانية بمدرسة باريس فانه ربح سنة ١٨٨٦ مائة وخمسين الف فرنك خمسون ألفاً منها في استشارة واحدة . وأغلب المسائل التي تعرض عليه تجارية والمحاماة طائفة ذات امتيازات كثيرة في فرنسا . ولها جمعيات ومجالس ونظامات شتى تختلف عن بعضها أحياناً بحسب المدن الموجودة فيها . ويسمى محامياً من بلغ تسع عشرة سنة . ونال الشهادة الاولى في الحقوق . وكان فرنساوياً . وحلف يميناً امام محكمة استئنافية . ولا يترافع الا اذا قضى مدة معينة عند احد المحامين وكتب اسمه في اللوحة

مدة التمرين

في باريس يقدم من يرغب الإقامة للتمرين عند أحد المحامين طلباً

بذلك الى رئيس مجلس الطائفة مرفقاً بالاوراق التي تدل على سنه وشهادته
وانه حلف اليمين . ويضيف اليها ما يثبت أن له مسكناً في باريس . وأنه
يقطنه بأثاث من عنده او انه يعيش مع عائلته لكن بمسكن خاص به
وانه ليس بحالة تمنع من الاحتراف بالمحاماة كما سيأتي ايضاحه فيما بعد
ويعرض هذا الطلب على المجلس فيعين احد اعضائه لاستطلاع حالة الطالب
ويبلغ هذا عن اسم ذلك العضو فتجب عليه زيارته وتقديم ما يطلبه من
الايضاحات . ثم يقدم العضو المندوب تقريراً بما يراه . ويصدر قرار المجلس
بعد النظر فيه . ويستأنف قراره امام محكمة الاستئناف في حالة الرفض
ولمن رفض طلبه حق تجديده ان تحصل على مستندات جديدة . والمدة
اللازمة هي ثلاث سنين لا يجوز التخلي عن العمل فيها اكثر من ثلاثة اشهر
متتابعة الا لمرض او سبب قهري . والاضاعت المدة الماضية ووجب البدء
من جديد . ومن شوهده فيه تكاسل عن العمل جاز تمديد مدته . ويمضي
الطالب مدة الاقامة في حضور جلسات المحاكم وجلسات نادي المحامين
والقيام بما يحول عليه من الاعمال

ولا يجوز لمن كان قاضياً ان يكون محامياً الا اذا قضى المدة القانونية
للتمرين ولو بلغ خمسين سنة في القضاء . غير انه ان كانت المدة ابتدأت ثم
تعين قاضياً قبل ان يتمها حسب له الماضي واكمله بعد انفصاله . وان كان قضى
المدة بتمامها وجب قبوله محامياً متى شاء . ولا تزال هذه المسئلة موضع خلاف
بين العلماء والمحاكم ومجلس المحامين . وليس لمن تحت التمرين ان يتغيب
الا باذن من المجلس بعد تقديم الاعذار التي تحمله على طلبه . واما حقوقه

وامتيازاته فهي بعينها ما منح للمحامين المندرجة اسماؤهم في اللوحة . فله المرافعة والاستشارة وغير ذلك من اعمال المحاماة الا تدخله في حالة التماس اعادة النظر^(١) وفي حالة الصلح بين اثنين لم يبلغ احدهما الرشد^(٢) ومع ذلك لا يجوز لمن لم يبلغ اثنتين وعشرين سنة من الذين تحت التمرين ان يترافع في قضية الا اذا شهد له اثنان من المحامين بانه مواظب على حضور الجلسات منذ سنتين . وان يكون مؤشراً على تلك الشهادة من المجلس . ولكن يجري العمل عادة على خلاف هذا النص تسامحاً . ولا يقوم من هم تحت التمرين مقام احد القضاة في غيبته

كتابة الاسم في اللوحة

اللوحة هي الكشف الذي تقيد فيه اسماء المحامين . ويتبع في ذلك الاقدمية دون سواها . وفي كل سنة يعين رئيس الطائفة لجنة من خمسة اعضاء هو منهم مع كاتب السر ليحددوا اللوحة فيضيفون اليها من تقرر قبوله ويحذفون منها من سقط اسمه لموت او وظيفة او حكم تأديبي او استعفاء وهكذا . ومن خصائص هذه اللجنة ان تسأل الذين مضى عليهم خمس سنين في التمرين عن السبب الذي اوجب تأخيرهم في كتابة اسمائهم في اللوحة ثم تقدم تقريراً بأعمالها الى المجلس فيقررها بعد الفصل فيما يكون قد عرض لها من المشكلات

(١) يجب في التماس اعادة النظر ان يتحمل الملتمس على رأي ثلاثة من المحامين

يقولون بصواب الطلب (٢) كذلك يجب ان يشهد عدد معين من المحامين بأن الصلح غير مجحف بأحدهما

وحذف الاسم من اللوحة نوعان . اغفال . وطرد . والاول يقع اذا كان السبب استعفاء او وظيفة او عدم الاستمرار على السكنى بالمدينة او عدم أداء الرسوم السنوية . والثاني يقع بسبب حكم تأديبي لاخلال بالواجب او لجنائية . ومع هذا فنتائج الاغفال او الطرد واحدة من حيث منع المحامي عن العمل . ولا فرق بينهما غير ان أحد السيين مهين . ولمن أغفل اسمه أن يطلب اعادته ان اثبت ان السبب المبني عليه ليس صحيحاً

ويجب لادراج الاسم في اللوحة أمام الاستئناف أن يقدم الطالب شهادة بأنه قضى مدة التمرين كما ينبغي او ان اسمه مندرج في لوحة محكمة استئناف أخرى . وشهادة بأنه شريف النفس طاهر السمعة . وان له مسكناً في الجهة التي يريد الاشتغال بحرفة فيها . وان لا يكون بحالة تمنع الجمع بينها وبين المحاماة . وليس لمن قضى المدة حق مكتسب في ادراج اسمه في اللوحة بل المجلس حر في ذلك . وتعتبر الاقدمية بتواريخ طلب الترخيص بالاقامة تحت التمرين لا بتاريخ ادراج الاسم حقيقة في اللوحة . فان انقطعت مدة التمرين ثم اكملت قرر المجلس تاريخ الاقدمية . ومن كان محامياً فانقطع عن الحرفة ثم طلب العودة اليها قيد اسمه وصارت اقدميته من يوم طلبه الجديد

مزايا الاقدمية

مزاياها ثلاثة . الاولى وجوب الاجتماع للمشورة او التحكيم او الخطابة في مهمة عند الاقدم الا اذا وجد بين الحاضرين رئيس المجلس او رئيس سابق في الاجتماع فيكون الاجتماع عنده حتماً . والثانية اذا غاب أحد القضاة

وقت انعقاد الجلسة قلم مقامه أقدم المحامين الموجودين حالاً في المحكمة .
والثالثة اذا تساوت الاصوات في الانتخاب بين اثنين فالأفضلية للأقدم منهما
في الوظائف والحرف التي لا يصح الجمع بينها وبين المحاماة
سبب عدم الجمع نوعان . مطلق . ومؤقت . فالأول يمنع من المحاماة
أبداً . والثاني يمنع منها مؤقتاً

فيمنع من المحاماة ابداً كل من سبق له الاحتراف بالسمسرة . ومن
كان خادماً عند سمسار . ولم يحصل الا استثناء واحد بالنسبة لسمسار انتخب
في مجالس النواب . وتعين نائباً عمومياً فلما عزل قبل محامياً . ومن كان معاوناً
في البوليس لان في تلك الوظائف على ما بها من الرفة وما يليق لها من
الاحترام بعض عادات لا تلائم صفة المحامي . ومن كان من الاشخاص
الذين يقال لهم (مقبولون) أمام محاكم التجارة وهم أشبه بالسماسرة . وكل من
شارك مقبولاً منهم . ومن كان محضراً اذ المحضرون لهم طائفة مخصوصة
تشبه طائفة السماسرة . ومع ذلك حكم بانه ان لم يقيم دليل على فساد خلق
من كان محضراً لا يصح منعه عن المحاماة متى وفى شروطها
والنساء لا يقبلن في المحاماة

ولا يجمع في آن واحد بين المحاماة والوظائف القضائية . لكن يجوز
لنائب القاضي أن يكون محامياً بشرط أن لا يكون له راتب من الحكومة^(١) .
ولا يجمع بينها وبين التوظيف في المصالح الاميرية كالمديرين ووكلائهم

(١) نائب القاضي عندهم يقوم مقام القاضي عند غيابه فقط ويكون اولاً بغير
مرتب ثم يصير له مرتب زهيد وهي وظيفة ترشيح للقضاء

ومأموري المراكز والباشكتاب ورؤساء الاقلام في الدواوين والمصالح والنظارات ومستخدميه ومن هم تحت التمرين في اقلامها . ولا يجمع بينها وبين المحاماة أمام النقض والابرام ولا بينها وبين التدريس على العموم الا مدرسي علم الحقوق . ولا يجمع بينها وبين الجندية ولا بين الرهينة . ولا يجمع بينها وبين أي حرفة تستلزم الوكالة أو الحساب مثل مدير شركة من الشركات ومندوب لجان شركة السكك الحديدية ومدير صندوق التوفير ومدير النفيلسة ومأمور تصفية الشركة . وبالجمله لا يجمع بين المحاماة وبين حرفة تقتضي استغراق وقت المحامي فلا تدع له مجالاً للاشتغال بالقضايا كما ينبغي

حقوق المحامين ووظائفهم

قال (كارو) ليس من وظيفة عدا وظيفة القضاء أشرف من المحاماة وهذه المزية هي المقابل لا تعاب المحترف بها والصفات التي يمتاز بها عن غيره وقد قرر (باسكيه) انه بعد البحث الطويل في أصول فرنسا لم يعثر على عائلة عظيمة الشأن في تاريخ سياسة الامة الا كان لها منشأ بين المحاماة أما وظيفة المحامي فتتخصص في الدفاع عن الخصوم فهو يترافع ويكتب ويشير ولكل محام أدرج اسمه في لوحة محكمة الاستئناف الحق في أن يترافع أمام جميع محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وأمام المحاكم الادارية ولجان التعليم العمومية والمجالس البحرية ومجالس التأديب والمجالس العسكرية وامام المحكمين . لكن لا يترافع أمام مجلس النقض والابرام ومجلس شورى الحكومة ومجلس حسابات الحكومة الا محامون مخصوصون . وللخصوم ان يترافعوا بانفسهم . ويترافع المحامي قائماً مغطى الرأس ولكنه يكشف

رأسه عند ابداء الطلبات وعند تلاوة أي ورقة من أوراق القضية . وقد سعى بعض المحاكم في إلزامهم بالمرافعة مكشوفي الرؤوس فلم تنفذ كلمتهم وأصل تغطية الرأس في المرافعة ناشيء من عادة قديمة اعتادها رؤساء الجلسات وهي قولهم للمحامي عند أول خطابه (غط رأسك أيها المحامي) قال مسيو (ديهان) وهو من مشاهيرهم ومن أشهر النواب العموميين (ليس المراد بهذه الجملة اظهار الخناوة بالمحامي وجعله في سعة بكشف رأسه ولكن معناها كن حراً في الدفاع أيها المحامي)

ويجب لصحة شكل العريضة المقدمة بالتماس اعادة النظر في القضايا المدنية ان يفتي بصوابه ثلاثة محامين يكونون قضوا عشر سنين في الحرمة ويشترط ذلك ايضاً في صحة الصلح بين الوصي واجنبي في أموال القاصر . وفي صحة الصلح بين قرية وأحد الاهالي في المسائل العقارية . وفي القضايا المختصة بالعساكر الغائبين

ومن امتيازاته حرية الدفاع فله أن لا يترافع حتى في القضايا التي يكون أفتى فيها بدون ان يحمل على ابداء سبب الا في قضايا القراء فلا بد له من تقديم عذر مقبول في الامتناع . ولا يعطي المحامي وصلاً بالأوراق التي يستلمها كما انه لا يأخذ وصلاً بها اذا سلمها . ذلك لانه شريف لا يليق بمقامه ان يكذب في المعاملة ولكونه ليس مكلفاً بالأعمال الكتابية وانما يترتب هذا الواجب في الاستلام والتسليم على الوكلاء . ومتى قال المحامي انه سلم ورقة كذا الى فلان فهو مصدق ولا يمين عليه . اذ المحامي الذي يكذب في قوله يكذب في يمينه فقوله ويمينه سيان . وله حرية المقابلة مع موكله المسجون

وان يتلقى منه اوراقه بدون واسطة . وان يرسل اليه خطابات في السجن كما يشاء بدون ان يطلع أحد عليها . والمحامي الذي تقع له اهانة اثناء مرافعته من زميله المترافع عن خصم موكله او من ذلك الخصم يجوز له أن يقيم دعوى فرعية في الحال يطلب بها تعويضاً عن تلك الاهانة . وينظر في هذه الدعوى كأنها منفرعة عن القضية الاصلية . ولهم الحق في الاتعاب وقد جرت العادة ان الموكل يقدم للمحامي أتعابه من تلقاء نفسه . وليس للمحامي أن يطلبها شفاهاً ولا بخطاب . كما انه لا يجوز له الامتناع عن المرافعة لعدم دفع شيء منها . وتوجه المحامي عند موكله لطلب الاتعاب يعد اخلاً بقواعد اللياقة ويعاقب عليه بالانذار ومع هذا فقد عابوا هذه القواعد لكونها تبعد عن المحاماة من هو جدير بالمحافظة عليها وتدني منها من لا هم لهم الا التحصيل والاجتهاد في ستر سيئاتهم ولذلك يتسامح المجلس كثيراً ولا يتدخل الا اذا ظهر الطلب وأدى الى الفات الذهن . والمحامي أن يطلب الاتفاق مقدماً على الاتعاب ان كانت القضية أمام محكمة غير القاطن بدائرة اختصاصها ولا يطلب من المحامي وصل بانه استلم الاتعاب لكن العادة انه يرسل خطاباً بوصولها . ويمنع المحامي من استكتاب سند أو صك باتعابه كما انه لا يجوز له التعاقد على نصيب في الدعوى . ومما يخالف شرف المحاماة ان يتفق المحامي مع موكله على مبلغ قليل ان خسر الدعوى وكبير ان كسبها . ويمنع المحامي ايضاً من قبول أتعاب في قضايا المعافاة حتى لو ألح الموكل في قبولها وليس له أن يجبس الاوراق بعد الدعوى على أتعابه . لكن لهم مع ذلك أن يطلبوا أتعابهم امام المحاكم . ومن لم يعمل عملاً في الدعوى وجب عليه

رد ما أخذه . ولا يسقط حق طلب الاتعاب الا بمضي ثلاثين سنة

واجباتهم

أول واجب على المحامي ان يكون صادقاً أميناً مستقيماً . وليس المقصود بهذه الصفات ما يجب وجوده في جميع الناس بل المراد منها تحلي المحامي بمكارم اخلاق وامتناعه عن أمور كثيرة لا يحرمها القانون ولا تحظرها الآداب على غيره ولكنها فيه تجرح الحاسات وتخل بالثقة التي عليها مدار اعماله وبها تصان الحقوق الموكولة اليه . فيطلب منه الاخلاص الصادق في العمل ومنه اقتحام المخاوف في سبيل الدفاع عن التبعاً اليه كما يطلب الاعتدال فلا يطمح نظره الى ما لا تحمله حالة موكله من الاتعاب . ومن واجباته الاشتغال فعلاً بحرفته . ومن انقطع عنها او لم يزاولها الا حيناً بعد حين مقتصرّاً على وضع امضائه في ورقة او تقديم عريضة فلا يعد مشتغلاً بحرفته ويشطب اسمه من اللوحة . ومنها صيانة السر الذي وصل اليه بسبب حرفته . ومنها اختيار القضايا فلا يقدم الى المحاكم الا ما يراه حقاً وصواباً . ولهذا يجب عليه ان يترك الدعوى اذا انخدع بظاهرها ثم رآها بعد التأمل فاسدة . لكن يلزمه ان يلاحظ في التخلي منفعة موكله فلا يتخلى في وقت يضر به . ومنها انه يترافع في قضايا الفقراء مجاناً الا بسبب مقبول . وان يرد الاوراق التي سلمت اليه . وان لا يسعى خلف المتقاضين ليجرم اليه بأي واسطة كانت بل يتركهم يطلبون معونته ان ارادوا . وان لا يتوكل لاحد في اشغاله . وان لا يشتغل في التجارة . وان لا يتعامل في (البورصة) التجارية . وان لا يشتري قضايا او حقوقاً فيها النزاع . وان يطالع زميله على كل ورقة يرتكن

عليها في الدعوى من نفسه اختياراً في الوقت المناسب . وان لا يفاجئه بسند او ورقة ولو لم يكن لها تأثير في الدعوى . وان لا يستنسخ غير عامله الخصوصي في أخذ صورة منها . وان لا يطلع عليها أحداً من الخارج . وان يردها بأسرع ما يمكن مع تمام المحافظة عليها

ومن الواجبات الادبية انهم يترافعون ويكتبون بالابجاز وان لا يقطع الواحد منهم مقال رفيقه . وان يقرأ الاوراق من غير اغفال جزء منها او اهمال بعضها . وان لا يستمر في قذف خصوم موكله . وان لا يترافع في قضية باطلة أبداً . وان يوجهوا قولهم الى المحكمة بتمامها ولا يختصوا بها الرئيس وان يكون في خطابهم ألفاظ الحشمة والوقار من جهة المحكمة مع أخذ حريتهم في الدفاع . وان لا يختالوا بما امتازوا به من المعارف والاختصاصات ومن الواجبات القانونية ان تدفع الرسوم السنوية الى الحكومة (باطنطه) والذين يدفعونها هم المندرجة اسماؤهم في اللوحة دون الذين تحت التمرين

مجلس المحاماة

يوجد دائرة محاماة امام كل محكمة تقريباً خصوصاً محاكم الاستئناف ولكل دائرة مجلس يسمى مجلس التأديب او مجلس الدائرة ورئيس يعين بالانتخاب من الجمعية العمومية لدائرته بالاغلبية المطلقة . والافضلية للسن او الاقدمية اذا تساوت الاصوات . لكن لا يشترط عدد معين من الاعضاء في الجمعية العمومية بل المقصود من يحضرها . ويجدد الانتخاب في كل سنة . ويجوز انتخاب الرئيس السابق نفسه مراراً . ومن اختصاصاته التراس على مجلس التأديب وعلى الجمعية العمومية . والحق في عقدها له . وان

يشتغل بجميع مصالح الدائرة . ويقضي في المسائل التأديبية الطفيفة . وله ان يعين في المسائل التي يراها معضلة لجائاً مخصوصة للنظر فيها وتقديم التقرير عنها
مجلس التأديب

هو مجلس المحامة او مجلس الدائرة . ويتركب من خمسة أعضاء اذا كان عدد المحامين الموجودين في الدائرة اقل من ثلاثين فان زاد العدد على ذلك الى خمسين يكون عدد الاعضاء سبعة . ويكون تسعة ان كان العدد من خمسين الى مائة . وخمسة عشر ان كان العدد من مائة فما فوق . ويتألف مجلس باريس من واحد وعشرين عضواً . فاذا لم يوجد في الدائرة اكثر من خمسة محامين مندرجة اسماؤهم في اللوحة تقوم المحكمة الابتدائية مقام مجلس التأديب . وينتخب اعضاء المجلس من الجمعية العمومية في الخمسة عشر يوماً الاولى من شهر اغسطس . ولا يشترك المحامون الذين تحت التمرين في الانتخاب . ولا يجوز انتخاب احد المحامين عضواً في المجلس الا اذا مضى على وجود اسمه في اللوحة عشر سنين بغير انقطاع في باريس وخمس سنين في الارياف . وان وقع خلاف في صحة الانتخاب رفع امره الى محكمة الاستئناف

ولكل مجلس رئيس هو الرئيس العمومي وكاتب سر وامين صندوق ويجوز ان يكون له امين محفوظات وامين مكتبة ومساعدون لهم عند الاقتضاء بحسب الاهمية

ويختص مجلس التأديب بامور كثيرة . فهو ينظر في الاسباب التي تقتضي عدم الجمع بين حرفة المحامة وحرفة اخرى . وفي جميع ما يتعلق بمدّة التمرين

وادراج الاسم في اللوحة . وفي مصلحة المحاماة عموماً ومصلحة كل فرد خصوصاً وحقوقه وواجباته . وإدارة شؤون أملاك الطائفة فانها شخص مدني له أن يمتلك ويتعامل . واختصاصاته التأديبية هي النظر في الشكاوي التي تقدم في حق المحامين من النائب العمومي او القضاة او المحامين او الاهالي . وله أن يرفع الدعوى على احد المحامين من تلقاء نفسه اذا ظهر له من اعماله ما يستدعي محاكمته . ولكل محام أهين في عمله وظن الاهانة تعدياً ان يرفع أمره الى مجلس التأديب ويطلب تحقيق ما نسب اليه . ويشمل التأديب جميع المحامين سواء كانوا تحت التمرين او من المندرجة اسماؤهم في اللوحة . الا ان قراراته لا يجوز الطعن فيها ان كانت صادرة ضد الذين تحت التمرين بخلاف المحامين المندرجة اسماؤهم في الجدول فان لهم حق الاستئناف . كذلك يجوز للنياحة العمومية أن تستأنف الاحكام الصادرة على هؤلاء دون التي تصدر على أولئك

والعقوبات التأديبية هي : الانذار . والتوبيخ . والتوقيف الى سنة على الاكثر . والطرده . ويزاد بالنسبة للذين تحت التمرين تجديد مدة التمرين والحرمات

وللمحاكم الاستئنافية وللنائب العمومي حق مراقبة المحاماة . ولجميع المحاكم الحق في توقيع العقوبات التأديبية عليهم لما يأتونه من المخالفات في جلساتها وكل طعن من المحامي في المرافعة او نتائج آخر الاقوال موجه ضد الدين او نظام الحكومة او قوانينها او مصالحها يجر على صاحبه احدى العقوبات التأديبية السابق بيانها . وكذلك للمحاكم معاقبتهم على ما يقتضونه من

المحامي

التعدي عليها ولو خارج الجلسة كما لو ندد رئيسهم مثلاً بمحكمة في مجلس المحاماة او في جمعيتها العمومية . وتقام الدعوى بناءً على طلب النيابة العمومية وكل فعل يستحق التأديب يقع من مجلس المحاماة يعاقب من ارتكبه تأديبياً أمام المحكمة المختصة لكيلا يكون المجلس خصماً وحكماً . وللمحاكم ان تحرر المحاضر وترسلها الى مجلس التأديب ان شاءت بما يقع من المحامين في الجلسات . وقد يقع من المحامي مخالفة تمس بنظام الجلسة يستحق لاجلها الحكم عليه بالعقوبة المنصوص عنها في قانون المرافعات . فاذا حكم عليه بذلك جاز ايضاً ان يحكم عليه تأديبياً بسبب الفعل نفسه . كما ان المحامي الذي يحكم ببراءته جنائياً لا يتخلص بذلك من الدعوى التأديبية . وفي مقابل ذلك كان لمجلس المحاماة ان يأخذ بناصر المحامين فيما يقع لهم من الاهانة من قبل المحاكم او النيابة . فان تعدى احد القضاة على محامٍ بما يخرج عن حقه جازت شكواه الى محل الاختصاص . كما ان للمجلس الحق اذا تعدى احد النواب على محامٍ او نسب له أموراً تخل بالشرف ان يطلب مع مراعاة الادب والاحترام من ذلك النائب ايضاحاً عن صحة البلاغ وعن غرضه من تلك التهمة التي وجهها الى المحامي او المعنى الذي اراده بالالفاظ التي فاه بها في حقه وعن الوقائع التي ألبأته الى الطعن في المحامي . فان لم يجبه جاز له ان يطلب وساطة النائب العمومي في الايضاحات التي يريدتها . لكن يجب عليه ان لا يتعرض للحكم على ذلك النائب ولا ان يصف سيره معه . ويلحق بذلك قرار المجلس بمنع المحامين من المرافعة امام القاضي الفلاني لكونه شافه احدهم بالالفاظ مخلة . فان فعل ذلك كان قراره باطلاً ومحكمة الاستئناف ان تحكم بالغائه

كما يلغى حكم التأديب الصادر على محام لمخالفته مثل ذلك القرار . كذلك يعتبر ملفي كل قرار يقرره المجلس ويكون من ورائه التنقيب على اعمال القضاة او التعريض بسيرهم مع المحامين ولو كان القضاة يستحقون الملامة من الجهة المختصة . لان في هذا اخلاقاً بما يجب على المحاماة من الاحترام والتعظيم للقضاء . ويلغى ايضاً كل قرار يمنع المحامين من استمرار العلاقات الرسمية بينهم وبين النيابة العمومية حتى ينالوا ما يطلبون . واذا ترفع احدهم بخطاب او قدم كتابة تحتوي على قذف او سب جاز للقضاة تحذيره ويجوز ان توفقه المحكمة الى ستة اشهر . فان عاد كان الايقاف من سنة الى خمس سنين . ولا يفرق في السب او التعدي ان كانا موجّهين الى القضاة او غيرهم المحامون أمام شورى الحكومة والنقض والابرار

لا يترافع أمام محكمة النقض والابرار وامام مجلس شورى الحكومة الا محامون معينون . واول المجلسين معروف بكونه المنظم للقضاء الحافظ على القوانين ترفع اليه المشكلات في المسائل المدنية ومسائل الجنايات على اختلاف انواعها . واما مجلس شورى الحكومة فهو أشبه شيء بمحكمة النقض والابرار بالنظر الى المحاكم الادارية . فاليه يرجع في تفسير الاعمال الادارية والفصل في مباني القوانين واللوائح والمنشورات المتعلقة بها . وهذه الاختصاصات هي التي أوجب أن يكون أمامها من المحامين أناس مخصوصون

ولا يزيد عدد المحامين امام محكمة النقض والابرار ومجلس شورى الحكومة عن ستين محامياً . ولقبولهم شروط مخصوصة وهي : أولاً

يصدر بتعيين المحامي منهم امر من رئيس الجمهورية . ثانياً . يجب أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية . ثالثاً . أن يكون محامياً مقررأ امام احدى محاكم الاستئناف منذ ثلاث سنين كاملة . وقد جرت العادة بان لا ينتخب لهذه الوظيفة الا من اعضاء نادٍ مخصوص مؤلف من كتاب سر المحامين امام المحكمتين تحت مراقبتهما . رابعاً . ان يقدمه احد المحامين المقررين امام المحكمتين . خامساً . ان يجوز امتحاناً في مواد معينة أهمها طرق المرافعات امام المحكمتين واختصاصاتهما . ثم تعطى له قضية من المرفوعة أمام احدهما ويمهل ثمانية أيام يقدم فيها تقريراً عن رأيه في الدعوى وما يوجد فيها من المسائل . وتعين جلسة لتلاوته بحضوره ويقوم بشرح الآراء المودعة فيها . ويجب في الحال على الاعتراضات التي يوجهها اليه اعضاء لجنة الامتحان . سادساً . ان يحلف يميناً امام المحكمتين . سابعاً . ان يدفع تأميناً قدره سبعة آلاف فرنك ولا يمكنه التراجع امام مجلس شورى الحكومة الا اذا قدم صك دفع التأمين . ثامناً . ان توافق محكمة النقض والابرار على قبوله عند ما يقدمه احد المقررين فيها

ويجمع المحامي المذكور بين التوكيل والرافعة ولذلك يكون هو الوكيل في الاعمال الكتابية ايضاً عن صاحب الدعوى . ويؤلفون طائفة مخصوصة بنظام ممتاز ولهم مجلس من تسعة اعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنين برئاسة عاشر منتخب ايضاً بالاغلبية المطلقة ويتجدد الثلث في كل سنة ولا تجوز اعادة انتخاب من انقضت مدته الا بعد سنة تسمى سنة الخلو وينتخب المجلس من اعضائه كاتب سر وامين صندوق . ولا تصح مداولاته

الأمن ستة أعضاء على الأقل . فان تساوت الاصوات رجع جانب الرئيس واختصاصات هذا المجلس هي الاختصاصات الممنوحة لمجلس التأديب السابق شرحها مع بعض زيادات اقتضتها حالته الخصوصية مثل كونه يعين في كل أسبوع من يترافع في قضايا المحكوم عليهم بالاعدام

والعقوبات التأديبية التي يحكم بها تخالف تلك وهي : الإيقاف والتوبيخ البسيط أي مجرد ذكر ذلك في القرار . والتوبيخ العلني وهو توبيخ المحامي من الرئيس أمام المجلس . والمنع من الدخول في محل اجتماعهم . فان كان الفعل يستحق التوقيف وجب ان يزداد من المحامين على المجلس تسعة بعدد اعضائه . ويكون تعيينهم بالقرعة . ويجب ان يحضر الثلثان في الجلسة . وإذا حكم بالتوقيف وجب ايداع القرار في قلم الكتاب ليجري النائب العمومي فيه ما يراه . فان كان الفعل يستوجب عقوبة أكبر اقتصر المجلس على ابداء رأيه فقط ثم يعرضه على محكمة النقض والابرام ان كان الفعل متعلقاً بصفة المحامي أمامها أو على ناظر الحاقية ان كان متعلقاً بصفته محامياً أمام مجلس شورى الحكومة . ولا استئناف لاحكام مجلس التأديب ولا يجوز الطعن في قرارات المحكمتين ولا يعزل المحامي الا بحكم يتبع بأمر من رئيس الجمهورية

وللمحامين أمام محكمة النقض والابرام ومجلس شورى الحكومة جميع الامتيازات التي للمحامين . والقواعد الموضوعة هناك متبعة هنا . فاذا وجد عدد من هؤلاء وهؤلاء كانت الافضلية للأقدم من أي فريق كان ويعتبر المحامي منهم مكلفاً باجراء العمل في الدعوى متى قدمت اليه مستنداتها . ويجب عليهم رد المستندات بعد استلامها . ويسقط الحق في

مطالبتهم بها بعد مضي خمس سنين من يوم استردادها من قلم الكتاب وتحملون تبعه الهفوات التي تقع منهم في أثناء عملهم . مثلاً يجوز ان يطلب الموكل من وكيله تعويضاً اذا قدم عريضة باطلة شكلاً او نسي ان يذكر أمراً مهماً أو خالف نصاً من نصوص القانون . وقد جرت عادة النقض والابرام بان يلزم المحامي بالمصاريف عند ما يكون قراره مبنياً على سبب مثل ما تقدم . ولهم الحق في اتعابهم . وهم يقدرونها جملة بحسب أهمية الدعوى ويجوز ان يطلبوها امام المحاكم . ويسقط حقهم فيها بمضي خمس سنين من تاريخ الحكم في الدعوى . ومع ذلك قرر مجلس طائفتهم منعهم من المطالبة باتعابهم والا كان ذلك مخالفاً لشرفهم ولا يسمح لهم باقامة دعوى الا اذا كانوا صرفوا مصاريف جسيمة في القضية من عند انفسهم . ولا يمكن الحكم عليهم الا من المحكمتين التابعين لهما . ولهم دون غيرهم حق المرافعة أمامهما . والاستعانة بهم واجبة امام النقض والابرام في المسائل المدنية وفي الجنح والمخالفات ولكنها اختيارية في الجنايات . ويستثنى من المسائل المدنية المسائل المتعلقة بالانتخابات ومسائل املاك الحكومة اذ يجوز امضاء العريضة من المدير . والسبب في ذلك ان التخاضع فيها مختص بالمدير والنيابة مكلفة بالمرافعة وباجراء جميع الاعمال المتعلقة بها نيابة عن الحكومة

ومن امتيازاتهم انه لا يجوز لغيرهم من المحامين ان يوقع على عريضة مقدمة للحكومة او احدى النظارات او المصالح التابعة لها . ولهم دون سواهم حق الدخول في الاقلام او طلب عمل الاجرات اتماماً لطلب المتقدم ولا يترافع غيرهم أمام محكمة الخلاف الذي يقع في الاختصاص . ولهم الحق

في أن يترافعوا أمام المحاكم جميعها الا ان تقاليد مجلسهم تحظر عليهم ذلك
الا اذا استأذنوا فيه مقدماً ورخص لهم . وهم الذين يحررون الاستشارات
القانونية أمام جميع المحاكم عادة

ويدفع المحامي اثنين وعشرين فرنكاً ونصفاً رسوم محضر حلف اليمين
ولا يحرر استشاراته الا على ورق متموغ . ويدفع (الباطنطة) وهي تقدر بخمسة
عشر في المائة من قيمة اجرة مسكن المحامي

فصل ثانى

﴿ الوكلاء عند الامم الغربية ﴾

قدمنا في اثناء شرح نظام المحاماة انها تنقسم الى قسمين . مرافعة
وتوكيل وان جميع الممالك لا تعرف هذا التقسيم بل بعضها لا يفرق بين
العملين . ولذلك رأينا ان نتم الفائدة ببيان نظام الوكلاء ايضا لتعلم واجباته وحقوقه
والشروط الواجب توفرها فيه عند القبول . وهي بانضمامها الى واجبات المترافع
وحقوقه والشروط اللازمة فيه تكون المحامي الذي يجمع بين الحرفتين كما هو
عندنا ويسهل حينئذ على القارئ ايجاد النسبة بين المحامي عندنا وبين
المحامي والتوكيل او المحامي فقط في البلاد الاجنبية وهي الغاية المقصودة
من هذا الكتاب

فالبلاد التي لا تفرق بين الصناعتين هي . المانيا . واستوريا . واليونان
ورومانيا . والبلاد الاسكندنافية . وسويسره . وتركيا . وفانزويلا . ومصر

وتوجد صناعة التوكيل فقط في بقية البلاد . وتمتاز ايطاليا عن القسمين
بكونها أوجدت الصناعتين منفصلتين ثم أباحت للشخص الواحد أن يحترف
بهما ان وفي شروطهما

ويعرّف الوكيل بأنه شبه موظف أميري من عمال القضاء يختص دون
سواه بالثيابة عن المتخاصمين امام المحاكم

ولوجوده عند الامم التي اختارته سببان . الاول . انه يهتم الهيئة
الاجتماعية ان تكون احكام القضاء مرضية . وان لا يضع احد الخصمين
حقه بمخاصمته فيه بنفسه مع انه كان يكسبه لو فوض الامر الى من هو
أدرى بمقارعة الخصوم ومكافحة المترافعين . والسبب الثاني ان اوراق
المرافعات تعلن ويحصل تداولها مع المستندات بسرعة وسهولة بين وكيلين
في بلد واحد اكثر مما يكون بين الخصوم الذين يسكنون بلاداً متفرقة
ويترب على هذه السهولة نقص في المصاريف

أما السبب الاول فهو مقبول . واما الثاني فالعمل لا يؤيده لان
المصاريف اكثر في اعمال الوكلاء منها في اعمال الخصوم انفسهم اذ هم يأخذون
جعلاً زائداً على الاصل اي مصاريف المحضرين . لكننا مع موافقتنا على
السبب الاول لا نوافق على فصل الصناعتين من بعضهما لانه يوجب التشتت
ويستدعي طولة العمل . على ان المؤلف عند البلاد التي تفرق بينهما ان
صاحب الدعوى يتفق مع الوكيل ويسلم اليه اوراقه ثم الوكيل يباشر رفع
الدعوى ويختار المحامي الذي يترافع فيها . وهو الذي يتفق معه على قيمة الاتعاب
وهو الذي يحصلها ويوصلها اليه . وهذا هو السبب في ظهور المحامين عند

بمظهر الترفع والاستخفاف بالدرهم وغض الطرف عن المطالبة . وقد صار من المقرر عندهم ان اول هم للمحامى بعد قبوله البحث عن وكيل يتودد اليه ويكتب اسمه في مكتبه ليكون له بذلك مصدر عمل وطريق كسب . فليس كل محام يعين من كل وكيل بل لكل وكيل محامون لا ينتخب الا منهم ونحن نرى الاصح في جمع الصناعتين لانه اضمن للعمل واكبر صيانة للحقوق واخصر طريقاً وأقل مصرفاً

﴿ الوكلاء في فرنسا ﴾

يعين الوكيل بأمر من رئيس الجمهورية متى اجتمعت فيه الشروط الآتية
 أولاً . ان يكون سنه خمساً وعشرين سنة كاملة . ثانياً . أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية . وثبت له هذه الصفة بشهادة من شيخ البلد . ثالثاً . أن يكون وفى بواجب الخدمة العسكرية أو لم تعد واجبة عليه رابعاً . شهادة الاهلية من احدى مدارس الحقوق ان لم يكن الطالب حائزاً لشهادة الدراسة القانونية (ليسانسيه او بكالوريا) . خامساً . أن يكون تمرن على العمل في احد مكاتب الوكلاء خمس سنين . وتخفص المدة الى ثلاث سنين بالنسبة لمن حاز الشهادة القانونية (ليسانسيه) والى سنتين بالنسبة لمن نال شهادة (الدكتورية) ومع ذلك فالخمس سنين لازمة في باريس على كل حال . سادساً . شهادة بحسن السالوك من لجنة التأديب . سابعاً . أن يتقدم الطالب بواسطة أحد الوكلاء المقررين أو بواسطة ورثته أو من لهم حقوق في تركته . ولا يصح تقديم الورثة للطالب الا اذا لم يكن خلو مورثهم ناشئاً عن العزل . فان كان ناشئاً عنه فبواسطة المحكمة التي يريد الطالب ان

يشتغل امامها . ثامناً . شهادة حسن سلوك ثانية من شيخ البلد . تاسعاً موافقة المحكمة الاستئنافية او الابتدائية . عاشراً . تقرير من رئيس النيابة وتقديم الاوراق الى ناظر الحقانية بواسطة النائب العمومي مصحوبة برأيه الحادي عشر . صدور أمر عال من رئيس الجمهورية بالتعيين يبلغه ناظر الحقانية الى النائب العمومي أو الى رئيس النيابة على حسب المحكمة التي حصل التعيين امامها . الثاني عشر . دفع التأمين وحلف اليمين

في صفة الوكلاء

ليس الوكيل موظفاً أميرياً وان كان معيناً بأمر من رئيس الحكومة وانما هو شبه موظف لانه لا ينوب عن الحكومة في عمل من الاعمال بمقتضى وكالته . ولم يفوض اليه قسم ولو صغيراً من السلطة العمومية . ولا يشتغل في حرفته الا لمصلحته الخصوصية . وينتج من هذا ان الوكيل لا يعامل معاملة الموظف خصوصاً في المسائل الجنائية

ولا يجوز أن يكون الوكيل موظفاً قضائياً اللهم الا نائب قاض او محامياً أي مترافماً . أو موثقاً . أو محضراً . أو كاتباً الا مؤقتاً ان غاب الكاتب الاصلي بشرط أن لا تنظر المحكمة في القضايا الموكل هو عن أربابها . او صرافاً . أو عضواً في مجلس المديرية . أو شاغلاً لاحدى الوظائف الادارية ذات المرتب وعلى الاخص وظيفة معاوني البوليس . أو تاجراً . أو قريباً أو نسبياً لاحد قضاة المحكمة التي يريد العمل امامها

والوكالة حرفة محتكرة لمن تعين فيها فلا يجوز لغيرهم أن يتداخل في أعمالها وهي عبارة عن النيابة عن الخصوم أمام القضاء . والنيابة تشمل

حق التحرير وحق تقديم آخر الاقوال وهي المعبر عنها بالتأجيل . فأما التحرير فهو جميع الاعمال الكتابية المتعلقة بالدعوى من تحقيق وتقديم عرائض وطلبات واعلان اوراق الى آخر ما تحتاجه القضية من الاوراق المكتوبة مع مراعاة نص القانون حتى تصبح الدعوى تامة صالحة للفصل فيها . واما النتائج فهي الاوراق التي تقدم مشتملة على ملخص طلبات الخصوم

ويجب أن ينوب عن كل خصم وكيل مخصوص . لكن يجوز أن ينوب الوكيل الواحد عن خصوم عديدين اذا لم تختلف المصلحة بينهم وللكلاء طرق في مخاصمة من يتداخل به في حق في حرقهم . منها الحق في دعوى التعويض على المتعدي ان نشأ ضرر عن فعله . ومنها عقوبة المتعدي بمقتضى المادتين ٢٥٨ و ٢٥٩ عقوبات المختصين بعقاب من يتداخل في وظيفة أميرية أو يلبس لباساً اختصت به فئة دون غيرها من قبل الحكومة ومنها انه يجوز لجمعية الوكلاء أن يقيموا الدعوى على المتعدي ليحكم عليه بغرامة من مائتي فرنك الى خمسمائة . ومن خمسمائة الى الف في حالة العودة . وتسمى الجريمة (جنحة التحرير الممنوع) وحق الاختكار يسري على كل فرقة من فرق الوكلاء . فلا حق للوكلاء أمام محاكم الاستئناف أن يتدخلوا في أعمال اخوانهم المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ولا لهُؤلاء أن يتخطوا محكماتهم . حتى لو حكمت محكمة الاستئناف باجراء تحقيق تكميلي في قضية وانتدبت لذلك احد قضاة المحكمة الابتدائية فالذي ينوب عن الخصوم أمام هذا القاضي هم الوكلاء المقررون أمام محكمته دون غيرهم . كما انه لا يجوز لوكيل أمام محكمة أن يشتغل بحرقته أمام محكمة أخرى

ويجوز للوكلاء أن يترافعوا في الاحوال الآتية . أولاً . اذا امتنع المحامي عن المرافعة في الدعوى أو كان غائباً أمام جلسة أخرى أو غير حاضر في المحكمة لاي سبب من الاسباب . ثانياً . اذا كانت المرافعة في مسائل فرعية تختص باعمال المرافعات أو بطلبات فرعية من شأنها أن تحكم فيها المحكمة بوجه السرعة . رابعاً . اذا تقرر ان عدد المحامين المقررين أمام محكمة ليس كافياً للمرافعة في جميع القضايا التي تقدم اليها . واعلان ذلك من خصائص محكمة الاستئناف فهي تصدر قرارها في شهر اكتوبر من كل سنة بيان المحاكم التي يجوز للوكلاء أن يترافعوا أمامها نظراً لقلة عدد المحامين . وينبى هذا القرار على طلب النائب العمومي بعد أخذ رأي المحكمة الابتدائية التي يجب عليها أن تبين اسبابه على كل حال . ويجب التصديق على هذا القرار من ناظر الحقائق

وأما في المسائل الجنائية فالوكلاء حق المرافعة مطلقاً أمام المحاكم المقبولين فيها وامام مجلس الجنايات ان لم يكن يعقد جلساته في محكمة الاستئناف فان كان ذلك فالوكلاء امام الاستئناف هم الذين ينوبون او يترافعون وحدهم عن المتهمين . وليس لغير الوكلاء ان ينوب عن متهم بل متى أراد هذا او وجب عليه ان يعين له وكيلًا فلينتخبه من المقررين في امتيازات الوكلاء

أهم امتياز منحه القانون للوكلاء هو احتكارهم لمرقتهم كما قدمنا . ويزاد عليه ان لهم الحق في التلقب بلقب الاستاذ . ومكانهم في الجلسات بجانب مكان المحامين على عزلة من بقية الناس . ويجلسون وقت مرافعة المحامين

عن موكلهم الا وقت تلاوة طلباتهم الختامية كما انهم يقفون كلما أرادوا الكلام لكن يجب عليهم أن يكشفوا رؤوسهم في هذه الحالة بخلاف المحامين وكذلك يكشفونها ان ترفعوا . ومن حقوقهم انهم يعينون خلفهم في حرقهم وينتقل هذا الحق بوفاتهم الى ورثتهم الا اذا كان خروجهم منها بطريق العزل فلا حق لهم في تسمية البدل . وينوبون مناب القضاة ان لم يوجد من نواب القضاة ولا من المحامين من يقوم بذلك وكذلك ينوبون مناب النيابة عند الضرورة ويجوز تعيينهم في القضاء وفي النيابة بعد عشر سنين من دخولهم في الحرفة . ولكل وكيل أن يشتكي من القذف الذي يقع على طائفته في واجبات الوكلاء

لما كان من الواجب على الخصوم أن يتخذوا لهم وكلاء في دعاويهم وجب على الوكلاء أن لا يمتنعوا عن التوكيل لمن يطلب . ولا يسوغ للوكيل أن يمتنع عن قبول التوكيل الا في احوال مخصوصة كما لو كان الطلب غير جائز قانوناً أو كانت الدعوى موجهة ضد أحد اقارب الوكيل ذوي الرحم وفيما عدا هذه الاحوال الاستثنائية لا يجوز لهم الرفض ولا ان يحولوا الطلب على غيرهم . انما اذا لم يدفع الموكل مقدم اتعاب للوكيل او كان مفلساً جاز رفض التوكيل اذ الوكلاء ليسوا ملزمين باداء مقتضى صناعتهم بدون مقابل الا في حالة المعافاة من الرسوم . وفي هذه الحالة الاخيرة لا يستحق الوكيل سوى ما صرفه من يده حقيقة فيطلبه من لجنة الوكلاء فاذا كانت الوكالة قانونية أي ان الوكيل ملزم بقبولها بمقتضى القانون جاز للخصم ان يعلن لمن لزمته أوراق المرافعات من غير بحث في كونه قبل الوكالة أم لا . لكن لهذا

الوكيل في مثل هذه الحالة أن يمتنع عن اجراء أي عمل في القضية قبل الحصول على مقدم الاتعاب بشرط اعلان موكله بذلك . ويجب على الوكيل أن يقيد الدعوى في الجدول المعد لقيد القضايا قبل اليوم المحدد لها بأربع وعشرين ساعة على الأقل فان خالف حوكم تأديبياً . ومتى ظهرت الدعوى في الجدول المخصوص بقضايا المرافعة وجب عليه أن يعلن نتائج أقواله الختامية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة وأن يقدمها الى الكاتب يوم المرافعة قبل كل عمل يأتيه في الجلسة موقعاً عليها منه ومبيناً فيها نوع القضية ونمرتها في الجدول وتاريخ الجلسة والدائرة التي هي مقدمة اليها . ولا تقبل منه المرافعة أو أي طلب من الطلبات قبل ذلك فان غير في طلباته أو رغب عنها الى غيرها لزمه هذا الواجب بعينه . ويجب على الوكيل أن يقدم النتائج التي يطلبها موكله ولو لم تكن على أساس متين الا اذا كانت مخالفة لنص صريح في القانون أو يناقضها اوراق في الدعوى غير مطعون في صحتها . ويجب عليه أن يمتنع عن كل عمل يقصد به المكيدة والاعنات ليس الا فان خالف حقت عليه الغرامة والتعويض والتوقيف احياناً . ولا يجوز له أن يعلن بعضاً من ورقة دون البقية ولا ان يطلب أجرة على الاوراق التي لم يعلنها ولا أن يعلن في ورق غير متموغ

دفتر الوكلاء

يجب أن يكون لكل وكيل دفتر منمر الصحائف وممضي من رئيس المحكمة التابع لها أو من القاضي الذي يعينه لذلك يكتب فيه جميع المبالغ التي يأخذها من موكله على التوالي بدون ترك بياض بينها ويراعي في ذلك تواريخ

استلامها . وعليه أن يقدم هذا الدفتر كلما طلبه منه وكيله او كلما ادعى هو بمصاريف . فان لم يقدم دفتره او تبين انه غير منتظم وجب رفض طلباته لا فرق بين أن تكون هذه الطلبات موجهة ضد الموكل أو ضد الخصم الذي ألزم بالمصاريف . ويعتبر الدفتر حجة على الوكيل بالمبالغ المذكور فيه أنه قبضها . ويحتاج بهذا الدليل موكله وخصمه الذي ألزمه الحكم بالمصاريف لكن الوكيل لا يحتاج به عليهما فيما يدعيه باقية من حقوقه ويجب على كل وكيل أن يكون عنده دفتر منتظم لتقيد القضايا واسماء أربابها

فيما يمنع منه الوكيل

يمنع الوكيل من ابتياع الحقوق والقضايا التي من اختصاص محكمته والحقوق المذكورة هي المتنازع فيها فعلاً او التي فيها صعوبات يخشى أن يلتجأ في تدليلها الى المحكمة . فان خالف كان عقده باطلاً ويحكم عليه بالغرامة وللنيابة العمومية في الجلسة فقط ان تطلب من المحكمة الحكم بابطال العقد ولو لم يطلبه أحد الخصوم . ويمنع كذلك من المزايدة ومن شراء ما يباع في محكمته لا لنفسه ولا لبعض اشخاص معينين في القانون منهم القضاة والمحجوز عليهم في المبيع والاشخاص المشهور عسرهم والا كان العمل لاغياً وعوقب الوكيل بالغرامة . لكن لا يمتد هذا المنع الى المنقولات الا ما ألحق منها بالعقار . ويجوز الحكم عليه ايضاً بالتعويض ان اشترى لشخص مشهور بالاعسار

واجبات أخرى

يجب أن يكون للوكلاء مسكن في دائرة المحكمة المقررين أمامها . ولا يجوز لهم أن يشتغلوا في مدينتين . وكل ورقة تحرر في غير المدينة التي بها المحكمة تكون باطلة الا في حالة الانتقال او مرافقة اهل الخبرة او مباشرة تحقيق في غير مركز المحكمة . ويجب عليهم أن يرتدوا لباسهم الرسمي كلما أدوا عملاً من اعمال وظيفتهم سواء كان امام الجلسة او في النيابة او في الجلسات الخصوصية أي جلسات التحقيق وما شابهها . وعليهم ان يكملوا الضمان كلما نقص شيء منه لصرفه في غرامة او تعويض حكم به عليهم والا اوقفوا عن العمل . وان يوفوا بيمينهم فيسلكون سبيل الذمة والامانة . وان لا يتوكلوا الا في القضايا التي يرونها صواباً الا اذا كانت محولة عليهم . وان يبادروا الى انجاز ما يتوكلون فيه . ولكي يجتنبوا التأخير يجب عليهم ان يرسلوا الاوراق الى المحامين في زمن يسع الاستعداد للمرافعة . وعليهم ان يمتنعوا في محركاتهم عن العبارات التي لا تليق بوقار القضاة ومقتضى احترامهم . وان يجتنبوا الفاظ الشتم والسباب في حق اخوانهم وموكليهم . ومن يحرق ورقة يطعن فيها على احد القضاة ولو لم يمضها الا موكله يحكم عليه بالتعويض ومصاريف طبع الحكم ونشره . ومن يتعد على أحد القضاة بالقدح في حقه ولو في ردهة المحكمة العمومية يحكم عليه من محكمة بالايقاف . ويجوز للمحكمة أن تمنع الوكيل عن التداخل في المناقشة اذا حضر الخصوم بانفسهم ورأت استجوابهم شخصياً

في لجنة الوكلاء

للوكلاء في دائرة كل محكمة لجنة تتألف من احد عشر عضواً ان كانوا مائة او يزيدون ومن تسعة ان كانوا خمسين فاكثر ومن سبعة ان كان عددهم ثلاثين الى خمسين ومن خمسة ان كان عشرين الى ثلاثين ومن اربعة ان نقص عن العشرين . وينتخب الاعضاء في جمعية عمومية تعقد من جميع الوكلاء بمركز المحكمة في اول يوم من شهر سبتمبر . ويحصل الاقتراع سراً بالكتابة ويجب ان تتوفر الاغلبية المطلقة . وقد جرت العادة في باريس بان اللجنة القائمة بالعمل وقت الانتخاب ترشح عدداً من اللاتين لمهام الاعمال وتعرضه على الجمعية العمومية وهذه لا تخرج في الغالب عن هذا الترشيح كما ألفوا ايضاً ان اكبر الوكلاء سناً يكون عضواً في اللجنة بغير انتخاب ولا تجديد في كل سنة . وتشتط الاقدمية بين الوكلاء المشتغلين بمقرتهم . ويحصل تجديد النصف او الثلث في كل سنة بحيث لا يمكن الوكيل عضواً في اللجنة اكثر من ثلاث سنين . وللنيابة حق مراقبة هذا التجديد . ولا تجوز اعادة انتخاب احد الاعضاء الا بعد سنة من تاريخ خروجه . واذا استغنى احدهم او توفي وجب عقد الجمعية العمومية لقبول الاستعفاء واختيار بدل الذي سقطت عضويته . فان كان عدد الوكلاء في دائرة احدى المحاكم لا يزيد على اللازم لتشكيل اللجنة فلا انتخاب ولا تجديد بل تتألف اللجنة من اولئك الوكلاء على الدوام . كذلك اذا كان عددهم خمسة فلا معنى للتجديد بل الوكيل الخامس يدخل حتماً بدل العضو الذي خرج . ويجوز للنيابة العمومية ولذوي الشأن ان يطعنوا في صحة الانتخابات وانها جاءت على خلاف

القانون . ويقدم الطعن الى ناظر الحقانية فهو القاضي المختص بالفصل فيه

في نظام اللجنة الداخلي

ينتخب اعضاء اللجنة من بينهم رئيساً ومأمور اشغال وكاتم اسرار ومقرراً^(١) بالاغلبية المطلقة سراً بالكتابة . ويتجدد الانتخاب في كل سنة ويجوز ابقاء الموظفين السابقين . فان لم ينل احد المقترع عليهم أغلبية مطلقة اعيد الانتخاب وان كانت النتيجة واحدة عين الاكبر سنًا الا اذا كان قد أمضى سنتين في الوظيفة الحاصل عليها الاقتراع فان الافضلية تعطى لمن يليه ومن المقرر ان وظيفة عضوية اللجنة واجبة على من انتخب لها فلا يجوز له رفضها او الاستعفاء منها الا بناءً على اسباب يتقرر قبولها من الجمعية العمومية فان رفضت واصبر الوكيل على ابائه القبول او استرداد الاستقالة جازت محاكمته في مجلس التأديب

في درجة اعتبار لجنة الوكلاء واختصاصاتها

تعتبر هذه اللجنة جمعية خصوصية لا رسمية والفرق عندهم بين هاتين التسميتين يظهر بالاختصاص في التعدي على هذه الجمعية . فان كانت خصوصية كان عقاب القاذف لها من خمسة ايام الى ستة اشهر ومن خمسة وعشرين فرنكاً الى الفين ويجوز الحكم بأحدهما . وان كانت رسمية كان العقاب من ثمانية ايام الى سنة ومن مائة فرنك الى ثلاثة آلاف او بأحدهما . ويحاكم قاذف الاولى أمام محكمة الجنح واما محاكمة قاذف الثانية فمن اختصاص محكمة الجنايات

واخص اختصاصات اللجنة نيابتها عن الوكلاء جميعاً في دائرة محكمتها في كل امر يهمهم النظر فيه من جلب منفعة او دفع مضرة فهي التي تدير صندوق النقود العمومي . وتخاصم عند الضرورة امام المحاكم . ومن اختصاصاتها المحافظة على النظام بين الوكلاء في كل ما يختلفون عليه خصوصاً في تبادل الاوراق وايداعها او حجزها والتوكل في بعض القضايا وفي الشكاوي التي تقدم من الاهالي في حقهم . واذا كان الخلاف حاصلًا بين وكيلين جاز حضورهما أمام اللجنة من تلقاء انفسهما او بخطاب يمضيه المشتكي ويرسله كاتب السر الى المدعى عليه مع حفظ صورة منه او باعلان يحفظ اصله عنده . ويجب بيان سبب الحضور في الطلب على كل حال وان يوقع الرئيس على الطلب وان يكون الحضور لميعاد خمسة ايام على الاقل . وتبدي اللجنة رأيها في الخلاف الذي لم تتمكن من حسمه بالصلح بين الوكلاء المتخاصمين وفي المنازعات المتعلقة بالاعتاب وفي الشكاوي المقدمة من احد الوكلاء في حق احد الاهالي . ويجوز لها ان تعين احد الاعضاء ليطلع على الاوراق ويعطي الرأي بالنيابة عنها . ولها الحق في البحث عن الاشخاص الذين يتدخلون بغير حق في اشغال التوكيل . ومن اختصاصاتها اعطاء شهادات حسن السلوك والاهلية للذين يريدون الاحتراف بالوكالة . ومنها ادارة الصندوق العمومي وجمع المال اللازم له من الاعضاء حسب المقرر وتحضير الميزانية ويقدم لها كاتب السر تقريراً في كل ثلاثة اشهر عن الايرادات والمصروفات فتقر عليها

هذه هي الاختصاصات العمومية ولكل موظف من موظفي لجنة

الوكلاء اختصاصات يمتاز بها عن البقية
 فيختص الرئيس بحفظ نظام اللجنة في جلساتها . ويطلب عقدها في
 اوقات غير اعتيادية بحسب ما يراه او بناءً على طلب عضوين منها . ويرأس
 على جلساتها . ورأيه راجح في حالة الانقسام . ويعين من ينوب في الجلسات
 عن الغائب من أعضائها . ويوزع المصاريف اللازمة على جميع الاعضاء
 ويعين الوكلاء الذين يتوكلون في قضايا المعاقاة من الرسوم . ويتدخل
 في كل امر من اختصاص اللجنة ان تنظر فيه . ويوقع على محاضر الجلسات
 مع كاتب السر وعلى طلبات الحضور والمراسلات . وله الخطابة عن اللجنة
 او عن جمعية الوكلاء كلها عند الحاجة . ولا يتحصل الوكيل على رسم اعلانات
 بيع العقار بالمزاد الجبري الا اذا تحصل على شهادة منه بانه راجع الصور
 وتحقق من عددها

ويقوم المأمور في اللجنة مقام النيابة في المحكمة فيطلب التحقيق ضد
 الوكلاء ان قصروا كما يطلب توقيع العقاب عليهم . ويؤخذ رأيه في جميع
 المداولات وتجب المداولة في جميع طلباته . وله كالرئيس الحق في استدعاء
 الاعضاء للاجتماع اذا رأى ذلك ضرورياً . وعليه تنفيذ قراراتها وامضاء
 طلبات المتهمين امامها . ويتدخل في كل امر قرره اللجنة

ويختص المقرر بجمع الاستدلالات ضد الوكلاء المتهمين بالتقصير ويقدم
 الى اللجنة تقريراً بما يراه فهو بمثابة قاضي التحقيق . وعليه عرض الصلح على
 المتخاصمين وامين الصندوق يقبض النقود ويصرفها حسب الاوامر . ويقدم
 حساباً في كل ثلاثة اشهر . وكاتب السر يحرر محاضر الجلسات ويحفظ

اوراقها ويعطي صور الاوراق او الشهادات المأمور بها او التي يوجبها القانون
ويشتغل بقية الاعضاء فيما يحال عليهم من الاعمال
في تأديب الوكلاء

يختص تأديب الوكلاء بلجنتهم وبالمحاكم التابعين لها وبناظر الحقانية
فلاجنة الوكلاء مختصة بتأديبهم على ما يقع منهم من التقصير في وظائفهم الا
ان ذلك لا يمنع المحاكم من محاكمتهم على الافعال نفسها . فيجوز اذن أن
يحكم تأديبياً على الوكيل من اللجنة ومن المحكمة التابع لها . والعقوبات
التأديبية التي تحكم بها اللجنة هي : الايقاف . والتوبيخ البسيط وهو يحصل
بمجرد الحكم به والتوبيخ مع اللوم وهو يحصل بتوجيه من الرئيس الى
الوكيل نفسه في اللجنة حال انعقادها . والمنع من الدخول في عضوية اللجنة
لمدة اكثرها ستة اشهر . فاذا استحق الفعل المسند الى الوكيل عقوبة الايقاف
عن العمل اقتضت اللجنة على ابداء رأيها ثم تعرض الدعوى على المحكمة
المختصة وهي التي تقضي بهذه العقوبة في اودة مشورتها . وليس للجنة حق
في ابداء هذا الرأي من تلقاء نفسها الا اذا كان عدد الوكلاء المقررين أمام
المحكمة يزيد على عدد اعضاء اللجنة ثلاث مرات فان نقص عن ذلك فلا رأي
الا اذا طلبته المحكمة . وفي الحالة الاولى يجب أن تندب اللجنة من الوكلاء
عدداً يزيد بواحد على عدد اعضائها ويعطى الرأي من الجميع بواسطة الاقتراع
السري ولا يعتبر صحيحاً الا اذا حضر ثلث المدعويين في الجلسة . وتقام الدعوى
على الوكيل امام اللجنة بناءً على طلب أولي الشأن أو من تلقاء نفس اللجنة
بواسطة المأمور . ولهذا فانه لا يحضر المداولات ولا يشترك في الاحكام وانما

هو الذي يجري التحقيقات كما تقدم بيانه . وتصدر الاحكام من اللجنة بشرط أن يحضر الجلسة ثلث اعضائها بعد سماع اقوال المتهم والمتشكي ويجوز لهما ان يستنيبا عنهما . فان حكمت اللجنة في مسألة فرعية كالاختصاص ونحوه وجب ان يصدق على قرارها من المحكمة التابعة اليها . وفي حالة اعطاء الرأي بان التهمة تستحق عقوبة التوقيف يوضع القرار في قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه الى رئيس النيابة لكي يأمر بما يراه من حيث السير الواجب . فان تعدت اللجنة اختصاصها وحكمت بعقوبة غير المصرح لها بالحكم فيه جاز الطعن على قرارها امام محكمة النقض والابرار . واذا امتنع احد الوكلاء عن الحضور امام اللجنة لتحقيق ما اسند اليه جاز للمحكمة ان تأمر بايقافه عن العمل حتى يطيع أوامر اللجنة وينقاد الى طلباتها

واما اختصاص المحاكم في تأديب الوكلاء فانه نوعان . ما تحكم به الدائرة التي وقعت المخالفة في جلستها وهي المخالفات التي تحصل في الجلسات . وما تحكم به المحكمة في اودة مشورتها مركبة من جميع الدوائر . والعقوبات التأديبية التي يحكم بها هي المقدمة ويزاد عليها الايقاف . وتجاوز المعارضة او الاستئناف ضد الاحكام الصادرة من دائرة واحدة . اما الاحكام الصادرة من اودة المشورة اي من جميع الدوائر فلا يطعن فيها الا امام النقض والابرار لعدم الاختصاص أو لتطرف في استعمال السلطة . ويجب على النائب العمومي أن يرفع القرار الصادر من هيئة المحكمة جميعها الى ناظر الحاقية لكي يحيلها على النقض والابرار او يستصدر امر الغزل على حسب الاحوال . ولناظر الحاقية ان ينظر في الدعاوي التأديبية التي تصدر فيها قرارات فقط أي التي

لا تصدر فيها أحكام علنية فيحكم فيها بما يراه . وتلك الدعاوي هي التي تحكم فيها المحاكم في أودة مشورتها أما التي تحكم فيها الدائرة المختصة لوقوع المخالفة في جلستها فحكمها حكم بقية القضايا من حيث طرق الطعن والتظلم . ويجوز لناظر الحقاينة ان يطلب من رئيس الحكومة اقالة الوكيل مما حكم به عليه تأديباً

في الصندوق العمومي

لكل طائفة من طوائف الوكلاء صندوق عمومي تجتمع فيه النقود من اعضاء الطائفة لينفق منها في صوالح الجميع وليس لهذا الاحتياط موجب قانوني وانما النظام والضرورة هما القاضيان به . والنقود التي تدخل في هذا الصندوق تحصل من الوكلاء كما يأتي

سننيم فرنك

- ٢ عن كل قضية جزئية تقيد في قائمة الدعاوي^(١)
- ٣ عن كل قضية كلية تقيد فيها . ويدفع المبلغ الى كاتب المحكمة وهو يوصله الى لجنة الوكلاء
- ٥٠ الى ١ عن كل عريضة تقدم للمحكمة ويصدر عليها امر بتعيين احد المحضرين او تصريح بالمعارضة وغير ذلك على حسب الاحوال ويدفع هذا المبلغ الى عامل اللجنة بعد التأشير منه على العريضة بذلك

(١) هي المعروفة باسم الرول

ستتم فرك

١٠ عن كل بيع رسمي في المحكمة . ويدفع الى كاتب المحكمة وهو يدفعه الى اللجنة

٢ عن تخليص العقار المباع من الرهن الواقع عليه

٣٠ . عن كل ورقة من اوراق الدعوى المقدمة من الوكيل الى اللجنة لتقدر له اتعابه فيها

ويصرف من الصندوق العمومي مرتب الكتبة المعينين في اللجنة وما يلزمها من النفقات . وعلى المقعد من الوكلاء . ومن ليس له قدرة على الكسب والاشتراك في الاكتسابات ذات المنفعة العمومية

﴿ الوكلاء في البلجيكي ﴾

لا يختلف نظام الوكلاء في بلاد البلجيكي عن نظامها في فرنسا الا ان افكار البلجيكيين غير متمسكة به ولذلك تقدم مشروع الى مجلس النواب يقضي بالغائه

﴿ الوكلاء في البرازيل ﴾

للكلاء فيها طائفة غير طائفة المحامين وشروط القبول ليست واحدة فيهما . فالقاعدة في قبول المحامين أن يكون حائزاً لشهادة الدراسة القانونية كما قدمنا الا في ظروف استثنائية يجوز للمحاكم فيها أن تقبل من لم يكن حائزاً لها عند الضرورة . ولكن يكفي في قبول الوكيل أن يؤدي امتحاناً أمام المحكمة التي يريد أن يتقرر امامها . وموضوع هذا الامتحان قواعد المرافعات العملية . وكثيراً ما يؤدي المحامي اعمال المرافعات الكتابية والسبب

في ذلك ان الوكلاء ليسوا طائفة ممتازة ذات اختصاص مقصور عليها

﴿ الوكلاء في بلاد شبلي ﴾

للوكلاء في هذه البلاد نظام واسع . فهم يحسبون من الموظفين ويعينون بأمر من رئيس الجمهورية بناءً على طلب محكمة الاستئناف التي يريد الطالب ان يقرر في دائرة اختصاصها . ويشترط في الطالب أن يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة . وان يكون متمتعاً بحق الانتخاب . وأن يكون ذا اهلية للوظيفة . وقبل مباشرة العمل يحلف يميناً أمام محكمة الاستئناف على أن يؤدي وظيفته بالصدق والامانة

والعقد الذي يحصل بين الوكيل والموكل يعتبر عقد وكالة تسري عليه قواعد الوكالة المنصوص عليها في القانون المدني . ويجب ان يحصل الاتفاق بعقد رسمي او بكتابة صادرة من الموكل بعد الاذن من رئيس كتاب المحكمة المختصة بنظر الدعوى . ويجب على الوكيل أن يراعي في عمله واجبات الوكالة العمومية . وان يحضر بنفسه كل يوم الى رئيس كتاب المحاكم ليعرض عليه ما أجراه في القضايا التي عنده . وان يخبر بذلك ايضاً المحامي الذي اناطه بالمرافعة . وان يدافع عن الفقراء مجاناً

ولا تنقضي الوكالة بموت الموكل بل يستمر الوكيل عاملاً بها حتى تنتهي

باحد الاسباب الاخرى

ويأخذ الوكيل أتعابه من الموكل بمقتضى لائحة مخصوصة صادرة من الحكومة . ويجب على الخصوم ان يحضروا بانفسهم او بواسطة وكيل رسمي عنهم أمام محكمة النقض والابرار والمحاكم الاستئنافية . ولهم ان

يستنيبوا عنهم من يشاؤون أمام المحاكم الأخرى . ويجوز لهذه المحاكم ان
تلتزمهم بتوكيل وكلاء رسميين اذا رأت من صالح الدعاوي ما يدعو لذلك
﴿ الوكلاء في بلاد كوستاريكا ^(١) ﴾

نظامهم في تلك البلاد أشد تضيقاً على المتخصصين فلا يدعي احد ولا
يدافع احد أمام المحاكم الا بوكيل رسمي ما عدا الزوج عن زوجته والولد عن
أبيه وحميه وعكسه والاخ عن أخيه . ويجب أن يكون التوكيل بعقد رسمي
وللموكل أن يعزل وكيله في أي وقت شاء بشرط تعيين غيره . فان
لم يعين البدل واستمر الوكيل الاصيل على العمل وصدرت أحكام كان ذلك
كله صحيحاً جائزاً على الموكل . ولا تصح وكالة الاب عن ولده ومن تقدم
ذكرهم ممن استثناهم القانون الا اذا حصل النص صراحة في عقد الوكالة بان
الموكل يقبل كل عمل يعمله وكيله ويرضى بما يصدر من الاحكام

﴿ الوكلاء في الولايات المتحدة ﴾

لكل شخص تابع لحكومة الولايات المتحدة ان يحترف بالوكالة بعد
أن يؤدي امتحاناً مخصوصاً أمام المحكمة العالية او لجنة تعيينه لذلك . وقد رخصت
حكومة تلك البلاد من زمن غير بعيد للنساء بأن يحترفن ايضاً بهذه الحرفة
ويجب على الوكيل ان يعمل بحسن نية . وان يكون صادقاً في فعله
مع الموكل والقضاة . وأن يعتني بالقضايا ويهتم بانجاحها مع الاستقامة والامانة
وأن يخبر موكله بسير الدعوى . وأن يكتم السر الذي أودع اليه بصفته وكيلاً

(١) هي جمهورية من امريكا الوسطى ومعنى الاسم الشاطيء الغني وعدد سكانها
١٨٥٠٠٠ نفس

فيها . لكن يجب عليه ان لا يكتمه عن المحكمة ان طلبته شاهداً عليه
ويلزم بالتعويض ان أخل بواجباته او قصر فيها . فان أخل بنظام حرفته
عوقب وجاز طرده . وليس لهم طائفة ولا جمعية ولا هم يحتكرون حرقهم
بل الخصوم احرار في اختيار من يوكلونه في قضاياهم وأن يترافعوا فيها بانفسهم
﴿ الوكلاء في انكلترة ﴾

للوكلاء فيها نظام مخصوص بشروط معينة تقرب من الواجبة في حرفة
الحاماة ولكن قوانين تلك البلاد لا توجب معوتهم على المترافعين . الا ان
من أراد ان يستنب عنه غيره وجب ان يختاره من الوكلاء المقررين . وليس
للوكيل حق في المرافعة بنفسه أمام المحاكم العليا . و يترافعون أمام بقية
المحاكم . وكثيراً ما يؤدون اعمال الموثقين والمحضرين . ويطلبهم المتخاصمون
غالباً اذ يندر ان صاحب الدعوى يعرف طرق المحاكمات كما ينبغي . وقلم
يعرف الناس المحامين بل جميع اشغالهم مع الوكلاء وهم الذين يعينون المحامين
ويوجهونهم في القضايا . وكانت أتعاب الوكيل تقدر بحسب طول المحررات
من غير نظر الى موضوع القضية وما يستلزمه من الاعمال ولا الى جسامه
الحقوق المتنازع فيها فجر ذلك الى التطرف منهم في الكتابة حتى كان القضاة
يملون من مطالعة الاوراق وشكا المتخاصمون من هذه المعاملة وصدر في
سنة ١٨٨١ قانون يبين قيمة الاتعاب على حسب أهمية القضايا وحالة
المتخاصمين والمحكمة المختصة والاجراآت التي حصلت فيها من الوكيل
والمسؤولية التي كانت ملقاة على عاتقه بسببها . والوكيل ان يتفق مع موكله
قبل نظر الدعوى او بعده او في اثناء ذلك على مبلغ معين او كمية في كل مائة

من قيمة الدعوى او مرتب يومي او شهري بحسب الاحوال . فاذا وجد هذا الاتفاق كان شريعة المتعاقدين ووجب اجراؤه على كل منهما . ولا يجوز للوكيل ان يتقاضى مع موكله في الاتعاب الا بعد مضي شهر من تاريخ اعلانه بقاءة تلك الاتعاب . ويجوز للقضاة ان يأذنوه باقامة الدعوى قبل مضي هذه المدة ان كان الموكل على شفا جرف الافلاس أو على أهبة الخروج من البلاد الانكليزية او انه يوجد في حالة من الاحوال التي يخشى على الدين من أجلها . واذا اتفق الوكيل مع الموكل أن يحضر مكانه أمام المحكمة المسماة عندهم بالمجلس العالي جاز احضار الوكيل بالقوة ان تأخر . وان اخطأ في عمله عد خطاءه خروجاً عن طاعة المجلس او احتقاراً لكرامته ويعاقب كانه اقترف تلك الافعال . وقد يصل العقاب الى الطرد من الحرفة وهو مسؤول عن اعماله أمام موكله حتى انه ليكاف باثبات انه جرى فيها على مقتضى الامانة والاعتناء

﴿ الوكلاء في ايتاليا ﴾

قدمنا عند الكلام على المحامين ان الحرفتين ممتازتين عن بعضهما ويجوز الجمع بينهما لمن توفرت فيه شروط الصناعتين . والفرق بين شروط الاهلية ان المحامي يجب ان يحوز شهادة لا تعطى الا بعد اربع سنين دراسية وتضاهي شهادة (الدكتورية) في فرنسا . ولكنه يكفي للوكيل أن يكون حائزاً لشهادة (ليسانسيه) أي الشهادة الاولى وليس للمحترف بالحرفتين أن يأخذ أتعاباً الا باعتبار واحد . والاتعاب مقدرة في لائحة مخصوصة ويحكم بها القاضي مع المصاريف على الخصم الذي يخسر الدعوى . ويجب حتماً ان

يكون لكل خصم وكيل أمام المحاكم العليا وهي غير المحاكم الابتدائية ولذلك لا يجوز للوكيل أن يرفض الوكالة إلا لسبب قانوني . وله أن يستنيب عنه غيره من الوكلاء المقررين تحت مسؤوليته ولا يجوز للوكيل أن يحجز أوراق موكله حتى يدفع له الاتعاب لكن يجوز أن لا يرخص القاضي للموكل بسحب أوراقه إلا بعد أن يكتب سنداً بالدين الذي عليه للوكيل

﴿ الوكلاء في البلاد الواطية ﴾

التوكيل احتكار في تلك البلاد وواجب على المتخاصمين . ويشترط في الوكيل أن يكون حائزاً لشهادة القوانين الثانية (الدكتورية) ولكل من نال هذه الشهادة الحق في أن يكتب اسمه في لوحة الوكلاء وأن يترافع أمام جميع المحاكم بدون إذن أو قرار مخصوص . والمحامون يترافعون في القضايا ان شاء المتخاصمون وفي هذه الحالة يجب ان الوكيل هو الذي يقدم النتائج ويقرر طلبات الموكل

وأتعاب الوكيل على الخصم الذي خسر الدعوى . الا انه لا يكاف بأتعاب المحاماة ان اتخذ الوكيل او الخصم محامياً . وما زاد عن ذلك فكل خصم يتحمل ما صرف . وأتعاب الوكيل المترافع كاتعاب المحامي فقط أعني ان صفة المحامي هي المقدمة عندهم . ويقدر الاتعاب والمصاريف قاضي الموضوع عقب الحكم في الدعوى مباشرة . ولذلك يجب على الوكلاء أو المحامين أن يقدموا بعد المرافعة أو بعد طلبات النيابة العمومية (هي تترافع في القضايا المدنية ايضاً) كشفاً ببيان الاتعاب والمصاريف والا كان الفصل في ذلك بحسب ما يراه وبدون التفات الى ما يوجد عند الطالب من

الاوراق . وتنتهي الوكالة أمام محكمة الاستئناف اذ لا وكيل أمام محكمة النقض والابرار وقد لاحظ الشارع في ذلك ضرورة تسهيل المرافعات وجعلها بسيطة

وكل محكمة تؤدب الوكلاء المقررين أمامها

﴿ الوكلاء في روسيا ﴾

يشترط في الوكيل أن يكون روسياً بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة ذا سير حميد وسيرة مرضية وأن يكون حائزاً لشهادة الدراسة في القوانين أو انه يؤدي امتحاناً مخصوصاً فيها أمام لجنة معينة لذلك أو يكون قد امضى خمس سنين موظفاً في وظيفة في المحاكم تستلزم العلم بأحكام المرافعات او كان مترشحاً لوظيفة القضاء او تعلم الصناعة عند أحد الوكلاء . ويقرر الوكيل أمام احدى محاكم الاستئناف وعليه أن يتخذ له محلاً في دائرة اختصاصها

والوكلاء طائفة معدودة فاذا بلغ عددهم عشرين أمام احدى المحاكم عينوا لهم لجنة أي مجلساً بالانتخاب ويختلف عدد أعضائه من خمسة الى خمسة عشر بحسب عدد الوكلاء انفسهم . والمجلس هو الذي ينظر في طلبات الاحتراف وفي الشكاوي التي تقدم في حق أفراد الطائفة . ويقرر الترتيب الذي يجب العمل به في قضايا الفقراء . ويقدر الاتعاب عند التنازع . ويخصص النفقات على الطائفة . ويحكم تأديبياً على المقصرين بالانذار أو التوبيخ أو الايقاف الى سنة أو الطرد من الحرفة أو الاحالة على محكمة الجنايات في الاحوال الاستثنائية . ويستأنف الحكم بغير الانذار والتوبيخ والاييقاف لمدة أقل من خمسة عشر يوماً أمام محكمة الاستئناف . وتخطر النيابة عن كل

دعوى تأديبية ولها حق الاستئناف ان رأت ان الحكم خفيفاً . فان لم يوجد مجلس للوكلاء في احدى دوائر محكمة استئنافية رجعت هذه الاختصاصات الى المحاكم الابتدائية . ويقبل الطالب تلميذاً عند أحد الوكلاء اذا رضي هذا وعند طلب التقرير يقدم ما يثبت استيفاء الشروط المتقدم ذكرها . ومتى قبل الواحد منهم يحلف يميناً أمام احدى المحاكم الابتدائية أو أمام محكمة الاستئناف وله أن يترافع أمام جميع المحاكم التابعة لها فاذا رضي موكله انه ينوب عنه في جميع أدوار القضية جاز له ذلك ولو أدى الى انه يستعمل حرفته في دائرة اختصاص محكمة أخرى . انما يجب عليه في هذه الحالة أن يكون خاضعاً لنظام مجلس الوكلاء الذي يوجد في دائرته . وليست الوكالة واجبة على الخصوص غير ان من يريد التوكيل يجب عليه ان يستنيب من المقررين الا اذا كان وكيله اباه او ابنه او زوجه او شريكه في الدعوى . هذا اذا كان عدد الوكلاء المقررين في دائرة المحكمة كثيراً كافياً والا فالخصوص أحرار في اختيار وكلائهم ان لم يترافعوا بانفسهم . ويشغل الوكلاء في حرقهم ولهم حق المرافعة في القضايا المدنية والجنائية . والوكالة في القضايا المدنية تحصل بناءً على توكيل من الموكل او اعلانه ذلك في الجلسة او أمام مجلس الوكلاء أو رئيس المحكمة بناءً على طلبه . وفي القضايا الجنائية يحصل التوكيل من المتهم أو المجلس أو رئيس المحكمة . والمحامي الذي يعينه الرئيس أو المجلس لا يجوز له عدم القبول الا لاسباب يقبلها من عينه . ويسوغ للموكل أن يتفق مع الموكل على الاتعاب ولا بد من الكتابة . فان لم يتفقا أو لم يكتبتا يرجع في تقديرها الى تعريفة مخصوصة تقرر بأمر عال كل ثلاث سنين بناءً على آراء

مجلس الوكلاء ومحاكم الاستئناف . وتختص هذه التعريفة ببيان الاعتبار التي يجب على المحكوم عليه أن يدفعها الى المحكوم له والتي تجب على الموكل لوكيله ان لم يكتب . ولا يجوز للوكلاء أن يشتروا الحقوق المتنازع فيها ولا ان يشتغلوا بحرقهم ضد والديهم ولا اولادهم ولا أزواجهم ولا اخوتهم ولا اخواتهم ولا أعمامهم وعماتهم ولا بني هؤلاء على عمود النسب ولا أن يتوكلوا عن خصمين في آن واحد او بالتوالي . وعليهم أن يكتبوا ما أودع اليهم من الاسرار وهم مسؤولون لموكليهم عن هنواتهم في اعمالهم

﴿ الوكلاء في الدانمرك والسويد ﴾

يشترط فيهم ان يكونوا عالمين بالمرافعات امام المحاكم الاعتيادية اي غير الاستثنائية وان يكونوا من ذوي السيرة الحميدة . وتعينهم نظارة الحفانية ولكنهم لا يعتبرون من الموظفين . وتختص وظائفهم في الاعمال الكتابية في بلاد السويد يشتغلون باعمال المرافعات ما يجب تحريره منها في المحاكم او خارجاً عنها . واما في الدانمرك فيقتصر عملهم على الاعمال التي تحرر اوراقها امام المحاكم . وهم ليسوا محتكرين لحرقهم على الاطلاق بل يجوز للخصوم ان يستنيبوا عنهم من يشاؤون من اقاربهم وخدمهم ومن له ادنى مزية في الدعوى . ولهم ان يحضروا بانفسهم . ولا يلتزم الوكيل بابرار توكيله امام المحكمة بل هو مصدق بقوله ويعاقب جنائياً على تقصيره كما يسأل عنه مدياً امام موكله . كذلك يعاقب جنائياً من يتدخل في اعمال حرقهم بغير مسوغ قانوني . ويجوز لهم ان يستنيبوا غيرهم في الدعاوي الموكلين فيها . واتعابهم تقدر بحسب الاتفاق مع موكلهم فان حصل

نزاع رفع الى المحكمة المختصة بالطرق الاعتيادية

﴿ الوكلاء في سويسرا ﴾

لا يوجد الوكلاء في جميع اقليم سويسرا بل بعضها يجيز وجودهم وبعضها لا يتعرض اليه ويترك الخصوم احراراً ان شاؤا ترفعوا بانفسهم وان شاؤا انابوا عنهم من يريدون . وتختلف نظمات الوكلاء بحسب الاقليم الموجودين فيه . ففي اقليم (ارجوفيا) تناط مراقبتهم بالمحكمة العليا ولا يتوكلون في القضايا التي تكون قيمتها مائتي فرنك فما دون ذلك ولا في القضايا التي من اختصاص قاضي المصالحات . ومنهم فريق يترافع امام المحاكم الابتدائية فقط . وليس لهم من الاتعاب الا ما قرره اللائحة الموضوعة لذلك . وفي اقليم آخر يجب على الخصوم ان يترفعوا بانفسهم في القضايا التي لا تزيد قيمتها على خمسمائة فرنك ولا يستنيبوا عنهم الا فيما زاد على ذلك او اذا كانوا لا يعرفون اللغة الالمانية . وفي اقليم ثالث شأن الوكلاء شأن المحامين غير انه لا يترافع الوكيل امام المحكمة العليا الا اذا كانت القضية له ذاتياً . وهكذا لكل اقليم نظام يختلف عن نظام الاقليم الثاني

فصل ثالث

خلاصة ما تقدم

هذا هو حال المحامات بنوعها المرافعات والتوكيلات ومنه يتبين

للقارىء ان ليس من جامعة بين قوانينها وان لكل بلد قواعد تمتاز بها عن
الاخري تابعة في ذلك عوائد قومها وحاجاتهم وطرق معيشتهم وغير ذلك
من الاحوال . ويتبين ايضاً ان القوانين الوضعية تتغير كما تتغير هيئات
الانسان فتتفق كلها في كونها نظاماً مرعي الاجراء وتفترق في اسبابها
وشروطها وشدتها وسهولتها واطلاقها وتقيدتها . وقد ينكشف من مجموعها
ان كل محظور مباح وكل مباح ممنوع وكلها موافقة لبلادها ملائمة لطبائع
ايمها . كذلك يؤخذ من هذا البيان ان صلاحية القانون في البلاد موقوفة
على موافقته لحاجات اهلها فاذا تولته يد غير عالمة بتلك الحاجات تولاه
الاعوجاج واتى بالضرر من حيث اراد واضعه الفائدة . ويتضح ايضاً انه
لا ينبغي الطعن على واضع القانون ان كان اجنبياً بل يجب توجيه المطاعن
الى نفس ذلك القانون والاجتهاد في اقناع واضعه بأنه مخالف لعوائد الامة
منافٍ لضرورياتها حتى يتبين له سبيل الرشد فينصرف الى ما هو الاولى
او يكون حقيقاً باللام

اما البلاد التي لم نذكر شيئاً عن الوكلاء فيها فلا تعرف هذا النظام ولم
يرد في قوانينها نصوص تتعلق به وهي تجمع بين وظيفتي المرافعة والتوكيل
ولقد اصبحت المحامات في هذه الايام من اكبر نظمات الامم واصبح
اهلها من اعظم طبقات الفضل والادب . لهم جمعيات وممتمديات يتبادلون
فيها الآراء ويخوضون غمار المباحث والنقض منها كلها واحد هو ترقية
شأن تلك الصناعة واحكام نظامها
رأيت ذات يوم امام جناب مستشار الحقانية الحالي رسالة صغيرة

عنوانها المحاماة في انكلتره فاستأذنته في استيعابها وعلم اني اشتغل بتأليف هذا الكتاب فتمنّى بها وزاد تليفاً فاخبرني بان عنده ثمان عشرة رسالة في المحاماة لدى ثمان عشرة امة وكتاباً باعمال مؤتمر المحاماة العام في بلاد البلجييك سنة ١٨٩٧ ووعدني باعارتي ذلك كله فشكرت واشتيت . وفي اليوم الثاني دفع اليّ تلك الرسائل والكتاب وجريدة فيها اسماء جميع الذين اجابوا الدعوة لذلك المؤتمر فأفادتني كل الافادة واستعنت بها فيما كتبت عن المحاماة في تلك البلاد . وكان حضرته النائب عن طائفة المحاماة الانكليزية في ذلك المؤتمر وشهد اعماله وقدم له مذكرة ثمينة سنائي على ترجمتها افادة للقراء وقياماً بواجب شكره واعترافاً بفضله وحسن مجاملته ولكي تتم الفائدة رأينا ان نختم هذا الباب بذكر شيء عن ذلك المؤتمر واعماله

استشعر اهل المحاماة بحاجة تعميم مبادئها ونشر فضائلها وايجاد رابطة الجمع بين افرادها في اقطار المسكونة وتوحيد العمل باحكامها العامة . ولاجل ذلك قام مسيو (دوميرس) المحامي الشهير في مدينة (انقرس) من اعمال البلجييك سنة ١٨٧٩ وأشار بوجوب عقد مؤتمر عام للمحاماة يشترك فيه نواب عن طوائفها في جميع الامم . فتلقى نادي المحامين في تلك البلاد هذا الرأي بالسرور واشتغل به ولما اجتمعت جمعيتهم العمومية في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٥ قررت وجوب الدعوة اليه وحددت لاجتماع المؤتمر صيف سنة ١٨٩٧ وبناءً على هذا القرار تشكلت لجنة عهد اليها النظر في ايجاد المعدات والوسائل المؤدية الى تنفيذه تحت رئاسة مسيو (جول لوجون) رئيس جمعية المحامين في البلجييك والرئيس السابق لطائفة المحامين أمام محكمة

النقض والابرار وكان ناظرًا للحقانية وهو الآن عضو في مجلس الاعيان ووكالة مسيو (اوسكار لانديان) رئيس طائفة المحامين أمام محكمة استئناف (بروكسل) وعضوية ستة عشر من مشاهير المحامين ومن كاتب سر واربعة كتاب مساعدين وكلهم من المحامين . ثم انتخبت هذه اللجنة لجنة فرعية مؤلفة من مسيو (لوجون) و (لانديان) و (بيكار) و (برون) و (لويز فرنك) و (شوانفلد) لمباشرة التنفيذ . وكان من اعمال تلك اللجنة الفرعية أنها وضعت جملة مسائل للبحث فيها ارسلتها الى جميع قضاة البلجيكي والمحامين ومعلمي القوانين فيها والى مشاهير المحامين في الخارج والجمعيات المشتتة بعلم الشرائع ومدارس الحقوق والجرائد القانونية وتلك المسائل هي الآتية

القسم الاول

المحاماة عند جميع الامم

وفيه

نظامها الحالي

(١) ما هي القوانين والاوامر واللوائح والقرارات والادوات الجاري العمل بها الآن في حرفة المحاماة عندكم مع بيان موضوعها وتاريخها وارسال نسخة منها فان لم يكن هناك قانون مكتوب فها هي العادات المعروفة — ما هو نظام المحاماة عندكم بالاختصار

النظامات الخصوصية أي التي لا دخل للحكومة فيها

(٢) هل عندكم نظامات خصوصية أو شركات من اعمال الافراد

بلاد دخل للحكومة فيها مثل الجمعيات أو الشركات أو المكتبات (كتبخانات) العمومية المخصصة للمحامين أو المدارس أو المساعدات أو المرافعة مجاناً عن الفقراء أو الاحداث أو حماية الذين حكم عليهم أو المتشردين وهكذا مع بيان نظامها بالاختصار

انتخاب القضاة

(٣) هل ينتخب القضاة عندهم دائماً أو أحياناً من المحامين وما هي الشروط التي تؤهل المحامي لأن يكون قاضياً
الاصلاحات المطلوبة

(٤) هل تحت نظر الحكومة مشروعات تتعلق بإدخال اصلاح على نظام المحاماة عندهم وما موضوعها
(٥) هل تعلمون ان هناك سعياً في ادخال اصلاحات على ذلك النظام عندهم مما اشتغل به الناس ويحتمل قبوله من جانب الحكومة وما موضوعها

الكتب

(٦) ما هو احسن الكتب التي الفت في المحاماة الموجودة في بلدكم وما هو احسن كتاب ترونه اشمل لنظامها من الجهة العملية

القسم الثاني

التعليم المتعلق بصناعة المحاماة

(٧) ما هو نظام تعليم تلك الصناعة عندهم وهل يجب لمن طالب الاشتغال بالمحاماة ان يؤدي امتحاناً وما موضوعها وهل هي قاصرة على

المعلومات القانونية او تتناول ايضاً علوم الحكمة والعلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم تاريخ الانسان الطبيعي ووظائف الاعضاء وعلوم الادب والبلاغة وما هو زمن الدرس لتحصيل تلك العلوم

(٨) هل يجب على الناشئ في المحاماة عندكم ان يقضي مدة تجربة معلومة وما هو نظام تلك التجربة ومدتها وما هي النتائج التي تترتب عليها (٩) هل يوجد عندكم مشروعات تتعلق باذخال بعض الاصلاحات على نظام تعليم صناعة المحامين الحالي سواء كانت موضوعة من قبل تحت نظر الحكومة او لا يزال الرأي العام يشغل بها وهل لكم في هذا الموضوع نقد على ذلك النظام وهل لديكم اصلاح تميلون اليه

القسم الثالث

مبادئ كلية تتعلق بصناعة المحاماة

(١٠) هل من رايكم ان تقوم الحكومة (السلطة التشريعية او الادارية او غيرهما) بتنظيم صناعة المحاماة وسن القوانين واللوائح اللازمة لها او انها تكون حرة لا دخل للحكومة فيها فان كان الثاني فما هو النظام الذي تبنتونه . ما هو عدد المحامين المقبولين أمام محكماتكم الاستئنافية والابتدائية في مدنكم الشهيرة وهل تقرر امر يتعلق بتحديد عددهم او شرع في ذلك

(١١) هل من رايكم ان تنقسم صناعة الدفاع عن الخصوم امام القضاء الى خصوصيات ترجع كل واحدة منها الى طائفة قائمة بذاتها كالمحاماة القاصرة على الكلام امام القضاء والوكالة وطائفة المقبولين امام المحاكم

التجارية والتفريق بين المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية والمقبولين أمام المحاكم العليا وهكذا وان الاولى ان يجمع الواحد بين تلك الصفات كلها (١٢) ما هي الصناعات التي لا ترون الجمع بينها وبين المحاماة كالوظائف الادارية والقضائية والحرف الخصوصية

القسم الرابع

العلاق بين طوائف المحامين في الامم وبين افرادهم (١٣) هل ترون من الممكن ايجاد نظام مستمر يرجع في تقنينه الى الحكومة او يكون حراً ويكون من شأنه ايجاد رابطة بين طوائف البلاد المختلفة وبعضها او بين الافراد وما هو النظام الذي تشيرون به على اعتبار انه صادر من الحكومة او من الافراد

(١٤) هل ترون من الواجب ان يكون الغرض من النظام توصيل المعلومات المختصة بالقوانين الاجنبية عند الاحتياج اليها في مسألة منظورة أمام المحاكم . والدلالة على المحامين الذين يعول عليهم في القضايا بحسب اختصاص كل واحد منهم في بلده . وعقد المؤتمرات والجمعيات من المحامين . والضيافة المتبادلة بينهم . ونشر مجلة سنوية عن صناعة المحاماة في جميع البلاد . وترتيب طريقة لمساعدة الفقراء الذين لهم خصومات في بلاد اجنبية مع اهل تلك البلاد

(١٥) هل من راىكم ان يسمح لمحام بالمرافعة أمام محاكم غير بلده احياناً وهل ذلك مقبول عندهم الآن وعلى اي شرط وما هي الشروط التي ترون وجوبها في ذلك

القسم التكميلي

(١٦) هل ترون من المسائل المتعلقة بحرفة الحمامة ما يحسن عرضه

على المؤتمر غير التي سبق بيانها

فلما وصلت تلك المسائل الى البلاد المختلفة بادر من ارسلت اليه

بارسال الرد عليها فوردت الرسائل من اثنين وعشرين بلداً منها (المانيا) و

(انكلتره) و (اوستوريا) و (بلجيكا) و (بلغاريا) و (الدانمرك) و (السويد

والنرويج) و (اسبانيا) و (الولايات المتحدة باميركا) و (فرنسا) و

(اليونان) و (هنكاري) و (ايطاليا) و (اليابان) و (امارة لوكسمبورج)

و (تركيا) وقد نشرت تلك الاجوبة في رسائل صغيرة كل واحدة عن بلدها

وهي مستوفاة جميع ما طلب

اعمال المؤتمر

انتخبت اللجنة التنفيذية ثلاث مسائل من الست عشرة التي ذكرناها

لتكون موضوع بحث المؤتمر اما الباقي فبقي ليختار منه على التوالي ما يعرض

على المؤتمرات المستقبلية

والمسائل الثلاثة الآتية تشمل ثمانية موضوعات وهذا بيانها

اولاً

النظامات الخصوصية التي لا دخل للحكومة فيها

وفيه

(١) جمعيات المحامين وشركاتهم — جمعيات احداث الحمامة —

مكتبات عمومية خاصة بصناعة الحمامة — تنظيم التعليم والمساعدة بين اربابها

(٢) نظام لمساعدة الفقراء أو الاطفال مجاناً أمام المحاكم وتسهيل طرق العيش على المحكوم عليهم والمشردين — النسبة بين المحاماة وبين تلك النظمات

ثانياً

التعليم المتعلق بصناعة المحاماة

وفيه

(٣) الامتحانات — ما يجب الامتحان فيه -- هل ينبغي ان تكون العلوم الممتحن فيها قاصرة على العلوم القانونية او يجب ان تتناول علوم الحكمة والعلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم تاريخ الانسان الطبيعي ووظائف الاعضاء وعلوم الادب والبلاغة — ما هو الزمن الكافي لتحصيل تلك المعارف (٤) مدة التجربة — كيف ينبغي ان يكون نظامها — كم تكون المدة — ما الذي يترتب عليها

ثالثاً

العلاق بين طوائف المحاماة وبين المحامين

(٥) ايجاد نظام مستمر (يرجع في تقنينه الى الحكومة او يكون حراً لادخل لها فيه) لايجاد الروابط بين طوائف المحاماة المقررة رسمياً في جميع البلاد او بين افراد المحامين

(٦) موضوع هذا النظام كايصال المعلومات المتعلقة بقوانين البلاد الاجنبية عند الاحتياج اليها في مسألة منظورة أمام المحاكم والدلالة على المحامين الذين يعول عليهم في القضايا بحسب اختصاص كل واحد منهم في

لده وعقد المؤتمرات والمجتمعات والضيافة المتبادلة

(٧) إيجاد نظام لمساعدة الفقراء الذين لهم خصومات أمام محاكم

بلد اجنبية

(٨) قبول المحامين في المرافعة أمام محاكم بلد اجنبية احياناً وبيان

الشروط الواجب استيفاؤها في ذلك

واضيف الى هذه المباحث بحث تاسع موضوعه النظر في عقد

مؤتمر جديد

اجتماع المؤتمر

في يوم الاحد الموافق اول اغسطس سنة ١٨٩٧ اجتمع مندوبو المحاماة

في جميع الممالك المشار اليها بمدينة (بروكسل) عاصمة البلجيك وتبذلت

الخطب بين الرئيس وبعض الاعضاء وتعارف المجتمعون ببعضهم وطافوا في

اماكن محل الاجتماع وزاروا مستودع اوراق سراي الحقانية وغير ذلك

وفي اليوم الثاني أعلن افتتاح المؤتمر رسمياً في قاعة محكمة الجنايات الكبرى

بسراي المحاكم بحضور جميع اعضائه وعددهم يبلغ المائتين

وقد حضر الحفلة على الخصوص من تأتي اسماؤهم

مسيو برجرم ناظر الحقانية وهو رئيس المؤتمر الشرف

مسيو چول جيوري احد وزراء الدولة

مسيو جون لوجون احد وزراء الدولة

مسيو مونسيه رئيس اول محكمة استئناف بروكسل

مسيو دولفكور رئيس المحكمة المذكورة

مسيو وان مورسل رئيس المحكمة الابتدائية

مسيودي كينرن وكيلها

مسيو ويلمبر رئيس نيابة بروكسل

وممن شاهد الحلقة حضرة نجيب بك غالي نجل صاحب السعادة
بطرس غالي باشا ناظر خارجيتنا المصرية بصفته من وكلاء النائب العمومي
أمام المحاكم المختلطة بمصر

وبعد تبادل الخطابات كان انتخاب لجنة الادارة ثم افتتحت المناقشات
في المسئلة الاولى وابدى كل واحد ما لديه من الابحاث وتقرر مبدئياً :

وجوب السعي في ايجاد نواد للمحامة وجمعيات عامة وشركات

وان مساعدة الفقراء والاطفال وتسهيل طرق العيش على المحكوم
عليهم والمتشردين من واجبات المحامة لتعلق ذلك بها فقد اتقضى زمان
قولهم (لا ينبغي ان يكون المحامي الاحمياً)

ثم انقضت الجلسة وخرجوا لزيارة ناظر الحقانية حيث كان بمعيته كبار
رجال القضاء والادارة في البلجيك

اليوم الثالث

تناقشوا في التعليم المتعلق بصناعة المحامة فقرروا : وجوب تعليم من
يريد الاشتغال بالمحامة تعليماً يوافق شرف الصناعة ويقوي العزيمة ويؤيد
الانانية ويوجد في المرء الشهامة والعزة . وان لا يقتصر في ذلك على المعارف
القانونية بل لا بد معها من معارف اخرى يحتاج اليها في جعل علم القانون
موصلاً الى الغرض المقصود منه . ووجوب التجربة مدة من الزمان وينبغي

ان تعقد النوادي والمجتمعات العلمية وان يقرر الامتحانات بواسطة لجنة الطائفة وان تلك اللجنة تراقب سير الاحداث وحركاتهم حتى اذا اتموا مدة التجربة كانوا جديرين حقيقة باسم الصناعة التي اختاروها

اليوم الرابع

تقرر فيه : وجوب استمرار المؤتمر في عقد في كل حين مدة . وانه ينبغي ايجاد جمعية عامة لمساعدة القراء مجانياً . وان المؤتمر الجديد يعقد بعد سنتين وان لجنة المؤتمر الحالي تستمر على سعيها في ايجاد الروابط بين محامي جميع الامم حتى تتوصل الى تأليف جمعية عمومية منهم
ثم انفض المؤتمر

وكنت احب الاسهاب في بيان اعمال هذا المؤتمر وان آتي بجميع الشروح التي خاض الاعضاء فيها وعلقوها على المسائل التي كانت محلاً لاجاباتهم ولكنها طويلة لا يحتملها حجم هذا الكتاب
غير انه من المفيد ان اذكر مذكرة مسيو ملكوم مكيلريث وهو مستشار الحقانية الجديد فإنه هو كاتب الرد على الاسئلة بالنيابة عن طائفة المحامين في بلاد الانكليز مع رصيف له اسمه (ليسل سكوت) وهو الذي ندب ليكون عضواً في المؤتمر لانها جاءت ببيان ما تتفق فيه الامم وما تفترق بالنظر الى حرفة المحاماة فكأنها تلخيص لما قدمناه من ذكر المحاماة في تلك الامم كلها

جاء في كتاب اعمال المؤتمر ما يأتي :

(ان طول المناقشات في المؤتمر لم يكن في الحسبان ولذلك لم يتسن

لجناب الميسو ملكولم مكيلريث تلاوة مذكرة مفيدة وضعها في بيان الفرق بين طائفة الحمامة في بلاد الانكايز وطوائفها في فرنسا والبلجيكا فقرر المؤتمر ضم تلك المذكرة الى كتاب اعماله وهي هذه

« يا حضرة الرئيس

« ويا ايها السادة

« لقد كنت متردداً وجالاً من ان اقوم بينكم لالتلو عليكم بعض
« الكلمات واراني مدعياً ان اطلت القول على هذا المؤتمر الذي اجتمع
« فيه عظماء القوم ونواب الحمامة من كل بلد لما انا عليه من ضعف
« المسكنة ولانه ليس في وسعي ان افيدكم في امر عظيم . غير ان نداء
« جمعية الحمامة البلجيكية الذي ابلته الينا قد جعل كل واحد مديناً بعمل
« يأتيه او قول يبيده تأييداً لروح الاخاء بين طوائف الحمامة في الامم
« المختلفة وتوكيداً للميل الى هذه الصناعة الذي هو قوامها كلها بدليل
« هذا المؤتمر . ولذلك فاني ابدي بعض ملاحظات في موضوع اراه لا
« يخرج عن دائرة ابحاثكم

« لقد سبقني حضرة زميلي (كراكانتوب) الى بيان طريقة تعليم
« القوانين في بلادنا وهو اقدر على ذلك البيان لما له من المسكنة الرفيعة
« بين طائفتنا ولانه عضو في لجنة التعليم القضائي عندنا منذ سنين أما أنا
« فلست مختصاً بموضوع مما تدور عليه ابحاثكم ولهذا فكرت مدة في
« اختيار الموضوع الذي يجب عرضه على مسامع حضراتكم . ولما كنت
« أميل على الدوام الى الاشتغال بقوانين الامم المختلفة لا قابل بينها وبين

« بعضها أكثر من ميلي الى غير ذلك حولت نظري الى هذا السبيل لعلني
« أقدم لحضراتكم شيئاً مفيداً »

« لقد استفدنا من مباحث هذا الصباح الاسباب التي تدعو الى
« إيجاد روابط مستمرة بين جميع المحامين في جميع الامم وان بينهم جهات
« اتفاق عديدة وهو ما لا شبهة فيه . لكنني أرى ان من الواجب على من
« أراد انشاء نظام يجمع بين طوائف الحمامة في جميع البلاد استعارة جهات
« الاختلاف كلها ومعرفة شأن الحمامة في كل بلد بذاتها . على اني لم اقصد
« بيان بعض هذه الاختلافات تجسيمها والمبالغة فيها بل أريد تسهيل
« السبيل على اللجنة التي يناط بها السعي في توثيق عرى التآلف بين
« طوائف الحمامة كلها . والآن اشرع مستأذناً في بيان جهات الاقتراح
« بين الطائفتين في باريس ولندره وقد أخذت الحمامة في فرنسا لانها هي
« التي أعرفها كما ينبغي بعد معرفتي بالحمامة في بلادي »

« الواقع ان جهات الاختلاف قليلة فاننا قرأنا تلك الرسائل التي
« تفضل بانسائها حضرات المجتمعين في هذا المؤتمر فأيناها غاية في الافادة
« وجلبا ان لم تقل كلها مؤلفة تأليفاً حسناً اجابة لنداء حضرات من نحن
« اليوم ضيوفهم فقد حوت معلومات مهمة تتعلق بالحمامة في معظم البلاد
« الاوروبوية . والذي يستوقف القارئ في تلك الرسائل هو الشبه الكلي
« الموجود بين المبادئ التي أسست عليها تلك الطوائف فكل منها نظام
« سير وتهذيب واحد لا يختلف الا في المرتبة والتنسيق والتعظيم . وكلها ترى
« تقديم المحامي الى القضاء لطلب اجرة مغيراً لشرف مهنته . والمحامي في »

« جميع البلاد في حلٍّ مما يصدر منه من المطاعن اثناء مرافقته فلا تقام »
 « عليه دعوى القذف الا قليلاً عند البعض . ولجميع الطوائف استقلال »
 « خاص هو قوام الصناعة وحفاظ مكائنها ومنه جاءت بعض المبادئ »
 « التي جعلتها في مأمن من تعدي السلطة الادارية أو القضائية على حقوقها »
 « وامتيازاتها . وكل طائفة تقول بعدم جواز الجمع بين صناعة الحمامة »
 « ومهنة التجارة أيا كان نوعها . وطلب الشهرة واعلام الناس بالاحتراف »
 « بالحمامة بواسطة النشر في الجرائد او الاعلانات ممنوع او ممقوت مقتاً »
 « كبيراً . وعلى العموم ليس للنساء في اوروبا أن تحترف بصناعتنا وجهات »
 « الاتفاق كثيرة ليس من واجبي سردها على حضرتكم فكلكم يعلمها »
 « مثلي ان لم أقل أحسن مني وقد وقفتم عليها من مطالعة الرسائل الجليلة »
 « التي أشرت اليها . بل الذي أتوخاه بيان جهات الاقتراق المهمة التي توجد »
 « بين الحمامة في انكلتره وفي اوروبا من حيث نظر الناس اليها وأترك غير »
 « المهم منها لانها كثيرة وكلها ترجع الى التفضيل وجهات الاقتراق نوعان »

« الاول الوكالة »

« الثاني حقيقة وظيفة المحامي »

« ولنبدأ بالوكالة فنقول »

« من القواعد الاساسية للمحاماة في فرنسا وعلى ما أظن في بلجيكا »
 « ايضاً انه لا يسوغ للمحامي أن يكون وكيلاً لشخص في أي أمر كان »
 « كما قاله لحضراتكم حضرة رئيس طائفة باريس قبل الآن وكما نستدل »
 « عليه بقول مسيو (كريسون) في كتابه (عادات المحاماة وقواعدها »

« المطبوع في باريس سنة ١٨٨٨ (جزء اول صحيفة ٩٠) ما يأتي (تقتضي »
 « الوكالة وجوب تقديم الحساب فمن شأنها جعل الوكيل ضامناً وجعل »
 « أعماله محلاً للنظر والتنقيب وتؤدي الى اختصاصه والتفاضي معه أمام »
 « المحاكم وتلك الواجبات تنافي صفة المحامي وشرف صناعته واستقلاله في »
 « عمله فان خضع اليها صار كالسمسار وقد حظر القانون على السماسرة كما »
 « كان ذلك مقرراً في العادة من قبل أن يحترفوا بالمحاماة وجعلهم تابعين »
 « في اعمالهم الى قضاء المحاكم التجارية . وعليه يتبين ان الوكالة لا تجوز »
 « للمحامي ابدأً فمن قبل وكالة فقد تخلى عن صناعة المحاماة . تلك قاعدة »
 « يراد بها الدفاع عن حوزة المحاماة سواء كان موضوع الوكالة عظيماً أو »
 « حقيراً) اهـ

« وهذه المبادئ هي التي أيدها مسيو (سينار) في تقريره على قرار »
 « رئيس لجنة تأديب المحامين الباريسية الرقم ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٣ حيث »
 « قال (تنحصر وظيفة المحامي في مساعدة من لجأوا اليه وتكون المساعدة »
 « بالنصح والارشاد أو بالمدافعة عنهم بالقلم واللسان لكن لا يجوز له أن »
 « يكون وكيلاً عنهم في عمله وقوله وقله وطلباته امام القضاء) كذلك »
 « جاء في رسالة حضرة رصيفنا مسيو (ليون فيليار) التي وضعها بمناسبة »
 « اجتماع هذا المؤتمر صحيفة ٢٥ ما يأتي : (اكبر شيء منع المحامي منه أن »
 « يكون وكيلاً مطلقاً أي في الخصومة أو خارجاً عنها) »
 « ولهذا القاعدة نتائج أهمها اثنتان . الاولى . ان المحامي ليس داخلياً »
 « في الخصومة بوجه ما وليس له كما قال مسيو (فيليار) تأثير على الدعوى »

« الا من جهة رأيه الذي يبديه فيها . انما الذي يظهر في الخصومة هو »
« الوكيل الذي يختاره صاحبها فهو الذي يتعاقد وهو الذي يتخاصم وهو »
« الذي تلقى على عاتقه المسؤولية التي لا يجوز ان يرجع فيها الى المحامي) ينتج »
« من هذا انه لا يسوغ للمحامي ان يصطلح بالنيابة عن صاحب الدعوى »
« الذي يترافع لاجله . وانه لو فعل ذلك يرتكب خطأ يستحق التأديب »
« عليه ولا يكون عمله ملزماً لصاحب الدعوى اذا لم يجزه . والثانية . »
« انه لا يجوز للمحامي في غير الخصومات أن يشتغل بعمل من شأنه أنه »
« يوجد بينه وبين غيره نسبة وكيل وموكل . فلا يجوز في فرنسا للمحامي »
« ان يكون عضواً في مجلس ادارة احدى شركات المساهمة او المحاصة او »
« التضامن ولا ان يكون عاملاً بالعمولة ويظهر ان في البلجيك خلفاً على »
« ذلك بين محكمة النقض والابرار وبين مجلس ادارة الطائفة فالاول يبيح »
« للمحامين تلك الاعمال المختصة بالشركات والثاني يحظرها عليهم حظراً »
« كلياً . ولهذا المبدأ أحكام أخرى غير ان المهم ما ذكرنا . لكن ليس »
« عندنا في بلاد الانكليز ايها السادة شيء مما ذكر فلم يقل احد بان المحامي »
« لا يكون وكيلاً ولا بان وظيفته تختلف اختلافاً جوهرياً عن وظيفة الوكيل »
« ولا أذهب الى القول بان الوظيفة تين قريبتان من بعضهما جداً بل أرى »
« ان لتلك الوكالة على فرض وجودها حكماً مخصوصاً لانها لا تشبه الوكالة »
« الاعتيادية . قال اللورد (أبشير) في قضية أقيمت أمام محكمة الاستئناف »
« بانكاته متعلقة بهذا الموضوع ما يأتي (ان الموضوع الذي نبحث فيه »
« يقتضي معرفة النسبة الكائنة بين المحامي ومن هو نائب عنه وقد قالوا »

« في بعض الاحيان انها نسبة الوكالة اما انا فلا اوافق وما وافقت قط على »
« هذا الرأي الذي يدعو الى الخطأ في الاحكام) وقال أحد القضاة وهو »
« اللورد (جوستيس) الذي توفي الآن بمناسبة القضية عينها (بحث الناس »
« من زمن (شيف جوستيس) ومن قبله في معرفة النسبة بين المحامي »
« ومستنبيه وترددوا في اعتباره وكيلًا غير انه اذا سلم اعتباره وكيلًا فلا »
« بد من التسليم بانها وكالة من نوع مخصوص فللمحامي سلطة خاصة به »
« ليس هنا محل البحث عن منشأها وحدودها) . ثبت من هذا انهم مع »
« انكارهم في انكثاره ان المحامي وكيل كبقية الوكلاء وتحزم من اطلاق »
« لفظ الوكيل عليه لا ينفون عنه تلك الصفة من جميع وجوهها ولا »
« يحظرون عليه بعض الاعمال التي ينوب فيها عن الذي ندبه مما يقتضي »
« حتمًا وجود علاقة بينهما تشبه علاقة الوكيل مع الموكل شيئًا أو »
« كليًا . لاننا اذا بحثنا في حالة المحامي الانكليزي القانونية وجدناه اهلاً »
« لتلك الاعمال التي تحظرها القوانين الاورباوية بعللة عدم جواز الجمع بينها »
« وبين صناعة المحاماة . فله شأن في الخصومة أي شأن . هو الذي »
« يوجهها كما يشاء وهو الذي يحركها كما يرى وله الصلح عن انابه على كل »
« شيء الا اذا صرح مستنبيه بعدم الجواز . وقد كان موضوع القضية »
« السابق ذكرها أن المحامي اصطلاح مع خصم موكله على مبلغ من النقود »
« يدفعه الموكل لذلك الخصم ويسترد ايضاً طعنه عليه بما يخذش الشرف »
« والاعتبار فلما تم الصلح انكر الموكل وهو المدعى عليه اذنه للمحامي عنه »
« باجرأه وأنه استشاره فيه . وشهد نائب ذلك المدعى عليه (هو الذي »

« يتولى الاعمال الكتابية كالوكيل المعروف في فرنسا) أنه لم يفوض اليه »
« في التوكيل اجراء الصلح مع الخصم عند الاقتضاء وبانه رغب الى »
« المحامي أن ينتظر حضوره ليأخذ رأيه فيه ومع ذلك رفضت محكمة الملكة »
« الابتدائية طلب الناء الصلح وأيد الاستئناف حكمها وقال القاضي »
« الابتدائي في حكمه بعد تصريحه بعدم صلاحية اسم الوكيل للمحامي كما »
« قدمناه ما يأتي (ومهما كان الحال فان المستشار لا يكون محامياً عن »
« انسان الا بارادته وكما لا يجوز له ان ينصب نفسه من نفسه محامياً عنه »
« لا يجوز له ان يستمر في وظيفته اذا عزله المستشار اما اذا طلب هذا »
« منه ان يكون محامياً عنه فانه بذلك قد خوله صفة زائدة على الاستشارة »
« اذ يكون قد دل خصمه على ان ذلك المستشار يقوم مقامه فيما تقتضيه »
« وظيفته عادة وعليه تبعة اعماله ما دامت النيابة قائمة بحيث انه لو أقاله »
« سراً لما نفذ حكم الاقالة فيما يجريه المحامي من الاعمال بالنيابة عنه لبقاء »
« الصفة ظاهرة امام الناس . نعم ان هذه النسبة لا تتيح للمحامي ان يعمل »
« عملاً لا تقتضيه المحاماة بذاتها ولا ان يتصف بصفة غيرها الا ان »
« واجب المحامي هو ارشاد داعيه خارج الجلسة والقيام مقامه فيها وما »
« دامت صفته موجودة فله اجراء كل شيء يراه من منفعة داعيه بلا قيد »
« ولا حد) اهـ »

« وعلى هذا فمجال المحامي الانكليزي اوسع بكثير من مجال المحامي »
« الفرنسي والبلجيكي وسببه ان نظام الوكلاء على ما هو معروف في »
« البلدين الاخيرين غير موجود في انكلتره »

« كذلك لا مانع يمنع المحامين في بلاد الانكليزان يكونوا مديرين »
« لاحدى الشركات وفعلاً يوجد كثير من المحامين يديرون مصالح »
« شركات كثيرة بل من أولئك المديرين من له وظيفة مستشار الملكة »
« (محام) وما من أحد عندنا يرى في ذلك مغايرة لشرف صناعة المحاماة »
« أو خطأ من مكاتها بل انهم في انكثره لا يدركون معنى هذه المغايرة »
« على ما هو معروف في بقية أوروبا لان كل عمل يأتيه المحامي خارجاً »
« عن صناعته لا يتعلق بنظام الطائفة ولا وجهه للمراقبة عليه اللهم الا ما كان »
« جنائياً أو يخالف مقتضى الصدق والامانة . وعلى كل حال فليست مهتماً »
« بتفضيل احد المذهبين بل غايتي بيان الفرق في البلدين . وقبل أن »
« أنتقل من هذا البحث أريد التنبيه على أمر ربما أوجب تشويشاً في »
« الذهن ولنرجع الى ما قاله مسيو (كريسون) في كتابه الذي ذكرته من »
« قبل بالنظر الى الوكالة وهو (تقتضي الوكالة تقديم الحساب ومن شأنها »
« جعل الوكيل مسؤولاً وجعل اعماله محلاً للنظر والتنقيب وتؤدي الى »
« اختصامه والتقاضى معه أمام المحاكم وتلك الواجبات تناقض صفة »
« المحامي وشرف صناعته واستقلاله في عمله) وقد رأيتم حضراتكم ان »
« المحامي الانكليزي وكيل على نوع ما عن الذي ندبه للدفاع عنه وعلى »
« كل حال رأيناه حراً ان يأتي من الاعمال ما حظز على غيره من صفائه »
« غير الانكليز لعدم امكان التوفيق بين تلك الاعمال وقاعدة (لا يجوز »
« للمحامي أن يكون وكيلاً) ولكن لا يحملن ذلك بعضهم على فهم انه »
« يجب على المحامي الانكليزي ان يقدم لموكاه حساباً أو أن عليه تبعه مهما »

« كانت في عمله أو انه يباح النظر والتنقيب فيه لغير سلطة التأديب الخاضع »
 « لها او انه يخصم أو يتقاضى معه أمام المحاكم فاني اؤكد لحضراتكم انه »
 « لا يوجد في الدنيا طائفة محامين تحافظ على استقلال ابنائها التام فلا »
 « يسئلون مدنياً او جنائياً على أي عمل كان ما دام داخلاً في دائرة صناعتهم »
 « أكثر من طائفتهم في البلاد الانكليزية . فالمحامي الانكليزي وكيل عن »
 « الذي ندبه على الكيفية التي شرحناها وهو مطلق اليد في جميع اعماله »
 « على حسب ما يراه في منفعة موكله وهو مع ذلك خلو من كل مسؤولية »
 « قضائية تلحقه من وراء ما ذكر في مقابلة عدم جواز اختصاصه موكله »
 « لنوال اجرة أمام القضاء . نعم جرت العادة في فرنسا وبلجيكا انه لا »
 « يسمح للمحامي طلب اجرة قضائية غير انه اذا أقام الخصومة سمع له »
 « قانوناً (راجع حكم محكمة پرينسيان اول نوفمبر سنة ٩٥ وحكم استئناف »
 « (مونيليه) المؤيد له في ٤ يناير سنة ١٨٩٦) أما عندنا فالخصومة غير »
 « مقبولة من المحامي أصلاً والمحاكم تحكم بذلك من تلقاء نفسها ويقول »
 « القضاء في احكامه انه لوجاز للمحامي أن يطلب من المحاكم اجرة ضد »
 « موكله لجاز الزامه بتعويض اذا أهمل في أداء وظيفته . وذلك غير مقبول »
 « في رأينا وان سعى بعضهم في تقديم مشروعات تبيح ما ذكر . ويخال »
 « لي ان في مذهب فرنسا وبلجيكا تناقضاً لانه يبيح للمحامي ان يتقاضى »
 « على اجرة ومع ذلك يقول بانه غير مسؤول في عمله . والخلاصة ان عدم »
 « هذه الاباحة عندنا هو السبب في اعطاء المحامي الانكليزي تلك السلطة »
 « الواسعة حتى شملت الصلح وغيره وللموكل ان لا يدفع اجرة اليه وليس »

« هناك ما يلجئه على الاداء وفي هذا منظم لتلك السلطة الكبيرة التي »
 « منحت للمحامين نعم يوجد عندنا بين المحامي والموكل واسطة هو النائب »
 « وهو المسؤول عن اجرة المحاماة الا ان النتيجة واحدة اذ ليس للمحامي »
 « ان يطلبها من النائب كما منع من طلبها من الموكل . على أن شكوى »
 « الموكلين من الصلح الذي يجريه المحامون عنهم نادرة وما قامت خصومة »
 « من هذا القبيل الا وجاءت ببرهان جديد على حكمة المحامين وبعد نظرهم »
 « في الخصومات التي عهد بها اليهم »

. « أقامت احدى السيدات دعوى على رجل وطلبت منه مبلغاً وافراً »
 « من النقود لكونه أخل بوعده ان يتزوجها فاصطحب المحامي مع ذلك »
 « الرجل على الف جنيه تأخذه السيدة فشكت الامر الى محكمة الاستئناف »
 « في (لوندرة) وقالت ان هذا الصلح حصل على خلاف ما أمرت به »
 « المحامي . وبناءً على طلبها اعيد النظر في الدعوى وكانت النتيجة رفضها »
 « وازام تلك المدعية بالمصاريف . ولست أدري ان كانت قد انتقمت »
 « لنفسها من المحامي بالطريقة التي اشرنا اليها (عدم دفع الاجرة) غير انه »
 « يخال لي أن المحامي خرج مرتاحاً على كل حال من عمل أتاه واشتت »
 « الحوادث انه كان فيه مصيباً »

« ولنتكلم الآن على القسم الثاني ولن أطيل القول فيه »

« أكبر فرق يوجد في اعتبار حقيقة المحاماة بين البلاد الانكليزية »
 « وبين فرنسا والبلجيكا أن الناس في هاتين البلدين يرون في المحاماة معنى »
 « سياسياً أو انها من الوظائف العامة على الاقل أما كون اهل البلجيكا »

« يرون فيها معنى سياسياً بلا شك فذلك لانهم يوجبون على المحامي (يمين «
 « الولاء والخضوع لنظام الامة البلجيكية وقوانينها) ولكن هذا الاعتبار «
 « أقل ظهوراً الآن في فرنسا عما كان عليه من قبل لان قانون سنة ١٨٤٨ «
 « الفني اليمين الذي كان يجب على المحامي ان يحلفه (بان يكون موالياً «
 « للملك وخاضعاً لنظام المملكة) ولا أعلم ان ذلك اليمين أعيد ثانياً . غير «
 « انه من المحقق ان الفرنسيين كالبليجيكين يعتبرون المحاماة وظيفة عامة «
 « ودليلاً على قولهم (صلاحية المحامين للقيام بوظيفة القضاء اذا غاب احد «
 « القضاة او اعضاء النيابة ولا شترط رأيه في بعض المسائل العمومية كالتي «
 « تختص بالقصر والتماس اعادة النظر)

« وأهم نتيجة تأتي من هذا الاعتبار في فرنسا أنه لا يجوز للاجانب «
 « الاحتراف بالمحاماة لاي سبب كان ولم أجد في رسالة البلجيك قولاً يتعلق «
 « بهذا الموضوع ولكن قيل لي انه لا مانع من احتراف الاجانب فيها «
 « بالمحاماة على شرط أداء اليمين التي ذكرتها . واني لا أدرك كيف يمكن «
 « الجمع بين صفة الاجنبي ويمين الولاء والطاعة لقوانين بلد أجنبية عنه . ولست «
 « أجد أممي انكليزياً واحداً يحلف على ولائهم لملك البلجيك ويطلب بعد «
 « ذلك أن يعتبر من الانكليز وان يعطى ما يتبع هذه الصفة من الحقوق «
 « والامتيازات . وعلى كل حال فمنع الاجانب من الاحتراف بالمحاماة ليس «
 « خاصاً بفرنسا بل ذلك حاصل في روسيا واوستوريا وهنكاريا وصربيا «
 « وغيرها أما نحن فليس عندنا شيء من ذلك ولم يفكر احد في اعتبار «
 « المحاماة وظيفة عمومية على ما هي من علو المنزلة والاعتبار عند الجميع . ثم «

« لا يجوز للمحامي في بلاد الانكليزا أن يقوم مقام قاض الا بأمر خصوصي »
 « من الملكة وفي الاحوال الجنائية . وليس عندنا نيابة بوجه العموم »
 « وخصوصاً في المسائل المدنية والتجارية ولهذا فالمحامة حرة عندنا للاجانب »
 « والوطنين سواء ما اجتمعت شروطها . وبالفعل يوجد في طائفتنا فرنسيون »
 « وبلجيكيون والمانيون بل وصينيون وفي هذا موافقة منا لمبدأ حرية »
 « التبادل الذي نجري عليه . ولست أريد بهذا أن أندد بمذهب البلاد »
 « الاخرى ولكننا نحن الانكليز نرى فيه نقصاً في التبادل يؤسف عليه اذ »
 « نرى من الاجحاف أنه يسوغ للفرنساوي بمجرد التحاقه باحدى فرق »
 « القانون عندنا ان يصير محامياً يكتب اسمه في لوحتنا وينال مزية »
 « الاحتراف بالمحامة في بلده وفي بلدنا ويباشر اعمال صناعته متى شاء عندنا »
 « ويتمتع بما فيها من الامتيازات مع انه لا يجوز للانكليزي مها كان . وان »
 « نال شهادة القانون العالية أن يكتب اسمه في لوحة المحامين بفرنسا ولو »
 « تحت التجربة والاختبار »

« ومهما كان الامر فتلك هي الحالة الحاضرة عندنا وهي ايضاً حالة »
 « (ايطاليا) حيث لا يمنع الاجانب فيها من الاحتراف بالمحامة متى استوفوا »
 « شروطها . ولا يمكن اصلاح ذلك الا باتفاقات دولية فاذا استلقت »
 « المؤتمر الانظار الى هذه الحال وامثالها في سعيه وراء إيجاد نظام عام »
 « يقرب بين طوائف المحامة في جميع البلدان فانه يفيد فائدة كبرى »
 « ومن المحقق انه يصعب جداً قبول الاجانب في المحامة (بفرنسا) »
 « والحلل ما قدمنا وان كانوا مقبولين في ايطاليا وفي (انكلترا) ولم يشعر احد »

« فيها بضرر من ذلك أبداً . غير انه من السهل قبول امر وسط كأن »
 « يسمح لحائزي الشهادات القانونية الفرنسية أن يقضوا مدة التجربة »
 « ويلبسوا الرداء المخصوص ويترافعوا أمام المحاكم بدون ان يكون لهم حق »
 « كتابة اسمائهم في اللوحة ولا أن يقوموا مقام القضاة ورجال النيابة في »
 « غيبتهم . على أنني انما أدل على طريق التوفيق الذي ينبغي لمثل اجتماعنا »
 « الدولي ان يدخل منه فيما أرى »

« أيها السادة . لقد اتممت قولي وعسى أن لا اكون اتعبت مسامعكم »
 « هذا ويوجد اختلاف ايضاً بيننا وبين الكثير من الطوائف الاخرى فليس »
 « عندنا مدة يقضيها الطالب في التجربة كما انها غير موجودة في (اسبانيا) »
 « و (هولانده) وليس عندنا نظام الوكلاء كما هو موجود (فرنسا) و (ايطاليا) »
 « لانهم عندنا انما يعملون اجراءات المرافعات لكي تصل القضايا الى »
 « المحامين بطريقة منتظمة ولكنهم غير محتكرين لتلك الاعمال وللنواب »
 « عندنا شأن مخصوص ممتاز عن اعمال المحامين لا كما هو الحال في (فرنسا) »
 « و (بلجيكا) ولا كما هو الحال في (المانيا) و (اوستوريا) و (هولانده) »
 « و (روسيا) و (سويسرا) و (الولايات المتحدة بامريكا) حيث يجمع »
 « الواحد بين الصفتين . وأذكر ايضاً طبقات المحامين عندنا فمنهم مستشارو »
 « الملكة والمستشارون الذين لهم امتياز مخصوص في التشريفات وهؤلاء »
 « عبارة عن عظماء الطائفة واشرافها ومنهم المحامون الاعتياديون وهم أشبه »
 « بالطبقة البادئة في الامة الا ان هذه الاختلافات راجعة الى أمور ثانوية »
 « تتعلق بالتفصيلات ولمن أراد ان يقف عليها باكثر من ذلك ان يراجع »

« الرسالة الحقيمة التي كتبتها لهذا المؤتمر على طائفة المحاماة في انكلترا »
 « بمساعدة حضرة رصيفي موسيو (سكوت) بمدينة (ليثربول) فقد »
 « عينا بعض المقارنة بين طائفتنا والطوائف الاخرى وأظن حسناً فعلنا »
 « لان المقارنة هي الرأي الاول الذي حدا بهذا المؤتمر الى الاجتماع والذي »
 « لا بد أن يكون علة اجتماع كل مؤتمر موضوع بحثه الشرع والقانون »
 « أيها السادة »

« ان في اجتماع أولي الافكار من البلاد المتفرقة ولو قليلاً من الزمان »
 « ليجثوا في أمر خطير اهتم به كل واحد منهم فوائداً لا تنكر اذ لا بد فيه »
 « من ظهور بارقة لا تلبث ان تكون نبراساً يضيء صناعتنا الشريفة »
 « فتخلص وتصفو »

« نعم لا انكر ان كل الناس لا يميلون الى الاشتغال بمقارنة الشرائع »
 « والقوانين في الامم ولست انكر ايضاً ما لهذا الاشتغال من الاخطار »
 « اذا لم تستعمل فيه الاناة والتدقيق وحسن الترتيب غير اني ارى ايها »
 « السادة ان اقتحام تلك الاخطار أولى من بقاء كل واحد على اعتقاده بان »
 « الكمال متوفر في بلده وانه لا شيء يستفاد منه عند الاجنبي كما هو شأن »
 « الكثير من الناس حتى في هذه الايام . وقد ذكرتني هذه الحاملة بذلك »
 « الرجل الذي أجاد (مولير) في وصفه حيث قال (يظن ان المدح لا »
 « يليق بفكر رفيع . وان العلم انما يكون بالقدح في كل شيء . وان »
 « الاغجاب بالاشياء والضحك لا يحسنان الا بالبله . وانه متى ندد المرء »
 « بكل عمل يأتيه اهل زمانه فقد ارتفع فوق جميع الناس . تراه يضم ذراعيه »

« الى صدره و يترفع في نظره وينظر بعين الاشفاق والتأسي الى كل قول »
« يصدر من غيره »

« ولا شك عندنا في انه لا يوجد لمثل هذا الشعور صدى في مؤتمر »
« لبي الدعوة اليه افاضل القوم من كل صوب حيث اتحدت رغائبهم على »
« تبادل الفوائد باستقراء كل واحد منهم أحوال مجاوريه حتى يتوصل بذلك »
« الى اصلاح شؤونه في بلده عند الاقتضاء »

« وفي الختام ارجو انني بدلاتي على بعض جهات الاختلاف التي »
« حسبها تعيق الوصول الى الغرض الذي اجتمعتم من اجله وهو توحيد »
« طوائف المحامين وجعلها في كل بلد نظيرها في البلد الاخرى لا اكون قد »
« خرجت عن جادتكُم أو خالفت مرماكم لان ذلك لم يكن من غايي »
« وما قصدت الا التنبيه على حقيقة الصعوبات التي تقوم امامنا قبل ان »
« نبث عن الوسائل التي تساعدنا على اجتيازها فلا يتيسر لامرء ان يعرف »
« اتحاد الالحان في فن الموسيقى الا اذا عرف ما شذ منها ولا يتمكن المصور »
« من استعمال الالوان الزاهية الا بعد ان يقرنها بالداكنة . وكذلك الحال »
« في العلوم الطبيعية حيث لا يتوصل المشتغل بها الى تقسيم النباتات الى »
« فصائل ممتازة عن بعضها الا بعد ان يكون عرف اختلاف بعضها عن »
« البعض الآخر على التحقيق . ويرى الحكماء انه لا يتأتى للانسان ان »
« يقف على حقيقة امر الا اذا ميزه عن غيره بما تشابه معه »

« هذه ايها الرصفاء الاعزاء هي الوجهة التي قصدتها فيما كتبت ولم »
« يبقَ عندي من القول الا ما اشكر به حضراتكم على ما تقضتم به من »

« الاصغاء اليّ والّا ما أعرب به عما قام بنا جميعاً فيما اعتقد من الاعجاب »
 « بالاعمال المفيدة في علم القانون التي قام بها اخواننا طائفة المحامين »
 « البلجيكية والخدمة الجليلة التي ادوها للمحامة قاطبة باهتمامهم في عقد »
 « هذا المؤتمر »
 الامضا

ملكولم مكيلريث

محام متشرع ومتخرج في علم الحقوق
 من مدرسة باريس

هذا ولست أريد ان انتقل من هذا الباب الى غيره قبل ان اذكر
 طرفاً من احوال بعض أفراد المحاماة في البلاد الاجنبية وكيف ان فيهم من
 تكبر همته كلما عظم واجب القيام بها ولو ان لي من الوقت ما يسمح بالكثير
 لفعلت ولكنني اقتصر على ذكر مرافقه واحدة لموسيو (لاشو) المحامي
 الفرنسي الشهير في قضية جنائية من أقطع القضايا فهي كافية في الدلالة
 على حرية ضمائر اولئك القوم وكيف انهم يفهمون واجبههم وكيف يؤدونه
 رغماً عن كل مانع ومهما كانت الاحوال
 والقضية طويلة اكتفينا بتلخيصها وهي :

في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٦٩ اكتشف رجال الشرطة على حجرة بضواحي
 مدينة باريس مدفون فيها امرأة حبل بلغ حملها الشهر السابع وخمسة اطفال
 اكبرهم لا يتجاوز الثالثة عشرة من عمره وجميع الجثث مشوهة الخلقة تبدو على
 اجسامها علائم الجرم والتمثيل . وقد عم الهلع جميع سكان البلاد الفرنسية بل
 تولى الفرع أهل المسكونة ممن وصل اليهم خبر هذه الحادثة الفظيعة . وظل

رجال البوليس يبحثون على الفاعل بنير جدوى ولا يهتمون الى معرفة تلك الجثث الى ان حان الوقت واعاتهم الصدقة وعرفوا القاتل والمقتول ذلك ان عائلة نزلت باحد نزل الزباء ثم غابت منه قبل اكتشاف الحادثة بيومين واصبح صاحب النزل في شغلٍ شاغلٍ من طول غيبتها . فلما علم خبر ذلك الاكتشاف ذهب كغيره ليرى ماذا وجدوا ولم يكذب ينظر الى تلك الجثث حتى صاح مذعوراً بأنها جثث تلك العائلة التي اقلقته غيبتها وذكر ان المرأة هي السيدة (كينك) جاءت باولادها الخمس اربعة ذكور وابنة عمرها ستان ونصف الى باريس حيث استدعاها زوجها كما عرفته هي يوم ان نزلت بمحلّه . وانه جاءه منذ ايام سائح باسم (حنا كينك) واقام عنده بضعة ايام ثم خرج قبل حضور العائلة بساعات ولم يعد بعد ذلك . ثم اتصل برجال الشرطة ان رجلاً من مدينة (بروليكس) اسمه (كينك) تعيب منها مع نجله الاكبر المسمى (جوستاف) وان الناس في ظنون من غيبته وظن رجال الشرطة ان بين غيبة الرجل وابنه وغيبة المرأة واولادها علاقة وانه ربما كان الرجلان اثمين في جريمة المرأة وبقيّة الاولاد فوجهاوا ابحاثهم الى ذلك اولاً . وبينما هم يُجَدُّون في البحث شرقاً وغرباً ولا يجدون سبيلاً لمطلبهم ساق الحظ في مدينة (الهافر) اُحْدِمْ فرا به امر احد العمالة وكان اجنبياً عن البلدة ومال نحوه ليسأله عن حاله فكان من وراء محادثته معه أن قويت عنده الشبهات في سيره وهم بالقبض عليه فقر من بين يديه وهو يطارده الى ان وصل الى المرفأ فالتقى بنفسه في الماء طالباً النجاة من الغرق . غير انه تصادف والصدفة ام العجائب ان رئيس النطاسين كان حاضراً فأنحدر

في الماء وراءه وانتشله من تحت إحدى المراكب والقاه على البر مغشياً عليه وقد وجدوا في ملابسته أوراقاً ذات قيمة وسندات مالية مملوكة (لحنا كينك) رئيس تلك العائلة التعيسة . ولما أفاق من غشيته قال ان اسمه (ترويمان) وانه اشترك في قتل عائلة (كينك) وسرى في الناس اعتقاد عام بانه لا بد له من شركاء اذ ليس من المسلم عادة ان رجلاً واحداً يأتي هذه القطائع الشنعاء بمفرده . وذهب (ترويمان) في اول الامر الى اب الرجل وابنه شريكان له في الجناية . ولم يمض الا القليل من الزمن حتى اكتشفت الشرطة على جثة (جوستاف كينك) في حفرة قريبة من الحفرة الاولى وقال (ترويمان) ان اباه لا بد ان يكون هو الذي قتله حذراً من ان يوشي به اذا عثرت الحكومة على اثرهما . ثم انتهى به الامر فاقر انه قاتل الرجل وابنه والمرأة واولادها وانه قتل الرجل بالسم وانه هو الذي جهز السم بنفسه وان قتله للرجل كان في بلاد (الانزاس واللورين) وقال ان له مع ذلك شركاء قد حفظ اسماءهم في دفتر صغير واره في ناحية دل عليها ولكنه اثنى ان يذكر تلك الاسماء . وأبان ان غرضه من هذا الجرم الاستيلاء على قسم من أموال مقتوليه ليربح ثروة طائلة بواسطة ذلك المال . ولم تنتج الابحاث الا اكتشاف جثة (حنا كينك) واما الدفتر فلم يُعثر عليه وظهر لرجال التحقيق ان لا شريك لترويمان في الجريمة وانصرفوا عن البحث عنهم غير ان رسائل كثيرة كانت ترد عليه في سجنه تهدده بالانتقام من عائلته ان أفضى السر وأباح بأسماء شركائه

كان ترويمان قوي الجاش في التحقيق ثابت الجنان أمام المحققين

يقص افطع الوقائع ويحكي أشنع الافعال التي اقترقتها يذاه كانه يحكي تاريخاً عن غيره . وقد جاءه قبل الجلسة بأيام قلائل خبر وفاة أخت له وان والدته مريضة تكاد تموت حزناً ووجداً فتأثر كثيراً وهو عجيب لانه يصعب التسليم بأن رجلاً يستبقي في نفسه ذرة من حب العائلة ويقتل عائلة من أب وأم وكبير ورضيع ولا تشبه شفقة ولا يرجعه حنان . ومن أغرب اطواره أنه لما سمع هذين الخبرين المكدرين تناول القلم وكتب الى مسيو (كلود) رئيس الشرطة ما يأتي

١٩ ديسمبر سنة ١٨٦٩

مسيو كلود

(أطلب منك اليوم تنفيذ وعدك اليّ وهو ان تساعد عائلتي على الخروج من البلاد الفرنسية . وقد اخبرت اليوم بوفاة اختي وفي ظني انك تقوم بوعدك حيث انكم وجدتم جثة (حنا كنك) في المكان الذي اشترت لكم عليه)

ولا تسأل عن حقد الناس وامتلأهم بالغيظ من هذا القاتل . وكان الغضب يستولي على السكان كلما تقدم التحقيق في اكتشافاته ثم اشتد الامر وقام الناس جمعاء يطلبون رأس الاتيم . ومنهم من رأى الاعداد عقاباً يسيراً وطلب اختراع عقوبة أشد ايلاماً واكبر تأثيراً وبعضهم ذهب الى عدم التصديق بمفصلات تلك الواقعة وعزاها الى حكومة الامبراطور طلباً للخروج من مضيقها السياسي وقالوا يستحيل ان شاباً مثل (تريمان) يكون هو الذي أتى بتلك الفعال . ومع هذا فالجرمة صحيحة والقاتل (تريمان) لا

شك فيه . وقد صار الناس يستبطنون العدالة ويرمون رجالها بالاهمال
ويصيحون الاعدام الاعدام وأصدر كل واحد حكمه قبل المحاكمة وقضى
الامر فيما بينهم وباتوا موقنين بما حكموا

ومن المعلوم أن هذه الحالة العمومية التي استولت على الناس وفضاعة
الجرم وصحة اسناده الى (تريمان) وما دل عليه بنفسه من الحجج والبراهين
كل هذا كان من شأنه أن يجعل الدفاع عنه مستحيلاً وكان لابد في هذه
الاحوال الحرجة من وجود مدافع كبرت منه الهمة وعظمت فيه الشهامة
حتى يتمكن من مغالبة نفسه ومن التغلب على رأي الامة بتمامها فيقف موقف
المحاماة عن ذلك الرجل الذي ملأ القلوب حزناً وغضباً . وكان (تريمان) نفسه
شاعراً بمصيره ولذلك كتب الى موسيو (لاشو) ليدافع عنه يوم التقاضي
وكان هذا الاختيار من موجبات الزيادة في مقت الناس لذلك القاتل . وخطر
بالبال أن موسيو لاشو وهو أشهر المحامين في عصره وأعلامهم مقاماً لن يقبل
الدفاع عن قتال الاطفال وسلاب الاموال على ذلك المنوال . غير ان المحامي
أجاب الدعوة من فوره وما لبث ان تقاطرت عليه الجموع يثنونونه عن عزمه
وتوالت عليه الرسائل غير ممضاة بالتهديد والوعيد وقد جاء في احداها (انه
يجب على موسيو لاشو ان يتذكر ان الله رزقه قريباً بآبنة فلا حق له أن
يترافع عن خطاف ارواح البنات) أما الرجل فلم يقبل رجاء ولم يخف وعيداً
ولم يسمع غير نداء الواجب فثبت على عزمه وجاء يوم التقاضي الى موقف
الدفاع كعادته هادئ البال مطمئن الحركات لا يبدو عليه الا علام
الاشتغال بما فرضه القانون وأملاه عليه حب القيام بالواجبات فكان حائلاً

بين القضاة وبين زجرة الجماهير المتكاثفة وساعد المحكمة على اصدار حكمها
 كما يليق بوقار وحشمة واعتبار بعد ان استوفى الدفاع حقه وبان العدل واشتهر
 احتشد في سراي المحكمة يوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر سنة
 ١٨٦٩ اناس لا يحصى عددهم كلهم يريدون رؤية ذلك الوحش ووقفوا
 صفوفاً متتابعة مبكرين ينتظرون فتح الابواب . ومنهم من دفع مالا
 كثيراً ليتقدم على من سبقه في القرب من الباب . ولم يكن الدخول مباحاً
 الا لمن بيده تذكرة من رئيس المحكمة ويقال ان عدد الطلبات التي تقدمت
 اليه اربى على ثلاثة آلاف فقصت قاعة الجلسة ولم يبق موضع في أي ناحية
 الا أقام به احد المتفرجين فكنت تشاهد الرؤس مطلة من النوافذ في
 كل الجهات . وجلس خلف القضاة كثير من ذوي الوجاهة والاعتبار بينهم
 سفراء الدانيمرك والروسيا واسبانيا وغيرهم . ثم جيء بالمتهم فهاج الحاضرون
 وعلت الضوضاء وقاموا على الاقدام لينظروا اليه وقلت المحاسنة فصار البعيد
 يدفع القريب ليتمكن من الرؤية وعانى الحجاب ورجال الشرطة من
 المشاق في اسكاتهم عناء كبيراً

أما ترويمان فكان شاباً صغيراً لا يتجاوز العشرين من عمره . تلوح عليه
 البساطة والانتضاع . لا بالطويل ولا بالقصير . نحيف الجسم . متخمش
 الحركات كالمتأنت . وفي ظهره انحناء . طويل اليدين . داخل البطن
 مرتخي الاكتاف مما يدل على القوة . فاقع البياض . غليظ الشفة العليا . مفتوح
 النعم قليلاً وفي الغالب اذا تكلم بانث منه اسنان بيضاء ناصعة لكنها كبيرة
 الحجم ظاهرة البروز فلا تكاد شفته السفلى تغطي ما خلفها . وكان منظر

هذه الاسنان التحتية شنيعاً يعطي صورة وحشية مبشعة . أما نظره فكان غير ثابت بل سريع التحول كالهارب لكنه يدل على الختل والخديعة . وله قبضة يد ضخمة لا تناسب جسمه الضئيل . عريضة الكف جداً . غليظة الاصابع ينبعد الابهام منها عن البقية بعداً عظيماً على طول يكاد يبلغ نصف السلامة الثانية من السبابة . وبالجملة فان يده كانت غريبة في ذاتها فلا هي يد ذي بطة ولا يد عامل أكثر من استعمالها . وكان مرآها قبيحاً

فلما سكن من في الجلسة دخل القضاة يتقدمهم الرئيس . وترجع النائب العمومي بنفسه في مجلس النيابة فزادت الجلسة بحضوره احتفالاً . وكان بجانبه احد الافوكاتية العموميين بصفة مساعد له في ادارة اعماله بالجلسة ولما اخذ الجميع مجالسهم قام الكاتب وتلى ورقة اتهام مطولة جاءت على شرح وقائع الدعوى بفاية الوضوح والاسهاب . وابانت أن جثث القتلى وجدت ملقاة بعضها فوق بعض في حفرة يبلغ عمقها ثلاثة امتار ولم يكند رمادها يبرد تماماً . ويرى من هيئتها ان الدافن داسها بالاقدام ليخفئها عن سطح الارض . وقد ضرب القاتل المرأة ضربة عاتية بسكين كبير في رقبتها من الخلف فماتت من فورها . غير انه لم يكتف بالاعدام وطعنها ثلاثين طعنة في جميع اجزاء الجسم . وكان قتل الولدين الصغيرين بتلك الطريقة عينها واما الثلاثة الباقون فانهم لا قوا الختوف بألة ثقيلة حادة . وفي رقبة اثنين منهم آثار تدل على مبادئ الخنق باليد . وقد شجت رؤوسهما . وغاصت العظام في الانخاخ . وشوهت الوجوه . واقتلعت الاعين . وشقت الجباه بألة قاطعة كالقدوم . وشقت بطن الطفلة الصغيرة فخرجت منها الاحشاء . ثم

وجدوا السكين على مقربة من الحفرة مكسورة قطعتين من فظاعة الاستعمال وقساوة القتال كما وجدوا فأساً ومجرفة وهي الآلات الثلاثة التي استعملت في القتل والحفر ورد التراب على الرمم . وقد علمت كيف ضبط المتهم وما وجدوه معه من اوراق رب العائلة التي اعدمها

وسيرة المتهم انه ابن رجل يسمى (تريماني) كان مديراً لشركة آلات بخارية في بلده . ورباه ابوه في الصناعة ولكنه كان مع ذكائه قليل الميل الى العمل . فكوراً يحب العزلة ويرغب في المال الكثير . وقد اتفق ان اباه باع آلة الى (حنا كنك) في (روبكس) وانفذ ابنه هذا تركيبها فتعرف بعائلة المشتري وكانت من العائلات المعتبرة ذات اليسار . وكان الوفاق محكماً بين الزوجين الا في مسألة واحدة هي انه كان للرجل ملك صغير في (الالزاس) يريد الزيادة فيه على يسكنه يوماً من الايام وكانت زوجته تشنيه عن عزمه . فلما رأى (تريماني) ميل الرجل مال اليه وكثر ترده على منزله وكان يخالطه ويحادثه دون الزوجة والاولاد حتى ملك لبه ويمكن عنده عزم شراء الملك في (الالزاس) واتفقا على السفر اليها وكتب (حنا كنك) بخطه ورقة ببيان خطة السفر والايب وجدها المحققون بين اوراق المتهم . ثم سافر هذا اولاً في الثامن عشر من شهر اغسطس سنة ١٨٦٩ ووصل في عائلته في اليوم الحادي والعشرين وكتب الى حنا كنك خطاباً يخبره بانه اتخذ جميع الاستعدادات اللازمة وانه ينتظر وصوله في يوم معلوم . ومما قاله في خطابه (عليك ان تكون في وفاق تام مع زوجتك وقل لها ان لا تنام ليلة الثاني من شهر سبتمبر بين الساعة العاشرة والحادية عشرة لاننا سنعود

الى روبكس في ذلك الحين) وكأنه أراد بذكر هذه الجملة هذوبال الزوجين ومنع الشبهات . وفي الرابع والعشرين من شهر اغسطس خرج (حنا كنك) من بلده قاصداً صديقه في مدينة (جوبوبلير) ولم يكن احد يعلم بما تم الاتفاق عليه بين الصديقين بل قال لاهله انه ذاهب الى (الانزاس) حيث استدعته الاشغال وانه سيعرج على (جوبوبلير) لزيارة أخته وأنه سيعود قريباً . ثم أخذ معه يسيراً من المال واستصحب سندات كثيرة ايضاً كي يأخذ ما يشاء بواسطتها من البيوتات المالية التي له علاقات معها . ووصل الى (جوبوبلير) حيث كان ترپمان في انتظاره قبل الظهر بساعة واحدة وقضيا زمناً يسيراً في تلك المدينة ولم يعد احد يراها

كانت زوجة (كنك) تتلف على زوجها وتنتظر عودته من يوم الى آخر . وفي السابع والعشرين من الشهر المذكور وصلها كتاب بامضائه ومعه سند على احد بيوت (روبكس) المالية ببلغ قدره خمسة آلاف وخمسمائة فرنك ويرجوها زوجها ان تقبض القيمة وترسلها اليه بمدينة (جوبوبلير) على يد مصلحة البريد فعملت كما اشار الخطاب بعد معاناة كثيرة مع ذلك البيت المالي وكتبت اليه تخبره بما كان . وظن ابنه انه عند عمته فبعث اليه ايضاً خطاباً يسأله عن حاله ويخبره بان والدته ارسلت اليه المال الذي طلبه . أما خطاب (حنا كنك) لزوجته فكان من يد ترپمان . فلما وصل خطاب الزوجة الى الوسطة استلمه هو وأخذ وصل النقود وطلبها من عامل البريد فرآه شاباً والمبلغ عظيم فأبى ان يسلمه اليه فادعى انه (حنا كنك) ابن حنا كنك المعروف ولما طلب منه العامل توكيلاً غاب يسيراً وعاد بتوكيل بامضاء

(حنا كنك) مكتوب على ورق متموغ فأصر العامل على عدم التسليم الا اذا كان التوكيل مسجلاً وأتى حامله بتصديق على امضاء الموكل . ثم علم أن (حنا كنك) أختاً في المدينة فأرسل في طلبها وعاد (تريماني) بالتوكيل من غير تسجيل ولا تصديق وقال للعامل انه عرض ما طلب منه على أهل المعرفة فأكدوا له انه تكليف بما لا يلزم وقالت السيدة بعدم وجود ولد لاختها باسم (حنا كنك) فقال (تريماني) ان اسمه (أميل حنا كنك) وأصرت هي على انكاره فانصرف (تريماني) وهو يعد انه سيحضر مع والده . غير انه رأى المسمى مضراً فرحل عن المدينة الى باريس مباشرة ومنها الى مدينة (ليل) حيث وصلها في الساعة الرابعة من صبيحة اليوم الرابع من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٩ وركب عربة اوصلته الى (روبكس) فقصد منزل صاحبه وأخبر زوجته أن (حنا كنك) سافر الى باريس لقضاء مهمة تتعلق باشغاله وكذا انه يقبض المبلغ من مصلحة البريد فلم يقبل العامل تسليده اليه ولما كان زوجها لا يتمكن من العودة قريباً الى (جوبوبلير) رجاه أن يأتي اليها ويبلغها أن زوجها يطالب من ابنه الأكبر (جوستاف) أن يتوجه الى تلك المدينة ليقبض المبلغ وابرز اليها خطاباً ادعى انه كتبه باملاء الزوج وعليه امضاءه وهذا نصه

عائتي العزيزة

(الآن اكشف لكم عن حقيقة امرنا . قد كنت كلفت (تريماني) أن يستلم الخطابات من البريد لانه لا يسعني ان اعود من باريس الآن لاسباب يوضحها اليكم (تروپمان) باكثر مما لو كتبت . ومن الواجب ان تحضروا جميعاً الى باريس لقضاء يومين او ثلاثة أيام لان (تريماني) وهبني نصف مليون

من المال ولي رغبة شديدة في الحصول عليه • واني اكلفك يا بني (جوستاف) أن تسافر أولاً الى (جوبوبلير) لتأخذ النقود من البوستة بمقتضى التوكيل الذي ارسله اليك غير انه يلزمك ان تصدق عليه من رئيس البلد قبل سفرك • وقد أرسلت اليك ايضاً سنداً بخمسمائة فرنك لعلكم تحتاجون الى نقود في سفركم هذا على اني قد اوصيت (تريمان) بما يجب ان تفعلوه فاتبعوا اشارته (الامضا)

حنّا كنك

وبعد ان حادثهم ملياً في السفر وما يجب عمله قفل راجعاً فودعته العائلة كلها وداعاً كاه ود وصفاء وذهب الى باريس واقام باحد النزل وتسمى باسم (حنّا كنك) وكتب في الخامس من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٩ كتاباً الى الزوجة يخبرها بمقامه ويكرر طلب حضور العائلة الى باريس ويقول (أما اشغلنا فجارية على ما يرام) وقد رابها سير زوجها فسارت به بعض المعارف ولم تخف عنها ما يخامرها من الريبة في الامر وكانت في شك من أن زوجها لا يكتب لها بيده غير انها كانت على ثقة تامة من صدق (تريمان) فجرت في اعمالها كما حكم القضاء

فرح (جوستاف كنك) بأمر ابيه فلي الدعوة وسافر في السادس من سبتمبر حيث وصل (جوبوبلير) في السابع منه ونزل على عمته فهدأ بالها لما اخبرها بوجود ابيه في باريس ثم كتب الى والدته يعلمها بوضوله كما كتب الى ابيه في باريس • وكتب (تريمان) في اليوم الثامن خطابين من باريس احدهما الى (جوستاف) في (جوبوبلير) والثاني الى الزوجة في (روباكس)

وامضاهما باسم (حنا كنك) وقال في الاول (متى استلمت النقود فاحضر الى باريس والقطار يقوم في الساعة العاشرة ونصف صباحاً وسأنتظرك على المحطة غير اني انتظر ان تبعث اليّ تلغرافاً بقيامك وانا مقيم في نزل كذا ولعلي أراك يا ولدي قريباً) وقال في الثاني لزوجته (زوجتي العزيزة لم ابطئ ان اكتب الي (جوستاف) فاذا حضرتم اجمعين اتيتهموني بجميع اوراقنا ويحسن ان تركبوا الوابور الذي ينادر (روبكس) في الساعة الثانية ونصف بعد الظهر فتصلون الى باريس في الساعة العاشرة وانا اكون في انتظاركم وذلك اولى من حضوركم في النهار لاني سأذهب الى (فونتينبلو) ولا اعود منها الا في الساعة التاسعة مساءً ولا تنسي الاوراق واني في شوق الى اللقاء) ثم زاد على الجواب حاشية يؤكد فيها على الحضور مساء لا في النهار (واحضروا يوم السبت)

غير ان (جوستاف) لم يتمكن من استلام النقود وكتب الي (حنا كنك) في باريس يخبره باختلال الترتيب فأسرع (تريمبان) وكتب تلغرافين اليه والى والدته بتأجيل السفر وأنفذ اليها الخطابين الآتي نصهما
ولدي العزيز

(لا تحضر بنير النقود وقد كتبت الي والدتك ان تعجل بالتصديق على التوكيل من رئيس البلد فاذا ما استلمت النقود أتيتنا ولن تحضر والدتك الا بعد حضورك لاني كتبت اليها ان تؤجل سفرها حتى تكون عدت اليّ واكتب تلغرافاً يوم قيامك لانتظرك في المحطة ولا تخبر احداً باسم صديقي والدك حنا كنك

زوجتي العزيزة

(اذا وصلت خطابي هذا فاذهبي من فورك الى رئيس البلد للتصديق على التوكيل وابعثي به الى جوستاف في (جوبولير) ولا تحضري مساء يوم السبت فاني اريد ان تكون كلنا مجتمعين بل لا تحضري الا اذا كتبت اليك) وقد زاد قلق الزوجة اذ مضى عليها خمسة عشر يوماً تأتيتها الخطابات فيها باسم زوجها لكن بغير خطه فاملت على ابنها الثاني (اميل) خطاباً اعربت فيه عما ألم بها واجابها (تريممان) يطمئنها بخطاب مؤرخ في الثاني عشر من سبتمبر سنة ١٨٦٩ قال فيه (لا تخافي علي فاشغلنا على ما يرام غير اني سقطت على يدي فلا استطيع تناول القلم احياناً والحالة في تحسن ولي امل ان الالم يزول تماماً بعد يومين او ثلاثة فاستعدي للحضور الى باريس واركي واهور الساعة الثانية ونصف فساكون في انتظارك . وان لم تكن اشغالي قد انتهت بعثت اليك بتلغراف وعندها تحضرين يوم الجمعة وعلى كل حال لا تركبي الا في واهور الساعة الثانية ونصف لاني اريد ان اكون على تمام الراحة حيث تكونين عندي . وان كنت ارسلت التوكيل الى (جوستاف) يوم الاحد فانه يحضر الينا مساء يوم الثلاثاء فاستعدوا وكونوا فرحين لقد صرنا اغنياء وانا اقبلكم اجمعين)

وظل (جوستاف) ينتظر التوكيل ظاناً انه يصله حيث يقيم فلما يئس كتب يطلبه فارسل اليه تريممان بامضاء (حنا كنك) تلغرافاً يخبره بوجوده في (جوبولير) بمصلحة البريد ثم كتب الى الزوجة يقول (هلا كتبت الى جوستاف تخبريه اين يوجد التوكيل حتى يتمكن من استلام النقود . استعدوا

الى الحضور في باريس متى حضر وسابعت اليكم بتلغراف لتحضروا جميعاً
في يوم واحد وكان بودي ان استدعيكم اليوم غير اني لا اريد ان يضيع
التوكيل ولا ضرر من التأخير يوماً لان غرضي ان نجتمع كلنا (الامضا
حنا كنك

وقد ذهب جوستاف الى البريد واخذ التوكيل ولكن عامل البريد لم
يقبل ان يسلمه المبلغ لانه رأى التوكيل مسجلاً بدون تصديق على الامضاء
فلما رأى جوستاف ذلك سئم المقام وخالف ما لديه من التعليمات وعزم على
السفر الى باريس وكتب التلغراف الآتي (حنا كنك بنزل سكة حديد
الشمال في باريس

سأحضر غداً بوابور الساعة الخامسة والدقيقة العشرين صباحاً)

رأى تروپمان ان حسابه اختل وخاف ان يحضر الولد بالنهار الا ان
القدر محتوم فلم يدرك جوستاف البوابور ولم يحضر الى باريس الا يوم ١٧
سبتمبر سنة ١٨٦٩ في الساعة العاشرة من المساء وقد تأخرت عشرة ساعة
ومع هذا وجد تروپمان في انتظاره فذهب به الى المنزل وطلب منه ان
يكتب الى والدته الخطاب الآتي فكتبه بخط مضطرب دلالة على السرعة
الزائدة وهو

١٧ سبتمبر

(أتيت الساعة الى باريس فعليكم ان تحضروا اليها فقوموا من روبكس
بوابور الساعة اثنين بعد الظهر من يوم الاحد الى (ليل) ومنها بوابور الساعة

اربعة وثمان عشرة دقيقة في الدرجة الثانية واستحضروا جميع الاوراق

الامضا جوستاف

ثم خرج تريممان وجوستاف وانقضى الليل وعاد تريممان وحده ولم يعد
احد يرى الغلام

وفي الليلة الثانية حضرت العائلة وقادها تريممان حيث تلقى المنية وفعل
بها كما فعل به وقضى الليل خارج النزل وعاد في الصباح فبدل ملابسه
وسافر الى (هاقر) وكان من امره ما تقدم

وقد اعترف اخيراً بأنه هو القاتل الوحيد وانه تحايل على حنا كنك
فأوهمه انه وجد له مكاناً يليق لاقامة معمل عظيم وذهب به الى بطن
الوادي وناولوه زجاجة نبيذ خلطه بسم زعاف فلما شربه خر صريعاً ثم قامت
عليه الادلة من كل مكان ولم يدع التحقيق حركة من حركاته ولا لحظة من
اوقاته الا اثبتها . وشهد عليه اثنان وستون شاهداً اثبتوا جميع الوقائع وفيهم
بائع آلات القتل وخادم النزل واصحاب الملاهي ومبتاعوا المصوغات
وهكذا وهكذا

واقامت عليه النيابة الدعوى على الوجه الآتي

اولاً انه في شهر اغسطس سنة ١٨٦٩ قتل (حنا كنك) باقليم (هوران)

بالسم
ثانياً انه في ذلك الزمن سرق مبلغاً من النقود وساعة وسلسلة واوراقاً
اضراراً بورثة حنا كنك

ثالثاً انه في شهر سبتمبر سنة ١٨٦٩ قتل بجمهة (بنتان) جوستاف كنك

عمداً مع سبق الاصرار بقصد تحضير او تسهيل أو اتمام السرقة الآتية
رابعاً انه في ذلك الزمن وفي ذلك المكان سرق نقوداً وساعة وسلسلة
واشياء اخر اضرباً بورثة جوستاف كنك المذكور

خامساً انه في ذلك الزمن بعينه قتل (هورتانس جوليت يوسف روسل)
زوجة كنك عمداً مع سبق الاصرار وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى
جنايات القتل المبينة بعد وهي قتل (اميل لويز) و (هنري) و (يوسف)
و (شيل لويز) و (الفريد لويز) و (ماريه هورتانس كنك) بقصد تحضير
أو تسهيل أو اتمام السرقة الآتية

سادساً انه في الزمن نفسه سرق نقوداً وأوراقاً واشياء أخر إضراراً
بورثة زوجة كنك المذكورة

سابعاً انه في الزمن بعينه قتل (اميل لويز) عمداً مع سبق الاصرار وان
هذا القتل سبق أو اقترن أو تلى قتل زوجة كنك وهنري كنك ويوسف
واشيل كنك والفريد كنك وماريه هورتانس كنك

ثامناً انه في الزمن بعينه قتل (هنري يوسف كنك) عمداً مع سبق
الاصرار وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى قتل زوجة كنك وأميل
ويوسف اشيل والفريد وماريه كنك

تاسعاً انه في الزمن بعينه قتل يوسف اشيل لويز كنك عمداً مع سبق
الاصرار وان هذا القتل سبق أو اقترن أو تلى قتل زوجة كنك وأميل
وهنري والفريد وماريه

عاشراً انه في الزمن بعينه قتل الفريد لويز كنك عمداً مع سبق الاصرار

وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى قتل زوجة كك واميلى وهنرى ويوسف وماريه

حادى عشر انه فى الزمن بعينه قتل ماريه هورتالس كك عمداً مع سبق الاصرار وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى قتل زوجة كك واميلى وهنرى ويوسف والفريد كك

ثانى عشر انه فى سنة ١٨٦٩ ارتكب جناية التزوير فى الاوراق التجارية بكونه صنع بنفسه او بواسطة غيره وصلاً مؤرخاً فى ٢٥ اغسطس سنة ١٨٦٩ من مدينة (جوبولير) بمبلغ قدره ٥٥٠٠ فرنك يدفع من صندوق التجازة فى (روبكس) على الحساب الجارى وامضاء بنفسه او بواسطة غيره بامضاء حنا كك التاجر امضاء مزورة . وصنع فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٦٩ وصلاً آخر بخمسة مائة فرنك يدفع من الصندوق المذكور على الحساب الجارى أيضاً وامضاء بنفسه أو بواسطة غيره بامضاء حنا كك التاجر امضاء مزورة . وصنع بنفسه او بواسطة غيره فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٦٩ بمدينة باريس توكيلاً الى جوستاف كك وامضاء بنفسه أو بواسطة غيره بامضاء حنا كك التاجر امضاء مزورة

الثالث عشر انه فى الزمن بعينه استعمل تلك الاوراق المزورة وهو عالم بتزويرها

وهذه جنايات وجنح معاقب عليها بالمواد ١٤٧ و ١٤٨ و ١٦٤ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٤ و ٤٠١ من قانون العقوبات

وبعد سماع شهود الاثبات وشهود النفي قدم النائب العمومى طلباته

في مرافعة من أفصح ما يكون • وتلاه موسيو (لاشو) فدافع عن المتهم مدافعة فاقت الوصف وبهرت عقول الحاضرين قال في مطلعها
« حضرات القضاة وحضرات العدول »

« طلب مني ترمي ان ادافع عنه نجئت أوّدي هذا الواجب بين »
« يديكم ولست بغافل عما قام باولئك الذين لا يعرفون من القانون شيئاً »
« من الدهشة والاستغراب فمن الناس من يرى ان من الجرائم ما »
« ما اشتدت شناعته وعظمت فظاعته حتى انه يستحيل ان يتوجه الفكر »
« الى طلب التخفيف عن مرتكبيها • اولئك قوم في رأيهم مخطئون لانهم »
« مندفعون بدافع الغيظ والامتعاض الصادرين عن رقة العواطف والحنان »
« فخلطوا بين العدالة وبين الغضب والانتقام ونسوا أن انسياقهم بعامل »
« تلك الشهوة القوية وشدة انعطافهم نحو الذين جنى الجناة على ارواحهم »
« عبارة عن الدعوة الى ارتكاب جريمة اكبر شناعة من التي هاجت »
« ضمائرهم وأعظم خطراً في الهيئة الاجتماعية (أريد توضيح القانون) أما أنا »
« فاخلقهم في معرفة واجبات الدفاع لان الشارع أراد أن يكون لكل »
« متهم مهما كانت جرميته نصير من قول الصدق ولفظ الحق يوقف »
« ثورة الجمهور ويحول بينه وبين تأثيراته فانها تكون في أقصى درجات »
« الشدة ان كان سببها الميل والحنان ولذلك يخشى منها أن تطفئ نور »
« الحق وتضمت صوت العدالة »

« ايها السادة ان القانون ثبت الجاش رزين الضمير لا يتأثر بشيء »
« حتى لو كان عطفاً واشفاقاً • يقول ان الحق لا يتحصن الا بين الاتهام »

« والدفاع علماً منه بأنه لا بد في كل جريمة من زمن يجب فيه طرح »
« مناظر الجناية والتباعد عن مكان ارتكابها اذ ليس كل الحق من »
« جانب المصاب بل لا بد من الالتفات ايضاً الى الاثيم . فمن واجبات »
« القضاء ان يتعرف المجرم وطبيعته وأمياله وعقله وحالته النفسية . لهذا »
« كله قال للمحامي كن في موقف الدفاع وانطق بما يملكه عليك الوجدان »
« هذه هي اول كلمة تقدمت مرافعتي على لسان حضرة الرئيس حيث قال »
« مخاطبني (ليكن كل ما تقوله عن المتهم راجعاً الى وجدانك الذاتي) ذلك »
« ان القانون قد وكل حقوق الدفاع وحرية الى عهدة المحاماة وشرفها »
« وهكذا نراه وفق بين حقوق الهيئة الاجتماعية المقدسة وحقوق الدفاع »
« التي لا تقل عنها احتراماً فثقفوا ايها السادة باننا انما جئنا امامكم طوعاً »
« لاشارة شرف حرفتنا واننا من الصادقين في بحشنا امامكم عن الحقيقة كما »
« ندرينا »

« سادتي »

« اذا كانت المحاماة لازمة في القضايا فهذه القضية اولها . »
« الجرم فظيع والحق على جانبه عظيم . واحوال الزمان والمكان غصبي . »
« وكل من في الوجود وما في الوجود يطلب صرامة القانون . ووظيفة »
« الدفاع في هذا المقام حمايتكم أن تتجروا مع ذلك السيل المنهر وقد »
« حافظتم انكم لا تقرطون في مصالح الامة ولا في مصالح المتهم ووعدتم أن »
« تكونوا مطمئنين وان تطلبوا الحق غير ناظرين الى حركات الجموع »
« وضوضاء المتعاضين وجهرتم بانكم لن تقولوا الا بما تمليه عليكم ضمائركم »

« حينما تفردون في حجرتم فارجوكم رجاء لا رجاء بعده أن تتسلحوا »
« من الشجاعة بما تسكتون به ثورة الضدير فتبصروا وتسمعوا »

« سادتي ساجت معكم عن الحق كما ارى ولست مقتنيا اثر المتهم »
« في دفاعه . فلا تظنوا اني جئت في هذا المكان لاعيد على مسامحكم »
« ما قاله بنفسه . ان كان هذا فقد ظنتم سوءاً بمهنتي وأراها من أخس »
« المهن ان كانت عبارة عن نقل كل شيء دافع به المتهم عن نفسه خطأ »
« كان أو صواباً . ليهداً بالكم ايها السادة فما أثبت أمامكم الا لدافع »
« عن المتهم كما أعتقد وبالكيفية التي أراها واجبة . فقد عاشرته وسألته »
« وخاطبني وحكمت في جريمته قبل ان آتي للدفاع عنه . ولست صاحب »
« الفصل في القضاء انما انا رجل لي رأي جئت لابيديه وأرى من الواجب »
« عليّ في هذه الظروف الحرجة ان أشافحكم بما أعتقد في هذه الدتوى »

« لي زمام الدفاع في هذا المقام وانا صاحبه ولست صدى المتهم . »
« أنا رجل من ذوي الصدق أقول ما أعتقد قولاً صحيحاً صادقاً فأسمعوا »
« ما أريد ان أقول واسمحوا لي ان أدخل باب المناقشة »

ثم جعل يترافع فأتى على سيرة المتهم وكيف تربى والى اي عمل كان
يميل وجعل وجهة الدفاع اقامة البرهان على ان المتهم لم ينرد بالجريمة بل له
شركاء وانه لذلك لا يستحق عقوبة الاعدام

ومن الطف ما في هذه المرافعة ان موسيو (لاشو) لم ينكر عملاً
واحداً مما أثبتته التحقيق ولم يصف المتهم بما ليس فيه وأحسن من هذا كله
ذكره القتلى بكل تبجيل وتكريم قال « ذهب المتهم الى (روبكس) واختلط

« بعائلة (كنك) وهي من أعظم العائلات سيرة واسوأها مآلاً . وكأني »
 « بكم كنتم تنتظرون مني أن أفوق سهام المطاعن والملام الى حنا كنك »
 « وزوجته واولادها التعساء . كلا فانما احترامي لتلك العائلة لا يقل عن »
 « احترام حضرة النائب العمومي لها . وفي الواقع تلك عائلة نشأت غير »
 « مسرعة في ظهورها وقد بارك الله لها كما بارك فيها كأن القدر قضى لها »
 « بأكل المزاي قبل ان يقضي عليها باكبر البلايا . كان الرجل وزوجته »
 « من الصناعات وعاشا مقتصدين في حالة نظام تام ووصلا بجدهما الى »
 « اكتساب ما ليس بالقليل فجمعاً مائة الف فرنك . ولا تسئل عن حنان »
 « الوالدين على الابناء وحدث ولا حرج عن بر الاولاد بالآباء . وحيث »
 « اني تدرجت الى هذا المكان فاسمحوا لي أن أقف هنيهة بجانب اولئك »
 « المساكين الذين قتلوا لاقدم لهم خالص احترامي وأعظم دلائل ميلي »
 « وانعطافي اه »

ثم انتقل الى دفاعه وأخذ يخوض في الموضوع بلسان فصيح وقول تلذ
 له الاسماع حتى استرعى القلوب وخبلى الازهان وقال في اختتام
 « وأنا أرجو أن لا تحكموا على المتهم بالاعدام فان الحياة هيئة »
 « لديه كما أعلمه وكما لا تجهلون من واقعة هافر لما أراد أن يقتل نفسه »
 « اغراقاً وكان الله نجاه من الفرق ليقف هذا الموقف بين يديكم غير انه لم »
 « يرد ان يموت مرتين . الى هنا أمسك عن الكلام فقد اتممت هذا »
 « الواجب الثقيل الذي قبلته كما هو الواجب . وأديته بالصدق والامانة »
 « وقلت لكم كيف انني كنت أفهم الحق في هذه الدعوى . ودافعت »

« عن المتهم دفاع العقل . وأعلنت أنني قضيتُ في الدعوى قبل الدفاع عن »
 « المتهم وأنا أصرح بانني اعتبره مجرمًا كبيرًا . غير انه لم يكن بمفرده بل »
 « كان معه آخرون . وقد أديت واجبي من غير تأثر من الخارج ولا »
 « تطويل في العمل . اديته في حضرة العدالة ولا نصير لي الا ما انتزعتهُ »
 « من وجداني . وانا موقن بانكم مثلي لا تتأثرون بالعوامل الخارجية ولي »
 « رجاء في ضمائركم وفطنتكم . واجلس خلواً من ثقل ذلك اليأس العظيم »
 « الذي ادخله في ذهني ختام ما قاله حضرة النائب العمومي اه »

وقد حكم على المتهم بالاعدام

كذا فلتكن شجاعة الضمائر وسمو الافكار وهكذا تصان الحقوق

وتؤدى الواجبات



الباب الثاني

المحامة في البلاد المصرية

بحسبنا كثيراً في مخطوطات الدفترخانة المصرية فلم تقف على شيء يتعلق بالمحامة في مصر قبل تولية المرحوم محمد علي باشا ولهذا فانا لا نتكلم عليها الا من تاريخ حكمه اما قبله فلم يكن في البلاد نظام للقضاء وكانت المحاكم الشرعية هي مرجع الفصل في الخصومات التي كانت تعرض عليها وقد علمت نظام الوكلاء امامها

وليس بخاف ان المرحوم محمد علي باشا تولى حكم البلاد المصرية سنة ١٢٢٠ هجرية بعد ان انتابها الحوادث المختلفة التي انتهت بحكم الممالك فكان من هم الحاكم الجديد أن يبدأ بوضع قواعد حكومة البلاد وترتيب مصالحها وتنظيم اداراتها العمومية وهكذا فعل مؤسس العائلة الخديوية كما هو مقرر في كتب التاريخ

والذي يهمنا من تلك النظمات كلها هو نظام القضاء لان المحامة تابعة له ولم يكن بالبلاد مجالس او محاكم نتزع من قوانينها شأن المحامة لهذا رأينا من الواجب بيان تاريخ القضاء في ذلك الزمن حتى اذا تبينت حالة الامة ووضحت حقوق الرعية وواجباتها بالنظر الى حكومة ذلك الزمن امكننا ان نستنتج منها حالة المحامة التي كانت تقوم بالدفاع عن تلك الحقوق والواجبات

وليلاحظ اننا حافظنا على ما نقلنا من الاوامر والقوانين من جهة الرسم والتراكيب ليكون ذلك مشخصاً للزمان واهله وينقسم تاريخ المحاماة من ايام المرحوم محمد علي باشا الى يومنا هذا ثلاثة اقسام . الاول لغاية حكم المرحوم سعيد باشا سنة ١٢٧٩ هجرية والثاني من مبدأ حكم المرحوم اسماعيل باشا الى يوم افتتاح المحاكم الاهلية والثالث زمن هذه المحاكم . فاما القسمان الاولان فهما موضوع الفصلين الآتين . واما الثالث فهو موضوع الباب الثالث من هذا الكتاب

الفصل الأول

﴿ القضاء من عهد المرحوم محمد علي باشا ﴾

لما تبوأ المرحوم محمد علي باشا ولاية مصر كانت قاعاً صنفصفاً من كل نظام خالية من كل قانون كما قدمنا وكانت ارادة المتغلبين هي التي يرجع اليها في عظيم الامور وصغيرها . وقد رأى انه لا يمكنه سياسة الامة التي صار اميراً لها وحاكماً عليها بنفسه فعمد الى تشكيل ديوان سماه (ديوان الوالي) سنة ١٢٢٠ اختصه أولاً بضبط المدينة وربطها والفصل في المشا كل بين الاهالي والاجانب سواء . وعين فيه عالماً من كل مذهب من المذاهب الاربع بصفة مجلس لنظر مسائل المواريث والاوصياء والجنايات الكبيرة وهذا الديوان هو الذي وضع نظمات البلاد الاولى وسن الاوامر الابتدائية وبعد بضع سنين اختار له اسم (الديوان الخديوي) وجعل له حق النظر في

جميع المسائل من كلي وجزئي وعرضها عليه ليصدر اوامره فيها بما يشاء . ثم صار هذا الديوان يعظم سنة فسنة ويتجزأ الى اقسام مختلفة حتى صار (اقلاماً) متعددة اختص كل (قلم) منها بعمل مستقل . هذا للتجارة . وذلك للمعارف وثالث للزراعة وهكذا . وكان له رئيس اسمه (كتخدا بك) وهو بعد ان عظم امر ذلك الديوان كان في اشرافه على جميع اعمال تلك (الاقلام) اشبه شيء برئيس الوزراء في الحكومات الحاضرة

وفي سنة ١٢٣٤ خصص بعض رجال هذا الديوان لنظر المسائل المتعلقة بالحكومة واطلق عليهم اسم (مجلس المشورة)

وفي سنة ١٢٥٣ سمي الديوان الخديوي (الشورى) ثم اطلق عليه عنوان (شورى المعاونة) الى سنة ١٢٥٨ قيل له (المعية السنية) وكان في الاسكندرية ديوان آخر يسمى ايضاً ديوان خديوى الاسكندرية وهو شبيه بديوان مصر في اختصاصاته وترتيبه

واول ما توجهت اليه عناية الوالى تنظيم المسائل التجارية والمسائل المالية ففي ١٢ شعبان سنة ١٢٣٥ اصدر امر الى كتخدا بك هذه ترجمته (قد صار منظوري شقتكم والتذكرة طيها الواردين بشأن القرار المعطى منكم ومن الخواجات يحتي والخواجه ديروني وترجمانا الخواجه باغوص وبطروس ورشتوا وشريكه جفمتو وبجانني والخواجه يوجنتي والخواجه لاوراتورى التجار بشأن تخصيص محل للمداولة والمذاكرة فيما يتعلق بامور التجارة وما يتعلق بخزنتنا ايضاً وانه قد استنسب لدينا ذلك فلاجل المبادرة بالاجرى على هذا الوجه اصدرت امرى لكم)

ولم نعثر لهذا المجلس على لائحة او قانون كذلك لم تقف لمجلس المشورة المذكور على لائحة او قانون في مبدأ تشكيكه . وفي ٥ ربيع آخر سنة ١٢٤٠ اصدر الوالي امراً الى كتحدا بك يبين فيه كيفية نظر المسائل التي تعرض على ذلك المجلس وطرق المداولة فيها وسماه (المجلس العالي الملكي) وهذه ترجمة الامر المشار اليه

(جميع مسائل الحكومة اللازم تنظيم واجراها المتعلقة بالمصالح المصريه ليس جارى الحكم فيها منا مباشرة بل على حسب الاصول المقررة عندنا جارى احالتها على المجلس وكل مسئله يجرى المجلس تسويتها هي باتحاد من في المجلس وعلى حسب حسن اجتهاد كل منهم حتى ان يصير مقبولا للامضا منا ومن جميع نظارنا وحكامنا ويجرى تنفيذه بنا عليه وحسب الايجاب لا بد ولازب وفرض وواجب عليك انه حسب الاصول كل مسئله مهده اوغير مهده اللازم المداولة فيها تحيلها لاهل المجلس لحل عقدها وفتح ورتقها حصرا وقصرا ولا تبدى كلمة ما من طرفك قبل انتهاء جلسه ولاجل ان تنشط كل من يتكلم فيها وتلزم السماع وتعطي الوقت الكافي لذلك واذا لم التكم عند انتهاء الجلسة فلا تنسب الكلام لك بل مخاطبا من اصاب رأيه وتقول له رأيي يوافق رأيك احسنت في تديرك احسنت في تهريك ومما هو لازم ايضا بيان ما هو مبهم من لسانه وتوضيح ما هو مجمل من فقه حتى ان لا يحصل لهتمته فتور ولاجتهاده وهن وقصور ليطالع كل مسئله كما يجب ويزيد في بذل مجهوده ويجب ان يكونوا اثنا المداولة مطابق الصراح والحرية نوعا ليتثنى لهم ما يستنتجونه من اجاثاتهم بدون ادنا تحاشى ومبالاة

اذ ان معاملتهم بهذه الكيفية تزيد اهتمامهم في امعان النظر فيما هو محول عليهم وقت المذاكره ويعطون الى المسألة الجاري مذاكرتها الصوره التي تقضيها وهذه الصوره تجري امضاها منهم انما يتحدوا في كيفية الاهتدى لهم ومعرفتها واعطائها وهذا الاتحاد هو المطلوب وحيث سيكون الاتحاد دستور العمل بينهم يكون حكم المجلس على ما هو المرام واصولنا يكون قد نال محله فتحصل بذلك الثمره المقصوده ولا يذهب سدى اتعاب احد والحصول على الثمرة المقصوده فيه زيادة الثقه بالمجلس وتأثير عظيم ورفعته بشأن اربابه ووصول ارائهم الى مركز الصواب واستحسانها عند العقلاء فلتنظر الان فيما اذا كان يحصل منهم تعدى حدودهم مع معاملتك لهم لهذه الدرجة بالحكم فتفتح فم النصيحه وتلقى الالفاظ المناسبه ل حاله بالحنو فتقول يا اخواني يا زملاى هذا المجلس محال عليكم ومذاكره المسائل الموجوده به منوط بكم وانى مامور لا تواجد بينكم واتحد معكم وكما يجب على لا اتكلم والتزم السكوت بوجودكم وانى معزور ومضطر أن اقول لكم تكلموا حيث ان المسئلة من تعلقات المجلس فاذا كنتم تتكلموا حسب الماموريه وتؤدوا فريضة المداوله تكونوا قد سمعتم كلامي واديتم اشغالا حسنه واذا لم تؤدوا مقتضيات المجلس وحق النعمه فانى احرر لصاحب المجلس واطلمه على الحال يجب ان تعلموا ذلك ولا تلوموا احد وبهذه المقالات تقنعهم وتحصل لتنفيذ هذا الاصول فاذا قبلوا نصيحتكم وادركوا كنهها فيها والا اذا نبزوها ظهريا تخابرونا كتابة وفهمونا عنها حتى نجد لها طريقة التنفيذ لكيلا تضيع اتعابنا التي تكبدناها لان بل ندرك الغاية

المطلوبة تنظر ثمارها والمراد ان ما صار بيانه هو اقدم قاعدتنا والاساس الاعظم لحكومتنا يجب احترامها ولو قد سبق قيل لك عن هذه اللازمه وصار تفهيمها مرارا ولم تصنى لها وتجري مذهبها فيجب بعدئذ ان تجروها وهذا الشيء التي سمينها اصول واتبعناها جميعنا فاتبعوه ايضا فنحن ساعين في حفظ هذا الاصول من كل عارضه موجب لايقانه اتم ايضا احفظوه ولا تلمسوه حتى لا تتكبدوا الندامه^(١)

جرى المجلس العالى الملكى على هذه اللائحة وصار ينظر في جميع

احوال المملكة الى سنة ١٢٤٥

وفي ٢١ ربيع اول من السنة المذكورة اصدر قرارا ببيان مدد العقوبات

التي يحكم بها على الجناة هذا نصه

(سبق المجاوبه بالمجلس بشأن تخصيص المدد اللازمه لارباب الجناح

والجنايات والآن تقرر بالمجلس المنعقد للنظر فيذلك وكيفية الاحكام على

سائر القضايا بانواعها بالمجاس وتقرر ما هو اتى ان كل من ثبت عليه

الاختلاس من مشايخ القري يحكم عليه من سنه الى اربع سنين كامله باللومان

ويكون هذا على حسب جسامه ماده الاختلاس وكذلك ما يتوقع من كبار

ونظار ومحافظين الحكومه ان توقع منهم هذا الامر ينفي الى ابو قير من

سنة شهور الى سنه وذلك على حسب جسامه وخفة ماده الاغتلاس هذا

وهذا بعد تحصيل ما اغتلسه وهكذا من يتجارى بتزييف العملة ومن يتجارى

على فعل قتل النفس ولم يثبت عليه وكذلك قطاع الطرق يكون الحكم على

هؤلاء بارسالهم الى اللومان مدة الحياه وكذلك الاقباط والصيارف الذين
 دأبهم سرقة واغتلاس الاموال الميريه الجارى الحكم عند ثبوت ذلك عليهم
 بالاعدام يصير توقيع الحكم عليهم من الآن بارسالهم الى اللومان لغاية مدة
 خمسة سنوات مع تحصيل ما يكون ثبت عليه من الاغتلاس وعند عجزه
 بتادية ما اغتلسه يكون الحكم عليه باللومان مدة حياته وهكذا يكون الاجرا
 في حق كبار موظفي الاقباط وان كبار مشايخ القرى ومشايخ الحصص
 المسؤولين عن اعمال البلاد الجارى توقيع الاحكام عليهم عند حصول جنحه
 او جنايه باللومان فبدلاً عن ارسالهم الى اللومان يصير توقيع الاحكام على حسب
 درجة الجنحه والجنايه بالضرب من ثلثماية كرباج الى خمسمائة كرباج وان
 هؤلاء من موظفي الحكومة فعند ثبوت مواد الاغتلاس عليهم يكون توقيع
 الاحكام عليهم بالعزل وباللومان مثل مأموري ونظار الاقسام وان افراد
 الناس الذين يتجاروا بالسرقه سواء كان تثبت او لم تثبت بالبراهين القطعية
 ومنحصره فيه التهمه فيحكم (المجلس الملكى العالى) بعد استوفاء التحقيقات
 اللازمه على حسب ما يترأى له وان تلك المواد عند ظهورها يكون تحقيقاتها
 مبدئياً بمعرفة حكام ومأموري الجهات التى تحدث فيها ثم تتقدم التقارير الى
 المجلس المذكور هذا ما تقرر بالمجلس ونشره لسائر محافظي ونظار دواوين
 ومأموري عموم الاقاليم لاتباع الاجراء بمقتضاه (١)

وفي ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ صدر قانون اشبه بلائحة داخلية وطرق
 مرافعات ومداولات مختصرة امام المجلس المذكور وسمى هذا القانون

(١) دفتر قيد خلاصات ديوان خديوي سنة ١٢٤٥ عمرة ٧٦٠ صحيفة واحد

(ترتيب مجلس احكام ملكية) ^(١) وفيه تقرر تعيين موعد لحضور اعضاء المجلس واشير الى استعمال الروية والاستقلال في نظر المسائل وبيان كيفية مطالعة الاوراق وواجبات الكتبة والمعاونين ومعاملة الاعضاء لبعضهم وحقوق الرئيس في معاقبة الموظفين

بقي هذا المجلس الى سنة ١٢٥٣ واتسعت اختصاصاته حتى صار يرجع اليه في كل امر

وفي خلال هذه الفترة انشئت مجالس ودواوين بالقاهرة وغيرها في سنة ١٢٤٦ انشئ مجلس (شورى الجهادية) لنظر القضايا المتعلقة بالعسكرية وملاحظة المشتروات والمصروفات وكان له رأي في ترقية الضباط وكانت قراراته لا تنفذ الا بعد التصديق عليها من المجلس الملكي

وفي تلك السنة ايضاً انشئ مجلس في الاسكندرية لنظر جميع الدعاوى وكانت مضابطه (احكامه) ترسل الى الديوان الخديوي للتصديق عليها فأمر رأي فيها ما يوجب اعادة النظر احالها على المجلس العالي الملكي وفي سنة ١٢٤٧ انشئ مجلس نظيره في دمياط ومجلس في جده الى ان صارت تابعة للباب العالي عند صدور فرمان الامتياز ^(٢)

وكانت ادارة اموال الحكومة كلها راجعة الى قلم في الديوان الخديوي ففي سنة ١٢٣٧ استقل وصار ديواناً قائماً بذاته واختص بمصر ايرادات الحكومة ومصروفاتها والنظر في مسائل الموازين والمكائيل وسمي

(١) هذا القانون موجود باللغة التركية في تلم تركي الدفترخانه نمرة ٢٤٩ وله ترجمة بالعربية نقلناها راجع ملحق نمرة ١ صحيفة ٢ ملحقات

(٢) دفتر مضابط ديوان خديوي سني ١٢٤٦ و ١٢٤٧ نمرة ٧٧٩

(الخزينة المصرية) او (الخزينة) الى سنة ١٢٧١ وهو الذي صار (نظارة المالية) الحالية

وانشئ قلم المدارس في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٥٠ ثم انفصل عن الديوان الخديوي سنة ١٢٥١ ونيط به النظر في فتح المدارس وتنظيم طرق التربية والتعليم مدنية وعسكرية ثم الرسالة المصرية في البلاد الاجنبية وفي ١٠ ربيع اول سنة ١٢٧١ أصدر المرحوم سعيد باشا أمراً بالغائه كما النى غيره من المجالس والمصالح والنى جميع المدارس الا مدرستين حربيتين الاولى بمصر والثانية بالاسكندرية ودام ديوان المدارس ملغى عشر سنين تقريباً حتى أعيد سنة ١٢٨٠

وانفصل ديوان الابنية عن الديوان الخديوي سنة ١٢٤٥ وكان من خصائصه النظر في مباني الحكومة من القاواريقات والمعامل والدواوين وغيرها وهو الذي صار تلك النظارة العظيمة (نظارة الاشغال العمومية)

وفي سنة ١٢٤٢ انشئ ديوان الصحة والكورنيتين
وفي سنة ١٢٢٥ صارت محافظات الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس والعريش مصالح كلية ذات ادارات كاملة مستقلة
وفي سنة ١٢٢٩ تم ترتيب ديوان البحرية
وفي سنة ١٢٣٨ أسس ديوان الجهادية الى سنة ١٢٠٠ سمي (نظارة الحربية)

وكانت البلاد محكومة في الاقاليم بواسطة الكشف بغير نظام ولا قانون بل كان الحكماء يسرون على مقتضى اهوائهم ومن المسائل ما كانوا

يطلبون الرأي فيه من الديوان الخديوي فيأمرهم بما كان يتخذ قاعدة في العمل كما ان المجلس الملكي كان يصدر قرارات بما يعين له في المسائل التي تستوقف التفاته وقد اطلعنا على شيء كثير من ذلك منشور بين صفحات الدفاتر والاوراق ورأينا انه يتعذر الجمع بين تلك القشور القانونية وبعضها وانها لا تكون مجموعاً يستفيد منه المطالع فائدة في مطلبنا

والذي يمكننا استنتاجه من تلاوة تلك الاوامر والقرارات هو ان الحكومة التي كانت تدير شؤون البلاد في ذلك الزمن كانت مهتمة بامرين عظيمين . منع اختلاس اموال الحكومة . ومطاردة اللصوص وقطاع الطريق . وكانت الشدة بالذمة منتهاه في عقوبة الاولين كما يؤخذ من قرار المجلس الملكي المتقدم ذكره

وكان المرحوم محمد علي باشا يشتغل بمجزيات الامور وكلياتها ويصدر الاوامر المختلفة فيها وكانت له عناية مخصوصة بالمسائل الصناعية والتجارية واليك مثلاً مما ذكرنا

ترجمة امر تاريخه ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٣٤

(قد صار معلومي مضمون شقتم الوارده المشتمله على ساير الامور والاحوال وختام مذاكرتكم بشأن ما تقرر من الاموال على مصالح الانوال التي هي من الامور المهمة بالاتحاد منكم مع كاتب ديواننا وعلى بك ناظر الانوال والمعلم غالى بأودة سعادة كتخدائنا (ايا ولدي) ان ساير اشعار واشارتكم نظرا للاحوال البشرية في محله ولكن من جهة المقام والمرتبه شتان لان علو الشأن هو بكيه فيه غريبه لا يراعى عند رؤية الامور والمصالح

فاللازم النظر لما فيه صالح المصلحة وكثيرا ما نصحتكم لاجل مراعاة ذلك ولان لم ارى منكم اثر كما مولى وهذا اوجب الخيرة وان الالتفات لتسوية المصالح موجب لانواع الخير والسعادة اولا من مراعاة الطبيعة الشخصية فعلى كل يلزم ان تتخذ خطة التروى مع ارباب المصالح بكمال الرويه وصرف الهمة لما فيه الصالح (يا ولدي) ^(١)

واما الشدة في كل ما يتعلق بالضرائب والاموال فكانت فوق المتظار ومن امثالها ما وقع الى المعلم غالى وكان من المقربين عند المرحوم محمد علي باشا فانه قدم تقريراً برأيه في تقدير الضرائب وابان تعسر تحصيلها فغضب الوالي عليه غضباً شديداً وامر المرحوم ابراهيم باشا بقتله واليك صورة الامر المذكور

(مضمون امر صادر الى ابراهيم باشا بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٢٣٧ يشير به ورود افادته والتقارير مرفوقها من محمد افندى كاتب ديوانه والمعلم غالى بخصوص ترتيب الزردة على النخيل وانه بالتأمل لتقرير المعلم غالى تبين من قوله الانحراف والمغلطة وعدم امكانه تحصيل الزردة على حسب الترتيب الذي عمل بمعرفة كتبخدا بك على نخيل نواحى الجيزة وقلوب وعدم تحصيل شىء من فردة البيوت يقصد بذلك تعطيل الاشغال وانهم فيما تقدم حضر لطرفه محمد افندى ولذى مذاتحة مسئلة عليه قال لهم انى كنت اعدك انسان وان هذا الكلام ليس من كلامك بل من كلام المعلم غالى فقال نعم وان اللازم هو رعاية ما فيه نجاح المصالح وحصر الافكار على هذه النايه وما دام لم

(١) دشرقيدا لاوامر سنة ١٢٣٤ نمرة ٣ صحيفة ٤٤ وكان المخاطب هو المرحوم ابراهيم باشا

يورجى تحويل المعلم غالى عن افكاره فعند وصول أمره اليه يحضر المذكور
بطرفه ان امكن عدوله عن خطته فيها والا يتم أمره وعرض الكيفية
لطرفه (١)

ويظهر ان القتلة كانت فظيعة وان بعض القلوب انحلت من مشاهدتها
كما يدل عليه الخطاب الاتى

(مضمون امر للمشار اليه في ١٧ شعبان سنة ١٢٣٧

يشير به انه علم من افادته حصول رعب شديد الى محمد افندى كاتب
ديوانه عند اعدام المعلم غالى بحسب مقتضيات المصلحة وانه لم يتمكن
المذكور من جمع حواسه للان من شدة الرعب ويشير به احضار المذكور
بطرفه بلطف ولين وتلقينه النصائح الموثرة حتى يسكن روعه والتفاته لاشغاله (٢)
واما ديوان الداخلية فلم يؤسس الا سنة ١٢٧٣ وكانت جميع المجالس
تحت سيطرته والغاء المرحوم سعيد باشا في شهر شوال سنة ١٢٧٦ وبقي ماخى
اربع سنين وفي شهر محرم سنة ١٢٨٢ اعيد ثانيا وهو الآن (نظارة الداخلية)
ومن هنا يتبين لك السبب في تنازع الادارة والقضاء فالادارة
هي صاحبة اليد العليا على القضاء من يوم ان ولدت ومن شب على شيء
شاب عليه

واقدم المصالح في البلاد ديوان الرزنامجه وديوان الضربخانه
وكانت هذه المصالح والدواوين والاقلام كلها تحنى الرقاب امام كسختها

(١) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٣٧ نمرة ١٠ صحيفة ٤٥

(٢) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٣٧ نمرة ١٠ صحيفة ٤٥

بك او مامور الديوان الخديوى او (الافندى) القاب تلقب بها ذلك الرئيس الذي كان يعطى ويمنع ويخفض ويرفع ويفعل ما يشاء ويهوى
كان النظام جديداً وكان الذين عهد اليهم اجراؤه في البلاد من الذين استظهروا على حكامها السابقين من المماليك وهم لم يتعلموا علماً ولم يدرسوا فناً ولم يسوسوا أمماً من قبل فظن كل رئيس ان رئاسته امتياز اختص هو به وان جميع مزايا الحكم انما تنحصر في راحة الحاكم وتقلبه على بساط السؤدد والهناء وان المحكومين خدام وهبوا لطاعته والعمل على حسب ارادته فاستبدت الاحكام بالرعية واهملوا الواجب واشتغلوا بانفسهم يطلبون لذائذها ويكثر من اسباب نعيمها فبنوا الدور الفخيمة وشيدوا القصور العالية وملكوا الاقطاعات الفسيحة وامتلات ايديهم فضة وذهباً ينثرونها بغير حساب

هنالك اعتلت الاحكام وتهدم بناء النظام وكان صاحبه لا يزال حياً قوياً وهو لم يحصل من غرضه شيئاً الا قليلاً ورأى انه كلما وضع نظاماً عبثت به تلك الايدي الخشنة الجاهلة ومدت اذائها الى كل ناحية وفشت الرشوة بل استلاب الاموال قهراً وعم العسف في الرعية فاراد ان يجعل سداً بقي الناس من تلك الجرائم المهلكة ووضع قانوناً عاماً للبلاد كلها سماه قانون السياسة استنامه ظهر في شهر ربيع الاول سنة ١٢٥٣ احاط فيه بجميع الشؤون التي وصل علمها اليه وجعل لكل مصالحة حداً واقام امام كل مطمع سداً الا انه كان سداً من الكلام والكلام لا يؤثر كثيراً فيمن لا يعرف سوى حد الحسام

رأى واضع هذا القانون ان ترتيب المجالس اوجب ضياع الحقوق وان صغائر الامور اهملت احتجاجاً بالاشتغال بكبائرها وان المسائل الكامية اغفلت لانصراف الحكام عنها باشتغال كل واحد منهم بمصلحة غيره وان المصالح استبدت في اعمالها واصبحت مراقبتها صعبة لا تجدي فحكم على المجالس بالاعدام وقضى على استقلال المصالح بالابادة ونظم للبلاد كلها ادارة جديدة وحصر السلطة في سبعة دواوين سماها دواوين العموم وبين اوضاعها واختصاص كل منها وجعلها كلها تصدع باوامر كتخدك بك واسارته واستهل واضع قانون سنة ١٢٥٣ بمقدمة طويلة ابان فيها النسب الذي حمه على وضعه وهي احسن ما يكون لوصف حالة البلاد وحكامها ورجال المصالح واحكامها لذلك نأني عليها بحروفها

بسم الله الرحمن الرحيم

« لما كانت المصالح الميرية باعثة للمفاخر والفيوضات العلية لزم كل »
 « من المستخدمين بها المغمتمين طيب فيضها ان يكون سؤال امور مصلحته »
 « المستخدم فيها راجعاً عليه وطيبها ورديها ملزوماً منه ولديه لكون الزامه »
 « بهذه الامور الخيرية والاصول المرضيه موجبا لجلب المنافع والقوايد الكثيرة »
 « ومستوجبا لصيانة وحفظ المصالح الميرية من التعطيلات الغزيرة فانزم الامر »
 « لتنظيم لائحة لكل شئ من الخيرات فاتحة ووجب على كل من ارباب »
 « المصالح ادارة ما هو متعلق به على موجبها ولزمه اذا ما هو مطلوب »
 « منه على اسلوبها واذا اوقعته الامور البشرية في طور الحركات المتغيرة »
 « الى تلك الاوايج الباهرة يجازى بما يكون تاديباً له وعبرة لغيره وبذا يتحصل »

طرق ترويح المصالح ويتوصل الى مسالك القرايح وعلى كل حال ينبغي «
 « ترتيب سياسة نامہ خلاف تلك اللوايح تكون للخير تامہ و يقتضى «
 « تركيب قانون عمومى يجمع من اللوايح والسياسنامہ وعند وجوده يجعل «
 « لاجرا حكمه مشورہ خاصہ وحيث هذا شىء لازم اجراء قد سطرت «
 « عنه مواد ادناه

« ان الممالك المختلفة الكائنه باوربا موجود لكل منها قوانين متفرقه «
 « بحسب طبيعة واخلاق ودرجة ترتيب اهلها وجرى اجرا حكم امورهم «
 « الملكيه على مقتضاها غير انه لما كان عدم توافق قانون مملكه الى اخر «
 « شيا معلوما صار اجرا اى قانون من قوانين الممالك المذكوره بعينه في «
 « هذه الاقاليم شيا معدوما وحيث ان الحكومات التى على الاستقلالية «
 « والجمهوريه وغيرها اساس اصولها واحد فاذا صار رعاية تلك الاصول «
 « بهذا الطرف ايضا لابد ان ينتج منها حسن سلوك المصالح الخيره مع «
 « القوايد الكثيره انما الجارى ان حينما يصير المرام بتبديل اصول ملكيه «
 « تكون جاريه بمملكه او لا يازم تحقيق محذوراتها ثانيا وجود اسباب «
 « تكون موجب لازلتها وبالموازنه عنها يصير اظهار مضرتها ومنفعتها وعند «
 « تحقيق منافعها يعطى صورة اليها كما يوافقها فاذا اقتضى لتوضيح المحذورات «
 « المشهوره اليوم فهى اول عدم انكار حسن تمشية المصالح بالجميع شىء «
 « من المفهوم بحيث ان امور مهمه الممالك الداخلة في حسن نظامها صاير «
 « النظر اليها بجمعية ارباب الوقوف وبحسب الايجاب صار ايضا ترتيب «
 « مجالس مختلفه بالحكومات المصريه ولكن ما هم مشغولين فقط بمذاكره «

« ومداولة الامور المهمة اللازم لها ابذال الهمة بل يتذاكرون ايضا على »
 « المصالح المعتادة والمطلوبات المقننة لم يلزم لها المداولة فلها صارت »
 « المصالح الخيرية بعقدة التأخيرات الرديه كذلك انه لما كان واجبا على »
 « كل من المييد ان كان صغيرا او كبيرا ان يكون مسئولا عن المصلحة »
 « المامور بها فاتكأ وارتكانا على المجالس ما صار منهم السعى والغيره بحسن »
 « تشهيل المامور به بل يخلصون انفسهم عن المشغولية بقولهم اننا قد »
 « اعرضنا للمجلس كل شئ بوقته واجرينا العمل بموجب خلاصه صدرت »
 « الينا وارباب المجلس ايضا بسبب صرف اذهانهم للمصالح المهمة على ما »
 « ينبغي فلم تكن لهم اوقات يرون المصالح الصغيرة التي ترد كثيرة ولاجل »
 « عدم تراكمها يربطونها على اى حالة كانت وبعدها حينما يظهر مضره »
 « من قرارهم فلاجل الا يصيروا معاتين بسبب ان رؤية الدعوى بالثانى »
 « عائد على انفسهم صار منهم اعراض على المصلحة بصورة اخرى وكذلك »
 « ارباب المصالح كونهم متداخلين بالمجالس فن الملحوظات انهم يخفون »
 « سقامة بعضهم بعضا ومن المعلوم ان تلك المجالس مملوءة بجملة اشخاص »
 « من كتاب ومعاونين وكشافين ومقيدين ومبيضين وخلاصيه ومترجمين »
 « بماهيات كليه تنصرف اليهم بلازوم »
 « ولما كانت كافة ايرادات مملكة ترد لديوان واحد ومنه تعطى »
 « المبالغ المقتضيه ومقتن صرفها الى الدواوين حكم الاصول الجارية »
 « بالمالك السائر وصار تجربتها انها موحية للضبط والصيانة وعلى الخصوص »
 « ان مركز امور الخزينه التي صار تفريقها بالضروره ما هو على سياق »

« واحد فبعد مناظرة المبالغ المرتب تحصيلها سنوى بمعرنة نظار دواوين »
« العموم ومفهومية كميته وملاحظة امر تزيد او تنقص المصاريف كما »
« يوافق فلا يمكن ان يعرض ذلك للاعتاب واذا لم تصر موازنة الايراد »
« والمصرف فن المعلوم انه تحصل مضايقه من جهة صرف المرتبات اللازمه »
« حيث يعطى القرار عن المصاريف التي ليست ضرورية بالدواوين المذكوره »
« ومن ذلك لم تقابل الايراد على المصاريف لحين مرور اوقات كثيره »
« وتحصل مضره كليته ولما كان من الاصول المرعيه ان تكون كافة المصالح »
« المتعلقة بالامور الداخليه تكون تابعه الى ديوان مخصوص والامر والنهي »
« يصدر من مركز واحد والمصالح جميعا تنظر ايضا على سياق واحد »
« فالامور الداخليه ليس لها مركز واحد حكم المشروح بسبب اصدار »
« خلاصات واوامر البعض من ديوان خديوى مصر ومأمور ديوان »
« داورى اسكندريه والبعض من ساير عموم الدواوين الميريه وعلى الخصوص »
« من المجالس المختلفه الى حكاهم وارباب المصالح بالاقاليم والى نظار المصالح »
« الداخليه الموجوده بالمحروسه وبسبب عدم توافق قرار ديوان لقرار ديوان اخر »
« في اكثر الاحيان لم تدور رؤية المصالح على سياق واحد وعلى هذا لم »
« يمكن اجرا المعامله في حق المأمورين وهذا مما يوجب التعطيل للمصالح »
« وزيادة على ذلك ان مصلحه الابنية بالمحروسه مأمورها ليس تابعا لديوان »
« مخصوص بل بسبب توارده الاوامر اليه من جميع الدواوين وطلبه في »
« المهمات وسائر اللوازم من تلك الدواوين المختلفه فكانه صار تابعا »
« للجميع وحاصل تعطيل في اكثر البنائيات بنا على جسامتها وتكثيرها »

« وعدم تشهيل لوازمها ومهماتهما ومن هذا كله تنشأ جملة خسارات ومضرات »
 « مع ان اللازم ان تكون تلك المصلحة تابعة لديوان عموم وعدم وقوع »
 « التلفيات منها مثل ساير الدواوين شي من اللازم اعنى كلما اعطى قرار »
 « من دواوين العموم عن شي يورد الى الديوان الذى تكون تابعة له »
 « ويصير تدارك الاشيا باوقاتها من محل وجودها »

« ايضا لما كانت الاصول الجارية بجميع الممالك ان دواوين العموم »
 « يقدموا حساباتهم باواخر السنه الى ديوان تفتيش الحسابات مع الاوامر »
 « والرجوع والسندات ويصير به مناظرة دفاتر الشطب واليوميه بالدقه »
 « الكليه والمراجعة على السندات والاوامر والرجع حكم الاصول المرعية »
 « وبعد تحقيق حقيقة ضبط وعدم ضبط الحسابات يجرى تسليم الدفاتر »
 « مع كافة السندات الى الدفترخانه فالديوان المذكور صاير تقديم جامعه »
 « اليه فقط باخر السنه وهكذا ترسل كشوفات ودفاتر اجماليه الى ديوان »
 « المعاونه شهرى والدفاتر الحاوية اصل المفردات ترسل الى الدفترخانه »
 « بغير تحقيق فلماذا لم يكن الوقوف على الحقيقة ان كانت الحسابات »
 « مضبوطة وخالية عن السقامة املا »

« وايضا بالتوجه مع ديوان تفتيش الحسابات الى الدواوين في »
 « بعض الاوقات لاجل المناظره والملاحظة لم يعلم ان كانت الحسابات »
 « بالضبط الشافى والسندات موجودة وموافقة للاصول المرغوبة املا »
 « فوالحالة هذه يلزم رفع المجالس الموجوده اليوم واجرا الاصول »
 « الاتى شرحها ادناه حيث ان ازالة المخدورات المشروحه اعلاه فقط »

تمكن من رعاية الاصول المربوطة التي هي اساس للحكومات جميعها «
« وضاير اجراها » اه

اما الدواوين السبع فهي

اولها

الديوان الخديوي

وام اختصاصاته (ضبط وربط مدينة القاهرة والفصل في خصومات
سكانها والنظر في المسائل المتعلقة بمراتب الموظفين وغيرهم في اي جهة كانوا
وضار بامور هذا الديوان هو الرئيس الاعلى لمصلحة الابنية وفروعها
والمنجز الملكي والكيلار العامر وتوابنه والسلكانة والقوافل وديوان المواشي
وتعلقاته وترسانة بولاق وفروعاتها والاستباليات والزمامة العامرة وبيت المال
والاوقاف المصرية والتمرخانة الملكية وجبال المرمر وطرقه ومهمات واشغال
المحمودية وخزينة الامتعة وادارة الضرائب الممعدورة ومادة الاحتساب
والبنوك ومجلس التجار ومجلس تجار اوربا وخازن الخزينة الخديوية) وهي
التي تقدم اليها حسابات هذه المصالح كلها وكان اليه ايضاً مرجع الرئاسة
(على مجلس التجار وامور الاحتساب ورؤية الدعاوي والعرضحالات وامور
الاحكام في مدينة الاسكندرية)

ثانيها

دواوين كافة الايرادات

وهي قسمان الاول ديوان ايرادات ويختص بحسابات (كافة
مديريات الاقاليم وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان)

الثاني (ديوان ايرادات عموم ايرادات اسكندرية والمصالح التي كانت موجودة بايرادات المحروسة والكمارك والمقاطعات والاقاليم بالجملة الموجودة بالخزينة وقت صدور هذا القانون)

ولهذين الديوانين مفتشون سموا مفتشى الاقاليم وظيفتهم التنقيب على المصالح واضيفت ورشة الترميمات التي كانت موجودة بالشورى الملكية الى احدهذين القسمين

ثالثها

ديوان الجهادية

واليه يرجع النظر في (نظام وادارة العساكر البرية وتعليمهم وتعليماتهم وضبط وربط حركاتهم واشخاص ومهمات الاوردو والقشلات ومحلات الخيام والقلع واستباليات العسكرية وخدمة صحتهم وورش ومخازن المهمات الحربية والبارود خانات وتعلقاتها واشوان تعيينات العسكرية مع المخازن وبالجملة كافة مصالح العسكرية الجهادية)

رابعها

ديوان البحر

وفيه (كينيات ادارة ونظام وتعليمات وتعلمات الدوتما مع ضبط وربط حركاتها والترسانه والمخازن والخزينة البحرية وتجهيز مهمات وماكولات وسائر لوازمات الدوتما والاستباليات البحرية مع خدمات الصحة)

خامسها

ديوان المدارس

وكان يشرف على (مدارس المبتديان والتجهيزية والخصوصية وعلى

الكتبخانات ومخازن الآلات والادوات وعينات العلوم والصنائع والقناطر
الخيرية ومطبعة بولاق والوقائع المصرية وعلى مصلحة الامور الهندسية
وادارة المرينوس والاصطبلات الكبرى التي كانت بشبرا
والنيت ادارة الدرسخانة ووزع (كبار السن) من طلابها على المصالح
والاقاليم واما (الصفار) فأدخلوا في المدارس المذكورة

سادسها

ديوان الامور الافرنكية والتجارة المصرية

وينظر في (المسائل المتعلقة بمعاملة الاهالي والاجانب في التجارة وفي
بيع متاجر الحكومة ومشترواتها وحسابات مصالح الإيرادات بالمحمية
(القاهرة) سابعها

ديوان الفاوريقات

وكان يتسلط (على كرخانة الطرايش بفوه وكافة الفاوريقات الكائنة
بالاقاليم والمحروسة)

هذه هي المصالح الكبرى التي ترجع اليها جميع مصالح الحكومة
المصرية وقد تقرر ايجاد جمعية عمومية اسمها (المشورة) تجتمع مرة واحدة في
السنه من مديري هذه الدواوين العمومية ومن (الذوات) الذين يعينهم الوالي
لنظر في المسائل الكبرى والمصالح الكلية . وكانت قراراتها تعرض على الوالي
لصيرور اوامره بما يراه فيها . وكان على كل ديوان عموم ان يقدم اليه ايضاً
في يوم الخميس من كل اسبوع تقريراً مختصراً عن احوال ديوانه وان يقدم
كشفاً شهرياً بحساباته الى تفتيش الحسابات

ومن ذلك العهد أمرت المصالح ان تقدم كل سنة ميزانية عن ايرادها
ومصرفها

وشكل مجلس آخر سمي الشورى الخصوصية (هنا اصل المجلس
الخصوصي) يتألف (من ذوات مقدار الكافي يصير انتخابهم من العبيد
الذين مجربين الاطوار واصحاب قابليه ولياقة ومفهومية لدى ولي الامر حكم
الجاري بمالك اوروپا)^(١) واختص المجلس المذكور

اولاً (بصرف الاذهان الى الدقائق والحقايق التي حوتها المصالح
الصادره من الاعتبار والوارد من الخارج وبالموازنة على المنافع والمضرات
يصير اعراض مالها على الاعتبار)

ثانياً (لدى مطالعة جرنالات زبد المصالح التي تتقدم للاعتاب من
الدواوين وقرار المجلس العمومي السنوي يعرض للاعتاب المواد المندرجة بها)

ثالثاً (ينظر في الاحكام الواجب توقيعها على الموظفين وعلى الخصوص
ماموري الدواوين السبع)

رابعاً (بالنظر في الامور النافعة والمشروعات المفيدة ويتقدم تقارير عنها)
وكان عدد أعضاء الشورى سبعة ولهم رئيس يسمى ناظراً^(٢)

هذا هو النظام الاساسي الذي وضعه المرحوم محمد علي باشا سنة ١٢٥٣
للبلايا المصرية ويتبعه فصلان احتويا على اربعين بنداً وفصل ثالث اشتمل
على واحد وعشرين باباً وهذا القسم الاخير هو الذي سمي (سياستنامه)

(١) ملحق نمرة ٢ فصل اول بند ٩ صحيفة ٧ ملحقات (٢) ملحق نمرة

٢ فصل اول بند ٩ صحيفة ٧ ملحقات

وقد اشتملت هذه الفصول الثلاث على نصوص مختلفة تتعلق بجميع المصالح العمومية وسير الحكام والموظفين

واول واجب فرض على المديرين والنظار في الاقسام ورؤساء الدواوين والمصالح هو (تحصيل الاموال وباقي مطلوبات الميري في اوقاتها وحفظ الجسور والترع وملاحظة كافة ري الاصناف في زمن النيل وتخصيرها وزراعة الصبني وافتقاد الغير مقتدرين على الزراعة ومساعدتهم بالموافق وعمار البلاد واعطا كل ذي حق حقه بالعدل والانصاف بدون غدر احد لا من كبير ولا من صغير والنظر بالدقة في دعاوي المظلومين باي نوع كان ولا ينظرون لاحد بعين الغرض ولا يراعون خاطره وملاحظتهم الاشوان والمخازن واشغال كافة المستخدمين بهم ان كانوا قائمين بوفاء خدمتهم والاخذ والعطا بينهم في الكيل والوزن بالاستقامة وتكملتهم الشروط المتعلقة بخدمتهم ام لا)^(١)

ومما جاء به ايضا نهي للموظفين من استخدام الاهالي في اطيانهم ولا استعمال ماشيتهم بالقرع عنهم والمشايخ من ظلم الفلاحين وبيان كيفية تحصيل الضرائب والاموال واخراج الانفار للسخرة وانتخاب الكتبة والعمال وطرق بيع المصالح الميرية للمتزمين وبيع المتاجر بالاشوان ومشتري لوازم الحكومة والدواوين وتوريد المواد الاولية للمعامل والمصانع وتحصيل المتأخرات ورصد حسابات المصالح في الدفاتر وقيد المحررات ومراجعة مستندات الفروع وواجبات الباشكتاب وتوقيعاتهم على المحررات ومحاسبة من يفصل عن وظيفته منهم

وتوزيع الاعمال على الكتاب واستعمال المحررات وملاحظة لأئحة صيارف
 الخزن ومعاملة الموظفين في مرتباتهم ورفع المتأخرات وانتقا القباينة وروساء
 المراكب وواجبات المفتشين وتعمير المحلات وترميمها واختصاصات وكلاء
 المديرية وكيفية زيادة العمال والمحافظة على المواشي التابعة للمصالح وغير ذلك^(١)
 ثم يلي هذا بيان العقوبات التي يعاقب بها الموظفون اذا اختلسوا اموال
 الحكومة او اخذوا من مال الاهالي ظلماً او ارتكبوا الرشوة او غيروا في
 الدفاتر والاوراق او اضروا بالميري او باحد الاهالي في منعمته المرفوعة اليهم
 ومن اشترى شيئاً من الخارج مع وجوده في المخازن لنفع البائع او اتلف ما
 أوتمن عليه من الالات والادوات او اهمل في البحث عن احوال التجار
 الذين تباع اليهم المتاجر او استعمل دراغم الميري او اخذ او اعطى شيئاً من
 النقود زيادة على الاستحقاق او اتجر بغير ما ملاك من النلة والخصلات او
 اغضى عن الاخبار عن من يرتكب عملاً من ذلك او افترى الكذب على
 الغير في شكواه او خالف مضمون اللوائح ومنطوق الاوامر او تداخل في
 غير شؤون وظيفته او اهمل المصالح الموكولة اليه وهكذا
 وتتمياً للفائدة اضعنا هذا القانون برمته الى الملحقات لمراجعته ومعرفة
 مفصلاته^(٢)

الى هذا العهد لم يكن للبلاد قانون وضعي عام يرجع اليه في المعاملات
 بل كان يرجع كثيراً الى احكام الشريعة النراء كما كان يرجع في احوال غير

(١) بند ثاني وما بعده فصل ثاني ملحق نمرة ٢ صحيفة ٩ وما بعدها ملحقات

(٢) قانون تشكيل الدواوين وقانون السياسة تامة ملحق تمره ٢

يسيرة الى ارادة الحاكم ورأيه كذلك كانت المجالس الموجودة التي مر ذكرها
تؤلف من الموظفين بمعنى انه كان لكل عضو من اعضائها وظيفة في
دواوين الحكومة غير عضوية ذلك المجلس

وظل الحال على هذا المنوال الى سنة ١٢٥٨

في تلك السنة رأى حاكم البلاد ان نظام مجلس شورى الدايرة غير كاف
بالحاجة لان اعضائه يملكون اعمالهم الخصوصية الاشتغال فيه او يتركون قضاياهم
تتراكم فوق بعضها لتفرغهم لاعمال وظائفهم واحسن بوجود تشكيل مجلس
لا يكون لاجل عمله في غيره من المصالح فاصدر في ٣ محرم سنة ١٢٥٨
ارادة الى شورى المعاونة بتشكيل مجلس يسمى (مجلس الجمعية الحاقانية) او
(جمعية الحاقانية) وبين اختصاصه و اشار بترتيب لائحة لاعماله وهذا نصه
(من العلوم ان في كل حكمه يسن قوانين لاجل ضبط وربط
وتهذيب هيئة (طوائف) المستخدمين والسكركيه بالنسبة لكل مصالحه
يكون مستخدم فيها ولا يخفى انه جارى العمل بالعقوبات المقرره في هذا
القانون على حسب سوء اعمال كل منهم وعند توقيع العقاب اذا كان يصير
توقيع العقوبة المقرره على المجرم بدون ادنى غرض (بدون مثقال ذره من
الالتزام والاستصحاب) وبعين الانصاف والعدل فلا يبقى هناك ادنى
احتجاج لذلك الرجل وبديهي ان تأثير العقوبة المقرره قد يكون عظيم ولذا
توجد دقة واعتنا كثيرا لهذا في اورپا حتى انه عند توقيع العقاب يحتقوا
ويظهروا خطا المجرم والعقوبة التي يستحقها لدرجة ان الرجل المتهم لم يبق
له ادنى معارضة ويقبل العقوبة المذكوره بقلب مستريح (بطيب نفس)

وفوق ذلك فان العقوبة المتوقعة تكون عارية الطعن وبعيد عن الانتقاد وان اولاد واصدقا ووالدين واقارب المحكوم عليه يتجنبون من تلطيف ومدافعة ما وقع منه على ملا الناس وحيث ان الاورويائين هم رجال قد دبروا اشغالهم ووجدوا السهولة لكل مصلحة ونحن مجبورين الاقتداء بهم (تقليدهم) وحيث من منذ زمن كنت افكر بان اجد اكم نفر محققين من الذين يكونوا خالين من الاغراض ومتصنون بالذمه والاستقامة واشكل جمعية محاكمة مثل ذلك وبما ان الحالة تقضى ان اتتبع ايضا في انحاء هذه المديريات مدته من الزمن لانجاز اشغالها وترتيبها طبق المرام ولذا لست نازلا الى مصر كما هو ظاهر فعليه قد اقتضى ان نحرر لسعادتكم تشكيل الجمعية المذكورة وحيث ان اللوا حسن بك من اعضا الشورة ذات نية ومستقيم الاطوار قد استنسبنا ان يكون ريسا للذوات الذين سيترب منهم الجمعية التي ستشكل في محل مخصوص داخل معاونة الشورى وتسمى جمعية الحقانية وفي هذه الجمعية ينظر الجرائيل المتعلقة بقانون العقوبات والعقوبات المقررة لعساكر البريه والبحريه والمستخدمين الملكيين من الدواوين التابعين لها واذا كان احد يقدم عريضة وفيها يقول ان قضيتي لم تنظر بعين العدالة ويطلب تحقيقها كما يجب فعلى احد اعضا هذه الجمعية ان يذهب ويجري تحقيق وتدقيق القضية ويعمل عنها جرنال والحاصل بما ان جميع الاحكام السياسيه ستنظر في هذه الجمعية ويلزم الحكم فيها وببد العلم بما تقدم لدى نجاتكم تستعملون وتستفهمون من المترجم بك عما هو جارى في اوروا بشأن ذلك تجروا افتتاح الجمعية الحقانية ويلزم ان يكون ترتيب اعضاها من

الاشخاص الذين يكونون ممن يفهموا المصالح وممن اشتهروا بالعدالة والمائزين لرتب الميرلوا والميرالاي ومن الضباط البريه والبحريه المكتسبين حسن الظن وحيث من مبادي قوانين الدول المعظمه ان عند مباشرة اي قانون حديث العهد تجرى الحكم بها بصرامة لاجل تربية العالم وفيما بعد يتجنب عن الشده تدريجا كلما تهذب اخلاق الناس ولمناسبة عدم توحيد قوانين الجهاديه البريه والبحريه فيما مضى فيحكم فيها كما هو مصرح بهذا وبما ان هذه الجمعيه هي ايضا من ترتيباتنا المستجده (الابتدائيه) يصير تفهيم حسن بك المومى اليه باتخاذ الشده نوعا في احكام القوانين الملكيه حين من الزمن وعند انتهاء الترتيب يفادنا وبذا لزم تحريره

حاشية حيث ان في البلاد المنتظمه محاكم (قانونجي) مخصوصه لكل مصلحة البريه بخلاف والبحريه بخلاف والملكيه بخلاف وكان يجب علينا ايضا ان نشكل جمعيات حقانيه لكل مصلحة مثلهم ولكن حيث لا يوجد عندنا الان رجال لتشكل الجمعيات المتفرقه فلذا يجب ان هذه الجمعيه تنظر جميع القوانين الان وعند (وسعت الوقت) نكون قد تحصلنا على رجال ذو عدالة ونعرفكم عن الجمعيات المتفرقه ومحلات تشكيلها وللمعلوميه لزم التحشيه (١)

وكان هذا المجلس يتألف من رئيس وستة اعضاء ينتخبون من الذوات ووجب ان يكون اثنان منهم من ذوات الجهاديه واثنان من ذوات البحريه واثنان من ضباط الملكيه وان يكون الكل غير موظف في احد الدواوين

وان لا يكلف احد منهم بعمل خارج عن اختصاص المجلس
ثم الحق به عدد من الضباط العسكريين والملكيين لتحقيق الدعاوي
التي يطلب اربابها تحقيقها

واختص المجلس المذكور بنظر جميع القضايا المتعلقة بالعسكرية او
بالاهالي وتقدم اليه كل دعوى من الديوان الذي يدخل تحت سلطته اولو
الشأن فيها بعد ان يكون حققها وحرر تقريراً برأيه فيها وباعادة النظر في
القضايا التي يأمر ولي النعم بنظرها ثانياً وينظر التهم الموجهة الى كبار
الموظفين واعاظم المستخدمين وبالفصل في تنازع الاختصاص بين المديرين
ووكلاء المديریات . وفي اللائحة بيان لاجراءات متنوعة وطرق شتى^(١)

وقد كان تشكيل هذا المجلس اول خطوة في طريق تقدم الافكار
القضائية وتأسيس المجالس المختصة بنظر الخصومات ليس الا فانه لم يمض
سنتان حتى امر الوالي بعقد جمعية عمومية في سراي رأس التين بالاسكندرية
لنظر في تشكيل مجلس لتجار الاسكندرية وسن لائحة خصوصية له
فصدت بالامر وقدمت المشروع الى جمعية عمومية ثانية فعدلته وتحتته
وصدر الامر العالي بما قرره وكان اول اجتماع لها في ٢٢ ج سنة ١٢٦١

اما المجلس فيتألف من اثني عشر عضواً رئيس ومعاون بمعنى وكيل
وباشكاتب وكاتب آخر يعرف العربية والايطالية وثمانية من عمد التجار
خمسة وطنيون وثلاثة اوروبيون يكون تمثيلهم بالانتخاب وكان التجار الثمان
يجددون في كل ستة اشهر فيخرج اربعة في كل ثلاثة اشهر بطريق القرعة

(١) ملحق نمرة ٣ صحيفة ٢٧ ملحقات تجد اللائحة بتامها

وفي نهاية الثلاثة الاشور الثانية ينتخب بدل الاربعة الباقين وهكذا مع ملاحظة ان كل عضو جديد يكون من طائفة العضو السلف واختص المجلس المذكور بنظر القضايا التجارية بين الاهالي والاوروباويين وبين الاهالي مع بعضهم البعض

غير انه ما كان يسوغ للناس ان يرفعوا خصوماتهم الى المجلس مباشرة بل كان الواجب ان صاحب الشأن يقدم عريضة بظلامته الى مدير الديوان الداوري فاذا وافق على نظر الدعوى بالمجلس امر بذلك على العريضة وسلمت لصاحبها ليذهب بها الى رئيس المجلس

وكان التنظيم من أحكام المجلس يرفع الى ولي النعم وكانت القضايا تنقسم من هذه الجهة الى قسمين عادية وهذه ما كان يجوز التنظيم من الحكم الصادر فيها وجسيمة وهذه كانت تراجع بالديوان الداوري واذا رأى ان الحكم قابل للتقض حاله على مجلس تجاري يتألف من غير التجار الذين حكموا الحكم المطعون فيه ومتى صدر قرار المجلس الجديد عرضه على الاعتاب لتصدر الارادة الملية بما يترأى^(١)

وأهم شيء يستوقف الفكر في هذه اللائحة أنها نصت على جواز التوكيل في احوال معينة فهذه اول مرة رأينا فيها الحكومة المصرية تشتغل بالتوكيل أمام المجالس ولا غرابة فان النظام يجبر بعضه بعضاً وما كان يتأتى الكلام على وكيل أمام حاكم لا قانون له واليك ما جاء في البند السادس من اللائحة (وتقام الدعوى على ما سلف شرحه بالبند الرابع بشرط ان يكون

(١) راجع اللائحة بتمامها ملحق نمرة ٤ صحيفة ٣١ ملحقات تحت عنوان (ترتيب مجالس التجار)

التداعي بين شخص كلا من المدعي والمدعى عليه بدون ان يقبل توكيل احدهم لشخص آخر بدلا عنه ما لم يكون احدهما غائب عن المجلس بسبب عذر ثابت من كاذبة الاعذار التي تقبل بمقتضى الاصول وبواسطة يسوغ التوكيل عند ذلك يمكن كلا منهما ان يقيم وكيلًا عنه على حسب ما يوافق الاصول)

لكننا لم نعثر على نظام لاوثك الوكلاء ولا على بيان الشروط التي كان يجب ان تتوفر فيهم ولا الاعذار التي كانت تبيح التوكيل وفي ٢٢ شوال سنة ١٢٦٢ صدر منشور من الديوان الخديوي بترتيب مجلس تجاري بمصر على مثال مجلس الاسكندرية وتقرر سريان اللائحة المذكورة على المجلسين

وفي هذا المنشور بعض أحكام تتعلق بالسماحة ترجع كلها الى اقامة شيخ عليهم وأربعة وكلاء كان يقال لهم مختارون وان ذلك الشيخ يبحث هو ومختاروه عن احوال السماحة ويقيم من تثبت اهليته وحسن سيرته في دفتر مخصوص بواسطة كاتب يعين له

وفيه ايضا تكليف للمجلس بسن لائحة مخصوصة لاعمال السماحة ونظام طائفتهم

وفي سنة ٧٢ تخابر قناصل الدول مع الحكومة في ايجاد مجلس استئناف في المسائل التجارية وتم الاتفاق على ذلك وعملت لائحة صدر باعتمادها امر عال تاريخه ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ نمرة ١١٠ هذه صورته (قد عرض الينا ما اشتملت عليه افادتكم رقيه ٢٣ ج سنة ٧٢ نمرة

١٦٢ وما انطوت عليه الافاده المحرره على راي جناب قونسولوس الانكايز
 وقونسولوس النمسا وقونسولوس فرانسوا وقونسولوس ساردوا وقونسولوس اسبانيا
 وقونسولوس اليونان وقونسولوس سويد وقونسولوس اميركا وقونسولوس اسبانيا
 عما استنسب بطرفهم وانحطت عليه اراؤهم في شان اجرا الدعاوى بمجلس
 التجار وقد اتخبوا ثلاثة اشخاص من الاوروبوين كما انه صار انتخاب ثلاثة
 من عهد تجار ابنا العرب لروية القضايا بالمجلس وجارى ادارة المجلس الان
 على اصوله الجارية ومرغوب الاجرا حسبما بالنسخه التي قدموها وهى حسب
 الجارى من قبل الان ضم اليه اباحة الابلو بعد اجرا مفعول خلاصة المجلس
 على من يريد رفع دعواه بعد تادية ما هو محكوم عليه به ويفضل امانه وان
 الذى يقبل تظلمه انما يكون فيما تجاوز مبلغه خمسة آلاف قرش ومحدد ميعاد
 لقبول التظلم وكيفية مجلس الابلو الذى يعيد روية القضية يكون مركبا من
 اربعة تجار اثنين من رعايا الحكومه يصير انتخابهما بمعرفة ديوان المحافظة
 واثنين افرنك يصير انتخابهم بمعرفة قنصل المحروسه ويكون انتخابهم في كل
 سنه مره وبالتحادهم معكم يصير فحص الخلاصه التي يصير مناقضتها والحكم
 عنها وان المده المحدده لرفع الدعوى ثمانية ايام من تاريخ ارسال الخلاصه
 ويعين اثني عشر يوم من تاريخ ارسال المناقضه لاجل المجاوبه عن المناقضه
 المذكوره وترغبوا الاستيدان عن الاجرا كما بالنسخه المذكوره وحيث ان
 روية القضية التي يتظلم من حكم عليه فيها دفعه اخرى بعد انفاذ حكم الخلاصه
 على الوجه المبدى ذكره لا يخرج الحق عن حقيقته فقد وافق ارادتنا اجرا
 العمل على هذا المتوال واصدرنا امرنا هذا اليكم لكي يعتمد اجرا ذلك على

وجها ذكر كما وافق ارادتنا^(١)

واللائحة المذكورة تشمل بعض تعبير في نظام مجلس التجار الابتدائي كما تشمل بيان اختصاص مجلس الابلو
 واهم ما فيها ان احكام المجالس الابتدائية تكون نهائية اذا لم ترد قيمة الدعوى على خمسة آلاف قرش فاذا زادت القيمة على ذلك جاز الاستئناف وان يرفع طلب الاستئناف من رعايا الحكومة مباشرة الى المحافظة اما اذا كان طالب الاستئناف اجنبياً وجب رفع طلبه الى قنصله وهو يبلغه الى المحافظة وانه لا يجوز الاستئناف الا اذا دفع طالبه ما حكم به عليه ابتداءً ليودع في الخزينة على سبيل الامانة^(٢)

وكانت هذه اللائحة وقتية ثم كلف مجلس الاحكام بوضع لائحة وافية بالنقض المقصود فاصدرها في ٩ ج سنة ١٢٧٣ وهي تحتم تقديم الدعاوى بالكتابة وتقض النظر في الاستعجال وعدمه الى الرئيس وكذلك اتخاذ الاجراءات التحفظية ثم بيان موجبات رد القضاة عن الحكم لقرابة او مصاهرة او خصومة او سبق نصيحة في الدعوى او سبق توكيل . وفيها نص على تشكيل مجلس ابلو مخصوص غير السابق وفيها منع لتوسيط الاثوكاتية في رؤية الدعاوي بمجلس التجار ولكن يشوغ للخصوم ان يستنبوا عنهم وكلاء خصوصيين في الدعوى

وهذه اللائحة هي التي اشتهرت عند المشتغلين بالحكام والاحكام باسم (لائحة

(١) دفتر قيد الاوامر سنه ٧٢ صحيفة ١١٥ (٢) ملحق نمرة ٥ تحت عنوان

(ترتيب القناصل) صحيفة ٤٣ ملحقات

الاربعين بند) (١)

وكانت خلاصات مجالس التجار تقدم الى ديوان خديوي لاعتمادها منه الى سنة ١٢٧٦ صدر امر عال تاريخه ٢٤ شعبان بتقديم تلك الخلاصات الى المحافظة

وكانت الرسوم تدفع بعد انتهاء الدعوى في ١٠ القعدة سنة ١٢٧٦ اصدرت محافظة الاسكندرية امراً الى مجلسها بوجوب تحصيل الرسوم مقدماً ومن ذلك التاريخ صار قانون التجارة الثماني واجب الاجراء في الديار المصرية كما نص عن ذلك في البند الاربعين من اللائحة المذكورة فاذا لم يوجد به نص وجب تطبيق القانون الفرنسي فيما لا يكون مخالفاً لنصوص اللائحة

وفي ٢٩ صفر سنة ٧٨ اصدر شريف باشا لائحة ببعض اجراءات تتعلق بالمجالس التجارية واخص ما فيها تحديد مواعيد انتخاب الاعضاء وبيان كيفية تعيين المنتخبين والمنتخبين وتعيين مفتش عام لمراقبة اعمال تلك المجالس ونشر ملخصات احكامها باللغة الفرنسية (٢)

ومما تجب ملاحظته ان احكام مجلس تجار الاسكندرية كانت تستأنف امام مجلس استئناف مصر والعكس بالعكس

اخذت مصالح البلاد ومنافع الاهالي تعظم وتنشعب وكلما عظمت كثرت اعمال الحكومة والاحكام لذلك اصدر الخديوي امراً بوجوب

(١) ملحق نمرة ٦ صحيفة ٤٥ ملحقات

(٢) ملحق نمرة ٧ صحيفة ٥٢ ملحقات

تشكيل ثلاثة مجالس جديدة سمي الاول المجلس الخصوصي والثاني المجلس العمومي والثالث مجلس جمعية الاسكندرية وبعد ايام قلائل قدمت له لائحة بنظام تلك المجالس واعمالها فصدر امره في ٢٤ محرم سنة ١٢٦٣ الى كتحدا باشا باعتمادها ووجوب تنفيذها

اما المجلس الخصوصي فانه كان ينظر في عظام الامور الكلية وسن اللوائح واعطاء التعليمات لجميع مصالح الحكومة ودواوينها واول رئيس له كان المرحوم ابراهيم باشا نجل ولي النعم واعضاؤه كتحدا باشا واحمد باشا يكن وحسن بك رئيس جمعية الحقاية وبرهان بك وهو اعلی مجلس من بين المجالس وهو الذي كان في ايامه قائماً مقام السلطة التشريعية الكبرى . ولكنه لم يمكث كثيراً فانه النى بامر تاريخه ١٧ شوال سنة ١٢٦٤ لوفاة رئيسه المرحوم ابراهيم باشا ثم اعيد ثانياً سنة ١٢٦٥ كما سيحي بيان

واما المجلس العمومي ويقال له الجمعية العمومية بالمالية فكان يتألف من مدير المالية ووكيل الديوان الخديوي ومدير المدارس ومدير الحسابات ومفتش انباريات ومفتش الشفالك ورؤساء اقلام دواوين الحكومة وكان يعقد جلساته مرتين في الاسبوع على الاقل ويختص بنظر المسائل العمومية المهمة ثم يرسل قراره فيها الى المجلس الخصوصي فاذا وافق عليه عرضه على ولي النعم وصدر الامر العالي بتنفيذه

واما الجمعية العمومية بالاسكندرية فتؤلف من ناظر ديوان داوري بالاسكندرية ومدير ديوان البحرية ومدير التجار ومأمور الضبطية وناظر

الترسانة ووكيل الدوتما واختصاصها كاختصاص المجلس العمومي بالمالية الا
انها كانت تعتبر ابتدائية بالنسبة اليه فكانت ترسل اليه قراراتها ليبيدي رأيه
فيها ثم يرسلها الى المجلس الخصوصي^(١)

وفي ٢٢ صفر و ٨ الحجة سنة ١٢٦٣ وضع المجلس العمومي لائحة
وقراراً لأعماله^(٢)

وفي ٤ ربيع اول سنة ١٢٦٥ صدر امر بتشكيل مجلس سمي (مجلس
العسكرية) وسنت له لائحة مخصوصة اعتمدها الامر المشار اليه^(٣)

وفي ٥ ربيع آخر سنة ١٢٦٥ سميت جمعية الحقانية (مجلس الاحكام)
وهو ذلك المجلس الذي صار له الشأوالاول وكان درجة ثالثة في الخصوصيات
ولا يزال ذكره حاضراً في الازهان حتى الآن^(٤) وتألف هذا المجلس من
تسعة اعضاء من الكبراء ومن عالمين احدهما حنفي والثاني شافعي وعملت له
لائحة تشتمل على اثني عشر بنداً ومحصلها وجوب انعقاد المجلس كل يوم
لينظر في الشؤون والمصالح التي تعرض عليه من دواوين العموم وفروعها
واصدار (خلاصات) برأيه فيها يرسلها الى ديوان كتحدا ليصدر امره لجهاتها
بالتنفيذ وان يختص ايضاً بنظر المسائل التي اعتادت الدواوين العمومية على
استشارة المعية فيها الا ما استثنى وان القضايا التي كانت تنظر بمجالس جمعية

(١) ملحق نمرة ٨ صحيفه ٥٦ ملحقات

(٢) ملحق نمرة ٩ صحيفه ٥٩ ملحقات

(٣) ملحق نمرة ١٠ صحيفه ٦٠ ملحقات

(٤) ملحق نمرة ١١ صحيفه ٦٣ ملحقات

يفضل فيها بمعرفة جهاتها انما يحاط مجلس الاحكام علماً بنتائجها وان يرسل اليه بكل لائحة او نظام او ترتيب يرى لزوم اجرائه لابداء رأيه فيه وعرضه بعد ذلك على المجلس الخصوصي صاحب الكلمة النهائية

واهم شيء في هذه اللائحة احالة الخصومات الجزئية على جهاتها في الاقاليم وكان المأمرون والمديرون وبالجملة رؤساء المصالح هم الذين يحكمون فيها وهنا مقدمة انشاء المجالس في المديرية لتنظيم الحكم وتوحيد جهات القضاء كما سيأتي وبالجملة صارت المسائل كلها من اختصاص مجلس الاحكام ما عدا العظام التي اخنص بها المجلس الخصوصي

ولما كان وجود المجلس العمومي بالمالية وجمعية الاسكندرية العمومية ومجلس الاحكام مرتبطاً بالمجلس الخصوصي فكرت الحكومة في اعادة هذا المجلس الاخير فأعادته بلائحة جديدة صدر الامر العالي باعتماده في ٨ ربيع آخر سنة ١٢٦٥^(١) وكان رئيسه هذه المرة كتحدا باشا وهو اكبر موظف في الحكومة واعضائه كلهم من اعاضم الدوات والعلماء واخص بنظر المسائل الكلية العامة وسن اللوائح والقوانين وتقرير الترتيبات والنظامات العمومية وتولية رؤساء المصالح الكبرى والدواوين وقام هو ومجلس الاحكام مقام سلطة التشريع في البلاد كما كانت جمعية الحقاينة من قبل واصبحت قراراته اوامر ونصوصاً يرجع اليها وتجب طاعتها على جميع مصالح الحكومة وفروعها

الى هذا الزمن لم يكن في البلاد مجالس قضائية لفض الخصومات بين

(١) ملحق نمرة ١٢ صحيفة ٦٧ ملحقات

الاهالي غير التي سبق بيانها اما الدعاوى فانها كانت ترفع الى المديرين
والحكام وكانوا يحكمون فيها بالتطبيق لنصوص الاوامر والمنشورات التي
كانت تصدر من مجلس الاحكام والمجلس الخصوصي ولكنها كانت من
محتكرات الكتاب ومدخرات السجلات يحرم اخراجها ويمنع الناس من
العلم بها منعاً كلياً غير ان الحكومة كانت تشعر بوجوب ايجاد المجالس
المنظمة للنظر في قضايا العباد وجعلت تفكر في ابراز هذا الواجب الى سنة
١٢٦٨ فوضع المجلس العمومي قراراً بتشكيل مجالس في الاقاليم وسن لها
لائحة صدر بها امر عال في ١٣ شوال من السنة المذكورة وكانت خمسة

مجالس طنطا ويخمس (برؤية كافة الدعاوى والمنازعات التي بين اهالي
مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة)

ومجلس سمند ينظر في (الدعاوى التي تنشأ بمديريات الدقهلية والشرقية
والقليوبية)

ومجلس الفشن (لمديريات الجيزة والمنيا وبني مزار وبني سويف والفيوم)
ومجلس جرجا (لمديريات اسيوط وجرجا واسنا وقنا)

والخامس مجلس الخرطوم وكان الوحيد في تلك الاصقاع
وكان كل مجلس يتألف من رئيس واربعة اعضاء واربعة كتاب الا
مجلس سمند فانه كان يتألف من رئيس وعضوين

وعين لكل مجلس اثنان من العلماء بعنوايت مفتيين احدهما حنفي
والآخر شافعي

كذلك تقرر ان (يصير انتخاب نفرين من مشايخ البلاد وتعيينهم

اعضاء بالمناوبة)

ووضعت لتلك المجالس لائحة ببيان ايام انعقاد الجلسات وايجاد صندوق على الباب للعرائض و (حك اخنام باسماء المجالس) وحالة (كاذبة جرائيل القضايا التي كانت تنظر بالمديريات اليها) وخلو (ارباب المجلس من الاغراض سواء كان فيما يختص للميرى او الاهالي) والحق في احضار المديرين او الموظفين امامها عند الاقتضاء ووضع المشروعات (كلما لاح من المواد التي تكون فيها تقدم وفوائد للاهالي او في مواد الفلاحة واعطاء القرار اللازم ويتقدم لمجلس الاحكام) و (حرية ارباب المجلس التامة في ابداء رأيهم)

وفي آخر اللائحة وعد بسن قاعدة (للمجالس المذكورة في رؤية دعاوى سواء كان جزئي او كلي للسير على مقتضاها ولحين صدور تلك القاعدة يكون سير المجالس على مقتضى ما تدون بنود هذه اللائحة)^(١) وكان تنفيذ (الخلاصات) يرجع الى (ديوان الكتبخدا لصدور امر التنفيذ)

مضى ثلاث سنين على هذا النظام وكان المجلس الخصوصي ومجلس الاحكام يصدران اللوائح ويسنان القوانين الى ان جاءت سنة ١٢٧١ وهي السنة التي انعكس فيها طالع القضاء وغضب الامير على المجالس فصارت تمايل بين اللغو والابدال والاعادة والتعديل زمناً غير قصير

ففي ١٦ الحجة سنة ١٢٧١ رأى الخديوي وجوب الغاء مجلس الاحكام

والعلة مجهولة لم نقف عليها فاصدر امراً بذلك الى المرحوم اسماعيل باشا الخديوي الاسبق نصه (سيصير لغو مجلس الاحكام في غاية الشهر الجاري وقد اقتضت ارادتنا رؤية الدعاوى والمصالح التي كانت جاري احالتها على المجلس المذكور بمعرفتكم وعرض ما يلزم العرض عنها لطرفنا فلزم اصداره لكم اشعاراً بما ذكر) ^(١)

الا ان اسم (مجلس الاحكام) كان أخذ على ما يظهر مأخذاً كبيراً من نفوس القوم والمتطلعين الى وظائف الراحة والنعيم وكل وظائف الحكومة في ذلك الزمان كانت راحة ونعياً فلم ينجب زماناً طويلاً واصدر الخديوي الى المرحوم اسماعيل باشا الخديوي الاسبق امراً بتاريخ غرة ربيع الاول سنة ١٢٧٣ هذه صورته (كما هو في احاطة علم سعادتك انه سيصير فتح المجلس المزمع افتتاحه مجدداً بهذه الدقة واحيل رئاسته لعهد سعادتك وان جل المقصود من ترتيب وتشكيل هذا المجلس هو تسهيل وتشجيع الامور والدعاوى الواقعة ومواد احقاق الحق بالتطبيق للقانون والمداولة وكمال الحقانية فلاجل تشجيع ساعد الجدي في سرعة رؤية وتسوية تلك المواد تحت نظارة وهمة سعادتك لزم الاشعار) ^(٢)

وارفق بهذا الخطاب كشف باسماء الاعضاء وكانوا عشرين عضواً منهم احد عشر عضواً من الاهالي وتسعة اعضاء من الدوات ووضعت له لائحة لا تخرج عن معنى لائحة مجالس الاقاليم الا في الامر بوجوب معاملة

(١) دفتر قيد الاوامر نمرة ٥٠٤ صحيفة ٣٥

(٢) دفتر قيد الاوامر نمرة ٥٠٤ صحيفة ٣٥

ارباب الدعاوى بالرفق واللين واحترام الاعضاء بعضهم بعضاً وحق الرئيس في توبيخ من يخرج منهم عن حد (اللياقة) ^(١)

وفي ١١ ربيع آخر سنة ١٢٧٣ صدر امر عال باحالة النظر في مصروفات جميع الدواوين وايراداتها على مجلس الاحكام فكان هو الذي يقررها وكان المرتب لمصروفات هذا المجلس في الشهر ٢٢٧٩٣١ ولوحظ اجراء تعديل في عماله فاصدر المجلس الخصوصي قراراً بذلك اعتمده امر عال بتاريخ ١٨ ربيع آخر سنة ١٢٧٤ وكان من نتيجة ذلك التعديل تخفيض ذلك المرتب الى ١٥ ٢١٣٢٨٨ فكان مرتب الرئيس ١٢٥٠٠ وله مصاريف يقال لها في ذلك الزمن بدل تعيين مقدارها ٢٩٦٦ وكانت ماهية بقية الاعضاء ٣٥ ٦٥٠٩ منها خمسة آلاف مرتب و ٣٥ ١٥٠٩ بدل تعيين ما عدا ثلاثة من الدوات فان مرتبهم كان مثل مرتب الرئيس

وقد جعل اعضاءه خمسة عشر بما فيهم الرئيس وعين له اربعة معاونين ورتب له خمسة اقلام هي (قلم مضبطة) وعمله تحرير المضابط و (قلم مترجمين) لترجمة الاوراق من اللغات المختلفة الى بعضها واخصها التركي و (قلم تركي) للمخاطبات التركية و (قلم عرضحالات) لقيد العرائض وعرض ملخصاتها و (قلم عربي) ثم ثلاث ورش هي (ورشة الدواوين) للمخابرات بين المجلس ودواوين العدوم و (ورشة قبلي) و (ورشة بحري) للحررات بين المجلس وبين المديرية ويتبع ذلك كله كاتبان للتحقيق واثنان من العلماء وامام للصلاة ومأذون للعقود و (مذكورين خرس) وهم الحجاب وفراشون و (مطبعة)

(١) واجمع اسماء اعضاء المجلس ملحق نمرة ١٤ صحيفة ٧٦ ملحقات

وكاتب للعلماء وآخر لتحريرات النمر وتسديد دفاتر القلم العربي وثالث للسجلات ومحافظ اوراق القلم^(١)

لم يمض أكثر من عامين على تشكيل هذا المجلس العظيم حتى عاد الخديوي فنفر منه وغضب عليه والسبب في ذلك انه كان يوجد فيه قضية مقامة على اهالي الدجلون بمديرية الغربية فتمى الى الخديوي ان رجال المجلس ارتكبوا الرشوة فيها فاصدر امراً بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦ مرة ٤٢ الى رئيس المجلس بالغائه وهذه صورته

(بحسب الايجاب قد اقتضت ارادتنا لغو مجلس مصر واسكندرية الذين هما تحت رئاسة كل من صفر باشا وموسى بك مع مجلس الاحكام ايضاً وان القضايا التي لم انتهت الى الآن يصير حالتها على المحافظات لاجراء ما يلزم فيها وان القضايا التي حكم فيها مع دفاتر المجالس المذكورة يصير تسليمها الى الدفترخانة وان كان هناك قضايا مواد قتل يعمل عنها كشف ويصير تقديمه لاطرفنا للنظر فيها وانه صار اخطار صفر باشا وموسى بك في تاريخه بما ذكر ولاجل ان يكون ذلك في معلوميتكم لزم الاشعار)^(٢)

الغى المجلس ولكن مركزه كان مكيناً في النظام العام فلم يك الا قليلاً حتى أعيد مرة ثالثة

ففي ٤ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ صدر امر عال الى كتحدا باشا وهذه صورته

(١) راجع الترتيب ملحق نمرة ١٥ وهو يشمل بيان مرتب كل واحد من الموظفين واسماهم كما تقرر في ذلك الزمان صحيفة ٧٧ ملحقات

(٢) دفتر قيد الاوامر نمرة ٥١٨ صحيفة ٢٥

(قد وافق ارادتنا تعيين شريف باشا ناظر ديوان خارجية سابق لرئاسة مجلس الاحكام المزمع تشكيله وانه قد صدر امرنا للمومى اليه فيتاريخه فلاجل قيد المرتب المخصوص لرتبة المومى اليه بدفاتر المالية لزم الاشعار)
وفي هذه المرة لم توضع له لوائح مخصوصة بل قرب العهد به جعل الحكومة تعيده كما كان من سنة مضت

ومن ذلك التاريخ استقر مجلس الاحكام ولم ينله سوء في وجوده حتى جاءت المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٤ فسلخت منه نصف سلطته وقصرته على قضايا الوجه القبلي الذي لم يشمله نظامها الى سنة ١٨٨٩ حيث تم الغاء جميع النظام القديم وتولى مجلس الاحكام فلم يعد له اثر الا في الدفاتر والاوراق كثر نزوح الغربين الى بلاد مصر واشتبكت منافعهم بمنافع اهلها ومن اشتباك المنافع تتولد الخصومات وتحدث المشاكل وكانت المحافظات والضبطيات تنظر في ذلك الا ان تعددها وعدم تفرغ رجال الادارة اليها جعل الحكومة تشعر بوجوب تشكيل مجلس خصوصي للفصل فيها وقد أنشئ هذا المجلس سنة ٧٨ باسم مجلس (قومسيون مصر) او (مجلس القومسيون) ووضعت له لائحة ببيان اختصاصاته وكيفية المرافعة امامه وطريقة استئناف احكامه وسميت (قانون رؤية الدعاوى بمجلس قومسيون مصر)^(١)

وكان ذلك المجلس يتألف من رئيس مصري وعضوين مصريين وعضو اوروباي وآخر للاروام وعضو اسراييلي وعضو ارمني ويختص

بنظر (الدعاوى المقامة على بعض الرعايا المحلية بخصوص مواد سياسية)
 اى مدينة وكانت مدته قاصرة على انجاز القضايا المقدمة لمحافظة مصر لاية
 شهر ديسمبر سنة ١٨٦١ الموافق ٢٩ جاد آخر سنة ١٢٧٨ ولم يذكر في
 قانونه شيء عن الدعاوى التي تحدث بعد ذلك التاريخ لكن يظهر انها
 صارت تقدم اليه بدليل استمرار وجوده زمناً غير قصير

وكانت القضايا تقدم بتقرير تعطى نسخة منه الى المدعى عليه فيجيب
 عليها ايضاً بتقرير تسلم منه نسخة الى المدعي وهذا يرد على خصمه فيرد عليه
 مرة ثانية ثم يحدد المجلس يوماً للرافعة بمواجهة الخصوم وكان للقنصليات
 ان ترسل مندوباً من قبلها لحضور الجلسات . اما القوانين التي كان يعمل
 بها امام ذلك المجلس فهي (الشرائع والقوانين المعمول بها في الدولة العليا مع
 اعتبار الاصول المرعية بالقطر المصري) ويجب على الخصم ان كان مقيماً
 خارجاً عن مدينة القاهرة ان يقيم بها الى ان تنتهي خصومته او يستنوب
 عنه وكيلأ (مستوفياً لجميع الشروط يتصرف عنه ليقوم مقامه ايام ارباب
 مجلس القومسيون في كل كلية وجزئية)

ولم يكن من اختصاصه النظر في المسائل المتعلقة بالمقاربل كان النظر
 فيها خاصاً بالمحاكم الشرعية

وكانت احكامه تستأنف امام مجلس الاحكام وتنفذ (بمعرفة الجهة
 المتسلطة على الشخص المحكوم عليه)

كانت سنة ١٢٧٦ سنة شؤم على المجالس والدواوين ففيها النى المرحوم
 سعيد باشا مجلس الاحكام وديوان الداخلية كما تقدم وفيها النى مجالس الاقاليم

وعهد بأعمالها الى المديرية والمحافظات واصبحت البلاد فوضى والمتقاضون بغير قاضٍ يحكم بينهم في شؤونهم المختلفة فلما أعيد مجلس الاحكام مست الحاجة الى تشكيل مجالس في الاقاليم الا انه لم يرَ اعادتها كما كانت بل اقتصر منها على مجلسين احدهما بطنطا وينظر في خصومات اهالي الوجه البحري كله والثاني في اسيوط لدعاوى الوجه القبلي بأكمله فاجتمعت لذلك جمعية عمومية بمجلس الاحكام من اعضائه ومن الذوات الذين انتخبهم الحكومة ووضعت لائحة بذلك وصدر الامر العالي باعتمادها في ١٢ محرم سنة ١٢٧٩^(١)

وكان العمل يجري بمقتضى القانون الهمايوني ولائحة الاطيان وقانون المعاش الذين اصدرها سعيد باشا وغير ذلك من اللوائح^(٢) واحالت المديرية على كل مجلس ما كان لديها من القضايا وصار المجلسان يحكما فيها بصفة ابتدائية وكان مجلس الاحكام هو محل الاستئناف وعلى كل حال كان التنفيذ موقوفاً على تصديق المعية السنية واهم ما في هذا القانون هو (استعواض الضرب بالحبس)^(٣)

على ان الضرب لم يبطل الا في السنين الاخيرة ايام حكم المرحوم توفيق باشا لان اوامر العدل كانت كثيرة في ذلك الزمان ولكن المعسف

(١) ملحق نمرة ١٧ صحيفة ٩٤ ملحقات

(٢) بند اول ملحق نمرة ١٧ صحيفة ٩٥ ملحقات

(٣) بند خامس ملحق نمرة ١٧ صحيفة ٩٦ ملحقات

والخلط في الاحكام واهتضام حقوق الانام كان حليف حكام هاتيك الايام الى هنا تم الدور الاول للقضاء قبل تشكيل المحاكم الاهلية وهو دور اضطراب دائمى وتقلبات مستمرة لا يتأتى للباحث ان يقف معها على ما كان للناس فيه من الحقوق وما كان عليهم من الواجبات على النحو الذي ينبغي

وقبل الانتقال الى الفصل الثاني نأتى هنا على ذكر القوانين التي سنها الولاية من عهد محمد علي باشا الى حكم اسماعيل باشا
جاء محمد علي باشا الى مصر سنة ١٢١٦ هجرية الموافقة لسنة ١٧٩٩ مسيحية وكانت مصر في قبضة المماليك الذين تمردوا على الدولة العثمانية وعاثوا الفساد في ارض مصر كلها وساموا اهلها ضروب الحيف والاعتساف فلم يمض اربع سنوات حتى تغلب محمد علي باشا على المردة وولاه الباب العالي والياً على مصر سنة ١٢٢٠ (٩ يولييه سنة ١٨٠٥)

واول امر التفت اليه تمكين دعائم سلطته وقطع دابر مزاحميه فعزل اعوانهم وولى انصاره مكاثرهم وكلهم من الاغوات والسناجق رؤساء الفرق العسكرية وحلت حكومته محل حكومتهم ثم جعل يفكر في نظام البلاد واستعمارها وما كان للبلد قانون ولا نظام كما ان الادارة كانت تتنقل من يد منتهب الى يد متغلب ولا حاكم الا المهرهفات

وقد رأى محمد علي باشا ان البلد زراعية فلا تقوم لها قائمة الا بالزراعة وكانت مهمة يهرب منها الاهالي ولا يشتغل بها الكبراء فوجه همته الى تحسينها وعمل على توسيع نطاقها كما اعتنى بالمباعدة في جاصلاتها وتأسيس المعامل

والمصانع في جميع الجهات

وكان يجري في تنظيماته وأسيساته على حسب ما يعن له ويشير عليه به رجاله الذين كانت له ثقة بهم فجعل يصدر الاوامر المتفرقة في الشؤون المختلفة وينسخ هذا بذلك طوعاً لحكم الضرورة واخذاً بالاصح للغرض الذي توحاه الى سنة ١٢٤٥ فقيها وضع قانوناً عاماً لضبط احوال الزراعة سماه (قانون القلاح) ونشر في شعبان من السنة المذكورة

ومحصل هذا القانون بيان احكام الاغتصاب ونقل الحدود واستعمال ماشية الغير بغير رضاه وسرقة الفواكه والخضر والبطيخ والغلال والدجاج والمز والضان والسرقة من المنازل واحكام المهلين في الحرث والزرع والذين يتأخرون عن اشغال الترع والجسور والذين لا يدفعون المال عند طلبه او يمتنعون عن ارسال انفار الجهادية ومن يظلم الاهالي من المشايخ في الاموال ومن لم يجب طلب المشد (الرسول) ومن يحمي (ممولاً) لجأ اليه هرباً مما عليه والرب الذين يسرحون ماشيتهم في ارض الغير والذين يخفون احد الفلاحين عندهم وفيه احالة المسائل المتعلقة بالاعراض على الشرع واحكام من يكسر السواقي ومن يحرق الاجران ومن يكذب على الحاكم والشيخ الذي يهرب من بلده عند قدوم الحاكم اليها ومن يضرب الحاكم والحاكم الذي يضرب الناس زيادة عن القدر المحدود وعقوبة اهالي البلاد التي تنوء الى العصيان واحكام مشايخ البلاد الذين ينتصبون العذارى ومن يذبح أناث الحيوانات او ذكورها قبل ان تبلغ الثالثة من عمرها ومن يختص نفسه من المشايخ بالجلد من الاطيان ومن يخفي اللصوص عنده وهكذا وهكذا

واما العقوبات فالضرب بالكرباج من عشر الى خمسمائة والنفي الى فيزاوغلي والليمان والقتل وكانت العقوبة تقع على فاعل الجرم وعلى شيخه احياناً وعليهما وعلى القاتل احياناً

وفي شهر ربيع آخر سنة ١٢٥٣ صدر قانون (السياسة الملكية) وهو قانون السياسة نامة الذي سبق لنا ذكره وهو يتعلق بالموظفين على الخصوص وبيان واجباتهم وعقوبة من يخل بها منهم

وفي شهر الحجة سنة ١٢٥٨ نشر (قانون عمليات الجسور) وهو يتعلق بوظائف المهندسين والاعمال المتعلقة بالترع والجسور واخراج انفار السخرة وغير ذلك واهم ما في هذا القانون منع المديرين عن التداخل في اعمال الري والاقتصار على مساعدة المهندسين فيما يطلبونه منهم من الانفار والمهمات وفي ربيع آخر سنة ١٢٦٠ نشر قانون يسمى (سياسة اللائحة) وفيه احكام من يتأخر في انجاز اعماله وعقوبة المصالح التي تتأخر عن اجابة غيرها فيما طلبته منها والاحكام الذين لا يفصلون في الدعاوى المختصين هم بنظرها وكله على التقريب خاص بالموظفين وواجباتهم

ويتلو هذه القوانين احكام جمة كانت تصدرها (الجمعية الحقانية) والمجالس الخصوصي وديوان المالية تحت اسم (بنود) في احوال مختلفة وكلها نشرت

بين سنتي ١٢٥٩ و ١٢٦٠

هذا عدا اللوائح والقوانين المختصة بالمجالس والدواوين مما مر ذكره ولما كثرت القوانين وتعددت (البنود) واصبح الامام بها متعسراً عمدت الحكومة الى توحيدها وجمع شتاتها فانترعت منها قانوناً عاماً اطلق

عليه اسم (قانون المنتخبات) اشارة الى اصوله التي اخذ منها واسند كل قسم منه الى القانون المأخوذ عنه وقانون المنتخبات منشور بأكمله في الملحقات^(١) لانه احسن مصدر يؤثر عنه تاريخ البلاد في ذلك الحين ودرجة احترام الحقوق وما كانت عليه الامة من المدنية او الهمجية وما كانت الحكومة تعالج به امراض زمانها وتسد به حاجة الوقت الذي وجدت فيه وكانت الدولة العلية سنت في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ قانوناً عاماً اسمه (قانون نامه السلطاني) صدر به (خط همايوني شريف) مؤسساً على ثلاث قواعد سميت ثلاث مواد وهي مادة الامن على النفس ومادة الامن على المال ومادة الامن على العرض ونشر ذلك القانون الى جميع الايالات والولايات والاقاليم

ولما كانت مصر صاحبة نوع من الاستقلال وان لم تخرج عن الاحكام العامة التي كانت تصدر من سلاطين آل عثمان جعل لها نظام مخصوص تقررت فيه انواع العقوبات وهو القانون المعروف امام المجالس المفاعة باسم (القانون الهمايوني)^(٢)

ولهذا القانون ذيل هو الذي يرد ذكره كثيراً في احكام تلك الايام ومحركاتها يشتمل على بيان اوصاف الموظفين واعمال مأموري الضبطيات وحكام الشرع الشريف واختصاصات مجالسه ونظام الزراعة واختصاص المديرين وموظفي الاقاليم ونظام الاوقاف ونظام الابنية وغير ذلك وقد اكتفينا بنشر القانون الهمايوني اما الذيل فهو طويل لا يحتمله حجم هذا الكتاب

(١) ملحق نمرة ١٨ صحيفة ١٠٠ ملحقات (٢) ملحق نمرة ١٩ صحيفة ١٥٦ ملحقات

وهو منشور في قاموس الادارة والقضاء مؤلفه حضرة فيليب افندي جلال تحت كلمة (تركيا مصر)

غير ان التاريخ الذي سقناه عن القضاء في مصر يبين لنا ان الحكومة المصرية لم تجر على هذا القانون من يوم صدوره ولكنها اتخذته اساساً يركن اليه وجعلت تسن هي ما عن لها من اللوائح والقوانين والنصوص التي اقتضتها المصلحة الموكولة اليها مما شرحناه من قبل

ومن سنة ١٢٧١ صار القانون الهمايوني دستوراً مرعي الاجراء وزاد اعتباره من يوم تشكيل المجالس الملغاة في اواخر سنة ١٢٧٩ فان احكامها كانت تصدر بالتطبيق اليه

والذي يستوقف الفكر من مطالعة هذه القوانين خلوها من ذكر المسائل المدنية الا ما جاء بطريق العرض وكلها ترجع الى العقوبات والتأديب والامور العامة كالطرق والجسور والترع والباريقات (المعامل) والمحور الذي تدور عليه واحد هو تأييد سلطة الحكومة وتمكين اوامرها في القلوب وعلة ذلك ما ألم بالبلاد من النوضى وما انتابها من الجوائح التي الحقت بالقرى باهلها وابعدت عنهم وسائل الترية والتعليم فصاروا همجاً وصار الحاكم لا يفكر في حكمهم بغير القهر والاجبار وسن مثل تلك القوانين التي ما كانت تعرف للحصول على طاعة الناس سبيلاً غير ايلام الاجسام بالكرباج لا فرق في ذلك بين صغير وكبير وحكم ومحكوم

كذلك نلاحظ ان الحاكم الذي كان موكلاً في توقيع العقوبات على اهله كان غير معين في الإوامر والقوانين الا نادراً ولهذا صار كل حاكم يعتبر

نفسه منفذاً للقوانين صادراً بأمرها يضرب الناس ولا خوف عليه ولا رقيب وكانت الاطيان تعتبر ملكاً خاصاً للحكومة تهبها من تشاء وتمنعها من تشاء الى سنة ١٢٧٤ صدرت تلك اللائحة الشهيرة المسماة (لائحة الاطيان) او (لائحة السعيدية) او (لائحة الاطيان السعيدية) وهي حاضرة في خاطر كل مشغل بالقانون وسبق حاضرة ايضاً في الاذهان زمناً مديداً

فصل ثانٍ

القضاء من حكم المرحوم اسماعيل باشا الى افتتاح المحاكم الاهلية

علمنا مما تقدم ان الايدي كانت تطاولت الى القضاء في اواخر حكم المرحوم سعيد باشا وانه صار يتقلب بين الالغاء والانشاء ولما كانت احوال البلاد لا تسمح بالصبر على قفل ابواب المحاكم امامها وكان مجلس الاحكام قد أعيد مرة ثالثة بعد الغائه سنة ١٢٧٦ وكان وجوده مرتبطاً بوجود المجالس في الاقاليم اراد المرحوم اسماعيل باشا ان يبدأ حكمه بانالة الرعية مبتغاه من هذه الجهة فبادر باصدار امره الى مجلس الاحكام في ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ نمرة ٣١ بتشكيل مجالس الاقاليم كما يأتي^(١)

محافضة مصر			
» السويس	مجلس مصر	ويدخل في اختصاصه	
قسم اول حيزة			
مديرية القليوبية			
» المنوفية	مجلس بنها	»	»
مديرية الشرقية			
» الدقهلية	مجلس المنصورة	»	»
مديرية الغربية			
» البحيرة	مجلس طنطا	»	»
محافضة الاسكندرية	مجلس الاسكندرية	»	»
مديرية بني سويف			
قسم ثاني حيزة			
مديرية الفيوم	مجلس بني سويف	»	»
» بني مزار			
مديرية المنيا			
» اسيوط	مجلس اسيوط	»	»
» جرجا			
مديرية اسنا			
» القصير	مجلس اسنا	»	»
محافضة دمياط	مجلس دمياط	»	»

وفي ٤ ذي القعدة سنة ١٢٧٩ اصدر امراً بتشكيل مجلس في القاهرة
سمي (مجلس ضبطية مصر) او (مجلس الضبطية) ^(١) وفي ٢١ محرم سنة
١٢٨٠ صدر امر آخر بتشكيل مجلس على مثاله في الاسكندرية ^(٢) وكان
هذان المجلسان تابعين الى ضبطيتي المدينتين وتحت ملاحظتهما ثم بان بعد
يسير من تشكيلهما ان نسبتهما الى الضبطية غير صواب لذلك اصدر
الحديوي في ١٠ شعبان سنة ١٢٨١ نمرة ٦ امراً ببناء على قرار المجلس
الخصوصي الرقم ٢٧ رجب سنة ٨١ نمرة ٢٠ بساخذهما عنهما وجعلهما مستقلين
وسميا (مجالس بلدية ابتدائية) وجعل مجلس مصر ومجلس الاسكندرية
مجلسي استئناف والفي مجلس دمياط ومجلس القومسيوت وصار مجلس
الاحكام (مجلس عالي) لمراجعة الاحكام وتطبيقها على القوانين وجدد
(مجلسين تجاري احدهم للاقاليم البحرية يكون مركزه في بندر طنطا والثاني
للاقاليم القبلية يكون مركزه في بندر اسيوط وانشئ مجلس استئناف
تجاري باسكندرية لينظر في الدعاوي التي يقتضي الحال لاستئنافها بمجالس
تجار مصر واسكندرية واسيوط وطنطا على حسب اصول الابلو) ^(٣)
وفي ٣ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ صدر امر الى مجلس الاحكام نمرة ١٦
بتشكيل المجالس كلها على ترتيب جديد بناء على ما قرره المجلس الخصوصي
وهذا نصه بالحرف الواحد

(صار منظوري هذا الترتيب الذي جرى اعماله بمعرفتكم عن المجالس

(١) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٧٩ نمرة ٢٢٤١ صحيفة ٣٠

(٢) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٨٠ نمرة ٢٢٤٢ صحيفة ١٥

(٣) دفتر جزء اول صادر قلبي قبلي الدواوين بالاحكام سنة ١٢٨١ صحيفة ١٨٤

مرتبات عمال المجالس المذكورة

عدد	في الابتدائيات	
١	رئيس	٢٠٠٠
١	معاون	٠٦٠٠
	مفتي النصف على المجالس والنصف على المديريات عدد ١	٠٦٠٠
	باشكاتب عدد ١	١٠٠٠
	كاتب قضايا عدد ٢	١٢٠٠
	مقيدين ومبيضين عدد ٢	٠٧٠٠
	مقدمين وفراشين وبوابين عدد ٤	٠٤٢٥

مرتبات الاستئنافات

الرئيس في استئنافات بحري وبني سويف وجرجا	٤٠٠٠
« « « « « الوكيل	٢٠٠٠
« « « « « الرئيس	٦٠٠٠
« « « « « مصر واسكندرية	
والاعضاء فيهما ما بين ٤٠٠٠ و ٢٥٠٠ لكل فرد منهم	
ومرتب معاون في استئناف مصر ١٠٠٠ و ٨٠٠ في استئناف اسكندرية ^(١)	

(١) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٨٧ نمرة ١٩٣٠ صحيفة ٦٤

ولم يحدث بعد ذلك من التقلبات القضائية الا شيء يسير لا يستحق الذكر مثل جعل مجلس الجيزة والقلوبية مجلساً واحداً ونقل استئناف جرجا الى اسيوط

ولم يسن مع ذلك قانون لهذه المجالس على كثرتها بل استمر العمل جارياً بمقتضى القوانين التي اشار الى وجوب اتباعها المرحوم سعيد باشا ومما تجب ملاحظته انه كان يوجد في كل مديرية وكل محافظة قلم يسمى (قلم الدعاوي) او (قلم القضايا) وكانت وظيفته تحقيق المسائل الجنائية بأنواعها الثلاث وحفظ ما يرى وجوب حفظه وتقديم ما يستحق النظر فيه الى المجالس وكان يباشر التحقيق تحت رعاية المدير ولهذا الكلمة العليا

ومن عهد تشكيل هذه المجالس صار القانون الهمايوني دستوراً صحيحاً مرعي الاجراء في الاحكام الجنائية

وفي سنة ١٢٨٠ أنشئ ديوان الحفانية وأحيلت ادارة اعمال المجالس اليه فصار هو الذي ينظر في حاجاتها ويقضي في المسائل الادارية المتعلقة بها ويرشدها الى طريق الصواب في الاحكام بتعليماته ويهتم في رفع يد الادارة عنها ويستخلص استقلالها من ضغط حكام الاقاليم وكان ينجح في جهاده تارة وتجبط مساعيه تارة اخرى

ثم صار ديوان الحفانية سلطة تشريعية يسن اللوائح للمجالس ويضع القوانين راجعاً في اغلب فتاويه الى القوانين الفرنسية واشهر هذه المنشورات لأئحة عمومية نشرت للمجالس كلها في اربعين

بنداً باسم (تعليمات الحقانية) بعد تشكيل المجالس المركزية سنة ١٢٨٨ واشتملت على قواعد في الاختصاص واصول المحاكمات وهذه هي اللائحة التي اشتهرت بين المشتغلين بالقانون تحت اسم لائحة الاربعين بنداً^(١)

واهم ما تقرر في تلك اللائحة هو ايجاب المرافعة الشفاهية بعد تقديم التقارير في القضايا المدنية على ان المرافعة لم تشتهر بين المتقاضين ولم يعمل بها الا في مدينة القاهرة ومجالس التجار واما المجالس الاخرى فظلت سائرة على موجب ما كان معهوداً لديها قبل تلك اللائحة

ومع وجود هذه المجالس كان نظار الاقسام وحكام الاخطاط ينظرون في كثير من الدعاوي ويقضون في بعضها ويحيلون البعض الآخر الى المدير فكانت الادارة والقضاء في يد حاكم واحد وكانت نتيجة ذلك اعتلال الاحوال وتعب الناس تعباً شديداً

ولما فتح مجلس شورى النواب سنة ١٢٨٨ رغب الى الحكومة في تشكيل مجالس بالاخطاط والقرى لنظر القضايا الصغيرة فاجابت سؤله وصدر الامر العالي لنظارة الداخلية بتاريخ ٢٥ جماد سنة ١٢٨٨ نمرة ١٢٧٢ بتنفيذ ما قرره مجلس الشورى واعتماد اللائحة التي اعدت لذلك وسميت تلك المجالس الجديدة (المجالس المركزية)

وقد تنفذ الامر ورتب في كل بلد مجلسان احدهما (لامور الادارة) يسمى مجلس مشيخة البلد والثاني (لرؤية الدعاوي) يسمى مجلس دعاوي

(١) هذا هو الصواب خلافاً لما ذكرناه في صحيفة ١٨٩ عند الكلام على لائحة

البلد وعين لكل بلد شيخان سمي احدهما رئيس المشيخة وهو رئيس المجلس الاول وسمي الثاني رئيس الدعاوى وهو رئيس المجلس الثاني وكان مع كل واحد منهما اثنان من المزارعين بصفة عضوين يعينان بالاقتخاب على طريقة مينة في اللائحة

واختص مجلس ادارة المشيخة (بملاحظة انتظام الاضحية وعمارية المساجد بالناحية وما يكون فيها من سائر المعابد والآثار القديمة والمكاتب وملاحظة قيد المولودين والمتوفين ومعلومية بيان الاهالي وسكان البلد بيت بيت وقيد من يستجد توطنه فيها وتنزيل من ينتقل منها وعليه ايضا ملاحظة عملية الجدري وسائر المواد الصحية) وغير ذلك كما هو مشروح في القسم الثاني من اللائحة

واختص مجلس دعاوى البلد (بالمواد المينة ادناه وما يماثلها من الانواع العادية الجزئية التي ينتهي الامر فيها بتكدير المحقوق او بالتعزير او بالحبس لمدة اربعة وعشرين ساعة او بالجزا النقدي بدل الحبس من خمسة قروش لمدة خمسة وعشرين غرساً بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه كما في بند ٤٠ وله ايضا ان ينظر المواد العادية التي يمكن فيها مصالحه الطرفين

عدد

١ دعاوى الزراعة التي تقع بين متخاصمين في فصل حدود غيط او ري او شركة مواشي او شركة زراعة على العادة المعتبرة بين الاهالي وبعضها او اجرة حرت

عدد

١ دعوى من يتشكى من شيخ حصته اذا اراد اخذه في العمليات زيادة

عن دوره

١ السرقات التي لا تبلغ قيمتها خمسة وعشرين غرشاً ديوانياً ويكون السارق

خلي السوابق

١ دعاوى بعض اشخاص على بعض مما يكتفى فيه بالجزآت التي تدونت

بهذا البند

١ مشاجرة خفيفة لم ينشأ عنها مضاربة بالآلات

وينظر ايضاً في (الحقوق الاهلية المدنية التي فيما بين بعض الاهالى

وبعضها في البلد فقط) ليصلح بين الخصوم مهما كان مقدار المدعى به فاذا

تم الصلح اقره واثبته في دفتر مخصوص واذا لم يتم وجب ان لا ينظر الا في

الخصومات التي لا تزيد على خمسمائة قرش واما غير ذلك فيكتب به مذكرة

ويرسلها الى مجلس دعاوى المركز

وتستأنف احكام مجلس دعاوى البلد امام مجلس دعاوى المركز في

ظرف خمسة عشر يوماً من (تاريخ تقييمه بالحكم)

١ وأنشئ في كل مركز مجلس سمي مجلس الدعاوى المركزية يرأسه

موظف رسمي ينتخب بالامتحان من اعيان البلاد وعمدها ومعه اربعة

اعضاء منهم كذلك ولهم اربعة نواب يقومون مقامهم ان غابوا ويختص

مجلس دعاوى المركز بنظر (الدعاوى التي فوق حدود مجلس دعاوى البلد

المبينة في بند ٣٤ من وظائف مجالس دعاوى البلاد وما يماثلها من الدعاوى

الواردة ببند ١٦ بهذا التي تكون داخلية حدود مجلس المركز يجوز له الحكم فيها اما بالحبس لمدة خمسة ايام او بالتجريم الذي هو الجزاء النقدي بدل الحبس لمدة مائة قرش بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه وله ايضاً ان ينظر في المواد العادية التي يمكن فيها مصالحة الطرفين وان ما يكون من الدعاوي الذي فوق حدود هذا المجلس فيجري فيها كما في بند ١٦ و ١٧ الآتي ذكرهما بهذا)

وينظر في الدعاوى المتعلقة بالحقوق ان لم تزد قيمة المدعى به على الفين وخمسمائة قرش فان زادت ارسلها الى المديرية وهذه ترسلها الى المجلس المحلي المختص بها.

واما في الجنايات فلا ينظر الا فيما لا تزيد عقوبته على حبس خمسة ايام او غرامة مائة قرش وعليه ان يحضر محاضر بالوقائع التي لا يختص بنظرها ويرسلها الى المديرية لتقدمها الى المجلس المحلي.

واهم شيء نستلفت نظر القراء اليه في هذه اللائحة هو جمع السلطتين الشرعية والمدنية في مجلس واحد للحكم في بعض القضايا التي هي من اختصاص المحاكم الشرعية او التي كانت من اختصاصها في ذلك الحين

جاء في المادة ١٨ من القسم الثاني من الفصل الثاني من اللائحة ما نصه (اذا رفعت دعوى للمجلس عن مادة شرعية في أمور موارث او نخل او سواقي او خصومات تتعلق بالعقار تسمع الدعوى فيه بالمجلس بحضور قاضي الشرع الموجود بالمركز)

وكان للمجالس المركزية اختصاصات عمومية كملحظة الاوقاف وحصر

ايراداتها ومصرفاتها وعمارية المكاتب الاهلية) وغير ذلك وكانت احكام تلك المجالس تستأنف امام المجالس المحلية في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان (تفهيمه بالحكم)

وتشتمل اللائحة على نصوص أخرى تخص بالضبطيات والمديريات من جهة الادارة لا حاجة لنا ببيانها ومع هذا فقد نشرناها كلها في الملحقات ^(١)

وفي ٦ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ رأت الحكومة وجوب توسيع اختصاص هذه المجالس الجديدة فاصدرت لائحة جعلتها ذيلًا لللائحة السابقة فصار من اختصاص المجالس المركزية ان تحكم في القضايا الجنائية التي تبلغ عقوبة فاعليها خمسة عشر يوماً وفي القضايا الحقوقية لغاية خمسة عشر الف قرش وبقي استئناف القضايا التي منح لها النظر فيها أولاً امام المجالس المحلية وصار الاستئناف في الاختصاص الجديد يرفع امام المجالس الاستئنافية ثم امام مجلس الاحكام ^(٢)

كثرت تعليمات الحقانية ومنشوراتها ولم يتمكن ذلك الديوان الجديد من رد هجمات الادارة عن القضاء ومع ذلك تأصلت معرفة الحقوق والواجبات في نفوس الناس فرأت الحكومة من اوجب واجباتها سن قانون مصري عام ووضع نظام جديد لترتيب المجالس وكانت الامة متشوفة الى ذلك فرحة به كما يؤخذ من العبارة الآتية نقلاً عن جريدة الوقائع المصرية الصادرة

(١) ملحق نمرة ٢٠ صحيفة ١٧٩ ملحقات

(٢) ملحق نمرة ٢١ صحيفة ٢٠٧ ملحقات

بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٩٨ (٤ يناير سنة ١٨٨١) نمرة ١٠٠٣

اصلاح قوانين المجالس المحلية

اقلت علينا بشائر الاصلاح اذ ورد الينا من مقام رسمي ان قوانين اصلاح المجالس المحلية قد قرب انتهاءها وان العمل بموجبها سيشرع فيه عما قريب ولا ريب ان هذا يكون من اعظم الاصلاحات التي أسستها هيئة الحكومة الحاضرة فان اختلال القوانين واجالها وابهامها وتقصها مما يؤدي لضياع الحقوق وامتداد يد التعدي ويوجب تعطيل الاعمال وكثرة الارتباك فاذا تعينت الحدود وتبينت وجوه الاعمال ووقف كل احد على ما رسم به القانون سارت الاعمال على الاستقامة وقوى الضبط وقل الخلط والخطب خصوصاً اذا انتشرت القوانين وصارت في ايدي العامة والخاصة يتداولونها ويدركون مغزى ما كتب بها وقد كان الناس في حرج وضيق صدر من تشتت القوانين واللوائح والتعليمات وعدم وجود قاعدة ثابتة وقانون واحد يقف عليه كل شخص حتى لا يكون اعدام الذمة قدرة على محاولته

وهذه نظارة الحفائية اصدرت هذا المنشور للمراكر المحلية تخبرهم ان ترتيب القوانين قد اشرف على التمام فتعجلوا بانهاء القضايا الموجودة قبل صدور القوانين كيلا يكون العمل اذ ذاك على نوعين وهذا هو نصه

(حيث ان الاهتمام حاصل والاعتناء زائد من طرف الحكومة السنية في تنظيم لوائح جديدة لتحسين سير واجراآت المجالس المحلية وترتيبها ووضع قوانين لتطبيق الاحكام عليها ومن المأمول ان يتم ذلك قريباً بعون الله تعالى ومن الضروري بذل كل مجهود في الحصول على انتهاء القضايا المتأخرة حتى انه عند صدور القوانين الجديدة يصير تطبيق احكامها على قضايا جديدة (لان احكام القوانين لا تؤثر على ما مضى) كما لا يخفى ولو وجدت قضايا متأخرة فطبعاً يكون الحكم فيها بالتطبيق للقوانين واللوائح الجاري العمل بموجبها الآن ويترتب من هذا ارتباك العمل وان يكون السير في القضايا على نوعين وفي هذا ما يغني عن الايضاح من حيثية تنوع العمل وعدم الانتظام على الوجه المطلوب فبناء على هذا وعلى ما نعهده في همة حضرته وحضرته الاعضاء وما نؤمل حصوله من زيادة الاجتهاد من باقي مستخدمي المجلس نرجو اجراء كل الطرق

المستحسنة لسرعة الحكم في القضايا الموجودة حتى لا يتأخر منها شيء ويكون سير جميع الاشغال مطابقاً للقانون والترتيبات الجديدة عند وضعها وغاية ما مولنا ان نرى نتائج هذا المحرر قد تمت بالاجابة)

وقد انجزت الحكومة لائحة ترتيب المجالس ونشرتها في الوقائع المصرية بتاريخ ٢٥ الحجة سنة ١٢٩٨ (١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١) وكان لا فرق بينها وبين لائحة ترتيب المحاكم الحالية في شيء من قواعدها الكلية واحكامها العامة وكيفية تنظيم المجالس وبيان اختصاصاتها

لكن ما كادت الحكومة تفرغ من وضع بقية القوانين حتى قامت الثورة وذهبت بكل ما كان وكل ما قرب ان يكون من الاصلاح والنظام الى ان فتحت المحاكم الاهلية الحاضرة

وتتمياً للفائدة نذكر بالاختصار كيفية العمل امام المجالس الملغاة ليعرف القارئ طرق الاختصاصات في ذلك الزمن

القضايا الجنائية

متى قدمت الشكوى ممن وقعت عليه الجريمة الى الجهة المختصة وهي المديرية او المحافظة او احد فروع الادارة يحصل الشروع في التحقيق بمحضر يقال له (مذكرة) وليس للتحقيق قواعد مخصوصة من حيث المواعيد في استجواب المتهمين او حبسهم او الافراج عنهم او التضمنين عليهم فاذا انتهى هذا الدور وكان في الغالب يأخذ زمناً طويلاً لا بحسب مقتضيات الاحوال ولا مستلزمات الدعوى ترسل الاوراق الى المجلس الابتدائي بعد ان يحرر قلم التحقيق (قلم الدعاوي) ماخصاً بما اشتمل عليه التحقيق ويبيدي رأيه في

ثبوت التهمة وعدمها ويسمى ذلك الملخص (نتيجة) وهذه صورة منها
تقلناها من احدى القضايا بغير اختيار مع المحافظة على الرسم في الكتابة ايضاً

نتيجة

قلم ضبط الوقائع حول على قلم الداوى اوراق بتأشير في ١٨ محرم سنة ٣٠١ من
تلاوتها تبين وزود شرح من مديرية القليوبية للضبطية في ١٧ الماء المرقوم نمرة ٣٤٦
بنا على ما ورد له من مامور ضبطية بها في ١٥ منه نمرة ٥٦٧ ومعه شخص اسمه
حسن فرج ورشمه فضه وورقتين بمضمون ان شخص يدعى قوسه شنوده قدم شقه
لحضرة مامور ضبطية بها يوري بها انه حالما كان موجود بدكانه حضر له حسن فرج
المبدي ذكره ومعه رشمه فضه لاجل بيعها اليه ولكون الرشمه المذكورة لم تكن من مقامه
وربما ان يكون سارقها فقد اجرى ضبطه واحضره للضبطية اي لضبطية بها ولدى سؤاله
ليفيد عن اسمه ولقبه وبلده وصناعته وكيفية حصوله على الرشمه المحكى عنها واسباب
حضوره لبها ويعرف من فيها فاجاب بان اسمه كما ذكر وبلده سكندريه وصناعته
عربجي ولم يكن له اهليه خلاف والده المدعو حسن فرج الفراش بمحطة سكندريه
وانه بالنسبة لاصابته بداء التشويش قد تبرأ منه والده وطرده من سكندريه فخرج منها
وتوجه الى مصر في يوم الجمعة الماضي من تاريخ اجابته الواقعة في ١٥ محرم سنة ٣٠١
بقصد السبي على معاشه فبحال مروره في الطريق جهة الجوارب ببولاق تقابل معه
ولد سوداني صغير وبصحبه حمار وعليه رشمه فضه فقد عمل كل الطرق التي بها سرق
تلك الرشمه من الحمار بدون استئجار العبد بذلك وبعدها خرج من مصر بقصد التوجه
على سكندريه وبوصوله الى بها قد مكث بها يومين بطرف الشيخ ابونوار مع الشحاتين
وفي يوم تاريخ اجابته كان قاصد بيعها فاجرى ضبطه بها قوسه الصائع واحضره لضبطية
بها ومع تورية الرشمه الى قوسه المذكور وطلب منه الايضاح عما تساويه من الثمن
بالعملة الصاغ وعن اوصافها فاوضح انها رشمه فضه اتسلك عيار ثمانين وقدر وزنها ١٣٠
درهم مايه وثلاثين وتساي من الثمن ٢٠ ٢٧٧ — سعر الدرهم الواحد سبعين فضة
صاغ ويرام اجري اللانم عن كل ما ذكر بمعرفة الضبطية وفي ١٨ م سنة ٣٠١ تأشير
من حضرة ناظر قلم الداوى بسجن حسن فراج المذكور واخيرا استقر ان يصير ابعائه

لضبطية قسم بولاق للإرشاد عن الموقع الذي سرق فيه الرشمه وبعدها يعاد للسجن كما توضح ولما كتب من الضبطية لقسم بولاق وارسل له بمن يدعى حسن فرج لارشاده عن الموقع الذي سرق فيه الرشمه والوقوف على السوداني المذكور وتابع من وعن الرشمه المذكوره هي تعلق من فقد ورد شرحه في ١٩ محرم سنة ٣٠١ نمرة ٢٩٥٨ ومعه المذكور على انه لم حصل الاستدلال على ما ذكر وعلى ذلك جرى سجنه في التاريخ المذكور وبعمل العيادة على مسجونين الضبطية بمعرفة حكيم باشيها فقد وجد مع حسن فرج لطخ مخاطية في الصفن والشرح وتورى من حضرة الحكيم عن ارساله الاستتاليه وقد كان وارسل لها بافاده في ٢١ محرم سنة ٣٠١ نمرة ٢٥ منه تأثر من سعادة اليك وكيل الضبطية بان من حيث الرشمه الفضة المحكي عنها لم يظهر لها مدعي ومع ابعاث السارق لها من هنا لقسم بولاق للبحث عن صاحبها فما وجد فيجرى اضافتها بالامانات عهدة صراف الضبطية تحت صدور حكم المجلس وبالنيو يجري تقديم القضية اليه وقد جرى اضافتها عهدة صراف الضبطية باذن وارد اليومية في ٢٦ نوفمبر سنة ٨٣ ثم لما كتب لضبطية سكندريه من هنا في ١٨ م سنة ٣٠١ نمرة ٣٦٧ بالتحري عن سوابقه والكشف عنه من سجلاتها وافادة الضبطيه في ٢١ منه ورد شرحها نمرة ٣٤٣ بنا على ما ظهر الى المذكور من انه كان تجارى على سرقة ساعه ذهب وكسكك ذهب وكسكك ذهب وساعه فضه الجميع تعلق الخواجه ولیم هوتسون الانكليزي المهندس بالسكة الحديد قيمتهم مبلغ ١١٩٥ تعريفه واشترك معه شخص آخر يسمى عبد الرزاق محمد في السرقة المذكوره وحكم عليهما بالليان مدة اربعة شهور بمقتضى مضبطه من مجلس استئناف بمصر في ٢٨ ر سنة ٩٥ نمرة ٣٣١ بشرح الداخليه لضبطية سكندريه في ١١ م سنة ٩٦ نمرة ٤ وبالتحري عن سوابق المذكور لضبطية هنا فلم يظهر له سوابق والحكيم افصح اوصافه وان عمره ٢٤ سنه تقريباً وبعد ذلك تأثر بانه من حيث ان هذه الماده استوفت وحسن فرج المدعى عليه بالاستتاليه الآن لعياله وان لهذا وكون المذكور فقير يعاف من ثمن المضبطه ويجري تقديم القضية الى المجلس هذا نتيجة ما في الاوراق

امضا

امضا

احد الكتاب

ريس القلم

وقد عرضت هذه النتيجة على مأمور الضبطية فوقع عليها الإشارة الآتية

ان من التحقيقات الواردة بهذه النتيجة تبين حصول ضبط المدعو حسن فرج بواسطة قومه شنوده الصانع بئندر بنها برشمه فضه حالما كان قاصد مبيعها اليه حسن فرج المذكور اورى بانه كان مارا من جهة الجوابر بيولاى ونصادف بغلام سوداني قايد حمار وبه الرشمه المحكي عنها وقد عمل كل الطرق ومحصل على سرقتها واخذها وتوجه بها الى بنها ولما شرع في مبيعها الى قومه شنوده قد ضبطه بها واوصله لضبطية تلك الجهة وبوزن وتبين الرشمه المذكوره قد وجدت ١٣٠ درهم بسعر الدرهم الواحد قرش واحد وثلاثون فضه صاغ ٢٠ ٢٢٧ ولما تحرر لضبطية قسم بولاى وبعث لها بحسن فرج المذكور لارشاده عن الموقع الذي تجارى على سرقة الرشمه فيه فوردت افادتها بعدم الاستدلال على صاحبها ولذا قد جرى اضافتها بالامانات ولاقدام حسن فرج المحكي عنه على السرقة كاعترافه بكيفية ما توضح صار مدان بتشديد جزاء لظهور سابقة سرقة له بضبطية سكندريه الموضح عنها بالنتيجة وبمعرفة المجلس يجري ما يراه

٨ صفر سنة ١٣٠١

مأمور ضبطية

(ختم) مصر

ويرى المطلاع على هذه النتيجة انها احنوت على شرح وقائع الدعوى من يوم حصول السرقة الى يوم تحرير تلك النتيجة مع التفصيل السكلى والبيان الواضح واشتملت ايضاً على رأي مأمور الضبطية في ادانة المتهم ووجوب التشديد في عقابه وهي تمثل قضية سارت على حسب ما يجب ولكن ما كانت كل قضية تجري هذا المجرى ولا يعمل في انجازها هذا التعميل فقد تلقينا ايام افتتاح المحاكم الاهلية الجديدة في الوجه القبلي ما كان موجوداً من القضايا بالمجالس الملغاة واقلام الدعاوى في المديريات ورأينا ان كثيراً منها مكث حوالى الثلاثين سنة في ايدي المحققين او بين المحققين والمجلس الابتدائي واليك بعض تلك القضايا القديمة التي ذكرناها

في تقريرنا سنة ١٨٨٩ للنائب العمومي عن اعمال نيابة محكمة اسبوط وهي من القضايا التي كنا ورثناها عن اقسام الدعاوى والمجالس الملغاة وحفظنا اوراقها لتتقدم العهد عليها

المدة التي مكنتها الدعوى في التحقيق	موضوع التهمة	تاريخ حصول الواقعة
سنة		سنة
٢٩	فزع على مشايخ البلاد	١٢٧٨ عربية
٢٨	قطع جسر الدوير	١٢٧٩ «
٢٨	سرق اشيا من منزل ابراهيم افندي بسيوني	١٢٧٩ «
٢٩	التشكي في حق طنطاوي علي	١٢٧٨ «
٢٧	تداعي في حق كاتب زراعة بني حسين	١٢٨٠ «
٢٦	قتل يوسف دردير	١٢٨١ «
٢٢	اصابة ابراهيم خليفه بعمار ناري	١٢٨٥ «
٢٢	فقد اسماعيل بن موسى اسماعيل	١٢٨٥ «
١٨	تأخير عن التوجه مع الانفار بالعمالية	١٢٨٩ «
٢٢	تردد الاشقياء في منزله	١٢٨٥ «

وهذا قليل من كثير

ولما تم تحرير النتيجة على ما تقدم بيانه ارفقت بمذكرة التحقيق وبقية اوراق الدعوى وارسلت الى المجلس بالإفادة الآتية صورتها

مجلس ابتدائي مصري رئيسي عزتوا فندم

الاوراق مرفوقه يشتملوا ما جرت به التحقيقات فيمادة ضبط حسن فرج من اهالي سكندريه ببندر بنها حالما كان قاصد مبيع رشمه فضه لآخر يسمى قوسه شنوده الصايغ بذاك البندر واعترافه بسرقتها بالكيفيه الواخه بهم وقد عملت عن ذلك النتيجه اللازمه وعطى عليها آخر الاقوال منا ولم تحصل ثمن المضبطه لعدم ظهور مدعي بالرشمه وفقر المدعي عليه ولهذا لزم تحريره لحضرتكم والاوراق عدد ٧ بحافظه مبعوثين طيه للنظر فيهم بالمجلس واجرى المستلزم مع المعلومه بان حسن فرج المذكور سجن من اجل ذلك بالضبطيه في ١٨ محرم سنة ١٣٠١ ولكونه وجد به لطاخ في الصفن والشرح وتورى من حضرة حكيمباشي الضبطيه عن لزوم ارساله الاسبتاليه قد بعث لها بافاده في ٢١ منه وللان لم يحضر منها وبعودته يجري اعادته للسجن كما كان ويصير اخطار المجلس عن ذلك ١٣ ص سنة ١٣٠١ مامور ضبطية

دعاوى (ختم) مصر

ويوجد على هذه الافادة تأشير بنير امضاء في الجهة اليسرى صورته (ورد في ١٥ صفر سنة ٣٠١) وعلى يمين هذا التأشير اسم هو (حسن احمد افندي)

ويظهر انه كان لكل قضية قاض يقرأها ولذلك رأينا افادة يقال لها في عرفهم (بوصله) موقعاً عليها بختم منقوش فيه اسم (يوسف صديقي) بامضاء اعضا (مجلس ابتدائي مصر) مرسله الى (الاسبتالية) وهذه صورتها بوصله

من المجلس الى الاسبتاليه

نؤمل اخذ آخر اقوال حسن فرج فيمادة ضبطه ببندر بنها حالما كان قاصد مبيع رشمه فضه لآخر يسما قوسه شنوده الصايغ بذاك البندر المرسل من الضبطيه للاسبتاليه في ٢١ محرم سنة ١٣٠١ لما لجته اذا كان يستطيع ذلك وبعد التصديق على اجابته من يلزم ترسل لنا عنيد رافعه في يوم الاحد ١٦ ص سنة ١٣٠١ حسن احمد

جاء الرد شرحاً على تلك البوصلة في اليوم الثاني يفيد ان حسن احمد
ارسل الى الضبطية في اليوم المذكور
وفي يوم ١٩ صفر سنة ١٣٠١ استحضر ووجه اليه في ورقة على حديثها
سؤال هذه صورته

مذاكرة آخر اقوال

سؤال الى حسن فرج
فيد عن آخر اقوالك فيمادة ضبطك بنذر بها حال ما كنت قاصد مبيع رشمة فضه
الى قوسه شنوده الصايغ في ١٩ ص سنة ١٣٠١
جوابه

اني ما سرقت الرشمة ولكن وجدت ملقيه بجهة الجوارب ببوراق واخذتها ولما
توجهت بها الى بنها وادرت مبيعها الى قوسه شنوده صار ضبطي بها وهذا آخر اقوالي
١٩ صفر سنة ١٣٠١ حسن فرج

وباسفل هذا الجواب سطر مكتوب فيه

تجواب من حسن فرج غنيدى بانه وجد الرشمة ملقيه بالارض ولما اراد مبيعها الى
قوسه شنوده صار ضبطه بها في تاريخه يوسف صدقي
بعد ذلك انقطعت الوصلة بين المتهم وقضاته وتقدمت القضية الى المجلس
فحكم فيها في ٢٢ صفر سنة ١٣٠١ ويسمى الحكم مضبطة وهذه صورتها

ورقة مضبطه خاليه عن وضع مبلغ ثمنها

عشرين قرش

٢٠.

ضبطية مصر ارسلت للمجلس اوراق بافاده رقم ١٣ ص سنة ١٣٠١ مرة ١٨٥٥
تبين منهم انه بتاريخ ١٥ م سنة تاريخه توجه الى قوسه شنوده الصايغ بنذر بها شخص

ومعه رسمه فضه (وبعد ذلك صاغ الكاتب جميع ما كتب في النتيجة التي ارسلت من الضبطية) ولما وصل الى رأي الضبطية استأنف الكلام من اول السطر فقال وسعادة مامور الضبطية قال ملخصا انه لاقدام حسن فرج على السرقة كاعترافه صار مدان بتشديد جزاء لظهور سابقة سرقة له بضبطية سكندرية وانه بمعرفة المجلس يجري ما يراه ثم اتبع ذلك بقوله وعليهذا وردت الاوراق للمجلس بافادة الضبطية البادي ذكرها واوضحت بها عدم تحصيل ثمن التمتع لعدم مدعى برشمه وفقر المدنا عليه وانه سجن في ١٨ م سنة ٣٠١ ولكونه عيان قد ارسل للاسبتياليه في ٢١ منه وانه بعد عودته منها يعاد للسجن ولا تضاح ابعاث المذكور الاسبتياليه للضبطية في ١٧ ص سنة ٣٠١ قد طلب منها بالمجلس وباخذ آخر اقواله به اجاب بانه ما سرق الرسمه ولكن وجدها ملقيه بالارض بجهة الجوارب ببولاق واخذها ولما توجه الى بنها واراد بيعها الى قوسه شنوده صار ضبطه بها وبعد ذلك اعيد المذكور للضبطية ثانيا وبلى ذلك امضات الكتبة حسن احمد علي ابوالنصر سليمان حموده

القرار عن ذلك

تليت هذه القضية بجلسة يوم الاحد ٢٣ ص سنة ٣٠١ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ٨٣ وروى انه من حيث ثبت على حسن فرج باعترافه تجاريه على سرقة رسمه فضه من حمار كان قائدا له غلام سوداني صغير بجهة الجوارب ببولاق وقد صار ضبطها معه حينما كان قاصد بيعها ببندر بنها لشخص صايع ولعدم ظهور صاحب لها قد صار اضافتها بامانات الضبطية في ٢٦ نوفمبر سنة ٨٣ بعد ان جرى وزنها وتمينها بمبلغ ٢٠ ٢٢٧ مائتين سبعة وعشرون غرش وعشرين فضه صاغ فلها وما ظهر لحسن فرج المذكور من سابقة تجاريه على السرقة قد حكم بارساله الى ليان سكندرية مدة اربعة شهور تطبيقا للماده الحادية عشر من فصل ثالث يخص له مدة سجنه ومن جهة الرسمه فالضبطية تجري الاعلان عنها وعند ظهور صاحبها تسلم اليه وفي حالة عدم ظهور صاحب لها يجري اللازم عنها بمعرفة الضبطية ايضا حسب الجارى في امثالها

(ختم المجلس)

وبعد صدور هذه المضبطة تحررت افادة من رئيس المجلس الابتدائي

الى محافظة مصر هذه صورتها بعد الديباجة

قد نظر بالمجلس مادة تجاري حسن فرج على سرقة رشمة فضه وضبطه بها حينما كان قاصد بيعها ببندر بنها الواردة هنا بافادة الضبطيه الرقيمه ١٣ ص سنة ٣٠١ نمرة ١٨٥٥ وحكم فيها بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ٨٣ بارسال حسن فرج المذكور الى ليان سكندريه مدة اربعة شهور تخصم له مدة سجنه ومن جهة الرشمة فالضبطيه تجرى الاعلان عنها وعند ظهور صاحبها تسلم اليه وفي حالة عدم ظهور صاحب لها يجري اللازم عنها بمعرفة الضبطيه ايضا حسب الجارى في امثالها وحيث ان حسن فرج مسجون بالضبطيه من تاريخ ١٨ محرم سنة ٣٠١ من اجلهذه المادة فلزم تحريره لسعادتكم نومل التنبيه باعلانه بهذا الحكم واخذ اجابته وابعائها من ذلك الطرف لمجلس الاستئناف مع اعتبار سجنه على ذمة المجلس المثني عنه بما ان اوراق ومضبطة القضية ارسلا اليه في تاريخه اقدم تحريرا في غرة راسنة ١٣٠١

فلما وصلت الاوراق الى مجلس الاستئناف بافادة المجلس الابتدائي المذكورة كتب رئيس ذلك المجلس الى محافظة مصر شرحاً عليها صورتها

علم من افادة مجلس مصر هذه الرقيمة ٢ راسنة ٣٠١ نمرة ٥٤٩ الواردة معها اوراق قضية تجارى حسن فرج على سرقة رشمة فضه وضبطه بها حينما كان قاصد بيعها ببندر بنها انه كتب منه للمحافظة باعلانه حكمه الى حسن فرج المذكور واخذ قوله عنه وتقديمه لهذا الطرف وحيث مقتضى الاجرا كذلك واخذ اخر قوله واعطا قول المحافظة في القضية بما تراه وورود الافادة فاقتضى شرحه لسعادتكم واوراقها من طيه عدد ١٢٠ بحافظه بامل الاجرا كذلك واعتبار سجنه على ذمة المحافظه ما دامت القضية موجودة فيها افندم

ببحث المحافظة عن حسن فرج في السجن فعلمت انه في المستشفى .

فارسلت الى ناظره المحرر الآتية صورته

استبالية مصر ناظري عزتو افندم

قد نظر بمجلس مصر قضية تجارى حسن فرج على سرقة رشمة فضه وضبط بها

حالما كان قاصد ميعها ببندر بنها وحكم فيها بمجازاته بارساله الى ليان سكندريه مدة اربعة شهور تخصم له مدة سجنه ومن جهة الرشمه فيصير الاعلان عنها وعند ظهور صاحبها تسلم اليه وفي حالة عدم ظهور صاحب لها يجرى اللازم عنها حسب الجارى في امثالها وحيث يطلب حسن فرج من السجن لاجل اعلانه بالحكم واخذ اخر اقواله فتورى عن سبق ابعائه للاسبتالية في ١٤ را سنة ١٣٠١ فلهذا اقتضى تحريره لعزتكم عنيد رافعه محمد افندى توفيق المعاون تؤمل التذيه باعلان المحكوم عليه بالحكم واخذ جوابه بالقبول وعدمه مع اخذ اخر قوله حسب طلب الاستئناف بما ورد منه بمره ٣١ ويفاد لاجرا اللازم

توجه المعاون بهذا المحرر الى (الاسبتالية) فقدم اليه حسن فرج فسأله شفاهاً عن المطلوب واجاب كتابة في ورقة قائمة بذاتها هذه صورتها الاجابه المعطيه من حسن فرج

قد فهمت ما توضح بافاده محافظة مصر الواردة للاسبتالية رقم ٢١ را سنة ١٣٠١ المرغوب بها تفهيمى بحكم مجلس الاستئناف (في الحقيقة مجلس ابتدائي) القاضي بارسالي الى ليان سكندريه مدة اربعة شهور يخصم لي منها مدة سجنى وهذا الارتكاب لسرقه الرشمه الفضة ومقتضى اعلاني بهذا الحكم واخذ اخر اقوالي وقبولي بالحكم من عدمه فاني قد قبلت هذا الحكم ولا يكن لي معارضه فيه ولا عندي اقوال خلاف ما ابديته وهذا جوابي في ٢٤ را سنة ١٣٠١

اجابة حسن فرج المسطره بعاليه هي عنيدي في ٢٤ را سنة ٣٠١ ختم
معاون محافظة

مصر

ثم اعادت (الاسبتالية) الى المحافظة محررها مع الاجابة بشرح هذه صورته

بمقتضى ما توضح بافاده المحافظة هذه مره ٧٩ قد اخذت الاجابة من حسن فرج بحضور محمد توفيق من معاونين المحافظة ولزم شرحه لسعادتكم بالافادة وطيه المذاكره اقدم واما المحافظة فانها ابدت رأيها بالكتابة على نفس المضبطه هكذا

تليت هذه المضبطة ولسبق اعطا القول عن هذه المادة من الضبطية فلا يكون لنا اقوال نبديها الآن خلاف ما سبق ابداه اولا وبمعرفة مجلس الاستئناف يجري ما يراه

محافظ مصر

واما مجلس الاستئناف فانه لم يحكم في القضية لالغائه يوم تشكات المحاكم الاهلية الحالية فانقلت القضية منه الى محكمة الاستئناف وهي حكمت بتأييد ما حكم به مجلس ابتدائي مصر

ويرى القارئ من عرض سير هذه الدعوى كيف كانت تجري التحقيقات اولا بمعرفة الادارة ثم تقدم النتيجة وهي عبارة عن ورقة الاتهام المعروفة الآن في القضايا الجنائية والفرق بينهما العموم والخصوص وحبذا لو ان النيابة تبدي طلباتها بورقة الاتهام في الجنب كما تفعل في الجنائيات على ان ورقة الاتهام صارت اليوم معطلة النفع في الغالب لعدم الاعتناء بتحريرها والاقتصار فيها على يسير من كثير كان يجب شرحه فيها كذلك يتبين ان الضبطية كانت قائمة مقام النيابة العمومية امام المجلس الابتدائي والمحافضة امام مجلس الاستئناف ويتبين كيف كانت تسير المخاطبات بين جهات الادارة والقضاء مع التكرار الممل والتطويل المخل

المسائل المدنية

تفتتح الدعوى بورقة تسمى تقريراً اولياً بعنوان رئيس المجلس المختص يبين فيها المدعي دعواه ويطلب الحكم بالحق الذي يدعيه ويجب ان يكون التقرير المذكور محرراً على ورق من ورق التمنة المخصوص لذلك ويقدم على نسخ بقدر عدد المدعى عليهم ويزيد واحدة تحفظ بالمجلس وهذه صورة تقرير منها

تقرير للمحاكم والمجالس والدواوين
ثمنه ثلاثة غروش

٣

تقرير اول مقدم لمجلس طنطا من محمد نصير عسر من ناحية ابو العز بمركز تلا
منوفيه ضد عمي ابراهيم محمد عسر من الناحية المذكورة

نيدي لعدالة المجلس ان والذي نصير عسر كان مع عمي ابراهيم محمد عسر المذكور
بمعاش واحد ويمتلكوا ٩ فدان اطيان خراجية بالناحية بلدنا ومحققين باسمهم هم
الاثنين كل منهما بحق النصف وكانا بمعاش واحد ولا رشدية عمي فالاطيان مكلفه باسمه
ثم توفي والذي المذكور عني وفضلت مع عمي المذكور بمعاش واحد لحد الآن والآن
رغبت انفصالي منه واستولاي على ما تركه والذي لي من اطيان وغيره فن طمع نفسه
يرغب ان يعطيني ٣ فدان ويحجز من استحقاقي فدان ونصف وحيث العدالة تقضي
باعطى كل ذي حق حقه قد التزمت بايضاح مختصر تظلمي بتقريرى هذا مسترحما من
عدل المجلس الزام عمي ابراهيم محمد عسر المذكور بتسليمي ٤ فدان ونصف ومحاسبته
على ريعها من تاريخ وفات والذي لحد يوم التسليم لي وقد حررت هذا التقرير على نستختين
صوره واحده لاعلان عمي المذكور باحداها ومربوط الفدان الواحد مدة عشر سنوات

محمد نصير

١٦ محرم سنة ٩٩

١٦٢٠

(ختم) عسر

فلما وصل هذا التقرير الى المجلس عرض على الرئيس فامر باعلانه هكذا

نظر هذا وتعلن هذه النسخة الى ابراهيم محمد عسر للمجاوبة عنها بميعاد ثمانية
ايام من تاريخ الاعلان ١٨ محرم سنة ٩٩ ريس مجلس

(ختم) طنطا

طبق الاصل الموجود بالمجلس محمد بدوي (عيد الرحيم) محل ختم المجلس

ثم ترفق النسخة المذكورة بافادة من رئيس المجلس الى المديرية
لاعلانها ومن المديرية الى المركز الى شيخ البلد فاذا اعطى الجواب أرسل

الى المجلس بالطريقة عينها ويعلن الرد الى المدعي فيجيب عليه بتقرير ثانٍ يعلن الى المدعى عليه ليعلن رده الى المدعي ثم يحجر هذا تقريراً ثالثاً وبعد ان يجيب المدعى عليه عنه يحدد المجلس يوماً لنظر الدعوى ثم ينظرها سواء حضر الخصمان او لا ويحكم فيها حكماً بما يراه ويسمى الحكم (مضبطه) كما تقدم بيانه في المسائل الجنائية

وكان لا بد من استوفاء التقارير الثلاثة والرد عليها ولو لم يكن لاحد الخصمين كلام جديد بيديه كما تراه من التقرير الآتي

تقرير للمحاكم والمجالس والدواوين

ثمنه ثلاثة قروش

٣

مجلس استئناف بحري رئيسي عزتواقدم

ما قاله جناب الخواجه الياس عيسى وكيل اسماعيل ابو سنه من نشرت بتقريره علم وحيث انه لم يرى بتقريرى ما يلزمه الرد عنه فلم اجد انا الاخر بتقريره ما اجاب عنه وحيث صار اللازم منه ومنا اتمام التحريات وتحديد جلسه فلذا قد حررته في نسختين صورته واحده للاعلان والحفظ حسب الاصول اقدم ٣ راسنة ١٣٠٠

عن محمد ابو سن

كاتبه الفقير السيد

مصطفى الجدي

نظر هذا بالمجلس ويعلن الى الخواجه الياس عيسى بطنطا وكيل اسماعيل ابو سن ليجاب عنه بميعاد ثمانية ايام من تاريخ الاعلان ٦ راسنة ١٣٠٠ ختم المجلس وقد يتفق ان الخصم الواجب عليه الرد لا يجيب في الميعاد القانوني ففي هذه الحالة يجوز لخصمه ان يطلب الحكم في الدعوى بدون انتظار

جواب خصمه ويقدم بذلك تقريراً ويسمى طلبه هذا (قفل باب المرافعة)
واليك صورته

تقرير المحاكم والمجالس والدواوين
ثمنه ثلاثة قروش

٣

مرفوع مني دعوى بالمجلس عن موكليني محمد ابراهيم رمضان وسعد زيدان المهزوى
من طنطا ضد عامر محمد شريدم ومحمد اخيه من نقبا سبع مركز الجعفرية غربية
بخصوص اطيان وتقدم في التقرير الثاني منمدة ثلاثة شهور وكسور وباعلانهم لوكيل
الخصم من تلك المدة لا كان يجاب عنهم وقيل انه توجه بلاد الشام وحيث يجوز لي
قانونا قفل باب المرافعة التحريرية على نفس الاخصام اقتضى عرضه ثلاثة نسخ صورته
واخذه لاعلان عامر محمد شريدم ومحمد اخيه باثنيهم وحفظ الثالث بالمجلس مع تحديد
اقرب جلسته لسماع الحكم عليهم بنفاذ طلبات موكليني اقدم ٧ را سنة ٣٠٠

(ختم) محمد سليم

نظر هذا وتعلن منه نسخته الى عامر محمد شريدم من نقبا للعلم بما فيها وحضوره
بجلسة يوم السبت ٤ الحجة سنة ٣٠٠ القعدة سنة ١٣٠٠ رئيس دائره ثانية
(ختم) بمجلس طنطا

هذا طبق الاصل سيد حمدي مجل ختم المجلس

وبعد المرافعة يصدر الحكم اى الخلاصة او المضبطة ولم تأت
بصورة من ذلك اكتشافاً بما بيناه في المسائل الجنائية لانه لا فرق بين
المضبطتين الا في الموضوع اما الشكل والترتيب والاضاع فكلاهما واحدة

ملاحظات عمومية على ما تقدم

يعلم مما تقدم ان القضاء في مصر ايام المرحوم محمد علي باشا ومن خلته من الولاة كان في مهد طفوليته وان الحقوق كانت لا تتبين للناس الا مخوفة بظلمات كشيئة تحجب بينها وبين المدركات وأن الواجبات كانت كثيرة متنوعة بغير حد تقف عنده ولا بيان تستنير به النفوس التي فرضت هي عليها

لذلك كانت حياة المجالس موقوفة على مجرد الوشاية وكان يكفي لانعائها برمتها كلمة سيئة من عظيم

وهنا نذكر السبب في غضب سعيد باشا على المجالس سنة ١٢٧١ بعد ان علمناه بطريق الصدفة من احد عظمائنا وسعاداته لا يزال شاغلاً لمركز خطير قال (كنت معاوناً بمديرية الروضة اي النرية والمنوفية معاً وكان صاحب الدولة رياض باشا وكيلها وكان بها مجلس رئيسه المرحوم جعفر باشا ففي صبيحة يوم من الايام جاء المرحوم سعيد باشا من مصر مبكراً على قطاره الخاص ولم يكن احد يعلم مجيئه لانه كان يعتمد مباغتة المصالح كثيراً وذهب من فوره الى المجلس فلم يجد احداً من عماله حاضراً فامر صاحب الدولة رياض باشا باقفال ابوابه وتسميرها ونفذ الامر لساعته وجاء عمال المجلس واحداً بعد الآخر حتى اجتمعوا جميعاً وعلّموا من البواب حقيقة الخبر فاسترحموا من ولي النعم العفو فكان جوابه الغاء المجالس كلها وتشكيل مجلس في كل مديرية من المدير والوكيل والباشمعاون واثنين من العمدة

للحكم في جميع الدعاوي^(١)

وكان اختصاصها غير معروف بالضبط لان جهة الادارة كانت ترى لنفسها وحدها حق السيطرة العامة والنظر في مصالح الناس صغيرها وكبيرها سواء تعلقت بالمعاملات الخصوصية او ارتبطت بالمنفعة العمومية

فمن الادلة على اضطراب اختصاص المجالس في ذلك الزمان ما يأتي
مات رئيس صندل في السويس وتراحم الملاحون على وظيفته فرأت الحكومة ان الامر جلل وان الموضوع جسيم لا يسبر غوره الا كبار رجال القضاء وأحالت المزاحمين على مجلس الاحكام فصدر قراره كما يأتي

من حيث الصندل المذكور كان مرتب فيه رئيس براني بمائة شهري ١٥٠ قرش والآن المطلوب قيده تبلغ ماهيته شهري تسعين غرش كما المرتب الى صندل نمرة ١ وفي هذا وفر عن المرتب اولا وقد شهد في حق محمد ضيف المذكور انه اهلا لادارة هذا الصندل وانه مستحق ترتيب التسعين غرش اليه فيصير ترتيبه بالمهية المذكورة والا جرى على هذا الوجه يتحرر لجناب مدير الامراريه والسكة الحديد كما استقر عليه رأى المجلس حضرة الافندي اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا
رئيس مجلس^(٢)

ومنها انه انعم على احدى باطيان فرأى بعضها فاسداً وطلب استبداله بصالح ورأت الحكومة ان الامر خطير وان في الموضوع اشكالا لا يحل عقده الا مجلس الاحكام فعرضت الامر عليه واليك ما استقر الرأي لديه

قرار صورته حضرة مدير الحيزه واطفيح ارسل الى المجلس افاده رقيمه ٥ ر سنة ٢٧١ نمرة ٨١ ومعها شقه ومذاكرة ومن تلاوتهم تين بانه انعم على حضرة قوله الى

(١) راجع صحيفة ١٩٥

(٢) راجع دفتر احكام مصرية صحيفة ٢٣ نمرة ٥٢ دفترخانة

صالح بك بنحسماية فدان ابعاديه وتحددوا لحضرته طبق الامر الرقم ٢٧ ب سنة ١٢٦٥
 نمرة ١٧٢ قد تعرض المومى اليه كتخدائي في ماه جا سنة ٢٦٨ على انه من ضمن
 الثلثاية فدان المحدده اليه بناحية ابو صير نحو مائه وخمسين فدان رمال وفساد غير
 قابلين للزراعه ولما ان تحرر لمديرية الحيزه بما اقتضى وردة افادتها المقدم ذكرها تفيد
 بان الناحيه المذكوره بها سبعة وعشرين فدان وثلاثي وربع ونصف قيراط ابعاديه
 صالحه وكان مزعع اشهارها بالمزاد كقطاعه محفوظ شعبان من الناحيه فبالمداوله عن ذلك
 رؤي بانه من كون المحدد الى اليك المومى اليه من هذه الناحيه ثلثاية فدان ابعاديه
 ومتشكى عن انه من ضمنهم مائه وخمسين فدان فساد ويرغب اعطاء البديل من الابعاديه
 الصالحه اليه ولا وجد بالناحيه خلاف السبعة وعشرين فدان المذكوره ومتى كان الامر
 كما توضح وانه لا مانع بالمديرية من اعطى الافدنه المذكوره بدل الفساد السالف تحديده
 لحضرته فيتحرر لحضرة مدير الحيزه باعطي حضرة اليك السبعة وعشرين فدان وكسور
 المذكوره من اصل الفساد المتشكى باستبداله ويصرف النظر عن نزولهم بالمزايدة ما دام
 مقتضى استبدال الفساد من الابعاديه الصالحه وهذا ما وافق واستقر عليه رأى المجلس
 قبي اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا

رئيس المجلس^(١)

ومنها ان نظام البريد كان اعتل فرأت الحكومة انه لا يصلحه الا
 مجلس الاحكام ورأى هذا المجلس انه يجب لانفاذ الامر اشتراك المديرين
 معه فدعاهم اليه وانعقدت جمعية حافلة منهم ومن جميع اعضائه وتداول
 الكل في هذا الامر العام وكانت نتيجة مداولاتهم ان الذي يجب اناطته
 بتحضير نظام عام لمصلحة البريد في جميع انحاء القطر انما هو (ساعي باشى
 المعية السنية) فحروا قراراً بذلك وانفضوا حتى اذا قدم ذلك الرجل مشروته
 عادوا كلهم الى الاجتماع بسراني مجلس الاحكام وصدقوا على ما راه من غير

تبدیل ولا تعدیل . ولولا ان النظام طويل والقرار اطول لا درجناهما برمتها^(١)
ومنها ان رجلاً حکم علیه باللیمان لجریمه استوجبتہ ورفت من وظیفته
وبعد ان وفى عقوبته واقام زمناً مرفوتاً عاد یطلب خدمة فی الحكومة
فحالت طلبه هذا الى المجلس وهذا قراره

ولدى المذاكرة فی ذلك بالمجلس نظر بانه من حیث المذكور ولو انه كان ارسل الى
اللیمان فی سنة ٢٥٨ بموجب خلاصه من الحقائقه لكن تبین ان من بعدها اعرض الى
الشورى یلتمس خدامه باحدى الجهات وعلى الاعراض صار الاستعلام من الحقائقه
وعطیه منها الافاده بان الحكم الصادر لم یحکم به عدم استخدامه ومن بعد ذلك استخدم
بديوان داوري اسکندريه وبعده جهات آخر وأخر خدمته بشکاتب ديوان الاوقاف
وفی کل تلك المده التي تقارب العشرة سنوات لم یحصل الرکن على سبق توجبهوا الامان
كما وان الافاده التي وردت رأساً من المالیه من سنة ٢٦٩ مع ان استخدامه بالاوقاف
بمدة واستخدمه فی تلك الجها معلوم بالماليه ولا صارت المحاطبه الا فی تلك التاريخ
فمناسبة ما نظر من سبق الاعراض فیہ عنه كان مستخدماً بالمیری ولا صار معاملته كما
الاشخاص المذكور عنهم بالقرار وعلى اى حال صار حرمانه من الخدامه مدة تقارب
السنین وقد سبق حصول العفو العمومى رؤى انه لا بأس من التصريح له بالاستخدام
ويعد من ضمن الذين دخلوا فی العفو العمومى واللاجرى على هذا الوجه یحجر للماليه
لیكون معلوما بها وينشر الى الجهات منها بصراحة استخدامه هذا ما استقر علیه رأى
المجلس حضرة الافندي اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا
رئيس المجلس^(٢)

وكانت المجالس تحکم بما تراه وتوقع من العقوبات ما تختاره من غیر
ان یكون لها فی احکامها مرشد غیر ارادتها
من ذلك ان رجلاً اتهم بانه توسط بین ذی شأن وموظف فی رشوة

(١) راجع دفتر قید مجلس الاحکام المصریة صحیفه ٧٧ نمرة ٢٢ دفترخانه

(٢) راجع دفتر قید قرارات مجلس احکام مصریة نمرة ١٤٠ دفترخانه

ولما بلغ عنهم لم تثبت التهمة عليهم ثبوتاً صحيحاً ومع ذلك رأى مجلس الاحكام ان يعاقبهم كما يأتي

وبالمداولة في ذلك رأى انه ادبا لهم وعبرة لخلافهم ومنع التجارى على ما يماثل ذلك فيصير طرد وتبعد الشيخ عبد الباقي المذكور من الخدامه الميرييه والدهشوري يرفع من محتاراة الطائفة والشيخ حسانين مصطفى من كونه ليس مستخدم بالميري فلا يصير ادخاله في الخدامه بالمصالح الميرييه في القابل والاثنين جنه يجزى تحصيلهم منه ومن الدهشوري ويردوا خزينة بيت المال تطبيقاً للماده الثامنه والتاسعه من فصل ثالث وان تحرر للضبطيه باجرى ما ذكر والنشر والاعلانات عن المذكورين هذا ما استقر عليه رأى المجلس^(١) مير محمد توفيق مير احمد منع مير احمد مير حسن شعير مير حسن كامل شيخ علي محمد سيد محمد سيد احمد وكيل المجلس رئيس مجلس رافعي سادة سادة سيد علي بكري مصر

وكان الرجل تهمهم بالجريمة فيحبس الايام الطويلة ثم بعد ذلك يحكم عليه بالضرب بالكرباج عدداً يقرره المجلس كما يشاء ويهوى من ذلك ما كتبه الاحكام الى محافظة رشيد في ٢٣ ب سنة ٦٥

لقد تلية بالمجلس مخاطبة حضرتكم هذه المأرخة ١٥ الحاضر نمرة ٧ بخصوص مادة ما سرقه محمد ابو ابراهيم وهو بمولد الاستاذ الدسوقي وبالمداولة عنه رؤي من كون المبلغ المسروق جزؤي عباره عن اثنين واربعون غرش وردة الاشيا لصاحبها والنفر المذكور مسجون من وقتها للآن فيضرب عن كل قرش كرباج ويفرج عنه^(٢) وكان اكبر المجالس يرتبك في اصغر المسائل فيطلب معونة الخديوي بذاته فيها مع صراحة القانون ووضوح النص بدليل ما يأتي

قرار صورته حضرة ريس مجلس ثاني قبلي ارسل افاده الى المجلس رقم ١٨ ص

(١) راجع دفتر مجلس احكام مصرية نمرة ١٥ دفترخانة

(٢) راجع دفتر مجلس احكام مصرية صحيفة ٤٢ نمرة ٥٢ دفترخانة

سنة ٢٧١ نمرة ٤١ على اعراض مقدم له من باشكاتب المجلس طرفه ينهي فيه ان ماهيات باشكاتب المجلس المقررة بمقتضى الترتيب فهي الف غرش شهري وان المقيد له فقط سبعمائة وخمسين غرش وتشكى من عدم مساواته باقرانه مع ان الاشغال كثيرة وغلو اثمان الغلال والماكولات ويريد ترتيب ماهيه حسب المرتب لامثاله حيث لم يكن في ذلك زيادة ماهية وحضرة ريس المجلس صدق على ان الباشكاتب المذكور من وقت حضوره وهو حاصل منه مزيد الاجتهاد في براح ونجاش الاشغال وقايم بوقا اشغال وظيفته بحالة الاستقامة ولم يحصل منه ادنى قصور والماهية المرتبة لباشكاتب المجلس بموجب اللامحة فهي شهري ١٠٠٠ حتى وكانت مقيدة الى الباشكاتب الذي معين حال فتوح المجلس وكتاب المجلس مقيدة ماهياتهم بهذه الفيه وان الباشكاتب المذكور مستحق قيده بهذه الماهية حكم الترتيب حسب المقيد لامثاله وبالاقتضى لزم الحال للوقوف على كيفية قيد الباشكاتب المذكور بهذه الماهية مع ان الباشكاتب الذي كان مرتب حال فتوح المجلس كانت ماهيته الف غرش وصار الكشف من قيودات مجالس الاحكام وتبين ان المجلس المشار عنه كان به باشكاتب بماهية الف غرش حسب المرتب لباشكاتب المجلس ولما اقتضى الحال لرفقه تعيين واحد باشكاتب بدله يدعى الشيخ محمد صالح ولداعى ان ماهيته كانت خمسمائة غرش فاستصوب ان يترتب له سبعمائة وخمسين غرش وصار الاجرى على هذا الوجه ولما ان الشيخ محمد المذكور تعيين بعد ذلك باشكاتب مديرية عموم سيوط وجرجا وتعين بدله الى المجلس الشيخ حسن موسى المقيد به الآن صار قيده بسبعمائة وخمسين غرش ولدى المذاكره عن ذلك بالمجلس رأى بانه من حيث ان بحسب لائحة ترتيب المجالس مرتب الى باشكاتب كل مجلس ماهية شهري الف غرش وصار الاجرى على وجه ما ذكر وانما مجلس الفشن لما تعيين له الشيخ محمد صالح تقيد بسبعمائة وخمسين غرش والموجود الآن مقيد بهذه الماهية لكون شؤون العدالة تقضي بالمساواة خصوصاً وان حضرة ريس المجلس شهد في حقه بانه مستقيم في اشغاله وقايم بوقا الاشغال وانه مستحق قيده بماهية شهري ١٠٠٠ كما امثاله باشكاتب المجالس الاخرين فبهذا يرى موافقة قيد الشيخ حسن المذكور بتلك الماهية باقرانه لاجل زيادة الاجتهاد انما من كون مبلغ المائتين وخمسين غرش وان كان بحسب المرتب لامثاله لم يكن فيها زيادة لكن بمناسبة سبق القيد بسبعمائة وخمسين غرش يكون ردها الآن زياده والحالة هذه بالنسبة لهذا المجلس فيتحرر لحضرة كاتب سعادة الخديوي

الأكرم للعرض عن ذلك للاعتاب وما تتعلق الإرادة عليه بإجراء يتبع الإجراء بموجبه هذا ما استقر عليه رأي المجلس^(١) اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا ريس مجلس لم حضر لم حضر سعادته غير حاضر

وكانت عناية الحكومة تكاد أن توجه كلها إلى جباية الأموال واحتكار موارد الكسب وجمع الثروة بين يديها^(٢)

لذلك كانت العقوبة للرشوة مسيئة عن الضرر الذي يلحق بمصلحة الحكومة منها لا لأنها تضر بحقوق الناس^(٣)

وكانت الحكومة تتاجر بالمحصولات وتلزم الناس بشراء حاجاتهم من عندها فان خالفوا عاقبتهم عقاباً اليماً^(٤)

وكان الكثير من مصالح الحكومة ذات الإرادة حتى المحاكم الشرعية يباع بالالتزام فيتصرف الملتزمون فيها وفي الرعية على حسب ما يشاؤون^(٥)

واذا نظرت إلى عقوبات الموظفين وجدتها مسيئة عن المسائل المالية فكانت العقوبة تشدد أو تخفف على حسب المال المختلس وكلها كانت باليمان^(٦)

وكان للمحسوبة والالتناء إلى الكبراء تأثير قوي على القضاة في أحكامهم من ذلك أن بعضهم اتهم بالقتل فثبت عليه غير أن وراءه عظيماً كان

(١) راجع دفتر مجلس أحكام مصرية جزؤ أول صحيفة ٢ نمرة ٩٦ دفترخانه

(٢) راجع بند ٩ ملحق نمرة ٢ صحيفة ٧ ملحقات

(٣) راجع الباب الثالث فصل ٣ صحيفة ٢١ ملحقات

(٤) راجع الباب السادس فصل ٣ صحيفة ٢١ ملحقات

(٥) راجع بند سادس فصل ٢ صحيفة ٩ ملحقات

(٦) راجع الباب الأول فصل ٣ صحيفة ٢١ ملحقات

يحميه فاكنتي المجلس بالاشارة الى رفته كما ترى في هذا القرار

بانه وان كان من شهادة الشهود يستدل على ان الناظر ضرب المتوفي فالضرب لا يوجب لوفاته لكن ثبت من اقوالهم ايضا بان صباح الضرب كان بغاية الصحة ولم يطرء عليه المرض الا بعد ذلك والحكيم لم وجد به اثر ضرب واوضح ان موته هو بالاسهال وولى الدم غير جازم في دعواه ان موت اخيه بالمرض او الضرب والشريعة لم اوجبت في ذلك شيء فاذا لا يقال عن وفات هذا نفر بسبب الضرب انما حيث تبين ان هذا الناظر عديم الاداره اذ انه كان يمكنه ادارة المعصرة من غير الضرب الذي اوجب لحصول القاتل والقتل واستصوب رفعه من الابعاديه وان يتحرر لصاحبها بترتيب خلافه من ذوى الاخلاق المهذبة لاجل حسن الادارة فبالمدافعة عن ذلك رؤي بانه حيث الامر كما ذكر فلا وجه لانتساب وفات المتوفي الى الناظر ويصرف النظر عن ذلك ويتحرر لحضرة مدير اسيوط وجرجا الافاده اللازمه بذلك انما من حيث ان الناظر كان في امكان ادارة المعصرة على احسن طريقه اما بزجر الخدمه او بتوعدهم بالضرب من غير اجري حتى لا يحصل اشكال الامر كما حصل وربما ان غيره يتجاروا على مثل هذه الفعال فقد استصوب ان يتحرر لحضرة صاحب الابعاديه بتعيين الناظر اللازم خلافه ويكتفى برفت المذكور ادبائه في هذه القضية وهذا كما وافق واستقر عليه رأى المجلس قبلي^(١)

وكانت الدوائر الخصوصية ومصالح الزراعات ملاجيئ يهتمي بها اولو البني واهل الفجور وقطاع الطرق وسلاب الارواح وكانت المجالس تتعب في احضارهم لتحقيق قضاياهم وتتوسل بكل الوسائل الى نظار الزراعات ومفتشيها ووكلاء الدوائر ولا تلقى منهم الا الاجابة في الاوراق وتعدم التنفيذ على كل حال

من ذلك قضية قتل اثمهم فيها اثنان احتميا بحمى تفتيش الزناكون وتبادلت المجالس وذلك التفتيش بشأن تسليمها عشرة محررات كانت

(١) راجع دفتر مجلس احكام مصرية صحيفة ٦٧ نمرة ٢٦١ دفترخانه

نتيجتها استعلاء كلمته على المجالس واهدار دم القليل^(١)

وكانت القضايا ثلاثة انواع . نوع يرجع الفصل فيه الى لجان يعينها الوالي بحسب ارادته وذلك النوع هو الذي يشمل قضايا كبار الموظفين وعظماء الرجال . ونوع تفصل فيه دواوين الحكومة وهو المشتمل على قضايا صغار الموظفين . والثالث هو الذي يرجع النظر فيه الى المحكمة الشرعية^(٢)

ومع ذلك فان تعدي كل سلطة على الاخرى من الامور التي جرت بها العادة حتى ضاع التمييز وتاه الناس الى اي حكم يتخصصون . ومع ان العقوبات كانت في الغالب على وقائع غير محدودة فانهم زادوا الطين بلة وفرقوا بين صغار المجرمين وكبارهم ونوعوا العقوبات على حسب الدرجات ثم افلأوا ما وضعوه من النصوص واجازوا للمأموري الحكومة استبدالها بالضرب بالكرباج من خمس وعشرين الى خمسمية^(٣)

وكان الوالي يباشر جميع اعمال الامة ومصالح الافراد بذاته ويقضي في الجزئيات التافهة حتى كثرت اشغاله وضاق بها وقته واحتاج للمعين معه فيها^(٤)

وكان عمال الحكومة يسوسون الامة بمحض ارادتهم وعلى مقتضى اهوائهم اذ لا قانون يهديمهم ولا حد يثبأون اليه في قضائهم اللهم الا بعض

(١) قضية قتل سالم الجور بجي شيخ البلاشون بمديرية الشرقية سنة ١٢٦٥ عربية

(٢) راجع بند خامس ملحق نمرة ٣ صحيفة ٢٨ ملحقات

(٣) راجع الباب الثامن عشر فصل ٣ صحيفة ٢٥ ملحقات

(٤) راجع بند ٩ ملحق نمرة ٢ صحيفة ٧ ملحقات

الوصايا العامة او النواهي المطلقة^(١)

وكانت وظائف الحكومة منجاً ينعم بها على من استحق المكافأة والاحسان لا لانه جدير بالعمل وذو دراية في تولي مصالح الناس ولكن لانه محسوب على زيد من الناس او لانه من الطغمة الاولى التي التفت حول لواء الحكومة الاولى او من اتباعهم او اتباع اتباعهم لذلك كان يعين غير الجدير مع معرفته كذلك وينقل من مصلحة الى اخرى على حسب رغبته او يعطى جانباً من الرزق ان كان لا فائدة فيه بالمرّة ووجب ان يكون من المتقاعدين^(٢)

وكان باب الشكوى من عمال الحكومة مقفلاً في وجه المظلومين على التقريب اذ كان يجب على من تقدم اليه الشكوى ان يتحقق اولاً من حالة الشاكي لمعرفة ان كان من (المزورين) او من (ارباب الغايات) قبل ان يسأل المشكوف فيه وليس بخافٍ ما في هذه القيود الاولى من الاخذ على يد الفقير المظلوم ومساعدة الغني الظلوم ومن الغريب انه اذا تبين ان الشاكي من الصادقين وكان يشكو من مظالم متعددة او بوجوه كثيرة كانوا يختارون منها واحداً يحققونه على انفراده فاذا صح حققوا غيره والا فويل لذلك المسكين^(٣)

وكان استئثار كل رئيس في مصالحته بالغاً منتهاه حتى انهم ضربوا على

(١) راجع البند الاول وبند ٣ فصل ٢ صحيفة ٩ ملحقات

(٢) راجع الباب العشرين فصل ٣ صحيفة ٢٥ ملحقات

(٣) راجع بند ٢٨ فصل ٢ صحيفة ٢٠ ملحقات

يد وكلاء المديريات ان يتصرفوا في امر مهم الا بتصريح رسمي بالكتابة
تحفظ ورقته في سجلات المديرية يعطى من المدير^(١)
وكان المديرون هم اصحاب اليد العليا وذوي الكلمة النافذة في جميع
الشؤون واني يأمر^(٢)

هذه كانت الحال في الزمن الاول وهي لم تتغير كثيراً في عهد المرحوم
اسماعيل باشا فان سلطة الادارة على القضاء كانت تامة والتنفيذ موكول الى
الداخلية وهي كانت تفعل ما تشاء

كلنا يعلم ان المديرين كانوا يستخدمون رؤساء المجالس واعضاءها في
العمليات ومباشرة جسور النيل ايام فيضانه وتحصيل الضرائب وغير ذلك
ومما عرفته بنفسى ان مدير الغربية سنة ١٢٩٢ غضب على مأمور مركز
دسوق فأمر رئيس مجلس الدعاوى المركزية وهو المرحوم اخي شناوى افندي
زغلول بالهجوم على بيته واخراج جميع امتعته والقبض على المأمور وما كان
في طاقة احد اذ ذاك مخالفة امر المدير فصدع رئيس المجالس بالامر وانفذه
على الوجه الذي امكنه به حفظ كرامة الرجل والحرب من سخط ذلك الجبار
ومن آثار سيطرة المديرين على المجالس ما شاهدته بنفسى يوم توجونا
الى اسيوط لافتتاح المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٩ مما لو سمعه تلميذ مدرسة
الحقوق في هذه الايام لاضطربت حواسه وظن ان في الكون انقلاباً. ذلك
انه بعد اعلان الافتتاح رسمياً بقينا ننتظر مدة الثلاثين يوماً حتى نبدأ في

(١) راجع بند ٢٩ فصل ٢ صحيفة ٤٠ ملحقات

(٢) راجع بند اول فصل ثاني صحيفة ٨ ملحقات

العمل وكان كل منا يشتغل بما يلزم من بحث عن المنزل الخصوصي واعداد المحل الرسمي واستلام ميراث المجالس الملقاة وهو زكائب بالية ملئت ندفاً من الورق المتفتت وصناديق مهشمة شحنت بقضايا معتقة وملفات تقادم عهدهما فانطوت طياً جعلها تذوب اذا حاولت نشرها وكنا كل يوم نجتمع تارة هنا وتارة هناك حتى ذات صباح كنت في دار المديرية جالساً بحضرة المدير مع بعض الرصفاء واذا به امر القواص فاحضر له احد قضاة مجلس الاستئناف اللئيم وهو ممن نقلوا الى محكمة اسيوط الجديدة وكنا جالسين على مصطبة فسيحة يحول بينها وبين الطريق سور من خشب على ارتفاع مترين تقريباً فلما مر ذلك القاضي في الطريق امام السور استوقفه المدير وقال له يافلان (اذهب الى اخوانك وقل لهم المدير يأمر باجتماعنا لنحكم فيما لدينا من القضايا وعليكم بالهمة والاجتهاد قبل ان يتبدى) الجماعه الجداد (دول في شغلهم) فقبل الامر ممثلاً وراح بعد ان ادى السلام بيد كادت تحف الثرى والتمت اليها المدير معجباً خوراً ونظرت الى جبينه فاذا هو يزداد انفراجاً ولسان حاله يقول لنا انظروا كيف اعامل القضاة وهم اخوانكم ولاحظوا كيف يطاع امري وتتلق اشارتي وخذوا ما رأيتم مثلاً تستعدون به لتنفيذ رغائبي وتسارعون لاجابة مطالبي ثم انطلق لسانه بعبارات التأفف من القوم الذين لا يفهمون واجباتهم يشير الى ذلك المسكين ويدخل في الاشارة من تسمى باسمه واتصف بصفاته . فنظر كل منا الى رقيقه استخفافاً وقلت له ان المدير معذور في تأفقه ممن لا يفهم ولعل الله قد شرح صدره وافر ناظره فساق اليه من لا يدعون لعدم الفهم مجالاً . فلم يفظن ما اقول

لانه فرح وظن ان رئيس النيابة قد القى اليه مقاليدها وعاد اليه ناظر قلم القضايا وشكر على الادب شكراً هو بعينه تكرار الاعجاب وسوء التفاهم حيث قال (بارك الله فيكم فاتم اولادنا وعهدنا بكم حسن) اي بارك الله في امتثالكم وانتم اولادنا فلا تخالفون امرنا وعهدنا بكم حسن اي تنسون واجباتكم وتلتفتون الى رغائبنا اما انا فحمدت الله على ما اولى من مناضل ليس في اسكاته تعب او عناء وكذلك كان حتى انقضى وتولى الى حيث اراح واستراح

الى هنا امسك القلم عن الاستنباط وسرد الوقائع التي تشخص في النفس حالة القضاء في مصر من سنة ١٢٣٥ الى سنة ١٣٠٠ هجرية وتدل القارئ على حالة البلاد ودرجة التعليم والاخلاق في ذلك الحين وكيفية معيشتهم وطريقة حكمهم وما هو المؤثر الاكبر والرادع القوي لاولي البغي والفساد . ويعلم منها ايضاً نظام الحكومة ومعاملة الموظفين وكيف انهم كانوا يفضلون كل شيء من انواع العقوبات على الانفصال من الوظائف وهو دليل يرشدنا الى السبب في اننا لا نزال الى الآن نشاهد قوماً ادرهم الهرم وتولاهم ذهول الكبر وبلغوا المعاش الكامل من سنين طوال وهم لا يرضون ترك وظائفهم اعتقاداً بانه لا شيء في الوجود احسن من رجل الحكومة

ومع كون تلك القوانين تدلنا على درجة غير رفيعة للامة تدلنا ايضاً على عناية الوالي (وكل شيء بحسب زمانه) بالامة وتحريره وضع النصوص لما يوافق المصلحة ويحفظ اكبر المنافع . من ذلك ما يتعلق بالمرزوعات

والمحاريث وغيرها من آلات الزراعة وما يتعلق بالماشية ومنها روابط الحكومة والمحكومين ومنها سير الادارة الداخلي والحث على انجاز الاعمال وغير ذلك مما يظهر فيه حسن المقصد ونبالة القصد

كانت ايام المغفور له محمد علي باشا كلها نظمات وتأسيسات نافعة للبلاد حتى انه لم يترك شيئاً الا وجعل له قاعدة يجري عليها حتى لائحة للحجارة وبيان موافقهم والمخالفات التي تقع منهم وكيفية معاملتهم

ولو ان تلك القوانين اصاب منفعدين بلغوا من حسن النية وكمال الاخلاص قليلاً مما كان عليه سيدهم لاصبحت مصر في زمن يسير تضارع الممالك الكبرى باسواقها العامرة وصناعاتها الرائجة ومعاملها الكثيرة الناصة بالعمال وزراعتها الخصبية وعلومها اليانة وفنونها النافعة مما بذره ذلك الروح الزكي وبدده قوم القوا الكسل وانفوا العمل ومالوا الى الجور والتعدي وهكذا اخذ الزرع ينبت لغير الزارعين والعلم ينتشر لكن في غير عقول المصريين والمزايا تقسم لكن على عدد معلوم حتى تقوضت الاركان وهدمت المصانع ودكت المعامل وانحط القطر تحت اقدام افراد كانوا يقولون عنه (مصر جفلك لنا ولا بائنا من قبلنا فلننزود منه ما اشتيننا لان الله خلق المصريين خداماً لنا وليس لهم حق قبلنا)

كذلك لو ان حكام البلاد وموظفي الحكومة على اختلاف طبقاتهم قدروا البند الاخير من قانون المنتخبات حق قدره لانبعثت فيهم رغبة اميرهم فانكبوا على درس احوال الامة وتبعوا سير حياتها المدنية والتفتوا الى ما احتاجت اليه في ترقية زراعتها وصناعاتها وتجارتها وانماء ثروتها وتربية

افرادها وحافظوا على هذا الامر الكريم مصدره البعيد مرماه لما طوحت بها الطوائح واحنفت بها الحن حتى تأخرت من حيث كان يجب التقدم واصبحت مضنة لبطون ملئت شرها . بل انهم ساموها الخسف ازماناً طوالاً ووالوها بالحيف والاستبداد حتى قضي الامر وفات الوقت ولم يبق في البلد من العناصر الحية ما يكفي لحفظ قوامه الذاتي فزالا عن أولئك الحكام حكومتهم وصارت البلد لغيرهم واصبحوا فيها غير ممتعين الا بما جمعه من المال حلاً كان او حراماً

هذا ما وصلت اليه يدي من تاريخ القضاء اثناء بحثي عن الحمامة ولو كان لي من الوقت ما وسع الزيادة لانتيت باكثر مما نقلت ولجاء هذا الباب تاريخاً كاملاً للقضاء في مصر غير ان الوقت اعوزني من جهة وموضوع الكتاب اثنائي من جهة أخرى عن الاسهاب في هذا المطلب الجليل زيادة عما قدمت . وعسى ان اكون قد فتحت الباب وارشدت القراء الى ماخذ هذا التاريخ وان يكون عملي هذا فاتحة حسنة للمجتهدين الذين يميلون الى ابراز الحقائق التاريخية من مكنوناتها فلا يمضي زمن طويل حتى تكون المؤلفات في هذا الموضوع قد جمعت شوارده وبيئت للناس كيف كانوا يساسون وبأي حقوق كانوا يتمتعون وما هي الواجبات التي كانت تفرض عليهم في كل حين وعلى أي سنن كانت تقام بينهم الحدود

حـال الحاماة في تلك الاوقات

تين مما قدمناه ان الحاماة كما هي معروفة عندنا في هذه الايام لم تكن معروفة في تلك الازمان لان وجودها متوقف على وجود المحاكم المنظمة الثابتة. الا ان اصلها لم يكن معدوماً بالمرّة فان حق الدفاع عن النفس والمال طبيعي يوجد مع الانسان ومتى وجدت الحكومة في بلد على اي نحو كان احتاج المحكومون الى معاملتها والرجوع اليها في قضاء مصالحهم واول ما بدأت الحاماة في مصر ظهرت بمظور تحرير عرائض الشكوى فكان الاهالي يطلبون من الذين يعرفون القراءة والكتابة ان يكتبوا لهم شكواهم وتولد من ذلك وجود طائفة ترتق من هذا الباب وهي طائفة (الرضخالية) وهم قوم اتخذوا لهم صناديق صغيرة يجلسون بها في فناء المصالح والدواوين ويسمعون من قصادها شؤنهم فيكتبونها في اوراق تسمى (عرضحالات) مقابل اجرة معلومة ثم يدفعونها الى اصحابها فيقدمونها الى الحاكم المختص بالنظر فيها

ولما كانت المحاكم الشرعية هي وحدها الجهة القضائية المنظمة التي يرجع اليها كثيراً في فض الخصومات وكانت معرفة الشريعة الفراء غير ميسورة لافراد الامة عمد قوم الى الاحتراف امامها بحرفة التوكيل ووجدت طائفة مخصوصة استأثرت باقامة الخصومات لدى القضاة وكانوا يسمونهم (وكلاء دعاوى) لكنهم لم يكونوا لقيفاً ذا صفات ممتازة ولم تشترط فيهم اهلية مخصوصة ولم يكن لهم قانون يعاملون بموجبه لذلك دخل بينهم العارف

بواجبات الصناعة وغير العارف وانخرط في سلوكهم كثيرون ممن لا يعرفون الشريعة بل يعلمون طرق الرجا والمحاباة ففسدت اخلاق الطائفة وساعد على ذلك تسامح المحاكم وميلها الى التفریط فيما انزل الله وشرودها عن جادة العدالة الالهية التي جاء بها الكتاب واستحق (وكلاء دعاوى) بذلك لقب (المزورين)

اولئك المزورون هم الذين عمت بلواهم وضاق المتخاصمون من سوء فعالهم زمناً طويلاً حتى قبيض الله للناس من يريهم من شرهم وبيان ذلك ان احد العظماء ذهب الى المحكمة الشرعية الكبرى ذات يوم فهاجه ما شاهد من المعاملات التي لم ينزل بها شرع الله وخرج من فوره فشكى (المزورين) الى المرحوم محمد علي باشا وكان لشكواه رنة في ديوانه العالي فامر بتحقيقها ومعاقبة من ثبت عليه جريمة ايداء عباد الله ولقد عثرنا على الشكوى وما تليها من التحقيقات والاوامر فأيناها خير ممثل لحالة تلك الطائفة واوفى بياناً من كل شرح في الدلالة على درجة العرفان في ذلك الزمان ومقدار احترام العدالة واعتبار الحقوق في الامة وما كان للجاه ومراعاة الخواطر والانتماء من التأثير في جلب الحسنات ودفع المضرات تلك هي الوريقات التي اشرنا اليها في مطلع هذا الكتاب وهذا مكان عرضها على القراء

صورة الشكوى

في ضمن دعوته^(١) توجهت الى المحكمة فشاهدت ما لا يتوهم للعقل ان يقع في

(١) يلاحظ انني حافظت على اللفظ كما حافظت على رسم الكتابة ليقف القارئ

على درجة اهل ذلك الزمان في الاملا والتحرير

بلاد الكفار من خصوص الزور الحاصل وصرنا في غاية العجب من ان هذا الامور تصدر في مملكة ولي النعم الذي شهر عدله في كل القرا وصار اوضح من الشمس ولكن من حيث لا تطرق مسامعه الكريمة هذه الاحوال تجاسروا النجاس على فعل ما لا يرضي الله ورسوله فوالله ان لم تسعفوا المحروسه بازالة الزور منها والا يصبح الغني فيها فقير لان الانسان اذا شاهد امور مثل ذلك فلا يأمن على نفسه ولا على ماله الله تعالى يجري ازالة هذا المنكر على يديكم ومن حيث ان هذا الامر فاحش وزاد وصاروا بعض الناس يتخذونه صنعه وابطالوا كارهم به لزمنا ان نفيد سعادتهم بما هو حاصل بالمحروسه وانهم يبيصروا الحق باطل والباطل حق

فلما علم المرحوم محمد علي بهذه الشكوى اصدر امراً الى رئيس الديوان
الخدوي تاريخه ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٧ هـ انصه

قد صار معلومنا مال الجواب الواصل اليكم طيه فيحتاج عند ما يصير معلومكم ذلك
حققوا ذلك وان كان تجدوه صحيح اهتموا في تأديب المزورين وفيما بعد ايضا كونوا
متنبهين في قطع دابرهم وانظروا طريقة في قطعهم واقطعوههم اه

قال رئيس الديوان

وقد نظر الى الجواب المذكور وبمقتضى الامر الكريم صار السؤال بمن عنده
خبره ويفهم ذلك فاحضروا قوايم باسماهم وكيفية عملهم كما هو مشروح ادناه
السيد علي العليمي — اصله من اهالي الزريه بولاية الشقيه والآن تاجر بالغوريه
وبواسطة بيعه وشراء له تردد بالمحكمة واذا كان لاحد دعوى غير
موافقه يتوجه الى منزله ويفهمه عن دعوته وهو يتوجه الى المحكمة يفهم
عنها وحكم تعريفه يتوجه صاحب الدعوى الى المحكمة يقرر عن
دعوته ويتم مقصوده وان السيد علي المذكور في هذا الآن رأس من
كان سالك في هذه الطريقه ويفهم عن الجميع
عبد الله القباني — من اعوان السيد علي العليمي دكانه بين القصرين لم يتوجه الى
المحكمة وانما يعطى صوره الى الدعاوى بمنزله وبواسطة كتاب المحكمة
يقضاهم دعاويهم

احمد السكنقي — من اهالي بني عدي وانه ايضا من اعوان السيد علي صنعته بان
الدعاوى التي تتفهم له يوضعها في صورته ويجريها بوجه الحق
احمد ابو زيد — كذلك من اهالي بني عدي وكان عطار بالصناديق فاستبدل
العطارة بالشطارة صنعته يتوكل ويشهد في الدعاوى
محمد عبد الغني القباني — والده كان كاتب بالمحكمة وله شهره بالتزوير ومن حيث
قد نظر من والده ذلك فترك القبانه واستبدلها بالشطارة فيتوكل ويشهد
في الدعاوى

عبد الهادي العزبي — اصله خليلي رأس اهل هذه الصنعة وانه من مده صار له
التنبه بعدم دخوله بالمحكمة وانقطع منها وانما من حيث انه عالم وذو
معرفة بالتزوير فارباب ذلك يراجعوه ويعملوا صورته لاجراء تزويرهم
عازر القسيس — له مقارنته في دعاوى الاقباط مع بعضهم كذلك يقارن في الدعاوى
الذي لهم مع ساير الملل ويتوكل ويشهد ويحضر بالمحكمة
محمد اغا الزرار — يتوكل ويشهد في الدعاوى الزور وله علاقة في ورود الشهود
وخاطره معدود

علي مسعود النحاس — تاجر بالنحاسين له علاقة بطريق التزوير ويحب التوكيل
ووجود الشهود

السيد علي القبلي — في السابق كان من طلبة العلم والآن بالقصر العيني وانه ايضا
من اعوان السيد علي العليمي وفي كل ليله يتوجه الى منزله ويفهم
طريقة الدعاوى لاجراء الزور

الشيخ يوسف البرندي — من المعدودين خاطرهم في الدعاوى صنعتهم وعملهم
التوكيل ووجود الشهاد

امين الدرفاوي — من اهل العلم لم يتوجه بالمحكمة بل انه يفهم طرائق الدعاوى
ومقيم بمنزل محمد العزبي

علي الزواري — من التجار وانه رفيق امين الدرفاوى يتوجه بالمحكمة ويقضي
الاشغال المتعلقة بالمغاربة

ابن الحسين — تنصب على رواق المغاربة وانه من المعدود خاطرهم في التوجه
الى المحكمة

الشيخ عبد العظيم — ايضا كان تنصب امين فتوى الحنفية فالمسموع عنه بانه لم له دقة في الفتاوى الذي يعطيها

هذه هي التحقيقات التي جرت في تلك الشكوى ويتبين منها انها امر
احالة اصداره رئيس الديوان الحديوي وعرضه على (جنتم كان) الحديوي
حيث قال

بحسبما عرض هذه القايمه على جناب ولي النعم الاعظم صدر امره الكريم بان ابن
الحسين وعبد العظيم يستبدلوا باخرين وامين الدرقاوي وعلي الزواري يرسلوا الغرب
وبالباقي يرسلوا الى بلاد السودان وبموجب الامر صار العمل
هكذا كانت الشكوى وكذلك وجب العقاب

وقد زاع خبر هذه الحادثة في مصر حتى ملأ الاسماع واتصل بشيخ
الجامع الازهر وكانت له عناية بابن الحسين فكتب الى المرحوم محمد علي باشا
استرحاماً هذا نصه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله وصحبه اجمعين اسأل الله الكريم دوام دولة افندينا ولي النعم وان يجعله حصنا
 منيعا للاسلام ويصلح بهيمته شأن الخواص والعوام بمنه وكرمه آمين وانهى الى حضرته
 العلية اني كنت رجلا ضعيفا فقواني وخامل الذكر فرفع شأنى وانه لما البسني خلعة
 الشرف في ديوانه العالي أكد علي في الاهتمام بحال الجامع الازهر فامتثلت امره
 الشريف وبذلت جهدي في ذلك وشرعت في جلب مصالحه ودفع مفاسده ومن جملة
 تلك المفاسد ان رجلا مغربيا من تجار المغاربة اسمه سكون (كذا في الاصل) رقى
 مشيخة رواق المغاربة وهي رتبة جليله ولما كانت توليته لا تليق به ومخالفه للشروط
 المسطرة عندهم من قديم الزمان ومنها ان ليس لاحد حق في ان يبيع ويشترى خبزا
 من الرواق فقد رأينا عزله لكنه لما كان راملا وفيه تعصب استعنت على ما فعلت بحضرة
 الافندي مامور الديوان الحديوي فلما بلغه العزل حزب الاحزاب وجمع الجموع فالتفت
 عليه كل مفسد ومنافق وتبين لي بعد عزله ان في طرفه من مال الجرايه ستة وخمسين

كيسا فطالبته بهم فاخذ يراوغني ويخادعني فما قدرت على الاستخلاص بحق عشرة
أكياس منها الا بعد جهد جهيد ثم امتنع من الدفع ولما ورد امر افندينا المطاع بعزل
الشيخ محمد ابن الحسين عزلته سريعا وشرعت بتولية شيخا آخر فعاد سكون حالته
الاولى واقام على التكبر وانضم عليه كل مفسد كعلي خليفه الاسكندري فانه رجل كلما
سمع هيعه طار اليها ببغلة حتى قام بنصري الافندي مامور الديوان الحديوي حين باغه
العزل جزاء الله عني وعن خدمة افندينا ولي النعم احسن الخير فاطفاً نارتلك الفتنة
بهمة العلية وتولى المشيخة رجل آخر وانحسنت الفتنة بهمة مامور الديوان الحديوي
وبحسن تديره وان الشيخ السادات كان قد استولى بعض اتباعه على تركة المتوفى الى
رحمة الله تعالى الشيخ عبد الرحمن الجبرتي وهو رجل عالم مشهور حين مرضه جعل
الشيخ السادات وصيا على ولده فلما مات الشيخ تحلى عنها الشيخ السادات وقدها
بعض اتباعه ولما اقتضته المشيخة من استنقاذ مال اليتيم من الهلاك اقت الشيخ محمد
ابن الحسين وكىلا عني في استخلاص مال اليتيم لامين الاول ان هذه القضية تحتاج
الى كثرة التردد الى بيت القاضي ولا يليق لي ذلك الثاني اني اعرف من ابن الحسين
الشهامه والعزاه والديانه دون غيره فاخذ يتردد الى المحكمه اياما كثيرة حتى استخلص
مال اليتيم وسلمه للقاضي حتى اشترى به لليتيم عقارا فعد هذا من ذنوب ابن الحسين
وعد من المزورين ولما كان الطعن في المذكور طعنا في لكونه من خواصي ومن اتباعي
خشيت على نفسي من مكاييد المفسدين وسبي المبطلين وارسلت ابن الحسين الى ديوان
افندينا العالي ليقف بين يديه ويجادل عن نفسه لتبراء ساحته وينصف عرضه في
حضرة ولي النعم ويظهر ان كان ابن الحسين مزورا او غيره ويظهر المفسد من الصالح
والحق من المبطل وارجو من حسن نظر افندينا ولي النعم ان يجمع بين ابن الحسين
وبين اخضامه بديوانه العالي حتى يتبين لافندينا المزور من غيره ومن يسعى في الارض
فسادا وان صدر اذن من حضرة افندينا ولي النعم بقدومي الى الاسكندريه اسرعت
في الامثال فكان ذلك غاية الآمال لاقضي حق التحية واحظى بمشاهدة حضرة العلية
واقوم بوظيفة الدعا لحضرته بالثغر المرقوم كقيامي بتلك الوظيفة بعد لقاء الدروس والله
تعالى يرزق افندينا النصر والفتح المين ويجعله ملجأ للفقراء البعيد منهم والقريب آمين
فلما وصل هذا التقرير الى مسامع الحديوي اصدر امراً الى رئيس

الديوان بتحقيق ما جاء فيه قال ذلك الرئيس

وفيا بعد حضرة شيخ الجامع قدم تقرير لاعتاب ولى النعم وورد امر كريم مضمونه المنيف بانه صار معلوما مال هذا التقرير وقبل تاريخه السيد احمد العزبي كذلك تظلم بخصوص علي الزواري ومن حيث انهم يبدعوا بذلك فيلزم الى التحقيق والوقوف على الحقيقه ينبغي تجميعوا العلما والطرفين في الديوان لكي ينظر الى التزوير الذي اسند على ابن الحسين وحققوا دعوته وحرروا بصورة الواقعة جرنال وارسلوه لطرنا اه
وقد نظر الى التقرير المقدم من حضرة الشيخ وفي ٢٨ ش سنة ١٢٤٧ انعقد مجلس بديوان خدبوي بحضور حضرات العلما وذوات كرام

سؤال من حضرة وكيل الحرمين — يقضي ان لا يكون مغالطه في الجوابات ولا يكون كركبه في الكلام حتى يفهم المعنى ويقضي ان كل احدا يقرر تقريره لاجل ايضاح الحق وصدق عليه ناظر الدرسخانه

جواب حضرة الشيخ حسن القويسني — ان الذي شاع في البلد وانتشر بان ابن الحسين معدود من المزورين وانه يرتاب العلماء احياء وميتين ويلقبهم بالقباب السخرية لاجل التضاحك عليهم في المجالس وهذا يشعير بعدم الديانة فقد جاء في الحديث ساب الموقى كعابد وثن وغيبة العلماء تقتضي التكفير في بعض المذاهب ومثل هذا لا يصلح ان يتولى المناصب ومن كان هذا شأنه فما دام مقيا في هذه البلده يقيم الفتن خصوصا مع اتصاله بشيخ الجامع وقد عادى الناس من اجله وما ذكر في الشيخ الذي عزل من قبله لا يعرف فيه الا انه رجل دين خير والدراهم الذي انكسرت عليه سببه انها عولة حواله على اهل دمنهور لياخذ بها قاشا فافلس الرجل المحال عليه والزم الشيخ محمد كمون دفع الدراهم الذي انكسرت عليه بامر الديوان ودفع منها حتى لا يقي عنده الا تسعه وعشرون كيسا قسطنط عليه بان يدفع كل شهر كيسا واحد بتوافق بحتم حضرة شيخ الجامع ولا نعرف له قادحا سوى ابن الحسين وشيخ الجامع وجميع الناس يشهدون بذلك وما قيل في حق الشيخ خليفه بانه مفسد فليس له اصل ولا يعرف له فساد

جواب حضرة الشيخ البكري — فأنما قاله حضرة الشيخ القويسني فهو الواقع بعينه ولا شك فيه

جواب حضرة الشيخ السادات — انما قاله حضرة الاستاذ الشيخ القويسني فانه حق
جواب الشيخ الملاواني — ما قاله حضرة الشيخ القويسني هو الصواب وبالعدل به
يحصل الثواب لان امره واقعي لا شك فيه

جواب حضرة الشيخ الجوهري — ما قاله حضرة الشيخ القويسني فهو صحيح وتنفيذه
على حضرة ولي النعم

جواب حضرة الشيخ محمد الغناني الحريري — ما قاله حضرة الشيخ فهو المشاع المشهور
بين الناس ويصدق في صاحب هذا الوصف اشاعته عليه

جواب حضرة الشيخ علي الغلبان — ما قرره حضرة الشيخ القويسني فكاد ان ينعقد
عليه الاجماع وتعلأ به البقاع وهو لاشك فيه ولا يوجد من ينفيه واما
ما قيل انه لم يتوجه بيت القاضي الا في قضية سيدنا الشيخ الجبرتي رحمه
الله فقد تقدم له المارار انه توكل في القضايا بما فيه انه حضر بالديوان العالي
الحدوي وكلا وموكلته تشكت منه بمسمي وبحضرة العلامة الشيخ
الصاوي وغيره من الناس وانه اضربها واخذ منها مبلغا على رسم القاضي
وغيره وانه يتوجه مع محمد ابن الحسين الى حضرة الشيخ السادات
واخبره انه اخذ منها خمسة وسبعون خيره ودفعها لادهم افندي
كتخذاي القاضي على سبيل الرشوة ليساعده المذكور في مرامه وهذا
الامر واضح عام يعلمه كثير من الحاضرين منهم حضرة الاستاذ
الشيخ الجوهري

سئل من حضرة الاستاذ الشيخ الجوهري فصدق على ذلك والشيخ السادات
فهو كذلك صدق على ذلك

جواب حضرة الشيخ الملاواني — ان المشاع كان ابن الحسين وكلا عن الحرمة
المذكورة والشيخ يوسف الصاوي صدق على ذلك

فاجاب ابن الحسين بمسمع جميع الحاضرين بان هذا زورا وانا اطلب من جميع
الحاضرين كل ما يعلمونه في قولونه فجميع الحاضرين برؤ الشيخ علي الغلبان من ذلك
جواب الشيخ عبد الله القاضي شيخ رواق الصعايدة — ما قاله حضرة الشيخ القويسني

صحيح ولولي الامر ان ينفذ احكامه على ما شاع واشتهر ولا يلزمه
التثبت عن القضايا الجزئية بالبينه والاشهاد بل يعتمد على ما شاع
واشتهر للمصلحة العامة

جواب الشيخ منصور مفتي السادة الحنفية — حيث ان حضرة الاستاذ الشيخ القويسني
شهد بما علم يقينا فشهادته مقبولة وصدق على ذلك الشيخ مصطفى البناني
جواب الشيخ احمد التميمي الحنفي — لا اقول الا الحق الذي ادين الله به واني ان
كنت تكلمت بكلامي في ديوان الحديوي على مقتضى النص الذي
ادين الله به يشاع عني في المجالس وفي بيت القاضي وعند الخاص والعام
باني مزور ومن علم في بشيء من التزوير من هؤلاء الاعيان
الحاضرين فالتجربة في ديوان افندينا فما قاله شيخنا الاستاذ الشيخ
القويسني صحيح لا كلام فيه

جواب الشيخ علي خليفه الاسكندراني — ما قرره حضرة الشيخ القويسني صحيح ولا
شك فيه وليس هناك ما يناقضه وينافيه وكفى به حجة في دين الله
واصدق على ذلك

جواب الشيخ يوسف الصاوي المالكي — اقول مجملًا تاركًا للتفصيل ان ابن الحسين
معروف بقبول الرشوة والبراطيل وانه من اهل الاباطيل ويمكن ان
اثبت ذلك بالبينه ولكن اخاف على بعض الناس من الاسآت والله
ينقذنا من الضرورات

جواب الشيخ ابراهيم الباجوري الشافعي — ما قاله شيخنا الشيخ القويسني فهو صحيح
مقبول وعلى ولي الامر العمل به

جواب الشيخ محمد الحبشي المالكي — الذي قرره الشيخ القويسني في الشيخ ابن الحسين
صحيح فما فعل به من الجزاء فهو الصواب لان رد المفاسد مقدم على
طلب المصالح

جواب الشيخ احمد السباعي المالكي — ما قاله حضرة الشيخ القويسني فهو صحيح
منجم عليه

جواب الشيخ مصطفى الذهبي الشافعي — ما قاله استاذنا الشيخ القويسني فيجب على
ولي الامر تنفيذه

جواب الشيخ فتوح البجرمي الشافعي — ما قاله شيخنا القويسني قد شاع وانتشر وبان
وظهر وسار به الخبر فيجب على ولي الامر تنفيذه سدا لباب الفساد
وقطعا لباب العناد والله الموفق الى سبيل الرشاد

جواب الشيخ عمر الغرياني المالكي — ما قاله استاذنا الشيخ حسن القويسني فهو
صحيح وعلى ولي الامر تنفيذه

جواب الشيخ عثمان الشناوي المالكي — ما قاله الاستاذ شيخنا القويسني فهو صحيح لا
شك فيه وعلى ولي الامر تنفيذه

جواب حضرة حسن اغا وكيل الحرمين — بان على موجب جواب حضرات العلماء
يظهر بان عزل ابن الحسين في محله وان حضرة الاستاذ شيخ الجامع
قال قد عزلت نفسي من مشيخة الجامع الازهر وقام يريد الخروج من
المجلس هل ترى يناسب ذلك يقتضي السؤال من حضرته وان كان له
جواب في ذلك يقرره لان هذا محل مجلس ولا يلزم فيه كتمان حق
جواب حضرة شيخ الجامع — باني صرت عاجزا عن القيام بمصالح الجامع الازهر والعاجز
لا يصلح ان يكون متأبطا لهذا المحل فلو بقيت على ما انا عليه تغيرت
احواله وارجو من مراحم افندينا ولي النعم ان يجعاني من المتقاربين
الداعين له المتعشين في نيل احسانه وفي الجامع الازهر من هو امثل
مني واحق بهذه المرتبة فيصلح له القيام بها واني التزمت ان بعد
نزولي اغلق باب داري علي فالمرجو من حضرة الافندي مامور
الديوان الحديوي ان يسهلي طريق الراحة في بيتي وافرض بمنزلة
الشيء المعلوم هذا ما ارجوا فينبني المبادرة بتصيب شيخ غيري لان
شؤون رمضان كثيرة وانه ليس في طرفي من مال الوقف الا احدى
وثلاثون نصفاً فضه حكم دفتر المباشر والله اعلم

جواب وكيل الحرمين حسن اغا — بان هذا المجلس لم هو منعقد لاجل عزلكم بل
انه معقود لاجل ايضاح الحق فنحتاج ان كان عندكم جواب في شأن
المشروع اسماهم في الجرنال وتفهموا بان ما قيل في حقهم بخلاف
قرروا ما تفهموا لاجل اظهار الحق من الباطل بموجب امر افندينا
ولي النعم

جواب حضرة شيخ الجامع — وانما انا رجل نشأت على انفرادي فاحب الرجوع على عادتي الاصلية

جواب وكيل الحرمين — بان الامر الصادر من جناب حضرة افندينا ولي النعم بانه ليس بخصوص عزلكم وتنصيب بل انه بخصوص تحقيق دعوة ابن الحسين وعلي الزواري فبنا على ذلك لم لنا جواب بخصوص استدعا حضرة الشيخ وانما من حيث ان ابن الحسين متهم فيحتاج يسأل ايضا من حضرات الحاضرين من العلما والتجار على حقيقة علي الزواري

جواب الشريف محمد عمر رئيس التجار — الذي بلغنا من اهالي بولاق ومن التجار بان علي الزواري له تداخل في العقارات وصدر عليه جنحه فيحتاج ايضا السؤال من التجار الحاضرين بالمجلس ومن اهالي بولاق

جواب السيد يوسف شرف — بان ما قاله الشريف عمر اغا فانه صحيح وانه شهر في بولاق بانه يسمى في الدعاوى وترك المغاربة ووضع يده على بعض عقارات تعلق بعض الناس بغير طريقه ومن جملة ما صنعه بانه اخذ من تركة المرحوم محمد ابو سنه المغربي خمسة عشر مصبغة زيت مع عشرة فوارغ مع سندات العقارات وسندات المتوفى ووضع يده عليهم الى هذا الان وان اصحاب التركة يطالبوا في ذلك فلم يسلم لهم في حقهم وكذلك حينما حضر الى المحروسة رجل بحري صحبته واحد يقال له جميعه الزواري اغرى على قتله ووضع يده على متاعه في بولاق واسكندريه ويدعى انه ابن عمه مع انه ليس كذلك وحين حصل البحث على العقارات بالاسكندريه كتب وسيقة بان العقارات التي باسكندريه موقوفين على جاريه من عتقاء الزواري المتوفى وقيدها بسجل القاضي من مده قريبه

جواب السيد محمد الثواوي — بان ما قاله السيد يوسف شرف بخصوص محمد ابو سنه فانه صحيح واصدق على ذلك

جواب السيد علي صالح الجواهرجي — اشهد بان علي الزواري له شهره بسعيه في الزور والفساد

جواب الحاج عثمان جنبلاط — باني لم رأيت هذا الرجل ولا اعلم حقيقة

جواب السيد علي النجار — لم يكن لي اجتماع على المذكور بل اسمع من اهل بولاق
بانه على غير استقامه

جواب السيد محمد يوسف — كما قرر السيد علي النجار
جواب امين اغا الأنيه لي — بان لي ثلاثون سنه في مصر لم اعلم حقيقة حاله وانما
اسمع من العالم بان علي الزواري يتوجه المحكمه كثير ويوجد شهاده
زور ويملك عقارات الناس بدون حق

جواب الشيخ علي الغناني — ان ما كان من حيث توجه المذكور الى بيت القاضي
فكثير شهير واما من خصوص تكلمه في دعوة عقار قاسم البرجي فانه
من نحو اربع سنين ادعا انه حق اخته وانه وكيل عنها في استخلاصه
هو لها من قاسم المذكور وفي وقت تاريخه ادعا انه حق جماعة غائبين
ببلاد الغرب وانه وكيل عنهم في استخلاصه لهم من تحت يد الواضعين
ايديهم وبمقتضى ذلك صار مناقضا مرتكبا للباطل وله شهره بغير ذلك
من حيث ارتكاب المكروهات وعدم ابتعاده عن المنهيات

تقرير الاستاذ الشيخ الجوهري — ان علي الزواري رجل قبيح ودائما يتعاطى الدعاوى
مع كونه لديد الخصام وهو معلوم مشهور قليل الدين

جواب الاستاذ الشيخ السادات — اني سمعت من كثير من الناس بانه كذلك
جواب الشيخ علي الاسكندراني — اعلم عليه بانه باع بغله للسيد عثمان البكري لاجلة
اربعة اشهر وكتب الى غاية ربيع الثاني يكون دفع الف ومائتين
قرش ثم ضبط التمسك وجعله الى اول ربيع اول طلبا للاستعجال
بالدفع قبل وقته في شهرين ثم حصل الاعتراف منه بانه فعل ذلك
فكونه يزور في هذه القضية الجزئية فلا يبعد عليه اعظم من ذلك
وهذا ما نعلمه

جواب الحاج عبد الرحمن الطوير — ان لنا مده في مملكة افندينا ونقرر عن الحاج
علي الزواري المغربي انه رجل عنده عقار ويبيع ويشترى من دواوين
الميري وخلافهم ويدفع مثل الناس وكون اننا نفهم فيه تزوير محقق
عليه لم نعلمه من سابق ولم ظهر لنا عليه سوابق ومن جهة توكيله في
بيت القاضي بخصوص عقار البرجي المغربي وزوجة اخيه هذه كانت

على يدنا بحضور الاستاذ المرحوم الشيخ المهدي وبوقها كنا متوكلين على اوجاق تونس واقامة الدعوى بحضور المرحوم بالمحكمة وتحقيق ان العقار المذكور بموجب السجل المحفوظ على انه تعلق اهل الغرب وبعدها ارتفعت يدنا من توكيل الاوجاق وبعد ذلك حضر توكيل الى علي الزواري من الغرب واقامة الدعوى في المحكمة ورجع بعض من العقارات المذكورة كانت تحت يد المرعشلي الى اهل الغرب بموجب حجة شرعية بيد الزواري وباقي له دعوته عقار مع السيد يوسف شرف ولم تتم بسبب سفره هذا ما نعلمه

جواب الحاج عبد الواحد القاسي — ما قاله الحاج عبد الرحمن فهو صحيح من كون ان الحاج علي الزواري ياخذ ويعطي في المحروسة وله عقارات بها وفي الاسكندرية ولم له تزوير لا سابق ولا الآن

جواب السيد محمد المغربي — بان الحاج علي الزواري رجل تاجر اغنا تجار المغاربة وله عقار بمصر واسكندرية واضع يده عليهم من مدة طويلة وانه موجود بالغرب رجل يقال له الحاج يوسف البرجي وامرأة تدعى مسعودة لهم عقار ببولاق وكلوا فيه الحاج علي الزواري بموجب توكيل حضر له من الغرب اثبتة في محكمة مصر القاهرة بموجب حجة شرعية وحجج ايضا غيرها ناطقين بان العقارات والدكاكين ببولاق ورشيد بانهم تعلق الرجل والمرأة المذكورين فبعد ان ثبت توكيل الحاج المذكور بالوجه الشرعي بحث عن عقار موكله فظهر ان بعضا من العقار واضعين يديهم عليهم ناس منهم المرعشلي المهندس ببولاق ومنهم السيد يوسف شرف ومنهم ورثة المرحوم الشيخ المهدي اما المرعشلي فان الحاج علي الزواري قدم في شأنه عرضا للديوان الحديوي يطلبه الى الشرع الشريف فتوجه بصحبتهم قواص الى المحكمة وعملت الدعوى بوقتها بالوجه الشرعي ورفعت يد واضع اليد وهو المرعشلي المذكور واستلم منه الحاج علي الزواري وصارت لموكلينه القاطنين بالغرب وبعده قدم عرضا للديوان الحديوي سيدعا فيه بطلب السيد يوسف شرف ووارث الشيخ المهدي او وكيله الشيخ علي الغلبان

فتوجهوا المذكورين للمحكمه بانفراد كلاهما وطلبوا المهله من حضرة ملا افندي فامهلهم وبعده قدموا في الحاج على المذكور وقالوا عليه انه مزور والحاج ابن الحاج على لم هو مزور وانه من التجار وهذا الذي نعلمه والامر لمن له الامر

جواب السيد على صالح شيخ الجواهر حيه — بان من خصوص ما قرره الحاج عبد الرحمن الطوير يلزم انه يقرر براءة على الزواري بشأنين اولاً ان على الزواري منسوب الى السيد العزبي الثاني ان دعوى على الزواري في عقار قاسم البرجي تقدم ان الحاج عبد الرحمن الطوير مدة ما كان وكيل الوجاق ادعي على قاسم البرجي في حياته المره بعد المره ثم ثبت عليه شيء في هذا العقار فيلزم ان الحاج عبد الرحمن يجعل الحاج على الزواري محق في ذلك لاجل ان تكون دعواه في المدد السابقة على المحق واما من خصوص على الزواري لا يصح الاستشهاد فيه من طائفة المغاربة الذي هم رعية السيد العزبي

جواب حضرة ناظر الدرسخانه — حيث ان الحاج علي الزواري متداخل في اشيا تعلق المرحوم محمد ابو سنه وان الموجود الى المرحوم ورثته لماذا لم يقدموا تقرير الى الديوان واستدعوا بحقهم لانه لو كان استدعوا كان يظهر لهم حقهم لان هذه دعوة ميراث واذا اهملوا اصحاب الميراث عن طالب حقهم فلا بد عن سبب لتأخيرهم يقتضي البحث عن ذلك بمعرفة الشرع حتى تظهر كيفية هذه الماده وعن تداخله في مال الناس بنبر طريقه لانه نظرا لاختلاف التقارير يفهم في الطرفين اغراض فخصرات العلما حاضرين يقتضي السؤال منهم ايضا عن كيفية المذكور جواب يوسف شرف عن سؤال حضرة ناظر الدرسخانه — من قبل عدم طالب الحقوق من الزواري فانهم ناس ضعاف وكلما يسألوه يعرفهم ان شريكهم في الاستحقاق حاضر قريب وثانيا عدم طلبهم لا يفيد تبطل حقهم

جواب حضرة الشيخ الملاواني — باني لا اعلمه

جواب الشيخ احمد السباعي — باني اسمع عنه الزوير

جواب الشيخ محمد الحبشي — اسمع من القضاة وغيرهم بانه يتعاطى الزور
 جواب الشيخ فتوح الجرمي — اني سمعت من جمع كثير انه كثير الزور والتقيح
 جواب الشيخ ابراهيم الباجوري — اني لا اعرفه
 جواب الشيخ يوسف الصاوي — سمعت من الناس الكثيرين انه من الاخسرين
 اعمالا في الزور وغيره

جواب الشيخ عبد الله القاضي — لولي الامر ان يأدب من شاء على ما شاع منه وهذا
 قد شاع عنه

جواب الشيخ عثمان السقاري — سمعت من الناس انه مزور ولا يترك شيء الا فعله
 من القبائح واجمع الأئمة على ان بنية الجرح مقدمه على بنية التعديل
 بمعنى انه اذا شهد رجلان في فسق رجل واخران بعدالته كانت البنية
 الشاهدة بفسقه هي المقدمة المعمول بها بمقتضى هذا تكون البنية
 الشاهدة تزوير وقبح علي الزواري مقدمه على البنية الشاهده بعدم
 تزويره ويستحق لما فعل القصاص

جواب الشيخ علي الغلبان — اصل التقرير المعروض على سعادة الوزير الذي ترتب
 عليه ما قضته ايرادته من التأخر هو انه رجل مزور يتكلم في الدعوى
 ويكثر المزورين ليت القاضي وهذا امر معلوم شهد بهامه كل
 كبير وصغير

جواب شريف عمر اغا — ان محمد المغربي الذي عامل وكيل اوجاق تونس وطرابلس
 ويخدم حكامهم لا باس بذلك ولكن المذكور فاح منزله ومعلق العده
 والكرباج وجاعل منزله كالديوان وهذا مغاير اصول جناب ولي النعم
 الاعظم وحق بعض من الناس يلبسهم فراوى فهذا من العجب ليكون
 ان هذا مخصوص بديوان خديوي فهذا امر عجيب مرادنا نفهم
 رتبته ايش

جواب السيد محمد المغربي — باني وكيل على وجاق طرابلس وتونس وفاس بمقتضى
 اوامر من ولاية تلك الجهات وعليهم فرمان كريم من سعادة افندينا
 المعظم ايد الله ايام دولته مسجل بالديوان والمحكمه واني اتعاطا امور
 تلك الجهات على موجب فرمان افندينا ولي النعم وان ما قرره الشريف

عمر هذا ناشيء عن غرض ونفسانيه بينه وبيننا وبين اخينا السيد احمد ايضا واذا كان احدا من ناس تلك الجهة المتوكلين عليهم حصل منا في حقهم ظلومه من ضرب او غيره فيحتاج المذكور يعرض امره لسعادة والدنا مامور الديوان الحديوي وبوقته اذا ثبت علينا شيء يبقى الامر له

جواب السيد امين الأنيه لي — بان السيد محمد المغربي جاعل منزله حكومه ويضرب بالفلقه واذا كان لا تصدقوا اسألوا من حيرانه

جواب السيد محمد سعيد المدني — بلغنا من بعض المغاربة بانه ناهبهم وواضع في منزله فلقه وكراييج

جواب الحاج عثمان اغا جنبلاط — نحن ايضا بلغنا كذلك

جواب السيد يوسف شرف — اصدق على ذلك

جواب الحاج عبد الرحمن الطوير — في مدة توكيله هو لم فعل شيء غير لابق بل كان متبع الاصول الجارية من قديم واما الذي متلبس به حضرة السيد محمد المغربي لم رأينا غيره فعل مثله ويتنافي الاصول الذي اجراها افندينا في باب الحكم

جواب الشيخ عثمان السناري — تقدم سمعنا الشكوى فيه من كثير بسبب فعله

جواب الشيخ علي خليفه — بان جاء رجل يسمى احمد ابن يوسف واخبرني بانه رماه بالعدو والكراييج بمنزله

جواب الشيخ عمر — ما قاله الشيخ علي فهو صحيح

سئل من الشيخ عثمان السناري عن سبب ضربه المغاربة فقرّر باني لم أعلم له سبب بل افهم انه يضربهم

جواب الشيخ احمد السباعي — اشتهر عن السيد محمد المغربي ذلك اشتهارا بينا

جواب الشريف عمر — بان لي في مصر نحو عن واحد وعشرون سنه ولي ايضا

خمسة سنوات ونصف متولي مشيخة التجارة فحتاج اذا كان من

حضرة العلما او من التجار بالمجلس سمع فينا بان لنا نفسانيه مع احد

يقرر عنه بالمجلس واما اذا كان ذلك لم هو فينا ما سببه ان السيد محمد

المغربي ينسبنا لذلك فيلزم اظهار ذلك لاجل ايضاحه بالمجلس

جواب الحاج عثمان خنبلاط — بان الشريف عمر انا الى هذا الآن لم نعلم له نفسانية مع احد وجميعا مرتاحين وراضين عنه
 جواب السيد محمد المغربي — من يوم توليته الى وقتنا هذا لم سمعنا احد تشكا منه وجميع التجار والاصناف يثنوا عنه خير لكون انه ينظر الى الدعاوى بوجه الحق

جواب الحاج عبد الرحمن الطوير — باني مصدق على جواب الحاج عثمان
 جواب الحاج عبد الواحد — باني مصدق على الحاج عثمان
 جواب السيد يوسف شرف — اني مصدق على ذلك
 جواب السيد علي الجواهرجي — اني مصدق على ذلك
 جواب حضرات العلماء جميعا — باننا لم سمعنا على الشريف عمر انا الا كل خير وانه رجل صادق لا نفسانية له لاحد بل يعامل الناس بما هو احسن ويسعى في قضيان دعاوى العالم

جواب حضرة الشيخ الملاواني — صحيح بان الشيخ منصور حينما تولى مفتي الحنفية لبس في منزل السيد محمد المغربي فراحيه واعطاه طاقه هديه ايضا
 لبس ابن الحسين فراحيه

جواب حضرة وكيل الحرمين — على تلبس فراوى وخلع الى العاما من امثال السيد محمد المغربي جرت العادة من قديم اصلا
 جواب حضرة الشيخ القويستي — بانه لم جرت بذلك عادة فقط التلبس الى حضرة الشيخ الكبير والشيخ السادات اكابر العاما

جواب السيد محمد المغربي — ان الشريف عمر انا لما توجه الى اسكندريه حصل بينه وبين اخينا غرض فاذا اقتضت ارادة ولي النعم تحقيق ذلك يسأل اخينا السيد احمد عن ذلك واما قول السيد عمر انا اني لبست الناس فراوى ليس كذلك بل انه اعطيت لبعض علما فرحيتين جوخ على سبيل التبرك فاذا كان هذا يعد خطأ فمن الآن وصاعد لا اعطى احد منهم شيء

جواب الشريف عمر — اسير طلي باني في التقرير ذكر الفراوي غلطا وانهم فرحيات جوخ واما قول السيد محمد بانه في نفسانيه مع اخيه السيد احمد فليس

له اصل بل ان في رجب سنة ١٢٤٣ توجهنما اسكندريه واجتمعت على السيد محمد المغربي بمنزل الشيخ اسماعيل احمد فلم حصل مني ولا منه كلام ابدا ولا يني وبينه لا اخذ ولا عطا وانما حيث اني ملزوم باني كلما انظره واسمعه اعرض عنه فالتزمت بان اعرض عنها سمعته والراي في ذلك لحضرات ارباب المجلس

جواب حضرة وكيل الحرمين — حيث ان السيد محمد المغربي منكر الضرب فيحتاج يصبر عليه التنبيه من طرف الديوان بانه فيما بعد لا يفعل مثل ذلك وان كان مقتضي له التأديب يرسل الى ديوان خديوي بصورة جنحه لاجل تحقيقها بالديوان كذلك لم يابس خلع الى احد لان التاييس لا يكون الا من الديوان وقد حصلت الاجوبه والاسئله بخصوص ابن الحسين وعلي الزواري ايضا في تقرير حضرة الاستاذ الشيخ القويسني مذكور كيفية السيد علي العليمي فبالمناسبة يحتاج السؤال عن بقية الانفار المشروحين بالجرنال المقدم الى جناب افندينا ولي التعم المعظم

جواب حضرة الاستاذ الشيخ القويسني — جميع المذكورين مطعون فيهم بالتزوير الا ان فيهم رجل ضعيف يقال له الشيخ يوسف البرندي يتوكل في طلاق امرأه او في براتها او في دعوى صغيره ياخذ منها غرش او اثنين وهذا لفقره وصدق على ذلك الشيخ البكري والشيخ السادات والشيخ ابراهيم الملاواني والشيخ الجوهرى والشيخ العناني والشيخ منصور مفتي الحنفية والشيخ علي خليفه وباقي حضرات العلماء الحاضرين بالمجلس

جواب ناظر المدرسخانه — بان على موجب تقارير واجوبه حضرات العلماء والتجار الحاضرين بالمجلس بان المعقول في الانفار المشروح اسمهم في هذا الجرنال فانه في محله حكما ثبت عليهم بموجب تقرير حضرة الشيخ القويسني وتصديق حضرات العلماء عليه بان الشيخ يوسف البرندي توجب العفو من مراحم افندينا فافظن كما قرر حضرة الاستاذ بان ذلك يكتب بالجرنال لاجل اعراضه للاعتاب الكريمة والامر لصاحب الامر

صدقوا على ذلك جميع الحاضرين بالجلس

الشيخ حسن العطار الشيخ حسن القويسني الشيخ الملاواني الشيخ محمد
شيخ الجامع الازهر افندي البكري

الشيخ السنارى الشيخ الجوهري الشيخ احمد السباعي الشيخ منصور

الشيخ فتوح الشيخ محمد الشيخ ابراهيم الشيخ يوسف الصاوى
البحيري الحبشي الباجوري

الشيخ عثمان الشيخ عبد الله القاضي الشيخ علي الغلبان الشيخ علي خليفه

الشيخ العناني الشيخ عمر الغرياني الشيخ مصطفى الذهبي الشيخ احمد التيمي

الشيخ محمد افندي حضرة وكيل الحرمين شريف عمر اغا الحاج عثمان
ناظر المدرسخانه جنبلات

امين اغا الأنيه لى السيد محمد سعيد الحاج عبد الرحمن السيد محمد المغربي
المدني الطوير

الحاج عبد الواحد الحاج علي التجار السيد علي الجواهرجي السيد يوسف
العباسي شرف

السيد محمد النواوي

وقد عرض هذا التحقيق على الخديوي فاقره بغير تبديل

ولا حاجة بنا الى إلفات ذهن القراء لما احتوته هذه الواقعة من

المضحكات المبكيات ففي تهمة التزوير يرفت امين الفتوى لقله علمه ويؤمر

بعدم الباس الخلع من يحسن بجبتين الى فقيرين من العلماء ويشار الى وقائع

القتل فلا يلتفت اليها ويرمى الرجل باستلاب حقوق الغير ونهب الاملاك

فيعاقب بالتنبيه عليه ان لا يضرب احداً بعد ذلك اليوم ولا الى ان هذا

التحقيق كان بعد الحكم بالعقاب وبعد التنفيذ

ولكنني استعيره التفاتاً الى امر واحد هو ان المغاربة كانوا يساعد بعضهم بعضاً ويدافعون عن المتهم منهم حتى ادى ذلك الى عدم عقوبة السيد محمد المغربي والاكتفاء بالتنبيه عليه. ولم نر من انتصر لابن الحسين مع شيخ الجامع من المصريين. فان رُددَ بان ذلك لانه كان من المفسدين حقيقة رأينا بجانبه علي الزواري المغربي اشد فساداً واعظم اقداماً في اهتضام الحقوق والتعدي على الاموال ومع ذلك انتصر له المغاربة حتى طلب السيد علي صالح عدم استشهادهم عليه لانهم رعية اي اتباع السيد المغربي رئيسهم. وكل هذا يشير الى الكلمة المجتمعة وحب بني الجنس ومعاونتهم في الشدة بل في اشد اوقات الشدة. ولكن المصريين من خيار الناس لا يعينهم شأن احدهم ان وقع في مهواة الاتهام فهم يقولون ما يشاع عنه مما لم يتحققه بانفسهم ولم يتبينوه بغير ما يقال او المسموع اجابة لنداء (الذمة) واندفاعاً وراء صوت (الحق) غير مبالين بكلمة تفرقت وشمل انحلت روابطه وجامعة تقطعت اوصالها حتى كان لهم من وراء ذلك الحظ الاكبر: شتات القلوب وفتور الهمم وانحطاط العزائم وفوات المرغوب وحلول المرهوب والله يتولى امرهم باحسنه ويكافئهم على صدقهم في اداء تلك الواجبات بما هم اهل من نتائج وآثاره ومع هذا فلن تجد بين تلك الوقائع تهمة مخصوصة ولا عيباً معيناً يسند الى صاحبه بل الحقد والحسد هما الاساس في الاتهام والحسد والتخمين مسند الاحكام والاصفر الرنان نعم الوكيل عن الخصوم نفذ ذلك الحكم العظيم في اولئك (المزورين) ولكنهم لم يرجعوا عن

غيرهم ولم يعتبروا بما اصابهم من قبل وظلت الشكوى ترتفع من اعمالهم الى مسامع الحاكم كما تدل عليه الارادة السنية الصادرة من المرحوم محمد علي باشا لسماحة قاضي مصر بتاريخ ٧ رمضان سنة ١٢٤٩ وهذه ترجمتها

ان من الناس من لا حرفة له ولا مهنة سوى التداعي الباطل على اخرين بقصد جر منفعة شخصيه او غرض نفساني وانهم يتوجهون الى المحكمة لاقامة الدعوى بالكيفية المذكورة وحيث ان قاعدة الشرع الشريف تقضي باخذ رسوم المحكمة من نفس الشخص الذي هو في شكل مدعي عليه وان لم يثبت عليه حق ومن المعلوم ان الاهتمام بتأديب هؤلاء المزورين وامثالهم هو من خصائص الشريعة الغراء كما هو راسخ في شريف علم سماحتكم لما في ذلك من عبرة الغير ومنعهم من تجاسرهم على هذا الامر الفاضح فيما بعد فبدلا من الحاق الضرر بالمدعي عليه المذكور من غير وجه يصير تحصيل رسوم المحكمة من نفس اولئك المزورين عند حضورهم للمحكمة لاقامة دعوى باطله بقصد اضرار الناس وكسر قلوبهم متى تين ذلك لتناولوا الاجر بما تبذلونه في تربية وتأديب هؤلاء المزورين من حسن الهمة الذي هو مطلوب المخلص

(حاشيه) انه من مده كان يفكر في كيفية الفصل في هذه الماده بنتيجه حسنه ولكنه لم يوفق وعليه قد استفتنا حضرة الشيخ حسن العطار شيخ الجامع الازهر عن حكم الشرع في ذلك وورد جوابه المرسل من طيه لاطلاع سماحتكم عليه والاهتمام بتأديب اولئك المزورين علي وجه ما توضح باطنه وان كان المزور من الجامع الازهر فيرسل الى حضرة الشيخ الموصى اليه ليحصل الرسوم المذكوره منه ويرسلها الى المحكمة

ولما كان الزمن الذي تلى زمن صدور هذه الارادة زمن تعبيرات وتقلبات كلية تنوسي (المزورون) ولم نعد نعثر على ذكرهم من بعد في الدفاتر والاوراق التي تصفحناها

غير ان وجود المجالس كان من شأنه ان يساعد طائفة (العرضحالية) على النمو والظهور فانتشروا في جميع الجهات وصاروا من لوازم الحياة القضائية

واول مرة ظهر فيها اسم الوكيل بصفة رسمية كان في سنة ١٢٦٢ لما صدرت لائحة مجلس التجار اذ فيها قررت الحكومة جواز التوكيل على شروط معينة كما قدمنا^(١)

ولكنها مع ذلك لم تقرر شروطاً مخصوصة لقبولهم ولم تعترف لهم بحقوق معينة. على انها انما تساحت في قبولهم امام مجالس التجار دون غيرها والسبب فيه ان تلك المجالس كانت مختلطة وكان لا بد للاجانب من الاستعانة بالوكلاء فتقرر جواز التوكيل لمن كان غائباً عن المجلس لعذر شرعي مقبول^(٢)

من ذلك الحين اخذ العرضحالجون صيغة جديدة هي الاشتغال بالوكالة عن الخصوم وكانوا اذا اُبيح لهم التوكيل يظهرون بانفسهم امام القضاء واذا منعوا عنه استتروا في منازلهم واداروا الخصومات باقلامهم فيدفعون ما يكتبون الى موكلهم ويجري هؤلاء طبقاً لما يشيرون به عليهم

هكذا ظهرت الحاماة في مصر واخذت تنتقل من المجالس التجارية الى المجالس المدنية حتى تمكنت عادة الاستعانة بها في العوائد القضائية وصار الناس يوكلون اهلها في قضاياهم والقضاة يقبلون الوكلاء في الاعمال حتى انتهى بهم الامر الى اقامة الدعاوى باسمهم واعلان الاوراق الى مكاتبهم وكان الحامون اذا الفيت المجالس يرجعون الى فناء المديرية ويلتمسون رزقهم من تحرير العرائض فاذا أعيد نظام القضاء انفرج امامهم باب العمل وهكذا الى سنة ١٢٨٠ حيث انشأ المرحوم اسماعيل باشا المجالس الملغاة على

(١) راجع صحيفة ١٨٦

(٢) راجع بند ٦ ملحق نمرة ٤ صحيفة ٣١ ملحقات

الكيفية التي تقدم بيانها في الفصل الثاني من هذا الباب . هنالك انتشار (وكلاء الاشغال) في كل ناحية وثبت قدم المحاماة وصارت تتقدم رويداً رويداً بتقديم القضاء نفسه الى ان وصلت معه الى درجتها الحاضرة وقد بحث كثيراً عن لائحة او نصوص تتعلق ببيان شروط الحرفة ونظامها وحقوقها وواجباتها في ذلك الزمن فلم اعثر على شيء من ذلك ولا على ما يشير الى انها كانت خاضعة لغير ارادة القضاة ان شاؤوا قبلوها وان شاؤوا عرضوا عنها

وظيفة المحاماة امام المجالس الملغاة

يعلم القراء مما بيناه في كيفية سير المجالس الملغاة ان وظيفة وكلاء الاشغال امامها كانت قاصرة على تحرير التقارير الثلاث ولعدم وجود النصوص التي ترشدكم الى السير على وتيرة واحدة في محرراتهم كان كل واحد منهم ينحو نحواً مخصوصاً في محرراته فمنهم من يخلط المدني بالجنائي ومنهم من يختلق الحيل والاكاذيب ويدعي غير ما ثبت في الاوراق ليرتبك الامر على خصمه ويلتبس الحق على القضاة فيتمكن من غايته بما لديه من الوسائل ومع ضعف هذه الوظيفة من ذاتها كانت جهات الادارة تزيدها ضعفاً على ضعف بما تلقى في طريقها من العثرات اذ الغرض من التقاضي نوال الحقوق وكان تنفيذ الاحكام موكولاً الى جهات الادارة كما قدمنا وكم من حكم ابلت الايام اوراقه قبل ان ينال المحكوم له حقه من ظالمه من ذلك ان رجلاً اسمه احمد تايب من بلدة ارمينت سُرق له جاموستان واتهم في السرقة رجلاً اسمه موسى عمر فحكم مجلس قنا على هذا

بالليمان وبدفع ثمن الجاموسين وكتب المجلس الى مديرية جرجا بتاريخ
غرة ج سنة ٩٩ نمرة ٩٧ بطلب تنفيذ هذا الحكم فامرت المديرية ناظر
قسم جرجا بذلك وجعل ناظر قسم جرجا يطلب من عمدة المحاسنة ومشائخها
ارسال موسى عمر لتنفيذ تلك المضبطة وهم يلتزمون العذر بعد العذر في
ارساله حوالى تسع سنين الى ان ألغيت المجالس بالوجه القبلي وأنشئت
المحاكم الاهلية فجاءتنا تلك الدعوى واذا هي تحوي على ثلاث وستين
ورقة منها ثمانية وخمسون (علوم طلب) باستدعاء موسى عمر
ولولا ضيق المقام لنشرناها كلها ولكننا نذكر عدداً منها على سبيل التمثيل

عمد ومشايخ المحاسنة

بمقتضا ورد من المديرية رقم ٢١ ن سنة ٩٩ نمرة ٦٥٣ اجرون تحصيل مبلغ
٤١ غرش من موسى عمر الذي كان مسجون نظير وجود احد الجحوسات المسروقين
من احمد تايب من ارمنت بطرفه قيمة اجرة نزوله ببوابور البحر درجه ثالثة وارسال
المبلغ المذكور برفق شيخه موسى المرقوم ليجري اللازم انما لا يكون ذلك تأخير سوى
المسافة ناظر قسم جرجا

٢٨ ن سنة ٩٩

ختم علي علوي

الافاده عن ذلك لقد فهمنا امر حضرتكم والحال انه من خصوص المبلغ المطلوب
من موسى عمر حسب وقت الطلب لم هو موجود بالناحية وعند وجوده يصير تحصيل
المبلغ منه وارساله طبق الامر من دون مخالفه من عمد ومشايخ
ختم المحاسنة

الى عمدة المحاسنة

المقصود حضور موسى عمر من بلدكم ومعه مبلغ ١٤٠٠ غرش المحكوم به عليه في
قضية تجاريه على سرقة مواشي احمد تايب من ارمنت حسبا صدر من المديرية نمرة
٧٠٢ بدون عطا افادات موجبه للتأخير والا احضروا اتم لطرفنا حالا عليلد رافعه بعد
التوكيل عنكم لاجرا اللازم محرم سنة ٣٠٢ ناظر قسم جرجا ختم

وردتنا هذه وصار معلوم والحال انهو من خصوص موسى عمر لم موجود بالناحية
بلدنا وعند وجوده يرسل الى حضرتكم طبق الامر من دون مخالفه مشايخ المحاسنه
ختم

عمد ومشايخ المحاسنه

بوصوله حالا ارسلوا موسى عمر من بلدكم ومعه مبلغ ١٤٤١ غرش قيمة ثمن المواشي
تعلق احمد تايب من ارمنت واجرة نزوله بوابور البحر درجه ثانيه انما يكون حضوره
ومعه المبلغ عنيد رافعه بدون اعطافادات جاسنة ٣٠٣ معاون تحصيل جرجا
ختم

ورد لنا هذه وصار معلوم والحال منخصوص موسى عمر توجه جهة قبلي مديرية
قنا على نفر من اقاربه ومطلوب في القرعه العسكرية وعند حضوره يرسل امام حضرتكم
ولاجل المعلوم لزم الافادة مشايخ المحاسنه ختم

عمد ومشايخ المحاسنه

سبق تحرر بالامر عن ارسال موسى عمر من بلدكم ومعه ايصال مبلغ ٤١ غرش
القايل عن سابق تسديدها وللان لم كان ترسلوه فلزم تحريره يقضي بوصوله جالا سرعوا
بارساله عنيد رافعه بالاىصال المذكور بشرط بغير تاخير ناظر قسم جرجا
ختم ٢٥ شعبان سنة ٣٠٠

ورد لنا هذا وصار معلوم والحال ان هو من مخصوص موسى عمر لم موجود بالناحية
وعند حضوره بالناحية ترسلوه بالاىصال معه لطرف حضرتكم طبق الامر دون مخالفه
شيخ المحاسنه عمر على

عمد ومشايخ المحاسنه

بالامرار تحرر لكم من اجل تحصيل مبلغ ١٤٤٠ غرش من موسى عمر من
بلدكم المحكوم عليه في قضيه تجاريه على سرقة مواشي احمد تايب من ارمنت واجرة
نزوله بالبحر درجه ثانيه ومع ذلك لحد الان لم ترسلوه وحيث ان تاخير تنفيذ الاحكام
منهي عنه فلزم تحريره اليكم لسرعة تحصيله وارساله على يد رافعه ماذا والا يحضر شيخه
لاجرا اللازم ناظر قسم جرجا

ختم

ورد لنا هذه وصار معلوم والحال ان منخصوص موسى عمر فهو المذكور لم موجود

(٢٧٣)

الحاماة في البلاد المصرية

بالتاحية بلدنا وما هو حاصل من غايه الالتفات وعند وجوده يصير ارساله لطرف
حضرتكم طبق الامر من دون مخالفه

مشايخ المحاسنه

ختم

عمدة ومشايخ المحاسنه

قد رأيته تحرر لكم عن ارسال موسى عمر من بلدكم ومعه مبلغ ١٤٠٠ غرش
المحكوم بها عليه في قضية تجاريه على سرقة مواشي احمد تايب من ارمنت حسبما صدر
من المديرية نمرة ٧٠٢ ولحد الان لا كان ترسلوه ولا فهم السبب الموجب لعدم ارسال
فيانزم بوضوله حالا ياما يرسلوا المذكور ياما يحضر احدكم العمدة واهاليه بدون تأخير
بالنسبة لكونه قريب كما علم لنا من الافادات الواردة بتحم العمدة المذكور والحذر من
المخالفة شوال سنة ٣٠١ ناظر قسم جرجا

ختم

ورد لنا هذه وصار معلوم وفهمناه حرفيا والحال من خصوص موسى عمر بالتاحية
بلدنا وعند حضوره يرسل امام حضرتكم طبق الامر من دون مخالفه من شيخ المحاسنه
سليمان الزراع

عمدة ومشايخ المحاسنه

كم وهو يتحرر لكم عن ارسال موسى عمر من بلدكم ومعه مبلغ ١٤٠٠ غرش قيمة
ما حكم به عليه في قضية الجوساة المسروقين من احمد تايب وايصال مبلغ ٤١ غرش قيمة
اجرة وابور البحر المدعي سدادها ولان لم ترسلوه ولا فهم اسباب التأخير فلزم تحريره
يقضي بوضوله حالا اسرعوا بارساله عنيد رافعه ويكفي تأخير واهمال ناظر قسم جرجا

ختم

٢٠ شوال سنة ٣٠٠

ورد لنا هذه وفهمنا مضمونه وصار الحال ان هو من خصوص موسى عمر المطلوب
فهو لم موجود بالتاحية وقت تاريخه الا وقت تاريخ هذه توجه الوجه القبلي لاجل زراعة
نادي وعند حضوره يصير ارساله وايضا معه الايصال لطرف حضرتكم طبق الامر

مشايخ المحاسنه

عمر علي ختم

عمدة ومشايخ المحاسنه

يكفي تأخير واهمال وحالا اسرعوا بارسال موسى عمر ومعه مبلغ ١٤٤١ غرش
عنيد رافعه سريعا ناظر قسم جرجا راسنة ٣٠٥

٣٥

ورد لنا هذه وفهمنا مضمونه والحال انه بمقتضي ومن خصوص موسى عمر فهو
منعمة لم موجود بالناحية وعند حضوره يتنبه عليه بالتوجه لطرف حضرتمكم
مشايخ المحاسنه ختم

شيخ غفرة المحاسنه

يلزم بوصوله احضر وحضر معك موسى عمر من بلدكم بعد التوكيل عنكم
١٢ اكتوبر سنة ١٣٠٩
ناظر قسم جرجا
ختم

حضر لنا هذه وفهمناه حرفيا والحال ان منخصوص موسى عمر فهو لم موجود
وقت تاريخه بل التوجه الوجه القبلي وقد ارسالنا له منخصوص لاجل حضوره وعند
حضوره نحضروه لطرفكم طبق الامر
شيخ غفر المحاسنه
ختم

درجة معارف المحامة

كان كل من رأى في نفسه الجرأة والقدرة على رص الجمل وصف
الكلام يميل الى المحامة فيتخذ له مكتباً ويتوكل عن اصحاب الدعاوى
وقليل منهم كان يعرف بعض اللوائح والقوانين فيملاً منها محرراته اصاب بها
الغرض او اخطأه. والصفة العامة فيهم هي الجهل باللغة العربية جهلاً كلياً
واستعمال اساليب في التحرير لا تخطر على بال احد من المشتغلين بالقوانين
في هذه الايام

فمن منتخبات محرراتهم التقرير الآتي

تقرير ثاني مقدم لعدالة مجلس الاحكام المصريه من الواضع اسمه وختمه فيه
ادناه ابراهيم علي غلوش من برما تبع مركز محلة منوف غربية
ردا للتقرير الثاني المقدم من الياس عيسى الوكيل عن الشافعي غلوش ورفقاه
الذي لم يتكلم فيه بشيء مما ينفي عن موكلينه شيئاً مما حصل منه التجدي على شخص

منهم فضلا عما تفوه به في تقريره الاول الذي لم يخرج عن مناسبة ما قالوه في تقريراتهم السابقة التي بتلاوتهم بالمجالس استصوب توقيع الحكم على موكلينه فغاية ما تراء لنا من جنباه ان ما سطره بتقريره الاول مجرد شقشقه واما في تقريره الثاني فقد وقف به جواد الافتري على شفا جرف فصار كباسط كفيه الى الماء ليلغ فاه وما هو ببالغه فولو ان تقريرى الاول كافي في الرد عليهم لما فيه من ادحاض حججهم الوهميه لكن لا يمنعني الحال ان اقول اول واخر ما نقول في هذه الماده ان عدم امتثالهم لاحكام المجالس وفرارهم من تنفيذ الاحكام عليهم دليلا على عدم مسيرهم على نمط الاستقامه وهذا مما يوجب تضاعف الجزوات عليهم خصوصا على حضرة احدثهم شيخ البلد الواجب عليه امثال اوامر الحكومه كما وتكلمهم دواما في حق المجالس وجناب وكيامهم ايضا بلسان الفظاظه جنباه اكبر من اختها وجرااتهم على ارتكاب مادة هذا التعدي بضربي وساب امتعتي الواضحه بالمنطق نامه ادهى وامر من السابقتين وحيث عدم امتثالهم وتكلمهم في حق المجالس وجرااتهم على التعدي من حقوق الحكومه وبمعرقها تجري اللازم من نحو اخذها لحقوقها وتركه فسواء عندي هذا وذاك واما حقوقي فالاشياء الضائعه في بواسطه تعديهم لم ازل التمس من عدالة المجلس الزامهم بها او بقيمتها كما هي شئون العدالة ملزومية المتعدي بتلقبات من تعدى عليه بدون التفات لا قاويل ليست تحت طائل كشهادة جناب الوكيل لموكلينه في اخر تقريره الاول الغير مسموعه شرعا ولا سياسة وارثكانه على عدم شهادة من عرفت عنهما لا يضرني بشيء لان كشف الحكيم هو الشاهد العدل يزكيه اقامتي بالاستنباليه تحت المعالجه المده المحدده بتقريرى الاول حتى عادت صحي كما كانت والشاهد الثاني عدولي عما سواهم لكونهم هم الفاعلين والشاهد الثالث تلواتهم في الاقوال وتخيرهم في الاستدلال على طريق التخلص من هذه الجنايه المتوهمين بان انتقال القضايا من مجلس لآخر ربما ان تكون قوانين حكم المجالس فيها تفاوت ولم يفقهوا ان قانون كافة المجالس واحد ليس فيه اختلاف ولا تفاضل هذا ومن حيث ان بتلاوة التقارير لدى اسيادنا ارباب المجلس يظهر الحق من المبطل فيخند لا لزوم للاطاله بصفة التكرار وعلى اسيادنا ارباب المجلس اجرى مقتضى من نحو ايصالي حقوقي حيث هذا قولى الختامى وثاني التقريرين منى ١٠ شعبان سنة ١٢٩٨

ابراهيم علي غلوش

وهذا تقرير آخر

تقرير اول مقدم لمجلس ابتداء طنطا من السيد احمد الخولي من ناحية البتانون
بمركز مليج بمديرية المنوفية

افندم انه مناسبة للظلم المتوقع علي بتسلطات الحاج محمد الجندي عمدة بلدنا
ولداومة تقصده انه ليجب يقصد بذلك اضمحلال احوالي واحتياجي وفقري ليغتم
الاطيان تعلقي حسب عاداته المألوف عليها كونه جاعل اهالي الحصة عموما عبيدا لرق
عبوديته وعرضه للسلب والنهب ولما انكان ظاهري فاق الحد عنهم قد انبنى عليا ذكر
تأخيري في المعاش وسداد ما هو مطلوب مني للميرى ولما ان الحاج محمد المذكور نظر
له حالة احتياجي وفقري قد احضرني بدواره مرارا ودعاني لاختذ جانب من اطياني
وما كنت ارتضي بذلك لوجه ما ان الاطيان المذكورة هي تعلق جميع ورثة والذي
ومتروكه عنه اخيرا لعدم استغراقي في التأخيرات قد شرعت في رهن ثلاثة افدنه وكسور
من اطيان عموم العائله لاجل سداد ما هو مطلوب منها والرهن كان مزعم وقوعه لاحد
اهالي الناحية وعند ما بلغ العمدة المذكور ذلك قد اجرى الطرق المؤدية لتوقيف الرهن
مع خلافه ولواسطة توظيفه مامورا باحد مراكز المديرية قد ارسل اعوانه بطلي ووجودي
امامه قد امر بضربي ودار على جسمي لhib كرابيجه الى ان وصلة الدرجة لكوني
ارهننت اليه القدر المذكور على مبلغ سته وستون جنيه افركي على مدة اقتداري على
السداد وانكنت اخذت تلك المبلغ منه او اقل منه فلا لزوم هنا لذلك بما ان ورقة
الرهن محررة بالطرق القهريه عني ومع اقتداري على تلك المبلغ اردت توصيله له كي
الحصل على رد اطياني الى للتعيش منها انا وباقي الورثة اصحابها فما كان يقبل ذلك مني
ولولا سبق طرده من الخدامه لكان عاماني بسوق المعاملة وهن تعرضه لي من غير
وجه حق وتوقيفه في تسليمي اطياني واخذ مبلغه قد عرض مني للداخلية دفعتين
واصدرة اوامرها بتسليمي حتي والمذكور ما كان يسمع تلك الاوامر ولا يقع بالتذيرات
لداعي ارتكانه على غناؤه وسبق توظيفه ومن بعد اطالت النزاع بيتنا فهذا الصدد قد
الزمني بسداد اموال الاطيان المذكوره مدة وضع يده ولاحتياجي للاطيان ما كنت
اتأخر عن السداد حتى وانه بعد سداد ما طلبه مني من المبالغ والتصريح لي بوضع
السباخ في الاطيان واجرى هكذا ما ينوف الاربعة ايام رجع عدل عن هذا الغرض ومنعني

عن السباخ في الاطيان واستحوذ على سبق ما اخذ منه من المبالغ وتركني خالي يزعم بذلك شدة وجودي في غاية الفقر لاستمرار احتياجي اليه مع ان اغتصاب الحقوق من ذويها هذا امر تأباه العدالة الدائرية خصوصا في عصرنا هذا الذي بزغت فيه شمس الحقيقة تحت سماء العدل والتوفيق واضاءت بنورها حتى اظهرت استبداد المشايخ لاهالي حصصهم مثل ذاك العمده الذي هو لحد الان متصور انه لم يزل الفقير مندسر والغني مشتهر ولكنه فاعلم وليعلم ان زمن فطرته على اغتنام حقوق الخلق قد ولى وصار لا هناك سوى امثاله لتسليمي اطياني اذ اني لم ارى اى وجه كان يمنع ذلك عني ما دمت مستعداً لتأدية الرهن وان حكومتنا الان ما جعلت الا لفصل الحقوق بين الغني والفقير وبنا عليها ذكر التزم بتقديم هذا التقرير للمجلس في ثلاثة نسخ صوره واحده لاعلان الحاج محمد الجندي المذكور باحدهم لاجل ان يجاب عنها في الميعاد المحدد ومن بعد حفظ الثاني بالمجلس ترسل الثالث الى مديرية المنوفية لعلمها بما تحدثت عنه انفا وبمعرقها تجري اعمال الطرق المؤدية للحجز على الاطيان المذكوره لحين صدور حكم المجلس بما يراه فيهذه المادة كما وان مربوط الاطيان المذكوره التي قدرها ٣ افدنه وكسور باعتبار عشرة سنوات كل فدان سنوى ١٦٠ غرش هو مبلغ ٥٠٦٠ غرش وهذا تقريرى وبكل احترام امضيه واختمه اقدم ٦ رمضان سنة ٢٩٧ السيد احمد الخولي ختم من البنانون

ومنهم من كان يلجأ الى مدح القضاة كقوله (اعرض لاسيادي ارباب هيئة المجلس وحضرة ريسه الشهم الذين لا تأخذهم في الحق لومة لائم ولا تدخل عليهم زخرفة القول غروراً) ومنهم من يأتي بالقفاظ لا معنى لها كقوله (وهو انه بتاريخ اربعة الجاري صار اعلاني بواسطة ضبطية العموم بافاده صادرة من مجلس دعاوي البندر مقتضاها ملزوميتي بدفع مبلغ ١٠ ٦١٠ عمله دارجه الى الشيخ محمود الخادم زعما انه باقى طرفي ايجار منزل تعلقه مدة سنة كامله بغير ما اعلم كيفية المستندات والاوجه التي ارتكن عليها المجلس وواقع حكمه بهذه الصفة رجما بغير مراعية لمراجعة القوانين والمشورات

مع انه وان كنت اجبت به بما فيه قطع كلما توسل به الطالب المرقوم لتسكه باحبال الهوا المردوده عليه التي لا طائل تحتها سوى عطي ومصاريفي الذي تكبدتها في هذا المقام وكان المامول انجاحي بما اثبتته من المستندات المعقوله واخابت سعيه لاكن لاجل تنوير هيئة هذه المسئلة وبسطها جليا على مسامع اسيادي ارباب المجلس اقول وانا في حالة الخضوع وبكل آداب انه سابقا كنت استأجرت (٠٠٠٠) (١)

وقول غيره (بتلاوة تقرير حنا مليكه وجد مستطيل العبارة بدون ان يأتي فيه بأدنى دليل يؤخذ منه صحة دعواه المتفعلة نظراً للقضيه الجنائيه السابق التوضيح منا عنها بتقريرنا الاول سوى ما تكلم به حنا المذكور من الخرافات يأبأها الذوق ويمجها الطبع وغير معول عليها شرعاً وسياسة من نحو قوله ان الحجبه الشرعيه (٠٠٠٠) (٢)

ولبيان قوة حجتهم في القوانين تأتي على تقرير فيه بحث قانوني وهو بذاته يدل ايضاً على درجة ادبهم في الكتابة ومخاطبة القضاة

مجلس احكام مصريه رئيسي سعادتلوا فندم حضرتارى

لما ان علم لموكلي عمر ابوسن من نشرت غريبه ان اخي موكلي اسماعيل ابوسن رفع دعوى لمجلس طنطا باستحقاقه كامل اطيائنا ارتكاننا على التكليف باسمه والمجلس حكم له واحرم موكلي هو وباقي اخوته المستحقين لاربعة وسبعين فدان منها واضعين يدهم اعيانهم من مدد عن والدهم بمسندات بيدهم وقال باحقية كاملها مع انه لا يستحق

(١) تقرير مقدم لمجلس مركز محلة منوف من خليل ابوليمونه ضد الشيخ محمود

الخادم في ١٩ ج سنة ١٣٠٠

(٢) تقرير صالح ابو ناعم بتاريخ ٢٣ جماد اول سنة ١٢٩٩ ضد حنا مليكه

بتوكيله عن بكر ابو ناعم لمجلس طنطا

الا تسعة عشر فدان فقط الواضع يده عليها من حين الانفraz للان ولم يختصم فيها الا احد الاخوه محمد ابو سن فقط ورفعت ممن اختصمه للاستئناف ولما اشيع لموكلي ذلك قدم المعارضة اللازمة للاستئناف المبسوط به الدعوى حالما علم ذلك وبعد ان تداولت التعريرات فيها قد اصدر خلاصته المرفوقه طيه برفض المعارضة ارتكاننا على ان الدعوى سبق الحكم فيها بيوم جلسة ١٤ ربيع اخر سنة ٣٠٠ وقال ان دستور المعارضة الصادر من المجلس رياسة سعادتك في ١٢ ج سنة ٩٩ قاضي بان النظر في المعارضة لا يكن الا بحال وجود القضية بالمجلس وحيث المنشور صريحه يخالف ما رآه الاستئناف وقد التبس عليه مفهومه بما ان صريحه يقضي قبول المعارضة من الشخص الثالث الخارج عن الخصومة متى كان يلحقه ضرر من الحكم الصادر وضررى ظاهر سوى كان في الحكم الصادر في الموضوع من الابتدای او من حكم الانصراف الذي ارتكبن عليه لان حكم الانصراف لا خرج عن كونه الة للوصول للموضوع لتمادى الزمن ولكن لا يمس الموضوع عند عدم التمادي وانا قد قدمت المعارضة قبل الاعلان بحكم الانصراف المرتكن عليه قبل خروج مضبطه من المجلس ولم يسبق لموكلي تداخل في الدعوى لا باصيل ولا بوكيل الا حال تقدم المعارضة وحيث ان تلك الدستور قد منحني قبول تداخلي في الدعوى ومحاماتي عن حقوقى حتى ولو كان تنفذ الحكم كما اشار بذلك المنشور ولا حق للاستئناف فيما رآه اقله يكون تلك المنشور قد علم حضرات القضاة كيفية السير في المعارضة يكون متى رؤ قبول المعارضة (اى) متى تثبت لديهم ضررى وعدم تداخلي في الدعوى لهم ان يحكموا بقبول المعارضة ويسيروا فيها على حدتها قائمه بنفسها دون مداخلها في الدعوى الاصلية (اى) تكون القضية الاصلية سايره بسيرها على ما هي عليه والمعارضة سايره على ما هي عليه ايضا وما يحكم به في المعارضة يحجوا عند القبول ما حكم به في القضية الاصلية ولو كان حكم فيها نهائيا لهذا والتباس المسيله على الاستئناف وكون الاحكام هو محكمة التميز وله بهذه الحاله ان يرفض حكم الاستئناف ويحكم بقبول المعارضة حيث مثبتت في الدعوى اني من ذوى الحقوق ومن ذوى الشأن ولحقني ضرر ولم اتداخل فيها فاقضى عرض هذا في ثلاثة نسخ صوره واحده لحفظ احدهم بالمجلس واعلان محمد ابو سن بناحية نشرت غريبه والحواجه الياس عيسى بطنطا وكيل اسماعيل ابو سن باثنيهم للمجاوليه وتحديد الجلسة واجرى

المقتضى حسب الأصول من طيه قرار الاستئناف اقدم
عن عمر ابو سن
الفقيه السيد مصطفى الجدي
بطنطا

ومن منتخبات محركاتهم التقرير الآتي

تقرير ثاني بمجلس ابتدائي طنطا ردا على احتجاج عبد القادر الصواف ان المتوقع من صدور الاذن لصراف ومشايخ الناحية بنقل تكليف المباني هذا شهر ولا يمكن اخفاه لان لوطالب من الصراف والمشايخ وانكروه فعلى المديرية اظهاره من قيوداتها وبالوصول عليه يتضح هو مؤسس على اي شيء فان يتظاهر منه ما يوصل لحل وجود السند المفتعل فيؤخذ ويحقق ما فيه بيد الانصاف ليتضح تصنع عبد القادر وبديته في هذه الافتعالة اما ما قاله بتقريره دونا عن صراخ اعلانهم برأته نفسه وتكتمه الحق دليلا على ظنه بان يتخلص من الادانة مع ان من انكاره وتأخير متولى العشماوى وجورجى سيف دهان عن المجاوبة وتعرض عبد القادر بمفرده لهذا الصدد وتعيين شخص افوكاتو بصفة وكيل الامر الذي لا فائدة له فيه دليلا على مساعيه في مضرتي وانتفاع من له معهم معاملته وقد صح فيه المثل المشهور يكاد المراتب ان يقول خذني لهذا التجاري ولا يدري ان للعدل والانصاف قواعد بها يظهر الحق ويخفى الباطل فهذا التمس الحصول على ما صدر من المديرية بنقل التكليف واساسه يعنى السند المفتعل وشهوده وتحقيق الحالة بحسب ما تدعوه الأصول وتكلف من ارسل اليهم نسخ تقاريرى الذي سلكوا عن المجاوبة بالمجاوبة عنهم لان سكوتهم يؤخذ منه الشاهد الاقوى للانطوى والاتحاد على مظالمتي وشوف بانفاس وفضانة اسياى ارباب المجلس تبرز الحفايا وتحصل على دفع الضرر وقد حررة هذا اربعة نسخ اقدمهم بحفظ بالمجلس والثانية ترسل للمديرية ايجاب عنها بما هو مقيد في دفاترها في خصوص نقل التكليف والثالثة للصراف والمشايخ ليحضروا الاذن المقال عنه للاطلاع عليه والرابعة الى عبد القادر لعله يهتدي الى سبل الرشاد ويترك وجوه الاجحاد هذا مع مطالبة جورجى ومتولى المذكورين بالمجاوبة عما اعلنوا عنه وبكل خضوع وضعت اسمي وختمى ٢٩ ج سنة ١٣٠٠ مندور ابوسعده

ختم من بنها

هذا شأنهم في القضايا المدنية أما في القضايا الجنائية فكانوا أقل ظهوراً فقد علمنا مما سبق ان التحقيق والقضاء كان بيد (القائمقامين) والمشايخ وحكام الاخطاط ونظار الاقسام والمديرين والمفتشين والمحاسبين وغيرهم وكانت الواجبات والحقوق مختلطة ببعضها ولا حد للسلطات تقف عنده شأن كل حكومة ناشئة في بلاد فوضى . فكان وكلاء الاشغال اقرب فيها الى المحاباة والاستعطاء او التأثير بما يسر الله للمتهمين من اليسار ولا احتياج بعد ذلك الى فهم كثير ولا الى علم غزير بل كل عالم بطرق (التفهيم) بالمعنى المخصوص وكل من كان له المام بوسائل (التداخل) كان ينتظم في سلك الحمامة فيعيش ميسراً مرزوقاً

رجل من مديرية البحيرة ولد زراعاً وتربى بين الارض وثمرها حتى بلغ أشده واتفق ان احد اصهاره دعي للشهادة في قضية جنائية اثناء تحقيقها بمديرية المنوفية فاستزاد الشاهد مؤونته وتوجه حيث طلب فوصل الى شبين والشمس تعرب وأخبر المدير بحضوره فامر بوضعه في السجن الى الصباح ثم نسيه المدير والقواص والمحقق والسجان وظل في ظلمته نحو السنتين واتفق أن صدر امر الحكومة بارسال المسجونين الى السودان لعمل اقتضته مصلحتها فسيق من كان فيها الى مصر وسجنوا بالطوبخانة في انتظار السفر ومنهم ذلك الشاهد المسكين وشق على صهره (علي عسر) امره فاستخار الله في الرحيل الى مصر حيث نزل على حضرة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد عبده مني الديار المصرية وكان وقتها يطلب العلم في الجامع الازهر فقام عنده اياماً قدم في اثائها عريضة الى الداخلية فلما وصلت الى يد ازهري

بك باشكاتبها اذ ذاك مزقها ورجع علي عسر مغبوناً مقهوراً . وفي ذات يوم
اصبح يقول لحضرة الاستاذ انه رأى في المنام ان خلاص صهره سيكون
على يده وطلب منه ان يسعى لذلك فاجابه لعل ذلك الخلاص يكون
بالمشورة و اشار عليه ان يحرر عريضة كالسابق ويذهب حيث مركز الداخلية
في درب الجنينة مكان محكمة الموسيقى الحالية فاذا قدم الناظر وهو المغفور
له توفيق باشا الخديوي السابق لما كان ولي العهد ترامى على عربته وقدم
عريضته لعل الله يأخذ بناصره فاطاع علي عسر اشارة الاستاذ وحرر
العريضة وبكر في اليوم الثاني الى درب الجنينة فلما اقبل ناظر الداخلية
صاح باعلى صوته (مظلوم يا افندينا) فأمر بعريضته وتلاها واستدعى ازهري
بك فأشار بعدم الالتفات اليها لان الناس تعودوا (الخبص) في عرائضهم
فلم يصنع اليه واحضر علي عسر امامه وتأكد الامر منه فقال له اذا لم
يتبين لافندينا ان قولي صحيح فليأمر بارسالي الى السودان مع صهري
وهناك صدر امره بالاستعلام من مديرية المنوفية فورد الرد بعدم معرفة
سبب سجن ذلك المظلوم وانه ليس من جناية عليه ولا ذنب له يستحق
الحبس لاجله فامر بالافراج عنه واخذه علي عسر وتوجه به فرحاً الى
بلده حيث لاقاه اهله بالتهليل والمزمار على جاري العادة القديمة وانطلق
خبره بين الناس (علي عسر جاب اليسير) واعتقد البسطاء وكلهم ذاك
البسيط ان علي عسر من فحول المحاماة ونسوا انه كان من فحول الغيظ
بالامس وصار كل ذي جريرة يسعى عنده فيأخذ منه ما تيسر ويقتسمه
مناصفة مع العمال وينجح في مسعاه وانتهى هو نفسه ايضاً ان اعتقد في

نفسه الاقتدار على الحمامة فترك الزراعة واشتغل بالحمامة وغير ملبسه وارتدى الجبة والقفطان الى ان صار ذا يسار وتزوج امرأة ذات مال في القاهرة واشترى اطيافاً تسمح له بسعة العيش ثم توفي ناعم البال سعيد الحال . وهذا النبأ الذي نرويه عن حجة صادقة في النقل وهو حضرة الاستاذ نفسه يدلك على قدر الحمامة في الجنائيات قبل الآن بخمس عشرة سنة ولم تكن لغتهم في المحررات الجنائية ارقى منها في المسائل المدنية على انه لم يكن لهم في الاولى عمل مستقل بل انهم كانوا يصيغون اجابة المتهم في (المذاكرة) على حسب ما يفهمون منه اذا كان المتهم مطلق الصراح وانما كان يطلق صراح اهل اليسار دون الفقراء وفي بعض الاحيان كانوا يكتبون عرائض الاسترحام بطلب الافراج عن المسجونين واليك محرراً منها

محاس ابتدائي طنطا عزتوبك

تقرير مقدمه الفقير احمد الجمال من المحلة الكبرى يوضح به لمسامعكم الشريفة عنما اصابه باطالة مدة مكسه بالسجن بخصوص تهمة سرقة من احد الفاعلين المثبت عليهم العمل وباسباب ذلك ارتكبت اتلاف كلي في عموم ما امتلكه من نقود وعفش منزلي واصبحنا بحاله تستوجب التفات قلبكم الحنون

كيفية الموضوع

هو ان شخص يدعى بشاره السنجاي من المحلة الكبرى انسرق منزله وبالبحث على الفاعل من محل اللزوم تظاهر على ان الفاعل هو مخدومه المدعو ميخائيل جاد باتحاده مع حسين العجوز ومحمد الحبان ونحيب العبد مخدوم الحاج محمد الاختيار وسعد مخدوم الشيخ الششتاوي وعبد الرحمن البربري وابراهيم البربري ثم ان صار ضبط عموم من احصر فيهم الشبهة المضبوطة منهم ايضا بعض من السرقة المدعى بها بشاره المذكور وبنا عليه صار ارسالهم عموماً لسجن المديرية فاحدهم ابراهيم البربري تداعا على اني كنت رفقتهم وعلقتضى دعواه صار القبض عليا وأمر بسجني وبسؤالي عن الكيفية

تقدم مني محضر من عدول يدل على ان في اليوم المحدود كنت بطرفهم ولا اعلم بذلك وهذا من من يثبت تزوير من ادعا عليا كذبا فهذا النسبه المطابقه للقوانين والمنشورات لم اكن محقوقا كي اعاقب باطالة مدة سجنى بمثل هذا مع كون ان الفاعلين المسبوت عليهم العمل يفرج عنهم عموما وابقى انا البرى فهذا لا يرضي العدالة قط كون انه مخالف للنظام وباطلاع سيادتكم على نتيجة التحقيق يتضح لدى عدالتكم ما اوضحته حرفيا فبنا عليه اروم من عدالة المجلس صدور الامر الكريم بالافراج عني بالضمانه لحين صدور حكم المجلس المشار اليه فيما يترأى له بهذا وها انا وعيالي المنصايين المظلومين الذين اصبحوا بحالة الفقر الشديد بهذا النسبه الباطله دوعجيه لسيادتكم ما داموا في قيد الحياه افندم تحريرا في ٢٤ جاد اخر سنة ١٢٩٧ الوكيل عن المنصب

جرجس عازار

لكن لا لوم على المحاماة من حيث لغتها فان لغة المجالس كانت اغلق واشد بعداً عن العربية البسيطة من لغتهم بكثير وكان التحرير بعبارة غامضة لا تفهم الا كما تفهم الاحاجي من الهبات التي يفتخر بها من فتش الله عليه ورفعته في الانشاء مكاناً علياً فكان اكبر الكتاب اعجمهم لساناً لان ادغام الكلام وتشويش العبارة والاغراب الى حد ان يغيب المقصود عن الافهام كانت من أحسن ضروب التأثير عند القراء قضاة كانوا او خصوماً وكان يقال عن صاحب هذه الموهبة (ذلك رجل يعقد العقدة فلا تحل) واولئك هم (المزورون) في عرف الاتراك المصريين ولنضرب لذلك مثلاً يؤيد ما تقدم

لما تغير نظام جريدة الوقائع المصرية وصارت تصدر ثلاث مرات في كل اسبوع ثم في كل يوم منه اعطيت حق مراقبة المجالس في احكامها وصارت هذه ترسل اليها الاحكام فتشرها وتبدي عليها من الملاحظات ما

كان يعن لها

فمن الاحكام التي بعث بها اليها مجلس استئناف بحري حكمٌ حاول
محرروها فهمه فلم يدركوه ونشرت الوقائع الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة
١٨٨١ (١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٨) عدد ١٠٣٧ المجلة الاتي نصها

مشكلات الكتابة

من منذ ايام جرى قلم النصيحة بمداد حب المنفعة على قرطاس المقصد الجميل فرقم
كلمات في الانشاء وبيان مراتبه وتفصيل الممدوح منه وغير الممدوح وتقسيم ارباب القلم
في ديارنا المصرية وختمها ببناء عمومي صادر عن سليم القلب وصميم القواد
ولقد كانت الآمال ترسل في مخيلتي بافلام الرجاء ان سيكون لتلك الكلمات عند
اهل الديار وقع جميل فتتفاعل عنها النفوس ويظهر لها اثر يذكر في عالم المحسوسات
فكنت لذلك كالواقف على اقدام الانتظار لانتهاز الفرصة في لقاء المحبوب يقلقه الضجر
ويضنيه الاصطبار فاذا مضى اليوم الطويل ولم ار فيه من اثر يدل على نوال المطلوب
رددت انفاس الاسف ومنيت النفس باليوم الثاني عساد يسفر فخره عما يسكن الروع
ويدفع الوسواس شأن المحب يتعلل بالاماني ويعتذر بتوارد الايام ولما طال بي المدى
وتطاولت الازمان على ما تعلق به الآمال حدا بي حب المنفعة الى اعادة التصح
وترداد القول فيه فلعلي اجد فائدة التكرار فيجولو ما مرّ من الصبر والانتظار غير اني
ساجعل هذا الفصل قاصرا على القسم الاخير الا وهم الذين حسبوا انفسهم غرباء بين
ابناء اللغة العربية على ما هم عليه من وفرة العدد وكثرة الاشتغال بمصالح البلاد ومنافع
العباد فانهم هم الذين عليهم مدار الاعمال ويتوقف على نجاحهم صلاح الاحوال فاقول
كثيرا ما وردت المراسلات بنوادر الوقائع ومهمات الحوادث مغلفة الالفاظ غامضة
المعاني محتلة التركيب لا يقتدر المطالع على حل رموزها ولا يتمكن من فك طلاسماتها الا
بعد ان يجهد نفسه ويمعن الفكرة ويدقق النظر ومع ذلك فلا يخلو الحال من الخطاء في
فهم المقصود مما نواه الكاتب منهم ورقه في اسطر بينها وبين المنوى له بون بعيد حتى كانوا
اصحح الله حالهم آلوا على انفسهم ان لا ينقشوا في اوراقهم الا ما لا تصل اليه الافهام
ولا يقف على حقيقته الادراك وعدوا ذلك من جليل المزايا وجميل الاوصاف او كانوا

وهم في وسط ابناء اللغة العربية لم يرضوا لانفسهم هذه النسبة فنصبوا الادلة واقاموا البراهين على انهم براء منهم وليسوا من لهجتهم في شيء وقد جرت عادة كثير من هاته الطائفة من بدء وجودها باستعمال الفاظ تلتقيها آذان الخلف عن افواه السلف فعلمت بمخيلاتهم علوق العلق في الجلود فلا كروور الايام يغيرها ولا تبدلها ظواهر العلوم فترى مراسلاتهم الى هذا الوقت (الذي طم فيه بحر العلم ونفتت فيه اقلام الكتبة سحر البيان) غاصة بمفردات هذه الالفاظ واساليب تراكيهم جارية على منوالها لا يخشون فيها مطالعا ولا يرهبون ناقدا ولا تدعوهم الغيرة عند ما يطالعون رسائل سواهم المينة المقصود الواضحة العبارة السهلة المأخذ الى الاقلاع عما الفوه او التباعد عما اعتنقوه بل لا تزال نطالع في خلال نماذجهم (تلك الرجل) و (هذا المرأة) و (هؤلاء الشخص) و (منه يفهم) و (لذا وكون مما ذكر) و (من حيث ليس) و (وورد جوابكم والحال) و (ما توري) و (سبق الخطاب) و (والتوريه او الا رايه منه) و (تحت الاهمية) و (كون من سابقة التحقيق) و (كون من ذا يتضح) و (كان جاري المشاجرة) و (اجرونا الصريف) و (بدا لا هناك لزوم) و (انما من كون مذكورا بذلك) الى غير ذلك مما لا يمكن للقلم ان يستوفي فيه الاحصاء وهذا اذا نظرنا الى المفردات واما لو وجهنا النظر الى التراكيب لوجدنا المبتدأ بلا خبر والفعل بدون فاعل والشرط بغير جزاء لقولهم وهي من النواذر المستغريه (ورد امر سعادتك بالاستعلام عن فلان الذي صفته كذا ولما حضر فلان وسألناه عنه ان كان قابله ام لا ولزم شرحه بالافاده) والاستنتاج من مقدمات تباين المقصود وجعل الشيء سببا لمناقضه والتأليف بين المختلفين والحكم عليهما معا بما لا يناسب الا الواحد منهما والفرقة بين المتجانسين اللذين اذا حكم على احدهما باي الاحكام شمل ثانيهما رغما عن المفرقين وخلط موضوع المادة بسواء والحشو والتطويل بما لا يحتمله الكلام الى غير ذلك مما يوجب ركافة العبارة وقلاقة التركيب ان لم تقل انه يخل بالمعنى ويؤدي الى فهم غير المقصود

ويغلب على الظن ان هذا هو السبب الوحيد لاشكال غالب القضايا وتطويل الزمن فيها فانه ربما دعت الحال لنقل اوراق مادة ما من ديوان الى سواه او قضت الضرورة بسرمان الخطابات فيما يتعلق بين ديوانين فيفهم منها هذا ما لم يكن قصده ذلك فيعمل فيها على قدر ما يصل اليه ادراكه وهناك مختلف الاقوال ويكثر القيل والقال ويقع فيها الاشكال وتتجدد

الاستعلامات بما تطلبه الاحوال ومن هنا يحصل الالتباس ويطول الزمن بدون ان تحل مشاكلها او تنتهي مسائلها فتنتقل المادة من البساطة الى التركيب وتحول من السهولة الى الصعوبة والتعقيد بل ربما دخلت المادة بهذه الواسطة في باب تنوع المقاصد واختلاف الأغراض وجعلت بعد امتداد الزمن وتعطيل ذويها (عن الاعمال المعاشية) في زوايا الاهمال اذ لا يبعد ان اربابها يهون عليهم فوات الحقوق ولحوق الاضرار فيتركوها تلعب بها ايدي التنقلات الى ان تقع في بطن صندوق فتغيب عن النظر وتنسى من الازهان وكان مثل هذا كثير الوقوع في غالب المواد بدون تفرقة بين التي تختص بالاهلين وبعضهم مع بعض او التي تكون فيها مصلحة اميرية عمومية او خصوصية وقد اثبتنا بعض القضايا على ما يفهم منها ثم صدر لنا من مصدرها الاول ما يفيد اننا لم نشبها كما نواه الكاتب (ولم تدل عليه) احرفه فاثبتناه مع اشفاعه بتقديم المذكرة وطلب التوضيح فيما يرد لنا من بعض المراسلات . هذا وقد ورد لنا من محاسن استئناف بحري مراسلة افتتحت بقضية حاولنا فهم المقصود منها فلم نقف عليه ولهذا رأينا ان نشبها بنصها لتكون من الشواهد على ما قلناه ولئلا نتجاوز ما نواه مسطرها فنحتاج الى اعادة التصحيح وهي هذه برسم حروفها

في ليلة الجمعة ٢٢ شعبان سنة ٢٩٤ صار قتل شخص يدعى شعبان نجم من كفر سعدون غريبه بالغيط تعلقه وورثاه حصروا شبهتهم في شخص بلديه يدعى احمد شوره ولما ان المذكور لم يقر على ذلك وانسب سيد احمد عبد الدايم رئيس المشيخة اغرى الورثه ومن سئلوا في القضية على تهمة وما قيل فيحقه بسبب مطاعته فيحق الرئيس المذكور معما ابداء من المصادات في ذلك قد اخذت الحكومه في اسباب الفحص والتدقيق في هذه المسئلة ولما تبين براءة احمد الشوره المذكور وعدم صحة تهمة كونها باغرى ذاك الممده وشبهة العمده المذكور بما حل بشعبان نجم وما اتضح من بعد شخص يدعى ابو السعود ابراهيم من كفر ابو جندي تابع اسماعيل الفار صهر سيد احمد المذكور ليلة قتل شعبان المذكور وما تورى بالتحريات التي جرت عن ذلك من ان فقده بمعرفة ابراهيم الفار هو لعدم افشا ام شعبان نجم الذي قتلوه ليلتها مراعاة لحاظ سيد احمد عبد الدايم بقصد نسبة قتله لاحمد الشوره المحكى عنه بسبب مطاعته فيحقه قد حكم من الاستئناف براءة احمد المذكور وبجازات سيد احمد عبد الدايم بليمان اسكندريه مدة سنة ونصف ثم ولشبهة اسماعيل الفار في هذه المادة ايضا وعدم اجري تحقيقات

ابتدأه معه ولا معرفة المشتركين فيها خلاف سيد احمد عبد الدايم تنوه انه بصدر المضطه للمديرية تجري التحقيق اللازم عن ذلك بمعرفة و تحيل اوراقه على جهة الاختصاص ثم حكم على سعد بدوي الصراف بطرده من الخدمات الميرية نظرا لتجاربه على توضيح عمر ولد شعبان نجم الذي كان تهمة احمد الشورى بناء على قوله زياده عن الوارد. دفتر الصحة بنوع الموافقه لما اوراه رئيس المشيخه فيخصوص الولد المذكور بقصد تأييد احمد الشوره مع انه قاصد سجن ارباب وظائف الفقاره بالمديرية خمسة عشر يوم نظرا لاهمالهم في ضبط الفاعل حال الواقعة وسجن نجم اخذ من سألوا في القضيه نظير اختلاف اقواله عشرة ايام واحمد افندي حمر مأمور المركز سابق الذي حضر واقعة القضيه ونسب له فيها المساعدة لسيد احمد عبد الدايم في مجبورية واغرى المسئولين على تهمة احمد الشوره تنوه عن استيفاء التحقيق معه بمعرفة المديرية بالنظر لعدم استيفاء واحالة اوراقه على جهة الاختصاص اه

وغير خفي ان مثل هذه الكتابه لا يستفيد منها قارئها غرض كاتبها بمجرد الاطلاع عليها وامعان النظر فيها بل لا بد له من وجود مسطرها معه ليين ما قصده ويوضح ما نواه ولا شبهة في انه يستحيل وجوده مع كل كتابة يسطرها وهذا مناقض لاصل الغرض المطلوب من فن الكتابة والقراءة فان لم يكن الغرض منها في اصل الوضع الا تسهيل طرق التعلم والتعليم وامكان تواصل الافكار وقضاء الاوطار مع بعد الشقة وتباين الاوطان واستفادة الغائب عن مكان الكاتب ما انطوت عليه سريره فلو فات هذا الغرض باي واسطة في اي نوع كان من انواع الكتابة لا يعتد به ولا يحسب من فنها المطلوب اذ يلزم على قوائمه انه لا يمكن الافادة والاستفادة الا باجتماع المتخاطبين في نهار واحد وفي هذا تضيق بين وتضييع لكل المصالح المتبادلة بين بني نوع الانسان ومن العجيب ان اناسا من هاته الطائفة يعتقدون انه لا يجتمع العلم باللغة العربية وفنون الآداب مع المعرفة بأساليب الكتبة واصطلاحات الدواوين فكل من تعلم العلوم واجهد نفسه في تحصيل الفنون يتمتع عليه ان يكون من اوساط الكتبة فضلا عن الماهرين وقالوا انه على قدر تقرب الشخص من العلوم والفنون يكون تبعاده من الانتظام في سلكهم التضيد ولا يخفى ما في ذلك من الغلو والاحجاف فان العلم بشيء لا يتافى العلم بسواه بل ربما اعان عليه ولا سيما ان كان المعلومان من نوع واحد كما في فنون الكتابة والانشاء ولكننا نلتبس لهذا الفريق منهم عذرا واضح البيان ذلك انهم

شبو مجردين عن العلوم والفنون وعلموا بعد فوات الزمن ان المجرد عنهما لا يعد من نوع الانسان الا على سبيل المجاز فحاولوا ان لا يتحل بهما احد من مشاركيهم في صناعتهم حرصا على ناموسهم من السقوط وحفظا لمنزلتهم الرفيعة في العلوب فقاموا بوظيفة التنفير من الآداب محتجين بانها منافرة لصناعة الكتبة التي عليها مدار التعيش في هذه الدار على انا لا نطلب منهم ان تكون كتاباتهم جارية على قوانين اللغة العربية او كافلة لما تقتضيه الحال من الفصاحة والبلاغة او شاملة لما يؤثر في النفوس وينقاه من حال الى حال ولكننا نطلب منهم امرا سهلا لا يصعب نواله على قرب العهد بالكتابة والقراءة وهو ان تكون الكتابة سهلة العبارة واضحة المقصود (وان كانت بالافاظ العامة المملوكة) وان يكون موضوعها واحدا خالية من التعقيد والتطويل بما لا يحتاج اليه الكلام)

نعم انا نعترف للكثير منهم بانهم قد انتقلوا عما وصل اليهم من المتقدمين واخذوا يجارون ابناء العلوم ويسرون على طريقتهم في المراسلات والكتابات فراينا رسائلهم (ومحريراتهم) وانشا آتهم سهلة العبارة صحيحة التركيب يفهم منها المقصود بدون تحشم مشقة ولا مقاساة عناء ولكنهم قليل من كثير

واني لعلى يقين من ان هذه النصيحة ستصادف قلوبا سليمة وصدورا خالية من الزهو والاعجاب فتقع لدى اربابها موقع القبول والاستحسان فيعملوا على ما رسمت به من البيان كما اني لا اجهل انها ستقع بين يدي اقوام تترفع نفوسهم عن النظر اليها وتشمئز قلوبهم عند سماع ما تضمنته من النصائح فيفوتهم ما نطقت به من الموعظة والتذكير ولكننا لا نمنعنا علمنا بذلك عن بذل النصح وتكرار القول فيه فانا غير آيسين من رجوعهم يوما الى انفسهم فيعلموا ان جميع ما رقبناه من هذا القليل ليس الا خالص محبة ومحض اخلاص اوجبه علينا حب المنفعة العامة والزمتنا به وظائفنا والله الهادي الى سواء سبيل

ثم اتبعت الوقائع هذه الجملة بالجملة الآتية

اوردنا في العدد الماضي القضية التي اقتنحت بها مراسلة مجلس استئناف بحري واثبتناها بنصها ليطلع عليها القراء ويجهدوا انفسهم في فهم ما انطوت عليهم ثم يرجعوا بعد ذلك بدون فائدة اذ لا يمكن ان يفهم منها شيء الا بالزيادة فيها او النقص منها او بوجود مسطرها معها في كل مكان قرئت فيه اسطرها

واليوم تنشر القضية التي اختتمت بها تلك المراسلة بحروفها ورسمها وثبتت بعدها ما يستفاد منها بعبارة عامة (ولعلها تكون الحاتمة لما يماثل هذه المراسلات) ونطلب من حضرة هذا الكاتب ومن سواه ممن يرسلوننا ان ينسجوا في كتاباتهم على هذا المنوال السهل ولا يكلفوا القارئ المشقة الزائدة والغناء الشديد في فهم امر سهل ومعنى قليل وان يقبلوا هذه النصيحة فيصرفوا من زمنهم الطويل وقتنا يسيرا فيما يعود عليهم بحسن السيرة وعلى اعمالهم بالاصلاح وهذه هي القضية بنصها ورسمها

(شخص يسما حبيب افندي سالم مأمور مركز منيت سمنود سابق ادعا على مسيحه منصور الذي كان كاتب محريرات مديرية الدقهلية بانه من تلاعبه في شياخة نوسا الغيظ بعد ان حرر افادة برفت مشايخها بالنسبة لعدم انتظام حركتها قد حرر افاده أخرى بعودت المشايخ المذكورين لوظائفهم بالقول ان المكاتبات الجارى صدورها عن رأى الحكماء مع كون ذلك بخلاف فالتحقيق فلما اتضح من ان محرر الافادات المحكى عنها هي رأي مدير وقتها وبختمه ايضا قد حكم بصرف النظر عن دعوى المدعى المذكور) اه وهذا هو ما يستفاد منها

ادعى حبيب افندي سالم مأمور مركز منيت سمنود سابقا على مسيحه منصور الذي كان كاتب محريرات مديرية الدقهلية انه كتب برفت مشايخ (نوسا الغيظ) لعدم الانتظام فيها ثم كتب ثانيا بعودتهم الى وظائفهم واحتج ان ذلك كله بامر الحكماء مع ان الامر ليس كذلك وقد ظهر بالتحقيق ان هذه الكتابات كان موقعا عليها من مدير ذلك الوقت فلذلك حكم بصرف النظر عن هذه الدعوى

وعلى قدر درجة هذا القضاء وذاك النظام وجدت المحاماة في ذلك العهد بغير نظام سوى مجرد الارادة ولا قانون الا رغبة الحاكم او القاضي وحسن عنايته بالوكيل

ويشترط عادة في المحامي ان يكون لين العريكة عظيم التحمل له دراية بالتداخل واجتذاب قلوب القضاة والحكام بالبذل والسخاء والتفنن في اساليب الهدايا ومنهم من كان يركن في نجاحه الى ما له من النفوذ والحظوة

لدى عظيم من المقرين وآخرون يتهمزون فرصة مكانتهم الشخصية فيتخذون اصفياء يرسلونهم الى المحاكم والمصالح في قضاء الاعمال وانجاز القضايا وقوم يستخدمون السعائيات فيرهبون الحاكم بما يلقونه من الخوف في قلبه وكانت الظروف تساعد على ذلك وتدعو اليه

والآن يسهل علينا تلخيص حال الحمامة اي حق المدافعة عن النفس والمال في كلمتين : من كان قوياً فله محام من قوته ومن كان غنياً فله وكيل من ثروته والله يتولى الضعيف والفقراء برحمته

نعم كانت المحاكم الشرعية موجودة ولكن اعمالها كانت على نحو ما تشير اليه تلك الشكوى وما جرى فيها كما ان حالة البلاد وبواعت توطيد الحكومة الجديدة فيها كانت من جهة اخرى تستلزم غير تلك المحاكم في تقرير الحقوق وفرض الواجبات والفصل في المنازعات فكان الامير بنفسه يقضي ورؤساء الدواوين تقضي والسناجق والاغوات تقضي وكل موظف حتى المحتسب حتى القواص يقضي

أقول القواص ولا يستغربين القارىء قولي هذا فاني عرفت أيام كنت تلميذاً بمكتب مدينة رشيد الاهلي سنة ١٢٩٤ محافظاً كان له من الصولة والسلطان ما لم ينله كثير من امثاله فكان يجمع بين وظائف (محافظ رشيد) و (ياور خديوي) و (لوا السواحل) و (مدير البحيرة) وكان حرسه الله امياً لا يعرف القراءة والكتابة وكان له رئيس حجاب اسمه شاكر اغا اذا مشى في الاسواق ارتجت جوانبها واذا انعم بالسلام على أحدهم اشراأت نحوه الاغناق واذكر اني سلمت يوماً عليه باشارة احد

وجهاء البلد فكنت اعد نفسي بذلك من السعداء . فاذا تخاصم اثنان امام
 (سعادة المحافظ) قال للمدعي عليه (راجل انت فيه الف قرش من
 شان دي) وقال للمدعي (هو مفيش الف قرش من شان انت) فيجيب
 المدعي لا (وحياة راس الباشه) فيغضب الباشا ويضيق صدره ويقول
 (جال شاكر اغا اتتي شوف ايه دول خباصين) فيخرج شاكر شاكرًا
 ويحبس من يشاء ويعفو عن من يشاء وكان اغني من سيده واوسع يداً وابهج
 ملبساً وافسح داراً واكثر رماداً

وما عهدنا بشاكر اغا وذى المناصب الاربع ببعيد فما ظنك بما قبل
 ذاك الزمان وليس من ذكرنا الا بقية من بقية من اولئك الحكام
 ماذا كان يعمل المحامي امام ذلك المحافظ وما الذي كان يجدي الدفاع
 في حضرة هذا القواص لا جرم ان الحق كان للاقوياء على الضعفاء كما
 كانت كمالات الاغنياء مقدمة على ضروريات الفقراء



الباب الثالث

﴿ المحامة امام المحاكم الجديدة ﴾

تنقسم المحاكم الجديدة الى قسمين عظيمين هما المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية

اما الاولى فانها انشئت بعد مصادقة الدول بامر عال صدر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وهي ثلاث محاكم ابتدائية . محكمة مصر وتشمل دائرة اختصاصها مدينة القاهرة وجميع مديريات الوجه القبلي ومديرية القليوبية ومحكمة المنصورة ويدخل في اختصاصها مديريتا الدقهلية والشرقية ومحافظات الاسماعيلية والسويس والعريش ودمياط وبور سعيد وفيها مأمورية لنظر المخالفات والقضايا الجزئية . ومحكمة الاسكندرية واختصاصها مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة ومدينة الاسكندرية . ثم محكمة استئناف واحدة مركزها مدينة الاسكندرية . وكان الاولى وجود محكمة الاستئناف في القاهرة لانها وسط بين طرفي البلاد لكن لما كانت المحاكم المختلطة تعتبر نفسها اجنبية وكان قنصل الدول العموميون في مبدأ الامر مقيمين في الاسكندرية لا في القاهرة (ولا تزال سفارة اليونان فيها حتى الآن) ارادت المحاكم المختلطة ان تكون محكمة الاستئناف في تلك المدينة ايضا

وتنظر المحاكم المذكورة في الخصومات المدنية التي تقع بين الاجانب والوطنيين او بين الاجانب التابعين لدول مختلفة . واما اختصاصها الجنائي فقاصر على المخالفات وبعض الجرائم المختصة بالموظفين او التي تمس احكامها من جهات معينة

﴿ المحامون امام المحاكم المختلطة ﴾

كانت الحمامة في اول نشأتها حرة على التقريب ليس لها من النظام الا قواعد اولية ولهذا دخل كثير في تلك الحرفة ممن لم يكن لهم المام بالقانون ولا بواجبات مهنته . لكن وُجد بجانبهم بعض افراد امتازوا بالعلم والدراية . ولكون اللغة الغالبة في قضاة تلك المحاكم هي اللغة الفرنسية والتليانية جرت المرافعات بهاتين اللغتين لا سيما الاولى وان كانت اللغة العربية مقرر رسمياً بمقتضى لائحة الترتيب النظامية . ومن اجل هذا احتكر الافرنج حرفة الحمامة امام تلك المحاكم فلم يوجد بينهم من ابناء اللغة العربية احد الى عهد قريب جداً ومن دخل منهم بعد ذلك فانه لا يزال تابعا لغيره من الاوروبين فما رأينا الى الآن صاحب مكتب مستقل امام المحاكم المختلطة . نعم يوجد من بين المحامين المقررين امام المحاكم الاهلية من يتراعى بنفسه امام المحاكم المختلطة لكن ذلك بطريق العرض وفي النادر

ولما تأصلت تلك المحاكم في البلاد عمدت محكمة الاستئناف وهي التي لها حق المراقبة التامة على النظام القضائي المختلط باجمعه الى وضع نظام للمحامين فقررت لائحة لترتيب حرقهم وبيوت واجباتهم وحقوقهم وصدر

الامر باعتمادها في ٩ يونيه سنة ١٨٨٧

وتلك اللائحة تقتضي ان يكون الطالب لحرفة الحاماة حائزاً لشهادة الدراسة الحقوقية . وذا سيرة حسنة . وقاطناً في مصر . وزاول صنعتة خمس سنين امام احدى المحاكم الابتدائية . وهي الشروط اللازمة لأدراج الاسم في قائمة المحامين . وتحسب للطالب مدة اشتغاله في بلاده ولو قبل حيازة الشهادة او قبل توظيفه . ومدة توظيفه في القضاء . وكذلك الاشتغال بالتوكيلات او التوثيقات او اعمال اقلام كتاب المحاكم وما شابهها وتؤلف لجنة القبول من وكيل المحكمة الاستئنافية او من يندب عنه ومن قاضٍ تعينه الجمعية العمومية . ومن النائب العمومي او احد وكلائه ومن رئيس طائفة المحامين او من يقوم مقامه . ومن احد اعضاء مجلس الطائفة المذكورة . وليس في المحاكم الابتدائية لجنة من هذا القبيل لان الاستئناف يجمعها . وتجاوز المعارضة في قرار اللجنة امام محكمة الاستئناف وفي كل سنة قضائية تنشر اسماء المحامين المقبولين واما كن اقامتهم في الجرائد المعدة لنشر الاعلانات القضائية

فاذا قبل الطلب ولم يكن للطالب مدة اشتغال سابقة وجب عليه ان يباشر اعمال مهنته امام المحاكم الابتدائية بشرط ان يقيم في مكتب احد المحامين المقبولين امام محكمة الاستئناف وان يقدم بعد انقضاء مدة الاشتغال شهادة من استاذ به انه اقام تلك المدة المقررة كلها مجدداً

ولا يجوز لهم ان يترافعوا امام المحاكم الابتدائية الا اذا كان الموكل حاضراً او كان بجانب المترافع محام مقبول امام الاستئناف يأخذ المرافعة

على عهده بشرط ان يكون عمر المترافع احدى وعشرين سنة على الاقل ولا تكتب اسماؤهم في القائمة ولا يعتبرون اعضاء في الطائفة الا اذا قضاوا مدة الاشتغال وقررت اللجنة ادراج اسمائهم . لكنهم يكونون في تلك المدة خاضعين لنظام تأديب المحامين المقررين

فاذا كتب اسمه في القائمة صار له الحق في المرافعة بدون قيد امام المحاكم الابتدائية . ولا تجوز له المرافعة امام الاستئناف الا اذا قضى ثمان سنوات مستغلاً بحرفته في مصر او في الخارج منها الخمسة الاولى ومدة توظفه في القضاء عند وجودها

ويجب على المحامين ان يؤدوا عملهم طبقاً للقانون بمجد واستقامة . ولهم ان يستعملوا في الدفاع جميع الطرق الا ما خالف وكالتهم وذمتهم والقانون وعليهم ان يمتنعوا في مرافعاتهم عن الشتائم والتعريض الذي يجرح زميلهم او موكله وان لا ينسبوا له ما يخل بالشرف او السمعة اللهم الا اذا كان مرخصاً لهم في هذه الحالة الاخيرة من موكلهم بالكتابة . وان يمتنعوا عن الاستنتاجات التي لا فائدة فيها . وان يحترموا كل قاضٍ من القضاة الذين يشغلون امامهم . وان يكتفوا سر موكلهم الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون . وان يقوموا بالمرافعة عن الفقراء مجاناً . وان يمتنعوا عن المرافعة لخصم في قضية سبق انهم ابدوا فيها لخصمه رأياً او كانوا وكلاء عن هذا الاخير في دعوى مرتبطة بها . وان يتمسك كل واحد منهم بما يليق لهيئة المحاماة المنتظم فيها من الشرف والاعتبار . وعليهم ان يباشروا القضايا تحت ضمانهم ما دام توكيلهم قائماً فيها . انما لهم ان يتنازلوا عن

التوكيل بشرط اعلان تنازلهم رسمياً الى الموكلين والاستمرار بعد الاعلان على اداء الاعمال اربعة عشر يوماً حفظاً لحقوق هؤلاء من الاضرار . فان عزلوا فلا واجب عليهم مما ذكر . وعليهم ان يردوا الاوراق لموكليهم بعد انقضاء وكالتهم . وان يؤثروا على التوكيل بما يفيد بطلانه الا اذا مضى خمس سنين من تاريخ انقضاء التوكيل . ولهم ان يستنيبوا بعضهم عند المانع تحت ضمان المستنيب . فان انقطع احدهم اربعة اشهر وجب عليه اخطار محكمة الاستئناف بسبب انقطاعه لتعانه الى المحاكم الابتدائية ولهم ان يتعاقبوا على اجرتهم مع موكليهم . لكن لا يجوز لهم ان يجعلوا اجرهم جزءاً من موضوع الدعوى ولا كله بالاولى

ولا يجمع بين المحاماة ووظائف الحكومة ذات الرواتب الا مدرس في مدرسة الحقوق . ولا بينها وبين اي عمل لا يليق بشرف هيئة المحاماة وللمحامين امام المحاكم المختلطة طائفة ومجلس طائفة . فاما الطائفة فهي عبارة عن مجموع المحامين المندرجة اسماؤهم ولها حقوق تعمل بمقتضاها في جمعية عمومية او بواسطة مجلسها . والى الطائفة ومجلسها ترجع المحافظة على شرف المحاماة واعتبارها وحقوقها والمراقبة على اداء واجباتها

وتختار الجمعية العمومية رئيس الطائفة من المقبولين امام الاستئناف بشرط ان يكون مستقل فعلاً بحرفته عشر سنين خمس منها امام محكمة الاستئناف المختلطة . ويكون الانتخاب باغلبية اصوات الموجودين المطلقة . وكذلك يكون انتخاب نائب الرئيس واعضاء المجلس . ويجب ان يكون ثلث الاعضاء المذكورين من المحامين المقيمين بالقاهرة بشرط ان لا يزيد

عددهم على خمسة اعضاء

ومدة الانتخاب للجميع سنة . ويصح تجديد انتخابهم من بعدها
ولهم ان يستقيلوا . وعلى المجلس اخطار محكمة الاستئناف بنتيجة الانتخاب
ويعتبر الرئيس ونائبه عضوين في المجلس . وهو يصدر قراراته بالاغلبية
المطلقة . ورأي الرئيس مرجح عند التساوي

وتختص الجمعية العمومية بوضع لائحتها ولائحة المجلس . وتحديد عدد
اعضائه . وتقرير الإيرادات والمصروفات . وتقدير قيمة الاشتراك
والاقرار على الحسابات . ولا تعتبر اللائحتان الا اذا صدقت عليهما محكمة
الاستئناف

ومن اختصاصات المجلس الاشتراك في تحرير قائمة المحامين . وتنفيذ
قرارات الجمعية العمومية . وادارة اعمال الطائفة . وجمع الاشتراكات
السنوية . والمخابرة مع المصالح الاميرية والافراد الذين ليسوا من الطائفة
والتوسط بين المحامين وموكليهم عند الطلب لتسوية الاعتاب . والنظر فيما
يقع بين المحامين من الخلاف المتعلق بمهنتهم . وتوقيع الجزاءات التأديبية
وطلب عقد الجمعية العمومية . وابداء الرأي الذي تطلبه منه محكمة
الاستئناف في القوانين واللوائح المطلوب سنها

والمجلس ان يكل تنفيذ بعض هذه الاختصاصات الى اعضائه
المقيمين في مصر بالنظر للمحامين الموجودين بها

ويزول حق الاشتغال بالحمامة في الاحوال الآتية . اولاً اذا اشتغل
الحامي بصناعة او وظيفة لا يصح الجمع بينها وبين الحمامة . فان زال هذا

السبب الطارئ جاز له الرجوع الى حرفته . ثانياً اذا ترك المحامي الاقامة في القطر المصري وصارت اقامته الاعتيادية في بلد آخر . ثالثاً اذا حكم عليه بشطب اسمه من جدول المحامين

اما مراقبة سير المحامين وملاحظة أعمالهم فراجعة الى مجلس طائفتهم والى محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وكل محامٍ خالف واجبات مهنته أو ارتكب في أدائها أو خارجاً عنها أموراً تخل بشرفه أو توجب احتقار طائفته يعاقب باحدى العقوبات التأديبية الآتية

أولاً الانذار وهو يصدر ممن لهم حق المراقبة فهو جائز من محكمة الاستئناف أو احدى المحاكم الابتدائية أو مجلس الطائفة

ثانياً التوبيخ

ثالثاً الايقاف الموقت وليس له مدة معينة

رابعاً محو الاسم من الجدول

ولمحكمة الاستئناف وحدها حق الحكم باحدى العقوبات الثلاث الاخيرة . وتقام الدعوى التأديبية بناءً على أمر محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها أو بطلب أولي الشأن أو احدى المحاكم الابتدائية أو مجلس طائفة المحامين أو النيابة العمومية . ولا تمنع العقوبة التأديبية من محاكمة المحامي جنائياً اذا وجد وجه لذلك . ثم انه يجب أن لا يحكم على متهم بعقوبة تأديبية الا بعد سماع أقواله أو تمكينه من الدفاع عن نفسه . وتكون جلسات محكمة الاستئناف في تأديب المحامين سرية . ويجب أن تذكر

في الاحكام الاسباب التي بنيت عليها . وتنفيذ الاحكام التأديبية يحصل بناءً على طلب وكيل محكمة الاستئناف

هذا هو نظام المحاماة امام المحاكم المختلطة بوجه الاجمال وهو وسط بين نظامها في اوروبا وبين حالها أمام المحاكم الاهلية . وأهم شيء يلتفت اليه فيه هو رفع سلطة النيابة عن المحامين بقدر الامكان ولذلك لم يكن من حقها أن تراقب أعمالهم وان كان لها الحق في طلب محاكمتهم . وحق طلب المحاكمة قد يقتضي المراقبة ولكنه لا يستلزم حقها قطعاً . كذلك ليس في القانون ما يخول النيابة حق الاشتراك في الحكم أو اقامة الدعوى بل ذلك خاص بالمحكمة كما اختص وكيلها بالتنفيذ دون النيابة العمومية

والسبب في هذا انهم يعتبرون النيابة طرفاً والمحاماة طرفاً آخر من حيث المساواة أمام المحكمة في مرافعاتهم فلا يميلون الى اخضاع الثانية الى الاولى تماماً لانه ربما حدث بسبب ذلك تأثيرات تضر بالعدالة وتضعف من حرية دفاع المحامين . ومع ذلك فلا نيابة أمام المحاكم المختلطة نوع من السيطرة على المحاماة أوجدته العادة واستلزمته طبيعة النظام وبعث عليه حق النيابة في طلب اقامة الدعوى

ويجمع المحامي أمام المحاكم المختلطة بين حرفته ومهنة التوكيل كما هو الشأن أمام المحاكم الاهلية



﴿ الحمامة امام المحاكم الاهلية ﴾

خلفت المحاكم الاهلية المجالس المحلية الملغاة فورثت عنها عدداً لا يحصى من الدعاوي الفارغة والقضايا الفاسدة والخصومات المخترعة وكثير منها اكل الزمان أوراقه وفرق أدلته وبددت يد الهوى شمل الحق فيه^(١) وورثت عنها أهم من ذلك رجالاً كانوا يشتغلون أمام تلك المجالس على النحو الذي شرحناه ولم يكن معهم من علم زمانهم وقانون مجالسهم الا ما كان متعلقاً بأرضاء الرؤساء ومواساة الكتاب والتلاعب بالقضايا والمماطلة في اداء الحقوق وإيجاد المعلوم اختراعاً واعدام الموجود كذباً وبهتاناً . فكان اكبرهم شهرةً وأوسعهم ثروةً وأعلام منزلةً من كثر درهمه وانكسر قلبه فينقد ولا يكتب . ويكسب ولا يتعب . ان وافقه القضاة سارت الدعوى وفق ما يريد وان رأى منهم عدولاً مال الى الكتاب فافرغوا ما في الجعاب لتعطيل سير القضية شهوراً واعواماً والخسارة على كل حال تلحق بالموكلين ولم تظن المحاكم الاهلية في حين نشأتها الى ان جسمها يصير عيلاً من تمرىض اولئك الوكلاء للقضايا التي تنظر امامها فتساهت في قبولهم وأوسعت لهم باب الدخول في الحمامة الجديدة فنشأ عن ذلك تأخر القضاء وانحطاط شأن المحامين

اما القوانين الاهلية فانها لم تحفل بالحمامة في مبدأ الامر الا يسيراً وللحمامة امام المحاكم الاهلية في الفترة الصغيرة التي مضت من يوم افتتاحها

الى هذا الحين أعني في مدى ست عشرة سنة ثلاثة أدوار . الدور الاول
يبتدىء من عهد التشكيل الى سنة ١٨٨٨ . والثاني من سنة ١٨٨٩ الى
سنة ١٨٩٣ . والثالث من سنة ١٨٩٣ الى هذا الحين

﴿ الدور الاول ﴾

لم يكن للمحاماة في هذا الدور شأن ظاهر اذ القوانين لم تذكر عنها
شيئاً يؤثر فقد اقتضت المادة ٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم على اجازة
الرافعة بواسطة وكيل وقالت المادة التي بعدها (٢٥)

يجوز لكل محكمة ان لا تقبل في التوكيل عن الخصام من ترى فيه عدم
اللياقة والاستعداد للقيام بمهام التوكيل بحسب اللائق

وهو اجمال في اجمال واطلاق في صورة تقييد . ولعل اللائحة ارادت
أن لا تخرج كثيراً عن القوانين السابقة عليها فاقترحت على بيان ان المحاماة
تابعة من حيث وجودها الاولي لرأى المحاكم . ووضعت شروطاً عامة
وكلت النظر في استجاعتها الى القضاة وأهملت الحقوق والواجبات حتى
يكشفها المستقبل للشارع فيقررها

ثم تلتها لائحة الاجراءات الداخلية الصادر بها الامر العالي في ١٧ ربيع
الثاني سنة ١٣٠١ (١٤ فبراير سنة ١٨٨٤) فزادت عليها بعض الاوضاع على
الوجه الآتي

أوجبت المادة (٥٠) من تلك اللائحة على الوكيل ان يقدم توكيله
الى كاتب المحكمة يوم المرافعة وقضت بان يكون التوكيل رسمياً أو مصدقاً
على صحة الامضاء الموضوعة على ورقته . وأوجبت المادة (٥١) أن يوقع

عليه بختم المصلحة أو الجمعية وامضاء رئيسها ان كان التوكيل عن مصلحة
أميرية أو جمعية خيرية . وأوجبت المادة (٥٢) على الوكيل متى انتهت
وكالته ان يرد لموكله (كافة الاوراق والسندات الاصلية بمجرد طلب ذلك
منه) . واذا مضى خمس سنين من يوم انتهاء التوكيل فيبطل الوجوب المذكور
عملاً بنص المادة (٥٣) . وأجازت هذه المادة أيضاً للوكيل في حالة عدم
دفع اجرتة والمصاريف أن يأخذ صورة من الاوراق التي تكون سنداً له
بمصاريف على موكله . ولا يلزم الوكيل ان يسلم لموكله الخطابات التي ارسلها
اليه ولا السندات التي تثبت المصاريف التي دفعها من عنده ولم ترد اليه
انما يلزمه اعطاء صور منها لموكله بمصاريف من طرفه اذا طلب ذلك . ومما
جاءت به هذه اللائحة ما تقرر في المادة (١٨) منها وهو انه اذا استبعدت
دعوى من جدول القضايا بسبب تقصير وكيل احد الخصوم جاز المحكم
عليه برسوم اعادة قيدها وبتعريض الخسارة التي تحصل لموكاه بسبب التأخير
ثم رأت محكمة الاستئناف انه يجب وضع قيود لقبول الوكلاء في
المرافعة عن الخصوم فقررت في جلستها المنعقدة بتاريخ ٣ مايو سنة ١٨٨٤
القواعد الآتية

يجب على من يرغب قبوله بصفة وكيل في المرافعة الاخضام
اولاً ان يرفق بطلبه شهادة تدل على حسن سيره واستقامته
ثانياً ان يقدم الشهادة المذكورة الى قلم النائب العمومي ليعطي رأيه بخصوص
سوابق الطالب
ثالثاً يعرض الطالب والشهادة على محكمة الاستئناف لتقرر ما تراه في جمعيتها العمومية
والاشخاص الذين يصير قبولهم يجوز تعيينهم من تلقاء نفس المحاكم للدفاع عن

المتهمين في المسائل الجنائية طبقاً لنص المادة (٦١) من لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الاهلية كما يجوز تعيينهم عن الاشخاص الذين يعافون من الرسوم القضائية

رابعاً محرر جدول واحد تكتب فيه بلا تمييز اسماء جميع الاشخاص الذين صار قبولهم سواء كانوا حائزين للشهادة او لا

خامساً الوكلاء الذين يريدون المرافعة امام الاستئناف ولم يكونوا قادرين على استعمال اللغة العربية يجب عليهم ان يترافعوا بواسطة شخص عارف باللغة المذكورة ويكون ذلك بحضورهم بدون ان يملوا عليه مرافعتهم او في غيبتهم بشرط تقديم توكيل معتبر

سادساً للخصوم ان يستيبوا عنهم اي شخص ولو لم يكن اسمه مقيداً في الجدول وفي هذه الحالة تسري على هؤلاء احكام الوجه السابق

سابعاً الاحكام السابقة لا تغير ما لمحكمة الاستئناف من الحقوق في هذا الموضوع ثامناً يجب تبليغ هذا القرار مع نسخة من الجدول الى المحاكم الابتدائية الاهلية

هذا حال المحاماة في الدور الاول . عليها أربعة واجبات وليس على الموكل لها واجب واحد . والنصوص المتعلقة بها خاصة بصفة التوكيل وتقديمه . وبالفصل بين الوكيل والموكل بعد انتهاء الدعوى فيما يتعلق بالاوراق . فقد نظروا في المحاماة الى ايجاد الوكالة بورقة التوكيل والى انتهائها برد أوراق الموكل اليه وتركوا المراد من الوكالة وما يجب فيها على الفريقين وكأنهم لاحظوا عدم الضرورة لتكفل القانون المدني بما يلزم في هذا الموضوع بدون التفات الى أن المحاماة وكالة من نوع مخصوص . فالقانون العام وان سرت احكامه عليها لا يكفي للاحاطة بما يلزم لها من جميع الوجوه

وليلاحظ ان المشتغلين بالمحاماة في هذا الدور الاول كانوا يسمون بالوكلاء وانه لاباحة الاحتراف بالمحاماة لمن شاء تقريباً انساب على المحاكم كل خال من العمل وكثير ممن لفظهم العيش فلم ينالوه في مهنة اخرى

فاحترفوا بالمحامة واستمروا على ما انساقوا اليه من جهل وسوء تربية وعدم احترام ذمم واستهانة بالحقوق وغير هذا مما تأباه المحامة ويجل عنه مقامها والمحاكم في خلال هذا كله منصرفه عنهم حتى تأصلت في المحامة عوائد سيئة واخلاق غير حميدة . واتصف مجموع المحامين بما لا ينطبق على المسكارم ولا يرتفع معه شأن طائفة أبداً

﴿ الدور الثاني ﴾

اظهر الزمن الذي مضى من عهد تشكيل المحاكم الاهلية الى سنة ١٨٨٨ وجوب الاعتناء بالمحامة وانه يجب وضع حد لتركها في يد فريق من الناس لا يعرف ما هي ولا يجوز أن ينسب اليها فوضعت الحكومة لائحة جديدة صدر الامر العالى باعتمادها في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨

ويمكن تقسيم ما اشتملت عليه هذه اللائحة الى سبعة اقسام وهي

اولاً

شروط المحامة

(مواد ١ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠)

هي اربعة :

الاول ان يكون سن طالب الاحتراف بها واحداً وعشرين سنة على الاقل . ولم يذكر في اللائحة غاية للسِّن الذي لا تجوز المحامة بعده اشارة الى الاطلاق على انه اذا فرض تقديم طالب ممن بلغ من العمر حداً

لا يتمكن معه من القيام بمهام هذه المهنة فللجنة الامتحان النظر في امره ويجوز لها عدم قبوله

الثاني ان يكون حسن السير والسيرة . ويراد بهما امر واحد هو عدم اتصاف الطالب بما يوجب الازدراء والاحتقار من سوء معاملته أو عدم كرامة اخلاقه أو ميله الى الموبقات وارتكاب الدنيا مما يجعل النفس غير مرتاحة الى ائتمانه على حقوق أحد الخصمين

ويثبت هذا الشرط بتقديم شهادة من اناس ذوي مكانة ثبتت لهم الشهرة الحسنة والصدق في القول ممن يعرفون الطالب ولا يجاملون بغير الحق . ولجنة الامتحان مطلقة النظر في اعتبار ما يقدم اليها من الشهادات دليلاً على استيفاء الشرط المذكور . كما انه ليس من مانع يمنع النيابة العمومية ان تتحرى من نفسها او بناءً على تكليف اللجنة حالة الطالب وحسن سيرته الثالث ان لا يكون صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية من شأنها أن تخدش الشرف أو الاعتبار ويثبت ذلك بتقديم شهادة رسمية من قلم النيابة المقيم بدائرتها الطالب أو التي كان مقيماً بدائرتها ومن كل مصلحة سبقت له خدمتها . ولا يكتفي بشهادة واحدة اذا ثبتت الإقامة بجهات متعددة لجواز حصول الحكم من أحدها دون البقية . وليس كل حكم قضائي أو تأديبي مانعاً من القبول بل يجب أن يكون من شأنه خدش الشرف أو الاعتبار وهي صفة للحكم لم تبنيها القوانين ولم يأت النص عليها في لائحة أو أمر خصوصي وحيثئذ يلزمنا تحديد هذه الصفة وفقاً لما تقتضيه المحاماة . فهي تستلزم حسن السير والسيرة وكال الشرف والاعتبار وهذه

الصفات تنافي الكذب والنصب والتزوير والسرقه والقتل والاختلاس فكل حكم لجناية بالاشغال الشاقة أو السجن يكون مخدشاً للشرف والاعتبار وكل حكم في جنحة من الجنح التي تدخل تحت الاحوال المذكورة يكون كذلك . ولا تثبت هذه الصفة لاحكام المخالفات اللهم الا في السكر والعريضة اذا تكرر وقوعهما

الرابع ان يكون ذا كفاءة تامة في فن المحاماة وهذا شرط مبهم موكل الى اللجنة تقريره . وثبتت هذه الكفاءة بقرار يصدر من لجنة مخصوصة يؤدي الطالب أمامها امتحاناً في القانون . وليس لهذا الامتحان شروط أو ضوابط مخصوصة بل ذلك متروك ايضاً الى نظر اللجنة

ثانياً

لجنة الامتحان

تؤلف لجنة مستديمة في محكمة الاستئناف من رئيسها وأحد قضاتها والنائب العمومي أو من يختاره من وكلائه . ويكون في كل محكمة ابتدائية لجنة مستديمة أيضاً تؤلف من رئيس المحكمة وأحد قضاتها ومن رئيس قلم النيابة العمومية فيها . ولم تجز اللائحة لرئيس النيابة أن يندب عنه من يشاء من وكلاء النيابة كما جاز ذلك للنائب العمومي . وليس المراد منه ان وجود الرئيس نفسه واجب بحيث يتعذر اجتماع اللجنة لغيبته بل المراد ان يحضر اللجنة من يدير رئاسة النيابة . فان كان الرئيس حاضراً فوجوده واجب وان غاب جاز حضور الوكيل القائم بوظيفته جرياً على القاعدة العمومية في كل مصلحة من مصالح الحكومة من ان الوكيل يؤدي عمل الرئيس

في غيبته إلا اذا منع من ذلك بنص صريح
وتختص اللجنة بتحرير الجداول الشاملة لاسماء المحامين وبامتحانهم وتأديبهم

ثالثاً

الجداول

يجب تحرير جدول في كل محكمة ابتدائية باسماء المحامين المقبولين امامها فقط . وتحرر لجنة الاستئناف جدولاً عمومياً باسماء المحامين المقبولين امام جميع المحاكم . فالمحامون قسمان . مقبول امام الاستئناف فهو مقبول امام كل محكمة من المحاكم الابتدائية . ومقبول امام احدى المحاكم الابتدائية فلا يكون مقبولا امام محكمة ابتدائية أخرى وذلك لان الاستئناف هو عموم لمحاكم الدرجة الاولى ولا تفاضل بين محكمة ابتدائية ونظيرتها ويجب نشر الجداول المذكورة كل سنة في الجرائد المعدة للاعلانات القضائية وتتخذ كل محكمة لوحة مخصوصة لتعليق جدول محاميها . ومن قبل اسمه في اثناء السنة وجب النشر عنه بالطريقة المذكورة ايضاً . وفائدة الجداول ونشرها وعرضها في اللوحة اعلام اللاجئين الى القضاء باسماء المحامين واشهار اسماء هؤلاء تمييزاً لهم عن غيرهم ومنعاً لغير المقبول في محكمة ان يترافع امامها

رابعاً

الامتحانات

من اراد قيد اسمه في جدول المحامين وجب عليه ان يقدم طلباً بذلك الى رئيس النيابة او النائب العمومي مرفقاً بالاوراق اللازمة وهي التي تثبت استجماعه الشروط اللازمة لقبوله وهو يقدمه الى اللجنة عند اجتماعها مرة

على الاقل كل شهرين . وبعد تحققها من اجتماع الشروط المفروضة تمتحن الطالب فيلتي اليه اعضاؤها ما يشاؤون من الاسئلة في القوانين ومتى احسن الاجابة أعلن بانه صار مقبولا وقيد اسمه في الجدول ونشر في الجرائد وباشر حرفته من اليوم التالي لامتحانه بدون يمين او غيره . فاذا كان قبوله امام الاستئناف اخطرت عنه المحاكم الابتدائية . واذا قبل امام احدى هذه المحاكم اخطرت عنه المحاكم الجزئية التابعة لها

واذا تقرر رفض طلبه نفذ عليه ذلك امام جميع المحاكم سواء كان ذلك الرفض من لجنة الاستئناف او من احدى اللجان الابتدائية . وعدم المساواة في المعاملة ظاهر . لان القبول امام احدى المحاكم لا يقتضي القبول امام البقية فكان اللازم ان الرفض يقصر على محكمة دون سواها . الا ان هذا الحكم صواب لكونه يدل على عدم استجاء الشروط وهو أمر اذا ثبت لدى محكمة وجب احترامه لكيلا يكون الفرد الواحد مردولا في محكمة ومحمودا في محكمة أخرى . وليس لمن رفض طلبه لعدم كفايته ان يقدمه ثانياً الا بعد مضي سنة من تاريخ القرار برفضه لكي يتمكن في هذه المدة من الدرس والاستفادة . اما اذا كان الرفض مبنياً على سبب آخر فهو بات لا يجوز معه تجديده ابدأ . ويستثنى من ذلك رغماً عن عموم اللفظ حالة الصغر . فاذا تقدم الطلب ممن لم يبلغ الحادية والعشرين ورفض جاز له ان يجده متى بلغ هذا السن . اما من ساءت سيرته او كان محكوماً عليه باحكام تخدش الشرف والاعتبار فهو ساقط مدى حياته لايجوز ان يسمح له بتجديد طلبه لانه تلطخ بفساد الاخلاق مدة فلزمه العار على الدوام

وقد يقبل الواحد امام المحاكم الاهلية بدون نظر الى تلك الشروط وبغير امتحان . وذلك اذا كان مقرراً امام المحاكم المختلطة وهو امتياز مخصوص ارادته الحكومة لا اعتقادها أن المحامين المقبولين امام تلك المحاكم حائزون لجميع الشروط اللازمة فلم تطلب منهم شيئاً امام المحاكم الاهلية الا قبولهم لاحكام لامتحانها . والفرض منه امكان تأديبهم عند اللزوم

وللحكومة ان توكل عنها من تشاء للمرافعة في دعاويها فتي حضر مأمور من قبلها بما يثبت نذبه لهذه المهمة وجب قبول المرافعة منه بلا شرط ولا قيد . وهو امتياز لا ندرى ان كان تقريره في منفعة الحكومة نفسها او في منفعة من تريد تكليفهم بالمرافعة عنها امام المحاكم

خامساً

التأديب

تختص لجنة الامتحان في كل محكمة بتأديب المحامين المقبولين امامها او المقبولين امام جميع المحاكم وتقدم الدعوى التأديبية الى اللجنة من النيابة العمومية . ولم تبن اللائحة الافعال التي توجب اقامة هذه الدعوى بل اقتصر على قولها (تأديب المحامين على ما يقترفونه لدى كل محكمة يكون من اختصاص اللجنة المشكأة فيها) وليس للافعال التي توجب التأديب حصر خاص بل تحد عادة بانها هي التي يترتب عليها الاخلال بواجبات المحاماة والخروج عن الضوابط العمومية لتلك الحرفة من مراعاة الشرف والجد في العمل وحسن المعاملة وهكذا

ويطلب المظنون به للمحاكمة في ظرف ثمانية ايام من تاريخ اعلانه بناء على طلب النيابة العمومية

وتحصل المرافعة امام اللجنة من النيابة ومن المتهم . ثم تحكم اللجنة باحدى العقوبات الآتية على حسب الفعل الذي اوجب التأديب . اولاً — التوبيخ . ثانياً — التوقيف عن الاشتغال بالحرفة مدة لا تزيد عن سنة ثالثاً — محو الاسم من الجدول

ولما كان من المريب وجود النيابة خصماً وحكماً في الدعوى فطن الشارع لذلك في اللائحة الجديدة وجعل مأمورية النيابة قاصرة على اقامة الدعوى دون اشتراكها في الحكم

ويجوز استئناف احكام اللجان الابتدائية امام لجنة الاستئناف من النيابة العمومية ومن المحكوم عليه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم بمقتضى تقرير يقيد في دفتر مخصوص عند كاتب لجنة الاستئناف . ومتى حصل الاستئناف وجب ايقاف التنفيذ . ومتى صار الحكم انتهائياً نفذته النيابة العمومية على المحكوم عليه امام جميع المحاكم حتى لا يكون ممنوعاً في جهة ومطلق الصراح في جهة ثانية . ويصح ان ترفع الدعوى التأديبية والدعوى الجنائية معاً اذا استلزم ذلك ما اقتضاه المحامي

سادساً

واجبات المحامين

يجب على المحامين ان يسيروا في حرقهم بمقتضى احكام القوانين مع مراعاة مقتضيات الشرف والاستقامة وعدم الخروج عن حد الآداب في

المرافعات التحريرية او الشفاهية وان يدافعوا بلا عوض في القضايا التي تحال اليهم من المحاكم . وان لا يترافعوا ضد خصم كلفوا من قبله بالمرافعة عنه او ابدوا له رأياً في القضية . وان يباشروا الاجراءات اللازمة للدعوى تحت مسؤوليتهم مدة التوكيل . واذا تنحوا عن التوكيل وجب عليهم ان يستمروا على مباشرة تلك الاجراءات مدة خمسة عشر يوماً من يوم اعلان الموكل بتنحيهم عن التوكيل لكن اذا عزل الموكل الوكيل فلا يكون هذا مكلفاً بمباشرة تلك الاجراءات ويجب ان يكون الاعلان على يد محضر

ومتى انتهى التوكيل وجب على المحامي ان يرد لموكله اوراقه ومستنداته الاصلية عند طلبها الا اذا لم تكن اجرتة قد دفعت اليه فله ان يأخذ على نفقة الموكل صوراً من الاوراق التي تثبت حقوقه في اجرتة . ثم هو لا يلزم بتسليم الاوراق التي حررها في الدعوى ولا اخطابات الواردة اليه ولا المستندات التي تثبت ما دفعه مقدماً من المصاريف من عنده ولم يرده موكله اليه . بل يجب عليه ان يعطي لموكله اذا طلب صور تلك الاوراق بشرط ان الموكل يدفع رسومها

سابعاً

الاجرة

للمحامين ان يعقدوا اشتراطات مع موكلهم على اجرتهم الا انه لا يسوغ لهم ان يشترطوا اخذ شيء من المتنازع فيه . ومهما كانت الاجرة المتفق عليها فانه يجوز للمحكمة تنزيلها الى الحد اللائق بمقتضى المادة (٥١٤) من القانون المدني . فان لم يتفق الوكيل والموكل على الاجرة قدرتها المحكمة

باعتبار اهمية الدعوى واتعاب المحامي

تلك هي نصوص اللائحة اتينا بها بالاختصار . وغاية ما اردنا من ذكرها هو الاشارة الى وجود نوع من التقدم في اعتبار المحاماة وان بقيت ناقصة من وجوه شتى . الا ان المحاكم لم تحسن العمل بمقتضى هذه اللائحة من حيث الامتحان . فكما تساهلت في الاول تساهلت في الثاني وكانت النتيجة ان اللائحة لم تؤثر في طائفة المحامين تأثيراً محسوساً بل انها لم تؤثر مطلقاً وامست حبراً على ورق بلا عمل

﴿ الدور الثالث ﴾

وهو الاخير

ما كانت المحاماة كما شرحنا حالتها داعية لاطمئنان النفوس ورضا الهيئة الحاكمة والمحكومة وكثيراً ما علا صراخ الشكوى من اعمالها واليك ما كتبه عنها في تقريرى السنوي عن اعمال محكمة الاسكندرية لحضرة النائب العمومي بتاريخ ١٢ يناير سنة ٩٣

« غير خاف ما للدفاع عن المتخاصمين امام المحاكم من الاهمية »
 « فالمحامون هم الوساطة بين القضاة وذوي الحقوق ولا شك في ان لهم »
 « دخلاً يجب الالتفات اليه في سير المحاكم واقناع الناس بمنافع القانون »
 « وحملهم على احترام واجباتهم باعظام شأن المدل وتمثيل الحق في مخيلتهم »
 « بما يليق من التجلة ولذلك كان من الواجب الاعتناء بشأنهم وجعلهم على »
 « درجة يتمكنون فيها من القيام بواجباتهم الخطيرة واختيارهم ممن شهد »
 « لهم ماضيهم بما يضمن هذه الشروط من دربة في العمل وصدق في »

« القول ونزاهة في النفس ولكن يظهر ان الحوادث حالت بطبيعتها دون »
« الوصول الى هذه الناية فالمحاكم الاهلية افتتحت حديثاً وكان يلزم لها »
« محامون وليس هنالك نظام يختارون بمقتضاه وقوع الانتخاب على كثير »
« ممن تطلع الى هذه الصنعة الادبية وجاء فيهم بالطبع الطيب والردي ثم »
« جرى العمل معهم ومرت الايام عليهم فظهر كل بظهوره الحقيقي وتميز بما »
« فطر عليه من الصفات والاخلاق وكان الصالح منهم قليلاً . واستمر »
« الحال على هذا المنوال حتى صدرت لائحة ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ »
« (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨) فجاءت ببعض الفوائد لاشتراطها اوصافاً »
« وقيوداً تمنع غير ذي الاهلية من الدخول في هذه الطائفة الا انها مع »
« ذلك لم تف بالغرض المقصود فهي تشترط على من يطلب الاحتراف »
« بالمحاماة ان يكون سنه واحداً وعشرين سنة على الاقل وهو سن غير »
« كاف لان الحادية والعشرين عادة لا تؤهل صاحبها الى عمل عظيم »
« وينبغي ان تشترط الخامسة والعشرين بدلها . وتشترط الكفاءة التامة »
« في فن المحاماة وهو قيد مبهم لانه يشير الى المعارف اللازمة في المحاماة »
« ولكنه لم يعينها وليست في الواقع الا المعارف القانونية التي تطلب من »
« القاضي نفسه ولذلك جاءت لجانب الامتحان بغير المنتظر ودخل في »
« المحاماة غير من هو جدير بها . ولم تشترط معرفة اللغة العربية الصحيحة »
« أو معرفتها كالمعتاد مع معرفة اللغة الفرنسية بجانبها مع ان ذلك »
« ضروري جداً لان القانون موضوع باللغتين والذي لا يعرف احدهما »
« على اصولها يتعذر عليه فهم القانون كما وضع لانه لا يدرك حكم التراكيب »

« ولا يفقه معاني ترتيب الالفاظ كما ينبغي
 « هذا وطريقة التأديب غير وافية باللازم لأن المحاكم الابتدائية لا
 « تملك حرية افكارها في هذا الشأن وخضوعها لرأي لجنة الاستئناف
 « يذهب بقسم كبير من الفائدة المقصودة خصوصاً في التوبيخ والتوقيف
 « ومن رأينا ان يكون الحكم الابتدائي نافذاً بغير استئناف في هذين
 « النوعين وان يكون للجنة المحكمة الابتدائية عضو في لجنة الاستئناف
 « اذا حكم بحو الاسم وهناك طريقة ثالثة وهي تعميم الثانية . ثم اشتراط
 « ما أشرنا اليه في القبول وأحسن من ذلك اشتراط شهادة دراسية تدل
 « على ما تقدم

« كذلك ينبغي اشتراط ان يكون لكل محام مكتب مخصوص
 « ان لم يكن مشاركاً لغيره وان يكون له دفاتر لحساب موكله وان يكون
 « بينه وبينهم شروط يستدل بها على ما حصل الاتفاق عليه بينه وبينهم
 « حتى لا يكون من داعية الى استشهاد شهود أو أدلة اخرى عند النزاع
 « ثم ان طريقة الاستعلام المتبعة عن يقدمون طلباً للامتحان غير
 « وافية بشيء من المقصود فيها لان النيابة تقتصر على ذكر اسم الطالب
 « مجرداً عن كل بيان يميزه ولهذا نرى الرد على هذه الاستعلامات سلبياً
 « الا قليلاً والاولى ان يكلف الطالب ببيان حياته من ايام درسه الى يوم
 « الطلب ليكون الطريق سهلاً في الوقوف على حقيقته . اهـ »

وما زالت الشكوى مستمرة من الحاماة حتى اهتمت نظارة الحاقانية
 بامرها وعمدت الى وضع لائحة كافلة لحقوق المتخاصمين وضامنة لمهنة

المحامة فصدرت لأئمة ٦ ربيع الاول سنة ١٣١١ (١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣)
ويسرنا ان ملاحظتنا وقعت لدى النظارة موقع القبول ونصت اللائحة على
كثير منها كما عرضناه وعلى قليل منها مع بعض التغيير ولم يهمل الا طلب
واحد وهو المتعلق باتخاذ المكاتب والدفاتر والوثائق

وتنقسم اللائحة المذكورة الى ثلاثة ابواب وخاتمتين : نص في الباب
الاول منها على الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بحرقهم . وفي الثاني
على حقوقهم وواجباتهم . وفي الثالث على طرق التأديب الجزاءة عليهم . وفي
الخاتمة الاولى على أحكام وقفية تختص بالمحامين المقررين امام المحاكم يوم
صدور اللائحة . وفي الثانية على كيفية سريانها والغاء ما تقدم من اللوائح
والقوانين المتعلقة بالمحامة

وستنبع في شرح هذه اللائحة ما جاء فيها من الترتيب

فصل الأول

(وهو الباب الاول من اللائحة)

في الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بحرقهم

قالت المادة الاولى

لا يجوز لاحد ان يشتغل بحرقه المحامة (افوكاتو) في المحاكم الاهلية الا اذا ادرج
اسمه في جدول المحامين (الافوكاتية)

انت هذه المادة بلفظ جديد هو (افوكاتو) لم يكن معهوداً من قبل

في قوانين المحاكم الاهلية واللوائح والاوامر المختصة بالمحامين وهو لفظ اعجمي
يميل الى اللغة التليانية ووجوده في قانون عربي غير مستحسن لما فيه من
الاشارة الى فقر اللغة العربية فلا توجد كلمة فيها تقابل تلك الكلمة الاعجمية
غير ان وجودها في اول مادة من مواد هذه اللائحة صادر عن فكر محمود
وذلك لان المحامي بالعربية هو (الافوكاتو) باللغة التليانية او (افوكا) باللغة
الفرنساوية وكانت الحكومة ترى ان لفظ (افوكا) شريف لا يليق بالمحامين
امام المحاكم الاهلية فأطلقت عليهم في لوائحها العربية اسم (وكيل الدعاوى)
ثم اسم (محام) وفي الطبعة الفرنسية اسم (وكيل) فقط وقد علمت ان
رجال المحاكم المختلطة كانوا يعارضون في اطلاق اسم (افوكا) على محامي
المحاكم الاهلية كما عارضوا في الوسام الذي رسم سنة ٩٢ لقضاة المحاكم
الاهلية واعضاء نيابتها وهذا وذاك بدعوى امتيازهم في القضاء فلا يليق أن
يتشبه بهم فيما جعلهم ممتازين عن بقية الهيآت الموجودة في الحكومة

الا ان نظارة الحاقية رأت انها اشترطت في المحامي امام المحاكم الاهلية
ما هو مطلوب في المحامي امام المحاكم المختلطة وانه لم يبق من باعث على
وجود فرق بين الطائفتين فعبرت في اللائحة الجديدة الفرنسية بلفظ
(افوكا) وعدلت عن اللفظ السابق ثم حفظت في النسخة العربية كلمة
(المحامي) لانها هي المقابل الحقيقي واردتها بكلمة (افوكا) لتدل بذلك على
انها سوّت بين الفريقين وان موجب التمييز وهو دعوى التأخر قد زال
وهو التفتات يحمده فاعله عليه ويجدر بالمحامين ان يحققوا هذه الثقة بمجدهم في
عملهم على ما تقتضيه قواعد صناعتهم

اشترطت هذه المادة ادراج الاسم في جدول المحامين ليتمكن الطالب من الاشتغال بحرفته وهو شرط تميمي في الحقيقة لانه لا يتوفر الا بعد استيفاء شروط القبول نفسها وكان الاولى تأخيرها عنها

والجدول هو عبارة عن ورقة تكتب عليها في كل محكمة اسماء المحامين المقبولين امامها

ولا يدرج اسم احد في جدول المحامين الا اذا توفرت فيه الشروط المقررة في المادة الثانية وهي

اولا ان يكون حائزا لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على اتمامه الدروس (ديبلوما) او شهادة من احدى مدارس الحقوق الاجنبية بشرط ان تقرر الاجنحة المشككة للنظر في طلبات قبول المحامين انها تقوم مقام الشهادة المذكورة اولاً

ثانياً ان يكون حسن السمع والصيت

ثالثاً ان يكون مقبلاً في القطر المصري

وقد وفي الشرط الاول بقيود كثيرة فان ايجاب الشهادة الدراسية في علم الحقوق يستلزم ان يكون الطالب عالماً باللغة العربية ولغة اجنبية غيرها اذا كان حائزاً لشهادة مدرسة الحقوق الخديوية . ولكن يرد علينا انه ربما كان حائزاً لشهادة مدرسة اجنبية ولا يعرف اللغة العربية ويكون ظاهر المادة ايضاً قبول محام امام المحكمة الاهلية لا يعرف لغتها الرسمية . الا ان هذا الرأي مردود لاشتراط المادة ان تقرر لجنة القبول بان تلك الشهادة الاجنبية مساوية لشهادة مدرسة الحقوق . وبديهي ان معرفة اللغة العربية شرط اصلي في الحمامة امام المحاكم الاهلية فلا يجوز للجنة ان تقرر المساواة الا اذا كان الطالب عارفاً بها . وهذه هي المحكمة في التفريق بين

الشهادتين من حيث وجوب ذلك القرار . على ان ما نقوله انما هو رأينا وقد يجوز ان تميل اللجنة الى ضده فبقي البحث مفتوحاً

ولما كان العلم باللغة العربية من الزم شروط المحاماة امام المحاكم الاهلية رأأت الحكومة ان تنص على اشتراطه فصدر الامر العالي المؤرخ ٢٩ رمضان سنة ١٣١٥ (٢٠ فبراير سنة ١٨٩٨) بتعديل الفقرة الاولى من المادة الثانية من اللائحة بالكيفية الآتية

ان يكون حائزاً لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على اتمام الدروس او احدى مدارس الحقوق الاجنبية بشرط ان تقرر اللجنة المشكلة للانتظر في طلبات قبول المحامين على انها تقوم مقام الشهادة المذكورة اولاً طبقاً لامرنا الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ والقرار الصادر من ناظر المعارف العمومية بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٨٩٧ او يكون ادى مدة خمس سنوات على الاقل في وظيفة قاض او عضو نيابة بالمحاكم الاهلية ولم يكن حكم عليه باي عقوبة تمس بشرفه

اما الامر العالي الصادر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ فهو المختص باعتبار (الدبلومات) والشهادات الدراسية التي تعطيها الحكومة المصرية دون سواها . والقاعدة التي وضعها هذا الامر هي انه لا يدخل من المصريين في خدمة الحكومة المصرية الا من كان حائزاً لشهادة من المدارس المصرية ثم استثنى من هذا الحكم من كان حائزاً لشهادة من مدرسة كلية اجنبية معتبرة بصفة قانونية لدى حكومتها على شرط ان حامل تلك الشهادة يؤدي (امتحاناً في اللغة العربية على مقتضى احكام لائحة اعطاء شهادة الدراسة الثانوية (بكالوريا) . فان لم يكن حائزاً لشهادة الدراسة الثانوية المصرية او شهادة دراسية اجنبية معادلة لها وجب عليه (تأدية الامتحان في جميع

العلوم المقررة للحصول على تلك الشهادة) . وان كانت الشهادة الاجنبية التي بيد الطالب شهادة من احدى مدارس الحقوق وجب عليه ايضاً ان يؤدي امتحاناً في موضوع القوانين المصرية بمدرسة الحقوق الخديوية في المواعيد المعتادة لامتحان تلامذتها على الكيفية والشروط التي يقررها ناظر المعارف العمومية بالاتحاد مع ناظر الحقاية . وقد اتفق الناظران على تلك الكيفية وهذه الشروط وأصدر ناظر المعارف قراراً ببيانها في ٨ صفر سنة ١٣١٥ (٨ يولية سنة ١٨٩٧ وهو ذلك القرار الذي اشار اليه التعديل الجديد والذي يتلخص من هذا القرار هو ما يأتي . كل صاحب شهادة قضائية صادرة من مدرسة اجنبية على مقتضى الامر العالي الرقيم ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ يريد اعتبارها معادلة للشهادة المصرية يجب عليه ان يؤدي امتحاناً بمدرسة الحقوق الخديوية في المواد الآتية

اولاً الشريعة الاسلامية (الاحوال الشخصية)

ثانياً قانون المرافعات الاهلي

ثالثاً قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الاهلين

رابعاً القانون الاداري المصري

وعليه (ان يقدم طلبة لناظر مدرسة الحقوق على ورقة تمغة من فية الثلاثة قروش قبل افتتاح الامتحانات السنوية بخمسة عشر يوماً على الأقل)

وان يرفق به تذكرة ولادته وشهادة الدراسة الثانوية وشهادته القضائية وقد علمنا كيف يمكنه ان يقدم شهادة الدراسة الثانوية . وفي القرار ايضاح كيفية اجراء الامتحان ومقدار الرسم الذي يدفعه الطالب وغير ذلك مما لا يدخل في بحثنا

فاذا نجح الطالب في اداء الامتحان تعطي اليه شهادة معادلة تسوغ له الدخول في الوظائف الاميرية وهذه الشهادة يعطيها ناظر المعارف العمومية باسم الحكومة المصرية

هكذا اصبحت معرفة اللغة العربية شرطاً واجباً على من يريد الاحتراف بالمحاماة . وعلى اللجنة ان تنظر بين أوراق الطالب الحائز لشهادة اجنية ان كانت شهادة (المعادلة) من بينها

هذا ولا يخفى ان تلك الشروط كانت تحرم العدد الكثير من قضاة المحاكم واعضاء نيابتها من الاحتراف بالمحاماة اذا خرجوا من وظائفهم لسبب غير مهين . فكنت اتخيل بعض القضاة جالسا يقضي بين الناس ويزن اقوال المحامين ويحكم على هذا بالإصابة وعلى ذلك بالخطاء وينقب على اعمالهم فيقول قولاً لا مرد له هذا باطل وهذا صحيح وأراه اذا تخلى عن وظيفته ليس اهلاً لان يكون محامياً يعرض آراءه مجرد عرض على غيره ممن كان بالامس لهم قريباً فاشعر بان هذا التهريق لا يوجب التكريم ولا يقتضي حسن اعتقاد فريق في فريق خصوصاً اذا لوحظ ان جميع المحامين ليسوا من حائزي الشهادات بل هؤلاء قليلون الى الآن وكان بعض اخواني يرغبون اليّ في رفع هذا المانع من امامهم لذلك قدمت مذكرة بما تقدم من الاسباب التي توجب المساواة فكانت سبباً في زيادة القسم الاخير من تعديل المادة الثانية السابق ذكره وهو قوله

او يكون أدى مدة خمس سنوات على الاقل في وظيفة قاض او عضو نيابة بالمحكمة الالهية ولم يكن حكم عليه باية عقوبة تأديبية تمس بشرفه

وحينئذٍ فالذين يقبلون في المحاماة الآن قسمان . من حازوا الشهادة

على الكيفية التي شرحناها . ومن كانوا قضاة او اعضاء نيابة مدة خمس سنين وتركوا الوظائف لسبب غير مهين ومنه عدم الحكم عليهم بعقوبة تأديبية تمس بشرفهم

ومما وفي به الشرط الاول من شروط القبول في المحاماة اشتراط السن فان نوال الشهادة في علم الحقوق لا يتأتى قبل الحادية والعشرين عادةً والغالب ان يكون بعده على ان في ايجاب التمرن اولاً امام المحاكم الجزئية ضماناً جديدة لمعرفة كفاءة المحامي كما سنبينه

وبهذا الشرط زال عن هذه اللائحة ما كان موجباً للانتقاد على اللائحة السابقة وهو اطلاقاً معرفة فن المحاماة بغير قيد . فالشهادة برهان رسمي على الامام بعلم الحقوق وهي تقوم مقام الامتحان ولذلك اذنت اللائحة الجديدة لعدم موجبه

ويدخل تحت الشرط الثاني حسن الذكرى ومنها ان لا يكون صدر على الطالب حكم قضائي او تأديبي يخل بشرفه اذ حسن السمعة والصيت يقتضيان عدم تلوث صاحبهما بما يشين سيرته ولهذا اكتفت المادة الثانية بحسن السمعة والصيت نقادياً من التكرار

والشرط الثالث الاقامة بالقطر المصري وهو قيد قصد به في الحقيقة الايضاح لان نصوص اللائحة كلها تقتضيه فهي توجب التمرن سنة امام احدى المحاكم الجزئية قبل الاشتغال امام المحاكم الكلية وستين امام هذه قبل المرافعة في محكمة الاستئناف وذلك كله يستلزم الوجود في القطر المصري بلا شبهة . وليتها بدلت هذا الشرط بشرط الجنسية فاجبت ان

يكون الطالب مصرياً او عثمانياً جرياً على قوانين الامم المتمدنة لما في هذه الصفة من الضمانة المطلوبة في فن المحاماة كمعرفة عوائد القوم والوقوف بمجرد التربية بينهم على كيفية معاملاتهم وطرق معاشرتهم ووسائل كسبهم مما يسهل فهم الخصومات وتفسير العقود المتداولة بينهم بخلاف الاجنبي لبعده عن ذلك واحتياجه الى زمن طويل للوقوف على هذه المعلومات الضرورية . ولعل المانع من ذلك وجود الاختلاط السكلى بين الاجانب والمصريين في هذه البلاد واختصاص المحاكم المختلطة بقسم عظيم من سلطة القضاء المصري فضلاً عن محاكم القنصليات ولزوم مراعاة المحامين الاجانب الذين يشتغلون امامها . وعلى كل حال فاللائحة الجديدة ارقى بكثير من سابقتها في هذا الباب وعادة القوانين ان تترقى فعلى المحامين امام المحاكم الاهلية ان يبرهنوا على استحقاقهم عناية وحقوقاً اوسع من هذه الحقوق

وقد اهملت المادة اشتراط مكتب مخصوص للمحامي واجاب الدفاتر والوثائق . والظاهر انها اعتبرت هذه الامور من المسائل الاولى التي تترك الى المحامي نفسه وهو خطأ اذ الواقع الآن انه ليس لكثير منهم محل عمل مخصوص غير بيته وعادة لا يكون فيه من يقوم مقامه في غيبته . ثم الدفاتر ضرورية لمعرفة حساب ارباب القضايا لاننا نشاهد على الدوام شكاوي الموكلين من الوكلاء متعلقة بالرسوم ولا مرشد اليها الا مراجعة الاوراق وربما استغرق ذلك زمناً طويلاً . وكثيراً ما يحتاج المحامي في عدم اداء ما بقي عنده لموكله بانه كان ترافع في قضية او قضايا غير التي حصلت الشكوى

بشأنها . فلو كان لكل قضية حساب مخصوص في دفتر مضبوط لكان في ذلك ضماناً للموكلين .

والشروط لازمة كذلك بين المحامي وموكله على ما اتفقا عليه من الاتعاب وهو امر نراه من الزم للوازم في صالح المحامين وارباب الخصومات على السواء . اما في صالح المحامين فلأن المحاكم قد جرت على التقدير في تقدير اتعابهم ولا نرى سبباً لذلك الا ما ركز في ذهن القضاة من ان المحامي قد نال ارباً كبيراً من موكله يوم ان استلم منه الدعوى ونسوا ان طبيعة البلاد واخلاق الناس تحول في غالب الاوقات بين المحامي وموكله في عقد تلك الشروط فيجري الامر بينهما على بركة الله ومتى انتهت الدعوى ابتداء الخصام على الاتعاب الا قليلاً . ومن المحامين من يرى طلب الاتعاب او ما بقي منها غير ملائم لكرامته لاحتياجه الى الاثبات وتعرضه الى انكار موكله الذي فرح بكسب الدعوى ونسي انه كسبها على يد رجل وجب عليه شكره باداء حقه المترتب في ذمته . وعدم تحرير الاتفاق هو الذي يشجع اصحاب الدعاوى على الانكار او الادعاء بالدفع . فوجود الكتابة يضمن ذلك كله . واما في مصلحة الموكلين فلأنه يتبين منها مقدار الاتعاب المتفق عليها فاذا كان المحامي قد اثر على موكله ورفع قيمة الاتعاب بما يزيد عن الحد اللازم امكن للقاضي ان يخفضها الى الحد الذي ينبغي . وفيها ضبط للمعاملات فيتعودون على الصدق ويقدمون على اداء الحقوق طوعاً فتولد فيهم محبة الحق والوقوف عند الوفا بالعقود وفي ذلك من تهذيب النفوس ما يكبر نفعه وتعظم فائدته

وعلى من يرغب قبوله بصفة محام ان يقدم طلباً بذلك الى اللجنة المختصة بتقدير القبول وعدمه مشفوعاً بأوراقه التي تثبت توفر الشروط السابق بيانها فيه

وتوجد اللجنة المذكورة في محكمة الاستئناف خاصة . وهي مؤلفة من رئيسها والنائب العمومي او الافوكاتو العمومي واحد القضاة وتعيينه الجمعية العمومية في كل سنة

﴿ قرارات لجنة الاستئناف ﴾

لم تنص اللائحة الجديدة على ان لهذه اللجنة ميعاداً معيناً تجتمع فيه كما كان ذلك في اللائحة التي قبلها وهو سهو من الواضع للزوم تحديد مواعيد الاجتماع اذ يجوز ان يبقى الطلب اشهرًا ولا تنظره اللجنة . ومتى اجتمع الاعضاء لزمهم النظر في الطلب من حيث اجتماع شروط القبول في مقدمه فاما الشهادات فقد عرفت ما يقبل منها وما لا يقبل واما حسن السمعة والصيت فيثبت بما يقدمه الطالب من الشهادات التي تدل على استقامته وحسن اخلاقه مع معاشريه ومواطنيه وبما تحصل عليه النيابة العمومية من المعلومات الجائز لها في كل حال طلبها ممن يعرفها واما الاقامة في القطر المصري فتكفي فيها شهادة من ادارة الضبط المتوطن في دائرتها

ومتى ظهر للجنة ان جميع الشروط مستوفاة تقرر قبول الطالب وتأمر بكتابة اسمه في الجدول وحينئذ يجوز له الاشتغال بمحرفته . واذا لم تتوفر فيه تلك الشروط كلها او بعضها قضى برفض طلبه (مادة ٤)

﴿ في تجديد الطلب بعد رفضه ﴾

ليس لمن رفضت لجنة الاستئناف قبوله لعدم استيفاء الشروط المنصوص عنها في المادة الثالثة ان يجدد طلبه اليها في جميع الاحوال بل ان كان الرفض مبنياً على سوء السمعة والصيت كان نهائياً بحيث يقفل باب المحاماة الى الابد في وجه الطالب لان سوء السيرة دليل على فساد الخلق ومن ساء خلقه لا ينبغي ان يحترف بصناعة مبنائها تطهير النفس مما يشينها (مادة ٦) وان كان الرفض مبنياً على عدم كفاية الشهادة المقدمة من الطالب (اذ لم تكن من مدرسة الحقوق الخديوية) جازله تجديد طلبه بشرط تقديم شهادة أخرى (مادة ٥)

ولا يجب امهاله مدة معينة بل يجوز تجديد الطلب في اليوم التالي لرفضه وللجنة النظر في مساواة الشهادة الجديدة لشهادة مدرسة الحقوق ام لا وقد سككت اللائحة عن الاقامة فلم تقض برفض الطلب ان لم يكن صاحبه مقيماً في القطر المصري . وظاهره عدم الاعتماد بهذا الشرط اي جواز القبول عند عدم توفره . ولكننا لانسلم بذلك لما فيه من عدم الفائدة اذ الغرض من القبول منفعة المحاماة والقضاء ولا يتأتى ذلك الا باشتغال الطالب وهو لا يكون مشغولاً بها مع البعد عن مركز العمل فيها

ولعل واضح اللائحة رأى ان تعهد الطالب بالاقامة في القطر المصري كاف في قبول الطلب . لاشتراط الاشتغال ووجوب قضاء المحامي سنة امام المحاكم الجزئية قبل ان تجوز له المرافعة امام المحاكم الابتدائية وستين امام هذه قبل جواز قبوله امام محكمة الاستئناف ولا يتأتى ذلك لمن لم يكن

مقياً في مصر بالضرورة

﴿ الاشتغال بالحرفة بعد القبول ﴾ .

متى تقرر قبول الطالب وجب بمقتضى المادة (٧) ان يبدأ بمباشرة مهنته امام المحاكم الجزئية مدة سنة كاملة ليتمكنه الاشتغال بها بعد ذلك امام المحكمة الابتدائية ثم هو لا يقبل في المرافعة امام محكمة الاستئناف الا اذا قضى سنتين مشغولاً امام المحكمة الابتدائية

فاذا مضت السنة الاولى امام المحاكم الجزئية وطالب الحامي قبوله في المرافعة امام المحكمة الابتدائية وجب عليه ان يقدم طلبه الى اللجنة المختصة بذلك . وهي مؤلفة تحت رئاسة رئيس المحكمة من رئيس النيابة او من احد وكلائه ومن احد قضاة المحكمة يعين في كل سنة بقرار من الجمعية العمومية والمحكمة المختصة لجنتها بالنظر في هذا الطلب هي التي يكون الطالب مقياً في دائرة اختصاصها فلا يجوز له ان يقدمه الى محكمة مصر مثلاً ان كان مقياً في دائرة محكمة طنطا . وسببه ارادة الشارع ان يكون قبوله مبنياً على اقتناع تام من اجتهاده في عمله . وسهل على رئيس المحكمة ورئيس النيابة والقاضي الذين تتألف منهم اللجنة ان يقفوا على ذلك متى كان الطالب مقياً في دائرة محكمتهم بخلاف ما اذا جاز نظر الطالب في محكمة أخرى

فان بدأ احدهم بالاشتغال في حرفته امام محكمة ثم انتقل الى دائرة محكمة غيرها في اثناء السنة كان النظر في طلبه من خصائص لجنة المحكمة التي اطلال التوطن في دائرتها كما نصت عليه المادة (٨)

وقد سكنت المادة عن الحالة التي تتساوى فيها المدتان بان أقام هنا

سنة اشهر ومثلها امام محكمة أخرى فلم تين اي المحكمتين تختص بالحكم في الطالب . والاولى ترجيح المحكمة التي قضى الطالب في دائرتها الستة اشهر الثانية مع الاستعلام من المحكمة الاولى

اما اثبات الاشتغال فعلاً بالحرفة مدة السنة فانه يتوفر بتقديم كشف مشتمل على القضايا التي ترفع فيها الطالب مصدق عليه من قاضي الامور الجزئية او القضاة الجزئيين الذين يكون ادى مهنته امامهم طبقاً للمادة (١١) ويلحق بالاشتغال في الحرفة مدة سنة امام المحاكم الجزئية اقامة المدة بوظيفة قاض او عضو في النيابة او معلم لـلم الحقوق في احدى المدارس التي تقوم شهادتها مقام الشهادة التي تعطى من مدرسة الحقوق الخديوية . فان لم يكن قضى سنة كاملة جاز له الجمع بين ما قضاه في الحاماة وما قضاه في احدى الوظائف المذكورة (مادة ١٢)

وقد جاءت المادة بذكر المعلم في احدى المدارس الاجنبية دون المعلم في مدرسة الحقوق الخديوية لـلا يكون واضعها يريد منع معلم هذه من المزية التي ذكرها في جانب معلمي المدارس الاخرى اذ مدرسة الحقوق الخديوية هي الاصل وشهادتها هي القاعدة التي يقاس عليها غيرها من الشهادات فازية ثابتة لمعلميها من باب اولى ولعل هذا الاعتبار هو الذي جعل الشارع لا يذكرها في المادة المذكورة . ولا يقال انه نسيها فان ذلك بعيد ايضاً لحضورها في الذهن عند ذكر مدارس الحقوق الاجنبية بالطبع فاذا رفع الطالب الى اللجنة المختصة وجب عليها ان لا تنظر الا في وجود الشروط المقررة في المادة السابقة او عدم وجودها (مادة ١٠) وظهره انه

متى تبين للجنة ان الكشف الذي قدمه الطالب ببيان القضايا التي ترفع فيها يدل على انه اشتغل حقيقة بالحاماة مدة سنة لزم قبوله وجوباً . وقد يعترض بانه لا بد من استمرار حسن السمعة والصيت وهو احد شروط المادة الثانية لانه شرط عام يفقد المحامي بفقده صفته وحق الاشتغال بمهنته ولان حسن السلوك غير لازم على الدوام والعيب يحدث فلزم التحقيق من استقامة الطالب اي من استمراره عليها خصوصاً وان سنة التجربة هي اول عهده بالعالم الحقيقي وهناك محك الصفات والاخلاق . لكن هذا الاعتراض مردود لان المحامي وهو في زمن التجربة خاضع لنظام يضمن حسن سيرته فتم لم يقض عليه هذا النظام بما يخالف ذلك الشرط الذي ثبت له في اول الامر فلا محل للطعن فيه بعد ذلك

وما ذكر هنا يذكر بالنسبة لقبول الطالبين أمام محكمة الاستئناف غير ان مدة التجربة سنتان بدل سنة واحدة يقضيها الطالب أمام احدى المحاكم الابتدائية ويكون الكشف المقدم منه مصدقاً عليه من رئيسها ويحسب من مدة التجربة الزمن الذي قضاه الطالب في الاشتغال بالحاماة أمام المحاكم المختلطة (مادة ١٣) ولا داعي لشرح هذه المادة لظهور علة حكمها وهي المساواة بين المحكمتين الاهلية والمختلطة من حيث تدريب المحامين على اعمال حرقهم

غير ان هناك مسألة يجب البحث فيها وهي هل يشترط في حسابان مدة الاشتغال بالحاماة امام المحاكم المختلطة من مدة التجربة اللازمة للقبول أمام احدى المحاكم الابتدائية او محكمة الاستئناف الاهلية ان يكون اسم طالب

الاستئذان من هذا النص مقيداً في جدول المحامين بناءً على قرار من لجنة محكمة الاستئناف الاهلية طبقاً للمادتين الاولى والثالثة من هذه اللائحة أولاً يشترط ذلك . ولنا في الاجابة على هذا السؤال طريقان الاول ان يؤخذ حكم المادة المذكورة على ظاهره فلفظها مطلق ليس فيه ما يوجب سبق قيد الاسم في جدول المحامين . وقد يضاف الى ذلك ان للمحاكم المختلطة قانوناً تجري عليه في قبول المحامين امامها وهو يشترط قيد الاسم أولاً ثم الاشتغال بالحرفة . مدة التجربة فلا موجب لتكرار قيد الاسم أمام المحكمتين والطريق الثاني وهو ما أراه صواباً انه يجب قيد الاسم أمام المحكمة الاهلية طبقاً للمادة الاولى من اللائحة والاوجب رفض الطلب مهما طالت مدة الاشتغال أمام المحاكم المختلطة لان النظامين منفصلان عن بعضهما تمام الانفصال وقد علمتنا المحاكم المختلطة ان التمييز بينهما من الزم الفروض حتى انها ترقى في رأيها هذا الى عدم اعتبار احكام المحاكم الاهلية الصادرة بالفصل بين رجلين مصريين ليس بينهما اجنبي وان كان محجوزاً لديه . فلو لم يكن لنا من الادلة على رأينا هذا غير مقابلة النظير بالنظير لكفى ومع ذلك فاننا نجد في المقارنة بين اللائحة القديمة الصادرة في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨) وبين اللائحة الجديدة ما يؤيد رأينا : قالت المادة (٢٩) من لائحة سنة ١٣٠٦ (المحامون المقبولون أمام المحاكم المختلطة يقبلون لدى المحاكم الاهلية ايضاً بناءً على طلبهم بدون توقف على امتحان او تحرر عنهم بشرط انقيادهم لاحكام هذه اللائحة) وقد جاء شارع سنة ١٣٠٦ بهذا النص استثناءً لما قرره في المادة الاولى من لائحته وهو (عدم جواز

الاحتراف بحرفة المحاماة عن الاخصام في الدعاوي أمام المحاكم الاهلية
لاحد الا اذا كان اسمه مقيداً في جدول المحامين)

فلو لم يأت بهذا الاستثناء لما جاز قبول محامي المحاكم المختلطة أمام
المحاكم الاهلية . واذا رجعنا الى اللائحة الجديدة رأينا نص المادة الاولى منها
عاماً وهو هو نص المادة الاولى من لائحة سنة ١٣٠٦ . غير ان شارع
سنة ١٨٩٣ لم يجر على سنة سابقة في الاستثناء ولهذا جاءت المادة (١٣)
وهي التي نشرها قاصرة على التسوية بين الاشتغال أمام المحاكم الاهلية
وأمام المحاكم المختلطة ولم ترد على ذلك شيئاً بخلاف المادة (٢٩) من لائحة
سنة ١٣٠٦ فانها صرحت بعدم جواز التوقف على الامتحان وبعدم جواز
التحري عن سيرة الطالب وسمعته . ومن المعلوم ان الاستثناء لا يتوسع فيه
فوجب القول حينئذ بان ادراج الاسم في جدول المحامين أمام المحاكم
المختلطة لا يقوم مقام ادراجه في جدول المحامين أمام المحاكم الاهلية . على
ان رأينا هذا هو مذهب المحاكم المختلطة فانها رفضت قبول احد المحامين
لدى المحاكم الاهلية أمامها بحجة ان اسمه غير مندرج في جدول المحامين
المقررين عندها

قد يعرض ان اللجنة المقدم اليها الطلب ترى ان المدة التي قضاها
الطالب في الاشتغال بالمحاماة غير كافية وان الطالب غير مقبول من اجل
ذلك وهنا يلزم ان تعرف المدة التي يجوز تجديد الطلب بعدها وأجابت
المادة (١٤) بانها سنة كاملة وهذا نصها

اذ رفض الطلب المقدم من احد المحامين لقبوله في المرافعة امام احدى المحاكم

الابتدائية او امام محكمة الاستئناف بناء على عدم كفاية مدة الاشتغال فلا يجوز تجديده الا بعد مضي سنة من تاريخ رفضه

وهو نص صريح لا ابهام فيه كما ترى غير ان ظاهره يزيد على مراد واضعه اذ لعدم كفاية مدة الاشتغال صورتان (الاولى) ان الطالب اشتغل مدة اقل من سنة او اقل من سنتين على حسب حال المحكمة التي يريد القبول أمامها و (الثانية) انه مضى على ادراج اسمه في جدول المحامين سنة أمام المحاكم الجزئية او سنتان امام احدى المحاكم الكلية ولكنه لم يشتغل في تلك المدة أصلاً او اشتغل اشتغالاً غير مجتهد فيه تراه اللجنة غير كافٍ في التجربة . وظاهر ان الحالة الاولى بسيطة وان الانتظار لمدة سنة ثانية مع ان الطالب قد يكون امضى سنة الاياماً قلائل عقوبة صارمة لانرى ان الشارع قد ارادها (أولاً) لعدم وجود ما عساه ينسب الى الطالب من الاهمال او التقصير (ثانياً) لانه قد يكون ظن الزمن قد انقضى لكونه خطأ في حسابه (ثالثاً) لعدم وجود محل للغش او التفرير لان الامر واضح ينحصر في مقابلة تاريخين وهما تاريخ قيد الاسم وتاريخ تقديم الطلب ولهذا كله نقول بان المادة لم يقصد بحكمها من تعجل في تقديم طلبه ولكن يراد منها عقوبة من يسارع الى ادراج اسمه في جدول المحامين ولم يكن يسارع الى الاشتغال بحرفته مجدداً مجتهداً لان الغرض من مدة التجربة تدريب الملاكات على مقتضيات الصناعة وبيان ان المشتغل يجربها ويطمئن الى الاشتغال بها وهما شرطان لازمان للنجاح فيها ومن غرض الشارع جعل رجالها جديرين بما للمحاماة من الفضل والمزايا فصح ان يأخذ

على يد المهمل من اول الامر حتى يعدل عن البطالة الى العمل او يغلبه الملل فيترك المكان لمن هو أولى به منه . وعلى هذا نقول ان عقوبة المادة (١٤) خاصة بمن لا يكون اشتغل بالمحاماة شغلاً يبرهن به على انه مجتهد مجد فيه .

وفي المادة عيب اذ جمعت بين طالب القبول للمرافعة عن الخصوم أمام المحكمة الابتدائية وبين طالب القبول أمام محكمة الاستئناف ووجهه ان مدة التجربة في الحالة الاولى سنة واحدة وفي الثانية اثنتان وكان يكفي لعقوبة الاول ستة أشهر كي تكون العقوبة مناسبة لكن هكذا جاء النص وليس من الجائز ان يعدل عنه لمن عهد اليهم العمل بوجهه . ومع ذلك نخشى ان شدة العقوبة تميل باللجان الى التساهل في قبول المقصرين ويضيع الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب مدة الاشتغال للتجربة أمام المحاكم الجزئية . لذلك نتمنى تعديل النص على الوجه الذي بيناه

فاذا رأت اللجنة ان جميع شروط القبول متوفرة في الطالب قررت قبوله والمادة ان رئيسها يخطر به بكتاب

لم يكن في اصل المادة نص على جواز احتساب مدة التمرين باقلام المحاكم والنيابات من مدة التجربة في المحاماة كما اجازت ذلك لائحة المحامين امام المحاكم المختلطة^(١) ولعل واضعها التفت الى ان الغرض من اقامة متخريجي مدرسة الحقوق الخديوية باقلام الكتاب في المحاكم هو التوصل الى وظيفة في النيابة او المحاكم لكن فاته ان كثيرين منهم لا يوظفون خصوصاً في

هذه الايام وان طال الزمن لقلّة الحاجه اليهم وقد نشأ عن ذلك ضياع وقتهم بغير جدوى وهذا النظر هو الذي حملني على ان اطلب من نظارة الحقانية مساواتهم بالموظفين في القضاء والنيابة من هذه الجهة حتى افاد المسعى وصدر الامر العالي في ١٥ مارس سنة ١٨٩٧ بان يزداد على المادة الثانية عشرة النص الآتي

(وكذلك الحال بالنسبة لازمن الذي الحق فيه تحت التمرين بالمحاكم الاشخاص الذين بيدهم شهادة من مدرسة الحقوق الخديوية او من احدى مدارس اوربا دالة على اتمامهم الدروس في علم الحقوق ويكونون حائزين في هذه الحالة الاخيرة للشروط المقررة في المادة الاولى من امرنا الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) وأتيح لكثير من متخرجي مدرسة الحقوق الخديوية ولم يكونوا قضاة او من رجال النيابة او من المعلمين ان يحترفوا بالمحاماة

ومتى تقرر الطالسب امام محكمة صار مقبولا امام جميع المحاكم التي من درجتها والتي دونها (مادة ١٥) وهذا عدول عن الذي كان متبعاً قبل صدور هذه اللائحة اذ كان المقبول امام محكمة لا يقبل امام غيرها الا الذين قررتهم محكمة الاستئناف فكان لهم حق المدافعة عن الخصوم أمام جميع المحاكم وعدول النص الجديد عن ذلك هو لعدم وجود المسوغ في الحصر بعد صيرورة الشرط راجعاً أولاً وبالذات الى الشهادة الدراسية وابطال الامتحان الذي كان محلاً للصنعة او الاشفاق

يتي علينا في هذا الباب مادتان لم نشرحهما لعدم تعلقهما به في الحقيقة

اما المادة (١٦) فانها مرتبطة بالمادة (٤٦) وهناك تتم فائدة الكلام عليها واما المادة (١٧) فترجع الى باب التأديب ولذلك فاننا نتكلم عليها في شرح الباب المذكور



الفصل الثاني

(وهو الباب الثاني من اللائحة)

فيما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات

جرى واضع اللائحة في هذا الباب على الالف والنشر المشوش فقد عنونه بالحقوق والواجبات وكان الترتيب يقتضي بيان الحقوق اولاً ثم بيان الواجبات الا انه اختار العكس ولعل السبب في اختياره هذا كثرة الواجبات وقلة الحقوق كما ستراه

ولما كان لا بد لنا من الملاحظة على عدم ايفاء المحامين حقهم في بيان حقوقهم رأينا ان نجاري اللائحة في ترتيبها فنشرح الواجبات ثم نأتي على ذكر الحقوق ونتبع ذلك بالملاحظات التي يقتضيها الموضوع

الواجب الاول

اول واجب نصّ عليه هو ان يؤدي المحامي ما يكلف به مع الاستقامة بمراعاة احكام القوانين (مادة ١٨)

الاستقامة

من أهم صفات الرجل ان يكون مستقيماً في جميع أعماله وأحواله وهو أشد احتياجاً الى الاستقامة اذا تقدم للنيابة عن الناس في اموالهم واعراضهم ليدافع عنها . فالاستقامة من اخص الصفات المطلوبة في المحامين وهي اكبر ضمانه للناس في اعمالهم واليها ترجع الثقة بهم واطمئنان ذوي الحقوق والضعفاء الى الاستعانة برأيهم وقولهم وفعلهم . والاستقامة في المحامي عبارة عن تمسكه بالقوانين واحترامه لاحكامها لانها ميزان العدل ولا استقامة الا بالعدل . وعن ملاحظة آداب الامة وعدم الخروج عليها والانصياع الى ما يعليه الوجدان وتقتضيه الذمة الطاهرة . ويدخل في هذا ملاحظة الشرف في الاحوال الخصوصية وبين الناس . والوفاء بالعهد في جميع الاحوال . والاحتفاظ على الاسرار التي تأتيه من جانب حرفته . وبذلك ترى ان الاستقامة هي دعامة الواجبات كلها وان ما نصت عليه اللائحة من الواجبات الاخرى التي مرجعها الشرف والعدل متفرعة عنها

الاستقامة في المعيشة الخصوصية

ينبغي للمحامي ان يكون غنييف النفس حسن المعاشرة بعيداً عن مواقع التهم وموارد الشبه في سيره الخاص . ولا يقال ان معيشة المرء الخصوصية متعلقة به دون غيره ولا سبيل لاحد ان يخوض فيها حيث ان ابوابها مغلقة على المنقبين والناقدين لان ذلك يصح تسليعه اذا كان السر مكتوماً لكن لا يجوز التسليم به ان خرج المحامي في المخالفة الى درجة

الظهور والانتشار . فاذا وقع منه ما يحط بقدره عياناً وارتاب من الهفوات في سيره الذاتي ما يחדش شرفه ويوجب له الاحتقار وجب الاهتمام بامره واستعمال ما يحفظ على صناعته مكاتها فانه يستحيل في هذه الحالة ان يميز بين الرجل وبين المحامي لان عمل الاول يشين شهرة الثاني بلا شبهة ولا ريب جاء في بعض احكام مجلس النقض والابرار ما يأتي (المحامون لغيرهم من الملتزمين تجمع بينهم روابط الشرف خصصوا انفسهم تحت حماية القانون والقضاة للدفاع عن مواطنهم فلا يكون منهم ولا يعيش معهم الا من احترم القانون ولم يعلم عنه ما يشين صناعته الشريفة) والسبب في ان عمل الواحد يرجع بالاثر على الطائفة اجمعها انه واحد منها واسمه مشتق من اسمها وشأنه مستمد من شأنها فالمحامون اشبه بافراد عائلة واحدة كلهم متضامنون في شرف مهنتهم وهي لطيفة سريعة التأثير فن خرج من افرادها عن جادة الاستقامة فقد اهانها وحط من قدرها وانقطعت بذلك صلتها الادبية مع زملائه لانه لا يليق بالفضل ان يخالط الرذيلة وهنا سبب الطرد ونزلة الانفصال . وقد جاء القانون مؤيداً لهذه المبادئ العالية فقال في المادة (٢٩) من اللائحة ما نصه (من أخل بواجباته من المحامين او خدش شرف طائفته او حط من قدره بسبب سيره في اعمال حرفته او في غيرها) فلم يفرق بين اهمال الواجبات الخصوصية وبين الحط من مقام الطائفة ولا بين ان يكون الحط نتيجة السير في عمل من اعمال الصناعة او ان يكون في عمل من الاعمال الخارجة عنها اي الخصوصية على ان هذه النسبة موجودة ايضاً في جميع الناس الذين لهم شأن

مخصوص نخص بالذكر منهم القضاة والحكام على اختلاف طبقاتهم والمعلمين
وامثالهم فلا يكمل الرجل في وظيفته الا اذا حاز الكمال لنفسه ولا يحترم
عامل في عمله اذا احتقره الناس خارجاً عنه . ألا ترى ان الانسان يحترم دائماً
من لم يعرفه اصلاً ثم هو يسقط من نظره ان عرف منه ما يوجب الاحتقار
وما سببه الامظنة الكمال اولاً وزوال هذا الوهم اخيراً

ومن هنا جاء ان الناس لا يحترمون عادة صديقهم في رسمياته كما
يحترمه الاجانب عند موالاته لانهم اعتادوا معه المزاح ورفع التكليف
وعهدوه في المجالس الخصوصية مواداً سموحاً فخطوا بين الحالين ولعل لهم
عذراً فالطبع غلاب

وقد جاءت الاحكام مؤيدة لهذا الواجب ومنها ان حق التأديب لا
يقف الا حيث لا يظهر للناس اي عمل مخل بشرف المحامي محط بقدره
وان معيشة المحامي الخصوصية لا تدخل تحت نقد بشرط ان تبقى مستورة
عن اعين الناس

وقد شددوا في وجوب مراعاة مقتضى الحشمة والوقار في المعيشة
الخصوصية وعاقبوا على الخروج عن ذلك الواجب عقوبة صارمة فقالوا
بوجوب طرد المحامي من الحرفة ومحو اسمه من قائمة الطائفة اذا كدر صفو
الراحة العمومية باعمال علنية تأباه الآداب

واذا جلس في القهاوي بحالة جلبت عليه انتقاد المارة

واذا نزل في المآدب العامة فرافق من لا تليق به مخالطتهم

واذا شكته زوجته امام القاضي وظهرت اوراق توجب العيب عليه

واذا حكم عليه في خصومة بناء على عمل لا يليق بالكرامة ولا يوافق مقتضى الصناعة

واذا عوقب بسبب فعل فاضح

واذا اقيمت عليه دعوى وثبت فيها انه آتى عملاً يخالف الشرف وان لم يحكم عليه

واذا سعى في امر يخالف الصدق او عرض على احد امراً يناير الحق

واذا سعى في نيل رتبة او نشان سعيّاً لا يتفق مع الكرامة

واذا سعى لغيره في نيل ذلك بطرق تخالف الاعتبار

واذا قبل ان يكون مديراً لشركة تجارية

واذا اسس شركة تجارية وان تحايل او اخفى اسمه ومنافعه فيها

واذا تعود الاقتراض بسندات تحت الاذن

واذا تعود الاستحصال على حوالات مالية على اوراق من هذا القبيل

واذا حكم عليه في مسألة تجارية

واذا طلب في خصومة شخصية له من قاضي الامور المستعجلة مهلة

او ميعاداً

واذا بيع متاع بيته قضاء

واذا استدان ديناً ليس معتاداً

واذا صرف بالاسراف مع عدم كسبه

واذا اخلت اعماله واضطربت اشغاله فصار محلاً للشك والظنون

الصدق في المعاملات

ديون المحامي التي له او عليه ووفاءه بعهدده

صدق المعاملات للمحامي عبارة عن الوفاء بالوعد والقيام بما التزم به لدائنيه فلا يليق بالمحامي ان يماطل او يتخذ سبيل المراوغة لان ذلك يدل على نقص فيه وذلك يخل بشرفه ويحط من منزلة الطائفة بتمامها ومن هنا كان لرئيس نقابتهم ان ينذره بوجود فض الشكوى منه منعاً للقليل والقال فيه مما يلحق بطائفته كلها كما انه يؤدّب اذا وعد بإداء دين ولم يف او أهمل القيام بواجب تحمله امام القاضي او انكر ما التزم به امام المحاكم او اخل بعهدده ولو اعتذر بسوء حاله لان ذلك لا يليق به فعليه ولا ان يشير به على من يطلب نصيحته اللهم الا ما استثنى . او اشتغل بالمضاربات في الاسواق المالية (بورصة) أو لم يدفع أجرة بيته أو اعتاد اقتراض النقود من اخوانه وأصحابه

﴿ الواجب الثاني ﴾

كتمان السرّ

جاء في المادة (٢٠)

يجب على المحامي ان يكتُم الاسرار الخاصة بالدعاوي التي يكلف بها اتباعاً لما هو مقرر في مادتي (٢٠٥ و ٢٠٦) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية كتمان السر من الواجبات العمومية اي انه مطلوب من كل انسان افضى اليه غيره بسر من الاسرار . غير ان مخالفة هذا الواجب العام لا تستدعي الا العقاب الادبي بمعنى ان الذي يخل به انما يكون مسؤولاً امام وجدانه

وعند غيره . لكن من الناس من له حرفة لا بد فيها من العلم بأسرار بعض
اللاجئين اليه طلباً لمنافع صناعته فصار الافضا اليه بالسر امراً قهرياً نظراً
لمقتضيات تلك الصناعة . ولا شك ان مجرد الحظر الادبي في افشاء الاسرار
لا يكفي لاطمئنان خواطر الناس وأمنهم على الكثير من مصالحهم وروابطهم
مع اهلهم ومواطنيهم وغيرتهم على شرفهم ومكاثمهم فلهذا وجب تدخل
القانون ليؤكد ذلك الواجب ويمنحه من سلطته القاهرة تأييداً تطمئن عنده
النشوس وتسان المصالح وتؤدي الواجبات في الحرف النافعة كما ينبغي . وجاءت
القوانين كلها ناطقة بعقاب أولئك الذين علموا بواسطة صنعتهم او خدمتهم
امراً ما أو توضيحات لذلك الامر فاخبروا بما علموا . قالت المادة (٢٨٤)
من قانون العقوبات ما نصه

كل من كان من الاطباء او الجراحين او الاجزاحية او القوابل او غيرهم مودعاً
اليه بمقتضى صناعته او وظيفته سر خصوصي أوّمن عليه فافشاء في غير الاحوال التي
يلزمه القانون فيها بتبلغ ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر ويدفع غرامة من
اربعمائة قرش ديواني الى ألفي قرش

ولا تسري احكام هذه المادة الا في الاحوال التي لم يرخص فيها قانوناً بافشاء
امور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في
المواد المدنية والتجارية

فيشترط لتطبيق عقوبة هذه المادة ان يكون هناك سر . وان يفشى
ذلك السر في غير المستثنيات المنصوص عنها في القانون . وان يكون الذي
افشاء قد أوّمن عليه لصنعتة او وظيفته . ولانشرح هذه الشروط استيفاء
للموضوع

في السر

يؤخذ من عبارة المادة ان السر الذي يعاقب على افشائه ليس هو الامر الذي يفهم عادة من ذلك اللفظ اعني كل امر يعرف بذلك بين الناس عادة بل كل امر يقوله صاحبه ويدل عليه انه سر لا يجب ان يفشى بدليل قول المادة (سر خصوصي) أعني ان يشترط في العقوبة ان يكون الامر المفضي به سراً في اعتبار قائله وان ينبه على ذلك عند الافتضاء به ولكننا لا نرى ذلك صواباً لان من الامور ما هي سرية بذاتها من دون التصريح بذلك وكتماؤها واجب على كل حال . ولعل مراد المادة من قولها (سر خصوصي) ما اختص بقائله اي ترجع تبعته عليه او ما اختص بالموضوع الذي يعرضه على صاحب الصناعة أو الوظيفة ويؤيده ان هذا القيد (خصوصي) غير موجود في الطبعة الفرنسية . وربما يعترض بقول المادة (أو تمن عليه) لانه يفيد ان مجرد الاخبار بامر لا يفيد ان المخاطب قد أو تمن عليه فان افشاه فلا عقاب . الا ان الاعتراض مردود بطبيعة الحال فكتمان السر واجب عام بقطع النظر عن الاثمان فيه خاصة وهو مردود ايضاً اذا لوحظ ان المكلف بالكتمان شخص من صناعته او وظيفته الوقوف على اسرار الناس الذين يلجأون اليه فهو في الواقع مستودع اسرار لازم . ولزومه يقتضي التشديد في الواجب عليه حتى تركز الخواطر اليه ومن هنا اتفق الرأي الغالب على ان كتمان الاسرار المنصوص عنه في هذه المادة متعلق بالنظام العمومي ولا يشترط في العقاب ان يكون افشاء السر الذي أفشي موجباً ضرراً لصاحبه اذ الواجب هو كتمان الامر من حيث

هو لا لانه يضر او لا يضر . وعلته ان الامر بذاته قد يكون مضراً
 يزيد دون عمر وقد يراه الذي اوّتمن عليه سايم العاقبة اذا أفشى وهو في
 الواقع غير ذلك بالنظر الى علاقات صاحبه بمن نقله عنه او بالنظر الى
 ملاحظات خصوصية لم يكن الذي اوّتمن عليه عالماً بها . فالاباحة ممنوعة
 على كل حال لمنع ما عساه يتأتى من الضرر الذي قد لا يخطر بالبال . ومن
 هنا ايضاً قالوا انه لا يلزم في العقاب أن يقصد المنشئ اضرار الغير بفعله لان
 المنع ليس مسبباً عن الضرر كما تقدم بل ارادة الافشاء وتعمده كافيان

وبناء على ما تقدم نقول ان السر الذي امر القانون بكتمانه وعاقب
 على افشائه هو كل امر سري في عرف الناس او في اعتبار قائله . ولا
 يشترط فيه الاثمان لما تقدم بل مجرد الافاضة به وكونها حاصلة لذي حرفة
 أو وظيفة من شأنها حمل الناس على الافاضة باسرارهم لصاحبها كافٍ في
 العقاب . حتى ان الاباحة لا تجوز وان اشتهر الخبر وذاع ذلك السر من
 طريق آخر وهو معقول لان الاشاعة قد تكون كاذبة وقد تكون غير
 ذلك وهي على كل حال محل للشك والظنون ما دامت لا تخرج عن كونها
 اشاعة . لكن اذا اضيف اليها قول ذلك الذي أودع السر نفسه تعيرت
 صفتها وصدقها الناس في العادة وهو ضرر يجب ان يتحرز منه . وايضاً
 ليس الاشاعة حد معروف فقد تحصل بقول رجل او رجلين وقد تحصل
 بقول جريدة او بنشر خطاب وقد تحصل باكثر من ذلك والأولى تركها
 كلها وعدم اعتبارها في جواز اباحة الاسرار

ثم السر المقصود من هذه المادة هو سر الافراد لا سر الدولة أو

الحكومة لان كتمان هذا الاخير منصوص عليه في محل آخر هو الباب
الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات
بهذا جرى القضاء كما اتفق عليه جمهور العلماء
في الاباحة

انتشار السر ليس شرطاً في العقوبة على اباحته بل مجرد نقله الى
اجنبي ولو فرداً كافٍ في العقاب . نعم يشترط ان تكون الاباحة عمداً فلا
يعاقب من أباح خطأ او سهواً والعمد هنا عبارة عن قصد الاباحة لا عن
نية السوء بالغير كما تقدم خلافاً لرأي (فستان هيلي) فانه يشترط نية
الاضرار بالغير في استحقاق العقاب وكان القضاء موافقاً لقوله في اول الامر
غير ان العلم فرق بعد ذلك بين عمد الجريمة وبين سببها . فالعمد هو مخالفة
القانون بفعل امر نهى عنه وعلم المخالف بذلك . والسبب هو الحصول على
ارضاء شهوة في النفس اياً كانت . ونية الاضرار بالغير راجعة الى السبب كما
لا يخفى وهذا هو الرأي الذي اصبح راجحاً وعمل به القضاء بعد العدول
عن مذهب (فستان هيلي) الذي يلي فاهمل . وانما يشترط في الاباحة ان
يكون السر المباح به أودع بالاختبار فلا يكون قائله ملجأ عند الافضاء به
لان الذي اعتبره الشارع هو الامن الموجود بين القائل والمخاطب . لكن
اذا أخذ السر قهراً فلا عقاب على افشائه بل العقاب على استعمال القهر
والاباحة من موجبات التشديد فيه

في صفة المبيع

يشترط لعقاب من يبيع السر الذي عرفه ان يكون من ذوى المهن

أو الوظائف التي تجعل صاحبها محلاً لاسرار الناس . وقد نص القانون على نوعهم بقوله (الاطباء أو الجراحين أو الاجزاجية أو القوابل أو غيرهم) وهو نص للتمثيل لا للحصر لقوله (أو غيرهم) ولقوله ايضاً (بمقتضى صناعته او وظيفته) فذكر الوظيفة مع كونه لم يذكر الموظف وهو دليل على ان المراد كل شخص اياً كان صار بمقتضى صناعته او وظيفته محلاً لافشاء الناس باسرارهم اليه . الا ان الدليل الاول أقوى لان الطبعة العربية لم تذكر الموظف خطأ والواقع ان له ذكراً في الطبعة الفرنسية التي هي الاصل حيث جاء فيها بعد الاطباء والجراحين (او غيرهم من ضباط الصحة) وهؤلاء هم الموظفون وهو من خلل الترجمة التي هي من خصائص الطبعة العربية بعد النقص الذي اختصت به الطبعة الفرنسية

اما الذين كلفهم القانون بالمحافظة على الاسرار المودعة لديهم فبهم الاطباء والجراحون وضم اليهم ضباط الصحة ثم الاجزاجية والقوابل . وكذلك الافوكاتية (المحامون) والوكلاء بنص المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات ويلحق بهم الموثقون والسماسة والقضاة وكتاب المحاكم ومستخدموا مصلحة البريد (البوستة والتلغرافات) والمحضرون ومستخدموا محلات الرهونات

في مسوغات الاباحة

رأى الشارع ان هذا الواجب العام وهو كتمان الاسرار قد يؤدي الى ضرر عام ويعطل اجراء العدالة بين الرعية ولذلك وفق بين الواجبين فاباح لمن أودع له سر بمقتضى وظيفته او صناعته ان يخبر به ووضع لذلك قيوداً معينة . ونحن لانتكلم عن ذلك الا فيما يختص بالمحامين

جاء في المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

كل من علم من الأفوكاتية او الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعته او خدمته بامر ما او بتوضيحات عن ذلك الامر لا يجوز له في حال من الأحوال الاخبار بذلك الامر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته او اعمال صنعته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية او جنحة

وجاء في المادة ٢٠٦ من القانون المذكور

ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة ان يؤدوا الشهادة عن الامر والتوضيحات المتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم

اما السبب في رفع الواجب عنهم ان كان الغرض من ابلاغ السر اليهم ارتكاب جنحة او جناية فظاهر لانهم انما احترقوا بحرقهم لخدمة الناس على مقتضى نظاماتهم فليس من مقتضيات تلك الحرفة ان يستعملها الناس سبيلاً للاخلال بذلك النظام . وعليه فالمحامي في حل من التبليغ لانه انما يقوم بواجب هو المساعدة على حفظ النظام وهو مع ذلك لم يخل بواجب آخر لان الكتمان ليس مأموراً به في هذه الحالة اذ السر لم يودع اليه بمقتضى صناعته . لكن يلاحظ ان الاباحة لا تجوز الا اذا كان غرض الشخص الذي أودع السر ارتكاب جناية او جنحة . اما اذا كان غرضه الافاضة بما لديه من الاسرار الى المحامي ليتمكن من الدفاع في تهمة يريد ان يتخلص منها او خصومة عرضت له فالسر مودع الى المحامي بمقتضى صناعته وهو معاقب ان اباحه

واما علة الاباحة امام المحاكم اذا طلب صاحب السر من المحامي ان يخبر به فضرورة اقامة العدل من جهة ورفع الواجب الخاص بصاحب

السر من جهة أخرى . ثم ان الترخيص بالاباحة لا يسوغها الا في الشهادة امام القضاء دون غيرها . فلورخص بالاباحة مطلقاً منعت ان حصلت في غير الشهادة كما هو المفهوم من المادة وهو الارجح عندنا اللهم الا اذا كان لصاحب السر منفعة في اباحته وطلب ذلك من المودع اليه طلباً صريحاً بالكتابة والحلاصة انه يجب على المحامي ان يكتم السر في اثناء العمل وبعد تمامه فاذا اودع سراً أو اطلع على اوراق أو علم بوقائع بمقتضى صناعته أو بسببها وجب عليه ان لا يتوكل عن خصم الشخص الذي تتعلق به تلك الوقائع لانه يخشى من تأثير علمه في الخصومة . حتى انه لا يجوز له ان يتراجع لاحد الخصمين اللذين شاوراه في الدعوى

ولما كان حفظ السر لازماً ليطمئن اصحابه عليه وترتاح ضمائرهم الى الافاضة به لمن اضطروا الى طلب معونته وجب على المحامي ان يمتنع عن كل عمل يوجب الريبة منه في نفوس موكليه . لذلك يجب عليه ان لا يختلط بخصم موكله . وان لا يكتب اليه أبداً . وان لا يحدثه حديثاً يوجب الاخلال بثقة موكله في امانته . وان لا يشهد في الخصومة اذا سبق له ابداء النصيح الى الطرفين . وعليه ان يكتم السر حتى ما سمعه اثناء الصلح أو اذا صار هو خصماً لموكله

ويلحق بهذا الواجب الواجب الذي اقتضته المادة ٢٢ من اللائحة بقولها

كل محام وكل من قبل احد الاخصام في دعوى او ابدى له رأياً فيها لا يجوز له ان يساعد الخصم الآخر في تلك الدعوى او في دعوى أخرى مرتبطة بها ولو كانت هذه المساعدة من قبيل الشورى سواء انتهى التوكيل او كان مستمراً

وهو أمرٌ واضح لا يحتاج الى بيان أكثر مما تقدم

﴿ الواجب الثالث ﴾

الامتناع عن سب الخصوم وذكر الشخصيات

المسيئة والالتهام بما يخذش الشرف

جاء في المادة ١٩ من اللائحة ما نصه

يُحظر على المحامين ان يتمتعوا عن سب الاخصام وذكر الامور الشخصية التي
تسيئهم واتهامهم بما يخذش شرفهم او صيتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى هذا الاتهام
بشرط ان يكونوا مسئولين عنه دون غيرهم

من القضايا ما تحفه احوال تجعل المحامي في اخرج المواقف ولا بد له
من شجاعة واقدام حتى يؤدي واجب الدفاع حقه . ومنها ما يحتاج فيه الى
الخوض في مسائل دقيقة وتفاصيل قد تؤلم الخصوم . ولكنه في جميع تلك
المواقف الحرجة لا ينبغي له ان ينسى كرامته الذاتية وكرامة الخصوم وكرامة
القضاء ولا ان يغفل عن ان موادة اللسان ورقة القول والتلطف في
التصريحات من اخص واجباته . لهذا جاءت المادة (١٩) من اللائحة مبينة
لتلك الحدود فوجب على المحامي ان لا يسب خصم موكله وان لا يتعرض
الى ما يسيئه من الشخصيات وان لا يوجه اليه من التهم ما يسيئه . لكن لما
كان الدفاع قد يحتاج الى الاتهام احياناً اباحت المادة واشترطت ان يكون
المحامي هو المسؤول عنه دون سواه

ويؤخذ من احتراز المادة بقولها (ما لم تستلزم حالة الدعوى هذا
الالتهام) ان السب والتعرض للشخصيات ممنوعان مطلقاً وهو واضح اذ

لا يتصور ان حالة دعوى مهما كانت تستدعي السباب او الاهانة بذكر الشخصيات . اما الاتهام فقد يكون من موجبات البيان وتوضيح الحقائق في الخصومة ولهذا ساغ للمحامي تحت مسؤوليته

وما اجل ما قاله (مونتسكيو) الشهير في خطاب القاہ سنة ١٧٢٥ على

مجلس (بوردو) بمناسبة العودة من العطلة القضائية وهو

« ايها المحامون ان فيكم خيرة على حقوق موكلكم ونحن نتمدح ذلك »
 « منكم . لكن غيرتكم تكون جريمة اذا انستكم ما يجب عليكم نحو خصوصكم »
 « نعم انا اعرف ان واجب الدفاع قد يقضي عليكم بذكر سيئات خصوصكم »
 « التي طوتها الايام الا ان في ذلك ضرراً لا يخفى ونحن لا نسمح لكم »
 « بذلك الا اذا قامت الضرورة على انكم كتمت اليه ملجئ . خذوا عنا »
 « هذه الحكمة واذكروها على الدوام : لا تقولوا الحق ابداً اذا لم يكن »
 « له من اثر غير الاضرار بفضلكم وكرامتكم فما اشد تعاسة اللسان اذا »
 « كان في اكل لحم الزير ميتاً . ولعلنا لا نتألم من امر ولا يكدر صفونا »
 « أكثر من تجاوز بعض الالسنه حد الكمال في المقال . ان الذي تضحك »
 « الناس منه لا يفرحنا ولكننا نبكي دائماً على اولئك التعساء الذين يشان »
 « شرفهم وتنتهك حرمتهم بقوارص المطاعن ومز الكلام . أليق ان »
 « يلحق الخزي ويركب العار كل من اقترب من رحاب هذا المجلس »
 « المقدسة . يا لالاسف هل يخشى البعض ان تظهر العدالة خالية من كل »
 « عيب بعيدة عن الرذائل والمساوى . واي عمل يساء به اخصوم اكثر »
 « من انتحابهم وحرقتهم اذا خرجوا من الخصومة كاسيين وقد جعلت »

« حدة القول مذاق العدل مرآ . ناشدتكم الذمة ما الذي نجيب به قوماً »
« يقولون لنا (ايها القضاة انا اتينا للمثول بين يديكم فكان حظنا ان رُمينا »
« بالنقائص والبسنا جلايب المخازي ولقد انكشفت لـكم جراحنا فلم »
« تضمدوها وجلستم لتتصفونا من اسآآت اصابتنا بعيداً عنكم فنلنا من »
« الاساءة امامكم ما هو أعظم وأشد وقعاً فلم تقوهوا ببنت شفة . وأنتم »
« الذين كنا نراكم في مجلس قضائكم الهة الارض فسكنكم كأنكم اصنام »
« من الخشب او الحجارة لا تنطقون . تقولون انكم وليتم القضاء لتحفظوا »
« علينا أموالنا أجل وان شرفنا أعز عندنا من كل مال ولتحفظوا ارواحنا نعم »
« وان الشرف أعز على النفوس منها . فان لم تستطيعوا ان تردوا عنا جراح »
« خطيب اخذته حدته فدلونا على مجلس قضاء أعدل منكم واحفظ لحقوقنا »
« وما الذي يدرينا انكم لم تقتسموا تلك اللذة البربرية التي طلبها خصومنا »
« ولم تفرحوا بما أصابنا من البأس وما تولانا من الاضرار وان سكوتكم »
« الذي نعهه ضعفاً منكم هو في الحقيقة اثم قد ارتكبتموه عمداً واختياراً) »
« ايها المحامون ليس لنا طاقة على احتمال مثل هذا العتب والتعنيف »
« ولا نريد ان يقال انكم كنتم في ترك الواجب عليكم اسرع منا في »
« استنهاضكم الى ادائه »

وما الطف اشارة (روسي) على بنتمام في كتاب (الادلة) ' ' صحيفة

(١) هو كتاب للحكيم المعروف بنتمام الانكليزي صاحب اصول الشرائع وضعه
في الادلة في المسائل المدنية والجنايية وقد قربنا من الفراغ من ترجمته وسنعرضه على
القراء قريباً ان شاء الله

(١٦٦) وما بعدها عند الكلام على علانية التحقيق والمحاماة واعتراض القائلين بوجوب جعلها سرية لان الشهود يخشون من تعريض المحامين بهم وتعديهم عليهم حيث قال

« ونحن نعترف بان المحامين يتجاوزون الحد احياناً في اداء واجبهم »
 « بالنظر الى الشهود . وحاشا ان يكون من غرضي تقييد حرية الدفاع باي »
 « قيد كان فلقد كنت محامياً وقبل التخلي عن الاشتغال بالمحاماة اتفق لي »
 « انني استعمت تلك الحرية كاملة في رد كذب الشهود خوفاً من ان »
 « تلوث به جوانب العدالة وبيئت تناقضهم ودلت على ما في اقوالهم من »
 « التفریط او الافراط عمداً . ولكنني كنت ارى انه على قدر جواز »
 « الدفاع يحرم التعدي اذ التعدي من الامور المنحطة عن درجة المحاماة »
 « ومن الاسف ان بعضهم عندما يقصر عن تنفيذ الشهادة ويان سقوطها »
 « يرجع على الشاهد بما يحط من قدره ويسقط من اعتباره فيصليه ناراً »
 « حامية وقودها التخيلات الوهمية والشبهات التي لا دليل عليها وينسون »
 « انهم بذلك يلحقون الضرر برجل من الاخيار ادى واجبه لخدموا »
 « رجلاً من الاشرار خرج على القانون بجريمته وانهم يمتنون الفصاحة »
 « والعقل باستعمالها في خدمة الاثيم ضد المستقيم حتى يتسنى لهم ان يقولوا »
 « لقد نجينا المجرم بقوة البيان وفصاحة المنطق وذلاقة اللسان . لكن »
 « ذلك مجد لا يستقر زمناً طويلاً في الازهان »

وجب حينئذ على المحامي ان يكون عذب المنطق حازماً في القول
 يصيب الحق بقوة البيان لاشتماء ولا سباباً . حتى اذا اجازه الموكل بالكتابة

يجب عليه ان لا يوقع باسمه على المذكرة التي احتوت على تلك المطاعن
غير ان الاجازة تمحو العقاب ولكنها مع ذلك لا تنجي المحامي من
التأديب كما صرحت به المادة (٢٨٢) من قانون العقوبات حيث قالت
احكام المادتين السابقتين المتعلقةتين بالاخبار باصر كاذب لا يجري تطبيقهما
على ما يختص بافتراء احد على الآخر في اثناء المدافعة عن حقوقه امام المحاكم شفاهاً
او محرراً فان هذا الافتراء لا يستوجب الا الدعوى على فاعله بصفة مدنية او تأديبية
وعلى كل حال فان هذه المبادئ لا تنطبق الا على السب او الاساءة
او الاتهام بامور متعلقة بالدعوى اما اذا كانت لا ترتبط بها فان المحامي
مسئول عنها جنائياً وتأديبياً

﴿ الواجب الرابع ﴾

المدافعة عن الفقراء مجاناً

اذا كلفت احدى المحاكم احد المحامين بالمرافعة عن شخص فقير
معافى من الرسوم القضائية وجب عليه القيام بما ينيط به مجاناً (مادة ٢١)
هذا واجب شريف تميل اليه النفس الكريمة ويفرح به كل محام
يجب الخير للناس وليس من خير اكبر من معونة فقير اصابه الدهر
مرتين فقره واهتضام حقه

ويجب ان تكون المرافعة عن الفقير مجاناً اي بدون مقابل فلا يجوز
للمحامي ان يأخذ تعاباً من الذي رافع عنه قبل انتهاء الدعوى او بعدها
ولا ان يقبل منه هدية بل لا يجوز له في رأي بعضهم^(١) ان يطلب التقدير

(١) اعني بذلك البعض محكمة الاسكندرية الاهلية

على خصم موكله الذي خسر الدعوى . ولكننا نخالف هذا الرأي وتقول ان المحامي الذي يترافع مجاناً عن الفقير انما يخدم ذلك الفقير لا خصمه الذي تغلب عليه بقوته وماله فاذا خسر الخصم الدعوى فانما يخسرها بحق وعليه مصاريفها كلها ومن تلك المصاريف اجرة الحاماة وليس من سبب أو نص يقضي على المحامي بعدم اخذها . وخطأ الرأي الذي نخالفيه آت من اعتبار المحامي عندنا بالمعنى المعروف في بعض البلاد الاجنبية وهو كونه هناك نائباً في المرافعة دون غيرها من الاعمال التي تستلزمها القضايا وهي الاعمال الموكله الى الفريق الثاني المسمى بالوكلاء . لكن المحامي عندنا يجمع بين الصفتين فهو وكيل بالمعنى الخاص ومحام بالمعنى الخاص في آن واحد وهو بصفته الاخيرة لا يستحق اتعاباً من الخزينة كما ذهب اليه بعض النقابات^(١) في اوروبا اما بصفته وكيلاً فانه يستحق الاتعاب من غير شبهة . غير انها تكون قاصرة على ما صرفه من عنده في سبيل الدعوى من ثمن اوراق واجرة طريق وغير ذلك . ولم يقل احد ولم يأت قانون في اي بلد بعدم استحقاقه لذلك بل كلها ناطقة بوجوب رد ما صرفه اليه . والخلاف عندنا فيمن المسؤول عن تلك المصاريف ونحن نرى في الامر تفصيلاً يجب الالتفات اليه : فان كسب الفقير دعواه وجب الرجوع على الخصم الذي خسرها بمصاريف المحامي كما ترجع عليه الحكومة بمصاريفها . وان خسرها وجب على الحكومة ان تؤديها اليه . وقد لا يروق هذا الرأي في عين بعضهم ولكن تكليف المحامين بالمرافعة مجاناً على كل حال مع قيامهم بمهام التوكيل اجحاف لم يجزده القانون

(١) نريد بالنقابة لجنة المحامين النابعة عن الطائفة في كل بلد

ولا هو يطابق العدل من كل وجه . ومع ذلك فان بعض النقابات تقضي بعدم جواز الطلب اصلاً وتقول ان ذلك مخالف لشرف الصناعة ويحصل التكليف بواسطة لجنة تؤلف في كل محكمة جزئية من قاضيهما واحد اعضاء النيابة وفي كل محكمة كلية وفي محكمة الاستئناف من اثنين من القضاة واحد اعضاء قلم النائب العمومي ولا يجوز للمحامي ان يتخلى عن المدافعة الا بعذر صحيح تقبله اللجنة التي صدر التكليف منها مادة (٢٣٥) . والحاصل في المحاكم ان المحامي يرد الفقير فيشكو الى رئيس المحكمة او القاضي الجزئي فيعين له غيره ولا تحصل بعد ذلك تحقيقات او اعمال أخرى وقد لا يتخلى المحامي عن الفقير الا في الجلسة والقضاة لا يحركون ساكناً ولا يطلبون من المحامي مراعاة واجبه كما ينبغي . هذا وقد كثرت شكاوى الفقراء من المحامين الذين يكافون بالمدافعة عنهم لانهم يطلبون منهم نقوداً او يأخذون منهم سندات بمبالغ يتقاضونها عند الحكم لصالحهم في الدعوى وهو معيب بل ممنوع معاقب عليه وسنعود الى ذلك فيما بعد^(١)

﴿ الواجب الخامس ﴾

مباشرة الاعمال تحت ضمان المحامي وتنحية عن التوكيل

قالت المادة (٢٣)

يجب على المحامي ان يباشر الاجراءات اللازمة للدعوى الموكل فيها تحت مسؤوليته ما دام التوكيل مستمراً ويجوز له مع ذلك ان يتنحى عن التوكيل بشرط ان يعلن التنحي لموكله ويستمر على مباشرة اجراءات الدعوى مدة شهر من تاريخ الاعلان ما لم

(١) راجع صحيفة ٣٥٩ وما بعدها

يكن مكلفاً بالمدافعة في الدعوى مجاناً فلا يسوغ له التنحي الا بسبب تقرر على قبوله
 اللجئة التي احالت عليه تلك الدعوى
 اما القسم الاخير من المادة فقد تقدم الكلام عليه في الواجب الرابع
 فلا نعود اليه

هذا الواجب الخامس من اهم الواجبات لان فيه بيان النسبة بين
 المحامي وموكله وكيفية السير في الدعوى وهو جوهر الصناعة
 والقاعدة عند جميع الامم التي فصلت بين وظيفتي المحامي والوكيل ان
 الاول غير مسئول عن اعماله اللهم الا اذا ارتكب الخطأ وألحق الضرر بصاحب
 القضية عمداً واختياراً . وسبب ذلك انه ليس نائباً في الواقع ونفس الامر
 وانما النائب الحقيقي هو الوكيل . اما قانوننا فلم يفرق بين الصنعتين وهما
 مجتمعتان في شخص واحد هو المحامي ولذلك فان قواعد المسؤولية عندنا
 ترجع الى ما هو معروف عندهم بالنظر الى الوكيل والمحامي معاً
 حقيقة النسبة بين المحامي وموكله

نسبة المحامي لصاحب الدعوى نسبة الوكيل للموكل فاحكام الوكالة
 القانونية كلها منطبقة على الطرفين مع مراعاة الاحكام الخصوصية المنصوص
 عنها في لائحة المحامين من نحو تقدير الاجرة وتسليم الاوراق وهكذا
 والاحوال الخصوصية التي سنينها فيما يأتي

والتوكيل كما عرفه القانون المدني في المادة (٥١٢)

عقد به يؤذن بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته ولا يتم العقد الا بقبول الوكيل
 وقد يتضح التوكيل من اجراء العمل الموكل فيه

وهو نوعان توكيل بلا اجر وهو الاصل كما قضت به المادة (٥١٣)

من القانون المشار اليه وبأجر وهو الاستثناء ويجب ان يحصل باتفاق صريح بين الطرفين او ضمني يتضح من حالة الوكيل

وتوكيل المحامي عن صاحب الدعوى باجرة على الدوام ولو لم يتفق عليها لان حالة المحامي تقتضي ذلك ولما جاءت به المادة (٢٥) من اللائحة المحامين من بيان كيفية تقدير الاجرة مع عدم ذكر وجوبها من عدمه وينتج من ذلك ان الوكيل مسئول عن عمله فيجب عليه ان ينفذه كما ينبغي قالت المادة (٥٢١)

والوكيل مسئول عن تقصيره الجسيم وعن عدم وفائه بالتوكيل باختياره وهو مسئول ايضاً عن تقصيره اليسير اذا كان له اجرة متفق عليها

ومعناه انه اذا لم يكن هناك اجرة متفق عليها فلا يسأل عن تقصيره اليسير غير ان ذلك لا يمكن التسليم به لان الاجر اذا كان محققاً فالاتفاق عليه وعدمه لا يؤثران بشيء في المسؤولية عن التقصير كما يؤخذ من سياق المادة نفسها

لذلك صرحت المادة (٢٣) من اللائحة (بوجوب مباشرة الوكيل الاجراءات اللازمة للدعوى الموكل فيها تحت مسؤوليته ما دام التوكيل مستمراً) ويجب على الوكيل ان لا يتعدى حدود التوكيل والا جاز الحكم عليه بالتعويض لموكله او لمن تعاقد معه ان نشأ عن فعله ضرر لاحدهما

ثم ان التوكيل خاص وعام

والاول هو الذي ينص فيه على اجراءات معينة لا يجوز للوكيل ان يعمل غيرها ولكنه يجيز له ان يعمل جميع الاجراءات التي تعتبر تابعة او

ستمعة للعمل الذي وكل فيه كما لوكلف صاحب الدعوى احد المحامين بالنيابة عنه في اجراء الصلح مع خصمه على شروط معينة

والثاني هو الذي يصرح فيه بان الوكيل مأذون بالخاصة والمرافعة في لدعاوى التي ترفع من الموكل او عليه وهذا يقتضي التوكيل في جميع الاعمال التي تستلزمها حالة الخصومة

في اثبات التوكيل

قضت المادة (٧٤) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية بوجوب اثبات التوكيل واجازت ان يكون بورقة غير رسمية . ويؤخذ من هذا ان التوكيل لا يثبت بشهادة الشهود اللهم الا اذا كان موضوع الدعوى لا يزيد على الف قرش جرياً على القاعدة العمومية

وهنا احد جهات الافتراق بين التوكيل من حيث هو عقد عام وبين توكيل المحامي في الخصومات لان الاول قد يثبت ضمناً . وهذا هو الذي بوجب المحاكم الى رفض مرافعة المحامي اذا لم يقدم التوكيل . ومن الكرامة ان لا يجعل المحامي سبيلاً لطلبه منه ابدأً فيحافظ على تقديمه من قبل في الدعوى

ويجب على المحامي ان يثبت بتوكيل خاص او بنص خاص في توكيل عام ان له الاقرار عن موكله او طلب المين او المدافعة في اصل الدعوى او نمحكيم المحكمين او الصلح او بيع عقار أو ترك تأمين مع بقاء الدين او التبرع او ما يقتضيه كما نصت عليه المادة (٥١٦) من القانون المدني

فما يترتب على التوكيل

يترتب على التوكيل ان يقوم المحامي مقام الموكل في جميع اعمال الدعوى وما تقتضيه من الاجراءات سواء كانت من قبيل الاوراق التي تتبادل بين الطرفين أو المرافعات امام المحاكم أو الاعمال اللازمة في اقلام الكتاب والتحقيقات وهكذا وان يعتبر محل المحامي محلاً للموكل بالنظر الى اعلان الاوراق المختصة بالدعوى

في التنحي عن التوكيل

هو حق من حقوق المحامي ذكرهنا لارتباطه بواجب الاستمرار على العمل بعد اعلان الاعتزال . والقاعدة العمومية انه لا يجوز للوكيل ان يتنحي عن التوكيل في وقت غير لائق كما قضت به المادة ٥٢٢ من القانون المدني غير ان هذا القيد (في وقت غير لائق) ليس موجوداً في المادة (٢٣) من اللائحة لانها اجازت التنحي ولم تشترط الا اعلانه للموكل والاستمرار على مباشرة اجراءات الدعوى مدة شهر من تاريخ ذلك الاعلان . ولعله بهذين القيدين استغنى عن قيد المادة (٥٢٢) المشار اليها لان في الاعلان تنيحاً للموكل على نية الوكيل وفي الاستمرار على مباشرة الواجبات في الدعوى شهراً كاملاً فسحة تمكن ذلك الموكل من اختيار من يشاء

ومع ذلك فانه يجوز ان تتوفر هذه الشروط ويكون التنحي في وقت غير لائق اذ يتأتى ان تكون الخصومة وصلت الى حد يجعل اعتزال الوكيل مضراً بالدعوى كما لو كانت الدعوى كثيرة الفروع وتعددت فيها الاجراءات ووصلت الى درجة يتعذر فيها على الوكيل الجديد ان ينال من المحكمة

وقتاً يمكنه من الاحاطة بها كما ينبغي . وقد يجوز ان يكون الضرر في الاعتزال بذاته نظراً لشخصية الوكيل والاحوال المخصوصة للدعوى . ففي مثل هذه الاحوال يكون الاعتزال في وقت غير لائق وموجباً ضرراً لصاحب الدعوى ويكون المحامي مسئولاً عنه . وعندى ان حسن الصناعة وكمال أدبها يقضيان بعدم الاعتزال لمجرد البواعث التافهة وان لا يترك المحامي من التجأ اليه وطلب معونته الا اذا كان له عذر واضح مقبول

اما اذا كان مكلفاً بالمرافعة عن فقير معافى من الرسوم فارادته في التنحي لا تكفي ولا بد له من عذر تقبله لجنة المدافاة التي احالت عليه الدعوى حتى يسوغ له الاعتزال وهو مع ذلك مكلف بالاستمرار على مباشرة الاجراءات مدة الشهر بل الى ان يتعين خلفه ويستلم الاوراق منه . وتقول الى ان يتعين الخلف ويستلم الاوراق لانه لا حيلة للفقير في احدا الامرين وفقره يشفع له في بقاء الوكيل الاصلي حتى ينوب عنه الوكيل الجديد^(١)

هذا والمحامون يبتزلون اشغال موكلهم كل يوم بغير اعلان ولا استمرار على مباشرة الدعوى ولا عرض للجنة المعافاة وكثيراً ما يعلنون رغباتهم في الجلسات عند طلب المرافعة منهم والمحاكم تتمض الجفون على فعلهم ولعلها قد اصاب في هذه العادة لان ميل المحامي عن موكله يقلل بالطبع من اهتمامه بالدعوى فتركها أولى من الاستمرار على مضض فيها

انما ينبغي للمحاكم في هذه الاحوال ان تقسح في المجال للمتخصصين حتى يعينوا أو تعين لهم من يقوم بالمدافعة عنهم وان لا تتعجل فتضيع الثمرة

المقصودة من التوكيل

ومن الممتنى ان يتخير المحامي احسن الطرق ليتخلى عن موكله فلا يجعل من اسبابه ما عساه يؤثر على الخصومة لانه انما قبل التوكيل حباً في العدل ورغبة في خدمة الحق وانتصاراً لمضوم الجانب على ظالمه . ولا يليق بمن كانت هذه صفاته وتلك اسباب اندفاعه الى العمل ان يشوه وجهها الكريم بما قد يطرأ عليه من الحوادث التي الجأته الى ترك العمل بموجبها لان حب العدل والميل الى الانصاف والحق لا يتأثران في النفس الزكية بما يدخلها من الغضب وما يستنزها من الشهوات بل صاحبها عادل في غضبه ومنصف في جفائه على كل حال . ومن الاسف ان بعض اصحاب تلك المهنة الشريفة عند ما تدعوهم البوائت الى التخلي عن التوكيل ينسون هذه الاخلاق الفاضلة ويندفعون الى ذم صاحبهم والقدح في سيرته اندفاعهم الى تبرير مقاصده وتقديس حقوقه لو بقوا على التوكيل وقد يقصدون القضاة أنفسهم ليرموا في مجالسهم من الكلمات ما يطالبون به الاضرار بموكلهم السابق ويتعمدون احباط مساعيهم في خصومته . وقد تأخذهم الفيرة والحسد ممن تولى بعدهم فيكون سعيهم موجهاً الى ثلثه هو والخط من قدره لانه قبل ان يدافع عن رجل تنزلت مطالبه وجار وتعدى وهكذا من الاقوال التي يصاب عنها لسان حر اتخذ صناعة المحاماة الحرة شعاراً يلبسه كلما اهتضم الحق وسهماً يرمي به في صدور المكابرين ودرعاً لمن التجأ اليه ممن تمدى عليه ايها المحامون ان صناعتكم لمن اشرف الصناعات فلا تهينوها وان لباسكم لمن اطهر الثياب فلا تدنسوه ولا تتبعوا الهوى فيضلكم عن سبيل

الهدى وكونوا على الدوام في اعمالكم منصفين
ويصدق ما تقدم على المسائل المدنية والمسائل الجنائية الا ان التبصر الزم
والنزام التوكيل اوجب في الثانية لما عليه نظام الجنائيات من لزوم السرعة ولما
يترتب على تعبير الوكيل من العبث بالادلة واضطراب التحقيقات وفوات
الفوائد الكثيرة للمتهمين على ان هؤلاء هم في الغالب من التعمساء الفقراء
فالشفقة بهم اولى وواجبات المحاماة بالنظر اليهم امكن فهم في قيامهم بها
يؤدون اكبر الخدم ويخدمون اول المنافع في الامة

﴿الواجب السادس﴾

رد اوراق الموكل اليه بعد انتهاء التوكيل

جاء في المادة (٢٤)

اذا انتهى التوكيل وجب على المحامي ان يرد لموكله كافة اوراقه ومستنداته الاصلية
مضى طلب منه ذلك واذا لم تدفع اليه اجرتة جاز له ان يأخذ على نفقة الموكل صوراً من
الاوراق التي تثبت حقوقه في الاجرة ولا يكون على كل حال ملزماً بان يسلم لموكله
الاوراق التي حررها في الدعوى ولا ان يسلم اليه الخطابات المرسلة اليه منه ولا المستندات
المتعلقة بما دفعه من عنده مقدماً ولم يؤد اليه من موكله ولكن يجب عليه ان يعطي موكله
صوراً من ذلك تحرر على نفقة الموكل وبناء على طلبه

الاوراق التي يأخذها المحامي من موكله ليقدمها الى المحاكم سنداً له
في الدفاع عنه لا تخرج عن ملك موكله وعليه حفظها وصيانتها واستعمالها في
الغرض الذي استلمها لاجله فاذا انتهى عمله وجب عليه ردها ولا يجوز له
حجزها لاي سبب كان

ولما كانت اجرة المحامي في الغالب منقسمة الى قسمين مقدم ومؤخر

والاول يدفع قبل الشروع في العمل والثاني يشترط دفعه عادة عند الفصل في الخصومة لفائدة الموكل اعتاد الكثير من اصحاب الدعاوي ان لا يدفعوا المؤخر وان كسبوا الدعوى . وقد تكون الاوراق في قلم الكتاب فيجتهد صاحبها في الحصول عليها ويفر بها من وجه الذي صدق في الدفاع عنه وربما لم يكن في يد المحامي مما يثبت له عمله ويبرهن على استحقاقه اجرته غير تلك الاوراق ولذلك صرحت المادة للمحامي ان يأخذ من تلك الاوراق صوراً مما تثبت به حقوقه في الاجرة

ولا يخلو الحال من ان تكون تلك الاوراق في المحكمة او في مكتب المحامي فان كانت في المحكمة كان اخذ الصور المذكورة بواسطة قلم الكتاب غير ان المحامي في هذه الحالة مضطر بمقتضى لائحة الرسوم ان يدفع رسوم تلك الصور من عنده مقدماً في مقابلة الرجوع بها على موكله وقد لا يفيد ذلك شيئاً . وان كانت في مكتبه فله طريقان إما ان يودعها في قلم الكتاب ليأخذ الصور التي تلتزمه بواسطته وهو الاصول لمصلحته وإما ان يستنسخ تلك الصور بواسطة كاتبه ولكنها لا تفيد الا اذا صدق عليها الموكل وربما تعذر الحصول على ذلك التصديق فلم يبق الا الوجه الاول

فان كان المحامي كتب اوراقاً في الدعوى وحفظ عنده اصولها فهي له وكذلك الخطابات التي ترد اليه من موكله مما يتعلق بدعواه ولا يجب عليه تسليمها اوردها لموكله . لكن قد يكون لهذا مصلحة منها وفي هذه الحالة يجب على المحامي ان يعطي اليه صوراً منها على نفقته هو اي الموكل ويكون استنساخ الصور المذكورة بالطريقة المتقدمة والاولى الحصول عليها بواسطة

قلم الكتاب لانه اضمن لمصلحتها

وكذلك سندات الرسوم التي يكون المحامي دفعها عن موكله من عنده لا تسلم الى الموكل ان لم يدفع قيمتها وانما تسلم اليه صورة منها . وعلى كل حال ليس المحامي ملزماً بتسليم تلك الصور جميعها الا بناء على طلب يقدم من الموكل الى المحامي نفسه او الى المحاكم

واما الحق في حجز الاوراق الاصلية للمحامي وان لا يسلم الى موكله الا صوراً منها فهو آت من القاعدة العمومية التي تخول كل دائن حبس العين التي صار دائناً بسببها في يده حتى يأخذ دينه ممن وجب عليه

والخلاصة ان الاوراق التي تكون في يد المحامي تنقسم الى قسمين المستندات الاصلية التي سلمت اليه من موكله . واوراق المرافعات التي حصلت بفعل الوكيل كالاعلانات والاندازات والمحاضر والاحكام . فالاولى واجبة التسليم للمحامي ان يأخذ صوراً منها . والثانية يجوز للمحامي حجزها وللموكل ان يأخذ صوراً منها . واذا امتنع المحامي عن تسليم الاوراق المندرجة في القسم الاول او عن تسليم صور من اوراق القسم الثاني جاز الحكم عليه لموكله بالتعويض اذا اثبت ان ضرراً اصابه من ذلك الامتناع . فان كان في الامر ما يقتضي التعجيل واقتضت مصلحة الموكل استلام الاوراق حالا جاز طاب ذلك من قاضي الامور الوقتية بعد اعلان المحامي بواسطة علم خبر ولو الى اجل قصير

ومن الاوراق الواجب على المحامي ردها لموكله بعد انتهاء عمله سند التوكيل لانه لم يعد له عمل يجريه بمقتضاه ولان بقاءه في يده قد يترتب

عليه ضرر للموكل وهذا الواجب منصوص عنه في المادة (٥٣١) من القانون المدني

ضمان الوكيل

وكالة المحامي عن صاحب الدعوى تقضي عليه بأن يقدم لموكله حساباً عن أجزائه فيها والنقود التي صرفها من عنده او من التي اخذها منه والتي استلمها من خصمه وتدخل الاوراق في ذلك الحساب وهي اعيان ولذلك وجب ردها على النحو الذي تقدم بيانه . وليس لضمان المحامي احكام مخصوصة بل تتبع في ذلك القواعد العامة المتعلقة بالوكالة وبالضمان العام المنصوص عنه في المادة (١٥١) من القانون المدني

فالمحامي ضامن لموكله تعويض كل ضرر ينشأ عن خطائه او عن غشه او عن عدم تنفيذ مقتضى التوكيل . ومقتضى التوكيل هو مجموع الواجبات التي اتينا على بيانها . وعلى كل حال لا يلزم المحامي بالضمان اذا نصح بخصوصية لم تفد نيتها اللهم الا اذا ثبت ان ارشاده كان بطريق الغش والخداع . ولكنه يضمن اهماله في اجراءات المرافعات وعدم التفاته كما ينبغي او افراطه في الاكثار من الاوراق بغير عذر مقبول

ويضمن نتائج بطلان الاوراق التي يجردها بناءً على انها لم تستوف جميع شرائطها القانونية لاهماله وعدم التفاته . ولا فرق في ذلك بين صدور تلك الاوراق من المحامي مباشرة وبين ان يكون كاتبه هو الذي باشر تحريرها واجراها

ويضمن نتائج سقوط الدعوى لانقطاع المرافعة لاهماله في التحرز منها

ويضمن نتائج اغفاله الاجراءات التحفظية على مال موكله المطلوب من خصمه اذا كانت الوكالة توجب عليه ذلك صراحة او ضمناً
ويضمن نتائج اهماله في تجديد تسجيل رهونات ما دامت الاوراق المتعلقة بها موجودة بين يديه

ويضمن نتائج استمراره في عمل مبني على اساس مخالف للقانون اذا ابطلت الاجراءات بعد ذلك بناء على تلك المخالفة

لمن طلب الضمان

لا يجوز طلب الضمان من الوكيل الا للموكل نفسه او ورثته فليس لاجنبي ان يطلبه وان لحقه ضرر من الفعل الذي استوجبه . والسبب في ذلك ان علاقة المحامي مع موكله علاقة شخصية محضة وانها توجب بينهما من الروابط الخصوصية ما يجعل الواحد منهما دون غيره حكماً في الحقيقة على اعمال الثاني وليس المحامي مديناً بشيء لموكله قبل ان يقضي عليه به فلا يجوز لغير موكله ان يخاصمه بوجه من الوجود حتى يحكم عليه . وتلى كل حال فضمان المحامي لا يتعدى الضرر الذي يلحق موكله من فعله هو فلا يضمن ما عساه يترتب على خطأ غيره في الاوراق التي تكون لازمة في الدعوى وان كان تحريرها بناءً على طلبه وارشاده كما لو اشار بتحرير ورقة رسمية فخرها الموظف المكلف بتحريرها معيبة وكما لو اخطأ المحضر في الاعلان او الانذار او غيرها خطأ يوجب البطلان قانوناً

ثم ان مجرد الاهمال او الخطأ لا يكفي في طلب الضمان من المحامي بل لابد مع ذلك من حصول الضرر فعلاً لموكله فان ابطأت اجراءات بغير

ضرر فلا ضمان . وكذلك لا يضمن المحامي اذا كان الضرر الذي لحق بموكله جاء من القاضي بان كان هو الذي اخطأ خطأ ظاهراً

في انقضاء التوكيل

اسباب انتهاء التوكيل هي :

اولاً انتهاء العمل المخصوص

ثانياً عزل الوكيل نفسه

وقد تقدم الكلام على هذين السببين في شرح المادتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين^(١)

ثالثاً عزل الموكل وكيله

رابعاً موت احدهما

وهما واردان في المادة (٥٣٩) من القانون المدني

خامساً الحجز على الوكيل او الموكل

سادساً افلاس احدهما

وهما سببان تقتضيهما المبادئ العامة

في عزل المحامي

لصاحب الدعوى ان يعزل وكيله فيها الا انه يجب عليه ان يتحري اسباب العزل حتى لا يكون سبباً في رجوع المحامي عليه بالضمان . وذلك لان العزل يشعر بسوء ادارة المعزول عادة وهو يحط من قدر المحامي كثيراً فان لم يكن له سبب واضح وجب احترام التوكيل اذ لاحق لذي الهوى ان

(١) راجع صحتي ٣٥٤ و ٣٦١

يبدل الوكيل ما شاء فيلحق باسمه من الانحطاط ما يجب التحرز منه ومتى كان السبب واضحاً وجب بيانه لان في ذلك خدمة للناس كافة اذ يعلمون ان ذلك المحامي اخطأ في موضع كذا من التوكيل فيحتاجون من الوقوع في مثل ما وقع فيه موكله

ولما كان مكتب المحامي هو المحل المختار الذي تعلن فيه الاوراق القضائية وجب على من يعزل وكيله ان يعلن خصمه بذلك وبالمحل الجديد الذي اختاره وإلا صح اعلان الاوراق اليه في مكتب ذلك الوكيل الى ان يعين بدله ويعرفه خصمه بطريقة رسمية او الى ستة اشهر من تاريخ الحكم كما قضت به المادة (٤٠٤) من قانون المرافعات

ومن فوائد الاعلان ايضاً بطلان جميع المرافعات التي تحصل بعده فان استمر الوكيل على عمله بعد عزله وقبل خصمه التقاضي معه بعد اعلانه بذلك العزل كان العمل باطلاً حتى اذا حكم في الدعوى . ويشمل البطلان الحكم لقيامه على عمل باطل وقد لا يؤثر عزل الوكيل في الدعوى بشيء ان حصل بعد ان تمت المرافعة وقفل بابها واصبحت الخصومة بين يدي القضاة يتداولون في الحكم فيها . وسببه ان موت احد الخصوم في هذه الحالة لا يؤثر على الحكم بل هو يصدر ويكون واجب التنفيذ على ورثته من بعده كما صرحت به المادة (٢٩٧) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

وهنا ايضاً نرى ارباب الخصومات يعزلون وكلاءهم بصورة تشين المحاماة ولا يخبرون خصومهم بذلك العزل . وقد يأتون في الجلسة ويعلمون انهم عزلوا الوكيل ويطلبون التأجيل لتعيين من يقوم مقامه . وربما عارض

المحامى صاحب الدعوى واشتد النزاع بينهما هذا يقول لست بوكيل وذلك
يجيب انما انا الوكيل . ومن المشاهد حضور وكيلين عن خصم واحد وكل
يدعي الاولوية والاستحقاق

ولست اعرف مشهداً اشد تأثيراً في النفس من هذا الموقف ولا عملاً
يخط من قدر المحاماة اعظم منه لانه يدل على ان المتصفين بذلك الوصف
لا يطلبون منه الا نوال الخطام وان كان زهيداً غافلين او متغافلين عن
موجبات الشرف وبواعت الكمال لا تستفهم عواطف الشمم ولا تفعل في
قلوبهم قواطع الكلام ولا يهتمون لما يفقدون به وسائل الاعتبار بل يحني
الواحد رأسه ويستبسل للاهانة ويطمئن للتصغير وكأنه يفرح بالتحقير ويحمد
الله على ان الحبس لم يصبه وانه خرج من الجلسة ورأسه بين كتفيه . ولقد
اعجب لرجل يتخذ الدفاع عن الناس مهنة لا يشتغل بغيرها وهو لا يدافع عن
نفسه . ويذود عن شرف الناس وشرفه يتلطح باقذار النقائص كل يوم
ويقوى على الكلام في منافع الناس وحقه يداس بالاقدام . ويطلب من القضاة
احترام صوته وهو يخرج من جوف خلي عن موجبات الاحترام . ويذكر
خصمه بواجباته وقد نسي اول واجب فرضته الانسانية على بنها وهو ان
يبدأ كل واحد باحترام ذاته

موت الوكيل او الموكل

وكذلك ينقضي التوكيل بموت احد المتعاقدين

غير انه يجب اعلان وفاة الموكل للخصم حتى يقف سير الدعوى فان لم
يكن اعلان صحته اعمال المرافعات مع الوكيل اللهم الا اذا كان هذا الوكيل

عالمًا بالوفاة فإنه يكون غاشيًا ولا تتحمل الورثة نتيجة عمله . فان لحق بالخصم
منه ضرر فتمبعته عليه

اما موت الوكيل فلا يحتاج فيه الى اعلان لانه هو بذاته اعلان
للخصم بانقضاء وكالته

الحجر على الوكيل او الموكل

والافلاس

من المقرر ان التوكيل عقد لا يصدر الا عن ذي اهلية في التصرف
فان حجر على احد المتعاقدين انعدم شرط الاهلية فسقط التوكيل بالطبيعة
وكذلك الافلاس

وما قيل في الوفاة من حيث الاحتياطات الواجب اتخاذها يقال هنا

—•—

٥٠ حقوق المحامين ٥٠

حقوق المحامي التي نصت عليها اللائحة اثنان . الاول حقه في الاجرة والثاني حقه أو اختصاصه بلبس البنش

الاجرة

جرت العادة ان يتفق المحامي وموكله على الاجرة بعقد مخصوص . وقد يحصل الاتفاق شفاهاً . وقد لا يحصل اتفاق بالمره

وعلى كل حال اي سواء حصل الاتفاق او لم يحصل ووقع بينهما نزاع وجب رفع طلب الاجرة الى القاضي الذي حصلت المرافعة في الدعوى امامه وهو يقضي فيه . ولا يعجزه وجود عقد بالكتابة بتقدير الاجرة لان المادة (٥١٤) من القانون المدني تقضي بان (الاتفاق على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه) ولما كان باب الاستصواب فسيحاً اراد واضع اللائحة هداية القاضي الى التقرب في تقديره من العدل بقدر الامكان فقال في المادة الخامسة والعشرين

تقدر اجرة المحامي بمعرفة القاضي الذي حصلت المرافعة في الدعوى امامه باعتبار اهمية الدعوى وقيمة العمل والزمن الذي قضاه فيه المحامي وما استلزمه من العناية مع مراعاة ثروة الخصام

والاجرة تطلب من واحد من اثنين الخصم الذي خسر الدعوى والموكل . فلما طلبها من الخصم الذي خسر الدعوى فلائنه ملازم بالمصاريف ومنها اتعاب المحاماة وقد جرى القضاة في كل بلد على تقديرها في هذه الحالة تقديرًا زهيداً ولعل سيده اعتمادهم على ان المحامي يأخذ دائماً من

موكله اتعابه في الدعوى وان الخصم لا يجب عليه ان يؤدي قيمتها كلها لان قيمة كل شيء تختلف باختلاف الذين يهتمون له . وقد رضي المحامون بما جرى عليه القضاة وصار الحال عادة لا يستغربها احد ولا يلتفت الى البحث فيها . ونحن كذلك لا نريد ان نطيل القول عنها اما لعدم فائدته او لان الاول سد هذا الباب

واما طلب الاجرة من الموكل فهو المهم ولذلك يجب ان لا يقتصر القضاة على المحامين فيه . فان كان بين الطرفين اتفاق بالكتابة وجب احترامه اللهم الا اذا تبين ان المبلغ المتفق عليه يزيد عن الحد اللائق . فاذا لم يوجد عقد بينهما وجب على القاضي المطلوب منه التقدير ان ينظر الى ما اشارت اليه المادة (٢٥) ويتخذ في التقدير سبيلاً لا اجحاف فيه على احد الفريقين ومتى قدرت الاتعاب على هذا النحو جاز طلبها من الخصم الذي خسر الدعوى لان قيمتها ثابتة بحكم قضائي . غير ان في المسئلة نظراً من جهة وجوب اعلان امر التقدير الى ذلك الخصم حتى يعارض فيه ان رآه زائداً عن حد القيمة ويتق بذلك نتيجة اتحاد المحامي وموكله على الاضرار بحقوقه . كما ان في المسئلة نظراً ايضاً اذا حصل التقدير بين المحامي وموكله بعد تقدير المصاريف بين الخصمين وكانت اتعاب المحامي داخلة في هذا التقدير ونحن نكتفي بالاشارة الى هذه المسائل لان التوسع فيها خوض في نظريات خاصة والمحامون احق باستيعاب البحث فيها

لبس البنش

البنش هو ثوب اسود فسيح كالفرجة مطوق حول الرقبة بشرائط

عريض من القטיפنة السوداء وله كمان طويلان من الجهة التحتية يرتديه المحامي كلما حضر جلسة من جلسات القضاء مرافعة كانت او تحقيقاً

وهو موجود عند جميع الامم ولكنه لا وجود له امام المحاكم الاهلية الا من عهد قريب ففي سنة ١٨٩٢ اجتمع لقيف من المحامين وشكوا جمعية اشبه بطائفة وانتخبوا لهم لجنة واخترعوا ذلك اللباس ويلبسه المحامون امام محكمة الاستئناف والذين قيدت اسمائهم في الجدول طبقاً لشروط هذه اللائحة

اما المحامون الذين لم يقبلوا امام محكمة الاستئناف ولم يكونوا من حاملي الشهادة طبقاً لنصوص اللائحة المذكورة فحرومون من هذه المزية بنص صريح في المادة السادسة والاربعين وهي التي ألزمتهم بواجبات المحامين كلها وخولتهم ما لهم من الحقوق (ما عدا احكام المادة السابعة والعشرين) وليس هنا محل البحث في سلامة هذا الحرمان من النقد وانما الذي أريد الملاحظة عليه الآن هو ان هذا الفريق من المحامين خاضع لنظام مضطرب متناقض كما سأبينه في شرح الاحكام الوقتية

هذا وللمحامين حقوق أخرى كلها ادبية تتعلق بمساواتهم مع بعضهم في الخصام وحريتهم في الدفاع وسيأتي الكلام عليها



﴿ فيما لا يجوز الجمع بينه وبين حرفة الحاماة ﴾

قالت المادة (٢٦)

لا يجوز الجمع بين حرفة الحاماة وبين ما يأتي
 أولاً التوظيف بمرتب في احدى مصالح الحكومة ما لم يكن بوظيفة معلم في
 علم الحقوق
 ثانياً الاشتغال في اي عمل يحط من قدر المحامي
 معلوم ان للمحامي عندنا صفتين . كونه وكيلًا مباشر جميع اعمال
 المرافعات . وكونه متكلمًا يترافع في الجلسات
 وهو بصفته لا يجوز له الجمع بين حرفته وبين وظيفة في احدى مصالح
 الحكومة . وسبب المنع ظاهر لان اعمال الحرفتين متناقضة بل انها متعذرة
 في الغالب وواجب عليه ان يخصص جميع اوقاته لخدمة مصالح موكله
 ولان حرية الكلام لا تلائم واجب انقياد الموظف لاحكام وظيفته اذ ربما
 عقل لسانه عن التصريح بما قد يضر به في وظيفته
 الاشتغال في اي عمل يحط بقدر المحامي
 هنا مجال فسيح لم يوضع له حد يبينه غير قول المادة (في اي عمل
 يحط من قدر المحامي)

ولسهولة البيان نورد ما اتفقوا عليه سواء كان من المهن التي لا يجمع
 بينها وبين الحاماة او كان مما ترفع عنه مهنة الحاماة نفسها وهو : لايجوز للمحامي

١ ان يكون تاجرًا

٢ ان يكون رئيساً دينياً

٣ ان يكون خبيراً امام المحاكم

- ٤ ان يكون صاحب جريدة او مديراً لها او محرراً فيها الا اذا كانت قضاية محضة
- ٥ ان يكون وكيلاً للديانة في التفاليس وخطأ سبق تعيين بعضهم
- ٦ ان يكون مصفياً لشركة او لتركه
- ٧ ان يكون خادماً باجرة شهرية او سنوية لان الخدمة تقتضي الخضوع والالتقياد وهما لا يليقان بالمحامي ابداً
- ٨ ان يكون مديراً لمعمل صناعي
- فن كان محامياً حظر عليه الاشتغال بشيء مما ذكر . ومن كان مشغولاً بذلك لا يقبل في المحاماة الا اذا ترك مهنته الاولى
- لكن من المهن ما اذا اشتغل به الرجل حال بينه وبين المحاماة الى الابد وهي
- ٩ الاحتراف بالسمسرة
- ١٠ ان يكون كاتباً عند سمسار
- ١١ ان يكون معاوناً في البوليس
- ١٢ ان يكون سبق الحجر عليه
- وقد اتينا على ذكر شيء من ذلك عند الكلام على المادة (٢) فايراجع^(١)

لفصل ثالث

(وهو الباب الثالث من اللائحة)

في تأديب المحامين

لتأديب المحامين على ما يقع منهم من الهفوات المتعلقة باعمال مهنتهم لجنة تسمى مجلس التأديب وهذا المجلس يؤلف في كل محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة ومن قاضين تعينهما الجمعية العمومية في كل سنة . وفي محكمة الاستئناف يؤلف المجلس من رئيسها ومن اربعة قضاة تعينهم كذلك الجمعية العمومية في كل سنة (مادة ٣١)

واول ما يلاحظه الانسان هنا حذف النيابة من عضوية هذا المجلس وهو صواب لانها في عهد اللائحة القديمة كانت خصماً يقيم الدعوى ويطلب معاقبة المتهم واقفاً ثم يجلس ليحكم خطأ كان طلبه أو صواباً . اما الآن فانها تقتصر على وظائفها من طلب العقوبة كما هو شأنها . ويلاحظ ايضاً ان مجلس التأديب امام محكمة الاستئناف يؤلف من اربعة قضاة مع الرئيس بدل ان كان يؤلف من الرئيس واحد القضاة والنائب العمومي او من يقوم مقامه . وامام المحاكم الابتدائية من الرئيس واثنين من القضاة بعد ان كانت النيابة تحل محل احد القاضيين . ولا شك في ان الضمانة الحالية اكبر وادعى الى حفظ كرامة المحاماة

وترفع الدعوى التأديبية من النيابة العمومية سواء كان من تلقاء نفسها

او بناءً على طلب رئيس المحكمة (مادة ٣٢)

وقد كانت اللائحة القديمة ساكنة على هذا الموضوع واختصت النيابة العمومية في ذلك الحين باقامة دعاوى التأديب على المحامين . وكان رؤساء المحاكم لا يصلون الى اقامة الدعوى الا بتلك الوساطة . وقد وقع في بعض المحاكم خلف بين النيابة والمحكمة على وجوب اقامة الدعوى ضد بعض المحامين وكل رئيس كان يؤيد رأيه بحق المراقبة العامة فمنعاً لهذا الخلاف جاء النص الجديد ببيان ذلك الحق المتنازع فيه فافقره للفريقين رئيس المحكمة والنيابة العمومية

وقد يخطر بالفكر ان النيابة هي صاحبة الحق اولاً وبالذات وان رئيس المحكمة ليس له الا مجرد طاب اقامة الدعوى وهي اي النيابة تتصرف في طلبه هذا تصرفاً مطلقاً فتمله او تجري عليه الا ان هذا لم يعد صحيحاً لما قدمناه في بيان سبب النص الجديد ولما جاء في المادة (٢٨) من التصريح بان (ملاحظة المحامين من خصائص رئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية والنائب العمومي ورؤساء النيابة العمومية) اذ لا معنى لهذه الملاحظة ان كانت النتيجة تصرف النيابة وحدها فيما يلاحظه رؤساء المحاكم

ويطلب المحامي الذي تقام عليه دعوى التأديب امام المجلس بمقتضى علم خبر بميعاد ثمانية ايام على الاقل (مادة ٣٤) . وهذا ايضاً نص جديد لان النيابة قبل هذه اللائحة كانت تتصرف في طلب المحامي للمحاكمة بكيفيات مختلفة وان كانت كلها اتخذت طريقاً واحداً وهو ارسال اعلان ككيفية

الاعلانات التي ترسل الى جميع المتهمين وهذا هو ما تجري عليه الآن وان كانت المادة صريحة في ان الاعلان يحصل بعلم خبر ولعل السبب في ذلك ان المشتغل بطبع نموذجات الاوراق المختلفة — وهو واحد لا يعرفه احد من رجال القضاء — قد أهمل طبع نموذج لعلم الخبر المذكور فترك ولم تلتفت النيابة الى طلب طبعه . غير انه لا ضرر من هذا النسيان فقد اعتاد المحامون على طلب حضور المتهم وعادة عرفت أولى من جديد غير معروف

وقول المادة (لا يجوز الحكم الخ) اشارة الى ان مجرد الطلب بخطاب مثلاً لا يصح ان تبني عليه المحاكمة فوجب اذن ان يشمل علم الخبر على ما يوقف المحامي على التهمة الموجهة اليه وان يكون له من الوقت ما يمكنه من المدافعة عن نفسه فيها

اما كيفية المرافعة والحكم فلا تختلف عن المألوف في جميع القضايا فللمحامي ان يترافع بنفسه أو ان يقيم وكيلًا عنه وان يقدم مذكرات بالكتابة الى مجلس التأديب

ويبدأ المجلس بسماع اقوال النيابة ثم يسمع الدفاع عن المحامي ثم يحكم واذا رأى موجباً لسماع شهادة الشهود أمر بها

وقد يلاحظ على قول المادة (٣٥) (وسماع اوجه الدفع التي يبيدها المحامي) انه هو الذي يجب ان يبدي اوجه دفاعه عن نفسه غير ان هذه الملاحظة بعيدة الاحتمال لان الشارع لم يرد ان يكون موقف المحامي امام مجلس التأديب أخرج من موقف المتهمين امام محاكم العقاب ولهؤلاء الاستعانة بمدافع بل معونة المدافع واجبة في الجنايات

في احكام التأديب

تصدر احكام التأديب من المجلس تارة في غيبة المتهم وتارة بعد حضوره
فاذا لم يحضر المحامي يوم الجلسة المعينة لنظر تهمته ولم يحضر من ينوب عنه
جاز للمجلس بناء على طلب النيابة ان يحكم في غيبته . وفي هذه الحالة
يجب على المجلس ان يتحقق من صحة الاعلان فان لم يكن الاعلان قانونياً
وجب الحكم بطلانه او تأجيل الدعوى . ومع ذلك فان نظارة الحفانية
ارسلت الى جميع المحاكم المنشور الآتي بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩ — ٤ زجب
سنة ١٣١٧

« قد ظهر من الاطلاع على قضايا التأديب ان بعض المحاكم تبيح »
« للمتهم ان يحضر محامي للمدافعة عنه شفاهياً امام مجلس التأديب ولما كانت »
« هذه المجالس ليست بمجالس قضائية حتى يصير المرافعة امامها بواسطة »
« محامين فقد رؤي عدم الموافقة على قبول المرافعة من غير المتهم اما اذا »
« اراد ان يقدم دفاعه بالكتابة فلا مانع من ان يستعين في تحريره بمن يريد »
فهل مرادها بمجالس التأديب ما هو مختص منها بعمل المحاكم اعني
الكتاب والمحضرين أم تريد كل مجلس يطلق عليه عنوان مجلس تأديب
فتدخل في هذه التسمية مجالس تأديب المحامين

والظاهر انها ارادت الاول دون الثاني ولذلك لا تزال مجالس تأديب
المحامين تقبل من يدافع عن المتهم منهم امامها حتى يحصل الاعلان قانوناً
لان النظر في صحة الاعلانات وعدمها من متعلقات النظام العمومي اذ لا تعد
الخصومة مرفوعة امام قاضيه الا باعلان صاحب الشأن . وصحة الاعلان

شرط في قبوله . ونريد بصحته ان يكون مستجماً للشروط القانونية التي لا يصح اعلان بدونها كأن حصل الاعلان للنيابة مع عدم وجود ما يثبت ان البحث ادى الى انه ليس للمطلوب اعلانه محل معروف . وكما لو اعلن الرجل في بيت لم يبين في الاعلان انه ساكن فيه . وكما لو اعلن بالحضور ولم يعين يوم الجلسة . او اعلن بالحضور ليحاكم على تهمة لم تذكر في ورقة الاعلان وهكذا

اما الجلسة فعلنية الا اذا اقتضى حسن الاخلاق والمحافظة على الآداب جعلها سرية (٤٢)

ويكون الحكم غيابياً ايضاً اذا سبق حضور المحامي امام المجلس وطلب التأجيل مثلاً ثم غاب في جلسة المرافعة . نعم لا يوجد نص في اللائحة يقضي بذلك الا اننا نذهب اليه عملاً بقواعد قانون تحقيق الجنايات ولا نقبل العمل بقواعد قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية لان اعمال مجلس التأديب اشبه باعمال المحاكم الجنائية منها باعمال المحاكم المدنية اذ مدار الامر فيهما واحد وهو العقاب

ومتى صدر الحكم وارادت النيابة تنفيذه وجب عليها ان تبدأ باعلانه الى المحكوم عليه

ولهذا ثلاثة ايام من تاريخ الاعلان ليقدم معارضته فيها (مادة ٣٦)
وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة المشكل فيها المجلس الذي اصدر الحكم (مادة ٣٧)

فاذا مضت مدة المعارضة وجب انتظار التنفيذ خمسة عشر يوماً وهو

الاجل الذي ضربته الأئمة مهلة يسوغ للمحكوم عليهم فيها ان يرفعوا
استئنافاً عن الحكم الذي صدر الى المجلس المشكل في محكمة الاستئناف
(مادة ٣٩)

وحق الاستئناف ممنوح للنيابة والمحكوم عليه (مادة ٣٨)

ففي الاحكام الحضورية تبدىء المدة من تاريخ صدور الحكم لا
فرق في ذلك بين النيابة العمومية والمحكوم عليه . وفي الاحكام الغيابية
تبدىء مدة الخمسة عشر يوماً من تاريخ مضي ميعاد المعارضة كما تقدم
ويكون رفع الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة المشكل فيها
المجلس الذي اصدر الحكم

ومتى حرر هذا التقرير يسلم قلم الكتاب اوراق الدعوى الى قلم النيابة
العمومية وهو يرسلها الى النائب العمومي كي يقدمها لمجلس التأديب امام
محكمة الاستئناف

ويحكم مجلس التأديب الاستئنافي في القضايا بالشروط الواجب مراعاتها
امام المجالس الابتدائية من حيث الاعلان ومواعيد الحضور وكون الحكم
غائبياً او حضورياً

وتجوز المعارضة في احكامه الغيابية في المواعيد والشروط المطلوبة
امام المجالس الابتدائية

وهذان الحكمان يؤخذان ضمناً من مفهوم نصوص الباب الثالث
لانه لا يسلم ان تتغير طرق المرافعات امام المجلسين مع اتحاد وظيفتهما

في حكم المعارضة والاستئناف

يترتب على الاستئناف توقيف التنفيذ الا اذا كان الحكم الابتدائي صادراً بمحو اسم المحامي فلا تجوز له المرافعة الا بعد حكم الاستئناف (مادة ٤٠)

ونقول ان المعارضة توقف التنفيذ من باب اولى لان الحكم الغيابي في الواقع ونفس الامر حكم تهديدي والمعارضة تجعله كأنه لم يكن فوجب الايقاف . ولعل هذا النظر هو الذي جعل الشارع لا يهتم بذكر حكم المعارضة كما فعل بالنسبة الى الاستئناف

ومتى اصبح الحكم نهائياً صار واجب التنفيذ . وهو يحصل بواسطة المحضرين بناءً على طاب النيابة العمومية

ونحن لا ندرك لهذا الاستثناء المذكور في هذه المادة سبباً شرعياً . وكأن شدة الحكم جعلت الشارع يشدد في الاسراع بتنفيذه وهو تسرع غير محمود لانه بقدر شدة العقوبة يجب الاحتياط التام في تنفيذها فلا يعمل بالحكم الا بعد ان تكون طرق الطعن الاصلية قد انتهت . ولا معنى لتوقيف أثر حكم التوبيخ واجراء حكم الحو لساعته لان في ذلك عقوبة جديدة خصوصاً وان المحامي قد يكون بريئاً . فاذا منع عن العمل بحرفته طول الزمن الذي يستلزمه النظر في استئناف الحكم الصادر عليه ثم برأه المجلس الاستئنافي فقد اضاع موارد كسبه كلها او بعضها وقلما افادته البراءة في استعادة ما اضاع . ولهذا نرى ان حكم المادة جاء قاسماً ومخالفاً لقواعد العدل الصحيح . ولهذا ايضاً نقول ان المعارضة توقف تنفيذ الحكم مهما كانت العقوبة المحكوم بها لان

نص المادة (٤٠) خاص بالاستئناف ونحن نجري القسم الاول منه على المعارضة لانه قد اتى على القاعدة الاصولية العامة في جميع القوانين مدنية وجنائية اما القسم الثاني من ذلك النص فهو استثناء ولا يؤخذ بالاستثناء الا في الموضوع الذي شرع له

ومن آثار الاحكام انها تنفذ امام جميع المحاكم وعلّة ذلك التعميم واضحة لان المحامي الذي يقبل امام محكمة الاستئناف او احدى المحاكم الابتدائية يكون مقبولاً امام جميع المحاكم الابتدائية (مادة ١٥) في العقوبات التأديبية

العقوبات التأديبية ثلاث نصت عليها المادة ٣٠ وهي (اولاً) التوبيخ (ثانياً) التوقيف عن الاشتغال بالحرفة لمدة لا تزيد على سنة (ثالثاً) محو الاسم من الجدول

هذه هي العقوبات الاصلية في التأديب وقبل ان نفرد الكلام على كل واحدة منها نلاحظ انها ليست هي وحدها التي يعاقب بها المحامون فالأولاً لرؤساء المحاكم ان يعاقبوا المجامين بالانذار

والانذار حق اعطته الفقرة الاخيرة من المادة (٢٩) من اللائحة لاولئك الرؤساء تأييداً لسلطتهم واطهاداً لحقهم في التأديب كان تطرف النيابة في الاستئنار بحق اقامة الدعوى الى سنة ١٨٩٣ جعل شارع هذا العام يميل الى الإفراط في اكبار سلطة الرؤساء

لكننا لا نرى هذا الحق من موجبات الاحترام ولا من مقتضيات النظام. فالمحامون احرار في حرفتهم وحرّيتهم لازمة لهم في القيام بواجباتهم

واخضاعهم لمثل هذا التسلط تصغير لهم في اعينهم وفي اعين الناس وخط من كرامتهم بما لا يجعل الانسان محترماً عند نفسه أو في نظر غيره . خصوصاً وانه حق مطلق بلا قيد ولا شرط ولا معارضة ولا استئناف بل الرئيس يتصرف فيه كيف يشاء وهنا يجمل بي الاعتراف بانني مع كمال الارتياح لا اعرف لرؤساء المحاكم هفوة واحدة باستعمال ذلك الحق بل كلهم اعرضوا عنه واهملوا استعماله ونعم ما فعلوا

ومع ذلك فليلاحظ ان لرئيس نقابة المحامين عند الامم الاخرى حق التنبيه والانذار في احوال مخصوصة على افراد الطائفة فلما فقدت الطائفة عندنا وضع الشارع ذلك الحق في يد الرؤساء . وعلى المحامين ان ارادوا التخلص منه ان يكون لهم طائفة تحميهم

وثانياً يلحق ايضاً بالعقوبات التأديبية ما نصت عليه المادة (١٧) من جواز منع المحامي الذي قبل امام المحاكم الجزئية عن المرافعة مدة لا تزيد على ستة اشهر

ويحصل هذا المنع بمقتضى حكم يصدره القاضي الجزئي اذا ثبت له عدم خبرة المحامي بالمدافعة عن الحقوق التي عهد اليه اقامة الحجة عنها وهو حق مقبول ومن المتمني ان يلتفت اليه قضاة المحاكم الجزئية ليشجعوا باستعماله عند الضرورة تلك الشبيبة التي اذا دخلت من باب المحاماة تركت نفسها في الغالب الى تيار العادة فتنتقل من درجة الى درجة بحكم الزمان نعم لا ننكر على المجتهدين من افرادها اجتهادهم بل نحن بهم معجبون الا انهم لسوء الحظ قليلون

وليلاحظ ان نص المادة (١٧) لم يأت بعقوبة حقيقة بل جاء بموعظة ينصح بها القاضي من يريد البدء في حرفة المحاماة حتى يهتم بها ويدقق النظر في الواجبات التي تليها عليه . ولذلك لم تقل جازت عقوبته بل قالت (ساع منعه) تطفأ وترققاً . ولم تأت لهذا المنع بسبب يشين لان الخبرة لا تكتسب الا بالزمان فعليه ان يتلقى الموعظة بقلب سليم ويسعى مجدداً في استكمال ما نقص من معداته والاحسن ان يكون البادي في المحاماة من اليقظة والنشاط على جانب يحول بين القاضي وبين منعه عن العمل بحرفته الجديدة

على ان له من الاستئناف نصيراً يرد اليه ما فتر من همته ان كان الحكم الجزئي جاء مخالفاً لحقيقة الواقع
وانرجع الى بيان كل عقوبة من العقوبات الثلاث
التوبيخ

ليس للتوبيخ في الحقيقة اثر في الخارج غير الدلالة على ان الفعل الذي استوجبه فعل حميد يلام فاعله عليه ولهذا فان تلك العقوبة تعتبر منفذة بمجرد الحكم الاتهامي بها لان اعلان القضاة ان فلاناً حكم عليه بالتوبيخ هو بذاته توبيخ فعلي فهو تنفيذ لتلك العقوبة . وقد كان بعضهم يظن ان ذلك الحكم يقتضي انتهار المحكوم عليه فيدعوه الرئيس ويخاطبه بالفاظ تشعره باحتقار المجلس لعمله وبعضهم فعل ذلك لكن جرى العمل بعد هذا على الاكتفاء بنطق الحكم وهو الاولى
اما الاعلان الذي تعمله النيابة للمحكوم عليه فانه لا غرض منه في

الواقع الاتحصيل المصاريف

التوقيف

الحكم بالتوقيف عن الاشتغال بالحرفة عبارة عن منع المحامي منعاً كلياً من مزاوله اعمالها فليس له ان يترافع ولا ان يقبل توكيلاً عن صاحب خصومة ولا ان يقدم نتائج او مذكرات باسمه ولا ان يشتغل في مكتبه الا بالقضايا التي كانت فيه قبل صيرورة حكم التوقيف انتهائياً

لكن الواقع هو ان المحامي يشتغل بجميع اعمال حرفته في اثناء مدة عقوبته الا المرافعة امام المحاكم وتقديم النتائج والمذكرات باسمه فهو يقبل القضايا ويتوكل فيها ثم يستنيب عنه غيره . ولذلك كانت عقوبة التوقيف عندنا ضعيفة التأثير لان الغرض منها في الحقيقة غير حاصل . على انه يصعب التنقيب في اعمال المحامي المحكوم عليه بالايقاف لمعرفة ما اذا كان الحكم منفذاً تمام التنفيذ أم لا والمرجع في ذلك الى المتخصصين انفسهم لانهم المراقب الطبيعي في مثل هذه الاحوال

محو الاسم من الجدول

محو الاسم من الجدول هو اقصى العقوبات التأديبية ولا يحكم به الا على من ارتكب مخالفة لا يجوز معها ان يستمر محامياً . ومعنى محو الاسم من الجدول طرد المحامي من المحاماة فيسقط ما كان له من الحق في الدفاع عن الخصوم الى الابد كما تسقط عنه الواجبات الخاصة بتلك الصناعة ولم يعد له من حق في الاتصاف بانه (محام)

واختلفوا في أثر حكم المحو من حيث انه تجوز استشارة المحامي المحكوم

عليه بمحو اسمه او لا تجوز فقال بعضهم انها جائزة لان حكم المحو انما فصم تلك الرابطة التي كانت تجمع بين المحكوم عليه وبين افراد طائفته وجعله غير معروف امام المحاكم والناس بتلك الصفة ولكنه اي الحكم المذكور لم ينزع منه ما اتصف به من العلم والذكاء . والمشورة حرة يطلبها من يشاء ممن يشاء والمستشار ان يقدمها كما يشاء خصوصاً وانها لا تازم المستشار بواجب ولا تقضي عليه بحق ولا تقيده بأمر من الامور والانسان على نفسه بصيره وهذا هو الرأي الذي يميل اليه القضاء في المحاكم الاجنبية

وقال اخرون بشمول الحكم للمرافعة والمشورة لان المرافعة ليست وحدها وظيفة المحاماة بل تلك الصناعة تشمل ايضاً الكتابة والمشورة خصوصاً وان اللوائح تتكلم عن المرافعات الشفاهية والمذكرات الكتابية ولا يكون المحو تاماً الا اذا شمل العاملين والمشورة مندرجة تحت العمل الكتابي ونحن نرى هذا الرأي الاخير لان المحاماة حرفة ينالها الرجل بعد استيفاء شروطها كما تقدم بيانه ولتلك الحرفة روابط بمصالح الناس فاعلان المحاكم عن فلان بانه صار مقبولاً في فن المحاماة دعوة لهم الى ان يأتمنوه على منافعهم ويرجعوا اليه في خصوماتهم ويفضوا له باسرارهم ويستشيروهم فيما أمهم عليهم كل هذه جهات عمل راجعة الى حرفة المحاماة التي اشتغل بها ذلك الرجل فالحكم بمحو الاسم من الجدول حكم باعدام تلك الصفة والغاء جميع المزايا التي هي من لوازمها وابطال كل عمل يأتيه المرء عادةً لكونه متصفاً بها . ولا شبهة في ان المشورة انما تطلب عادةً من المحامين فاستمرار المحامي الذي حكم عليه بمحو اسمه من الجدول على ابداء المشورة للناس في خصوماتهم

ودعائهم هو استمرار على العمل بما يندرج تحت اسم الحاماة . وذلك يعد خروجاً على الحكم وتقصاً في تنفيذه . وعلى هذا فحجج الاسم يقتضي ان يقفل المحكوم عليه مكتبه ويشكر موظفيه على سابق خدمتهم ويسدل الستار على مكتبته القضائية كي لا يراجع كتبها الا اذا مست حاجته الخصوصية لذلك وان لا يتخذ علم القانون بعد هذا وسيلة للارتزاق

﴿ فصل في موجبات التأديب ﴾

لم تأت اللائحة ببيان مفصل للاحوال التي تستلزم التأديب ولم يكن يتأتى للشارع ان يأتي بمثل هذا البيان لأن التأديب هو الزجر على ما يقع مخالفاً لما تقتضيه محامد الصناعة ومنافياً للعرف الذي درج الناس عليه من الصدق في المعاملات وملاحظة الامانة في كل حال . وللخروج عن هذا الطريق المستقيم طرق شتى واساليب لا تحصى فالطمع في حصرها طمع في حصر ما تلده الافكار المختلفة والمصالح المتشعبة والوقائع المتنوعة وهو محال فلذلك اقتصر الشارع على صيغة مجملة تندرج تحتها جميع المخالفات التي يصح اخذها على مرتكبها فقال في المادة (٢٩) ما نصه

من اخل بواجباته من الحامين او خدش شرف طائفته او حط من قدرها بسبب سيره في اعمال حرفته او في غيرها يجازى بالعقوبات التأديبية

وقد سبق بيان تلك العقوبات

فاما مخالفة الواجبات فواضحة وتلك الواجبات هي التي نصت عليها اللائحة في المواد (١٨) وما بعدها وقد تقدم لنا شرح هذه الواجبات في الفصل الثاني فليراجع^(١) . وكذلك جئنا هناك على بيان بعض الاحوال التي

(١) راجع صحيفة ٣٣٥ وما بعدها

تعتبر مخالفة جسيمة تقتضي محو الاسم من الجدول . فبقي علينا ان نأتي على طرف من الاحوال الأخرى بياناً لما يندرج تحت تلك الصيغة العمومية التي نصت عليها اللائحة

وقبل ذلك نلاحظ ان القانون يشير الى شرف الطائفة وعلو قدرها وهذه الإشارة لبيان ان المحامين يكوّنون بالضرورة طائفة مخصوصة ولتلك الطائفة منزلة عمادها المكارم وقوامها السمعة الطيبة وآثارها الاعمال الصالحة وان هذا الشرف وذلك الاعتبار امران كليان يجب على كل فرد من افراد المحامين ان يلاحظهما في اعماله الفنية وسيرته الخصوصية ولذلك قال (من خدش شرف طائفته او حط من قدرها بسبب سيره في اعمال حرفته أو في غيرها يجازى)

وما اعظم هذا الاهتمام واكبر هذا الاستهزاء لقوم يتصفون بالمحاماة اذ يقرأون ان شارعهم فرض لهم طائفة خصها بالتكريم وعاملها بالاحترام والتوقير وأعلن غضبه على من ينتهك حرمتها أو يخل بقدرها . انهم لو انصفوا انفسهم وطلبوا الكمال لبحثوا عما يلم شعث هذه الطائفة في السماء والارض وجابوا في طلبه الاقطار بالطول والعرض ليكملوها وينظموا عقدها المنشور حتى تكون لهم شجرة نخار يتيؤون ظلال مجدها ويجنون ثمار شرفها ويحتمون في حماها من طوارق الحداث

كان يجمل بي ان اترك شرح ذلك الشرف وبيان منزلة هذا القدر لفقد الطائفة في البلاد المصرية واذا فقد الجوهر فلا عرض بالضرورة غير اني لست من الذين يثنيهم بعد الآمال وانا أرجو للمحاماة مستقبلاً سعيداً

ولهذا اتبع الشرح بإيراد ما وعدت به من البيان
فما عد مخالفاً

- إذا أنكر المحامي الحقيقة واستعمل الكذب ليؤيد مقاله
- إذا حاول الاقتراض من موكله
- إذا استردت زوجته متاعاً هو له
- إذا استدان وظهر دينه وتبعه الدائنون
- إذا اشترى متاعاً ليبيعه ثانياً من غير أن يدفع ثمنه أولاً
- إذا اشترى متاعاً ولم يدفع ثمنه وحاول التسوية بالمواعيد
- إذا سكن منزلاً ولم يدفع أجرته
- إذا سمع دعوى خصم ثم تركه وتوكل عن خصمه
- إذا توسط بين اثنين في عمل من الأعمال المالية ولم يكن ذلك من مقتضى مهنته
- إذا استخدمه البوليس في معرفة واقعة أو قدم إليه هو إرشادات عن وقائع ليست متعلقة بمهنته
- إذا أعد منزلاً مملوكاً له للإيجار بفرشه واثاثه كالفنادق وامثالها
- إذا أخذ نقوداً ليتوصل بها إلى إتمام عمل تجاري أو غيره
- إذا قبل في مكتبه أحد رجال القضاء المكافين بأثبت أمر وسلمه نقوداً نيابة عن موكله
- إذا دل على نفسه بكتابة خارج منزله (لوحه)
- إذا كتب بجانب اسمه وظيفة سابقة له

اذا كتب على ورق مخاطباته اسمه ومهنته وبيان المحكمة المقبول امامها
 اذا ترك على باب منزله لوحة تدل على وجود احد السماسرة فيه
 اذا استعمل اسمه في الجرائد لترويج عمل تجاري
 اذا سعى في جلب ارباب الدعاوى ومخالفته تعظم اذا استعمل السماسرة
 اذا سعى في نيل الوكالة عن مصلحة اميرية
 اذا اجتهد في ان يكون وكيلاً عن متهم كأن استمال عائلة ذلك
 المتهم او بسط اليها الرجاء او التشويق
 اذا كتب لمتهم يطلب منه ان يدافع عنه مجاناً
 اذا نظم طريقة دفاعه بطريقة يؤخذ منها انه يريد الجلبة والضوضاء
 اذا توكل في خصومة كان احد زملائه وكيلاً فيها واشتغل بها زمناً
 ولم يخبر قبل قبوله الوكالة ذلك الزميل
 اذا اشترط نصيباً في الدعوى
 اذا اخذ قيمة اتعابه من مبلغ قبضه عن موكله
 اذا اشترط ان له قسماً معيناً من مجموع ما يحصله كعشرة في المائة
 اذا عينته المحكمة فطلب اجرة او قبلها من الذي ندب عنه او من
 الخزينة انما يجوز له ان يقبل هدية من الاشياء التافهة كي
 لا ينجل موكله

اذا اخذ اجرة المحاماة التي قدرت مع المصاريف
 اذا طلب اجرته مع طلب تقدير الرسوم
 اذا اخل بواجبات الاحترام لمن هو اقدم منه وأبى ان يطلعه على الاوراق

إذا استرسل في الحدة حتى استفز زميله
إذا وجه الى زميله اثناء المرافعة مطاعن شخصية او شتائم
إذا نشر في جريدة من الجرائد كلاماً يمكن اعتباره تحريشاً بزميله
إذا انتقد على زميله في المجالس انتقادات تسيئه وتنجيله
إذا لم يطلع خصمه على مذكرته
إذا استعمل اثناء المرافعة اوراقاً تدل على سوء نية خصمه ولم يكن
اطلع زميله عليها
إذا قدم الى النيابة العمومية اوراقاً تشتمل على أكثر مما وعد بان
يقدمه ولم يكن اطلع زميله عليها
إذا قدم اوراقاً كان اتفق مع زميله على عدم تقديمها
هذا قليل من كثير ومجالس التأديب هي التي تلاحظ شرف مهنة
المحاماة ورفعة قدرها في تقدير الافعال التي تقام لاجلها قضايا التأديب
وليلاحظ ان ما ذكرناه لا يمكن اتخاذه كقاعدة عندنا في معاملة
المحامين لانهم يجمعون بين حرفتي المرافعة والتوكيل فكثير من الاحوال
الممنوعة هناك جائزة عندنا وعلى مجالس التأديب ان تفرق بين الاحوال
وبعضها وان تراقب ان لا تكون حرفة التوكيل مميتة لحرفة المحاماة بتغلبها
على مهنة المرافعة

في الجمع بين عقوبي التأديب ومحاكم الجنائيات
قد يكون الفعل الواحد مستوجباً لعقوبتين العقوبة المنصوص عنها في
القانون وعقوبة التأديب . وجمع العقوبتين على رجل واحد لا يتأتى الا اذا

كان له صفتان يعاقب في كل واحدة منهما باحدى العقوبتين المذكورتين كالموظفين . وكذلك المحامون فان الواحد منهم اذا ارتكب مثلاً فعلاً فاضحاً مخالفاً بالادب جازت عقوبته امام محاكم الجنايات بمقتضى المادة (٢٥٦) من قانون العقوبات . ثم ان صدور ذلك الفعل بعينه عنه يوجب احتقاره ويحط من شرف المهنة التي انتسب اليها ولذلك جاز ايضاً محاكمته امام مجلس التأديب . ومن الجرائم ما يصعب معه عدم توقيع العقوبة التأديبية على كل حال كالتزوير والسرقة والنصب وافشاء الاسرار اذ لا يجوز ان يرتكب انسان مثل هذه الافعال ويبقى في مهنته يدافع عن حقوق الناس واعراضهم ولذلك جاء في المادة (٣٣) . (الدعوى التأديبية لا تمنع رفع دعوى جنائية أو مدنية بسبب الفعل عينه) وليس المراد بقول المادة (دعوى جنائية) ان يكون الفعل المسند الى المحامي جنائية بل يصح ان يكون جنحة أو مخالفة لان وصف (جنائية) مأخوذ هنا في معناه الاعم وهو ظاهر لان جريمة التزوير مثلاً قد تكون جنحة وقد تكون جنائية وسبب اعتبارها جنائية حصولها في احوال مخصوصة لكن طبيعة الفعل واحدة فلا يسلم ان تكون دعوى التأديب مانعة من اقامة دعوى الجنحة

وكذلك لا تمنع الدعوى الجنائية اقامة دعوى التأديب بل نقول انها تقتضيها وجوباً لانه لا يليق ان يحكم على المحامي بالحبس في سرقة مثلاً فيسجن ويبقى مع ذلك مشغلاً بحرفته وهو في سجنه

بقي علينا ان نستلفت القراء الى مسألة واحدة وهي هل يجوز للمحكمة ان تحكم حال انعقاد جلساتها بالعقوبات التأديبية على المحامين الذين يرتكبون مخالفة

تستوجبها ام لا يجوز . فان كان ذلك جائزاً فما هي المخالفات التي تقع تحت ذلك الجواز هل هي كل مخالفة ظهرت في الجلسة سواء حصل ارتكابها فيها ام لا

واذا جاز للمحاكم ان تحكم بالمقوبات التأديبية على المحامين جزاء ما يقع منهم من المخالفات في جلساتها اثناء انعقادها لزم بيان الجهة التي تستأنف امامها تلك الاحكام هل هي المحاكم الابتدائية او محكمة الاستئناف على حسب الاحوال او هي مجالس التأديب المشكل في محكمة الاستئناف في جميع الاحوال

هذا موضوع نكتفي بالاشارة اليه تاركين البحث فيه لمجالس التأديب ولقيف المحامين والمحاكم

— . —

﴿ احكام وقتية ﴾

صدرت هذه اللائحة وكان امام المحاكم عدد غير قليل من المحامين الذين قبلوا فيها على مقتضى اللائحة السابقة ولذلك احتاج الشارع الى بيان حقوقهم في اللائحة الجديدة واولئك المحامون كانوا ينقسمون الى قسمين . الاول المحامون المقبولون امام محكمة الاستئناف ولهم بذلك حق الاشتغال بمحرفتهم امام جميع المحاكم الالهية . والثاني المحامون المقبولون امام المحاكم الابتدائية دون محكمة الاستئناف ومن هؤلاء من كان مقبولا امام محكمة واحدة ومنهم من كان مقبولا امام محكمتين فاكثروا

وقد بينت اللائحة الجديدة حقوقهم وواجباتهم في المادة السادسة

والاربعين التي نصها

الاشخاص المقبولون الآن في التوكيل عن الاخصام امام محكمة الاستئناف يعتبرون كالمحامين الذين يقبلون امام المحكمة المذكورة بمقتضى امرنا هذا وتكتب اسماءهم في جدول المحامين والاشخاص المقبولون في التوكيل عن الاخصام امام محكمة ابتدائية واحدة او اكثر يبقى لهم الحق في المرافعة امام هذه المحكمة فقط ولا يقبلون في المرافعة امام المحاكم الابتدائية الاخرى او امام محكمة الاستئناف الا اذا قدموا الشهادة المقررة في المادة الثانية ومع ذلك تسري عليهم احكام هذا الامر فيما يتعلق بما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وكذلك فيما يتعلق بتأديبهم ما عدا احكام المادة السابعة والعشرين ويلزم ان يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكور في المادة السادسة عشرة كشف مشتمل على اسماء الاشخاص المقبولين في التوكيل عن الاخصام امامها ويكون في كل من المحاكم الجزئية التابعة اليها نسخة من هذا الكشف فالولا سوت بينهم جميعا وبين المحامين الذين يقبلون بناء على مانص فيها من حيث الحقوق والواجبات والتأديب . غير انها استثنت في التأديب نص المادة السابعة والعشرين وهي التي منحت قضاة المحاكم الجزئية حق

توقيف المحامي المقبول في المرافعة امام تلك المحاكم مدة معينة • وعلة هذا الاستثناء ظاهرة لان المحامين المقبولين قبل صدور اللائحة الجديدة لم يشترط عليهم أن يمتحنوا مدة معينة امام المحاكم الجزئية قبل ان يكون لهم حق المرافعة امام المحاكم الابتدائية السككية

وثانياً قد اقرت كل محام مقبول امام محكمة على حقوقه التي اكتسبها فمنحت الوكلاء المقبولين امام الاستئناف لقب (محام) وصرحت بادراج اسمائهم في جدول المحامين المقبولين امام تلك المحكمة طبقاً لنصوصها واقرت كل من كان مقبولاً امام احدى المحاكم الابتدائية او امام محكمتين فاكثر على حقوقه امام المحكمة او المحاكم المقبول امامها

وثالثاً لم تمنح هذا الفريق الاخير لقب (محام) بل تركت له اسم (وكيل) كما كان ايام لائحة ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨) ورابعاً لم تسمح بتقييد اسماء هذا الفريق ايضاً في جدول المحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية طبقاً للنظام الجديد بل اوجبت (ان يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكورين في المادة السادسة عشرة كشف مشتمل على اسماء الاشخاص المقبولين في التوكيل عن الاخصام امامها ويكون في كل محكمة من المحاكم الجزئية التابعة لها نسخة من هذا الكشف) ويلاحظ هنا انه لم يطابق عليهم في المادة اسم محامين ولم تسم القائمة التي تكتب باسمائهم جدولاً كما هو بالنسبة للقائمة التي تكتب في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية طبقاً للمادة السادسة عشرة المذكورة اما الجدول الذي نصت عليه هذه المادة الاخير وهي التي وعدنا بشرحها

في هذا المكان^(١) فهو الجدول الذي يكتب في محكمة الاستئناف ببيان اسماء جميع المحامين المقبولين امامها والذين تقرر ادراج اسمائهم فيه طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣ وهو الجدول المنصوص عنه في المادة الرابعة ويوجد هذا الجدول ايضاً في جميع المحاكم الجزئية ويشتمل على بيان جهات اقامة كل محام ودرجة المحاكم المقبول في المرافعة امامها كما مر بيانه

وعلى هذا تكون القوائم الموجودة امام المحاكم هي الآتية
 أولاً جدول في محكمة الاستئناف يشتمل على اسماء جميع المحامين المقبولين امامها من عهد تشكيلها واسماء الذين تقرر لجنتها ادراجهم في جدول المحامين للمرافعة امام المحاكم الجزئية
 ثانياً نسخة من هذا الجدول امام كل محكمة من المحاكم الكلية والجزئية
 ثالثاً جدول في كل محكمة كلية باسماء المحامين الذين كانوا مقبولين للمرافعة عن الخصوم امامها بمقتضى لائحة سنة ١٨٨٨
 الحكم الخامس من احكام المادة (٤٦)

خامساً ان لا يقبل احد من المحامين المقبولين امام محكمة او اكثر من المحاكم الابتدائية طبقاً للائحة القديمة امام غيرها من المحاكم الاخرى او امام محكمة الاستئناف الا اذا وفي الشروط المنصوص عليها في اللائحة الجديدة . وهي تنحصر في الشهادة الدراسية التي جاء ذكرها في المادة الثانية وقد كان لهذا الحظر وقع شديد في قلوب الفريق الذين يصدق عليهم ايام

صدور اللائحة الجديدة فقدموا الشكاوي وارسلوا الوفود الى نظارة الحقاينة يطلبون منها ان تمنحهم حق القبول امام محكمة الاستئناف اذا ادوا امتحاناً امام لجنتها كما كان ذلك جائزاً بمقتضى لائحة سنة ١٨٨٨ فلم تجب طلبهم بحال من الاحوال ولكنهم لم ينتثوا عن الشكوى بل لا يزالون يطلبون منحهم بعض الرغائب وقد اقتصروا منها الآن على طلب منحهم حق المرافعة امام جميع المحاكم الكلية والجزئية مستظهيرين في طلبهم هذا بما قرره اللائحة الجديدة من ان المحامي الذي يدرج اسمه في جدول المحامين يكون مقبولاً في المرافعة امام جميع المحاكم الجزئية والذي يقبل في المرافعة امام محكمة كلية له الحق في المرافعة امام المحاكم الكلية جميعها

والذين يقولون بعدم جواز طلبهم هذا يعلمون رأيهم بان الغرض من وضع النظام الجديد اقامة حد يصون الحاماة من ان يحترف بها غير الجدير بها وقد دلت التجارب على ان طريقة الامتحان لم تأت بالغرض المقصود منها فدخل في الحاماة من لا يليق بها حتى امام محكمة الاستئناف وكان ذلك من اكبر البواغث على اهتمام الحكومة بسن اللائحة الجديدة . ولما لم يكن من الغرض اهتضام الحقوق المكتسبة صرح في المادة السادسة والاربعين ببقاء القديم على قدمه ولكن الشارع لم يرد ان يفتح باب محكمة الاستئناف وبقية المحاكم الابتدائية لغير المقبولين امامها الا اذا استجمعوا الشروط الواجبة في الحاماة . ويقولون ليس في هذا اجحاف بحق مكتسب وان كان فيه اضاءة بعض الآمال والآمال ان كانت لغير مستحق فلا يعول عليها ولا تزال نظارة الحقاينة مترددة في قبول الطلب وعدم قبوله

﴿ احكام ختامية ﴾

من القواعد الاساسية العمومية ان القوانين يعمل بها بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها الا اذا صرح فيها بما يخالف ذلك كما اقتضته المادة الاولى من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . وقد استعمل الشارع سنة ١٨٩٣ هذا الحق في المادة (٤٧) من لائحة المحامين فنص على وجوب العمل بمقتضاها بعد نشرها في الجريدة الرسمية بخمسة ايام . وليس لاستعمال هذا الاستثناء سبب غير ارادة الشارع التعجيل بالقضاء على النظام السابق لشدة بغضه اياه نظراً لما نتج عنه من الاضرار

بقي علينا شرح المادة (٤٨) وهي الاخيرة ونصها

قد التى الامر الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ — ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ المشتمل على لائحة المحامين امام المحاكم الاهلية وكذلك يعد لاغياً ولا يعمل به كل نص يخالف لامرنا هذا

وليلاحظ ان هذه اللائحة الجديدة مصدرة بقول الشارع

(بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ —

١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

(وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٧ ربيع الاخر سنة ١٣٠١

— ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية بتلك المحاكم

(وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦

— ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ المشتمل على لائحة المحامين امام المحاكم الاهلية

(وبناءً على ما عرضه ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت)

والذي يفهم من هذه المقدمة ومن عبارة المادة (٤٨) (وكذلك يعد لاغياً ولا يعمل به كل نص يخالف لامرنا هذا) ان النصوص المتعلقة بالمحاميين وما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات المذكورة في جميع الاوامر التي صدرت هذه اللائحة بعد الاطلاع عليها وجميع النصوص الاخرى التي لم يذكر الاطلاع عليها صراحة ملغاة بلا استثناء وليبان صحة هذا الحكم يجب علينا ان نجت عن كل نص من تلك النصوص ونفرد الكلام عليه

اما كون هذه اللائحة الجديدة الغت لائحة ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ — ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ فما لا شبهة فيه لان اللائحتين صدرتا بامر عال بناءً على عرض ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار . فالالغاء شرعي نافذ وكذلك لا شبهة في ان نص المادة (٤٨) يصدق على كل نص من نصوص لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الاهلية الصادر عليها الامر العالي بتاريخ ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ — ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ للسبب عينه ولما كانت لائحة الاجراءات الداخلية المذكورة مشتملة على نصوص

كثيرة وجب بيان ما شمله الالغاء وما بقي بعد ذلك فالذي شمله الالغاء هو ما يأتي

الغيت المادة (٥٢) من لائحة الاجراءات للاستعاضة عنها بالمادة (٢٤) من لائحة المحامين الجديدة وكذلك الغيت المادة (٦١) لان جدول المحامين

صار رسمياً وعليهم كلهم القيام بالمدافعة عن المتهمين بناء على تكليف المحكمة
 اما النصوص الاخرى فباقية على ما كانت عليه وهي المادة (١٢)
 الموضوع لبيان كيفية المرافعة و (١٣) الموضوع لبيان كيفية تقديم الطلبات
 والاقوال الختامية و (١٤) لجواز الامر بالكف عن المرافعة و (١٥) لشروط
 تقديم اوراق ومذكرات أخرى بعد انتهاء المرافعة و (١٨) لجواز الحكم على
 الوكيل برسوم اعادة الدعوى و (١٩) لجواز الحكم بالتضمينات الناشئة عن
 اهمال بعض الواجبات و (٥١) لوجوب تقديم التوكيل الى كاتب الجلسة وان
 يكون مصدقاً عليه و (٥٣) لسقوط حق الموكل في طلب اوراقه من
 الوكيل بعد انتهاء توكيله

احكام جميع هذه النصوص لا تزال نافذة حتى الان لانها لم تخالف
 نصاً مما جاءت به اللائحة الجديدة مخالفة صريحة او ضمنية

بقي علينا نصوص لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المتعلقة بالمحامين
 وتلك النصوص هي المادة (٢٥) التي نصها (يجوز لكل محكمة ان لا تقبل
 في التوكيل عن الاخصام من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد للقيام بمهام
 التوكيل بحسب اللائق) . وليس في اللائحة نص آخر يتعلق بالمحامين

والذي ينظر الى هذا النص ويلاحظ ما اقتضته اللائحة الجديدة من
 الشروط للاعتراف بمهنة المحاماة يحكم بلا تردد بانه يخالف تلك النصوص
 الجديدة لان ذلك الحق انما اعطي للمحاكم في مبدأ تشكيلها حيث كان
 وكلاء الدعاوى يترافعون بغير قانون ولا نظام واراد الشارع ان لا يكون الامر

مهملاً بالمرّة فاعطى هذا الحق للمحاكم سلاحاً تدفع به عن الحماية من لم يكن جديراً بها ولا كفوءاً للقيام بأعبائها

وعلى ما تقدم يصح القول بأن المادة (٢٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية لم يعد لها حكم في الخارج لانها عطلت بما تلاها من القوانين المختصة بالحماية

لكن يرد علينا اعتراض آخر وهو ان من القواعد الاساسية في مصر وجوب عرض كل مشروع امر عال ذي منفعة عامة على مجلس شورى القوانين وهو شرط اصلي في صحة العمل بمقتضى القوانين كما قضت به المادة الثامنة عشرة من القانون النظامي. ولائحة المحامين لم تعرض على ذلك المجلس وهي من القوانين المتعلقة بمصالح الامة العامة بلا شبهة فنصها (كل ما خالف هذا يعد لاغياً) نص لا يعول عليه ولا يزال حكم المادة (٢٥) من لائحة الترتيب نافذاً كما كان

ومع هذا فاننا نرى للمسئلة حلاً وهو ان المادة (٢٥) وضعت حكماً اساسياً يؤخذ منه حق كل محكمة وهو حق الاشراف على المحترفين بالحماية امامها ومنع من تراه منهم غير جدير بها ثم جاءت اللائحة وسنت الطريق التي يجب اتباعها في تنفيذ ذلك النص فلا مخالفة بينهما

الباب الرابع

عموميات

لفصل الأول

الحاماة والقضاء

بعد الفراغ من بيان حقوق المحامين وواجباتهم وتوضيح ما للقضاء من السلطة في مراقبتهم وعقوبة من يحيد منهم عن جادة الاستقامة نرى من تمام الفائدة بيان الروابط التي تجمع بين الفريقين وتجعل الفريق منهما لازماً ومتماً للثاني

اول ما يخطر على البال في هذا الموضوع هو ان الرابطة بين الفريقين رابطة احترام من الجانبين بعضهما لبعض فكما انه يجب على المحاماة ان تحترم القضاء وتزده مكانته وتحيطه بسور من التوقير والتعظيم في اعين المتخاصمين كذلك يجب على القضاء ان يحفظ كرامة المحامين ويكرم مشواهم على الدوام ويتلطف في معاملتهم ويؤدي لهم ما يليق بهم وبه من التجلة والاحترام

الحامون واسطة بين القضاء والملتجئين اليه ومن الضروريات للقضاء الاعتقاد بنزاهته وصدق نظره في الخصومات لان الناس اذا ظنوا به السؤ وفتقدوا الثقة فيه مالوا عنه وليس امامهم بعد طريق الحق الا سبيل الباطل فتفسد

الاخلاق وتلتوي المصالح وتضيع الحقوق ويستهن القوي بالضعيف ويتمرد
الغني على الفقير ويأنف الكبير من اداء واجب الصغير ويصدق المثل الثاني
الظلم اساس الخراب

وللناس في المحامين اعتقادات شتى اهمها انهم مفاتيح القضاة فان
كانت روابط الكمال منفكة بين القضاة وبين المحامين وضاع احترام الفريقين
بعضهما لبعض ونقر القضاء من المحاماة فجافها وانقرها واقصاها عمدت
المحاماة الى الاخذ بثارها من القضاء وليس لها سبيل الى مجاراته فيما يفعل
لاستظهاره عليها بما خول من سلطة الحكم عليها فلا تجد امامها غير الخط
من قدره بين الناس والعمل على اضعاف تأثيره بنقد احكامه نقداً مشوباً
بالحقد والضعينة والقدح فيه قدحاً ممزوجاً بالغرض وحب الانتقام فتسوء
سيرته وهو لا يشعر وقد يشعر وهو غير قادر على دفع الضرر لبعده عن
المجالس التي يؤكل لحمه فيها ولعدم تمكنه من دفع القول بالقول وطريق
المؤاخذة بالفعل غير مسلول في جميع الاحوال

اذا احس القضاة من المحامين هذه السيرة امتعضوا وجاشت في
صدورهم عوامل البغضاء والغضب على المحامين وصارت امارات هذا النفور
تبدو على وجه القضاة في مجالس الحكم ومجتمعات العدالة وجنحوا الى ما
يحيط من قدر ذلك الفريق المساعد الذي اصبح في مصاف الاعداء فقاطعوا
على المحامين في مرافعتهم ولم يصغوا اليهم وحولوا الوجه عنهم وعمدوا الى
اظهار نقصهم وتشهير افعالهم حتى يصبح المحامون في عين الذين يستنبونهم
عنهم هزاً لا يسخرون منهم وينفرون عنهم فيسقط اعتبارهم ويصغرون امام

انفسهم . وقد يكون احدهم معوزاً فتدفعه الحاجة الى الحيلة الممقوتة وارتكاب ما يشين مهنته ويذري بالقضاء . وجب اذن ان يعرف القضاء للمحاماة مكاتها وان تعرف هي له منزلته وان يعرف الاثنان انهما عضوان لازمان للقيام بعمل واحد هو خدمة الحق ونشر راية العدالة في الامة . ولا يتم لهما ذلك الا اذا رجع كل فريق منهما الى نفسه فحاسبها

يجب على القضاة في محاسبة انفسهم ان يعلموا ان المحامين ليسوا خصوصاً في القضايا . وانه ليس للقضاة غاية غير العدل فلا يحولهم عن قبلته بغض المحامي . وان الاهتمام بالوقوف على صحيح القضايا وفاسدها اول واجب على القضاة فلا تقترهمتهم عن الوصول اليه بتقصيره . وان الاصغاء الى المرافعة شرط في فهم الخصومة وحق للمتخاصمين على قضائهم فلا ينصرفون عنه لسوء منطق المتكلم او رداءة صوته . وان مجلسهم مجلس الانصاف فلا يفرقون بين محامٍ ومحامٍ بل يسوقون الحق على الاثنين ويسلكون في المعاملة سبيلاً واحداً مع الخصمين

كان قدماء اليونان والرومان يشخصون العدالة بآلهة ذات معبد فتحت ابوابه للقاصدين لانها ملجأ الفقير ضد الغني وحماية الضعيف من القوي وملاذ المظلوم من الظالم وكانوا يعتبرون القضاة رؤساء ذلك المعبد وشيوخه ويقولون انهم رسل العدالة المهيمنون على تنفيذ شرائعها الداعون الى احترامها بما يوصلونه من خيراتها الى الناس وما ينشرونه من فوائدها بين الامم وما يعلنونه من الاحترام لمقامها السامي . وما اجمل ذلك الخيال الذي كان يدل على درجة احترام أولئك القوم للقضاة

وقد بلغ تعظيم القضاة عند تلك الأمم درجة رفيعة جعلت متشرعي الرومانيين يطلبون مثله لأنفسهم لا اشتراكهم مع القضاة في خدمة العدالة . قال (اولبيان) وهو من فضلاء المشرعين (نحن أيضاً نستحق ان نسمى رسل العدالة لاننا قصرنا انفسنا على خدمتها وقصرنا عملنا على البحث النافع لبيان المنافع وتقرير الفاصل بين العدل والظلم وتوضيح المباح والمحظور ونحن بذلك انما نخدم الحكمة الصحيحة وهي الحكمة العملية لا اننا نضيع اوقاتنا في التخيلات والبحث عن الامور التي لا فائدة فيها)

كل تلك التخيلات لا تخلو من الحقيقة على انه لا حاجة بنا الى استعمال الصور والتشايه فالحق ان العدالة اول شيء تحتاج له الأمم وهي عماد العمران وعليها مدار سعادة الانسان وهي التي يكون بها المرء آمناً على حياته مطمئناً في امواله . وهذا الاطمئنان هو مرجع كل خير في العالم وسبب كل شجاج في العمل ولولاه لتقطعت الروابط وتفككت اللحمة وخارت العزائم وانحل عقد نظام الاجتماع

لا عدل الا بالقضاة ولا شك في انهم بقيامهم في ذلك المسند الرفيع واشرافهم على تقسيم تلك النعم بين الناس يحق لهم ان يجلسوا في المقام الاول بين الذين قاموا بخدمة بلادهم واشتغلوا لفائدة وطنهم ومن اقدس الواجبات على الأمم ان تقوم لهم بما يقابل نعمتهم من التجلة والاحترام

القضاة هم الذين يؤيدون حكم العدالة ويثبوت الامانة بين الناس ويعينون لكل فرد الحد الفاصل بين واجباته وحقوقه من غير تحيز ولا ميل وهم الذين لا تترزع لهم قدم في الحق مهما اصطكت الغايات واصطدمت

الاهواء وتزاحمت الاحزاب . وهم الذين يقتحمون اخطار القوة فينصرون
الضعيف على القوي ويقتلون الظلم ويوقعون بصاحبه ما يستحق من العقاب
انى وجدوه وفي اى لباس وجدوه . وهم الذين يحافظون على آداب الامة
العامة فيضربون بسيف العدل كل من تعدى واتهك حرمتها

تلك وظيفة سامية ورتبة عالية لكنها تقتضي من الفضل والمسكارم ما
لا ينال بالسهولة ومن التبعة ما تتخلع له القلوب

ولا شك في انه لا يتأتى للقضاة مهما سمت مداركهم وتوقدت
اذهانهم ومهما حازوا من العلم واكتسبوا من التجارب ان يقوموا بتلك الخدمة
الكبرى ويؤدوا حق تلك الوظيفة العظمى الا اذا ساعدتهم في واجبههم هذا
رجال ثقفتهم العلوم وهذبتهم التجارب يصلون الليل بالنهار للبحث عن
حقائق الاشياء وتوضيح الوقائع وتبيان نسب الحوادث والنظر في القوانين
والشرائع وتهئية البراهين والادلة ونفي الشبه حتى تفتح جميع الابواب التي
يدخل منها الى الحقيقة والصواب

كما انه لا ريب في ان الناس يضلون السبيل اذا لم يكن لهم مرشدون
ماهرون يهدونهم الى كيفية الوقوف امام عرش العدالة . وأولئك المساعدون
والمرشدون هم المحامون . ان الحرب القضائية تفقد كمالها وتعدم ما وجب
فيها من الاستقامة والصدق اذا ادارتها الشهوات ودخل فيها العسف
واستعملت لها طرق الشره بدل ان تكون بين قوم عرفوا طهارة الاخلاق
واشتهروا بالحنق والتبصر في الامور

من الناس من يأخذ الامور بالظواهر ويميل الى التفرع والتنديد

فيقولون ان تلك الخصومات وهذه المجادلات ليست الا وسيلة لتعقيد المسائل واطفاء نور الحقيقة لانهم يرون في كل قضية مدافعا لكل خصم وكل منهما يثبت ما ينفيه الثاني فيضيع الحق او يخفى بين الاثنين . ويكررون ذلك اللوم بان المحاماة تدافع عن الحق والباطل سواء . ولكن هؤلاء قوم لم يلتفتوا الى ان ذلك الذي يدهشهم في المحاماة موجود في جميع الجهات انظر الى منابر السياسة تجد خطباء الحكومة يحجون خطباء المعارضين وخطباء هؤلاء يدفعون حججهم بمثلا وكل فريق يطلب الحق لجانبه ويرمي الخصم بالظلم والعدوان . اقرأ الجرائد وصحف الاخبار يأخذك العجب من تباين مشاربها وتناقض مراميها واختلاف لهجتها فكل طائفة تنحو نحواً مخصوصاً وتطالب غاية مخصوصة وتقيم الحجج والبراهين على انها صاحبة الحق وان خصمياتها بعيدات عنه مبطلات . انظر في كل امر تر المشتغلين به يختلفون على طريق البحث فيه ويذهبون المذاهب المتباعدة ويؤيدون ما تضارب من الاقوال والافكار

هذا شأن الوجود وتلك علة الحياة وما سببه الا ان الحقيقة في ذاتها واحدة وطرق البحث فيها والتنقيب شتى وان لكل امرئ نظراً مخصوصاً في الامر الواحد وما بلغت قوة الادراك الانساني مبلغاً يمكن معه ان تصل في معرفة كل شيء الى حد البديهيات وان كل امرء مطلق السراح في اسناد رأيه وتأييد حجته والحقيقة بنت البحث فمعارضة الافكار بالافكار ومقارنة البرهان بالبرهان ومقابلة الحجة بمثلا ودفع الشبهة من كل جانب هو ذلك الحرب الذي اقتضته طبيعة الانسان وهو ذلك التحليل الذي تبرز

من خلاله الحقيقة خالية من الشوائب صافية من المعائب . فاذا تبدت في
بهائها من مناطق الخطباء وسطور الكتاب خضع الكل لحكمها ودان كل
مكابرها لقضائها

وبذلك اشتركت المحاماة مع القضاء في البحث عن الحقيقة فاللهامين
تهيئة معداتها وتعيين مشخصاتها وللقضاة اصدار اوامرها وتقرير آثارها
التاريخ يدلنا على انه ليس من بلد كان للناس فيه حق في استقلالهم
الذاتي وفي التمتع باموالهم وصيانة اعراضهم وآدابهم واجتناء ثمرة كدهم واتعابهم
الا كان بجانب القضاة يوم يجلسون للفصل في الخصومات رجال شأنهم
الدفاع عن حقوق المتخاصمين ومد يد المساعدة بالقلم واللسان الى الضعفاء
والمظلومين وأولئك هم المحامون وقد وجدوا منذ وجد في الناس عدل وقاموا
من يوم ان نصب ميزان القضاء وجلس القضاة لتقرير العدالة بين الناس
فكان للفريقين مقصد واحد وغاية واحدة هي خدمة الحق والعدالة وهذا
بلا شك رابط قوي يجمع بين الطائفتين ويوجب الالفة بين الصنفين
وكذلك كانت حياة المحاماة من حياة القضاة فوجب ان يشعر كل منهما
لصاحبه بما وجب عليه له وان يتبادلا عواطف التبجيل والاحترام

لا خير في محاماة يقف صاحبها في كل يوم ضارعا متوسلا الى قضاة
ليس لهم في قلبه ذرة من الاحترام . ويطلب منهم العدل نفاقا وهو يعتقد
انهم بعيدون عنه . وينادي ضمائر يظن فيها السوء والعدوان . وكذلك لا
خير في قضاة يضطر قاضيه الى ان يصغى لرجل سفلى في عينيه وانحط قدره
بين يديه ويسمع بحكم القانون اقوالا ينطق بها لسان بتدل من رجل

ضاعت كرامته وسقطت رتبته وعُدَّ من الازنياء

وجد القضاء لخدمة الامم فالقضاة والمحامون خدم لامتهم وواجب على الخدام لمخدومه الصدق والامانة وواجب على الخدم ان يتبادل بينهم الاحترام والالفة لان في تفرق القلوب فوات المرغوب من تحصيل السعادة ودفع المضرات . فبصفتهم خدماً لامتهم يجب عليهم ان يحسنوا معاملتهم بعضهم لبعض وان يتآلفوا ولا يتفرقوا حتى يمكنهم بذلك اداء المطالب منهم لامتهم ويكونوا صادقين في خدمتهم . وكيف يتفرقون وقد تربى القضاة والمحامون في مدرسة واحدة وتعلموا الدرس على معلم واحد وصوبوا افكارهم الى مهنة واحدة هي الاشتغال بالقانون فهم اخوان في العلم واخوان في الفن واصحاب في العمل ومقصدهم واحد هو اجل المقاصد في هذا الوجود

القضاء ملجأ للمحاماة والمحاماة ملجأ للقضاء فقد عمدت الامم التي ارتفع فيها شأن الطائفتين وكلت فيها مهنتهما الى انتخاب قضاة من بين المحامين وفي كل يوم نرى القضاة اذا تركوا وظائفهم يلتحقون بالمحاميين فالإلحاح مسلوكان لغاية واحدة هي الاشتغال بالقانون وهذا موجب للالفة وباعث على تبادل المحاسنة والوفاء

اذا وضحت هذه الروابط كلها فلم يبق من حق للقضاة في ان يحتقروا المحامين ولا في ان يظهروا لهم احتقارهم باوضاع شتى كأن يقطعوا عليهم قولهم في الجلسات ولا يصغوا اليهم في اثبات مدعاهم بما سطر في القانون بل يأنفون من ذكره على لسانهم لاعتقادهم بانهم هم الذين احتكروا النظر فيه واختصوا بعلم اسراره وخوافيه وكأن يهملوا مذكراتهم ونتائجهم او

يقسموا المحامين الى اقسام يعتقدون في كل قسم منها اعتقاداً مخصوصاً
يجرون عليه في معاملاتهم وفي نظر القضايا التي يترافعون فيها
وينبغي ايضاً للمحامين ان يحترموا القضاة احتراماً حقيقياً فيسكون
الستهم عن القدح فيهم كلما خسروا دعاويهم وان يجتهدوا في عملهم ويحكموا
هم في الخصومات قبل عرضها على الحاكم حتى لا تفوتهم وجهة الحق فيها
فيقدمونها ظاهرة الحجة واضحة البرهان ولا يدعون بعد ذلك محلاً للشك
في صدقهم ولا للاعتقاد بانهم مهملون . وكذلك ينبغي لهم ان يحترم كل
واحد منهم زميله وان يفقهوا ان الالفة بينهم واتحاد كلمتهم على اعلاء شأن
طائفتهم من موجبات حمل الغير على احترامهم واعظامهم

والخلاصة ان اعمال المرء في الوجود هي التي توجب احترامه او
احتقاره عند مواطنيه واما الحرف فكلها متساوية ما دامت غايتها النفع
العام ووجهتها خدمة الامة والانسانية . وعسى ان يزول من الافكار ذلك
الوهم الذي كان قد تأصل فيها منذ زمان بعيد بانه لا شرف الا في خدمة
الحكومة ولا فضل الا لذوي المناصب وان يقدر الناس الحياة الحقيقية
حق قدرها ويعقلوا ان طرق الارتزاق كثيرة لا تنحصر في استعطاء راتب
زهيد بثمن عظيم هو حرية العمل وانطلاق الهمة تضرب في كل وادٍ فيه
نفع وتأتي كل عمل شريف يعود بالفوائد على صاحبها ويؤثر في ثروة الامة
وراحتها وان المهن الشريفة كثيرة العدد ووسائل الكسب المفضلة لا
تحصى فلا فرق بين تاجر امين يجمع تجارته بين امته ومن جاورها ويجب
اليها من السلع ما تنسج على منواله فتكثر معاملها وتروج بضاعتها وينقل

اليها من اخلاق غيرها وافكارهم ما ينفعها في تقدمها وبين قاض يحكم بالعدل والانصاف . ولا ين صانع يثير عزائم الافراد بما يعده لهم من وسائل الحياة ويدعوهم الى السعي وراء كل عمل مفيد فيحفظهم من سطوات الجوع ويحميهم من رذائل البطالة وبين حاكم ساهر على الامن العام وشرطي يطارد اللصوص والاشقياء . ولا بين عالم يث الفضائل في النفوس ويبين للناس سبل الرشاد ويشنهم عن مفاسد الاخلاق ويدعوهم الى الخير والفضيلة وبين مهندس يجلب لهم الماء لري الارض وانماء الزرع ودر الضرع وتحسين الاحوال . ولا بين محام يقاوم الاعتداء ويصد جيوش الباطل عن اهل الحق ويأخذ بيد البري انتصاراً للصدق ويشد عضد الفقير المظلوم ويقف في وجه من تعسف واعتدى وبين ذي وظيفة يرعى الذمم ويحفظ عهده لمن ولي عليه وينصف من نفسه فيأخذ للضعيف حقه من القوي . كلهم اشرف وكلهم فضلاء ولا امتياز لاحدهم على نظيره الا بمقدار محافظته على الواجبات واستمساكه بعروة الفضل ومطابقة وجدان الحق وسلامة القلب واللسان وكلهم عامل عملاً ممدوحاً وساع وراء منفعة لازمة في كل زمان . فان كان هذا هو الشأن في الوظائف والصنائع والمهن من حيث الفضل والمنفعة في كل منها لزم ان توفى كل جهة حقها وان لا يلتفت الى الموظف الا من حيث تتوفر فيه شروط الوظيفة باعتبار المقصود منها ولا الى المحامي الا من حيث كفاءته واحكامه لعماله . وان لا تقبل في الحمامة الا من تهيأ لها ولا تغضب من المساواة لاننا في مقام طلب الفائدة التي تقصد لكل واحد منا ولسنا في مقام التفاخر والمباهاة . واذا اطلنا النظر في احوال الاجتماع

الانساني أبصرنا انه لا فضل للمرء الا ما كان من ذاته ولا شرف له الا ما رجع الى ملكة نفسية او عمل مرضي ولا بغض الا عن جهل او عن زهو واعجاب واصبحنا يؤدي كل واحد منا ما وجب عليه غير آسف أو مغبون ويطلب حقه غير متكبر ولا مفتون

فصل ثانٍ

كيف يؤدي المحامي مهنته

تنقسم اعمال المحاماة الى مرافعات ومذكرات وانذارات واستشارات وقد يكون حكماً . ولكل من هذه الاعمال روابط تنبغي ملاحظتها

المرافعات

المرافعة عبارة عن خطاب يلقيه المحامي على القضاة تأييداً للدعوى وقد يتبعه برد على خصمه والمدعى عليه قد يخطب ويرد في آن واحد

واساس المرافعة دقة البيان والمراد بها قوة الحجة ووضوح البرهان

لا تزويق العبارة وزلاقة اللسان

واخص صفاتها الوضوح والايجاز . اما الوضوح فشرط مهم في المرافعة لان السامعين ينساقون مع المتكلم عادة فان غاب عنهم مراده خلفاء المعنى او تعقيد العبارة كان حكمهم عليه . ولن يفيدهم بعد ذلك ما يعود اليه من التوضيح والتفسير لان بوادر الافكار هي التي تعلق بالآذان فلا تمحى منها تماماً ومن الواجب ان تؤثر المرافعة في نفس القاضي وان يكون لكل كلمة

منها وقع عنده لانها اذا فقدت هذه المزية انتفى الغرض المقصود منها واصبح استعمالها خيالا باطلاً . ومن ركن الى الانغماس طمعاً في تأييد حجته فقد اتى الامر من غير باب وافتته خسرته . واما الایجاز فمن اكبر اركان المرافعات فينبغي للمتكلم ان يكون في كلامه مع سامعيه كما يكون القارئ مع نفسه ان وجد منها فتوراً أو مللاً طوى الكتاب ليعود اليه متى انصلح فكره واذا مرّ بموضوع لا يهتم له كر عليه مسرعاً ليصل الى الأهم من الكتاب . وان يلتفت الى ان السامع ملزم بالاصغاء الى ما يلقى عليه من الكلام فعلى المتكلم ان يجذبه اليه وان لا يتعبه بما لا فائدة فيه من سقط الكلام وحشوه بما يخرج عن موضوع الخطاب . ولحسن الاصغاء حد فاذا تجاوزته المتكلم تولد في السامع الملل وصار القول فضلة أحسن القائل أو أساء ومن الناس من لا يعتبر ان وكيله قام بواجب الدفاع عنه الا اذا اسهب في المقال واطال في شرح الوقائع الصغيرة واطنب حيث يجب الاختصار لان الموكل يعد كل شبهة دليلاً قاطعاً ولا يرضى الا اذا سمع وكيله يشرحها للقضاة شرحاً مستفيضاً . أولئك قوم مخضّمون لا يدرون كيف تحج الخصوم ويقتنع القضاة . والمحامي الجدير بهذا الاسم الشريف هو الذي يعرف قاضيه ودرجة عقله وعلمه فلا يدخل عليه الملل باطالة القول فيما يكتفى بالقليل منه ولا يطيل في تفسير ما هو مقرر لديه ولا يفيض في تكرار المبادئ التي اشتهرت عنه في احكامه بل يستعمل في مرافقته امامه ما يستوقف سمعه على حسب عادته وبالكيفية التي اظهر العمل ميله اليها ويستعمل في اقامة البرهان من المقدمات ما يعلم انه معترف بصحتها ويجعل قوله صادراً عن

المبادئ التي لاشبهة لقاضيه فيها

وللمرافعة موقفان . فتارة تكون الدعوى ذات شأن تحفل بها الناس فتعص الجلسة بالجاهير لسماعها فالمحامي في هذا المقام مضطر الى ان يتكلم للقضاة وللحاضرين فينبغي له اذن ان يوشي عبارته ويحسن لفظه لكن يجب عليه ان لا يفكك اجزاء الخطاب وان لا يجعله منصرم الجمل بالافراط في الاغراب والتفاني في الاسهاب وان لا يذكر التافهة من الادلة لكونها اشتملت على جمل يطيب سماعها لان ذلك من عيوب الكلام ومساوي الخطباء . وتارة تكون القضية عادية وهو الغالب فالواجب على المحامي هنا ان يحيط بها كلها وليستجمع اشتاتها وينظر في جميع مراميها ويوزن ادلتها وليستحضر المطاعن عليها ويلاحظ في مرافعته ألفاظه ويراقب معانيها ويوزن في شرح الوقائع مع تمام الوضوح ويوزع ما من شأنه التأثير من احوالها في اجزاء المرافعة ويهمل ما ليس كذلك ويبدأ بالدليل هادئاً بلا تشديد ويتفرس في تأثيره على ذهن القضاة فان وجد انهم لم يخفوا به مرراً عليه مسرعاً الى غيره وعاد اليه بصورة غير صورته الاولى واذا لاحظ على وجوههم اقبالا عليه تعلق بدليله وفصل اركانه واحكم صيغته حتى يصل به الى حد البديهييات ومتى احس منهم انهم ادرى كوه وصاروا به موقنين امسك عن الكلام وتركهم يحكمون تحت تأثير ذلك الاعتقاد

لكل مقام مقال فان كنت تدافع عن رجل قذفه خصمه فترفع في قولك واستخدم خدمته ما يليق برجل اشتهر بالاستقامة وعرف منه الناس طهارة الاخلاق . واستعمل الانفة من القذف تحط من تأثيره واهزأ بخصمك

هزئك بما افتراه

وان كنت في مقام الاستعطاف فادخل من باب الاستشفاق والحنان
 وخاطب صفات الرحمة والاحسان واحذر من التسفل لانه يؤدي الى
 الامتهان واذا جرحت خصمك ولو سهواً ورأيت ان تهز سقظتك وجعل يعظم
 ما فرط منك ويجسم خطاك فاسلك معه طريق الاستمثار بمقدار ما افراط
 في تعظيم هفوتك الصغرى واحكم نفسك ولا تتعصب والى هجيات خصمك
 بوقار وسكون تمل اليك الافكار بعد ميلها عنك وتنجذب اليك القلوب
 بعد نفورها منك . وفي مثل هذه الخصومات يستحب التنهن في اساليب
 الخطاب مع الابتعاد عن سفاسف القول وعدم استعمال الجمل المطنطنة
 والالفاظ الضخمة والتشابه المفاارقة وغير ذلك مما لا يتأثر به سامع عاقل اديب
 ان كانت وقائع دعواك ظاهرة واحوالها في الذهن حاضرة وانحصر
 الموضوع في بيان النص وتوضيح حكمه فلا تنطق بنير ما يلزم لعرض
 المبحث من الالفاظ ثم ترفق في استلفات نظر القضاة الى رأيك فيه وكن
 وقوراً بلا تكلف وعالماً لا خطيئاً وقرر ولا تحرر وقل الصواب ولا تجعله
 كأنه ضالة يجب على القضاة ان ينشدوها واحذر من الظهور في كل ذلك
 بانك بلغت الجبال طولاً واتيت بما لا يستطاع

المذكرات

كذلك تختلف المرافعات الكتابية وهي التي اصطلح العرف على
 تسميتها (نتائج او مذكرات) باختلاف القضايا وتنوع بتنوعها فتد يكون
 الغرض منها احاطة الناس علماً بما اشتملت عليه قضية ذات شأن وقد جرت

عادة المحاماة بطبع هذه النتائج ونشرها بين المحامين عموماً ورجال القضاء خصوصاً . ولا يخلو الحال من احد امرين فاما ان تكون المرافعة حصلت سرّاً لسبب من الاسباب وحينئذٍ ينبغي ان تشمل النتيجة على بيان وقائع الدعوى بياناً وافياً وشرح جميع الادلة شرحاً كافياً . واما ان تكون المرافعة حصلت علانية فلا داعي حينئذٍ للاسهاب ولا موجب للاطناب بل يستحب الاختيار ويحسن الاجاز والاختصار اذ يكون النرض من النتيجة في هذه الحالة تذكير القضاة باهم مباحث الدعوى ولان في تطويل الشرح نقصاً في جانبهم كان الكاتب يرى وجوب اعادة ما شافهم به كانه كتابة حتى لا ينسوه

ومن حسن الصناعة ان يلاحظ الكاتب المكتوب اليه وان لا ينيب عنه انه يعرض ما كتب على رجال تعلموا وتهذبوا وتفرغوا لاعمال وظيفتهم التي استنفدت اوقاتهم كلها فمن الحكمة ان يحفظ عليهم زمنهم وان لا يقدم اليهم من الوقائع الا على قدر الكفاية ولا من الادلة الا ما كان قاطعاً في الخصومة مع الاقتصاد في الالفاظ

وينبغي للمحامى ان يفرق بين القضاة وغيرهم من الناس فيكتب لاولئك موجزاً وينشر على هؤلاء كما يشاء . ثم ان كان النرض من النتيجة بيان بحث قانوني وجب ا فراغ الجهد في الايضاح ويجمل بالكاتب ان يأتي على اقوال العلماء وآراء الشراح واحكام المحاكم في ملحقات صغيرة وان يجعل لب النتيجة قاصراً على النرض من المبحث وتقريره كي لا يتعب القارئ بمطالعة ما نقل من الاقوال اثناء

النظر في اصل الموضوع . وعليه ان يستعمل الاحكام عند تعذر الاقتناع وان يحذر كل الحذر من العدول عما ذهب اليه اولاً لان ذلك يضيع اتعابه سدى . واما اذا كان الغرض من النتيجة شرح بعض الوقائع فيجب استعمال الخلق في حكايتها وان لا يذكر منها الا ما كان ظاهراً جلياً وان يترك ما من شأنه التشويش وتفريق المعاني والمناسبات . وعلى المحامي ان يبدأ حكايته بما يثير الرغبة فيها بلا تعسف ولا تقييق في الكلام . وليلاحظ استمرار الافادة فلا يأتي بما عنده منها دفعة واحدة بل يجعلها تعظم كلما كتب وبذلك تكون قراءة الادلة موصلة للاقتناع بها ومفيدة للارتياح من طريقة سوقها ومؤكدة للاطمئنان الى ما اخذته حكاية الوقائع في النفس من اليقين فلا يقف القارئ الا حيث يقف البيان

وليتذكر المحامي على الدوام ان المحامين في هذا كله هم اعوان العدالة وحلفاء الحق لا خدم للشهوات ولا تبع لاهواء الموكلين لانهم مدافعون في الخصومات وليسوا برسل البغضاء والاحقاد . ولا ينسوا عند تناول القلم انهم اسراء لمنافع دعاوي فليطرحوا كل فائدة لا ترجع اليها ولا تميان بهم الخيلاء فيسترسلوا مع صرير القلم على القرطاس وينجروا وراء التخيلات . ولا يخافوا فوات المرغوب فان لهم في نجاح الدفاع عن الذين لجأوا اليهم فوزاً مبيناً وهو اجل كل مرغوب . ولا يكونوا كالناشيء في الصناعة وقد قرأ نتيجة ليس فيها الا الادلة والحقائق الصحيحة فعرض على انامله بالنواجز وقال لقد ضاعت الفرصة فلو اني كنت صاحب القول في الدعوى لنتل نخراً عظيماً لانها تقبل الاسهاب وجديرة بان يفرغ الانسان فيها حذقه ويظهر علمه وينشر

على الناس ما اوتيهم من الفصاحة وبلاغة التحرير ولكنك الجمل الخصم بسرد واقعة كذا والزمه الحجة بحكاية كذا واتعقب سقطاته ولا ادع له باباً يحجني منه الا سدوته عليه بما يحتمله المقام من الكلام فانهم اذا فعلوا ذلك فقد خرجوا عن فقههم وتخطوا غايتهم التي يقصدونها وصارت وريقاتهم قضاً لا نتائج اقوال تقدم من محامين يخدمون العدالة الى قضاة يحكمون بين الناس . وقد يكونون في علمهم هذا كالمصور الذي يزيد وشي الصورة في المواضع التي كان يجب عليه سترها عن الابصار . وفوق هذا تكون ايضا نتائجهم هذه خالية عن الكمال الذي هو حلية المحاماة مجردة عما تشتم منه رائحة محبة العدل التي تلوي بصاحبها عن ذكر ما يجرح الخواطر حتى ولا بسلاح قدمه الخصم اليه . وعلى كل حال فانه اذا كانت الكتابة على تلك الصفة مقبولة فهي قصة وان اشتملت على الاساءة فهي هجو وكلا الامرين عيب في المحاماة

ليس من المحرم على المحاماة ان تستخدم التقرير عند الضرورة او تذكر من الفكاهات ماله تأثير في الدعوى او تعطف بكلمة على بيان حال الخصم او تدل بجملة على مواقع النقص في فعله او ترمي بقول مؤلم لبيان غش كامن بل هذا مباح على شرط ان يكون الفرض الاولى منه بيان الحق وخدمة الدعوى وعلى شرط ان يكون القول لابساً على الدوام ثوب الكمال

الاستشارة

اخص ما يلزم فيها تحكيم العقل وحده واستعمال الروية والتوقي . وذلك لازم في الرأي وفي الاسباب التي يبنى عليها . وقد تؤدي الفتوى بكلمة او كلمتين

كما كان يفعل متشرعو الرومانيين وكما هو الشأن عند علماء الشريعة الغراء وقد يكون الغرض من الاستفتاء الحصول على قول واحد سلباً كان او ايجاباً ومحله ان كان المفتي عالماً دانت لفضله الافهام. الا ان هذه الطريقة غير وافية بالفائدة اذ لا يجب ان تصدر الفتوى كوحى نزل من السماء بل ينبغي ان يضاف اليها بعض العلل والاسباب التي توضحها فان ذلك مفيد للخصوم ومؤد الى احترام الفتوى وقائلها لدى الناس. وايضاً فانها ماطلبت الا لتداع بين ذوي الشأن ولتقدم الى القضاة مع النتيجة كأنها جزء منها فاذا تجردت عن الاسباب ضعف تأثيرها وربما احتقرها من رآها

يجب ان تحرر الفتوى بأسلوب سهل بسيط خال من الاستعارة والتشبيه مجرد عن التشنيع. وان تكون عبارتها علمية لا ادبية. وان لا يمتاز بعض اجزائها عن بعض الا بزيادة الشرح والايجاز حسبما يقتضيه المقام اذا سئلت اي الطرق اولى بالاتباع في الخصومة فأشر الى ما يؤمن فيه السير منها. وكن في اشارتك موافقاً للقانون دون سواه. ونبه الى وسائل الحياطة ولا تهمل واحدة منها وان كثرت فاطمئنان المرء على عمل اتمه اكبر من جميع الاتعاب

اذا سئلت اي دفاع اصلح للدعوى فعليك باستعمال ذكائك واستخدام فصاحتك لبيان وجهة الصواب في الامر المطروح بين يديك بعد ان تتحقق من عدالته وان لا حرج فيه

اذا سئلت عن رأيك في اقامة الخصومة فاذكر في نفسك ما قد جربت منها وما حكم به القضاء في نظائرها ولا تنس ان تقلب الاحكام

كتقلب الايام وكن قبل ان تقضى بوجود الخصام متردداً على الذوام ولكن
احذر التردد ان سئلت صالحاً

اذا سئلت حجة في خصومة نشبت امام القضاة وبان لك عدلها فات
بما تستطيع من اوجه البرهان واستنفد قدرتك باللسان وبالبيان

ان للافتاء في البلاد الاروباوية شأناً كبيراً واهله من ذوي الاعتبار
الاسمى بين علماء القوانين . ومنهم من انقطع اليه وجعله العمل في حياته
وفيه عندهم من الفوائد المادية ما يزيد على الحاجة فقد كنت اعرف ان
استاذي معلم القوانين الرومانية بمدرسة الحقوق في باريس وهو موسيو
(ليون كان) ينال منه في كل سنة مائة وخمسين ألف فرنك وكنت اسمع من
زملائي الفرنسيين انه مبلغ ليس بعظيم في جانب ما يربحه غيره من ذلك السبيل
وقد كان الافتاء عندنا في قديم الزمان رفيع الجانب غزير المنهل بين

اهل الشريعة الغراء ولا يزال له بعض الشأن في العصر الحاضر . غير انه بعد
ان كان عامماً يطلبه اهل الخصومات كما يطلبه اهل العلم انفسهم اصبح قاصراً
على ذوي الحاجات في الدعاوي . وهذا غير ما يجرى عادة في البلاد الاروبية
وغير الذي كان معروفاً عن السلف الصالح . ولذلك اسباب كثيرة يطول بنا
شرحها لو اردناه . لكننا نقول بوجه الاجمال ان تلك الاسباب ترجع كلها الى
ذلك التقيد الذي استولى على العقول والوقوف بالعلم عند حد لا يتخطاه
واستسلام العقول الى ما سطر في الكتب من المنقول كأنما شرع المعاملات
وجد في بدء الكائنات ويجب ان يبقى كما وجد الى ابد الابد . وليس
الامر في الشرع كذلك فان الضرورات تبيح المحظورات . ويحدث للناس

اقضية بقدر ما يحدثون من الفجور . والعالم متغير . والعادات متحولة .
فالمعاملات متبدلة . وشرع لا يحكم على المعاملات بمقتضى منافع الامة في
زمانها ومكانها ولا يلاحظ مقتضى العادات التي اقتضتها المصالح الجديدة
شرع ابتر . وشرعنا على غاية ما يرام . واف بالحاجات في كل زمان وكل
مكان (ما فرطنا في الكتاب من شيء)

ولعل من تلك الاسباب ايضاً الاقتصار في الفتوى على السلب او
الايجاب بلا توضيح ولا تفسير . ولعل منها ايضاً تناقض الاقوال ونيل الحق
والمبطل منها ما يهوى في جميع الاحوال

واما الاستشارة بين المشتغلين بالقوانين فمدومة عندنا على التقريب اذ
قلما يسأل المحامي رفيقه او يلتمس القاضي رأياً من زميله او يتشاور اثنان في
امر ابهم عليهما . والسرف في ذلك على ما ارى اكتفاء كل واحد بنفسه وظنه
انه بلغ النهاية في معرفة القانون وان كان ممن لا يحسنون العربية ولا يعرفون
كلمة من لغة اجنبية .

واذا اتفق ان احدهم جاء مسترشداً في امر وجدته يلقي عليك سؤاله
على صورة يحاول بها اعلامك بان غرضه معروف له من قبل وانما غايته ازالة
ما قام به من الشك فيه وربما شعرت منه ايضاً بانه غير مستعد لقبول اشارتك
ان خالفت مراده فخير النصيح عندنا ما ارضى لا ما وافق الحق والصواب
ومنهم من يسأل السؤال بسيطاً ثم يسمع جوابه منك الى آخره ويعيه ويفرح
به فرحاً تدلك عليه ضربات قلبه وتلمحه من اسارير وجهه ولكنه بعد ذلك
يقول لك (نشوف) كأنه رجل يشفق عليك ولا يريد ان يزد قولك استبقاء

لمودتلك او مراعاة لجانبك ووالله ما حملة على هذا الا الكبرياء والانفة من شكرك على مشورتك والاعتراف بفضلك في نصيحتك . ومن الناس من يسألك وهو لا يعرف من القانون حرفاً وليس من المشتغلين به فتجيبه بما استطعت وكنت تكفي من شكره بسكوته ولكنه يعترضك بما سمعه عن مثله وهذا نقص في الآداب وعيب في الخطاب وسيبه الجهل ومبناه احتمالار العلم والعلماء

لا لوم على من جهل بل ان كان اللوم فعلى الذي قضى الزمن الطويل في الدرس والمطالعة حتى انتهى به حظه الى وظيفة تربع فيها او محاماة اندرج بين رجالها ظن انه بلغ الذرى فطوى الكتاب وجفف الحابر وكسر الاقلام واهمل اكبر الواجبات حتى افادة نفسه بدوام المطالعة . ولو ان كل واحد ممن تعلموا القانون الف رسالة في مبحث من مباحثه (والقليل هو الذي يعجز عن ذلك) . لا صبحت اصول القوانين منبثة فينا ومبادئ الحقوق محتلطة بافكارنا ولخدموا بذلك امتهم وحكومتهم ولا استنارت عقول قعد بها الجهل عن معرفة منافعها فضلت سواء السبيل . ولكل واحد في كسله حجة يلتمسها . والكل يقولون متأقنين آسفين : ما الحيلة في بلد لا يجب اهله المطالعة ولا يميلون الى قراءة كتب العلوم . ثم ما فائدتي من اجهاد النفس في الجمع والتأليف وافتقاد القوى في النقل والتصنيف ولا مال احرزه ولا جاه ادركه . وبعضهم يقول اني لست ممن يتبغى المال من هذا السبيل ولا ممن يرغب في الفخار من طريق مثل هذا والغاية ان انفع بما اكتب ولكني ارى الباب مسدوداً فالناس لا يقرأون ولا يحفلون بما يعمل في فائدتهم فما

التعب والعناء وغايته لا تنال

اولئك قوم يحسبون ان المرء يرغب فيما يجمله . ويشترطون في الذي يطلبون له الفائدة ان يكون عارفاً بها من قبل . ويتوهمون ان الامم التي صارت حية بدأت كذلك ونشأت منكبة على مطالعة الكتب متهافنة على تعلم المعارف والعلوم . ولذلك يرون ان البدء في العمل غير مفيد . لكن تلك حجج لا نصيب لها من الحق والله يعلم ان الخول موجد لها والانصراف عن الخدمة العامة اصل فيها واعتقاد عدم الكسب او نوال الشهرة علتها

التحكيم

يحتاج المحامي في التحكيم الى كمال الاستقامة واعمال الرواية وامعان النظر حتى يصيب حكمه كبد الحق . فان له في التحكيم صفتين : صفة المحاماة وصفة القضاة . ولذلك يجب عليه ان يلاحظ ما تقدم جميعه وان يضيف اليه ما عرفه بالتجارب والاختبار

حكم المحكمين شريعة للمتخاصمين وللناس فيه ابحاث فيقدحون او يمدحون . فان كان الحكم محامياً لزمه ان لا يضع امام نظره غير الدعوى وان لا يفرق بين المتحاكمين ولو كان مختاراً من احدهما . وان لا يحجم عن الحكم على من اختاره اذا تبين ان الحق من جانب خصمه



لفصل الثالث

﴿ النقل ﴾

نقل اقوال العلماء والمؤلفين عادة قديمة اتخذها الخلف اعجاباً بآراء السلف وبالغوا فيها حتى كان الواحد منهم يحسب نفسه اضعف الكتاب ان لم يرجع في رأيه الى قول حكيم من القدماء او رأى من سلف من العلماء . بل انهم كانوا يخشون الافاضة بما تبكره عقولهم من الافكار الجديدة وما يطرأ على خواطرهم من السوانح المفيدة حذراً من ازدراء القراء وهرباً من اعين المنتقدين واستغرت هذه العادة زمناً طويلاً ثم اخذت في التناقص بتقدم المعارف وارتقاء المعلومات حتى وصلت الى ما هي عليه الآن . ومع هذا فان ذكر سقراط وارسطاليس وزورودست وابن سينا وابي قيراط والفخر وعبد الحميد وسجبان وغيرهم ممن تقادم عهدهم وطوت الايام معارفهم بالعلم الجديد لا يزال يأخذ من النفوس مأخذاً كبيراً

يجب على الخطيب او الكاتب ان لا يستعمل النقل في جميع الاحوال بل يختار مواقفه ويتحرى مكان الضرورة فيه . ويجب ان لا يكون الغرض من النقل الاعلام بسعة اطلاع الناقل . ويستحب ان يكون بالتلميح لا بتمام التصريح ليكون مقبولاً عند القراء او السامعين . ويشترط ان يكون فيه معنى أكد في تقرير مطالب الكاتب او الخطيب والا محج الناس وضاع اثره في النفوس خصوصاً اذا تعمق فيه صاحبه بحيث لا يستطيع غيره من المنقول

اليهم ان يأتوا به فانه لا يبقى له في نظرهم من الاثر الا الاعتقاد بان صاحبه متفاخر يميل الى الاعجاب

النقل على ثلاثة انواع : حجة • واستشهاد • واستئناس

فاما نقل الحجة فهو الاستدلال في المبحث بنص يخضع الخصم لحكمه وجوباً كما لو اردت اقناع رجل من اهل الكتاب فحججته بنص كتابه • وهذا النوع ممدوح بل واجب خصوصاً اذا كان المنقول عنه هو القانون الذي يجب على القاضي الحكم بمقتضاه

واما الاستشهاد فهو الرجوع الى قول مؤلف شهير وقد يكون لازماً في اثبات رأي غير متفق عليه من المتناظرين • وعلى الناقل ان يتخير مرجعه ويتفرس في درجة اعتقاد القضاة فيه • واحسن ما يرجع اليه هو رأي سبق العمل به في القضاء • ومن هنا ينبغي تفضيل المفتي به على غيره والشائع المشهور على القول المجبول • اذ مجرد الرأي لا يؤثر في المطلوب لسهولة نقضه بمثله فان لم يجد الطالب مراده تماماً كان الاولى له عدم النقل كي لا يتخذ الخصم حجة عليه

واما الاستئناس فهو الرجوع الى رأي في مبحث يشابه المبحث الحاضر او يقرب منه او يشترك معه في المبدأ المبني عليه • وهنا يجب الاعتناء جداً باختيار المنقول عنه • فان كان ممن اشتهر علمه وتمكن ذكره بين العلماء والمؤلفين كان الاستئناس به مفيداً لان القاضي يتردد طويلاً قبل الاقدام على مخالفة رأي رجل اجمع القوم على احترامه • وليس من التائدة ان يستأنس بقول من لم يكن حائزاً لتلك المزايا

وقد جرت العادة بالحذر من قول الحاماة اذا كان مجرداً عن شاهد منقول او حجة مأثورة . وسبب هذا تصور ان المحامي مشغول كل الاشتغال بمصلحة موكله فاذا قرر مبدأ دخل الشك فيه هل كان صحيحاً او مخترعاً لصالح الدعوى . وان ابدى رأياً قابلاً بغير اطمئنان وظن فيه انه كان ينطق بضد رأيه هذا لو دافع عن خصم موكله

نعم من القضاة من توفر علمهم وسمت مداركهم واستنارت افكارهم فلا يحتاجون الى شاهد او حجة بل ينظرون الى القول منصرفين عن قائله ويأخذون به ان كان صواباً او يردونه ان بان لهم الخطأ فيه لامستكبرين ولا مستهزئين . غير ان كل القضاة ليسوا ذلك الرجل وكثير منهم لا قدرة له على استنباط الرأي بنفسه فتراه متردداً بين الاقوال المتناقضة لا يدري ايها الصحيح . لمثل هذا يفيد النقل حتى يخرج من حيرة المتردد وتنتفي عنه هواجس التشكيك بالركون الى قول غيره ويطمئن في احكامه . فاذا كان المنقول عنه من ذوي الاعتدال في الرأي معروفاً باجادة النظر حصلت الثمرة وتمت الفائدة

لنقل افراط يجب التحرز منه . وقد يكون في الموضوع وفي المنقول عنه اما الافراط في جانب الموضوع فيحصل اذا كان المستشهد عليه واضحاً بذاته غير محتاج الى التأييد بقول الغير . وقد قدمنا ان النقل انما يفيد لدفع التوهم وازالة التردد فان لم يكن وهم ولا تردد فالتقل افراط

واما الافراط من جهة المنقول عنه فهو اذا لم يتخيرة الناقل لانه لا عبرة بقول كل مؤلف . وليس من الجائز الاعتماد على الرأي مهما كان لانه مسطور في

كتاب والا لما بقي مبحث بغير دليل من الجانبين . فعلى الناقل ان يميز بين العلماء وان لا ينقل عن احدهم الا اذا وجد رأيه صائباً في الحقيقة وشعر بان له في القلوب منزلة يعتمد عليها . وان يلاحظ بلد الدعوى والمحكمة التي تنظر فيها . ثم يعول في الاستشهاد على عادات ذلك البلد وقضاء تلك المحكمة لان نقله يكون آكد في الاقتناع وادعى الى النجاح وللاكثار من النقل سبيان

اولاً قد يبحث الانسان عن مسئلة في كتب شتى ثم لا يجد تمام ما يريد الا في واحد او اثنين ويصعب عليه ان تضيع اتعابه في قراءة تلك المؤلفات كلها وان يقصر نتيجة تعبته على ذكر قول او قولين فيفضل ذكر الجميع لانها وان لم تفد في الدعوى الا انها تعلم القارئ بان الكاتب بحث في تلك المؤلفات كلها وعرف ما احتوت عليه . وقد يخيل له ايضاً ان الذي اقتنعه ربما لا يقنع القضاة لتفاوت الافهام ولعدم علمه بالمؤلف الذي يميلون اليه فيفضل نقل الكل لعله يكون فيهم من يرجح القضاة رأيه

ثانياً قد يكون للباحث رأي مخصوص في موضوع بحثه ولكنه يرغب في ترجيحه استدلالاً باقوال المتقدمين ولذلك يتصفح الكتب والرسائل غير مكثف بمؤلفي زمن دون مؤلفي زمن آخر ثم يرجع الى العادات ويعطف على ذكر شرائع الامة الاجنبية كانه يريد ان يقهر جميع المؤلفين ويخضع كل العادات في خدمة رأيه وتأيد حجته فيكثر من النقول حتى اذا فرغ منها استراح خاطره بنوال بغيته وهي الاكثار من الاستشهاد باقوال غيره غير ملتفت الى ما بها من الضعف او القوة ولا الى القرب من مقصوده او البعد

عنه وسواء ثبت رأيه هو بذلك النقل أم لا . وربما كانت عمله هذا معيناً للخصم على دحض حجته ورد برهانه . وهذان السببان رديشان لا يجديان نفعاً وقد يحدثان ضرراً عظيماً فلماذا يجب الامتناع عن مطاوعتهما لا يستحب الاستئناس أحياناً إلا في حالة الفتوى فالسائل متردد يريد الاقتناع ورأي المسؤول يؤدي إلى هذه الغاية عادة . لكنه إذا بين في فتواه مطابقة رأيه لرأي مؤلف معروف أو عالم مشهور بين القوم كانت استئناسه موجباً لتصديق رأيه في نفس طالبه . ومن الواجب أن لا يقتصر في الاستئناس على قول الموافقين من العلماء بل ينبغي أن يضاف إلى ذلك رأي المخالفين بياناً للنقيض حتى يكون الاختيار مبيناً على تمام الاختبار فلا يندهش طالب الفتوى إذا فوجئ بما لم يكن له في حسابان

ومع ذلك كله ينبغي للمحامي أن يديم الدرس في كتب الشراح والمؤلفين وأن لا يهمل الاطلاع على رسائل أهل زمانه وأقوالهم التي ينشرونها ليزداد علمه لا ليفاخر الأقران لأن طلب العلم للمفخرة مفسدة وحمل للامور على غير المراد منها

العلوم التي تلزم معرفتها في المحاماة

على المحامي أن يتعلم أولاً شرائع البلاد التي يتخاصم الناس بمقتضاها وهو شرط لا بد منه قد أوجبه جميع القوانين المتعلقة بهذه المهنة في جميع البلاد والاحاطة بهذه القوانين لا تمكن إلا إذا اقترن علمها بمعرفة الشرائع القديمة التي استنبط منها الشرع الجديد ليكون المحامي فقيهاً قادراً على توضيح ما أبهم من المعاني عارفاً بعلل أحكام النصوص وأسباب التقنين فلا يخطئ

في تطبيقها على الحوادث التي تطلب فيها معونته
وينبغي له ان يكون عارفاً بتاريخ البلاد السياسي والقضائي وبعادات
اهلها واخلاقهم وطرق معاملاتهم وكيفيات معيشتهم . فبادراكها لا يتوقف
في تفسير ما ربما ظنه غير العالم بها خروجاً عن المعبود او مخالفاً لمقتضى الواقع
وان يكون له الملم بقوانين البلاد الاجنبية لاسيما قوانين بلاد النزلاء الذين
توطنوا بلاده وصاروا من ذوي الاملاك فيها وخالطوه في مدينته اليومية
واشتركوا معه في حياته الخصوصية والعمومية . وان يكون عارفاً ببعاداتهم
واخلاقهم في معاملاتهم ليقابل بين حالتهم وبين حالة امته ويتمكن من
تقدير الروابط القانونية الموجودة بين الفريقين على الوجه الصحيح

ويجب ان يكون له بعض العلم بكليات الصنائع والفنون حتى لا يحتاج
في كل ما تعلق بها الى مرشد في عمله وحتى لا يقف امام القضاة حائراً لا
يدري ما الذي يجيب به خصمه اذا ساقه الدفاع الى الاستدلال بقواعد
فن يجمله

ويجب عليه في مقدمة ذلك كله ان يكون عالماً تمام العلم بلغة البلاد
التي لا بد منها في اداء الصناعة سواء كان مشتغلاً بحرفته امام المحاكم الاهلية
او المحاكم المختلطة حتى يسهل عليه ان يخاطب موكله ولا يحتاج الى مترجم
يضيع معه الوقت ويكون هو إمامه في تحصيل المعلومات من الاوراق
واصحابها ولكي يميز معاني الالفاظ فلا يستعمل كلمة لمعنى الا اذا كانت تؤديه
اذ ربما كان ذلك سبباً في فوات المراد

وكذلك ينبغي له ان يتعلم فن الخطابة أريد صناعة الاقناع لا بلاغة

القول الذي يطرب الاسماع . فينبغي ان يكون عالماً بطرف من علم المنطق وعلوم البديع والبيان والمعاني وغيرها وان يطالع كتب الخطباء ورسائل الكتاب الذين اشتهروا بحسن المنطق وجمال التحرير وان يقرأ كتب الادب كالمحاضرات والمسامرات والقصص الجميلة ليكون مقتدراً على ترويح افكار السامعين والقراء بما يتجمل به القول فتستلذه الاسماع

علم الادب لازم في بعض الاحوال حيث لا يفيد القانون ولا تجدي النصوص وكان سيسرون يوجب على الخطيب معرفة الفنون الادبية والرياضيات والرسم والتصوير والنقش والموسيقى وغير ذلك

لكن اذا جهل المحترف بالمحاماة في البلاد المصرية قوانينها الاهلية والمختلطة والشرائع الدينية التي سادت احكامها ولا تزال حتى الآن . ونسي القانون الهمايوني وذيله . وقانون المنتخبات ولواحقه . ولوائح الادارة ونظاماتها وما اتخذته من الاجراءات والقواعد التي تعمل بمقتضاها . وتاريخ البلاد . وطريقة استنباط ما ولدته القوانين السابقة والادارة الماضية في الامة من الاخلاق واستحدثته من العادات . وما ترتب على هذه الاخلاق من المعاملات وطرق تبادل المنافع . وما كنا فيه وما نحن عليه من النظم السياسية . وما كان لنا وما هو لنا من الحقوق والواجبات . والروابط بين الحاكم والمحكوم في الزمنين صعبت عليه مهنته وضافت حرفته واختلط عليه الحق بالباطل واعتلت المنافع التي يعهد بالدفاع عنها اليها

ثم اذا كان القانون غير موافق لاحوال البلاد . واذا تضاربت الاحكام بالاحكام . واذا خالفت الاقضية مقتضى النظام . واذا عقلت النفوس بالاستهتار

بفضل الخصام . واذا قل احترام القضاة للمحامين وملوا من سماعهم اذا
اسهبوا وان احسنوا . واستكبروا الاخذ بمذهبهم استهزاء . وعدوا رأيهم قولاً
هراء . واذا سقط مقام القضاة في عين المحاماة . وضاع تبادل الالفة وحفظ
الكرامة وحسن المعاملة بين رجال الطائفتين . وجهل كل رقيقة . واذا أغفل
الناس علانية الجلسات وقتل الرقباء على كيفية اجراء العدالة . واذا عاف
المحاماة كل من تعلم او حسب انه تربى وتهذب وحام حول المصالح طالباً من
الكسل عيشاً ومبتغياً من ابتياع نفسه رزقاً يهدده فيه الوعيد حيناً بعد حين
واذا ضن علماء القوانين بنشرها . وهرب المتشرعون من بث اصول الشرائع
ونشر بذور القوانين في امتهم حتى نسوها . واذا جنح القضاء الى الایجاز في
احكامه والابهام في بيانه حتى صارت كالتمايم والطلاسم
اذا كان هذا كله فبئست العاقبة . وما هي الا تأخر المحاماة . وضعف هممة
القضاة . وضياع الحقوق والواجبات . وجود العقول والملكات . ورواج
سوق الظلم والعدوان

— الخاتمة —

(اخلاق المحامي)

قال بعضهم ما رأيت واحداً أبعد عن المحاماة من رجل يدرس الشرع
ليتخذ به وسيلة في اقتناء المال استلاباً من الذين ساء حالهم فتخاصموا . ويتعلم
الفصاحة ليعرض ما وهبه الله منها على الضعفاء بارفع الاثمان وقد تكون
مضرة خداعة . والواجب ان يكون هم المحامي طلب المعالي لا التماس المال

وما من شيء يدعو الى احترامه أكثر من ان يعرفه الناس بعيداً عن حب
النضار مجدداً في طلب الفخار . فما المحامي الارجل من اهل الخير قام يدافع
عن مواطنيه ويقدم لهم جميل النصيح والارشاد

وينبغي للمحامي ان يجمع بين مزييتين : حسن المنطق ودقة التحرير
من جهة . ومعرفة القانون من جهة أخرى . وان يتحلى بفضيلتين : حب
نصرة المظلوم . والاستهانة بظلم الظالم . فاليه يوكل الامر في المشكلات . وهو
الذي يرجى لحل العضلات . ويستودعه الناس اسرارهم فهو محتاج الى ثقتهم
به واعتقادهم بصدقه وامانته فوجب عليه ان يكون خالص النصيح كتوماً
أميناً بعيداً عن التفرير وأبعد عن الخيانة . وهذه صفات تقتضي ان يجمع
الرجل الى علو المدركة طهارة الاحساس . وصفاء الضمير . وسلامة النية
والامانة في الاعمال . والتنزه عن النقائص في الاقوال . والمحافظة على
مصالح من التجأ اليه في جميع الاحوال

من الناس من نصب نفسه للارشاد واستخدم الفصاحة في جاب
المنافع ودفع المظالم . ومنهم من حرك الامم بقوة بيانه . وطوى الحكومات
تحت طي لسانه . واستعلى على المظالم بقوة جنانه . وأثر في النظمات بقويم
حجته وبرهانه . أولئك هم الخطباء . والساسة الفضلاء . والكتاب الادباء
الذين بلغوا من التأثير على الافهام منتهاه . ولكنهم ليسوا بمحاميين

يجب ان يزيد المحامي على ذلك فيهب نفسه وما اتاه الله من الهبات
وما أودع فيه من عظيم المللكات الى خير مواطنيه . والانتكباب على درس
القانون ليمين للناس ما اختلفوا فيه . وان يرى السعادة في مد يد المساعدة

الى الفقراء . لا في طلب اعجاب الامراء . والتقرب من الحكام والكبراء
وان لا يكون امام العظيم هارباً . ولا للنفع من المسكين طالباً . بل يقوم
بوظيفته لكون اداؤها واجباً عليه

يجب على المحامي ان يصنى الى جميع الناس لكن لا يجب عليه ان
يدافع عن جميع الناس . يجب عليه ان يميز بين الحق والباطل . ويعرف
الصحيح من العاطل . ويجعل داره محكمة خصوصية تحكم في القضايا قبل ان
يتولاها . ومن الجرم ان يستعين بملكاته على مغالبة الحق . لان في ذلك
ميلاً عن الواجب . والميل عن الواجب مجلبة الخزي وداعية الشنار . ومن
استباح المحظورات . واستحل المحرمات . في الوصول الى غاية من الغايات
فهو عدو للمكرمات

اذا قبل المحامي الدعوى فذلك برهان على انه اعتقد سلامتها ورأى
انها تطابق العقل والقانون وحدث بهذا في نفس صاحبها املاً في النجاح
فيجب عليه اذن ان يعتني بها كل الاعتناء وان لا يدع باباً من ابواب الكد
فيها الاطرقة حتى يكون وفي الذمة حقها وادى الواجب الذي فرضه على
نفسه بقبولها . ان فعل هذا فقد قويت همته وصحت عزيمته واقترن عمله
بالنجاح الا قليلاً

ليعلم المحامون ان لهم خصوماً . وان خصومهم هم اولئك الذين تعدوا
على الحقوق فاهتضموها . وقعدوا عن الواجبات فلم يؤدوها . وتساحوا في
ظلمهم بما اوتوا من مال او جاه او سلطان او بما احرزوه من مكر وتقرير
فينبغي للمحامين ان يحتقروا في محاربتهم الاموال . وان لا يخافوا الجاه

ولا يرهبوا السلطان . وان يستعملوا الحيطة والحذق لتكشف لهم خبايا
الاشرار . واسرار المدلسين والاغيار . والا فهم تجار بيعهم وشراؤهم كلام

في كلام

أليق بالمحامي ان يكون مع كونه صادقاً أميناً . وناصراً للعدل على
الظلم بالحق . ثم يظن الخيانة في اخيه المحامي فيضن بعرض اوراقه عليه ولا
يركن في أمر من امور حرفته اليه

ما اشرف رجلين عرف كل منهما لصاحبه الامانة والولاء . فجعل سنده

في تسليم اوراقه اليه الاستقامة والوفاء

لا ينحصر فضل المحامي في المرافعات والتحرير بل فوق ذلك الفضل
فضل اصلاح ذات الين قبل استحكام الشقاق . وتسهيل الامر قبل شد
الحناق . وحسم المشاكل في ابانها . وارجاع الولد لابييه . والحاق الاخ
ثانية باخيه . وحفظ المال على الجميع . وستر اعراضهم بحسن الصنيع
ومساعدتهم على الائتلاف . ونفي عوامل البغضاء والاختلاف

فعل الخير . ودفع الضيق . وحماية القانون . ونصرة المظلوم . ونصح
العاقل . وهداية الجاهل . وقول الحق . والتمسك بالصدق . ومجاملة
الاخوان . وضون اللسان . والترفع عن الدنيا . واجادة درس القضايا
هذه صفات المحامي الصحيح

ملحقات

5/4/2
1/1/1
1/1/1

ملحق نمرة ١

ترتيب مجلس احكام ملكية

قانون نمرة ٢٤٩

قانون تركي مطبوع في سنة ١٢٤٩ ترجمته كالموضح بالبنود المشروحة اذناه صدر في

٢٣ صفر سنة ١٢٤٩

بند اول

ينبغي ان يتحدد ميعاد مخصوص لارباب المجلس العالي لايامهم وذهابهم وحسن مداومتهم مع اعطى تقوية لمواظبتهم وان ميعاد حضورهم في ايام الصيف من الساعة تسعة الى الساعة ٩ تسعة ونصف وفي ايام الشتاء من الساعة تسعة ونصف لغاية عشرة والذي ببولاق يتخصص لهم ميعاد لغاية عشرة وان لا يتجاوزوا عن المواعيد المعلومة وان حصل تاخير من قبلهم فيجري درج اسباب العذر الضروري بمضبطة المجلس

بند ثاني

ان قرآءة المصلحة^١ يصير السماع بالاذن القلبية ويكونوا مبرين عن الصيانة والحجابة وايضاً من الغرض والنفسانية ويعطى لها صورة مرضيه واذا كان احدا من ارباب المجلس يريد يستغفل المجلس لداعي غرضه ونفسانية ويتهم احد الذوات الذي يكون مستقيم الاطوار استنادا لسعيه في خلاص المذنب من باب التصاحب فاذا تظاهر ذلك فلا يصير انغماض العين بل يصير الاظهار من الغرض ويصير انصاحه اولاً بالمجلس وايقاظه وفي ثاني دفعه اذا حصل منه ذلك يجلس خمسة عشر يوم بمحل خدمته مع قطع ماهيته مدة حبسه واذا لم ينصح فيجلس شهر بلا ماهية وان لم يتنبه يصير نفيه الى ابو قير مدة سنة بلا ماهية عبرة لغيره وعند تمام مدة نفيه يترتب له نصف ماهية لحين يستخدم

بند ثالث

بحسب الضرورة اذا كان احدا من ارباب المجلس لم حضر فيلزم يحجر تذكره ويرسلها للمجلس ويوضح فيها عذره الذي منعه عن الحضور وعند ذلك يصير ارسال

(١) المصلحة بمعنى المستئلة او الدعوى

معاون او حكيم لتحقيق ما اوضحه بخطابه فاذا وجد بخلاف يصير ايقاظه في اول مرة وفي ثاني مره بحبس عشرة ايام وفي ثالث مره بحبس عشرين يوم في محل مصلحته ويصير قطع ماهيته مدة سجنه

بند رابع

ان قرآة المصلحة بالمجلس اولا يصير قرآة اصلها ثم يصير قرآة الجوابات الذي تحرر بالمجلس ومن بعد القرآة يصير ملاحظة النفع والضرر وتعطى الصورة المقتضية

بند خامس

ان القضايا الوقتية الذي تورد بالمجلس جميعهم ومرهون نظرهم حين الختام فالتقصيه التي لم يوجد لها وسع وقت لنظرها فلا ينبغي اعطى الجوابات فيها على بركة الله بل يصير ابقاها الى ثاني يوم

بند سادس

ينبغي ان كتاب المجلس والمعاونين يطلعوا الساعه اثنين في ايام الصيف وفي ايام الشتا الساعه ثلاثه ويستلموا الاوامر الوارده منطرف حضرة جناب داوري والواردات والاوراق الواردين من الجهات السايه ويصير تسليمهم الى الترجمة وايضاً كاتب المجلس يجهز ما يقتضى قرايته بالمجلس حين استكمال المجلس

بند سابع

ان كاتب الخلاصات والتيد والجرنالي وكتاف افندي وكاتب ومعاون وميض المجلس يحضروا بالميعاد المعلوم ويصير اخراج الخلاصات الوقتيه كذا يصير تبيض الخلاصات واخراج فهرست الاجماليات وتبيض ما يلزم تبيضه باوقاته ولا يصير تاخيرها ولا التراخي ويوضع امضاءهم بذييل الخلاصات والجرنالات بصحة تحريرهم وعند مقابلتهم فاذا حصل سهوا فاول مرد يصير ايقاظه وفي ثاني مره بحبس ثلاثة ايام وفي ثالث مره بحبس عشرة ايام وفي رابع مره بحبس شهر بلا معاش في محل استخدامه

بند ثامن

ينبغي ان ار باب المجلس من اي ذات كان من الكبير او الصغير ما دام دخلوا باب المجلس فجميعهم يكونوا بمقام جسم واحد واذا احدا اعطي جواب بمصاحبه فالاخر لا يعارض له بقصد انه يصير تصديق رايه ويتفاوت الوقت بل بحسب المصاحبه لا يصير مراعية الخواطر وكل من يمين راي صايه بما يقتضى المصلحة وفي وقت المغرب يعطى

الاستراحة قدر نصف ساعه

البند التاسع وهو الخاتمة

اذا كان احدا من ارباب المجلس توجه لجهه بلا عذر من دون اخباره للمجلس فاول مره يصير ايقاظه بمعرفة المجلس وثاني مره يعمل بالحبس خمسة ايام بمحل خدمته واذا لم يتنبه فيصير معاملته حسبما توضح سابقاً وعلى هذا الوجه يصير دستور العمل واجري هذا القانون ويعطى لكل واحد نسخه من القانون المحكى عنه بيده للاجري بمقتضاها

وجد صورة هذا القانون نسخه تركية عليها ختم مجلس عالي داوري تاريخها ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ ومذكور بختام النسخه ان هذا صار تنظيم بمعرفة المجلس وصار منظور الجنب العالي وصدرت اراده سنه باجراء بالمجلس العالي وبالمجالس السائره



ملحق نمرة ٢

تشكيل الدواوين وقانون السياسة نامه

الفصل الاول

عن بيان الترتيبات الاساسيه

بند اول

لما كانت كافة امور الحكومة المصرية يلزم انها تكون منحصرة في ستة دواوين عموم ومع تقسيم ديوان الايراد على جهتين يصير اعتبارها على سبعة دواوين عموم فيلزم ان تكون امور احكام محروسة مصر وفصل ورؤية الدعاوي التي تورد عرضحالانها من الاقاليم في بعض المرتبات حسب الاقتضا واصدار الاوامر عنهم تكون بالديوان الخديوي كما في السابق ومصلحة الابنية وفروعاتها والمخبز الملكي مع الكيلار العام وتوابعه والسلاخانة والقوافل وديوان المواشي وتعلقاته وترسانة بولاق وفروعاتها والاستبتاليات الملكية والرزنامه العامره وبيت المال والاقواف المصرية والثرخان الملكية وجبال المرمر وطره والاثر ومهمات واشغال الحموديه مع خزينه الامتعه وادارة

الضربخانه المعموره ومادة الاحتساب بعد رفع المحتسب والبوستات ومجلس التجار ومجلس تجار اوروبا تصير حالتهم بعهدة مدير الديوان المثنى عنه الذكر وحيث ان حسابات هذه المصالح تقديماً للخزينة الخديوية ضروري نفقاتها ايضاً يكون تحت امر المدير المومى اليه ثانياً دواوين كافة الايرادات تكون تابعة الى ديوانين عموم يعنون عن كل منهما بديوان ايرادات خلاف الايرادات الحاصلة من الزروعات وصادرات بيعها بمعرفة ديوان التجاره وتوريداتها الى خزينة الديوان المذكور واما فروع الدواوين المذكورين فهي اولاً حسابات كافة مديريات الاقاليم وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان ثانياً عموم ايرادات الاسكندرية والمصالح الموجودة الان بايرادات المحروسه مع الكمارك والمقاطعات والاقاليم بالجملة الموجوده بالخزينة وقت تاريخه فاما مفتشين الاقاليم فيكونوا مأمورين على امور تفتيش المصالح فقط وورشة الذمات الموجوده الان بالشوري الملكيه يصير نقلها الى احد الدواوين السابق ذكرها حيث انها مثل الايراد ثالثاً نظام وادارة العساكر البريه وتعليمهم وتعلماتهم وضبط وربط حركاتهم واشخاص ومهمات الوردو والقشلات ومحلات الخيام والقلاع واسبتاليات العسكريه وخدمة صحتهم وورش ومخازن المهمات الحربيه والبارودخانات وتعلقاتها واشوان تعيينات العسكريه مع الخنازير والحاصل كافة مصالح العسكريه الجهاديه تكون تابعة لديوان الجهاديه حكم الجاري الحاله هذه رابعاً كليات ادارة ونظام وتعليمات وتعلمات الدوتما مع ضبط وربط حركاتها من كونها من الامور العسكريه تكون بطرف سعادة مصطفى باشا سر عسكرها والترسانه والمخازن والخزينة البحريه وتجهيز مهمات وماكولات وسائر لوازمات الدوتما والاستباليات البحريه مع خدمات الصحه تكون تابعة لديوان عموم يسمى ديوان البحر وادارة ساير مصالح المصروف الموجوده بالاسكندريه تكون تابعة ايضاً الى الديوان المذكور ومجلس التجار واهور الاحتساب ورؤية الدعاوي والعرضيات واهور الاحكام بالاسكندريه تكون بطرف مدير الديوان الخديوي خامساً مدارس المبتديان والتجهيزيه والخصوصيه والكتبخانات ومخازن الآلات والادوات وعينات العلوم والصناعات مع التناظر الخيرييه ومطبعة بولاق والوقايح المصريه تكون تابعة ديوان عموم يسمى ديوان المدارس وحيث ان الدوات المستخدمه في فروع الديوان المذكور يمكنهم ادارة الاشغال والمصالح المحتاجه لمعارف وصناعات اوروبا حسب اللايق يلزم ايضاً حساباتهم بالمديريات حكم الجاري بهذه

الافاق غير ان الامور الهندسيه مع ادارة زرائب المرينوس والاصطبلات الكبرى الكائنه بناحية شوبرا تصير احالهم على عهدة مدير الديوان المرقوم واما لزوم احالة المدرسخانه الملكيه على ديوان المدارس ولو انه شيء من المعلوم لكن بمناسبه وجود المدارس اليوم قد صار عدم لزومها من المفهوم فينبغي ابطالها وتوزيع تلاميذها الصغار على المدارس واعطا تلاميذها الكبار الى ساير المصالح سادسا ادارة التجاره المصريه والامور الافرنكيه وبيع المحصولات المصريه يصير ابقاها بعهدة مدير الامور الافرنكيه وديوان التجاره المصريه حكم الجاري الان ولما كانت احالة مصالح الايرادات بالحيمه تحت ادارة احد مديرين دواوين الايرادات العموم من الاشياء الضروريه يقتضى ان يصير اعطا حساباتها الى ديوان التجاره المصريه والامور الافرنكيه بمناسبه قربها الى المصالح المذكوره ومنه يلزم توريد حسابات جميع الايرادات الى احد دواوين عموم الايرادات سابعا كرخانة الطربوش بفوه مع كافة الفابريقات الكائنه بالاقاليم والمحروسه يلزم انها تكون تابعه الى ديوان يسمى ديوان الفاوريقات وحيث ان من مقتضيات ذات المصلحه ان تكون حسابات جميع الايرادات منحصره بدواوينها وسيا ان تلك الفاوريقات مثل الايرادات فكذلك يقتضى على الديوان المذكور انه يعطي حساباته الى احد دواوين الايرادات

البند الثاني

ان مديرين دواوين العموم يلزم ان يكونوا مسئولون وملزومون بالمصالح التابعه الى دواوينهم واذا وجد منهم حركات مغايره للقانون والاصول فلدى تحقيق دعاويهم حكم المشروع بالسياستامه يصير ترتيب الجزا الالايق لهم

البند الثالث

ان النظار والمستخدمين بكافة المصالح يكونون مسئولين وملزومين بطيب وردى احوال المصالح التي مستخدمين بها كما هو شيء لازم ويصير التفتيش عليهم من طرف دواوين عمومهم دائما واذا وقعت منهم جنحه يصير تحقيق دعاويهم بحضور ارباب استشارة الديوان التابعين له حكم المحرر بالسياستامه ويجري ترتيب الجزاء المناسب اليهم طبق منطوقها

البند الرابع

ان المصالح المتنوعه يصير تقسيمها على ورش بكل دواوين عموم حسب اللزوم

بمناسبة جسامة الفروعات وينتصب ناظر لكل ورشه ويكون للنظار المذكورين ارباب استشاره بدواوينهم لاجل بالذاكره بينهم يستشارون مع بعضهم بخصوص المصالح والامور اللازم رؤيتها

البند الخامس

انه يلزم مقايسه عن مصاريف سنوية الدواوين العموميه واعراضها للاعتاب السنيه لكي عند صدور الامر بترتيب مبالغ يكون مقابله على المصاريف واعطائها من ديوان ايرادات بطالب مدير ديوان العموم المبالغ المرتبه الى الديوان الذي يكون تحت ادارته من ديوان الايرادات اولاً باول واما اذا كان لم توجد به دراهم على قدر الكفايه فيصير الاعراض عنها للاعتاب العليه

البند السادس

انه يلزم على كل ديوان عموم تنظيم جرنال يكون مشتملا فقط على زبده المصالح التي صار رؤيتها وتقديمه للاعتاب يوم الخميس جمعي

البند السابع

يقتضي عقد مشوره بوقت معين تكون في السنه دفعه واحده بحضور مديرين الدواوين العموميه والذوات الذين يسمون من لدن المراحل العليه وبعد المذاكره بينهم عن الامور الجسيمه اللازم رؤيتها بالحكمه تعير الهمة منهم بتقديم صورة القرار الى الاعتاب الخديويه

البند الثامن

ان اجماليات الحسابات الشهري يلزم تقديمها الى الاعتاب العليه من الدواوين العموميه حكم الجاري الان واما في اخر السنه فينبغي ان يصير تقديم حساباتهم الى ديوان تفتيش الحسابات مع كافة الاوامر والسندات لمراجعة تلك الدفاتر والسندات والاوامر وبالمراجعه عليهم يجري تحقيق حسابات كل ديوان ولدى ثبوت ضبط الحسابات وارسالها مع الاوامر والسندات الى الدفترخانه

البند التاسع

ان من المعلوم عدم اجراء ورفاء امور مملكه على ما ينبغي ما لم يصير وضع اساس مصالح الحكومه تحت اصول واعطاء العدل لحسن سلوكها واعطاء هذا الاعتدال حكم اصول المعترفه والمجربه وادارة اصول الحكومه على سياق واحد وتميز طيب وردي

كافة المصالح واعطاء رابطة لحسن سلوكها فمن المفهوم انها من الامور المنوطه لولي الامر فقط وانما الواجب على ذمة الحاكم في درجات متسعه وجسيمه كما هو امر شهير اعنى على قدر ما يكون مدبرا ومجتهدا لم يكن له وقت لكسب وقوفه لحقيقه احوال مصالحه جميعا فبنا على ذلك اقتضى الحال لترتيب شورى خاصه تكون مركبه من ذوات مقدار الكافي يصير انتخابهم من العبيد الذين مجربين الاطوار واصحاب قابليه ولياقه ومفهوميه لدي ولي الامر حكم الجاري بممالك اوروبا لكي اولا يصير صرف الازدهان بالشورى المذكوره الى الدقائق والحقائق التي حوتها المصالح الصادره من الاعتبار والوارده من الخارج وبالموازنه على المنافع والمضرات يصير اعراض مالها للاعتاب ثانيا لدي مطالعة جرنالات زبد المصالح التي تتقدم للاعتاب من الدواوين وقرار المجلس العمومي السنوي يعرض للاعتاب المواد المندرجه بها ثالثا الشورى المذكوره تكون ماموره لرؤية دعاوي حكم المسطر بالبند الثاني والثالث رابعا اربابها يكونون ماذونين باعراض وتقديم ما يخطر ببالهم من التدابير والترائب التي تكون مشتمله على منافع البلاد خامسا الشورى المرقومه يلزم انها تكون مركبه من ناظر مع ذوات بقدر عدد دواوين العموم

الفصل الثاني

عن بيان العملية

البند الاول

المديرون والنظار بكافة الاقسام والدواوين والمصالح يلزمهم الهمة في نجاز ما هم منوطين به من تحصيل الاموال وباقي مطلوبات الميري في اوقاتها وحفظ الجسور والترع وملاحظة كافة رى الاصناف في زمن النيل وتخصيرها وزراعة الصيفي واقتداد الغير مقتدرين على الزراعة ومساعدتهم بالموافق وعمار البلاد واعطا كل ذي حق حقه بالعدل والانصاف بدون غدر احد لا من كبير ولا من صغير والنظر بالدقة في دعاوي المظلومين باي نوع كان ولا ينظرون لاحد بعين الغرض ولا يراعون خاطره وملاحظتهم الاشوان والحازن واشغال كافة المستخدمين بهم ان كانوا قائمين بوفاء خدمتهم والاخذ والعطاء بينهم في الكيل والوزن بالاستقامة وتكملهم الشروط المتعلقة بخدمتهم ام لا

البند الثاني

كافة المستخدمين بالاقاليم الذين لهم زراعة بالقري من الكبير الى الصغير ينبغي ان لا يستخدموا الفلاحين جبراً في اطيان زراعتهم لاجل ان لا يصير في ذلك تأخير لزراعة الفلاحين وايضاً لا يستخدمون احداً من الفلاحين بدون اجره ولا يأخذون مواشيه ولا الات زراعته قهراً ولاجل منع الاشتباه ينبغي ان الحدمه بالاشوان لا يوردون محمولات زراعتهم بالاشوان المستخدمين بها بل يوردها الي اشوان اخري

البند الثالث

مشايخ القري لا يكون لهم سبيل على الفلاحين الا فيما يخص مطلوبات الميري مثل تحصيل الاموال المطلوبه منهم لجهة الميري والتحفظ على الجسور والترع بمعرفة باشمهندسين وخدمة اراضي الصيفي والشتوى وجميع لوازم الميري بكل نوع كما يجب اعنى كافة مطلوبات الميري تكون على دور الفدان وطلب النفقات يكون على عدد الانفار الموجوده وتحصيل النفديه والاصناف يكون بحسب التقسيط بالعداله بدون عذر احد

البند الرابع

ينبغي ان صيارف القري المستخدمين اولا يكونون مضمونين بمعرفة عمد الاهالي ومشايخ البلاد ثانياً يكونون متممين العمليه المطلوبه منهم ومكلفه الاطيان وجريده المال والفرده تكون مطابقه لزام الاطيان والفرده وغيرها ثالثاً يلزمهم الاهتمام في تحرير وتوزيع الاوراد على الفلاحين في اوقاتها مكتوباً بهم اصول الاموال المطلوبه منهم وكما وردوه من نقود واصناف وغلال وغيره خفصاً ممن عايم فيقيد لهم باورادهم بوقته بدون تأخير رابعاً يقتضي ان كافه النقود التي يتعاطوها من الاموال يوردوها حالاً بالجزينه المأمورين بتوريد النقود بها خامساً من كون ان مرتب مفتشين على عمليه صيارف التواحي فيكونوا ملتزمين بملاحظه عمليتهم واتمامها على الوجه اللازم

البند الخامس

كتاب الاشوان وباقي الفروع الصغيره التسابعه للمديريات والدواوين ينبغي ان يكون انتخابهم لخدمته بمعرفة المفتشين بواسطه اجتماع من يلزم حضورهم من الباشكتاب

البند السادس

الاقلام والمصالح الميريه التي بحسب الاقتضا يباعوا الي الملتزمين فينبغي ان قبل

نهاية مدة الملتزم الاول بشهرين يصير الشروع في بيع المصلحة فان كان ذلك بالمحروسة يرسل خبر الي الاسكندريه ودمياط وان كان ذلك بالجهتين المذكورتين فبالمثل يرسل خبر الي المحروسة ثم يصير احضار الملتزمين والذي يلزم حضورهم من التظار وغيرهم بطرف مديرين دواوين الإيرادات ويصير جاب كشف مقدار مبيعها بالسنة السابقة وتصير المزايدة من جميع الراغبين وفي اثنا المزايدة ينبغي انه اذا كان احد طالبا وراغبا في الزيادة وله ضامن معتمد فلا يصير منعه وحين تمام المزايدة يرسل خبر من طرف المدير الي المحلات المقتضية بموجب جواب على مقدار ما بلغ القلم المذكور واذا كان احد في الجهات له رغبة في زيادة القلم المذكور ويحضر خبره لحل المبيع ينظر فيه ويجرى تسام ذلك القلم او المصلحة الي من وقف عليه اخر المزايدة بالشروط المستوفية ببقا سبعة ايام من ختام مدته وتحرر شروط نامه بتختم المديرين المذكورين وتسسخ صورتان واحده منهما تحفظ بمحل التحصيل والاخري تحفظ تحت يد الملتزم واذا كان احد يريد الزيادة بعد ختام المزايدة ولو بيوم فلا يصير قبوله واذا كان توجد شروط نامات الاقلام والمقاطعات الموجودة غير موافقة للمصلحة فيصير اعمال شروط نامات تكون موجبه لعدم التعدي ومستوجبه للضبط والمنافع وبموجبهم تصير المزايدة وتعطى الي الالتزام واذا كان الملتزم ياخذ شيئا زياده عن الشروط نامه فيجوز جزاء بموجب السياسة نامه

البند السابع

انه لا يخلو الامر بدواوين المبيعات من وجود اشيا مرغوبة واشيا بعض الاوقات غير مرغوبة فعند حصول ذلك ينبغي تحميل الاشيا الغير مرغوبة على تدر ما يخص المايه في الاشيا المرغوبة ودفع ائمانه باوقات التسليم ولم يعطى شي بالمواعيد وان كان شي كثير فبداعي انه يلزم لتسليمه مدة اكبر يوم نظراً لكثرة الصنف فيعطى ميعاد عشرون يوما لاجل ان لا يتعوق دفع الثمن ولا يباع لاحد شي مرغوب بدون تحميل كذلك حين تسليم الاشيا التي صار مبيعها وبوقت تحصيل ثمنها يلزم ان تضير معاملة التجار على نسق واحد ويكون الجميع بالمساواة واذا كان يصدر الي المدير امر بتزيل ائمان اشيا بحسب الاقتضا يقتضي انه يتوجه هو بنفسه الي المصلحة الموجودة بها الصنف المذكور ويجري جرده بالضبط ويكونه ان كان بالوزن او بالعدد يعدده وينبه على الناظر ويخبر التجار بان يكون المبيع من هذا الصنف بالثمن الناقص طبق الامر واما الاصناف التي تباع بالمزاد فتكون باطلاع ناظر المصلحة والمدير ويحضر التجار الذين لهم اخذ وعطا في تلك الصنف والذين يرغبون ان ياخذوا

منه وتصير المزايدة بينهم الي ان يقف المزاد على واحد وباقي الحاضرين يكفوا ايديهم فيختموا الجميع على قائمة المزاد ويصير تمهيرا ايضا من المدير وناظر المصلحة ومحفظ فان كان وقع ذلك بالحروسة تتحرر صورتها الي اسكندرية ودهياط ورشيد ويتحرر خطابات الي الجهات المذكورة لكي بوصولها بطرف كل منهم مع العينة يجمع ايضا التجار بطرته وتصير المزايدة بينهم ويحجى كما جري بالحروسة ومن بعد حضور تلك القائمة للمحروسة يبيع الصنف الي من اعطي ثمن زياده ويؤخذ منه الثمن بوقت التسليم وعلى الوجه المشروح يحجى العمل بالاصناف التي تباع بالمزاد بالاسكندرية ودهياط ورشيد واذا كان الذين راغين الصنف المحدود سعره يتكاثروا ومدير المصلحة يعلم انه اذا زاد ثمن هذا الصنف يصير مده بدون ضياع رغبته فيجلب التجار وتصير المزايدة في مقدار من الصنف ويباع الي الطالين بالثمن الذي بلغه بالمزاد لحين ازدياد راغيه واما اذا كان احد عابر طريق يريد اشترا شي فلا يبيع له شي حتى يحضر تذكرة اذن بذلك من المدير الي ناظر المصلحة واذا كان يصير مبيع شي الي التجار لاجل البيع بمحلات اخري فيعطى تصريح بتم المدير وناظر المبيع ببيان وزنه وعدده وتاريخ يوم مبيعه ويصير قيد التصريح المذكور بطرف المدير

البند الثامن

المشتريات اللازمة الي مصالح الميرى يكون مشتراها بمعرفة المديرين ويحجى قضاها على الاوجه الاتي ذكرها حينما يلزم مشتري صنف الي مصاحبه يتحرر خطاب من ناظرها الي مديره موضح به مقدار الصنف المطلوب ولاي شي لزومه ويكفي المصلحة لغاية اى تاريخ والذي لا يدرك فيه تقدير المده فيكون بوجه التخمين والتقريب وان كان الطالب شيا وقتيا يبين فيه لزومه لاى شي بالتوضيح وينبغي للنظار والركلا بالمصالح ان يلاحظوا الاوقات المناسبة لمشتري اى صنف كان من المعتاد لزومه واساس التشغيل منه في اوان تكاثره ورخص اثمانه ويمتلكوا الفرص في كل وقت موافق لمشتري اى صنف كان لزومي للمصاحبه لفائدة الميرى ويعرضوا عن الكيفية باوقاتها بدون تأخير وكذلك المديرين يلزم ان يكونوا ملازمين بهذه الملاحظه حيث ان نعمها غايد للميرى ما خلا الاصناف اللازم جلبها من بحر بره الموضحه بعده فيورد تلك الخطابات الي المديرين موضحه على الوجه المشروح ينظرون في صحة لزوم الصنف ودين بعد ما يتضح انه لازم جلبه لمصلحة فان كان ذلك موجودا باى مصاحبه كانت من مصالح الميرى يصير اخذه منها

وان كان لم يوجد بمصالح الميرى ويلزم مشتراه من التجار فيقتضى ان يكون موجودا بطرفهم قوايم عن بيان عمد التجار الافرنك والعرب باسم التجار الذين لهم اخذ وعطا في المتاجر وكذلك يقتضى ان يحضر قوايم جمى الى ديوان كل مدير من ديوان الكمرك ببيان البضائع الواردة للتجار اسم باسم الصنف ليكون بيان ذلك معلوما عندهم والذين يكون عندهم الصنف المذكور يصير جلبهم بطرف المدير بحيث يكون حضورهم في يوم واحد وايضا يصير جلب كشوفات باثمان الصنف المشتري من سابق للاستدلال والاعتماد عليهم وبحضورهم يطالب منهم عينات الصنف فالذين عندهم يكتبوا بخطهم انه عندهم ويحضروا العينات والذين يقولون ان تلك الصنف لم يوجد عندهم يكتبوا انه غير موجود عندهم وبحضور العينات وملاحظتها فان كانت موافقه للطلب من بعد الامتحان بمحل لزومه فيجربى التتمين بمناسبه الصنف والوقت مع ملاحظة الاثمان السابقة والحاريه بالبلد وبين التجار وبعضها باسكندريه ودمياط لاجل ان يعلم من ذلك الارجح للديوان ويكون ذلك بحضور من يلزم حضورهم من ارباب المصالح ومضى استوى الثمن فيؤخذ من التاجر الذى سمح بالمبيع والتجار الذين لم يسمحوا بالمبيع بالثمن المقرر يوضعوا خطوطهم ليعلم انهم ما سمحوا بوقت المشتري ثم يتحرر ككشف بمقدار اللازم من الصنف باثمانه من بعد تنزيل السمسره المقرره للميرى مبين به العينه بالطول والعرض والسبك بالخط والنقطه وما اشبه ذلك مما هو لازم ويحتم عليه من المديرين ومن التجار الحاضرين ويرسل هذا الكشف مشروحا عليه الى الناظر مرفوقا مع العينه بصحبة مخصوص من المعاوين الذين بطرف المدير بحيث ان تكون العينه محفوظه معه اما داخل كيس مختوم عليه بالشمع الاحمر اعنى القابل للتمغه يدمغ والقابل للتحتم يحتم عليه والغير قابل لهذا وهذا يوضع في كيس كما شرح او فى زجاج وقاية من تغييرها وبوصولها الى ناظر المصلحه يجرى تسليمها بواقع العينه بحضور المعاوين المرسلين من المدير وايضا على المعاوين المذكور ان يلاحظ تسليم مقدار الصنف بالكامل سواء كان بالوزن او بالعدد وكذلك الناظر يلزمه هذه الملاحظه نفسها وان كان شئ كثير ويلزم لتسليمه مدة اكم يوم تكون هذه الملاحظه منوطه بمدير او ناظر تلك المصلحه او معاون يعتمد به معرفته ومن بعد التسليم يصير الاستعلام من الدواوين شرحا على كشف الثمن الوارد من المدير فاذا كان يعلم من مشروعات الدواوين ان التاجر المشتري منه عليه ذمه من الذممات القديمه فيعطى الى التاجر المذكور رجعة اصنافه خصما من ذمته

بالديوان الذي عليه ذمه فيصرف له الثمن نقدا بوقته حكم شروط المشتري ولاجل ضبط المشتري على الوجه اللازم يلزم ان المديرين يرسلون كشوفات لبعضهم بأثمان الاصناف المشتراة بطرفهم كل خمسة عشر يوما مرة ثانيا الاصناف اللازم جلبها من بحر بره نظرا لجسامتها وملاحظة اثمانها تكون ارجح حيث استبان ذلك من الكرتينات الواردة من بحر بره فلاجل الحصول على ورودها ينبغي ان تحرر كشوفات من المحلات اللازم بها اشيا جسيمه مثل حديد واخشاب وصلب ونحاس وكلما كان جسيم المقدار باعتبار لزوم سنه كامله وترسل الى طرف المديرين ومن بعد ملاحظتهم لها يرسلوا صورتها من طرفهم لطرف مدير الامور الافرنكيه واما المشتروات التي من نوع الظهورات ولم تكن جسيمه فيصير جلبها بمعرفة سمسرة الاسواق وعندما يصير مشتراها يعطى السمسره العايدة الي الميرى للسماسه ومن حيث ان دواوين الفروع يحصل بها بعض مشتروات جزويه وقليله فلاجل عدم ضياع الوقت يلزم ان نظار الفروع يكونون ماذونين باشترا مشتروات لغاية الف غرش في الشهر

البند التاسع

تشغيل كافة الاصناف المقتضى تشغيلها بجميع جهات التشغيل يكون بواقع معدلاتها المعتمده ودايم الاوقات تلاحظ المعدلات المذكوره من المفتشين وما دونهم وكلما يصير ملاحظه شئ من نوع التوفير مع استقامة الشئ على اصوله فيعمل شئى فان كان موافقا ولا يوجب خلافا فيقبل ويجرى امره واما تشغيل الاشيا التي تكون بواقع تكاليفها ولم يمكن الوقوف لها على معدل فتل هذه يلزم دقة ملاحظتها من المفتشين بالمعاينه ويطلعون عليها اهل الخبره وان كان احد من اهل الصنعه يتعهد بتوفير شئ من باب صناعته ويكون خاليا من النفسانيه وفيه لياقه اى مشهود له من اناس معتمدين من ارباب صناعته بذلك فلا يمنع من تعهده وتصير له المساعده ومتى تبين توفيره مع اتقان الشئ كما ينبغي للمرغوب ان كان للمبيع او الموافقة محل لزومه فيرتقى رتبه اعلا من رتبته الاولى وان كان المتعهد يظهر ان تعهده لا يخلو من النفسانيه الا انه مشهود له بالصنعه المتعهد عنها فقط فيقتضى انه لا يترك كلامه بل يمتحن بشئى بشرط انه اذا لم يتم تعهده يكون ملزوما بالحسامه والشغاله الذين يتقنوا شغلهم طبق المطلوب فتؤخذ منهم الاشيا التي اشتغلوها ولم يحسب للاوسطا المتعهد اجره ويصير صرف اجرة الشغاله المذكوره من طرف اصصاواتهم وان كان قبل منهم شغل خلافه فيكون الذى قبل منهم هذا الشئ ملزوما

بالاجرة وان كانت اجرة تشغيل الصنف من بعد تاديتها لم تساوى اثمانه فالملتزم بباقي الحساره العهد في تشغيل الصنف وبما ان هذا الباب متسع فيقتضى ان يكون مشمولاً بدقة الملاحظة من المفتشين ومن كافة المستخدمين والاسطاوات وارباب الكار حتى يكون دائماً مربوطاً على اصول قويه وبغاية الاستقاءه خصوصاً مصاحبة المهمات وترسانة اسكندرية لانهم مصالح جسيمه واشغالهم متنوعة وبما ان من المعلوم ان كل من جهته مصلحة تشغيل يفهم حركات استقامتها فيقتضى ان كل من كان جهته تشغيل يرتب قانوناً بذواقة اشغاله ويربطه على سلوكه حسن باصول مستقيمة ومن بعد قبوله يجري الحكم بموجبه

البند العاشر

الذممات القديمة ينبغي الاجتهاد في تحصيلها ودايم الاوقات ينظر في جريدة اسما الذين عليهم الذمم ولا يترك شئ بدون طلب واذا كان موجود ذمات غير مقسطة فيصير الاهتمام في تحصيلها واذا لم يمكن تحصيلها مره واحده فيصير ربطها على تقسيط مناسب وتحصيلها بموجبه واذا كان احد يتأخر عن دفع التقسيط بوقته فيتحصل من ضامنه واذا كان ايضاً احد من الذين ربطت ذماماتهم على التقسيط لم يمكنه احضار ضامن على انه يوفى تقسيطه بداعي عدم اقتداره وتحقق وثبت انه لم يكن له قدره على تأدية تقسيطه فيخفف تقسيطه ويصير ربط دينه على تقسيط جديد بالنظر لاقتداره وعند ذلك يعمل بمقاييسه عن دينه يتحصل في اكام سنه مع تحرير قائمه ببيان كافة موجوداته والذي يرى انفع وارجح الي الميري من تخفيف تقسيطه واخذ موجوداته فيعرض عنه للاعتاب السنيه واما اذا كان يمكن تأدية دينه بالتقسيط في مدة اقل من خمسة عشر سنه فيصير ربطه على تقسيط نظراً لاقتداره من طرف مأمور التحصيل بدون اعراض للاعتاب الكريمه

البند الحادى عشر

الكتابه بكافة مصالح الميري تكون بدفاترهم بطريقة الزنجير المقبوله والدفاتر تكون مجزعه ومحبوكه ومنمره ومحتوما على اوراقها ورقه ورقه والكتابه بالنمره الدايره بدون ترك ورق ابيض بين الكتابه وبعضها وتكون بنجاية النضافه خاليه من القشط والاعبطه ولا يكون بها تكرار عمليه اعنى متى كان الديان موجوداً بمحل فيه الاكتفا فلا يتكرر وضعه في محل ثاني ولا يكون وجود دفاتر غير لازم ودفاتر الحسابات التي تتقدم شهري من

دواوين الفروع الى دواوين العموم والى محل قبول حسابهم تكون بمقتضى مواعيدها المقررة ومفقطه بقلم باشكاتب الجهة بها اسمه وختم مديرها او ناظرها ومصحوباً برفقتها سندات المقررة تسليمها شهري وباخر السنة يتقدم ارسال دفاتر حسابات دواوين العموم مع سندات الى ديوان تفتيش الحسابات

البند الثاني عشر

من حيث ان كتاب اليوميات ملزومين بمراجعة الرجوع التي تورد لهم محررين بقلم ريس الورش بقدر ما هو مبين بالرجع فمن بعد مراجعتهم يجري قيدهم بواقعهم ولا يلتزمون بحفظ سندات عندهم حيث ان كامل الرجع تحرر بقلم ريس الورش المذكورين فيلزم ان يصير حفظ الرجع المذكورة تحت يد ريس الورش

البند الثالث عشر

الدواوين الجسيمه المرتب بهم ريس ورش كل ريس ورشة ملزوماً بمراجعة وحفظ مستنداتها لحين تسليمهم محل لزومهم واما كتاب الخالي المرتين بالدواوين المذكورة فيكونون بغاية الهمة والاجتهاد في تشهيل الحسابات باوقاتها والاشغال اليومية بانها كل شئ باوقاته واما الدواوين الصغيره المرتب بهم ريس واحد فقط فيكون هو الملزوم بحفظ السندات وتسليمها كالاصول الجارية

البند الرابع عشر

كافة الرجوع التي تحرر فقبل ختمها ممن هو منوط بختمها يلاحظها باشكاتب طرفه ومتى كانت في محالها يوضع اسمه عليها واذا كان لازم صرف نقديه يكون عليه اشارة الصراف بقلم من هو منوط بالصرف كما هو مرتب بالعماميه ايضاً كون التحريرات معظمها متعاق بالاحسابات والسندات فالذي يخص الحسابات والصرف يكون تحرير رد جوابها باشتراك الناظر مع الباشكاتب ومن بعد تحريرها يوضع الباشكاتب اسمه عليها والناظر يختمها والدواوين التي بها صرف بكثرة ينبغي ان يصير اجرا عملية ذلك على موجب الترتيب الذي صار بالحزينة الخديوية في سنة ١٢٤٥ الموجود صورته بديوان عموم التفتيش من حيث انه موجود بالعمارات والمهمات وما اشبه ذلك من المحلات صيارف مخصوصة فيلزم ان يكون الصرف للساعة تسعة من النهار ثم يفتلوا يوميات الصرف بيومه ولا يفضل شئ بلا تكوين ومقابله الى ثاني يوم ولا يصرف شئ بدون استحقاق

البند الخامس عشر

اي باشكاتب يرتفع من الخدمة بمنحه موجه لرفعه فينبغي انه يقدم الحساب المطلوب منه هو والكتاب التي بصحبته لغاية رفعه في ميعاد وان تأخر عن الميعاد المقرر فيشتغل بدون ماهية على طرف الديوان حين ان يقدم الحساب واما اذا كان التأخير ناتجاً من عدم ورود الحسابات من محلاتها والتي ورد منها مستكمل شطبها لغاية رفعه فكلما صرف له من بعد الميعاد والذي يصرف يحصل للجانب الميري ممن هو السبب في تأخير الحساب واما الباشكاتب الذي يرتفع نظراً الى انتخابه لمصلحة اخرى او عذر مقبول ولا يحصل مخالفه بالمصلحة المستخدم بها ويكون الكتاب الباقيين على ما هم عليه فلا يلتزم بتقديم الحساب الذي لم يحل ميعاد تقديمه بل يكون مطلوباً من الباشكاتب خلفه

البند السادس عشر

الكتاب المرتبه عليهم عمليه فيقتضى ان لا احد يجبرهم على عمليه غير ملازمه منهم واذا اشتغلوا فيما لا يخصهم وحصل تأخير في شغلهم المختص بهم فيصير البحث عن اسباب التأخير فان كان سببه منهم فتصير مجازاتهم بموجب سياستنامه واما اذا اتضح انه ليس منهم بل من الذين فوقهم فيكون مجازاتهم ايضاً بموجب السياستنامه

البند السابع عشر

اذا تأخر تقديم حساب اي مصلحة عن ميعاده فالاول يصير طلبه فان حضر بوقت طلبه فيها وان لم يحضر فيستعلم عن اسباب تأخير الحساب فان كان تأخيره مبدئياً على سبب مقبول فخالا يجري ما يوافق لسرعة انها الحساب ويجزر سنداً بان يصير تقديمه في التاريخ الفلاني ويرسل الى محله

البند الثامن عشر

صيارف الخزن حيث ان سابق وردت لايحه في حق تنظيم اجرا عملياتهم ونشرت عموماً فينبغي اجرا العمليه بموجبها وانما لاجل ملاحظة ضمان الصيارف بالدقة ولايقى لاحدهم مداخله ولا مصاحبه مع المستخدمين وخلافهم فعلى ذلك اذا كان يقتضي عدل او تبديل الصيارف الموجودين تحت مديرية فيصير عدلهم او تبدياهم بمعرفة وان حصلت شبهه في اطوار وحركات صيارف دواوين العموم فخالا يكف يده عن المصاحبه وينظر في حسابه وجرده واذا تبين انه ما حصل منه افعال مغايره للاصول فيبقى في مصاحته واذا حصل عكس ذلك فيصير مجازاته بموجب السياستنامه

البند التاسع عشر

كافة ارباب الخدم من الكبير والصغير يكون تحت يدهم سراجى مطبوعة تحتوى حساب اصول وخصوم استحقاقهم ان كان سنويه او شهريه فعلامة الصرف تكون فيهم بقلم خزنديارية الحزن والمديرين والنظار ومأمورين الصراف او من وكلايهم بمقدار ما يصرف دفعه دفعه بتواريخ الصرف ونهاية كل سنه يؤخذوا منهم مشروحا عليهم وحل التسليم بخط وختم اصحابهم او بخط غيرهم ويعطى لهم خلافتهم عن السنه الجديده مبين بهم مقدار المتأخر لغاية السنه الماضيه واما الذين يرفعون في اثنا السنه فيؤخذ منهم سراجيهم بوقت رفعهم من بعد صرف استحقاقهم مسددين على الوجه المشروح واما الاجريه الذين باليوميه فيكون بيدهم سراجى ايضا مطبوعة ومختوم عليها ويحرر تاريخ اليوم الذى يستخدم فيه الاجير على الشرايح المذكوره وتحت من طرف المأمور بخطمها لاجل ان الايام التى استخدموا بها تكون معلومه وكما صرف لهم شئ يحرر عليهم بان صرف ذلك في التاريخ الفلانى ويكون بعلم مأمور الصرف ويصير تسليمهم الى الصراف

بند عشرين

الاستحقاقات التى يتوقف صرفها الى اربابها في اوقاته ويتورد في اصول الاستحقاقات يجرى صرفها الى اربابه عند طلبهم بمعرفة المدير او النظار قبل مرور اربع وعشرين شهرا ومتى زادت مدة عدم صرفه عن اربع وعشرين شهرا فلا تصرف بل يصير البحث عن الاسباب الموجبه لعدم صرفها الى اصحابها ومتى كان صرفه في محله ولا مانع فيه فيصرف بمعرفة المدير ويشرح فيه لحل الصرف ما اتضح له بوقت التحقيق واما المضاف لغاية سنة ٤٨ وما يضاف بالسنوات التى بعدها بمقتضى الامر العالى فصرفه يكون فقط بموجب الاراده السنيه

بند واحد وعشرين

ان من الان وصاعدا اذا كان يلزم رفع شئ من اى شئ يكون خلاف المقتن فلا يصير رفعه وخصمه الى جانب الديوان الا بموجب امر عالى

بند اثنين وعشرين

الخزنييه المستخدمين بكافة مصالح الميري ينبغي اولا ان يكونوا مضمونين ويعرفوا القراء والكتابه وثانيا يلزم ان يكون كلا منهم صاحب ادراك في الاصناف التى تحت يده حتى لا يقبل لهم اعذار اما ان كان اهل كار ولم يفهم الكتابه ويحتاج الامر الى استخدامه

لعدم وجود خلافه فبالضرورة يصير استخدامه ويصير جرد المخازن بالاوقات المعينه حسب اللزوم ومن حيث ان في اثنا ادارة الجرد لا تخلو عن الصرف والايراد فيصير تحريرهم موضحين بالبيان ويختتموا من ناظر المصلحة او من الذى مامور بالجرد ومن المخزنجي والقباني الذى يوزن الاصناف ومن ككون ان قباني المصلحة جرده مخالف للاصول فيصير الجرد بمعرفة قباني اجنبى وحين نهاية جرده تصير مقابلة جرد الكف على جرد القلم فان كان يظهر فرق يتحقق امر ذلك ويعطى له صورته حسب مقتضاء

بند ثلاثة وعشرين

القبانيه المستخدمون بمصالح الميرى يلزم ان يكونوا جميعا مدركين في كار القبانه وكافة عددهم تكون مرقومه بالعدد الهندى المعروف عند العامة ولا تكون عدد مرقومه بالقبطى ودايم الاوقات يفتقدوا عددهم ويعايروهم بالضبط وايضا شيخ القبانيه يلاحظ اشغالهم ويعاير العدد وفي اوقات بغته يمسك على كل منهم اى صنف موزون ويعيد ميزانه وكما يظهر يخبر عنه المدير او الناظر بالجهة وعلى القبانيه قيد كلما وزن من ايراد وصرف بالدفاتر المطبوعه الموزعه عليهم منمره مع نظافة الدفتر وعدم الاضطراب وكما وزن يحجرون به اعلاما بخطهم باوقات محل الديوان وان كان الشئ الوارد يحتاج فى وزنه الى اكم يوم فالذى يوزنه يومي يقيده بدفتره وعند نهايته يحجر علما بالبيان وزنه وزنه تاريخ تاريخ وان كان الشئ يكثر وزنه اكثر من اسبوع فيقتضى كل جمعه يحجر علما بالموزون ويقدمه الى الديوان وكل يوم يقابل دفتر الديوان على دفتره وتوضع اشارة المقابله بدفتره بقلم الكاتب الذى يقابله واذا كان بدفتر القباني بعض رقم مصلح بالقلم خالى الشبه يتفقط المقدار بقلم القباني وعليه اشاره بالصحه بقلم الكاتب واما القبانيه الذين يكونون قبانيه وعهدتهم الاشيا التى يوزنونها فيكونوا على اصول المخزنجيه الموضح بيانهم قبله

بند اربعة وعشرين

ريسا المراكب ينبغي ان الارزاق التى تنشحن بمراكبهم تكون بحضورهم حتى يفهموا مقدار ما شحن ان كان بالوزن او بالكيل وعلى كل منهم الالتفات بالدقه في وقت الاستلام ويؤخذ عليهم سندا بالتسليم من بعد فهمهم المقدار الذى يستلموه ولاجل الضبط يكون بشهادة العهد حيث ان بكل مورد موجود بها عهده وان وسق المراكب يكون بقانون حملتهم فى ايام النيل ويكون بمعرفة العهد كذلك ريسا المراكب يكونون ملزومين وقت التسليم فى محل الوصول بان يكونوا بغاية الالتفات والدقه فى التسليم لمن يستلمهم حيث

انهم ملزومين بما يظهر عليهم من العجز ويصير استخدام المراكب البرانية والميرية على نسق واحد

البند الخامس والعشرون

المفتشون عليهم ان يتموا واجبات وظيفتهم كما هو لازم عليهم ويلاحظوا المشتريات والمبيعات والتشغيل والمعدلات بغاية الضبط والدقة الواجبه ويجرون تفتيش المصالح التابعة لتفتيشهم طبق المبرهن بلايحة التفتيش مع جرد خزن الصيارف بغته والبحث عن لزوم الاصناف والموجودات والمواشى التي بالمصالح وتوزيع الغير لازم على محلات لزومه والتاكيد على المديرين وكافة النظار والخدمه على الاجرا كما هو محرر وتميم خدمتهم ويلاحظوا اشغالهم وحركاتهم ان كانت بالاستقامه فى حق المصلحه ام لا وكذلك ينبغى ان المشكلات والدعاوى التي تتقدم الى المفتشين لا يوخرون نهوها وحلها على الوجه اللازم بحضور من يلزم حضورهم ويعرضوا عن كل ما يلزم اعراضه باوقاته او لا باول البند السادس والعشرون

كافة الاصناف والموجودات التي تكون باشوان الصرف ومخازن الميرى تكون على قدر اللزوم والاحتياج وكلما كان زياده عن اللزوم ولا حاجه لوجوده فينتضى توزيعه على محلات لزومه وان كان شى غير لازم بمصالح الميرى فيعرض عنه باوقاته الى مدير الديوان الذى هو تابع له لكي اذا استصوب ميعه يباع حتى لا يتراكم شى بالمتاخرات بلا فائده وان كانت اشيا لا يصح ميعها بحسب الاقتضا فترسل الى المخزن المعد للالات النير اللازمه كذلك لا يكون بالمتاخرات تجهيات تحت الحصر بل يكون انها امرها او لا باول ولاجل استقامة المتاخرات على الاصول المرغوبه ينبغى على المديرين والنظار ملاحظة ذلك حيث انهم يجتموا دفاتر الحسابات في كل شهر وكذلك المفتشون يلاحظون ذلك بوقت مرورهم

البند السابع والعشرون

انه اذا كان يقتضى اعمال او تعمير محلات لاجل التشغيل بمديرىات الاقاليم وبمديرىات دواوين العموم او مخازن لتخزين الاقشه والاقطان ومحلات مماثله لذلك او بعض محلات بالقطار والجسور ويكون ذلك ضروريا فيقتضى ان تكون مباشرة الاعمال والتعمير بمعرفة المهندسين ويتحرر كيفية ذلك من مديرين الاقاليم الى منتشيمهم ويصير درجها بالجرنال الجمى الذى يتقدم للاعتاب السنيه من طرف مديرين دواوين العموم

البند الثامن والعشرون

اذا كان احد يستدعى بتحرير مصلحه او قلم فينبغي اولا ان يصير البحث عن حالة الشخص المستدعى فان كان من المزورين وعليه غبطه في جهه وفاعل ذلك لمنفعة نفسه اما لنفسانيه مع غيره فلا يقبل كلامه واما اذا كان خاليا من هذا جميعه فيقتضى ان يتوضح منه الابواب المشتبه فيها ويشترط على المستدعى باعمال باب من الابواب المذكوره شئني ويصير له التنبيه بانه اذا كان لم يتحقق شئ فيما استدعى به فيكون ملزوما بدفع ما يصرف ويترتب عليه الجزا الذي كان يناله المتهم فان قبل بهذا الشرط يهتم له في اعمال الشئني وان كان يظهر في يد المستدعى حق فيقتضي له المساعدة ويجرى تحرير باقى الاقلام المستدعى بها وماهية الكتاب اللازمه الى التحرير تصرف من جانب الديوان لكن بشرط ان الذين يأمرهم باعمال التحرير يلاحظوا ادارة المصلحه بوقت التحرير حتى لا يحصل عطل في اشغال المصلحه

البند التاسع والعشرون

انه بحسب الاقتضا لا يخلو الامر من وجود وكلا عن المديرين ونظار الدواوين والمصالح فينبغي ان الوكلا المذكورين لا يختصون على اشيا غير معتاد صرفها وخصمها ولا على رجع اصناف لازم خصمها ولا على دفاتر الحسابات حيث هذا وامثاله منوط بمعرفة وملاحظة من هو مرخص به وان كان المدير يريد انه يعطى رخصه الى وكيله لعدم التعطيل في المصلحه مدة غيابه يلزم انه يحرر سندا بختمه يحتوى انه وكله وكيله مرخصا لحتم الاوراق المذكوره فيفعل مثله بكل الوجوه ويحفظ السند بمحل الديوان

البند الثلاثون

ينبغي ان خصم كافة الاصناف مثل ما هو جارى الان واذا كان يقتضى الحال الى ترتيب كتاب زياده عن المرتين نظرا للعملية بمعرفة المدير يصير جلب باشكاتب ديوانه مع باشكاتب دواوين العموم بديوان طرفه وعند ذلك تنظر العملية وبالمذاكره يعطى قرار عنما يقتضى له الحال والقرار المذكور يرسل الى ديوان تفتيش الحسابات بمعرفة المدير وعندما ينظر ذلك ايضا هناك فان اتضح انه في محل يصير اجراء

البند الحادى والثلاثون

ينبغي على كافة نظار المصالح الميريه الموجود تحت نظارتهم مواشي تعلق الميرى ان يلاحظوا التحفظ عليهم بالمعاينه بكل وقت والمواشي الموجوده بكل محل تكون فقط على

قدر اللزوم ولا يكون موجود مواشى زياده عن اللزوم والثور الذى يكون متشوشا والحكيم يحكم بذبحه فان وجد احد من الرعايا ياخذوه وهو على قيد الحياه ثمن مبيعه ذبيح فيعطى له وياخذ منه الثمن نقدا

الفصل الثالث

في بيان سياسة نامه

من حيث ان حسن سلوك الامور المملكيه منوطا باجرا مضمون اللوائح والقوانين فاذا كانوا المستخدمين بالمصالح الميرييه من كبار وصغار لم يوفوا حكم اللوائح والقوانين كما هو الواجب عليهم او يفعلوا شيئا مخالفا لاشرف الانسانى او لشروط العبوديه فيلزم ان يجازوا بجزاهم اللايق بهم لاجل ان يكون تاديبا لهم وعبرة لغيرهم فمن ذلك ومن كون ان رجوع اجرى القوانين الى الجميع يعنى الى الكبير والصغير من عدالة الحكومه قد تحررت السياستنامه ادناه لاجل ان يصير العمل بموجيها وبالله التوفيق

الباب الاول

ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرييه ان كان صغيرا او كبيرا ويتجاسر على اختلاس مبالغ واموال وغيرها من الذي تحت ادارته او من الذي صار تسليمه له على وجه الامانه واختلاسه يزيد عن خمسة الاف قرش يصير ارساله الى اللومان من سنتين الى خمسة سنين مربوطا بالنجير واذا لم يزد عن الخمسة الاف قرش يكون من ستة شهور الى سنتين والذي صار اختلاسه من اى شئ يصير تحصيله بالتام من مرتكبه واذا لم يكن له مقدره على تاديته فيصير تشديد جزاء ولا يصير ابلاغه الى مثليه

الباب الثانى

ان كل من كان من خدامين الميري ياخذ ولا يعطى رخصه باخذ شي من الاهالى او من غيرهم خلاف الاشيا التى يشتريها بثمنها الى لوازمه الضرورىه فيرسل اللومان مربوطا بالنجير من سنه الى ثلاثه ويتحصل منه الشئ الذى اخذه ويورد الى اربابه واذا كان صرفه ولم يبق له مقدره على تاديته فيصير ابلاغ مدته الى خمسة سنين

الباب الثالث

ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرييه وياخذ رشوه والا ياخذ شي باسم الهديه فيمقابله الرشوه وياخذ خفيه او جهازا فيصير مقايضة الضرر الذى حصل الى المصاحه

من الرشوة والهديه التي اخذها ويصير ارساله اللومان مربوطا بالزنجير من سنة الى ثلاث سنين ويصير تحصيل الذي اخذه من اى شى وحفظه بخزينة الايديه لاجل ان يصرف الى العمارات الملكيه واما اذا كان احد يخبر عن الذى يقدم الرشوة قبل ما ياخذها ويتحقق انه صحيح فالجزا الذي يخصص على الذى ياخذ يصير اجراء على من يريد يعطى

الباب الرابع

ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميري وقشط دفتر او سندات بناء على حيله ويكتب دفتر او رجعه او سندا بخلاف الاصول والا يستعمل ختما مشابها فيرسل الى اللومان مربوطا بالزنجير من سنتين الى خمس سنين

الباب الخامس

ان كل من كان مستخدما بمصالح الميرى من الكبار والصغار ويورث ضررا الى جانب الميرى او الى سائر العالم او يعطل حق واحد بصورة اجرا الغرض فيصير ربطه بالقلعه من ستة اشهر الى سنتين واذا كان يقتل احدا لاجل اجرا الغرض سوا كان بالضرب او بطريقه اخرى فاذا كان للمقتول ورثه ولم يرضوا بالديه فيصير القصاص والا يرسل اللومان مدة حياته واذا كان يرتضوا بالديه فبعد تحصيلها منه كمطلوبهم يرسل الى اللومان من سنتين الى خمس سنين لاجل التريه

الباب السادس

اذا كان احد يشتري الاشيا اللازمه من خارج لاجل جر منفعة وهى موجوده بمخازن الميرى فيحتمل انه عين الاغتلاس فيصير مجازاته بالجزا المقرر بباب الاغتلاس اما اذا لم يكن لجر منفعه واشتراها من غير ان يبحث ان كانت موجوده بمخازن الميرى ام لا وبهذه الصوره يتحقق انه صار سببا لتلف الموجودات فيحصل منه ثمن الاشيا التي صارت عادمه واما اذا لم يكن له مقدره على تاديتة فيربط بالقلعه من ستة اشهر الى سنتين

الباب السابع

ان كل من كان مستخدما بخدمات الميرى واتلف او اعدم شيا من الاشيا والامتعه والالات والادوات التي صار تسليمها له امانه والتي تحت ادارته وضبطه من عدم دقته واهتمامه فيحصل منه ثمن الاشيا الذى اتلفها واعدمها واذا لم يكن له مقدره على تادية

ذلك والذي اتلفه قليل فيصير استخدامه بالحل الذي هو فيه ثلاثة اشهر بلا معاش
واذا كان شيا كليا فيربط بالقلعه من ستة اشهر الى سنتين

الباب الثامن

اذا كان احد من نظار المصالح الميريه في وقت مبيع الاشيا الميريه التي تحت ضبطهم
لم يحشوا ويتجسسوا عن احوال التجار واعطوا شيا من المفلسين والذين لهم سابقه وبهذه
المناسبه يصير سببا لاعدامه مال الميرى فاذا كانت الدراهم التي اعدمها جزئية وله
مقدره على تاديتها فيصير تحصيلها منه واذا لم يكن له مقدره فيصير حبسه واستخدامه
بلا معاش بالحل الذي هو فيه مدة ثلاثة اشهر واذا كانت الدراهم كليه وله مقدره فنظرا
لجسامه المبالغ يصير ربطه بالقلعه من سنه الى ثلاثة سنين

الباب التاسع

ان كل من كان مستخدما بمصالح الميرى من صغير وكبير ويستعمل دراهم الميرى
او يستعملها احد غيره على اسمه فن بعد استرداد الدراهم التي استعملها يصير ربطه
بالقلعه من سنه الى ثلاثة سنوات واذا لم يكن له مقدره على استرداد الدراهم المذكوره
فبحيث ان هذا عين الاغتلاس فيجبرى عليه الجزا المحرر بباب الاغتلاس

الباب العاشر

ان كل من كان مستخدما بمصالح الميرى ان كان كبيرا او صغيرا وياخذ او يعطي
شيا زياده عن استحقاقه من دراهم الميرى فاذا كان استجراره جزئيا فن بعد استرداده
يصير حبسه او استخدامه بلا معاش باصلحه التي هو فيها مدة ثلاثة اشهر واذا كان
كليا فبعد استرداده يصير ربطه بالقلعه من ستة اشهر الى سنه واحده واذا لم يكن له
مقدره على استرداده فبحيث انه عين الاغتلاس فيصير مجازاته كما هو مشروح بباب
الاغتلاس

الباب الحادى عشر

انه اذا كان يوجد احد من المستخدمين بخدمة الميرى ياخذ شيا من الاصناف
والغلال والميريات وغيرها من التجار والاهالى لاجل التجاره خلاف محمولاته التي
تحصت من اطيانه التي زرعتها بالمال ومن جفكله وكذلك اذا كان احد الخدمه يتجر بخصوص
مصالحه المامور بها فيصير ضبط الاشيا التي يتجر فيها الى الميرى ويصير ربطه بالقلعه
من ستة اشهر الى سنتين

الباب الثاني عشر

ان الذين يرتكبون الجنح المحرره اعلاه ثانی مره فیصیر جزاهم مرتین

الباب الثالث عشر

اذا كان احد من المستخدمين بمصالح المیری صغیرا او کبیرا یعطى سکه وحللا الى احد خلافه بناء على نفسانيه او غرض والا ينظر شیا فیہ مضره ولم یعرض عنه الى المحل اللازم له الاعراض بوقته خوفا منه او بسبب مراعاة خاطر فاول دفعه یصیر عزله واقامته بمنزله بلا معاش مدة ستة اشهر وفي الدفعه الثانيه یصیر ربطه بالقلعه سنه واحده والدفعه الثالثه یصیر تبعیده من خدمات المیری جملة کافیه

الباب الرابع عشر

اذا كان احد یتهم احد او یفتري علیه بناء على غرض او نفسانيه وفي اثنا التحقيق یظهر ان ادعاه بخلاف فالجزا الذى كان یصیر اجراء على المتهم اذا كان الکلام محیجا یصیر اجراء على من افتري واتهم

الباب الخامس عشر

اذا كانت الکبار والصغار المستخدمون بالمصالح المیریة یخالفون مضمون الاوامر ومنطوق اللوائح والقوانين الذى صایر العمل على موجبهم ولم یطیعوا الذى علیهم فاول دفعه یصیر حبسهم بالمصلحة التي هم فیها من ثمانية ايام الى خمس عشر یوما وفي الدفعه الثانيه مدة خمسة عشر یوما الى اخر الشهر وفي المره الثالثه یصیر حبسهم بمحل المصلحة من غیر معاش مدة شهر واحد وان كانوا لا یستبروا یصیر عزلهم من المصالح المامورین لها واذا كان عدم انقیادهم یصیر موجب الى السکوت فی المصلحة فیصیر رفقتهم من خدمتهم اول مره

الباب السادس عشر

اذا كان احدا من الذوات المستخدمین یتداخل فی شغل خارج عن شغله ومتفرعات ماموریه وصار منه معامله غیر لایقه لاحد فابتداء الامر یصیر حبسه فی محل خدمته خمسة عشر یوما واذا كان یفعل ثانی مره یصیر حبسه شهرا ونصفا واذا كان یفعل ثالث مره یصیر حبسه بلا معاش فی محل خدماته ثلاثة اشهر واذا كان لم ینته یصیر عزله

الباب السابع عشر

إذا كان الكبار والصغار من المستخدمين بالمصالح الميرية يتكاسلوا ويعطوا اهمالا في المصالح المامورين بها ومن اهمالهم وتكاسلهم هذا لم يحصل سكتة وخلل الى ذات المصلحة فيصير مجازاتهم كما هو محرر بباب عدم الاطاعة اما اذا كان اهمالهم وتكاسلهم هذا يورث المضره الى ذات المصلحة فيصير حبسه بمحل المصلحة المامور بها بلا معاش من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر واذا كان ايضا يظهر مضره ناتجه من تكاسلهم واهمالهم فيصير طردهم وتبعيدهم من الخدمة

الباب الثامن عشر

إذا كان المتهم بتهمة من التهم المشروحه من ابتدا الباب الاول الى الباب الرابع عشر من الرجال الكبار فيصير دقة دعوته بمجلس مركب من ارباب شوري خاصه وناظر ديوان تفتيش الحساب والذوات الذين يصير تعينهم من طرف حضرة افندينا ولى النعم الداورى الانغم والحدوى الاعظم واذا لم يكن من الرجال الكبار فيصير تحقيق دعوته على وجه الحق والعدل بمجلس ديوان العموم المتعلق به ولما يصير اظهارها فيصير ترتيب واجرا الجزا التى يستحقه من المحرر بالابواب المذكوره وفى اثنا التحقيق فلا يصير ترتيب جزا في حق المستحق ما لم يكن المدعى والمدعى عليه بالمواجهه وان كان الذى صار تحقيق دعوته بدواوين العموم لم يقنع ويريد رؤية دعوته بمجلس ديوان غيره فتصير المساعدة لاستدعايه لاجل اسكاته واما جزا الذين يرتكبون الخنج الخفاف المذكوره من ابتداء الباب الخامس عشر الى ختام الباب السابع عشر فيصير اجراء بمعرفة الكبار الذين فوقهم ونظارهم ونظرا الى الجزا المحرر فى الثلاثة ابواب المذكوره فيكون كبارهم ونظارهم ماذونين فى التبديل من خمسة وعشرين الى خمسين كراباج

الباب التاسع عشر

ان الدعاوى التى يصير رؤيتها بالمجالس وتخصص جزاها كالمشروح اعلاه فيصير تقديم صورتها الى الاعتبار الكريمة لاجل ان يتعلق اجرا جزاها للارادة السنيه فاذا كان يرى موافقا ان تصير المرحه الى المذنب من لدن ولى النعم المعظم فعفو وتخفيف الجزا المحكوم به منوط الى الامر العالى

الباب العشرون

إذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميرية عاجزا فى ادارة المصلحة المامور بها

وتبين انه لم يمكنه ادارتها ويستدعى بان يصير استخدامه بخدمة مناسبة لحاله فتصير
المساعدة لاستدعائه واذا كان اختيارا ووجوده ليس نافعا له في حد ذاته ومن ذلك
يستغنى من المصلحه جملة كافيه فيصير حاله بالمتقاعدين بتخصيص معاش نظرا لحاله
وخدمته واما اذا كان له قدره على الخدمه ويستغنى من غير عذر فيصير تفيتش المصلحه
المأمور بها ولما يطلع طرفه خالصا يصير قبول استغفائه ولا يتخصص له معاش واذا كان
احدا يستغنى من اذيه كبيره فيصير احقاق حقه بموجب السياسه

الباب الحادى والعشرون

من حيث ان من المعلوم ان عمار المملكه والبلاد ورفاهية الرعيه والعباد وادخال
المصالح الميرييه في حسن النظام موقوفه على ثلاثة اشيا عظام اعنى اولا اجرا الانصاف
والعداله ثانيا الصدق والاستقامه ثالثا السعى والاجتهاد فلاجل ان يصير حصول هذه
الفضائل العظام قد ترتب هذا القانون الذى باصول العداله مقرون فيلزم ان يصير اجرا
الجزا والقصاص المحرر اعلاه في حق من لم يسلك سلوك الطيعه الانسانيه ويرتكب
الحركات المغايره للعبوديه واما من يسلك طريق الرشاد ويحجرى حقوق واجبات عبودية
النعمه الجليله المستغرق فيها من فيضات بحر كرم الحديوى الاعظم فمن المعلوم ان يصير
لهم التلطيف ورفع درجاتهم فعلى ذلك ينبني على الجميع ان يجتهدوا بالصداته لاجل ان
ينالوا هذا المراتب الجليله والتلاطيف العميمه (تم)

(طبع في محروسه بولاق في شهر ربيع الاول سنة ١٢٥٣)

ملحق نمرة ٣

لأشحة ترتيب الجمعية الحقانية التي صار تنظيمها بمقتضى
امر كريم حسب المذكور اعلاه

الباب الاول

في تركيب الجمعية الحقانية

بند اول

ان ترتيب الجمعية الحقانية المذكورة يكون مركب من رئيس وستة اعضاء من الذوات
والسته يكون منهم اثنين من ذوات الجهادية واثنين من ذوات البحرية واثنين من
ضباط الملكية ويكون الستة ارباب المجلس خالين من الوظيفة والمأمورية في احد الدواوين
وان لا يجوز تعيينهم خارجا عن مأموريتهم وتبعيدهم عن وظائفهم وبهذا تصير الجمعية
منحصرة بستة ذوات اعضاء لكن يلحظ ان بعض ارباب الدعاوى الذى يصير رؤيتها
بالحقانية يلتبس اقناعه ويطلب تعيين احد ارباب المجلس لتحقيقها بمعرفة فينظر في
تعيين ذوات من الضباط على حسب الاوصاف التى ذكرت قبله في ترتيب الجمعية ويصير
الحاقهم بها

بند ثانى

عن تحديد مقدار كتاب ومعاونين الجمعية المذكورة وهو يكون بحسب مناظرة
العمل وانما الآن يترتب نفرين معاونين ونفر كتاب تركى لضبط الواردات وحفظ
الاوراق التى تخص التحريرات والمذكرات وان يكون موضوع القرارات في هيئة الخلاصات
ثم وكاتب ايضا لترجمة اوراق العربى الى التركى وكاتب تركى مبيض لقيد الواردات وتبيض
الخلاصات والقرارات وكاتب عربى يكون مستعد لقراءة الجرنالات بالمجلس واستخراج
زبدتهم واخذ التقارير اللازمة ويكون معه واحد مساعد ويقيد الواردات

الباب الثاني

في بيان روية الدعاوى والمصالح المتنوعة

بند اول

ان جميع الدعاوى الذى تظهر من عساكر البحرية والبريه وخداما الملكيه تنظر بالديوان الذى يكون متعلق بها وتقدم للجمعية وبها يصير مطالعة الجرنالات المشتمله على الجزات وبعد مراجعة الحكم المعطى فيها على القوانين والتحقيق وتميزها فان وجد الحكم فى محله فيحكم به

بند ثانى

اذا كان احدا يقدم عرضا لاعتاب الخديويه يتظلم بان قضيته فى المحل الفلانى لم نظر فيها بالحقي ويلتمس تحقيقها بالثانى ويصدر الامر باعلا العرض بروية دعواه فيؤذن برويتها وتحقيقها واذا لزم الحال لتحقيقها بمحل الواقعة يعين احد الذوات ارباب الجمعية من طرف ريس المجلس لاعمال الجرنال اللازم واحضاره للجمعية

بند ثالث

انه ميين بقانون السياستنامه الملكيه اذا وقع تهمه لاحد الرجال الكبار من انواع التهم المحرره بالسياستنامه من بند (١) لغاية بند (١٤) فيتعين لها مجلس مركب من ذوات يتعينوا من طرف الخديوى الاشرف ومن ارباب شورى خاصة وناظر ديوان تفتيش الحسابات لكن من حيث الآن صدره اراده سنيه بان كافة الاحكام السياسيه تكون محوله للجمعية الحقانيه فبذلك يجب انه عند ظهور مثل هؤلاء الدعاوى وصدر الامر الكريم بتحقيقها فبحسب الاصول يجرى رؤيتها وفصلها بالحقانيه

بند رابع

ان مامورين الاداره اذا تشكوا للاعتاب الخديويه من الاحكام والقرارات التى توجد صادرة بخلاف القانون وصدر امر عالي بتحقيقها فيصير رؤيتها وتحقيقها بحسب القانون واذا تبين صحة شكواهم فيصير فسخ الاحكام والقرارات المذكوره واذا لم يثبت ذلك فيجرى مقتضى القوانين وثايد الحكم المذكور

بند خامس

ان الدعاوى والمنازعات والمعارضات التى تحصل من قبل المصلحه من افراد الناس

مع احد خدمة الميرى وكذا المنازعات الذى تنتج من قبل المشتروات الذى تؤخذ على ذمة الميرى والالتزامات التى تعطى الى الملتزمين وايضا المعارضات والمنازعات التى تظهر من جهة القومبانيه المصريه فيجربى رويتها وتحقيقها والحاصل ان الدعاوى والمعارضات الجارى رويتهم بشوارى خاصة ما عدا الدعاوى المتعلقة بالمحكمه وديوان خديوى ومجاس التجار فهولاء يصير رويتهم بحسب التحقيق اللازم بالدواوين المتعلقين بها وعند حضور جرنالاتهم اللازمه يصير رويتهم بالحقانيه حيث ان فصل وقطع ذلك من ماموريه الجمعيه المذكوره

بند سادس

اذا حصل معارضه بين المديرين والوكلا ان يقول احدهم المصاحه الفلانيه ليس متعلقه به او بقوله انها من ماموريتة فعند وقوع ذلك فيحكم على من يكون متعلق بالمصاحه المذكوره على مقتضى القانون ايضا يكون من وظائف الجمعيه المذكوره الحكم فيذلك

الباب الثالث

في بيان عملية الجمعيه المذكوره

بند اول

ان المصالح الذى يوردوا اوراق مشروحا عليهم بالنظر فيهم بجمعية الحقانيه من الاعتاب يصير قيدهم بيان توارىخهم ويصير مباشرة رؤيتهم بالنوبه اتباعا لتوارىخ ورودهم وبعد المذاكره والمداوله يتحرر القرار تركى العبارة بطرز خلاصه وبعد التمهين يصير تقديمها من طرف حضرة الرئيس الى الاعتاب الخديويه وتحفظ الجرنالات الاصلية بالجمعيه

بند ثانى

ينبنى ان الدعاوى التى يصير رؤيتها بالجمعيه الحقانيه وان كانه الجزاوات التى تترتب للمدنيين بحسب الاقتضى يكون قرارها باغلب راي ارباب الجمعيه وانه لا يعطى حكم ولا قرار ما لم يكون ثائساي ارباب الجمعيه حاضرين وان حصل انقسام راي المجاس نصنين في حكم احد الدعاوى فينظر فى عددهم وان وجدوا متساوين في العدد غير ممكن ضم رأيهم فالجهه التى يكون منضم اليها راي ريس المجاس فيعطى القرار عنها حيث

رايها هو الغالب وراى كل من الذوات الذين براى اخر يجبرى درجه وادخاله بالمضبطة بتوضيح ادله واسباب المخالفات في الراى ولدى التمهيره يعرض عنها للاعتاب

بند ثالث

ان الجزا التى يترتب على الشخص المذنوب عند ختام تحقيق الدعاوى التى يصير رويتها بالتطبيق لقانون الجبهه التى هو منها وان كان من البريه الى قانونها او من البحريه الى قانونها او من الملكيه الى قانونها براى موافق غير ان من حيث ان مصالح هولاء الثلاث جهات لم يشابه بعضهم البعض فيذنبى ان جزا جنحة كل من يصير وقوعها بالمصلحة يجبرى تخصيصه تطبيقا للقانون المتعلق بالخدمة الموجود بها تلك الشخص ولا يصير ترتيب جزا خارجا عن هولاء القوانين وبما ان قرار الجزاوات التى يصير تخصيصها يجبرى تقديمه للاعتاب فالعفو والتخفيف في الجزا المرتب فهو منوط بالاراده السنيه

بند رابع

ان الدعاوى والمصالح المتنوعه المخصص رويتهم بهذه الجمعيه فاذا اتفقت الحال لجلب بعض ارباب الوقوف واصحاب الخبره لذلك من الدواوين الميريه وغيرهم فيصير جالبهم والاستفهام منهم عن الاشيا اللازم الاستفهام عنها

بند خامس

ان الدعاوي الميين عنها في البند الاول والثانى والخامس من الباب الثانى يجبرى رويتهم بالفروعات وبعد المطالعه عليهم بدواوين العموم ويتحقق ان جزاوات الرتبه جرى ترتيبها بالوجه الموافق للقانون نامه فلذلك عند ورودهم بالجمعيه يجبرى مناظراتهم بالثانى بها ويتقدموا للاعتاب العليه لاجل صدور الامر فينبى ان عند ما تتعلق الاراده السنيه باجرا ذلك يصير اعتبار حكم الدعاوي المذكوره قطعي ولا يعطى جواز لاحالة ونقل حكمهم الى محل اخر

ختام اللائحه

انه كما استفاد من البنود المحرره اعلاه صار ايجاد وتأسيس جمعيه الحقانيه وسبب احداثها وتاسيسها على هذا الوجه وتوسيمها وتخصيصها باسم الحقانيه فهو ان الاحكام التى تترتب بالجزاوات في حق الذوات فار باب المجلس لا ينظروا كبيرا ولا صغير ولا غنى ولا فقير بل يعاملوا الجميع على سياق واحد ولو ان ارباب الجمعيه المذكوره يجدوا

متفاوتين سنا ورتبه لكن حين الاجتماع لتحقيق الدعاوي يصير منع معاهلات الكبير والصغير وكل من يورد بفكره ملحوظات ومطالبات فيكون مرخص وماذون في اعطاء التقارير والافادات عنها من دون ان يخشى شئ وكما هو مستغنى عن التعريف من حيث ان التول بجمعية الحقانيه فهو لاجل عدم التزامها مراعية الكبير والصغير والغنى والفقر بل هو لاجل رؤية كل شئ على مقتضى الحقانيه وشيم العدالة يذنبى مناظرتها كما هي حقها ومباعدتها واجتنابها بكامل المرتبه في كل حال ومكان عن جميع الحالات المقرره والتزامات من امثال التزام مراعية الخاطر ومبادرتها بالحركه لاجل مطابقة اسمها المسمى بالجمعية الحقانيه وان يكون عامها علم اليقين ان مقتضى حقانيه الحكومه ان اذا كان لم يصير الحكم باللائيق من مصاحبه ويصير التجاسر في راي وحكم مخالف الحقانيه يصير مجازات ار باب الجمعية بالجزا الشديد

ملحق نمرة ٤

ترتيب مجالس التجار

انه بنا على ما لاحظته الاراده الاصفيه التي من مقتضاتها دوام شمول الراحه لكافة الرعيه بترتيب مجالس العدالة المانزطه بفصل الحكومات على مقتضى الاصول الحكمه والروابط المندرجه في القوانين قد انعقدت الجمعية بديوان داوري سكندريه في ٢٢ ج سنة ١٢٩١ بحضور كل من ارتين بيك وسالوس بك والخواجه توسيجه والخواجه جباره والحاج ابراهيم اغا باكير والسيد محمد بدر الدين وذلك لاجل تنظيم المجلس التجاري بسكندريه على نوال الاستقامه والالتفات بطريقه تكون مناسبه بموافقة الاصول على اثبت الاركان ولدي المذاكره استقر الحال ان يكون ذلك المجلس مشتملا برياسة حضرة على بيك

وان يكون الخواجه غفاني معاون له في ذلك وان باجتماعهما مع حضرات الاتي ذكرهم وهم جناب الخواجه جباره والخواجه افرنك والخواجه قرتامرس والحاج ابراهيم اغا باكير يجري ترتيب لايحه محتويه على ما يقتضيه الحال بنوع الاختصار والاجمال

فما يستلزم حصوله واجراه بالمجلس المذكور وعلى مقتضى ما ذكر صار اجتماع المومى اليهم وجرى ترتيب هذه اللائحة المشتملة على البنود الاتى ذكرها من بعد المحو والاثبات الذي جرى باللائحة المذكورة بالجلسه الثانيه في الجمعيه الذي صار انعقادها بديوان داورى بحضور من سبق ذكرهم اعلاه

بند اول

ان جمعية ارباب المجلس المذكور مقتضى ان يكون تكوينها منتظمه من اثني عشر نفس وبهم ريس المجلس المذكور الثاني معاون لحضرة الرئيس المومى اليه يكون بادارة ما يقتضى بطريق النيايه والتوكيل عند غياب الرئيس لعذر من الاعذار واثني كتاب احدهم باسكاتب المجلس المذكور يكون به لياقه واستعداد ويجب ان يكون عارفا باللغة العربيه والاطاليانيه كاتبها لكي اذا ورد تقرير من ارباب الدعاوي بهذه اللغة الثانيه لا يحتاج لمن يترجم له معناه ويفهمه بل يكون فاهما بقوة معرفته وذلك يومن التغير والتبديل في التقارير الذي تقدم للمجلس باللغة المذكوره وبشر نتيجته ثانيه وهو ان بواسطة الكاتب المرقوم يحصل التفاهم ما بين ارباب الدعاوي وارباب المجلس الاورپاوين على وجه التحقيق بدون خلل واحتياج الى المترجمين والكاتب الثاني يكتفي بمعرفة اللغة العربيه وكاتبها انما يشترط ان يكون له مهاره في الحسابات والتحريرات وما يستلزم له من ذلك وبقية ارباب المجلس ثمانية اشخاص من عمد التجار ارباب الخبرة والدرايه بمعرفة الطريق المتجربه والاحوال القانونيه في البيع والشرا والاخذ والعطا وما ينشأ عن ذلك وما يتفرع عليه منهم خمسة من الاهالي وثلاثة من الاورپاوين وبذلك تنظم دايرة المجلس المذكور على نسق الاستكمال ويستغنى الحال بوجودهم عن غيرهم واما خدمة المجلس من قواصه ترك وباطجيه وفراش فبهولاء لا يقتضي حصرهم في عدد معين بل يلزم حضور من يقتضى حسب اللزوم على تعاقب الاوقات والثمانية تجار المنتخبين من ارباب المجلس يجري عليهم النوبه في ظرف ستة شهور ويصير تبدياهم في نهايتها لكن على هذه الكيفيه وهو انه في اول نوبه من بعد هضى ثلاثة شهور يصير غيار اربعة اشخاص منهم بطريق القرعه التي يصير اجراها فيما بينهم والاربعه التي تطلع القرعه باسمهم يصير انتخاب اربعة تجار بدلهم لتكميل الثمانية الذين هم دايرة ارباب المجلس ونهاية ثلاثة شهور اخري تمت الستة شهور من ابتدي تاريخ ترتيب المجلس يتوجهوا بقية التجار الاربعه المنتخبين في افتتاح الترتيب وينتخب عوضهم

اربعه تتيما لعدد الثمانية وهكذا يكون دورات المناوبة انما يجب ان كل تاجر انتهت نوبته من اى طائفة كانت يكون الذى اتخب بدله من عين طائفته وبهذه الوسيلة وتداول المناوبة ما بين التجار يستنتج اكتساب المعرفة والمهارة لهم الجميع واللاحق يفهم الاصول من السابق خلف عن سلف

بند ثانى

ان وظيفة ريس المجلس المذكور يستلم الاوامر الصادره من سعادة مدير الديوان برؤية الدعاوى وفصلها وتسليمها من قبله الى باشكاتب المجلس بوضع تاريخ ورودها واثبات نمرتها وقيد مضمونها ثم بوقت انعقاد الجمعية يصير تلاوة الاوامر المشار اليها مع العروض والتقارير المقدمة من ارباب الدعاوى بسماع الرئيس المومى اليه وبسماع ارباب المجلس الحاضرين به لاجل المداولة والمذاكره ومن بعد التفاهم والاحاطه بكامل اطراف ما يصير تلاوته من ذلك ويكون اجرا ذلك على نسق الترتيب بالمره في ملاحظة تقديم الاولى على الثاني بحيث لا يتقدم دعوى لاحقه على دعوى سابقه الا عندما تدعو الضروره الى تقديم سماع الدعوى الاخير على سبيل التعجيل لعذر من الاعذار التى تستوجب تقديم ذلك وبعد استكمال الاسئله والاجوبه واعطى القرارات الناتجه من المذاكره فى تلك الخصوص وتطبقهما على الاصول المربوطه والقوانين فينظر فى مال ما استقر عليه الحال فان حصل التوافق بين كامل الجمعية فى الحكم الذى استقر عليه رايهم فيها وان حصل اختلاف فى ذلك وانقسمه ارباب المجلس فرقتين فرقه منهم تبلغ الثلثين وفرقه تبلغ الثلث فاذا وافق راي ريس المجلس للفرقه الاقل عدد فن بعد تكرار المداولة والتفحص وزيادة الدقه والمباحثه فى ذلك اذا لم يزل مصمما رايه على مطابقة فرقه الثلث يكون الحكم على مقتضى ما حكمت به فرقه الثلثين التى هى ضعف الاولى

بند ثالث

ان وظيفة معاون ريس المجلس هى القيام بطريق النيابة والتوكيل عن الرئيس الموما اليه فيما هو وظيفته اذا حصل لذلك الرئيس عذر ام مانع اسوجب لتخلفه عن حضوره وقت الجمعية ويكون معاون المذكور مسؤولا فى اجرا كافة ما يحجبه الرئيس لو كان حاضرا واما بالوقت الذى يكون به الرئيس حاضرا فلا يكون الى معاون المذكور كلام بحضوره وانما يجرى المداولة مع ارباب المجلس بوقت المذاكره فى القضايا والخصومات لكن لا يحسب فى عدد الفرقتين اذا حصل بينهما اختلاف فى الاحكام لا فى جهة

القله ولا في جهة الكثرة بداعي انه فرع ريس المجلس الحاضر ومع وجود الاصل لا كلام للفرع كما انه اذا غاب الريس واقام عنه معاون المذكور في وظيفته بطريق النيابة فيكون هو صاحب الراي الراجح بمنزلة ما شرح في حق الريس المومى اليه

بند رابع

ان وظيفة ارباب المجلس المذكور ان يتخصص لهم كل جمعه يومين مخصوصين وهما يوم الاثنين ويوم الاربع ويلزم يستنوا حضورهم قبل الزوال بثلاثة ساعات على حسب اختلاف الفصول وقصر النهار وطوله ولا لهم ميعاد لنهايته بل بحسب رؤيه وتامم القضايا الذي يلزم رؤيتها بها ولا يرخص لهم في الغياب عن الجمعيه واذا حصل عذر لبعض ارباب المجلس وحضروا الباقي فينظروا في عدد الموجودين من اثمانية اشخاص فان كان اقل من خمسة اشخاص فلا يلزم رؤيه دعاوى في هذا اليوم وان بلغ مقدارهم خمسة من حيث ان المقصود الاصلي في ترتيب المجلس هو فراغ القضايا ونهو الدعاوى وعدم تعطيل الاحكام فبنا على هذا المنوال يرخص لهم في رؤيه القضايا المقضى الحال لرؤيتها بالمجلس ويسوغ لهم الحكم فيها بالتطبيق على القواعد والقوانين كما لو كان المجلس مستكمل فان طابق الراي هو المقصود وان حصل اختلاف في راي الثلاثه اذا انضم لهم راي الريس هو الذي يصير اعتماد الحكم به ويترك راي الاثنين الآخرين واما اذا تطابق راي ريس المجلس مع الاثنين الآخرين وانقسم راي المجلس فرقتين متساويتين فرقه منهم ثلاثه بغير الريس والفرقه الثانيه بانضمام الريس اليها فتلك القضية يلزم ابقاها وعدم الحكم فيها الي حين استكمال ارباب المجلس بحضور الذين كانوا غايين وتعاد رؤيه القضية من ابتداها وتلى الاسئله والاجوبه والقرارات وما يستقر عليه الحال في ذلك فيكون اجراء على نهج ما ذكر وتوضح بالبند الثاني هذا ما يقتضى له الحال في حق ارباب المجلس الثانيه واما ريس المجلس والمعاون والكتاب والخدماء هولا يلزم يستنوا حضورهم الي الديوان يوميا اسوة كافة الدواوين الميرييه ولا يرخص لهم بالتخلف الا في الايام المسموح فيها لارباب الدواوين كالجمعه والاعياد والمواسم او ان يحصل لاحدهم عذر ضروري يوجب التخلف بقدر قضاء والرجوع لمحل الشغل بدون تاخير كي في بقية ايام الجمعه الذي ليس صاير بها انعقاد مجلس تصير منهم الهمة في تميم ما انحط عليه القرار بفصل القضايا ومحرير مضابطها وخلاصاتها واستكمال قيوداتها وقبول العرضخالات الواردة لاجل تنجيز كل شي بوقته وملاحظه ما يستوجب له الحال من

دون تعطيل ولا تاخير ولا اهمال حتى لا يطرأ خلل ولا تشكى في هذا الخصوص من احد

بند خامس

ان وظيفة الكاتبين المذكورين انهم ينشؤوا دفاتر الى المجلس المثنى عنه احدثهم لقيد الصادر والوارد والثاني لقيد المضابط والخلاصات والثالث لحفظ الودائع والامانات وتكون كافة الاوامر والعروض والتقارير والقرارات مستكملة في القيد واضحة البيان خالية من سقوط ما يلزم اثباته وقيده كما انه يلزم دفتر رابع لتحقيق المواعيد التي تعطا من طرف المجلس لارباب الدعاوى في الكمبيالات والسندات التي يصير الشرح عليها من طرف المجلس وما يلتحق بذلك وكذلك اذا استوجب الحال الي ختم دكان احدا او حاصله وضبط ما يحتم عليه بحسب الاقتضى او حصر ممتلكات متوفى او غائب او مفاس او ما يماثل ذلك يلزم ان يتوجه الكاتب الذى بمعية الباشكاتب برفقة من يلزم الحال لتوجهه من قبل المجلس والديانة ونحوها ويجرى حصر ذلك وضبطه بواقع الصلحة بالمجلس على وجه الضبط من دون ادنى مغايره والحاصل ان كافة عمليه الكتابة عربى وتليانى فيما يخص الدعاوى والتحريرات والودائع والممتلكات والمحتومات والضبط والمواعيد وحفظ ما يلزم حفظه من اوامر وسندات وما يضاهي ذلك مسؤوليته عائدة على الباشكاتب المذكور والكاتب الذى بمعيته حيث يلزم تميم ذلك بموافقة الاصول من دون تعطيل ولا اهمال ولا سقامه ولا خلل كليا

بند سادس

ان كل من كان له دعوي على شخص ويريد اقامة دعوته عليه والنظر فيها بالمجلس المذكور يلزم ان يعرض اولا لسعادة مدير الديوان الداوري فاذا صدر امر سعادته بقبول سماع الدعوي المذكوره بالمجلس وفصلها بمقتضى الاصول المجرىه فيحضر بالامر المشار اليه بيده بالمجلس ويسلمه الي حضرة الرئيس لاجل ان يجرى فيه الحال على مقتضى ما ذكر في البند الثاني وحيثئذ يحضر كل من المدعى والمدعى عليه في الوقت الذى يتعين لحضورهم من طرف المجلس وتقام الدعوي على ما سلف شرحه بالبند الرابع بشرط ان يكون التداعى بين شخص كلا من المدعى والمدعى عليه بدون ان يقبل توكيل احدهم لشخص آخر بدلا عنه ما لم يكون احدهما غائب عن المجلس بسبب عذر ثابت من كافة الاعذار التى تقبل بمقتضى الاصول وبواسطتها يسوغ التوكيل عند

ذلك يمكن كلاهما ان يقيم وكلا عنه على حسب ما يوافق الاصول

بند سابع

ان المدعي اذا اراد اقامة دعوته على المدعى عليه يقتضى ان يعطى تقرير بالكتابة مشمولا بختمه يحصر فيه كامل دعاويه ومن بعد اخذه منه بالمجلس يتميد بجزئال الدعاوي ويعطى الى المدعى عليه يفهم منه حقيقة ما دعا به المدعى ومن بعد اطلاعه على التقرير المذكور يكون مجبورا بالمبادره في اعطاء الجواب اللازم في تقرير اخر مشمول بختمه مستوفى الشروط بالايجاب عن كل جزؤه تدرج في تقرير المدعي ومن بعد تلاوة الجميع بالمجلس وقيدھا بالجزئال فاذا وجد بجواب المدعى عليه معارضه للدعوي حينئذ يتوجه السؤال من طرف ار باب المجلس عن تلك المعارضه الى المدعي ليعطى الجواب اللازم عنها اما بخطه او بقلم كاتب المجلس على حسب ما يستصوب براي الجمعيه باثني النظر في الدعوي فاذا احتاج الحال لاقامة الادله والبراهين من الطرفين بحسب البواعث ومقتضيات الاصول واستوفت الاسيله والاجوبه اللازمه من المجلس وصار مستغنى الحال عن وجود كل من المدعى والمدعى عليه عندها يصرفهما ريس المجلس عن الديوان وعن ذلك يجري المداوله بالجمعيه وتصدر المذاكره في كامل اطراف الدعوي سؤالا وجوابا وكامل ما يخط عليه القرار يصير ثبات الحكم بموجبه طبق الاصول

بند ثامن

ان التجار الذين ياخذوا البضايح بالكميالات بمواعيد معلومه ويمضى الميعاد على الكمياله والمشتري لم يدفع مبلغه وماطل فيه صاحبه فاذا حضر صاحب الكميال المذكور الي المجلس وانما بالتشكى من المشتري الذي مضى ميعاد الكمياله عليه ولم دفع فبوقته يصير جلب المديون بالمجلس ويامر بدفع الكمياله فاذا ابدى عذرا مقبول موجه لتوقفه عن الدفع في الميعاد فبوقتها يعطى له ميعاد من طرف المجلس مسافه واحد وثلاثين يوم من يوم حضور صاحب الدين بالكمياله ويشرح على الكمياله بتلك الميعاد والتاريخ ويشتمل بختم المجلس بعد قيده بالدفه ونهاية الميعاد المذكور ان دفع المديون مبلغ الكمياله فهذا هو المرغوب واذا لم يذل متوقف بالدفع وتعلل بعال وابدأ اعذار اخري فلا يسمع منه ذلك ولا يقبل قوله بعد ميعاد المجلس بل في الحال يجري عليه اصول الكمياله بان يحتم على كافة موجوداته بمعرفة المجلس انما اجرا ذلك يشترط فيه ان يكون تاريخ الكمياله من بعد تاريخ هذه اللائحه الصادره بشأن ترتيب المجلس المذكور

البند التاسع

إذا ترتب مبلغ كميال حواله لشخص آخر والشخص المحول عليه احواله لشخص آخر خلافه فحيث ان كل من الاشخاص الذي ثبت لهم اسم فيذلك الكميال من المحيل والمحال عليه ملزوم بدفع مبلنه فوالحالة هذه اذا مضى الميعاد وتاخر دفع مبلغ الكميال من طرف المديون الاصلي فالمتاخر الذي وصل ليده الكميال اخر مره يكون له حق الرجوع على كل من يريد من الاشخاص الذين تداولت عليهم حواله الكمياله المذكوره وصارت اسماهم موضوعه فيه الا ان ينتهي الحال لصاحب الدين الاول فيرجع به على المديون الاصلي اذا كان الامر على هذه الكيفيه واما اذا تحول شخص بمبلغ كمياله على مديون وبعد مضى ميعاده الاصلي الماخوذ في الكميال اعطى لشخص محول له المبلغ ميعاد اخر من طرفه لذلك المديون فيسوغ له ذلك بمسافه وقدرها من يوم لحد ثلاثين يوم فقط فاذا توقف المديون عند نهاية الميعاد الثاني في دفع مبلغ الكميال فيترخص للمحول الرجوع على صاحب الكميال الاصلي وفسخ الحواله بشرط ان لا يزيد الميعاد المعطى من قبله عن الثلاثين يوم فاذا زاد عليها ولو يوم واحد فيتعين عايه قبول حواله الكميال المذكور ويكون هو الملزوم به ولا يسوغ له الرجوع على محوله وكذلك لو مضى ميعاد كميال اصلي وعند حلول الميعاد توقف المديون عن الدفع واخذ ميعاد ثاني من صاحب الحق كالعشرة ايام او اكثر او اقل ومضى الميعاد الثاني ولم يزل المديون متوقف عن الدفع فاذا حضر صاحب الدين الى المجلس واعرض بكل ذلك فبوقتها يجلب المديون الى المجلس ويامر بدفع ما عليه وان استمر متوقفا يعطى له من طرف المجلس ميعاد الثلاثين يوم حسبما توضح بالبند الثامن انما يحسب من ضمنها تلك الايام التي اخذها المديون فسخه من صاحب الدين بعد الميعاد الاصلي المقرر بوقت تحرير الكميال بحيث انقضام تلك الايام على وعدة الديوان تكون مسافه الجميع هي مدة الثلاثين يوم اعنى تلك الفسخه تعد من وعدة الديوان

البند العاشر

تمسكات الديون اذا عرضت ضمن الدعاوي المرفوعه الى المجلس فيجربى الحال فيها على نسق ما صار ايضا في حق الكميال غير ان اذا توقف المديون عن الدفع بعد الميعاد المربوط باصل التمسك يعطى له من المجلس ميعاد واحد وثلاثين يوم ويعتمد ذلك من تاريخ تقديم الشكوي فاذا مضت وعدة الديوان وقدم اعذار مقبولة

في توقفه عن الدفع يعطي له ميعاد آخر نظير الميعاد السالف فسخه ثانيه يدارك بها السداد واذا انتهت المواعيد المذكورة ولم يذل مضمم على التوقيف فيحكم عليه بالحكم الجاري بالكسب كالسابق بالبند الثامن

بند حادي عشر

اذا ترتب لشخص دين بذمة اخر والمدين حول صاحب الدين على شخص ثاني بمبلغ مرقوم في نظير ما هو مطلوب منه سوا كان بكل الدين او بعضه وكان كلا منهم بالبندر فاذا اخذ الحواله صاحب الدين وتوجه بها الى المحول عليه وبوقتها قبض منه بمبلغ الحواله فالامر واضح اما اذا كان كتب عليها علامة القبول ومضت ثلاثة ايام ولا يدفع له في ظرفها مبلغ الحواله فيسوغ للذي في يده الحواله ان يرجع على من حوله بداعي ان الذي حول صاحب الدين في ذلك المبلغ بعلم ان الذي مستحقه حاضره عند الشخص المحول عليه وبهذا السبب احال صاحب الدين بذلك المبلغ اما اذا زاد الحال عن ثلاثة ايام بعد وضع علامة القبول من طرف المحال عليه وبقيت الحواله بيد المحول فليس له الرجوع على من حوله اذ لربما يطرد على المحول عليه فلس او توقف حال وهذا يكون اجراء بين التجار وبعضهم بالبندر فاذا كانت الحواله المذكورة مذكور بها ميعاد فمن بعد مضي الميعاد بثلاثة ايام يحكم فيها بحكم الحواله التي ليس مربوط فيها ميعاد

البند الثاني عشر

البيع والشرا الجاري بين التجار وبعضها يلزم ان يكون بموجب كسنتراتات تكتب بشأن ذلك بفرمة البائع والمشتري لاجل رفع المشاكل وحسم مادة النزاع بالاعتماد على الشروط الماخوذه بها والعمل بمقتضاها وقت الدعاى واما اذا كان الاخذ والعطا بدون كسنتراتوا فلا تقبل الدعاوى فيذلك ولا يصير سماعها بالاجاس

البند الثالث عشر

اذا عين المشتري البضاعة ونظرها وكتب بالكسنتراتوا انه اشترى بعد النظر والمعاينه والمشتري ملزوم بقبول تلك البضاعة غير ان ينبغي للبائع ان يعطي رخصه زايدة للمشتري في فتح البضاعة وتقليها سوا كانت اصناف او حبوب حيث ان المشتري متى اشهد على نفسه بالكسنتراتوا انه قلب وعين يكون مجبورا على القبول انما الجبوب التي توضع بالخازن ونحوها او تكون مشونه وبواسطة كثرتها لا يتمكن المشتري من امعان النظر في جميعها فالعمدة في البازار المعتمد بها على العينه بحيث وقت الاستلام ومضاهية الصنف على

العينه اذا ظهر اختلاف عنها او وجد به فرق بالاختلاط او غش او نحو ذلك من الفروقات التي تظهر بوقت الاستلام والتسليم ولم ينتهى الحال على التوافق فى ذلك بين البايع والمشتري فيصير البازار فاسد ولا يعول عليه
البند الرابع عشر

اذا اشترى احد التجار صنف من الحبوب او غيرها ولم يكن الصنف حاضر بالبندر وتحرر بذلك كتراتو بين البايع والمشتري بميعاد واستلم البايع من المشتري جانب دراهم فاذا مضى الميعاد قبل توريد البايع الصنف الذى باعه واعرض المشتري عن ذلك الى المجلس وعند جلب البايع يركن على اعدار مقبولة فينتد يعطى ميعاد ثلاثين يوم بشرط يحضر الضامن الغارم المقبول الضمانه برضا المشتري وراي ارباب المجلس وعند حضور الميعاد اذا حضر جميع الصنف الى المشتري فقد انتهى النزاع واذا كان الذى ورده فقط البعض مما استلمه من الدراهم او بازيد او بانقص وبوقتها ترايد سعر ذلك الصنف وعجز البايع عن توريد باقيه في الميعاد الذى تحدده عليه فيكون البايع ملزوم بدفع الزيادة الناتجه من فرق الائتمان الى المشتري اذا رضى المشتري بقبول ذلك اما اذا ابى البايع عن تكميل الصنف فانه يعطى للمشتري رخصه بان يشتري باقى ما وقع عليه البازار من اى تاجر بالبندر يكون ذلك الصنف موجود عنده بالسعر الحاضر ويجبر البايع بوجه اللزوم على وضع فرق الائتمان حيث ان العطل والتاخير ناشى من قبله هذا اذا كان الكنتراتوا خاليا من الشروط المحرره به واما اذا كان متضمن بعض شروط بين البايع والشاري فيصير ملاحظتها والنظر فيها واجرى العمل بمقتضاها

البند الخامس عشر

انه فى كل معلوم ان من تلبس بامر المبيع والشرا وعانى مادة الاخذ والعطا سوا كان من التجار والمتسبين المقيمين فى دكا كينهم او غيره متعين عليه بالطريقه بوجه اللزوم ان يكون عنده دفاتر يقيدها فيها اخذه وعطاه ويحفظ بها حركات بيعه وشرا على ما يستوجب الحال من الضبط والربط فى كليات وجزويات معاملته هذه بحسبما تستوجب الاحوال والطريق المستقيم غير انه جاري الان بطرف المذكورين هو ان كل شخص منهم يتجارى على كيفيه يجبري بها عمليه طبق ما وصلت اليه مفهوميته حتى ان بعضا من تجار الاسلام وغيرهم ليست جاريه قيوداتهم بموافقة الاصول الكامله ولا يوجد لكتاباتهم تميم عمليه فاستحسن بان يصير فى هذا الخصوص من تدوين رابطه تستقيم بها قيوداتهم

وتكمل بها عملياتهم وذلك بان يكون لكل شخص مما ذكر على وجه الترتيب دفتر يوميه اشبه بحجرات المحفوظ به على وجه اللزوم قيد كافة اشغاله الوقتيه بكل يوم من قبض وصرف وبيع وشرا وتحويلات ونحو ذلك مما يتعلق بكافة اشغاله والدفتر المذكور الذي جعل اساسا لعماليته يتكون من انشا كامل الدفاتر المقتضية لادارة اشغاله على منوال الاصول المستقيمة والنمط القرار على ان يكون من ابتدى تاريخ هذا الترتيب الجاري بهذه اللائحة عند كل مما ذكر اعلاه دفتر مجزئ اوراقه معلومة العدد ونمرته محفوظة من نمرة أول صفحة الى اخر عدد الاوراق ويشتمل بختم الحكومة بكل ورقه ويظهر اوله ببيان عدد الاوراق والنمر ويكون هذا الدفتر هو الاساس لعملية صاحبه ومنه يتفرغ جميع دفتاره وكذلك كافة الاوراق التي يلزم التعامل بها بين التجار وبعضها نظير كسراتات وسندات وكيميالات وخلافه سيعمل ترتيب فيما بعد تحتيتها من الحكومة وتخصيص عوايد عليها بموجب التعريفه التي تعمل بوقتها

البند السادس عشر

اذا توقف حال اخذ مما ذكر عنهم في البند الخامس عشر عن الحقوق او تظاهر ضعف حاله واعرض هو وارباب الديون المطلوبه منه الى المجلس عن حقيقة الكيفية الحاصلة له ومن الزامه بالسداد في المجلس يتبين تأخيره وعدم اقتداره على ايفا المطلوب منه فخالا يستوجب الحال بان يصير اشهار تأخيره من طرف ناظر المجلس باعلان عمومى وبوقتها يصير حجزه اذ لم يحضر من يضمنه ضمان حضور من من يرتضيه المجلس وحينئذ ينتخب احدا من التجار المقيمين بالمجلس ويتوجه بمعيته احد الكتاب لاجل وضع الحتم على موجودات الشخص المتأخر ودفاتره واوراقه وفي بحر ثمانية ايام من بعد وضع الحتم على الوجه المشروح بتعين يوم مخصوص يحضر به كافة الديانة الى المجلس ويرضاهم ينتخبوا شخصين منهم لكي يخبروا من يتعين من ارباب المجلس الى الحتم ويتوجهوا جميعا الى المحل المختوم ويصير اذ ذاك دفع الحتم بمعرفة الجميع وجرد كانه الموجودات والدفاتر والاوراق ويجري تحرير حساب الشخص المتأخر في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ الجرد ينظر ماله وعليه وبعرض ذلك الى المجلس بحضور جميع الديانة فاذا تبين من افادة من تعين للضبط باطلاعهم على دفتاره وحساباته عدم خيانتة ونفي اغتلاسه وبينوا الوجه الذي اقتضى تأخيره والاسباب المستوجبه لذلك فيوقتها يطلق الشخص المذكور حيث ثبت براته من الشبهة وامتنعت عنه مظنة الخيانة واذا ظهر

بخلاف ذلك فالحال يرسل من المجلس لطرف الحكومه بالإفاده ليجزى عليه اللازم بموافقة الاصول وبعد ارساله لجهة الحكومه يصير بيع موجوداته بمعرفة من تعين لضبطها من ارباب المجلس والديانة وبانتهى حصرها يقدموا الحساب المشتبهل على ذلك الى المجلس لاجل توزيع المتحصل من ذلك على ارباب الديون واما الشخص الذى من بعد تأخيره ومطالعة حسابه لم يظهر عليه اختلاس وثبت براته فهذا اذا حضرت الديانة الى المجلس وصار عمل رابطة ما بينهم وبينه يدفع خمسين بالمائة او اقل او أكثر فينظر في عدد ارباب الحقوق وفي مقدار المبالغ المطلوبة لهم فان ارتضوا الجميع فى ذلك وقبلوا القسمة فقد انفصل النزاع وان لم حصل توافق فيما بينهم فالقول لمن يبلغ عددهم النصف ويكون لهم مبلغ نحو الثلثين جميع ما يرتضوا به يجزى العمل بمقتضاه عمل الرابطة اللازمه لئهو ذلك بمعرفة المجلس ومعرفتهم وبوقتها يطرح قول الباقي من الديانة اعنى الذى يكون عددهم اقل من النصف ولا يكون لهم المبلغ الأكثر او يكون عددهم باغ النصف ولكن المطلوب لهم اقل من الثلثين ويجبروا هؤلاء على قبول ما يرتضى به الفريق الثانى من اجرا قسمة الغرما على داير القرش او اى رابطة يستقر رأيهم عليها ويصير نهو الحال على ذلك وان توقفت كافة الديانة وما صار اتفاق ولا قبول عمل رابطة فيما سبق شرحه عندها يجزى تصفية حساب المذكور بمعرفة من ذكر على الوجه المشروح اعلاه وتنوزع القسمة على ارباب الديون

البند السابع عشر

من حيث ان الجارى بمحل فصل القضايا والمنازعات فى اغلب الممالك ترتيب غرش معين على وجه الرسم بحسب اللايق ومر بوط ذلك بكافة الطرائق على كامل القضايا الصاير نجاحها وحل مشكلاتها بالمجلس الذى دفعه اليه فى نظير الراحة الايله لارباب الحقوق بحفظ اموالهم وتخليص حقوقهم والانتقام من من يترك سلوك الاستقامه ليتادب عن العود لما يماثل ذلك نظير ارتكابه ويعتبر عبرة بما جوزي به ذلك من الثمرات العايدة والفوائد المتزايدة الناتجة من اعمال الضبط والربط فى كافة امور المعاملات المستوجبه للرفاهيه بقله الخصومه والمرافعات بمنصب ميزان العدالة فى الاحكام والاهتمام الخاص والعام فقد روى بان يجعل على كافة دعاوى الفايين والفيلسين ونحوهم كما حسابات الشركه المتنازعين وما يضاهي ذلك مما يرفع الى المجلس ويصير نهو به بموافقة الاصول رسما فى المائة قرشين توخذ من عين المال واما الكمىال والبولاص والتسكات والسندات

وما يشابه ذلك فيما يقتضى الحال الى النظر فيه بالمجلس ويجري الحكم عنه باعظا وعده او بابطال او مضي فيجعل على كل واحد من ذلك رسما عشرين قرش سوا نقل مبلغه او كسر ويؤخذ ذلك من الذى بيده السند ونحوه اما الدعاوي المترافع فيها الى المجلس من غير ما تقدم شرحه فهذا من بعد اعطاء القرار عنها واتضح الحق والمحقوق يؤخذ فيها رسما في المايه غرشرين من الشخص المحقوق بداعي انه لو استقام الى الحق لم يحوج غريمه الى المرافعه فان كان المحقوق غير مقتدر اذ ذاك عن الدفع فيجربى تحصيل الرسم من الحق حيث صار بيده سند قوي من طرف المجلس يصادم المحقوق به في اى وقت او اى محل يريد ومن حيث ليس مقتضى الحال بالمجلس لاجرا قبض وصرف ما يتحصل من الرسم ولا احضار صراف لهذا الخصوص فقد استنسب ان ما ينتج من الرسومات تحرره كشوفات بمحتم المجلس وترسل من طرفه لخرينة التجاره والميوعات

البند الثامن عشر

من حيث ان السماسره هم عهدة البيع والشرا والاخذ والعطاء بين التجار والمسبيين بالبلده فيلزم خصهم بمعرفة المجلس والذي يظهر حسن سلوكه منهم يعطاه ورقه بيده بمحتم المجلس لاجل يعتمد بموجبها في الاشغال الذي يغاينها بين المذكورين

البند التاسع عشر

اذا كان احدا من ارباب الدعاوي تظلم من الحكم الذي صدر عليه من المجلس الى الديوان لا يقبل اعراضه بل يكون من طرفه التاكيد باجرا وتنفيذ الحكم الصادر من المجلس المذكور انما اذا كانت دعوي جسيمه وقدم عرضحال للقبه السنيه فيصدر عليه اول الاستعلام من الديوان ومن بعد ايضاح الافاده عن الكيفيه وبيان ما يرى من الملاحظات اذا وجد ان الحكم الذي جرى عليه هو بمحله والدعوي غير قابله الاعاده فيشق عرضحاله ويصرف النظر عن دعواه واما اذا وجد وجه موجب لاعادة الدعوي فيكون له المساعدة في نظير دعوته بجمعية تجار خلاف الاشخاص ارباب المجاس ويعرض خلاصه ما ينظروه للاعتاب السنيه وحينئذ يبقا الامر منوط لارادته عليه

ملحق نمرة ٥

ترتيب القناصل

الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ نمرة ١١٠

المختص بمجلس التجار ومجلس الابلانو

اولا مجلس التجار يكون مركبا من الرئيس او وكيله وستة تجار ثلاثة من رعايا الحكومة وثلاثة افرنك رعايا الحكومة يصير انتخابهم بواسطة ديوان المحافظة مع سر تجار والافرنك يصير انتخابهم من طرف حضرات قناصل المحروسه وانتخاب التجار يكون في كل ستة شهور

ثانيا اجتماع اعضا المجلس يكون يومين في كل اسبوع الاثنين والجميس
ثالثا اوقات الاجتماع تكون في الصيف من الساعة ٩ تسعه قبل الظهر الى نصف النهار ومن الساعة ثلاثه الى الساعة ٦ سته بعد الظهر وفي الشتاء من الساعة ٩ تسعه قبل الظهر الى نصف النهار ومن الساعة ثلاثه الى الساعة خمسه بعد الظهر
رابعا اذا صدف ونقص احدا من المجلس فيكنى اربعة تجار اثنين من رعايا الحكومة واثنين من الافرنك مع الرئيس او وكيله لانعقاد مجلس كافي لنهاية الاشغال بدون انتظار اجتماع الستة اعضا

خامسا تعاطي الدعاوي في مجلس تجار لا يحيز دخول ابوكاتية والجهتين المتداعيتين يقدموا دعاويهم بالذات او بواسطة وكيل بموجب سند توكيل فيما يطلبوه وما يستنبوه بالكتابة

سادسا السندات والاوراق المختصين بالدعاوي يصير تقديمهم من المتداعين الى المجلس المدعي يقدم تقريرا او اثنين والمدعى عليه يقدم تقريرا او اثنين فقط
سابعا في الدعاوي الذي قيمة القدر التي تحتوي عليه لا يتجاوز خمسة الاف غرش مصري يكنى ان كل من الجهتين يقدم تقريرين فقط
ثامنا في الدعاوي التي قيمة الشئ المطلوب بها يتجاوز مئتي خمسة الاف غرش مصري يفوض للجهتين ان كلا منهم يقدم ثلاثة تقارير

تأسعا التقارير يصير تقديمهم نسختين واحدة تحفظ بالمجلس والثانية يشرح عليها من حضرة رئيس المجلس وترسل الى المدعى عليه ويومر ان يقدم الجواب في مدة ثمانية ايام

عاشرا في الدعاوي التي المتداعين فيهم يطلبوا ان تصير نهايتهم بسرعة واضطرار وفي تلك الدعاوي الذي يلزمها وقت زياده عن الثمانية ايام لتقديم الجواب فريس المجلس يستنسب فصل القضية حالا من طرف المجلس وفي الشرح على التقرير لاجل ارساله لمن يلزم بعين الوقت اللازم لتقديم جواب المدعي عليه

حادي عشر الدعاوي يصير تقديمها لاجل سماعها بترتيب حسب رتبة تاريخهم بالدقة ثم انه يتعين دفتر في المجلس لقيد الدعاوي التي تتقدم اليه بترتيب تواريخهم بالتباعية ثاني عشر اذا تاخر احد المداعين في اعطاء جواب عن تقرير خصمه عن الوقت المحرر عليه فيحكم من المجلس في غيابه بحسب طلب الخصم الحاضر

ثالث عشر الخلاصات يقتضى ان يكونوا نسختين ومحررين تلياني وعربي رابع عشر اذا كان المحكوم عليه رعية الحكومة فديوان المحافظه يجري مفعول الخلاصه واذا كان رعية او حماية احد الدول الاfrنكيه فحكومته المتسلطه عليه تجري مفعول الخلاصه

خامس عشر الابللو اى رفع الدعوى لديوان اخر هو مباح ولكن بعد اجرا مفعول خلاصه المجلس وقتيا بوضع المبلغ الصادر الحكم عليه امانه سادس عشر مجلس الابللو اى المجلس الذي يعيد رؤيه الدعوى يكون مركبا من اربعة تجار اثنين من رعايا الحكومة واثنين افرنك الاولين يصير انتخابهم من ديوان المحافظه والثانين من قناصل المحروسه والاربعة تجار المذكورين يصير انتخابهم مره واحده في السنه سوية مع سعادة المحافظ يفحصوا الخلاصه التي تصير مناقضتها ويحكموا عنها سابع عشر اذا كان الخلاصه المحكوم بها تتجاوز مبلغ خمسة الاف غرش عمله مصري فيرخص للجهتين بالابللو اى رفع الدعوى لديوان ثاني

ثامن عشر الابللو اى رفع دعوى الخلاصه الصادره من مجلس تجار يكون الي ديوان المحافظه اذا كان الطالب لرفع الدعوى رعية الحكومة يقتضى ان يطلب رفع دعواه الي الديوان المذكور واذا كان افرنك يقتضى ان يطلب رفع دعواه الي الديوان المذكور بواسطة الحكومة المتسلطه عليه

تاسع عشر المدة لرفع الدعوي اي الابلو يكون ثمانية ايام من تاريخ ارسال الخلاصه
ايضا يعين ميعاد اثني عشر يوم من تاريخ ارسال الخلاصه لاجل المناقضه عنها واثني
عشر يوم من تاريخ ارسال المناقضه لاجل المجاوبه عن المناقضه المذكوره
عشرين يقتضى ان يصير استخدام مترجم فهم باللغات الفرنساويه والتليانيه والعربيه
علاوة على المستخدمين الموجودين في المجلس

ملحق نمرة ٦

لايحة

مجلس الابلو صدرت من مجلس الاحكام بافاده تركي لمحافظة سكندريه
منقول ذلك من صورة ما صدر من المحافظه المذكوره الى مجلس تجار
سكندريه في ١٩ ج سنة ١٢٧٣ وفيها اربعة واربعين بند صورتهم ادناه

وهي لايحة الاربعين بند

في كيفية رؤية الدعاوى المحاله على مجالس التجار

بند اول

لا يستلزم الحال الى توسط الافوكاتيه في رؤية القضايا المحاله على مجالس التجار

بند ثانى

عرض الدعاوى وتقديمها الى مجالس التجار يلزم ان تكون بالكتايه وان يكون
التقرير المقدم بخصوصها نسختين احدهما محفوظ تحت يد كاتب المجلس والاخرى من
بعد الشرح والتاثير عليها من طرف ريس المجلس يصير توصيلها بمعرفة الكاتب المذكور
الى المدعى عليه مع تكليفه بالمجاوبه عنها في المواعيد الاتي بيانها

بند ثالث

الميعاد المعتاد يكون ثمانية ايام

بند رابع

لا بد يذكر في التقرير الذي يقدم للمجلس أولا تاريخ اليوم والشهر والسنة واسم المدعي ولقبه وصنفته ومحل توطئه ثانيا موضوع الدعوى مع بيان ما يرتكن عليه من الادله بيانا مجملا ثالثا بيان المجلس الذي من خصايصه رؤية الدعوى مع قائمه تشمل على عدد ما يكون موجود من اوراق وسندات

بند خامس

في الدعاوى المستعجله المقتضى الاسراع في نهوها لاريس ان يطلب من المجلس الحكم فيها بالسرعة والاختصار وان يتعين لحضور المدعى عليه اقتصار المواعيد ولو يوما بل وساعه ويجوز له ايضا اتخاذ الوسائل اللازمه لحفظ الحقوق وضبط وحجز ما هو موجود من امتعة المدعي عليه وكل اوامره بهذه الخصوصيات نافذه يجري العمل بموجبها انما لمن صدرت في حقه ان يطلب المناقضه او المرافعه لمجلس اخر فيما بعد

بند سادس

اذا صار عرض الدعوى المستعجله وتقديمها في غير الايام المعده لانعقاد المجلس وكان يخشى من حصول ضررا او سقاده من تاخيرها فللريس او لوكيله عند غيابه ان يامر على عريضة المدعى باجرى الوسايط التحفظيه المذكوره في البند السابق لكن بشرط ان يصدر من المجلس المنعقد بعد ذلك قرارا بالتصديق على الامر المذكور وذلك القرار يسطر بذييل النسخه المحفوظه تحت يد كاتب المجلس

بند سابع

للمدعى المرافعه مع خصمه اما امام المجلس الموجود بمحل توطن المدعى عليه او امام المجلس الذي جرى مبيع البضاعه وتسليمها في الجهات اتنابعه له او امام المجلس المتسلط حكمه على الجهة التي كان مشروط دفع قيمة البضاعه فيها

بند ثامن

يجب على الاخضام الحضور امام المجلس اما بنفسهم او بوكيل مفوض بالنيابه عنهم في نفس الدعوي

بند تاسع

في الدعاوي المعتاده اعني الغير مستعجله تكون رؤية الدعوي بالكتابه ويجوز للمجلس ان ينيط احد الاعضا بتلخيص الدعوي واعمال تقرير عنها كتابة

بند عاشر

في بحر الثمانية ايام التالية لاعلان تقرير المدعى يجب على المدعى عليه المجاوبه مع ايضاح الاوراق من تاريخ اطلاعه على جواب المدعى عليه كما ان للمدعى عليه ايضا مثل تلك المده للمجاوبه عن جواب المدعى

بند حادي عشر

يجب على المدعى ان يجاوب عن جواب المدعى عليه في ظرف ثمانية ايام من تاريخ اطلاعه على جواب المدعى عليه

بند ثاني عشر

في الدعاوي التي لا يتجاوز مقدارها خمسة الاف غرش مصري لا يجوز للمتدعين ان يقدم كل منهما زياده عن تقريرين واما في الدعاوي الذي يزيد مبلغها عن خمسة الاف فيجوز لكل منهما ان يقدم ثلاثة تقارير

بند ثالث عشر

في الدعاوي التي تستلزم اعطا مهله أكثر من ثمانية ايام للحصول على جواب المدعى عليه يجوز للمجلس ان يصدر في الحال من دون مراعاة الاصول المعتاده قرارا به يحدد المده التي يجب اعطا الجواب فيها

بند رابع عشر

يلزم ان يكون في قلم تحريرات المجلس جريده لكافة قيد الدعاوي المحاله على المجلس على حسب تواريخ ورودها ويكون به ايضا دفتر سجل لقيد ما تقدمه الاخصام من ورق وسندات على حسب تواريخها

بند خامس عشر

الدعوي التي استوفى تحقيقها لا يجوز تاخير الحكم فيها

بند سادس عشر

الدعوي تعتبر انها مستوفية التحقيق متى انقفل باب المذاكره والمناشئه فيها

بند سابع عشر

اذا تراي للمجلس ان الدعوي المحاله عليه ليست من خصايصه يصرف النظر عنها ولو لم يعرض احد الاخصام بنق تعلقها به

بند ثامن عشر

للمجلس ان يجمع في قرار واحد بين رفض دعوي من ادعى ان القضية ليست من خصايصه وقطع الحكم في موضوع القضية انما ذلك يكون على قسمين منفصلين قسم مختص بذكر ما ثبت كون القضية من خصايص المجلس والثاني بايراد ما ينفي عليه الحكم المختص بموضوع القضية والقسم المختص باثبات كون المجلس له الحق في رؤية القضية يجوز في اى وقت كان الطعن فيه وطلب اعادة النظر فيه بمجلس اعلى

بند تاسع عشر

اذا ادعى احد الاخصام بعدم معلومية احد السندات او طعن فيه بانه مزور وكان الخصم الاخر مصرًا على الاستناد عليه فللمجلس ان يحكم في هذا الامر العارض او يحيل تحقيقه لحل الاقتضا وعلى كل حال فلا يحكم في القضية الاصلية بشئ حتى ينتهى تحقيق هذا الامر

بند عشرين

اذا لزم الحال لاحالة الاخصام على المميزين لتحقيق حسابات او سندات او دفاتر فيصير تعيين مميز واحد او ثلاثة لاستماع دعواهم والاصلاح بينهم ان امكن والا فيبدون ما يترأى لهم وان احتاج الامر الى معانة او تميم بعض المشغولات او البضائع فيعين لذلك واحد او ثلاثة من اهل الخبرة المميزون واهل الخبرة يصير تعيينهم رسماً بمعرفة المجلس ما لم تتفق الاخصام على تعيينهم وقت انعقاد المجلس

بند حادي وعشرين

اذا استصوب المجلس اثبات القضية بالشهود فيجربى العمل في ذلك على حسب الرسوم المعتادة انما يصير اخذ الشهادات بالكتابة بمعرفة كاتب المجلس وامضاها من طرف الشهود ما لم يقرروا بعدم اقتدارهم فتقريرهم هذا يصير درجه ضمن المذكره التى تعمل بهذا الخصوص

في كيفية صدور قرارات المجلس

بند ثاني وعشرين

الحكم في القضايا يكون باغلبية الارا ويكون ضرورة في الحال وقد يسوغ لاعضا المجلس الانتقال الي اودة السر لجمع الارا

بند ثالث وعشرين

عند افتراق الآراء الى أكثر من رأيين يجب على الأقل عددا من الاعضاء ينضموا الى احد الرأيين الصادرين عن أكثر الاعضاء عددا إلا أن انضمامهم هذا لا يكون الا بعد جمع الآراء مرة اخرى

بند رابع وعشرين

كل قرار يحكم فيه بادا الميّن لا بد وان تذكر فيه المواد المقتضى الحلف عنها

بند خامس وعشرين

كل من ثبت دعواه ملزوم بتادية المصاريف

بند سادس وعشرين

لا بد ان يصرح في نص كل قرار عن اسم الرئيس والاعضاء واسماء الاخصام وصناعاتهم وسكنهم وعن تضمن الدعوي وتطبيقها على مقتضيات الاحكام وعن الاسباب والأدلة التي انبنى عليها الحكم وعن منطوق ذلك الحكم ويحرر من كل قرار نسختين بالعربي والتلياني بامضاء الكاتب الحاضر بالمجلس

بند سابع وعشرين

اذا اقتصر المدعى عن الحضور في اليوم المعين لحضور الاخصام بالمجلس او تاخر عن تقديم ما يتعلق بدعواه من سندات وغيرها فيؤذن للمدعي عليه بالانصراف ويحكم على المدعي بالمصاريف وله المناقضة في ذلك فيما بعد

بند ثامن وعشرين

اذا قصر المدعي عليه عن الحضور في الوقت الموعود او تاخر عن تقديم اوراق فيعطي الحكم في غيابه ويسلم للمدعي فيما ادعي به ان ثبت وتحققت صحته

بند تاسع وعشرين

الحكم في غياب احد الاخصام ينفذ ويجرى العمل به بعد الاعلان بيوم ويستمر ركوزه الى وقت المناقضة

بند ثلاثين

لا تقبل المناقضة بعد مضي ثمانية ايام من يوم الاعلان انما اذا كان الحكم صادرا في حق خصم لم يحضر او لم يقدم سنده ف تكون المناقضة مقبولة الى وقت الاجري

بند واحد وثلاثين

عند اجراء الحكم ان تصدي المحكوم للمناقضه وقرر ذلك بمذاكره تعمل على يد مندوب من طرف المجلس فهذا الحكم يقف عمله بشرط ان المناقض يحضر في ظرف ثلاثة ايام لتكرار طلب المناقضه بالمجلس فان مضى هذا الميعاد فتكون المناقضه الاولى ملغاه لا عمل بها

بند ثاني وثلاثين

لا تقبل المناقضه مطلقا في حق حكم صدر ينفي مناقضه اولى

بند ثالث وثلاثين

يجوز لمجالس التجار ان تامر باجرى قراراتها اجراء موقتا بقطع النظر عن مناقضه المحكوم عليه اذا كانت تلك القرارات مبنيه على سندات صحيحه او غير مطعون فيها او سبق بمخصوصها حكم غير قابل للاعاده بمجلس اخر واما في المواد الجائز احالتها على مجلس اخر فاجرى الحكم فيها موقتا يكون بوضع المبلغ المحكوم به امانه بمحل الاقتضا

بند رابع وثلاثين

القرارات الصادره من مجالس التجار يلزم اجراها بمعرفة المحافظه

في الاسباب الموجهه لمنع بعض الاعضا من استماع

قضايا بعض الاخصام

بند خامس وثلاثين

اي عضو من اعضا المجلس يمكن منعه من الاشتراك في رؤيه الدعاوي للاسباب الاتيه اولا اذا كانت بينه وبين الاخصام قرابه او نسب ثانيا اذا كان بينه وبين احد الاخصام دعوى ثالثا اذا ثبت انه اعطي نصيحه بشأن الخصومه او سبق توكيله او كتب شيئا يتعلق بها رابعا اذا حصل انه ادى شهاده بمخصوصه خامسا اذا ثبت انه قبل هدايا من احد الاخصام من ابتدى افتتاح الدعوى

بند سادس وثلاثين

الخصم الذى يريد منع احد الاعضا من الاشتراك في رؤيه دعواه يجب عليه ان يطالب ذلك قبل الشروع في رؤيه الدعوى او قبل مضى المواعيد ما لم يكن السبب

الموجب للمنع قد حدث بعد ذلك.

بند سابع وثلاثين

الاستدعا بعدم قبول الوكلا من قبل المجلس او المميزين او اهل الخبرة لا يجوز العرض عنه الا في اثلاثة ايام التالية لتعيينهم اذا كان الحكم مبنيًا على مواجهة الاختصاص واما اذا كان الحكم قد صدر في غياب احد الخصمين فالعرض لا يكون الا بعد مضي المواعيد المحددة للمناقضة

اصول عمومية

بند ثامن وثلاثين

طلب اعادة النظر في الحكم الصادر من مجالس التجار يجب اعلانه مباشرة للخصم الاخر نفسه او لمحل توطنه بمعرفة كاتب المجلس في ظرف الثمانية ايام التالية لاعلان الحكم اذا كان ذلك الحكم صادر بمواجهة الاختصاص وفي اليوم التالي لانتهاء الميعاد المخصوص للمناقضة اذا كان الحكم صادر في غياب احد الخصمين

بند تاسع وثلاثين

الميعاد المقرر لاقامة المرافعة بالمجلس الاعلى يكون مدة ثلاثة اشهر من تاريخ اعلان طلب الاعاده على حسب المقرر في البند السابق

بند اربعين

يجب على مجالس التجار ان تحكم في القضايا على حسب العوايد الجارية في هذه الديار وعلى مقتضى الاحكام المقرره بقانون التجاره العثماني وبالتطبيق على ما هو مذكور بهذا القانون

بند واحد واربعين

اذا اتفق ان قانون التجاره المذكور اعلاه غير مشتمل على احكام تخص بعض الدعاوي او كان للقوانين الملكية مدخل في قطع بعض المشاكل التجارية فعلى ارباب المجالس ان يتبعوا في ذلك البنود الموافقة للدعوى من القوانين الفرنسية ان كانت تلك البنود غير مخالفه للاحكام المدونه بهذا القانون

مجلس الابلو اي المجلس الذي يعيد رؤية الدعاوي

بند ثاني واربعين

يترتب باسكندريه مجلس ابلو مختلط يكون مركبا من ريس وستة اعضا يصير انتخابهم على حسب الاصول الجارية في تشكيل مجالس التجار المختلطة واعضا هذا المجلس يصير تعيينهم مدة سنة واحدة و بعد انقضا تلك المده يصير انتخاب غيرهم او ابقاهم كلهم او بعضهم ويتعين للمجلس المذكور كاتب مخصوص

بند ثالث واربعين

كل قضيه صدر عنها حكم من مجالس التجار وصار طلب اعاده رؤيتها بمجلس الابلو يصير تحقيقها ثانيا من ابتدى اعلان الطلب المذكور على مقتضى الاصول الجارية في تحقيق الدعاوي بمجالس التجار

بند رابع واربعين

الاحكام الصادره من مجلس الابلو يصير اجراها على مقتضى ما هو مقرر بالبند الرابع والثلاثين ولا يجوز نقضها مطلقا

ملحق نمرة ٧

لايحه

تستعمل على عشرة بنود ارسلت بافاده من سعادة شريف باشا في ٢٩ ص سنة ٧٨ لمجلس تجار صورتها هي والافاده ادناه

صورة الافاده

انه لما اقتضى الحال تنظيم بعض ملحوظات فيما يتعلق بادارة وحركة مجالس تجار مصر وسكندريه قد صار تنظيم لايجه عن ذلك محتويه على عشرة بنود وحصل الاتفاق بين الحكومه السنيه والقناصل الجزاليه باجرا العمل بمقتضاها وصدر لنا النطق

العالي بموافقة ذلك واعلانها لمحلات الاقتضى فلزم تحريره لحضرتكم ومرسولا من طيه نسجه من ذلك باللغة العربي واخرى بالفرنساوي لتجرون دستور العمل بموجبها بالمجلس رياستكم بغاية الاعتنا بالدقه التامه كما تعلقة به الاراده السنيه

صورة اللائحه

بند اول

كل قونصلاتوا تحرر قائمه ببيان اعيان رعاياها وترسلها الى اقدم القناصل الجزاليه لكي يمكنه جمع كافة الاعيان بجمعيه عموميه لمباشرة انتخاب الاعضا الاوروبين اللازمين لمجلس التجار

بند ثانى

الجمعيه العموميه المركبه من الاعيان الاوروبين تحت رياسة اقدم القناصل الجزاليه تخصص للسنة تمامها اثني عشر اعضا واثني عشر نايبا اوروبين لزوم مجلس التجار وكل واحد من الاعضا يحكم مده شهرين فالاعضا الاثنين الاولين يصير تسمية احدهما بمدة شهر واحد والثاني بمدة شهرين والاعضا التالين للاعضا المذكورين يمكنوا كلهم فى وظيفتهم مده شهرين بحيث فى كل شهر يخرج واحد من الاعضا ويتجرد نصف الاعضا فى كل شهر

بند ثالث

انه بحسب الاقتضى تنعقد جمعيه عموميه من الاعيان والاهالي تحت رياسة محافظ اسكندريه ومحافظ مصر وتلك الجمعيه تخصص للسنة تمامها اثني عشر اعضا واثني عشر نايبا من الاهالي لزوم مجلس التجار والقيامه التى تعمل ببيان الاعضا والنواب المذكورين يصير عرضها للاعتاب ليصدر عليها الامر الكريم بالاعتماد وباقي الاحكام المقرره فى السطر الثانى من البند المذكور قبله يصير اتباعها ايضا فى حق الاعضا والنواب والاهالي

بند رابع

قائمة الاعضا المعينين بالوجه اللازم لجميع اشهر السنه تجرى تحريرها بمعرفة اقدم القناصل الجزاليه الذى تنعقد تحت رياسته جمعيه التجار ثم يرسلها الى ريس مجلس التجار وهو يرسل اليه بمثل القايمه التى يكون جرى تحريرها ببيان الاعضا من الاهالي ويكون صدر الامر الكريم باعتماد تسميتهم والقيامتين المذكورتين يجب اعلانهما فى

المحل المعد لعقد جمعيات مجالس التجار ونشرها في احد جرايد التجاره بالبلده وترتيب اسما الاعضا بالقايمة يجب ان يكون بحسب القرعه وتعمل ايضا قايمة بمعرفة اقدم القناصل الجزاليه ببيان نواب الاعضا الاوروپاوين وترسل الى ريس مجالس التجار وهو يرسل اليه قايمة ببيان نواب اعضا الاهالي وترتيب اسما هؤلاء النواب بالقائمتين ويكون بحسب القرعه كما ذكر في حق الاعضا

بند خامس

الاعضا المينين في القوائم المحرره مقدما كما ذكر يصير تكليفهم بدون واسطه من طرف ريس مجالس التجار بالحضور لاجرا وظيفتهم وعند ظهور مانع شرعي من الحضور يصير طلب النواب والاعضا المينين في القوائم من طرف ريس المجلس بحسب نمرة ترتيبهم

بند سادس

كل ما ينعقد بمجالس التجار للحكم يجب بدون تغير ان يكون عدد الاعضا اربعة اشخاص خلاف الرئيس ويكون نصفهم من الاهالي والنصف الاخر من الاوروپاوين وفي دعاوي الابلو اعني في الدعاوى التي ترفع بطريق الابلو من سكندريه الى المحروسه ومن المحروسه الى سكندريه يكون تشكيل المجلس مضاعف ففي هذه الصوره يجب ان العدد المقرر قانونا يكون اربعة اعضا اهالي واربعه اعضا اوروپاوين والرئيس ويجب على الرئيس قبل كل جمعيه ان يتحقق من عدد الاعضا ونوابهم اللازمين لاستكمال الجمعيه وصلاحياتها للحكم

بند سابع

يلزم ان يعمل باودة المجلس

اولا دفتر يقيد فيه كافة السندات والتقارير والاوراق وكل ما تقدم من الاخصام من الاوراق والقيد يكون بحسب تاريخ وترتيب تسليمهم باودة كاتب المجلس ثانيا يعمل دفتر فهرست يتقيد به وجوبا بالتوالي كافة الدعاوي التي استوفت فيها المكاتبه والسندات وصارت صالحه لاعطا الحكم عنها ولا يجوز الحكم في اى دعوى قبل حلول دورها بموجب دفتر الفهرست للحكم في الدعاوى الا بقرار مبني على اسباب يصير درجه في مضبطة قرارات المجلس

ثالثا يلزم ان يعمل مضبطة للمجلس يندرج بها وجوبا كافة الاحكام والقرارات التي تعطى بجمعيات المجلس وواجب ان يندرج بها حالا نتيجة الاحكام الصادره وان

يصير الامضا عليها بحال انعقاد المجلس من طرف كافة الاعضا الحاضرين وهذا لا يمنع من اتباع كافة باقي الدفاتر والسجلات وما اشبه الجاري اتباعهم على التوالي باودة كاتب المجلس ومن الوجوب ايضا اتباعهم على احسن نظام

بند ثامن

يصير تعيين شخص من المستخدمين يكون صاحب النفوذ والعزم اللازم ويكون بمعيته احد التجار الذي يتعين بمعرفة القناصل الجزالية ومأموريته هي اجري التفتيش سنوي على مجالس التجار بهذه الديار ليحقق ان كانت المواد المدرجة بهذا جاري العمل بموجبها بالدقة ام لا ولكي يطلب ترتيب الجزا بدفع غرامات او جزوات اخرى عند اللزوم على روسا المجالس والباشكتاب والمستخدمين الاخرين الذين ثبت عليهم ارتكاب نوع من انواع التقصير

بند تاسع

جمعيات المجلس يصير التحري فيها بحيث تنعقد جمعيات في كل اسبوع بمناسبة عدد الدعاوي وتخصيص لهذه الجمعيات ساعات موافقه بحيث يمكن استمرار الجمعية عند اللزوم اقل ما يكون ساعتين متواليتين وهذا الامر محول لعهد الرئيس الذي من واجباته تخصيص هذه الساعات بمعرفة المجلس واعلانها في المحل المعد لانعقاد جمعيات المجلس ودرجها في جرايد التجاره

بند عاشر

يجب على رئيس المجلس ان يدرج بالتوالي في احد جرايد التجاره وفي جريده مخصوصه لذلك ترجمة بتدجاة الاحكام الصادرة من مجلس التجار باللغة الفرنسية



ملحق نمرة ٨

المجلس الخصوصي والمجلس العمومي
والجمعية العمومية بالاسكندرية

ترجمة اراده سنیه صادره الى سعادة كتنخدا باشا بتاريخ

٢٤ محرم سنة ١٢٦٣

صار منظوری هذا القرار المشتمل عن كيفية انعقاد واجرات وترتيب اعضا
مجلس الخصوصی والعمومي المفتی تشكياهما لتنظر في حل وعقد امور ومصالح
الحكومة ومن الاقتضا اتباع الاجرا بموجبه فلجل المبادره بالاجرا بما نص به
اصدرت امري لكم

ترجمة لايحة المجلسين المذكورين ومجلس جمعية سكندرية

بانه جاري اجتماع حضرات نظار وماموزي دواوين الحكومة بديوان الماليه لاجل
النظر والتروي في حل عقد امور ومصالح الملكيه الجسيمه وهذا الاجتماع موقت وانه
من دواعي مصالح الحكومة التي هي في الازدياد يوما فيوما ومن بواعث الوصول الى
النتائج الحسنه هو تشكيل مجلس باسم مجلس خصوصي لقدم الفكر والتروي لما فيه
الوصول من تاسيس القواعد الحسنه ولذلك قد تقرر بان يكون ترتيب اعضا المجلس
كل من دولتو ابراهيم باشا نجح ولي النعم وسعادة كتنخدا باشا وسعادة احمد باشا يكن
وحسن بك رئيس جمعية الحقانيه سابق وحضرة برهان بك وكذلك تشكيل هيئة
جميعه عموميه بديوان الماليه يكون اعضا الجمعيه كل من سعادة مدير الماليه وحضرات عبد
الباقى بك وكييل ديوان خديوي وادهم بك مدير المدارس و باسليوس بك مدير
الحسابات ولطيف بك مفتش الفاريقات وحافظ بك مفتش الشفلاك مع تعيين روسا
اقلام دواوين الحكومة من ضمن هيئة تلك الجمعيه ويكون عقد الجمعيه دعتين في
الاسبوع على الاقل وما يلزم من الكتب بتلك الجمعيه يصير ترتيبهم بمعرفتها وان كافة
القرارات واللوائح والمواد التي تصدر من الجمعيه يصير التوقيع عليها من ارباب الهيئه

وتقديمها للمجلس الخصوصى و بعد النظر فيها يجرى تقديمها للاعتاب الخديويه لصدور الامر وكذلك يصير تشكيل جمعيه عموميه بديوان (داورى) محافظة سكندريه ويكون ترتيب الهيئه تحت رياسة ذكى افندى ناظر الديوان ويكون الاعضا كل من حضرات حسن بك مدير ديوان البحريه وارئين بك مدير التجاره ومامور الضبطيه وراتب افندى ناظر الترسانه وامين بك وكيل الدونما للمذاكره في المواد المهمه مثل المواد السالف الذكر عنها ومن بعد اعطا القرار عنها يصير التوقيع عليها من ارباب الهيئه وتقديمها للجمعيه العموميه بديوان الماليه و بعد النظر فيها واعطا القرار حسب ما يتراى لها يجرى تقديمها للمجلس الخصوصى لاجرا ما يلزم عنها واستحصال الامر هذا ما تقرر باتفاق الاراء

ملحق نمرة ٩

لائحة المجلس العمومي

صورة ترجمة قرار من المجلس العمومي بتاريخ ٢٢ ص سنة ٦٣

نمره ٣٤ مقيد بنمرة ١٩ كالمرقوم

انه بالتذكر بالمجلس العمومي ورد بالفكر ان الدعاوي التى ستحال على المجلس العمومي محتاجه لاستنطاق المدعي والمدعى عليه ابتدا لاجل ايضاحها وتفتيحها من الابتدا واذا كان يصير جلبهم الي المجلس في مبدا الامر يصير سببا لتوقيف ساير المصالح وبهذا الداعي وجد من لزوم المصلحه ان ابتدا يصير فهم وتحرير كيفية ادعي المماثلين هؤلاء فردا فردا باودة اخرى وفيما بعد يصير احضار الاوراق المذكوره والمدعى والمدعى عليه وان حسين بك ناظر الترزيه سابق ذو درايه ومفهوميه في اللسان العربى وبذا تعداده من اعضا المجلس وتعيه تارة وتعين خلافة تارة اخرى مامورا على ذلك بالنظر للاقضى عند ظهور دعاوي مثل ذلك يكون موجبا لعدم تاخير المصالح وحسن سلوكها وقد استقر الراي على هذا الوجه

قرار من مجلس العموم في ٨ الحجة سنة ٦٣ وصدق عليه المجلس
الخصوصى في ٢٢ منه وصدر عليه ايراده في ٢٣ الحجة
سنة ٦٣ ونشر عموما

انه جارى عقد المجلس والمشوره كل جمعه يوم ويومين و بعض الاوقات ثلاثة ايام
في ديوان المالىه بموجب ترتيب نامه المجلسين المزين اعلاهم بايراده سنه ٢٤ سنة
٦٣ بشأن حل وعقد المصالح المعنى بها انما من المعلوم تكاثر واتساع المصالح الخيره
وبذلك بالضرورة حضرات ارباب المجلس محتاجين لمطالعة مفردات القضايا ولاستطاق
المدعى والمدعى عليه حسب الايجاب لاجل الاطلاع على حقيقة الدعاوى والمصالح
الجسيمه واعطا القرار اللازم من بعد ذلك وبهذه الحثية جارى اطالة تسوية وقطع
المصالح التى تحت المناظره بالمجلس العمومى ومن ذلك صار لازما ربطها بصورة مستحسنه
ولدى المذاكرة عن ذلك قيل ان حسنى بك ميرلاي وحسين بك وخليل بك وقيام مقام
على حبيب بك يصير ترتيبهم اعضا تمليه الى المجلس المذكور والاعضا المومى اليهم
يداموا يومى بالمجلس المذكور واذا كان يلزم جلب ارباب الدعاوى الى المجلس لاجل
استنطاقهم كما هو مشروح اعلاه يصير جلبهم واستنطاقهم بمعرفتهم ويطالعوا اوراق تلك
الدعاوى وسائر المصالح اول باول ويحجروا تيجتهم واذا كان لهم راي يحجرون علاوته
ويحضره من طرفهم والمصالح التى يعملوها يومى الاعضا المومى اليهم يصير مطالعتها
والمداوله عنها بحضور حضرات ارباب الجمعيه العموميه في الجمع يومين واذا وجدوها
موافقه يصير ختمها من طرفهم واما اذا كان لهم ملاحظه وعلاوه يصير علاوتها واجرا
مقتضاها وكافة المصالح التى يصير حالتها الى المجلس المذكور يتحرر عنها من جهاتها
الى ديوان المالىه ويصير ارسالها من هناك الى المجلس المذكور كما هو الجارى ولا يحال
الى هناك مصالح راسا من جهات اخر والارباب المومى اليهم لا يتكاتبوا راسا مع
الجهات بخصوص المصالح الميره واذا كانوا رايحين يستعلموا من جهات يحجرون السؤال
من ديوان المالىه وبما ان المخاطبه الجاريه من الجهات الى المالىه ومن المالىه الى الجهات
هي بنمرة ديوان المالىه حاصل قيده في قيودات المجلس وقيودات الديوان المذكور الا ان
ذلك موجب الى الاخطه فن الان وصاعد لا يصير قيد وارد وصادر المجلس بقيودات
المالىه بل يكون منحصر بقيودات المجلس وبهذه المناسبه يصير نشر نمرة المجلس في

الجهات ونمرة الجهات في المجلس لاجل اذا كان يلزم الكشف عن شى لا يصير متعسر مثل الان ومن حيث ان صادر ووارد المجلس لم هو رايح يصير درجه بالماليه بل رايح يصير درجه بقيودات المجلس لوحده لاجل يكون ذلك موجب لسهولة الكشف وعلى الخصوص لم يكن المجلس المذكور ولو ان القرارات المعطيه من المجلس جاري ارسالها الى المجلس الخصوصى محتومة من حضرات جميع ارباب المجلس الا ان الاستعلامات والجوابات الصادره بشأن بعض الخصوصيات جارى ختمها من الماليه وبهذا الداعي من الان وصاعد الاعضاء المومى اليهم يوضعوا امضايهم ويتوضح عليها امضه كاتب المجلس واذا كانت عربي يتوضح عليها امضه الكاتب العربى سندا لحفظ تلك التساويد بطرف كاتب المجلس وعليهذا يقتضى ان يصير الاعلان لديوان الماليه بشأن الاجرا على تلك الوجهه وجميع الدواوين بالاشعار عن علم وخبر ذلك كما استقر الراي بالمجلس العمومى

ملحق نمرة ١٠

لائحة وترتيبات مجلس العسكريه

اعضا المجلس

عدد	
١	احمد باشا المتكلى رئيس المجلس
١	ميرلوى سوارى خليل بك
١	ميرالاي طوبجى قاسم بك
١	« « عبد القادر بك
١	« « سوارى على شكرى بك
١	« « بياده مراد بك
١	« « ابراهيم بك
٧	

كتاب المجلس

عدد	
١	مباشى طوبجى حسن افندي كاتب المجلس
١	يوزباشى سوارى محمد افندي كاتب ثانى
٢	ورئيس كتابة العربى
٢	
٩	

البند الاول

يلزم ان يكون المجلس المذكور مركب من السبعة انفار من ضابطان عظام البياده والسوارى والطوبجيه كما هو ميين اعلاه

البند الثانى

يجتمع المجلس يومى من الساعه اربعه للساعه عشره لرؤيه المصالح فقط يعطل

يوم الجمعة كسائر المصالح

البند الثالث

تنظر بهذا المجلس كافة انواع الترتيبات والنظامات الجديدة المختصة بالجهاديه وفروعها وفي حال وجود عدم المساواه في ارا اعضا المجلس وكانت ارايهم منقسمه الى قسمين فيلزم بيان راي الشقين وعرض الكيفيه للنظر فيها الى مجلس الاحكام المصريه

البند الرابع

تنظر المواد الموافقه لاصول المصالح المدونه التي ترد لديوان الجهاديه في نفس القلم المختصة به بمعرفة نظار الاقلام اما ما يكن منها مغايرا للاصول تنظر بمعرفة هذا المجلس

البند الخامس

تعرض خلاصات كافة المواد التي يتقرر عنها في المجلس او مالها للباشا مدير الجهاديه للتصديق عليها من طرفه وابعائها لحل اقتضاها اما المواد التي يلزم عرضها لمجلس الاحكام المصريه بمقتضى القانون تعرض الى الباشا المدير بعد ضم راي مجلس الاحكام عليها

البند السادس

اذا خطر بفكر احد اعضا المجلس مواد فخص بمحسن تمشية مصالح الجهاديه بعرضها للباشا المدير وبعد الترخيص له بالمداوله عنها بالمجلس بحري فتحها بالمجلس تقريرها ثم تعرض كما تقرر

البند السابع

اعضا المجلس مرخصون بالافاده عما يترأى لهم من الارا الموجبه لرواج المصلحه بدون مبالاه مع عدم مراعاتهم لارا بعضهم واذا اتضح مراعاة بعضهم للآخر يجازى بالحجز الصارم قانونا بعد التحقيق

البند الثامن

يجب على اعضا المجلس كما انهم يجتهدون في صيانة ووقاية الميرى كذلك في صيانة وحماية الاهالي والمستخدمين والعساكر وسلوكهم مسلك العداله واعطا كل ذي حق حقه

البند التاسع

القوانين واللوائح والترتيبات اللازم اجراها المختصة بالامور العسكريه تكون بمعرفة هذا المجلس من الان فصاعد ثم تقدم لمجلس الاحكام المصريه للنظر فيها

البند العاشر

بما ان ارباب المجلس هم امنا اسرار الجهادية فلا ينبغي افشا المواد التي يحصل المذاكره فيها باودة المجلس وليعلموا انهم يعاقبون باشد الجزا بمجرد السماع بحصول ذلك

البند الحادي عشر

لا يجبر احد من اعضا المجلس بالتصديق على الخلاصه التي لم يكن مقتضا فيها لقرار اغلب الاعضا فقط له ان يكتب ملحوظه المختص بالماده المذكوره بزيل الخلاصه والحتم عليها منه

البند الثاني عشر

استبدال اعضا المجلس يكون بامر عالي لكونهم معدودين من متحيزي ضباط الجهادية

البند الثالث عشر

تنظر بمعرفة المجلس المذكور المواد الجسيمه المختصه بالعسكريه وكذلك المواد الدقيقه المختصه بترتيب المدافع وتشغيل المهمات الحربية والهندسيه انما حال مصادفة مشكلات حال تقريره بعض المواد تبين ملحوظات وارا ارباب المجلس عنها وتعرض لمجلس الاحكام المصريه للنظر فيها

ترجمة الامر العالي الصادر عليه هذه اللائحه لرئيس مجلس العسكريه

بتاريخ ٤ ربيع اول سنة ١٣٥٠ (١)

صار منظورنا هذه اللائحه الشامله ثلاثة عشر بند المختصه بكيفية اجراءات وترتيبات المجلس المذكور وقد استنسب لدينا اجرا مقتضاها ولما درتكم في اجرا موجيها لزم الاشعار



ملحق نمرة ١١

مجلس احكام مصريه

ترجمة اراده سنیه صادره لرياسة مجلس الاحكام المصريه

بتاريخ ٥ ربيع الاخر سنة ١٢٦٥ نمرة (١)

صار منظوري هذه اللائحه المشتمله اتني عشر بند عن كيفية تشكيل وترتيب واجراءات المجلس وقد استنسب لدينا الاجرا بموجبها فلاجل المبادره في اجرا مقتضى ذلك لزم الشرح والاشعار

صورة لائحة مجلس الاحكام العالي المصريه واسما حضرات ارباب

هيئة المجلس والموظفين به

رئيس المجلس سعادة سليم باشا مدير قبلي سابق

سعادة حسين باشا اعضا مدير الغربية سابق

سعادة حسن حيدر باشا اعضا

« صفر باشا اعضا

حضرة ادهم بك اعضا مدير المدارس

سعادة راشد باشا اعضا

« حمزة بك اعضا

ميرالاي مصطفى بك اعضا اصله من اعضا جمعية الحقاينة

محمود بك ناظر المكتب سابق اعضا

حضرة الشيخ محمد قطب من علما الاحناف ويكون معه واحد من

علما الشافعية

توفيق افندي باشكاتب المجلس

ذكي افندي اكنجي

رحمي افندي باشكاتب اقلام عربي

نوبار افندي ترجمان ثاني المجلس

صورة اللائحه

البند الاول

ينبغي ان مجلس احكام مصريه يصير انعقاده يومي وحيث انه مامور على رؤية المصالح الواده على موجب مضمون هذه اللائحه ينبغي ان حضرات الزوات الكرام المحرر اسمائهم اعلاه يداوموا يومي بالمجلس

بند ثاني

ان المصالح المشكله التي تظهر بكافه دواوين العموم او التي يتحرر عنها اليهم من فروعاتهم حسب الاصول وبالضرورة لم يمكن حلها بهم ينبغي ان الخصوصات المماثله لهذه يعرض عنها لمجلس احكام مصريه من الدواوين العموميه لكونه صار مامورا بفصل تلك المصالح المشكله ومن بعد تلاوتها بالمجلس والمداوله عن ايجابها يعطا عنها القرار ويصدر خلاصاتهم وتقدم لديوان حضرة الكتبخدا والشرح عليهم من طرف حضرة بالاجرا للجهات اللازمه وارسالهم لمخاتهم من طرفه

البند الثالث

من المعلوم ان الدواوين العموميه ستجري المصالح الوقتيه المرخصين باجراها على مقتضى حدود ناماتهم غير ان القضايا التي تشبه المواد المحتاج الاستيدان والاستفاده عنها وكانوا يحجروا عنه مقدما للمعيه ما عدا المصالح المذكوره حسب ايجاب الحدود نامه السابق ذكره فهو لا يحجرون العرض عنهم لمجلس احكام مصريه ومن بعد المذاكره يعطا عنهم القرارات وارسال خلاصاتهم لديوان حضرة الكتبخدا ومنه الى جهاتهم بعد الشرح عليهم من طرف حضرة كما المسطر بالبند الثاني

البند الرابع

ان الدعاوى التي كانت تقع وتظهر بالاقاليم ودواوين العموم فانه كان جاري تقديم جرنالاتها مقدما بجمعية الحقاينه الملقبه وبورودهم اليها كان جاري بها تخصيص وتقييم جزاوات المجرمين غير ان فيما بعد كافه دعاوي الجهات المذكوره يجري تحقيقهم بمعرفه حضرات مامورهم والحكم عليهم واجراهم تطبيقا الى نسخ القوانين الموجوده عندهم فقط يعرضوا لمجلس احكام مصريه عاما وخبرا بذلك

البند الخامس

من المعلوم ان فروع الدواوين العموميه سيجرون قطع واجرا المصالح المقتضيه بها

كما المصرح بالحدود نامه والغير مرخصين بها سيجرون العرض عنها لعمومهم وعلى تلك الوجه دواوين العموم كذلك سيجرون ايضا الخدمة اللازمة ويعرضوا لمجلس احكام مصرية عن المصالح اللازمة ويعطى لها صورة كالمنازل المحرر بالبند الثالث وحيثما انه سيصير النشر والاعلان للجهات اللازمة من طرف حضرة كتحدا باشا على انه اذا كان يحصل التجاسر من دواوين العموم في عرض الخصوص المرخصين به الى عمومهم من دون ملاحظه كما السابق فدواوين العموم تخصص جزا لفروعها بموجب القانونامه مع رد واعادة اوراق المصلحة لاجها المرسلين منها لاجل اجرا مقتضاهم بنا عليه يقتضى انه اذا كان احد الدواوين العمومية ايضا يحصل منه التجاسر في عرض مصلحة مثل ذلك بمجلس احكام مصرية فالعامله التي سيجرونها العموم في حق فروعهم يجزىها المجلس المذكور في حق الدواوين العمومية

البند السادس

- من حيث انه على موجب هذه اللائحه كل من كان مقيم بمجل ماموريته لاجل اجرا مقتضاها فلا يوافق شربهم الدخان بمحل العمله وقت ما يكونوا مشغولين بماموريتهم فينبغى ان طايقة الكتبه فقط يشربون القهوة من دون شربهم الدخان ولا يحضروا ايضا بشبوكاتهم الى دواوينهم وان كان احدا من ارباب المجلس يريد شرب قهوه ودخان فيتوجه الى الاوده القريبه التي سيصير تعينها و بعد الشرب يعود للمجلس

البند السابع

حيث من الواجب محافظة المصالح المعنى بها من الشيوخ وسيصير تخصيص خدمة اود المجالس في وقت المذاكره من الاشخاص الخرص فعلى ذلك ينبغى ان خدمة اودة مجلس الاحكام المصريه ايضا يجزى تعينهم من الاشخاص الخرص مع الحرز من دخول خدمة حضرات ارباب المجلس باودة المجلس

البند الثامن

بما ان خدمة اود المجالس سيصروا من الاشخاص الخرص كما سبق الايضاح فينبغى بذل الدقه والاعتنا من طرف حضرات ارباب المجلس وكتابه في عدم اشاعة المصالح التي سيصير المذاكره عنها قبل نشرها والاجرا وان اشيع عنها فيبحث يتضح ان ذلك ليس من الخدمة الخرص فيجربى التحقيق وعندما يتضح انه من احدا فمجلس الاحكام المصريه يجزى مجازات تلك الشخص تطبيقا للقانون

البند التاسع

ان عند ما يعرض لمجلس احكام مصريه عن قضيه حسب الايجاب بخصوص
مصلحة الامداديه فمدير الامداديه ايضا يكون موجود بالمجلس وقت المداولة عن
تلك المصلحة

بند عاشر

ان عند ما يتقدم لمجلس احكام مصريه لايحه حسب مقتضى ماموريه من جهه
بخصوص شمول المصالح العموميه او بخصوص ترتيبات مستجده فن بعد مناظرتها
وتنقيحها وتنظيمها واتمام صورة قرارها يجرى تقديمها الى المجلس الخصوصى لاجل
النظر فيها ايضا بالمجلس المذكور وان مجلس الاحكام المصريه يتوقف ويستشكل نادرا
في بعض خصوص جسيمه من المصالح التي ستعرض ويظهر شوايب عدم حكمها
فيجري عرضه للمجلس الخصوصي

بند احدي عشر

من حيث ان المصالح الجسيمه التي تظهر بخصوص المصالح الخارجيه سيجرى
رؤيتها بالمجلس الخصوصى فينبغي ان المصالح الصغيره وغير جسيمه يصير رؤيه مقتضاها
بمجلس الاحكام المصريه

بند اثني عشر

ينبغي ان ارباب المجلس لم يميلوا الى جهة وقاية الميري فقط بل مثل مناظرتهم
لصيانة الميري ايضا يصير منهم صيانة ومعاملة المستخدمين والاهالي والرعايه بالعداله ومن
يوجد له حق في مواد يصير حمايته في ذلك مع سلوكهم في مسلك احقاق الحق دايمًا



ملحق نمرة ١٢

تشكيل

المجلس الخصوصى

امر صادر لكتخدا مصر ٨ ربيع اخر سنة ٦٥ نمرة ٢٠

على لائحة ترتيب المجلس الخصوصى ذات تسعة بنود

صار منظورنا هذه اللائحة الشاملة تسعة بنود المختصه بكيفية اجراءات وترتيب المجلس الخصوصى وقد استنسب لدينا الاجرا بقتضاها ولهذا لزم صدوره اليكم لتبادروا في الاجرا بموجبها

ارباب المجلس الخصوصى

عدد

رئيس المجلس كتخدا باشا	١
مدير الجهاديه حسن باشا	١
مدير المالىه برهان باشا	١
رئيس مجلس العسكريه احمد باشا	١
سليمان باشا	
كامل باشا	
كاتب ديوان اخض شفيق بك افندى	
الشيخ السادات او الشيخ البكرى او مفتى الحنفية او شيخ	
الجامع الازهر بالمناويه	
مدير التجاره جناب ارتين بك وان لم يوجد يكون خسرو بك	
كتاب المجلس	

عدد

كاتب المجلس اسماعيل بك تيمور زاده	١
كاتب ثانى ورفيقه الشيخ يحيى كاتب عربى المجلس	١

لايحة

المجلس الخصوصى

ترجمة لايحة المجلس الخصوصى الصادر عليها الامر الكريم

بتاريخ ٨ ر سنة ٦٥ نمرة ٢٠

بند اول

من حيث ان المجلس المذكور ليس هو يومى بل كلما يلزم يجرى عقده باجتماع حضرات الذوات العظام المحرر اسمائهم اعلاه حسب الايجاب وكما يلزم ايضا من ارباب مجلس الاحكام المصريه يجرى جلب حضرة الباشا الرئيس بالمجلس الخصوصى

بند ثانى

اذا كان مجلس احكام مصريه يستشكل في بعض خصوص نادرا من المصالح التى ستعرض اليه ولم يحلها فيجري عرضها الى المجلس الخصوصى ومن حيث ان حل ذلك فهو من وظائف المجلس المذكور فينبغي فصل ذلك به من بعد المذاكره ويجري تقديم الخلاصات اللازمه عن ذلك للاعتاب السنيه وبعد تحرير الاوامر العليه باعلامهم يرسلوا لجهاتهم

بند ثالث

ان عندما يتقدم لمجلس احكام مصريه من احد الجهات لايحه بخصوص المصالح العموميه النافعه فمن بعد مناظرتها يصير اجرا مقتضاها بالمجلس المذكور وان كان المجلس المذكور لم يقطع ويحبل ذلك فيجتمعوا المجلسين بمحل واحد ويجرون فصل ذلك بصفة مجلس عموم واذا حصل وقوع اختلاف في الراي فيصير التعداد واي جهة كانت توجد اغلب وزياده في العدد يجرى التصديق على راي تلك الجهة وبحسب الايجاب اذا كان مقتضى اعمال ترتيب جديد او لايحه مجددا فيصير اعمالها واتمامها بمجلس الاحكام وبعد اعطاء القرار يجرى ارسالهم الى المجلس الخصوصى فاذا لزم الحال للمذاكره عن خصوص يحتوي اسرار تخفيه بالمجلس المذكور فالزوات الماشر اسمائهم اعلاه لا يحضرون بمجلس تلك اليوم

بند رابع

من حيث ان عدل وتنصيب ارباب المصالح الموجودين بكافة الجهات فهو من وظائف المجلس الخصوصى ينبغى رؤية مقتضا القضايا المرقومه بالمجلس المذكور

بند خامس

ان المصالح الجسيمه التى ستظهر بخصوص المصالح الخارجيه ايضا يجرى اعطا صورته عنها بمعرفة حضرات ارباب المجلس الخصوصى واما المصالح الغير جسيمه فيصير رؤية اقتضاها بمجلس احكام مصريه

بند سادس

فمن حيث ان على موجب هذه اللائحه كل من كان سيوجد بمحل ماموريته لاجل اجرا مقتضا ماموريته ولا يوافق شربهم الدخان بمحل العمليه فينبغى ان طائفة الكتبه فقط يشربون القهوة من دون الدخان ولا يحضرون ايضا بشبوكاتهم الي الدواوين وان كان احد من حضرات ارباب المجلس يريد شرب قهوة ودخان فيتوجه الي الاوده القريبه الذى يجرى تعينها و بعد الشرب يعود للمجلس

بند سابع

من حيث ان محافظه المصالح المعتنا بها من الشيوع فهو من الواجب فينبغى ان خدامة اوده المجلس الخصوصي ايضا يصير تعينهم من الاشخاص الخرص حسبما جرى تخصيص خدامة اود المجالس وقت المذاكره من الاشخاص المذكورين والحذر من وصول احدا من خدمة حضرات ارباب المجلس باوده المجلس

بند ثامن

من حيث ان خدمة اود المجلس سيصيروا من الاشخاص الخرص كما الوجهه الموضح فينبغى بذل الدقه والاعتنا للغاية من طرف حضرات ارباب المجلس والكتبه في عدم اشاعة المصالح التى يصير المذاكره عنها من قبل نشرها واجراها

بند تاسع

ينبغى ان ارباب المجلس لم يميلوا الي جهة وقاية الميرى فقط بل مثل مناظرهم لصيانة الميرى ايضا يصير صيانة المستخدمين والرعايه والاهاالي ومعاملتهم بالعداله والذين يترآ لهم حق في مواد يصير حمايتهم فيه ويلزم منهم السلوك دائما في مسلك احقاق الحق

ملحق نمرة ١٣

تشكيل مجالس الاقاليم

قرار المجلس العمومي

ان رفاهية وراحة الاهالي والعامه وتوصيل الحقوق لاربابها من اقصى مرغوب ومطلوب الجنب العالي الخديوى وبنا على ذلك قد تقرر بالمجلس العمومي تشكيل مجالس بالاقاليم قبلي وبحيري وان يكون مجلس طنطا من اختصاصاته رؤية كفاة الدعاوى والمنازعات التي تحصل بين اهالي مديريات الغربيه والمنوفيه والبحيره ومجالس سمنود الدعاوى التي تنشأ بمديريات الدقهليه والشرقيه والقليوبيه ومجالس الفشن مديريات الجيزه والمنيا وبني مزار وبني سويف والفيوم ومجالس جرجا مديريات اسيوط وجرجا واسنا وقنا على حسب ما تدون باللائحه

ويجرى تعيين اثنين مفاني لكل مجلس من المجالس الآتي ذكرها يكون احدهم حنفى المذهب والثاني شافعي المذهب يصير انتخابهما بمعرفه شيخ الجامع الازهري بماهية ربعمائة قرش صانع شهري لكل منهما

مجلس طنطا غرييه

عدد	
١	حسين بك غالب رئيس المجلس
١	قايمقام شان بك اعضا
١	بمباشي عندليب افندي «
١	« فيض الله افندي «
١	سعيد قبودان « ناظر قسم ميت غمر

كتاب المجلس

يوسف رحى افندي المستخدم بصندوق الايتام	١٠٠٠
أكنجى	٤٥٠
ثالث	٣٥٠
رابع	٣٠٠

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه



مجلس سمنود

عدد	عدد
محمد كامل رئيس المجلس	١
حشعى افندي ناظر قسم ابو كبير اعضا	١
قايمقام احمد افندي اعضا	١
« يوسف افندي اعضا	١
على راقم افندي ناظر قسم الغربيه اعضا	١

كتاب المجلس

الشيخ محمد بنوها باشكاتب المجلس	١	١٠٠٠
أكنجى	١	٤٥٠
ثالث	١	٣٥٠
رابع	١	٣٠٠

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه



مجلس النقش

عدد	
١	حسين وهبي بك رئيس المجلس
١	يوسف ضيا افندي من مستودعي ديوان الجهاديه اعضا
١	بمباشي رستم افندي اعضا
١	« امين افندي » من مستودعي ديوان الجهاديه
١	خليل افندي ناظر قسم وادي حلفا

كتاب المجلس

عدد	
١٠٠٠	١ الشيخ على النادي من مستخدمى المعيه السنه
٤٠٠	١ اكنجي
٣٥٠	١ ثالث
٣٠٠	١ رابع

واذا لزم عمال يطالب من حضرة مدير الحسابات المصريه

مجلس جرجا

عدد	
١	دغستانى محمد بك رئيس المجلس
١	قايمقام على افندى كامل اعضا
١	بمباشي محمد افندي من مستودعي الجهاديه اعضا
١	على فضلي افندي ناظر قسم جرجا «
١	حسن حسيب قبودان وكيل مديرية الشرقيه سابق اعض

كتاب المجلس

ماهياتهم	عدد	
١٠٠٠	١	الشيخ محمد عاصم باشكاتب المجلس
٤٥٠	١	كاتب ثاني
٣٥٠	١	كاتب ثالث
٣٠٠	١	« رابع

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه

مجلس الخرطوم

عدد	
١	ميرلاى مهدى بك رئيس المجلس
١	بمباشي اسماعيل حقي افندي اعضا
١	« على افندي «
١	« على حسيب افندي « قبودان
١	قايمقام محمد افندي اعضا

كتاب المجلس

عدد	
١٢٥٠	١ الشيخ اسماعيل الباشكاتب
٦٠٠	١ اكنجي
٥٠٠	١ ثالث
٤٠٠	١ رابع

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه

لائحة مجالس الاقاليم

ترجمة الامر الصادر على لائحة تشكيل مجالس الاقاليم
بتاريخ ١٣ ربيع اول سنة ١٢٦٨ نمرة (١) صحيفة نمرة (١٩٠)
من دفتر قيد قرارات المجلس الخصوصى نمرة (١٩٥٨)

يصير انتخاب نفرين من مشايخ البلاد وتعينهم اعضا لكل مجلس بالمناوبه بماهيه
شهرى ٢٥٠ غرش صاغ وعند انقضا مدة المناوبه يتخصص تلك الماهيه لمن يتعين بدلهما

البند الاول

انعقاد المجلس يكون يومى ما عدا ايام الجمعة والمواسم ومرخصين لرؤية دعاوي
المديريات التي تختص رؤيتها بالمجلس

البند الثاني

كافة الاحكام التى تصدر من المجالس تكون بالتطبيق على القوانين واللوائح المعمول
بها الان

البند الثالث

يصير وضع صندوق على باب المجلس لوضع الاعراضات التى تتقدم للمجلس ويكون
فتحها امام الرئيس بحضور الاعضا وتلاوتها

البند الرابع

يصير حك اختتام باسم المجالس لحتم المضابط والخلاصات التى تصدر من المجالس
وتقديم تلك الخلاصات والمضابط الى مجلس الاحكام لاعادة النظر فيها بالمجلس

البند الخامس

كافة جرائيل القضايا التى كانت تنظر بالمديريات يجرى تقديمها الى المجالس
للحكم فيها ومتى قبل المحكوم عليه يصير تقديمها الى ديوان الكتبخدا لصدور امر التنفيذ

البند السادس

ارباب المجلس يكونوا خالين من الاغراض سوا كان فيما يختص للميري او الاهالي
وعدم الميل عن الحق ويكونوا مسلكنهم مسلك الحق والعدل

البند السابع

عند ما تدعو الحالة بطلب المديرين او احد موظفين المديريات الى المجالس في مواد جسيمه لامذاكره فيها او استوقفا ما يلزم فيها يصير احضاره امام المجلس لاستوقفا ما يلزم استوقافه

البند الثامن

كلما لاح للمجالس من المواد التي تكون فيها تقدم وفوايد للاهالي او في مواد الفلاحه يعطي عنه القرار اللازم ويتقدم لمجلس الاحكام

البند التاسع

ارباب المجلس يكونوا لهم الحرية التامه في ابداء رايهم وعدم رعاية خواطر بعضهم لبعض وعند ما يثبت على احدهم الميل والانحراف يجازى بعد اجرا التحقيقات اللازمة بالتطبيق للقانون وان يكون توقيع الاحكام على الدعاوي باغلبية الارا عند حصول اختلاف في الارا

البند العاشر

سيعمل قاعده للمجالس المذكوره في رؤيه الدعاوي سوا كان جزئي او كلي للسير على مقتضاها ولحين صدور تلك القاعده يكون سير اعمال المجالس على مقتضى ما تدون بنود هذه اللائحه



ملحق نمرة ١٤

ترتيب مجلس الاحكام

اعضا المجلس	تابع اعضا المجلس
عدد	عدد
١ حسن بك الشريبي ١ عيد روس بك الحوت ١ احمد بك القاضي ١ حسن بك شعير ١ الشيخ محمد السادات ١ الشيخ احمد السادات	١ الشيخ مصطفى العروسي ١ السيد على افندي البكري ١ الشيخ محمد الشراقوي ١ اخد عمد مديرة اسيوط البكوات ١ اخد عمد مديرة قنا البكوات ١١ مفتي واحد للمجلس (١)

اعضا المجلس من الذوات

عدد
١ على باشا القوالي ١ لوا حاذق باشا ١ عارف بك ١ اسماعيل بك رشدي ١ مصطفى بك رباله ١ شرين بك ١ خليل بك ١ ميرالاي حافظ بك ١ خليل بك مامور الضبطيه سابق
٩

فقط العدد تسعه من اعضا المجلس من الذوات الموجودين بمصر

ملحق نمرة ١٥

ترتيب

مجلس الاحكام

مجلس احكام رئيسى سعادتلو باشا حضر تلى

عرض لدينا هذا الترتيب الذي عمل بالداخلية عن مجلس الاحكام البالغ فيه قدر المرتب شهري مائتين وثلاثة عشر الف ومائتين ثمانية وثمانين غرش وخمسة عشر فضه والوفر اربعة عشر الف وستماية اثنين واربعين غرش وخمسة وعشرين فضه وقد وافق ارادتنا الاجرى بموجبه من ابتدى تاريخه انما يعطى الذوات الذى كان صار تنقيص ماهيتهم وصدر امرنا الى الداخلية بابقاها كما كانت يعاملوا بموجب امرنا المشار عنه والوفر فما يكون رفت منه يعتبر فيه تواريخ الرفت والباقي يرفت من تاريخ وصوله ويتحرر للماليه بالرفت والقيد على وجههما ذكر ويجري ادارة الاشغال بالدقه والاستقامة وفي اخر السنه ان تظاهر لزوم وفر او زيادة شى يتحرر عنه للداخلية للنظر فيه وبنا عليه اصدرنا امرنا هذا اليكم من اجل ذلك

ختم

١٨ رسته ١٢٧٤

(محمد سعيد) خديوى مصر المعظم

نمره ٩ من القلمه السعديه

قرار المجلس الخصوصي

انه برؤية وتنظيم تراتيب الدواوين والاقاليم والمصالح بالمجلس الخصوصى وبالجملة قد نظر في ترتيب مجلس الاحكام المصريه فجري ترتيب العمال والمأمورين وكافات الخدمه السايده بحسب اقتضا المصلحه كما لاح بالمجلس حسب الموضح بهذا وبلغ مقدار الذي تقرر ترتيبه شهري مبلغ $\frac{213288}{10}$ فقط مائتان وثلاثة عشر الف غرش ومائتان ثمانية وثمانين غرش وفضه خمسة عشر لا غير من اصل ما كان مرتب مبلغ

— فيصير الوفري شهرى — فقط اربعة عشر الف غرش وستاية
 ٢٢٧٩٣١ ٢٥ ١٤٦٤٢
 اثنين واربعون غرش وفضه خمسة وعشرون لا غير فيعتمد هذا الترتيب واجرا العمل
 بمقتضاه اعتبارا من تاريخ صدور الامر العالي واما المرفونين والمستغنى عنهم الحال
 فالذي سبق رقتهم يكون اعتبار الخصم بماهيتهم لغاية تاريخ رقتهم والمستغنى عنهم الحال
 فيجري رقتهم من تاريخ وصول هذا الترتيب في محله هذا ما استقر عليه راي المجلس
 الخصوصي
 ١٢ سنة ١٢٧٤

ختم	ختم	ختم	ختم	ختم
مصطفى على	امين شكري	عزت عبدالله	محمد امين	حافظ خليل
ختم	ختم	ختم	ختم	ختم
ابراهيم ادهم	على ذو الفقار	حسن فواد		

ترتيب مجلس الاحكام المصرية

نفر

سعادة ذو الفقار باشا رئيس المجلس

١٢٥٠٠ ٠٠	ماهية
١٥٤٦٦ ٥	١ ٢٩٦٦ ٠٥ بدل تعين

حضرات الاعضا

اجمالي ماهية بدل تعين

١٥٤٦٦ ٥	١ ١٢٥٠٠ ٥	٢٩٦٦ ٥	سعادة عبد اللطيف باشا
١٥٤٦٦ ٥	١ ١٢٥٠٠ ٥	٢٩٦٦ ٥	« على باشا برهان
١٥٤٦٦ ٥	١ ١٢٥٠٠ ٥	٢٩٦٦ ٥	« امين باشا
١٣٤٦٦ ٥	١ ١٠٥٠٠ ٥	٢٩٦٦ ٥	« حسن باشا رافت
١٠٥٤٢ ١٥	١ ٨٠٠٠ ٥	٢٥٤٢ ١٥	حضرة استقان بك
٦٥٠٩ ٣٥	١ ٥٠٠٠ ٥	١٥٠٩ ٣٥	« ربالة مصطفى بك

نقر
١٥٤٦٦ ٥

اجمالي ماهية بدل تعين
 نقر

حضرة حسين شرين بك	١٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١	٦٥٠٩	٣٥
« ستانيه لى خليل بك	١٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١	٦٥٠٩	٣٥
« محمد بك حافظ	١٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١	٦٥٠٩	٣٥
« حسن بك شعيره من اهالي	١٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١	٦٥٠٩	٣٥
« احمد قاضي بك	١٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١	٦٥٠٩	٣٥
« حسن بك شريجي	١٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١	٦٥٠٩	٣٥
« عيداروس بك الحوة	١٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١	٦٥٠٩	٣٥
« احمد بك ابو مناع	١٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١	٦٥٠٩	٣٥
« همام بك	١٥٠٩	٣٥	٥٠٠٠	١	٦٥٠٩	٣٥
	٢٩٥٠٥	٢٥	١٠٦٠٠٠		١٥	١٣٥٥٠٥ ٥

معاونين ١٦ ١٥٠٩٧١ ٣٠

الجملة ماهية بدلى تعين
 نقر

جاهين بك من الرتبة الثالثة	٥٠٣	١٠	٢٧٠٠	١	٣٢٠٣	١٠
« « راغب بك	٥٠٣	١٠	٢٧٠٠	١	٣٢٠٣	١٠
٢٠١ سلمان افندي من الرتبة الخامسة	٥	١٢٥٠	١	١٤٥١	٥	
٢٠١ جركس حسن عصمت افندي	٥	٠٦٠٠	١	٨٠١	٥	
يوز باشه						
	١٤٠٨	٣٠	٧٢٥٠		٤	٨٦٥٨ ٣٠

نفر

٤

١٨٦٥٨ ٣٠

١ قلم مضبطة

نفر

٤٥٠٠

١	ريس حسين فهمي افندي وظيفة
١	اكنجي محمد امين
١	خليل افندي وهي

٢٥٠٠

٢٠٠٠

٢ مترجمين

نفر

١٥٠٠

١	على افندي وهي
١	محمد همت افندي
١	محمد رفعت افندي
١	محمد امين افندي
١	مصطفى وهي افندي
١	محمد كامل افندي
١	عبد الله افندي

١٥٠٠

٠٦٠٠

٠٦٠٠

٠٦٠٠

٠٢٥٠

٠٢٥٠

١٠ ١٤٣٠٠

٣ قلم توري

٤٠٠٠

١	ريس محمد توفيق افندي وظيفة
---	-------------------------------

١٥٠٠

٠٦٠٠

٠٥٠٠

٠٥٠٠

٠٥ ٠٧١٠٠

نفر	تابع ما قبله
۵	۷۱۰۰

۴ قلم عرضکالات

نفر	نفر	نفر	نفر
۱	۳۰۰۰	۱	۱۰۰۰
۱	۷۰۱۰	۱	۶۰۰
۱	۵۳۰۱	۵	۰

رشوان افندی بکباشی عرضکالجه
وظیفه
حسین افندی بوشناق
ماهیته
بدل تعیین
اسماعیل بک

۵ قلم عربی

نفر	نفر
۱	۳۵۰۰
۱	۲۰۰۰

ریس وظیفه
اتکنجه

۶ مدرسه الدواوین

نفر	نفر
۱	۱۰۰۰
۱	۷۰۰
۱	۶۰۰
۱	۵۰۰
۴	۲۸۰۰

ریس
اتکنجه

ملحقات

نقر

۴ تابع ما قبله

03.1 0

نفر

Σ 2800

2 2800

۷ ورثہ قبلی شرحہ

Σ 2800

۸ ورشه بحري شرحه

کتاب التحقیق

نقر

1000

1 700 2 2200

17 17100 39 187331 20

۵۰۰ ۱ کاتب العلماء تابع قلم عربی

٥٠٠ ١ كاتب تحريات النمر

وتسديد دفاتر القلم

١٧٦٠٠	١٩	٥٠٠	١	كاتب السجلات ومحافظ
-------	----	-----	---	---------------------

اوراق القلم

علما وایمام وما آذن

٢٥٠٠ ١ الشيخ محمد الراجحي عالم

٢٥٠٠ ١ « على البقلی شرحه

٢٥٠ ١ « صالح الباقي ايمام

۵۴۰۰ ۴ ۱۵۰ ۱ « ابراهیم شیانه مآذن

72 2.94441 20

نفر			
٢٥	٢٠٩٣٣٣١	٦٢	تابع ما قبله
٣٠	١٢٠٣	٦	مذكورين خرص فية النفر شهري

نفر	فراشين		
١	١٠٠		فراش باشه
٨	٦٤٠	٩	٧٤٠
٨٠			فراشين فيه شهري

نفر	سعاء		
١	٢٠٠		ساعي باشه
٥	٢٢٥	٦	٤٢٥
٤٥			سعاء

نفر	سقاين		
٨٠		٣	٢٤٠
	بواب	١	٧٣

مذكورين مطبعيه لعملية الداخليه والمجلس والجهاديه

نفر			
١	٨٠٠		ريس المطبعه الدواوين
١	٢٥٠		المشروحه اعلاه
١	١٠٠		
١	١٢٥	٤	١٢٧٥
<hr/>			
		٩١	٢١٣٢٨٨ ١٥

تفر
١٥ ٢١٣٢٨٨ ٩١ تابع ماقبله
بيانه
٢٢٧٩٣١ اصله حكم الكشف

تنزيل وفر والذي مستغنى عنه الحال ويلزم رفته
يتحرر كشف باسمهم بمعرفة سعادة رئيس المجلس
وبموجبه يجرى الرفت
اصل الوفر

٢٠ ٢٥٠١ من المعاوين
١٥٠٠ « قلم مضبطه
١٦٠٠ « قلم توري
١٠٠٠ « قلم عرضحالات
٥ ٧٤١ مرادافندي كاتب توري
الذي توجه بلاد
الروم باجازه ولم
تحضر
٢٧٠٠ كتاب قلم عربي
٢٠ ١٤٩٠١ ٣٥ ٤٨٥٨ مذكورين نذكر عنهم
تحت الحضور
٢٥ ١٤٦٤٢ ٣٥ ٢٥٨ تنزيل عن قيمة الزيادة جميعه
بوظيفة المطبعيه

١٥ ٢١٣٢٨٨ ٩١

فقط مائتان وثلاثة عشر الف قرش ومائتان ثمانية وثمانون قرش
وفضه خمسة عشر والنفر واحد وتسعون لا غير

ملحق نمرة ١٦

قانون رؤية الدعاوي بمجلس قوميون مصر

لما عزم سعادة افندينا ولي النعم على سرعة نهو الدعاوى المقامة على بعض الرعايه المحليه بخصوص مواد سياسيه مدنيه سبق تقديمها الى ديوان محافظة مصر من بعض رعايا الممالك الموكله من طرفها نواب عنها بالقطر المصري تعلقه ارادته السنيه بان يصير تشكيل مجلس قوميون تعرض القضايا عليه والنظر فيها بمعرفته

البند الاول

مدة دوام هذا المجلس تبقى مستمره بقدر الزمن اللازم لنهو الدعاوى المتقدمه لديوان المحافظه المذكور لغاية اليوم المتمم للواحد والثلاثين من شهر ديسمبر سنة ٦١ الموافق ٢٩ جاد اخر سنة ٧٨

البند الثاني

كيفية تشكيل مجلس القومسيون تكون على الوجه الاتي

عدد

- | | |
|---|--------------------------------------|
| ١ | رئيس المجلس عزتو سليم باشا الجزائري |
| ١ | اعضا سيد عفناوي افندي برتبه ثالثه |
| ١ | اعضا سليمان نجاتي افندي رتبه قايمقام |
| ١ | اعضا من الاوروبوايين الخواجه عايده |
| ١ | اعضا من الاروام الخواجه موسى عبود |
| ١ | اعضا من الاسرائيليين الخواجه يوم طوب |
| ١ | اعضا من الارمن مقرديش بيده |

البند الثالث

في الشهر التالي لاعلان صدور هذا القانون الى قنصليات الممالك الموكله من طرفها نواب عنها بالقطر المصري ينبغي ان تقدم اصحاب الدعاوى السابق منهم تقديمها الى محافظة مصر تقريراً مكتوباً واضح البيان على قدر الامكان باللغة العربية معنوناً

ب عنوان رئيس مجلس القومسيون تقديم التقرير المذكور يكون بواسطة القنصلاتو التابع لها صاحب الدعوى ومن طرفها يصير ارسال ذلك التقرير الى مجلس القومسيون بمعرفة ديوان محافظة مصر

البند الرابع

التقرير المذكور يلزم ان يكون مشتملا عاليا هو اتى ادناه
اولا تاريخ اليوم والشهر والسنة وكذا اسم وضعة ومحل توطن المدعي او وكيله اذا اراد ان يقيم وكيلاً عنه في دعواه
ثانيا اسم وضعة ومحل توطن المدعى عليه اذا كان محل توطنه معلوما لدى المدعي
ثالثا بيان الدعوى ببيان مجمل وموضوعها مع ذكر ما يرتكن عليه المدعي من الادله والبراهين

رابعا بيان ما يكون موجودا عنده من اوراق وسندات يستند عليها

البند الخامس

رئيس مجلس القومسيون يوشر بعلامته على زيل التقرير الذي يصير ارساله بواسطة ديوان محافظة مصر الى محل توطن المدعى عليه مع تكليفه بتقديم جواب في المواعيد المقرره بالبند الاتى

البند السادس

مدة الوعده تكون شهر واحد اعتبارا من تاريخ يوم الاعلان الحرر من محافظة مصر ان كان محل توطن المدعي عليه يوجد باحدى الجهات الكائنه بين المحروسه واسكندريه وبني سويف والفيوم وتكون مدتها شهرين لمن يكون محل توطنه ابعده من الجهات المذكوره لغاية اصوان وتكون مدتها اربعة شهور لمن يكون محل توطنه بالمديريات الموجوده من اصوان وطالع

البند السابع

في بحر المدد التي توضح بيانها في البند السابق يجب على المدعي عليه ان يقدم جوابه الى حضرة رئيس مجلس القومسيون بواسطة ديوان محافظة مصر وفي نفس المده المذكوره ينبغى له ان يحضر الى المحروسه بنفسه ويسكن بها لغاية نهو الدعوى المقامه عليه او يقيم وكيلاً من طرفه مستوفيا لجميع الشروط يتصرف عنه ليقوم مقامه اعيان ارباب مجلس القومسيون في كل كليه وحزويه

البند الثامن

بجواب المذكور ينبغي ان يكون مينا فيه جميع السندات والادله والبراهين التي يحتج بها المدعي عليه على المدعي والمستندات الموجوده ترسل صورتها مع الجواب او ترسل هي بنفسها لتحفظ تحتيد كاتب المجلس يلزم ان يتوضح في الجواب المذكور ايضا حضور المدعى عليه بالمحروسة ان كان حضر بها وفي هذه الحاله يذكر به كذلك مع الدقه والضبط محل توطنه او يتوضح فيه اسم ومنعة ومحل توطن الشخص الذي اختاره وكيلا عنه في المرافعه

البند التاسع

اذا لم يحضر المدعي عايه بالمحروسة في المواعيد المكرره ببند (٦) او لم يوكل له وكيلا عنه بمصر حسب المكرر ببند (٨) او اهمل نسيا منه في اجري اعلان حضوره بالمحروسة او في اقامته وكيل عنه في دعواه فالمدعي عليه المذكور يعتبر مقصرا ويحكم عليه في غيابه حسبما يتضح من نتائج المدعى

البند العاشر

اذا كانت السندات الاصلية موضوعه عند كاتب المجلس لا يجوز لاحد الاخصام ان يطلع عليها او ينقل صورتها الا بحضور الكاتب المذكور

البند الحادي عشر

كاتب المجلس يعطي وصلا بالسندات التي يستلمها ويبين فيه تواريخها ومضمونها ويكون عنده دفتر لقيده ما تقدمه الاخصام من ورق وسندات على حسب تواريخها

البند الثاني عشر

يجب على المدعي في بحر خمسة عشر يوما تمضي من تاريخ اعلانه بجواب المدعى عليه ان يرسل جوابه عن جواب المدعي عليه حسبما هو مكرر ببند ٣ كذا يجب على المدعى عليه في الوعد المذكوره اعتبارا من يوم الاعلان الذي يرسل اليه من ديوان المحافظه ان يرسل جواب الثاني عن جواب المدعي المذكور

البند الثالث عشر

اذا مضت مدة المواعيد المكرره اعلاه ولم يجاب احد الاخصام او تقدم لمجلس القومسيون بجواب الثاني عن الجواب فيجوز للاخصم صاحب الفايده ان يقيد دعواه في دفتر الدعاوى المستعده لقطع الحكم فيها

البند الرابع عشر

الدفتـر المذكور يحفظ تحتيد كاتب المجلس لاجل ان يقيد فيه ما يكون مستعدا للحكم من القضايا التي يصير عرضها ورؤيتها حسب تاريخ قيدها به الدعوى تكون مستعدة للحكم فيها عند ما يصير من المدعى عليه تقديم الجواب الثاني عن جواب المدعى او اذا انتهت المواعيد المكرره لتقديم الجواب الاول من المدعى عليه او جواب المدعى عن جواب المدعى عليه او الجواب الثاني من المدعى عليه عن جواب المدعى بدون ان يقدم احد الاخصام شيئا مما ذكر

البند الخامس عشر

في مدة الخمسة عشر يوما التساليه لقيد الدعوى بدفتـر الدعاوي التي تحت الحكم تقرر خطاب من حضرة ريس مجلس القومسيون باشعار الاخصام او وكلاهم وذلك الخطاب يصير ارساله لهم كما السوابق في ارسال خلافه ويتوضح لهم فيه بيان اليوم والساعة التي يصير عرض الدعوى فيهما على ارباب المجلس لاجل سماع ما تبديه الاخصام بمواجهة بعضهم من الادله الواقعيه والحقوق المذكوره في سندات واوراق كل منهم

البند السادس عشر

اذا ترائى لمجلس القومسيون ان الدعوى المحوله عليهم ليست من خصايصه يصرف النظر عنها ولو لم يعرض احد الاخصام لتفى تعلقها به

البند السابع عشر

للمجلس ان يجمع في قرار واحد بين رفض دعوى من ادعى ان القضية ليست من خصايصه وقطع الحكم في موضوع القضية انما يكون ذلك على قسمين منفصلين قسم مختص بذكر ما يثبت كون القضية من خصايص المجلس والثاني بابدا ما يثبت عليه الحكم المختص بموضوع القضية

البند الثامن عشر

اذا ادعى احد الاخصام بعدم معلوميته احد السندات وطعن فيه بانه زور وكان الخصم الاخر مصرا على الاستناد عليه فالمجلس ان يحكم في هذا الامر العارض او يحيل محقيقه لحل الاقتضى وفي هذه الحالة لا يحكم في القضية الاصلية بشى حتى ينتهي تحقيق هذا الامر

ملحقات

(٨٩)

البند التاسع عشر

إذا لزم الحال تعيين ال خبره او اجرا تفتيش او تمين اشيا بين ال اخصام فيجب على مجلس القومسيون ان يعين رسما واحد او جملة من ال الخبره
بند عشرون

إذا استصوب مجلس القومسيون اثبات القضية بالشهود فيجربى العمل فيذلك على الوجه الاتى وهو ان يجب على الشهود يحلفوا بانهم يقولون بالحق ولا يكتمون شيا ولا يقولوا غير الحق في جميع المواد المطاوبه منهم اذا الشهاده عليها تلك الشهادات يصير اخذها بالكتابة وامضاها من طرف الشهود ما لم يقرروا بعدم اقتدارهم على الكتابة ففى هذه الحاله يصير درج تقريرهم في المذاكره التي تعمل بهذا الخصوص

بند (٢١)

للقونسلاتو التابع لها المدعي ان ترسل منطرفها ترجانا واحد ليحضر بالمجلس المنعقد حسب المنصوص بالعهدنامات

بند (٢٢)

إذا طلب احد ال اخصام التعجيل في نهو قضيته لسبب مهم فلريس مجلس القومسيون عرض الطلب المذكور على ارباب المجلس في المجلس المنعقد عقب ذلك الطلب وفي هذه الحال يسوغ للمجلس ان يصدر امره باجرا معمول هذا الطلب عملا مؤقتا اذا رأى في تاخير مضره بشرط ان لا يترتب على ذلك الاجرى ضرر لحقوق احد ال اخصام الجارى في حقه ذلك الطلب

بند (٢٣)

يجب على مجلس القومسيون ان يبادر بالمداوله في القضية بمجرد ما سمع قول ال اخصام ومع ذلك اذا كانت القضية تستوجب التاخير فللمجلس ان يؤخر منطوق الحكم الى اقرب مجلس من المجالس التي تعقد عقب ذلك بشرط ان لا تتجاوز مدة ذلك التاخير اربعين يوما

بند (٢٤)

المداولات واعطا الارا يصير اجراء سرا لا يعلمها الا اعضا مجلس القومسيون فقط ويلزم ان تكون الاعضا اصحاب الراى حاضرين في كل مجلس ينعقد للنظر في

القضية واما اذا تفرقت الارا فيجب على اعضا مجلس القومسيون ان يعينوا بمعرفتهم
عضوا موقتا يطلع على جميع اوراق القضية وسنداتها ويحضر في احد المجالس المنعقدة
فيما بعد ويعطى رايه بانضمامه في الراى الى الحزب الذي يرجحه من الطرفين

بند (٢٥)

قرارات المجلس على نوعين فرعين واصليين
فالفرعين هي التي تختص بفرع من المسئلة والاصليه هي التي تقطع الحكم في
موضوع المسئلة

بند (٢٦)

القرارات الاصليه لا بد ان يتوضح فيها بيان الاشيا الاتيه ادناه
اولا اسم ومحل توطن الاخصام او وكلاهم ان كان لهم وكلا
ثانيا مضمون القضية على حالها كما عرضت من الاخصام
ثالثا الاسباب التي انبنى عليها الحكم
رابعا منطوق الحكم

خامسا تاريخ اليوم والشهر والسنة والمحل الذي صدر فيه الحكم المذكور
سادسا امضا الاعضا الذين صدر عنهم ذلك الحكم وامضا كاتب المجلس

بند (٢٧)

الاحكام الفرعيه يذكر فيها فقط البيانات الموضحة بنمرة اولو اربا وخامسا وسادسا
من البند السابق

بند (٢٨)

الحكم في القضايا يكون باغلبية الارا ويصير جمعها بمعرفة ريس المجلس ويبدون
الاعضا ارايهم بشرط ان يبتدا بالراي اصغرهم سنا ثم من يليه منهم في السن واحد بعد
واحد حتى ينتهوا وبعد ذلك ريس المجلس او من هو قايم مقامه يكون رايه ختامهم

بند (٢٩)

مق صار امضا القرارات المذكوره فريس مجلس القومسيون يامر بتلاوتها بوقته
على الاعضا الحاضرين في المجلس المنعقد

بند (٣٠)

كل قرار يحكم فيه بابدا اليمين لا بد وان يذكر فيه المواد المقتضى الحلف عليها

بند (٣١)

تأدية اليمين يكون امام مجلس القومسيون ويصير الحلف عليها بالكتب المقدسه المتعلقه بديانة الشخص الملزوم بادا اليمين انما ينبغي لرئيس المجلس ان يعظ الشخص ويعلمه باهمية الامر المطلوب منه اذا اليمين عليه وما يترتب عليه والعواقب الباطنه والظاهره والعقابات التي يستحقها من يثبت فيما بعد انه ادى يمينا باطلا

بند (٣٢)

اذا قصر المدعي عن الحضور او عن اقامة وكيل عنه في اليوم المعين لانهقاد المجلس يؤذن للمدعي عليه بالانصراف ومع ذلك للمدعي المذكور المناقضه فيما بعد في الحاله المعلومه ببند ٣٦

بند (٣٣)

اذا قصر المدعي عليه عن الحضور او تاخر عن تقديم الاوراق والسندات المنيه ببندي ٧ و ١٢ في المواعيد المقرره فالحكم يعطي في غيابه ويسلم للمدعي فيما ادعى به ان ثبت وتحققت صحة دعواه

بند (٣٤)

الحكم في غياب احد الاخصام يجرى مفعوله بعد الاعلان بيوم واحد الا ان يتقدم من طرف المحكوم عليه مناقضه

بند (٣٥)

لا تقبل المناقضه بعد مضي شهر كامل اعتبارا من تاريخ يوم الاعلان

بند (٣٦)

لا تقبل المناقضه من المناقض الا اذا اثبت بسند قوي يكون سبق ارساله منه الى مجلس قومسيون مصر في المواعيد المقرره بالبند السابق ان المانع له عن الحضور في يوم انعقاد المجلس او عن تقديم سندات كانه ناشيا عن توه جبريه وحينئذ للمجلس ان يحكم في ظرف الثمانية ايام اما بقبول تلك المناقضه واما برفضها ويكون صدور الحكم في اودة سر المجلس بدون حضور الاخصام

بند (٣٧)

لا يقبل المناقضه في حكم صدر بنفي مناقضه اولي

بند (٣٨)

إذا قبل مجلس القومسيون مناقضه في حكم صدر منه يصير تأخير اجراء معمول ذلك

بند (٣٩)

إذا لم تحصل المناقضة في المواعيد المقرره فيلزم في جميع الاحوال رفضها بريس المجلس بنا على حصول طلب محمل

بند (٤٠)

إذا قبل مجلس القومسيون المناقضة من المحكوم عليه يصير استمرار رؤية القضية بمواجهة الاخصام

بند (٤١)

إذا تأخر الطرف المناقض عن الحضور ثاني مره فالحكم الصادر من مجلس القومسيون لا يمكن نقضه ويجري مفعوله في الوقت والحال

بند (٤٢)

لا يمكن منع اعضا مجلس القومسيون من الاشتراك في رؤية القضايا الا اذا وجدت فيهم الاسباب الاتيه ادناه

الاول اذا كان بينهم وبين الاخصام او بين احدهم فقط قرابه ونسب

الثاني اذا كان بينهم وبين احد الاخصام دعوى

الثالث اذا ثبت ان احد الاعضا اعطى نصيحة بشأن الخصومه او سبق منه مراقبه

فيها او كتب شيئا يتعلق بها

الرابع اذا ثبت انه ادى شهاده مخصوصه

الخامس اذا ثبت انه قبل هدايا من احد الاخصام من ابتدا انفتاح الدعوي

بند (٤٣)

الخصم الذي يلتزم منع احد الاعضا من الاشتراك في رؤية دعواه يجب ان يوضح ذلك الالتباس في جوابه الاول ما لم يكن السبب المستوجب لمنع العضو المذكور قد حدث فيما بعد

بند (٤٤)

الاستدعا بعدم قبول ال الخبره يسوغ تقديمه عند وجود الاسباب السابقه الذكر

بشرط ان يكون حصول الاستدعا المذكور في بحر الثلاثة ايام الجارى فيها تعيينهم

اصول عموميه

بند (٤٥)

يسوغ اعمال الابللو عن القرارات التى صدرت من مجلس القومسيون في مواجهة
الاخصام ويصير اعلان طلبه لحضرة ريس المجلس المذكور بواسطة ديوان محافظة
مصر في الشهر الذي اعلن فيه القرار
ولا يجوز اعمال الابللو في الحالات التى صار فيها رفض المناقضة وينبغى ان يذكر
في استدعى طاب الابللو بيان الاسباب التى يتج بها طلب الابللو على بطلان
الحكم الصادر

بند (٤٦)

مجلس القومسيون ينفى احكامه الصادره منه على الشرائع والقوانين المعمول بها في
الدولة العليا مع اعتبار الاصول المرعيه بالفطر المصري

بند (٤٧)

يصير رفع الابللو الى مجلس الاحكام

بند (٤٨)

المواد المتعلقة بالعقارات ليست من خصائص مجلس القومسيون بل يصير احالة
النظر فيها على الشرع الشريف وكذلك المواد المتعلقة بالاوقاف يلزم النظر بالجهات
التابعة لها الاوقاف المذكوره

بند (٤٩)

المواد المتعلقة بالزراعه ليست من قبيل العقارات بل يصير رؤيتها والنظر فيها
بمعرفة مجلس القومسيون

بند (٥٠)

طلب الاضرار والخسائر الناتجه من مواد متعلقه بالعقارات او بالاوقاف لا
ينظر فيها مجلس القومسيون الا من بعد صدور حكم على موضوع القضيه من الجهة
التي تكون من خصايصها ومن بعد ان يثبت لدى المجلس المومي اليه ان المدعي بيده
حق في العقارات او في الوقت الجاري في شأنه الخصومه

بند (٥١)

تنفيذ الاحكام الصادره من مجلس القومسيون يكون بمعرفة الجبهه المتسلطه على
الشخص المحكوم عليه



ملحق نمرة ١٧

مجلسا اقاليم بحري وقبلي

قرار الجمعيه بمجلس الاحكام

حيث ان مجلس الاحكام السابق رفعه موقتا ضمن المجالس التي رفعت قد صار
تشكيكه فيما تقدم وفي هذه الدفعه صار علاوة الاعضا اللازمه اليه ايضا ومناسبة ذلك
صدره الاراده السنيه بتشكيل مجلسين اخرين لرؤية وفصل الدعاوي التي تحصل بالاقاليم
القبليه والبحريه فبنا على ذلك قد ترتب الروسا والاعضا والمعاونين والكتبه وسائر
الخدمه اللازمه لهذين المجلسين بشرط ان يكون احدهما بطنطا ليختص برؤية الدعاوي
التي تقع بالاقاليم البحريه والجيزه والاخر باسيوط ويكون مناطا برؤية الدعاوي التي
تقع بالاقاليم القبليه ومديرتي بنى سويف والفيوم وقد تضمنت هذه البنود المشتمله على
بعض تعليمات وتفهيمات فيما يتعلق بادارة هذين المجلسين

صورة البلاغ باعتمادها

انه من مقتضى بند ١٠ و ١١ من اللائحه والمقدمه المشتمله على بيان اجراءات
مجلس قبلي وبحري الذي صار تشكيلهم بنا على الاراده الصادره لنا سيجري تقديم
مضابط الدعاوي التي يصير رؤيتها بالمجلسين المذكورين الى مجلس الاحكام ومن بعد
مناظرتهم به يصير تحرير الخلاصات اللازمه عنهم وتقدم الى المعيه السنيه حسب
السوابق فالامل معلومه بمجلس الاحكام بكيفية اجراءات هذين المجلسين الموضحه بهذه
اللائحه ويتبع الاجرا بموجبها يقتضي ابقا نسختها هذه المختومه من طرفنا ومن طرف
حضررات الذوات الذين كانوا بالجمعيه بمجلس الاحكام

اللائحة

بند اول

القانون نامه الهمايوني والعهدنامه ولايحة الاطيان وقانون المعاش والزيل والاوامر الصادرة مؤخرا بخصوص اللايحه المذكوره وقانون المعاش مع قانون التجاره ايضا ولو ان كل ذلك معلومين لدى حضرات روسا المجلسين والاعضا لكن من حيث يقتضي اطلاعهم على جملة ذلك ايضا في بداية الامر كما يجب فيلزم ان حضرات روسا المجلسين يطلبوا من مجلس الاحكام من كل من ذلك نسخه واحده

بند ثاني

بما ان الدعاوي التي يلزم احوالها من المديريات الى المجلسين فهي موضعه بالقانون نامه فهذه الدعاوي والتي تظهر وتكون غير مندرجه بالقانوننامه او ما يشا به لها من الدعاوي وعلى الخصوص الدعاوي التي يترتب عليها الحبس زياده عن مدة شهرين او التنزيل من الرتبة او الطرد او النفي او الليمان او الاستخدام في الاشغال السفليه فهؤلاء من بعد اجرا التحقيقات اللازمه عنها بمعرفة حضرات المديرون يصير تقديمها الى المجلس التابعه اليه المديريه ولدى ورودها يقتضي قبولها واجرا المقتضي حسب ما هو موضح بالقانون نامه

بند ثالث

القائلين والساعين بالفساد الذين يظهروا بالاقاليم من ارباب الجبايات ان من المعلوم ان دعاويهم من الاقتضي رؤيتها بمجالس الاقاليم وفصلها واثباتها تواترا كما هو مبين بكل من الماده الثالثه والثامنه والفصل الاول من القانون نامه الا انه تطبيقا الى بند ١٣ من البنود المخصوصة بخدمة وحركة حضرات مديرون الاقاليم والى بند ١٣ ايضا من البنود المتضمنه فروع وظيف المجالس يجب على حضرات المديرون ان يجربون التفحصات الابتدائية فم الاجرا على وجه ما ذكر في تلك القضايا يقتضي ان كل مديريه ترسل اوراق التحريات الابتدائية ومن يلزم الى المجلس التابعه اليه ومن كان يقتضي ارساله متحفظا عليه يصير ارساله مع مخصصين

بند رابع

من حيث ان الدعاوى المقتضى نهوها بجهاتها بدون احالتها على المجالس موضحة بالتأتون فهذه الدعاوى او الدعاوى التي غير مندرجه في القانون المشابه لها او الدعاوى التي يترتب عليها المجلس مدة شهرين يكون فصلها بمعرفة حضرات المديرين وكذلك اذا لزم عزل احد المشايخ او احد مستخدمي المديرية بمقتضى القانون فيكون مفوضا لحضرات المومى اليهم وبما ان مادة جمع العساكر وارسالها للجهاديه متعلقه بهم ايضا فالدعاوى التي تنشا عن ذلك تكون محوله على عهدتهم ولا يصير قبول شي منها بالمجلس راسا الا باراده سنيه واما اذا حضر احد اصحاب الدعاوى المذكوره وقدم اعراضا للمجلس يشكي من تاخير فهو قضيه بلا موجب او من عدم نهوها على وجه الحقاينه ويرغب النظر فيها بالمجلس فيتحرر من المجلس حضرات المديرين مؤكدا بخصوص الدعاوى المدعى تاخيرها واما الدعوى التي قيل عنها انها لم تنظر بوجه الحق يتحرر عنها من المجلس للمديرية ابتداء بالاستفهام عن نهوها وعدمه ومتى ورد جواب من المديرية يفيد نهو القضييه المذكوره فتنتظر مفاوضات اوراقها بالمجلس واذا حصل اشتباه في التحقيق الواقع واقضى الحال لاعادة التحقيق لاجل اظهار الحق فيصرف النظر عن التحقيقات المذكوره في الاوراق ويصير استئناف التحقيقات المقتضيه بمعرفة المجلس واصدار المضبطه بما يترأى ان كان باحقية المدعى او عدمه ومن بعد صدور هذه المضبطه اذا كان المدعى المذكور ما زال يشكي لا يسمع شكواه اذ لا يكن له حق في التداعي ثانيا واما ان كان جواب المديرية الذي يعطى بنا على الاستفهام الابتدائي الذي يحزر به المجلس عن الدعوى المذكوره يفيد عدم اتمامها فن حيث قبل اتمام الدعوى لا يقال انها نظرت على غير حق فيعطى الجواب للمشتكى بذلك واما اذا كان من بعد نهو الدعوى المذكوره بمعرفة المديرية صاحب الدعوى لا يقتنع بحكمها وتشكى للمجلس فمثل هذه الدعوى يصير رؤيتها بالمجلس على الوجه المشروح انفا

بند خامس

حيث ان الضرب استعوض بالمجلس بمقتضى الاراده السنيه فارباب الجنايات المستحقين الضرب يجازون بالمجلس والقضايا التجاريه لا يصير قبولها بالمجلس بل ترد الي الجهات الواردة منها لاجل احالتها الي مجالس التجاره واما ان اتفقا المدعى والمدعى عليه على رؤيه قضيتهم المتعلقه بالتجاره بمجالس الاقاليم واستدعيان ذلك فن بعد

أخذ السند القوي منهما بانهما يعتبران حكم المجلس حكماً قطعياً ويقتنعان بدون ابلو
يصير رؤية وفصل الدعاوى المماثلة لذلك بالمجلس على الوجه المشروح بوجه الاستئنا
بصفة كونه جمعية حكم مندوبه لذلك

بند سادس

وان كان من المعلوم ان الاوراق التي ترد للمجلس هي بئمة الجهات وتنظر بالترتيب
الا انه لاجل زيادة الضبط والربط يلزم ايجاد دفتر فهرست مخصوصا لقيد الدعاوى
بئمة متسلسله بمعنى انه اذا ورد للمجلس عشرة دعاوى في اول يوم يصير قيد مضمون
الدعاوى المذكوره وتوارىخها ووجهات ورودها مع توارىخ الورد بتسلسل البئمة من واحد
لغاية عشرة واذا ورد في اليوم الثاني خمسة دعاوى تعتبر بئمة الاولى فيهم احدى عشر
وهكذا بالتسلسل حتى ان الدعوى الخامسة عشر تعتبر بئمة خمسة عشر وتقيد بالبيان
والاسلوب السابق ذكره بالدفتر المذكور بحيث اذا فرض ورود خمسية دعوى للمجلس
لغاية ختام السنه تكون بئمة خمسيه ايضا وهكذا بئمة ما يرد من الدعاوى للمجلس في
السنه الجديده تكتب بدفتر بئمة جديد على حسب البيان السالف ذكره ويبتدا فيه من
بئمة واحد وعلى وكيل المجلس ان يوضع بقلمه تارىخ الورد على المخاطبات الوارده
وكذلك العرضخالات التي تتقدم للمجلس لا تعطى لاحد من طرف اصحابها بل
يوضعونها في الصندوق المغلوق المخصص لذلك حسب ما كان جاري بالمجلس السابقه
ووكيل المجلس في صباح كل يوم يفتح الصندوق المذكور امام المجلس ويوضع تارىخ
الورد على العرضخالات التي توجد به ثم يعطيها للكتاب وتقرأ هذه العرضخالات بالمجلس
بالترتيب على حسب توارىخ الورد وعلى المجلس ان يقدم في كل خمسة عشر يوم كشف
لمجلس الاحكام ببيان القضايا الموجوده به وما هو منها في اليد وما هو متاخر لسبب
من الاسباب ويتوضح في الكشف المذكور كيفيه التأخير وسببه

البند السابع

من حيث وضع بئمة على الدعاوى كما موضح بالبند السادس فالدعوى التي تنظر
بالمجلس فهي دعوة بئمة واحد وبعده بئمة اثنين وثلاثه ويعتبر بالتوالي رؤية الدعاوى
الاخر فقبل اتمام الدعوى الاولى لا تنظر الدعوى الاخيرها انما اذا كان يقتضى تأخير
الدعوى الاولى تحت سؤال او لورد جواب من اي جهه فالدعوى التي من بعدها
لا مانع من رؤيتها بتاثير الوكيل على اوراق القضييه حسب تسبب الرئيس واعضا

المجلس واما ان كان بحسب الاقتضي استلزم الحال لتقديم دعوي عن الدعاوي لاجل رؤيتها في اليوم التي وردت فيها فبالتحاذ رأي ارباب المجلس يصير تقديمها ورؤيتها ومن حيث دعاوي القتل ايضا لا تقاس بساير الدعاوي فيصير تقديمها على الدعاوي المذكورة فيهذا البند ويجري تحقيقها في الحال والوقوف على حقيقة نتيجتها وعلى وجه ما ذكر يعتبر دعاوي القتل ايضا بنمره مخصوصه بالتوالي ويجري تحقيقها مع اجرا مقتضاها اول باول كما هو مبين انفا

البند الثامن

اذا لزم الحال لطلب اشخاص من جهتين او ازيد لاحد المجلسين لاجل استوفا تحقيق دعوي فاولا يصير طلب الاشخاص الذين بالجهات المتباعدة ويطلب الافاده من محل الارسال بواسطة التفراف عن التاريخ الذي يكون فيه ارسال المطلوبين ومق وردت الافاده يقدر بالتخمين ايام ورودهم للمجلس وثم يتحرر للجهة اللازمة بشأن ارسال الذين بالجهات القريبة في الميعاد الذي يتعين لحضورهم وبحيث يكونوا بالمجلس في الايام التي يومل بها حضور المطلوبين من الجهات البعيدة وهكذا اذا ظهر طلب اشخاص او كشوفات من بعض الجهات في اتى تحقيق دعوى فلاجل عدم تعطيل الاشخاص الحاضرين بالمجلس عن اشغالهم بخصوص هذه القضية يتلاحظ وقت حضور الاشخاص والكشوفات المطلوبه ويتخصص لحضور هؤلاء الاشخاص مواعيد مخصوصه ويصير تفهيمهم بانهم ماذونين بالتوجه الى محلاتهم بشرط انهم يعودوا في المواعيد المذكوره وان لم يحضروا فيها بمعرفة المديرية يجري اللازم معهم بمقتضي القانون والاصول واذا استوجب حبس احد من ارباب الدعاوي فيصير سجنه بمحسنة المديرية التي بها ذلك المجلس

البند التاسع

ان حضرة الرئيس وارباب المجلس في كل جمعه يطابقوا سويه دفتر النمره السابق ذكره واذا وجد ان الدعاوي لم تنظر بالترتيب على واقع نمرها او احداها تقدمت للمجلس بدون رأى منه او ان احد الدعاوى المتاخره على ورود الجواب اللازم عنها بنا على سؤال المجلس ورد جوابها وتاخر عند الكتبه فيصير مجازاة الكتبه المهملين بمقتضي القانون ومتى كانت الدعوى المذكوره مستكملة الاوراق فيصير اتمامها علي وجه السرعة

البند العاشر

ان كل دعوى من الدعاوي التي تنظر بالمجلس من بعد استقفا اوراقها والاستقطاقات اللازمة عنها يطالعون ارباب المجلس مفرداتها واحدا بعد واحد وكذلك حضرة رئيس المجلس يطلب رأي شفاهي من ارباب المجلس بشرط ان يبدأ اصغرهم في الرتبة ثم رأي ذو الرتبة الكبيره وان اتقسموا في الرأي وانضم رأي الرئيس لاحدها فيعتبر برأين ويحكم بالاغليه وبعد ذلك احد كتاب المجلس يستخرج نتيجة تلك الاوراق ويصير تحرير القرار على النتيجة ويختتم من ارباب المجلس ومن حيث ان هذه النتيجة تحفظ بالمجلس في مقام صوره فالكاتب يوضع عليها اسمه ويصير تحرير المضبطه على موجبها وتختتم من المجلس

البند الحادي عشر

المضابط التي يصير ختمها من بعد اعطاء القرار بمجالس الاقاليم حسبما هو موضحا بالبند العاشر يجري ارسالها لمجلس الاحكام حسب منطوق القانون نامه وبعد مناظرتها به كما هو السوابق يصير تحرير خلاصتها وتقديمها للمعيه السنيه فاذا وجدت موافقه تصدر عنها المكاتبه المقتضيه الى جهتها وتحرر ايضا العلم الخبر اللازم عن ذلك لمجلس الاحكام ولاجل معلومية المجلس التي وردت منه المضبطه بالحكم الصادر يجري ارسال صوره من الجلاصه الصادر عليها الامر للمجلس المذكور بواسطة مجلس الاحكام

البند الثاني عشر

الدعاوي التي سبق رؤيتها فيما تقدم وعمل عنها القرار اللازم وصدرت المضبطه عنها وصار تصديقها بالاراده العليه او باوامر صدرت من المعيه السنيه او من ديوان الداخليه المملقيه او الدعاوي التي يكون صدر عنها اوامر عليه لا يجوز رؤيتها بالثاني

البند الثالث عشر

ولو ان اجراءات المجلس مينه بهذه اللائحه لكن مع ذلك اذا تراءى فيما بعد لارباب المجلس ملحوظ حال رؤيه وفصل الدعوي واستنسب به علاوته على اللائحه وتخصص عن ذلك بند مخصوص وجرى تقديمه الى مجلس الاحكام واستصوب به ذلك ايضا فلاجل علاوته على اللائحه يعرض للاعتاب الحديويه ومتى صدرت الاراده السنيه عن ذلك يجري علاوته على اللائحه

ملحق نمرة ١٨

قانون المنتخبات

بيان ما هو منتخب من قانون الفلاحه الذي طبع ونشر في شهر
شعبان سنة ١٢٤٥ من الهجره النبويه

(المادة الاولى) اذا اخذ احد اتر احد من غير سبب فزرعه وصاحب الاثر لم
يخبر بذلك في وقت الاخذ منه فتكون الزراعه في تلك السنه لمن زرع الارض ويأخذ
منه مالها وتعطي الارض الى صاحبها في السنه القابله

(المادة الثانيه) اذا تقل احد حد غيظه الفاصل بينه وبين جاره فادخله في ارض
جاره وحضر ذلك الجار الى قايمقام البلد وشيخ الحصه وانهى اليهما ذلك يجب عليهما
ان يحققا الاثار من دفتر التاريخ وينظر الى مقدار ما زرعه ناقل الحدود من اطيان
جاره وتعطي الارض المغصوبه الى صاحبها الاصلى بما فيها من الزرع ولا يعطى لناقل
الحدود الذي زرع شيا في نظير التقاوى واجرة الحرث تاديبا له

(المادة الثالثه) الذي يأخذون بهائم بعضهم يشغلونها في الطاحون او المحراث بغير
اذن اصحابها او يأخذونها بغير رضي منهم ويشغلونها في اشغالهم فاذا بلغ قايمقام البلده
او شيخ الحصه ان احدا فعل ذلك يستخلص منه اجرة البهيمة وتعطى لصاحبها مع
بهييمته ويضرب الذي اخذ البهيمة بغير اذن صاحبها او بغير رضاه خمسة وعشرين
كرباجا

(المادة الرابعه) اذا كان احد يسرق فاكهه او خضروات او اصنافا من البستان
كالبطيخ والقاوون ونحوه او غلالا من البلد او من السفن او دجاجا فاما من يسرق
الفاكهه والخضروات واصناف البستان كالبطيخ ونحو ذلك فيرسل الى حاكم الخط
ليحقق سرقة فان كانت سرقة بقدر ما ياكل يضرب عشرة كرابيج وان كانت بقصد
البيع فيضرب خمسين كرباجا واما سارق الدجاج فيضرب خمسة وعشرين كرباجا واما
من يسرق النلال من السفن فانه يضرب مائة كرباج واما سارق المعز والغنم اذا لم يسبق

منه وقوع سرقة ففي اول مرة يضرب مائة كرباج وفي الثانية مائتي كرباج وفي الثالثة ثلثماية كرباج فان عاد الى الرابعة فيرسل الى جبل فيزاوغلى بالميعاد المحدد في المادة الحادية والعشرين بعد المائة واما الذين يسرقون من بيوت بعضهم اصنافا فيكون جزاؤهم مثل سارقي المعز والغنم

(المادة الخامسة) الذين لم يهتموا في تخضير الاصناف والشتوي ويحملون في حرثها او غرقها ان كان بالغريق او قطع ما فيها من الاعشاب او يحملون في ري اطيانهم او في شي من جميع خدمتها ولم يخدموها كما ينبغي وحصل بسبب ذلك تلف الى الزراعة فمن يفعل ذلك يحصل له التنبيه في اول مره فان لم ينتبه وعاد لذلك فيضرب في الثانية خمسين كرباجا ويضرب في الثالثة مثلها واما من يقصر في زراعة الكتان عن الوجه اللائق به ولم يعطه حقه في التسيخ والتعطين والتنفيض فيجازى بالجزا المقرره للاصناف في هذه المادة

(المادة السادسة) ان من لم يحضر الى اشغال الترع والجسور بعد التنبيه عليه او يحضر ثم يهرب او يتسبب في هروب احد فن حيث هو ممتنع عن ادا خدمة الميري يجب قصاصه فان كان شيخ حصه فيضرب مائتي كرباج وان كان قائمقام فيضرب ثلثماية كرباج وان كان فلاحا وهرب من غير سبب فيحصل له التنبيه اولا بعدم هروبه ويعامل بالتخويف فاذا هرب في الثانية وكان هروبه بلا سبب فيضرب خمسة وعشرين كرباجا ويشغل في العمليات كخلافه

(المادة السابعة) الذين لا يدفعون المال عند طلبه ويمتنعون عن الدفع بالاعتلال مع انهم قادرون على ادائه اذا حصل منهم نزاع بسبب التحصيل وتلف بعض الاعضا في حالة النزاع كالعين والاذن والسن والاثف يحال امرهم على الشرع الشريف ويحرر بالحكم اعلان شرعي والحاكم العرفي يجري مقتضي ما في الاعلام

(المادة الثامنة) اذا طلب المال من احدى البلاد ولدى طلبه هرب قائمقام البلد او احد المشايخ فاما القائمقام سوا هرب بمفرده او كان معه احد من الفلاحين يضرب في اول مره ثلثماية كرباج وفي الثانية خمماية كرباج وفي الثالثة اذا وجد من يسد مسده يعزل واذا لم يوجد فيضرب في كل مره هرب فيها ثلثماية كرباج ويستخدم في خدمته واما شيخ الحصة اذا هرب يضرب في اول مره مائتي كرباج وفي الثانية ثلثماية كرباج وفي الثالثة اذا وجد من يقوم مقامه يعزل والا فيضرب ثلاثة اضعاف ويستخدم في خدمته

(المادة التاسعة) اذا طلب انفار الى الجهادية من اي بلد كانت وحصل امتناع من اعطائهم فان كان الامتناع من شيخ الحصة والقيام مقام فلكونهما تسببا في الفساد بامتناعهما ينبغي ان يؤخذ المطلوب من اخوتهما فان لم يكن لهما اخوة فمن اولادها فان لم يكن لهما اولاد فمن ابنا اعمامهما او اقاربهما فان لم يكن لهما اقارب او كان الموجود لا يصلح للجهادية فيؤخذ المطلوب من انفار الناحية ويضرب القايم مقام في اول مره ثلثاية كرجاج وفي الثانية خمسمائة كرجاج فان عاد لذلك فيضرب خمسمائة كرجاج ايضا ويضرب الشيخ في اول مره مائتي كرجاج وفي الثانية ثلثاية كرجاج وان عاد بعد ذلك يضرب كل مره ثلثاية كرجاج وان كان الامتناع والتوقف انما هو من الاهالي وليس للمذكورين فيه سبب فيكتفى باخذ الانفار المطلوبه من الفلاحين

(المادة العاشرة) اذا كان المامور يطلب من بلدة عشرة اكياس مثلاً مما عليها وتحقق ان المشايخ قسموا ذلك المقدار على الفلاحين دون انفسهم واقاربهم والفلاحين الذين في حمايتهم فيضرب كل شيخ منهم في اول مره مائة كرجاج وفي الثانية مائة وخمسين كرجاجا والصرف اذا لم يبلغ عن بعض اسما عند قرأته قائمة المقبوض بحضور القايم مقام او المشايخ فيضرب كلما فعل ذلك خمسمائة كرجاج في كل مره

(المادة الحادية عشرة) اذا كان شيخ الحصة يبيع بهيمة احد من الفلاحين في غيابه بانقص من قيمتها او قبض من احد دراهم في غياب الصراف فمن حيث ان الواجب على القايم مقام وشيخ الحصة وحكم الخط بيع ذلك بسعر الوقت فلعدم انتباههم لذلك ينظر الى مقدار الفرق ويحصل منهم بالتقسيم كل منهم على قدر مرتبته ويعطى الى الصراف ليخصمه الى صاحب البهيمه في ورده فان لم يكن عليه دين للميرى وكان موجودا فيعطى اليه ذلك فان كان قد توفي فيعطى الى ورثته فان لم يكن له وارث فيصرف لبيت المال

(المادة الثانية عشرة) اذا كان الفلاح يعصى المشد المرسل اليه ليحضره الى محل الديوان ويتعلل ولم يحضر معه فيضرب عشرة كرابيج فاذا سلك في خلاف الطاعة ومد يده وضرب المشد ورده من غير ان ياتي معه فيضرب خمسين كرجاجا وذلك لا يكون الا من بعد التحقيق

(المادة الثالثة عشرة) اذا طلب شيخ الحصة من احد الفلاحين الذين في حصته ان يدفع ما عليه للديوان وذهب ذلك الفلاح واحتتمى في جاء شيخ اخر فان كان

الشيخ الذي قبل الفلاح ذا مقدرة فيؤخذ منه المال المطلوب من ذلك الفلاح ثم يضرب خمسين كرابجا وان كان غير مقتدر فيضرب مائة وخمسين كرابجا (المادة الرابعة عشره) العربان المقيمين في بعض الاقاليم اذا كان يطلقون مواشيهم قصدا في مزارع الفلاحين واكلوا منها شيئا فيجربى تحقيق ما اكلوه بمعرفة المأمور وبعد التحقيق تقاس الارض المأكول زرعها ويؤخذ من البدوي الذي فعل ذلك بمعرفة شيخه بدل كل فدان مائة ريال ويعطى لصاحب الزرع والمواشي التي توجد في الزرع للعربان سوا كانت من الابل او البقر او غير ذلك تضبط وتضم لجانب الديوان من غير ثمن فضلا عما يحصل منهم من قيمة الزرع باعتبار كل فدان مائة ريال كما تقدم

(المادة الخامسة عشره) اذا اختفى احد الفلاحين عند العربان وتزيا بزبهم ثم وجد عندهم فان كان عليه بواقي فيؤخذ ما عليه ممن اخفاه من العربان وان لم يكن عليه بواقي وكان من اخفاه شابا فيرسل الى الجهاديه وان كان اختيارا فيرسل الى اللومان ستة اشهر

(المادة السادسة عشره) اذا تعدى احد على عرض غيره او ازال بكاره بنت فيحال امرهم على الشرع الشريف لان ذلك مما يتعلق النظر فيه بالشرع ومتى حكم الحاكم الشرعى فيه بثبوت وجب على الحاكم العرفي ان ينفذ ما حكم به الشرع بموجب الاعلام .

(المادة السابعة عشره) اذا كان احد من الفلاحين او المشايخ يكسر ساقية احد او يحرقها او يهدمها او يسرق الاتها فان كان الفاعل لذلك شابا فيرسل الى الجهاديه وان كان اختيارا فيستخدم في الابنيه الميريه الموجوده في المأموريه التي هو منها مقيدا في رجله بالحديد مدة سنه كامله

(المادة الثامنة عشره) اذا كان فلاح او شيخ بلد يحرق جرننا او اصنافا او منزلا لاحد او يضبط في حالة قصده الاحراق قبل ان يقع منه ذلك فان ثبت عليه ذلك من بعد التحقيق فان كان مقتدرا فيحصل منه قيمة ما احرقه وان كان الذي احرقه جرننا او غيطا يرسل الى جبل فيزاوغلى بمدة سنه واحده وان كان الذي احرقه منزلا فيرسل الى اللومان بالمدد المذكوره وان كان غير مقتدر على دفع القيمة فيقيم باحد الجهتين المذكورتين مدة حياته بالنسبة لما احرقه

(المادة التاسعة عشرة) اذا سأل الحاكم عن شي من احد المشايخ او الفلاحين ولم يجبره بالصحيح عما سأل فيه وظهر انه كاذب فان كان المسؤول هو الشيخ فيضرب خمسين كراباجا وان كان فلاحا فيضرب خمسة وعشرين كراباجا

(المادة العشرون) اذا كان احد من المشايخ او الفلاحين يحرق جرنه او اصنافه زعما منه بان يرفع عنه مال اطيانه فن يفعل ذلك ينبغي ان يرسل الى اللومان يقيم فيه مدة حياته اذ هو خائن في حق نفسه وحق الميرى

(م ٢١) اذا كان احد المشايخ او الفلاحين يوجد عنده اطيان غير جيده يتركها في التيل بغير ري لتكون شراقيه او يرويها ولم يصرف الماء عنها ويدعى انه مستنجر وقصد بذلك رفع مالها مع امكانه من ربيها وصرف الماء عنها فينبغي ان يضرب وكل من قايمقام البلده وشيخ الحصة التي منها تلك الاطيان خمسين كراباجا ويضرب صاحب الاتر مائة كراباج ويحصل منه مالها بتمامه وان كانت الارض كثيره فيضرب كل من القايمقام وشيخ الحصة وصاحب الارض مائة كراباج ويؤخذ المال من صاحب الاتر

(م ٢٢) اذا توجه شيخ حصه او فلاح الى القاضي لفصل دعوى ورأى ان القاضي عدل عن الحق وسلك خلافه او اخذ القاضي دراهم من الاهالي زياده عن الرسم المقرر له فان كان نايبا فترفع الدعوى الى قاضي البندر وان كان هو القاضي صاحب المنصب فترفع الدعوى الى كبار العلما الموجودين بتلك الجهة لينظروا فيها ويضبط الحكم الاول وحكم العلما في صحيفة وتعرض الى الديوان الخديوي ليعرضها ماموره على حضرات علما المحروسه الكرام حتي ينظروا في الحكمين ويطلب منهم جواب الحكم في ذلك

(م ٢٣) شيخ اي بلده يكون موجودا فيها اذا طلبه الحاكم ولم يتوجه اليه او هرب من البلد عند قدوم الحاكم اليها ثم يوجد فيضرب خمسمائة كراباج

(م ٢٤) اذا كان شيخ بلد اتفق معه بعض الفلاحين او نلاح اتفق معه فلاحون وفرعوا على حاكم الخط او شيخه وهموا ان يضربوه او ضربوه فعلا فاذا كان شيخ البلد موجودا مع المتعصين عند هجومهم بالنبايت او احد من الفلاحين جمع كم فلاح وحصلت منه الجساره فيضرب الشيخ او ذلك الفلاح الذي جمع رفقه ثمانية كراباج

واما اذا اطلقت بندقية ولم يحصل بسببها سقط فيضرب كل من شيخ البلد والذي اطلق البندقية خمسمية كراباج وان حصل بسببها جرح غير متلف فمن بعد الثبوت يرسل من اطلقها الى فيزاوغلى مدة ثلاث سنين وان حصل للمجروح سقط فيرسل الضارب الى فيزاوغلى خمس سنين وان توفي المجروح بسبب ذلك الجرح قبل ارسال الجراح الى فيزاوغلى فيجري قصاصه شرعا وان كان الجراح قد ارسل الى فيزاوغلى ومات المجروح من بعد ارساله فيقيم الجراح في فيزاوغلى مدة حياته وان كان الجراح مقتدرا فيؤخذ منه ما يلزم من المصروف لتداوى المجروح الى ان يبرا وان كان الجراح غير مقتدر فيرسل المجروح الى الاستباليات القريبه ليعالج بها

(م ٢٥) اذا كان حاكم الخط يضرب احد بالكراباج بنا على غرض زياده عن القدر المحدود له بالنظر الى ذنبه او يضربه القدر المحدود على المحلات المقتله ومات المضروب بسبب ذلك فيجب على الضارب ان يدفع اليه الشرعيه الى اوليا الدم وهى ثلاثة الاف وسماية قرش وهذا الحكم يجري على من يفعل ذلك من حاكم الخط الى المأمور الكبير وعلى هذا ينبغي ان يكون الضرب بالكراباج انما هو على الاقدام والمقعد فقط وان لا يزيد الضرب عن القدر المحدود

(م ٢٦) اذا كان احد من خدمة الميري او قائمقامات القري او مشايخ الحصص او المشايخ الكبار مستقيما في خدمة الميري بحسن الاجتهاد وهجم عليه جماعة من اهل البلده وضربوه وهموا بقتله بسبب مطالبته لهم بالاموال ولم يكن هناك سبب غير ذلك فان اصاب مجروح قاتله ومات وكان الضاربون له معلومين فيقتلون جميعا بعد الثبوت بالوجه الشرعي وان كانوا غير معلومين في الظاهر ووقع غالب التهمة على بعض اشخاص منهم فينبغي ان الحاكم يجتهد في تقريرهم بتطويل مدة الحبس والضرب الذى لا يودي الى الهلاك فان لم يقع غالب التهمة على احد او وقعت التهمة ولم يتبين القاتل من بعد تلك المعاملة فتجب اليه على ما سيأتي بيانه وهو اذا كان اوليا الدم يتهمون بعض اشخاص من اهالي تلك الناحيه وبعد اجرا المعاملة على الوجه المشروح اعلاه لم يثبت القتل على احد فتبطل دعوى المدعي حينئذ ولا ترتب اليه على احد واما اذا ادعى اوليا الدم على اهل البلد بقتله وارادوا تخليف خمسين رجلا عينوهم منها وحلفوا لهم بشرط ان يقولوا في اليمين انهم ما قتلوه ولا نظروا من قتله ولا سمعوا به ولا علم لهم به واكتفوا منهم باليمين فحسب محجب اليه على اهل البلده وتؤخذ منهم

وتعطي لاوليا الدم

(م ٢٧) اذا حصل عصيان من بلد بالكليه وقاموا بالسلاح وارسل لهم المامور او الحاكم احدا ولم يطيعوه فيتوجه اليهم المامور بنفسه فان لم يطيعوه ايضا فيذبني له ان يحاصر تلك البلده ويضبط كبار مشايخها ويرسل اكبر المفسدين الذين تسببوا في ايقاظ الفتنة الى فيزاوغلي ويقيم فيه خمس سنين وباقي المفسدين يرسلوا الى اللومان بالميعاد المذكور واما ساير المشايخ ومن معهم من الفلاحين يضرب كل واحد منهم اربعمائة كراباج وان توجه احد من قرية اخرى لاجل التجده والاعانه لتلك القرية العاصيه سوا كان شيخا او فلاحا فان كان شابا فيؤخذ للجهاديه وان كان اختيارا فيرسل الى لومان سكندريه ويقيم فيه ثلاث سنين وان اطلقت بندقيه وحصل منها جرح او اتلاف فيجري العمل في ذلك كما هو مذكور بالمادة السادسة والعشرين

(م ٢٨) اذا وقع نزاع او مضاربة بين المرأة الحامل وزوجها او غيره وسقط حملها بسبب ذلك فيحكم فيه بمقتضى الشرع الشريف اذا كان مثل هذا مما يتعلق بالشريعة الغرا

(م ٢٩) اذا اعتدي اهل بلدة على بلدة اخرى في اوان الري وارادوا ان ياخذوا الماء منها لبلدتهم سوا كان الاخذ ليلا او نهارا ووقع القتال بينهم وقتل فيه احد فيجرى فيه الحكم بما هو مذكور في القتل بالمادة المحرره اعلاه واذا حصل الاعتداء ولم يكن فيه قتال وكان التعدي في اخذ الماء بغير امر الحاكم فيضرب كل من القايمقام ومشايخ الناحية خمسمائة كراباج

(م ٣٠) اذا قتل احد ولده عمدا فليعامل بما يقتضيه الشرع الشريف

(م ٣١) اذا كانت بنت انعقد نكاحها على احد او كانت مخطوبه ومشروط شرطها باعطاء النشان واراد شيخ البلده ان ياخذها بغير رضي ابيها او وليها ليتزوج بها هو او زوجها من رجل اخر قوة منه واقتدار فتحال دعواهم على الشرع الشريف ويجرى العمل في ذلك بما يقتضيه الشرع

(م ٣٢) اذا تزوج احد بابنة احد على سنة الله ورسوله وبعد الدخول بها ذهبت الى ابيها او اهلها مغضبه واقامت عندهم ولم يرض اهلها ان يعطوها الي بعلمها ما لم ياخذوا منه دراهم علي قبول الصلح فيذبني ان يجري في ذلك مقتضى الشرع

(م ٣٣) اذا كان احد له عدو وليس في قدرته ان يفعل به مكروها او مكيد

وقطع السنة مواشيه خفية كبقرة او ائوار او نحو ذلك فبعد الثبوت يضرب من فعل ذلك مائة كرجاج ثم يعامل بعد ذلك بما يقتضيه الحكم الشرعي

(م ٣٤) اذا ترك احد بهيمته مطلوقة السراح فاكلت من جرن او غيط واتلفت بعض زرعه بارجلها فبعد تحقيق ذلك وثبوتها اذا تحقق انه تركها تصدا فيضرب خمسين كرجاج ويلزم بقيمة ما اكلته او اتلفته تلك البهيمه وان كان ذلك بغير تصده فيكتفى فيه بالزامه بقيمة ما اتلفته او اكلته فقط

(م ٣٥) ان من لم ياخذ محراثه في وقت التخضير ويذهب به الي غيطه او يتكاسل في تخضير ارضه يضرب خمسين كرجاج ويحجر على شغلته بمحراثه حتى يخضر ارضه

(م ٣٦) اذا ذهب احد مشايخ القرى ليضبط الهارين من بلده ويردهم اليها ويحقق انه ضبط احدا منهم واخذ منه دراهم واطلقه ولم يات به الى البلد فليضرب ما بقي كرجاج من بعد التحقيق

(م ٣٧) اذا كان احد الفلاحين له دين على احد وحصل التنيه على المديون مرارا بدفعه ولم يدفعه وماطل في ادائه فان كان مقتدرا يسجن ويستخلص منه الحق فان تعنت يضرب خمسين كرجاج ثم يسجن وبعد السجن يوتي به ويحصل السعي في استخلاص ما عليه فان تعنت ثانيا يضرب مائة كرجاج فان لم يدفع ما عليه يسجن ايضا ويضرب خمسين كرجاج تضييقا عليه ويقال له انك لم تدفع ما عليك فتضرب في كل يوم خمسين كرجاج زياده على المره الاولى حتي تحصل منك ما عليك ويحجر على الدفع وان كان غير مقتدر فيقسط دينه ويحصل منه شيا فشيا من غير ضرب ولا حبس

(٣٨) اهالي القرى والجزارون الذين هم بالنواحي اذا خالف احدثهم الاوامر وذبح اناثا من البهايم بلا عذر او ذبح ثورا أو ذكر جاموس قبل ان يتم عمره ثلاث سنين او اذا باع الجزارون اللحم بزيادة عن الثمن المقرر او حصل منهم نقص في الوزن او ذبحوا بهائم بخلاف ما سيأتي بيانه ادناه من غير اذن فمن بعد التحقيق يضرب من فعل ذلك في اول مره مائة كرجاج وفي الثانيه مائة وخمسين كرجاج واما في ايام المواسم كعيد الاضحية ومولد السيد احمد البدوي والسيد ابراهيم الدسوقي فلا يمنع ذبح ذكور المواشي ولو كان عمرها اقل من ثلاث سنين واما الاناث العقم والعجايز اللاتي لا نفع بهن

لانتاج واللاتي قد اصابهن تلف في اعضائهن فمن بعد الكشف عن ذلك بمعرفة المامور او ناظر القسم لا يمنع من ذبحهن

(م ٣٩) حيث ان كل جماعة من الفلاحين يوكلون رجلا في توريد غلالهم الى الاشوان في زمن الايراد فان كان ذلك الوكيل يخرج الرجعة باسمه مع ان الغلال ليست له او يخرجها باسم احد غير صاحب الغلال فلكون هذا الفعل يعد من السرقة ينبغي استرداد ذلك الي اصحابه بعد الثبوت ويضرب فاعله ما بقي كراج تاديبا له

(م ٥٠) اذا كان شيخ البلد ياخذ جل الفلاح بالجبر عليه ويستعمل في نقل زرعه بغير اجره او اذا استعمل الفلاح في حصاد زرعه بدون اجره فتحصل منه اجرة المثل مثلين حسب الجاري بالمملكة وتعطى لصاحبها

(م ٤١) اذا كان الفلاح او شيخ البلد له دعوى على احد وياخذ فيها خطابا الي الكشف ولم يوصل الخطاب لمحله بنفسه وارسله مع غيره وادعي بعد ذلك ان دعواه لم تعمل وطلب خطابا غير الاول فاذا تبين انه لم يوصله الورقة بنفسه ولم يتوجه لاعاكم مطلقا فان كانت الورقة من المامور فعند حضور المدعى اليه يحجزه ويعرف ناظر القسم به فان افاد ناظر القسم بانه لم يات بالخطاب فيلزم المامور ان يحقق له دعواه بوجه الحق فاذا ثبت انه غير محق وكان كاذبا في دعواه يضرب خمسين كراجا لكونه ترك اشغاله

(م ٤٢) اذا كان احد الفلاحين او مشايخ القرى يقدم عرضا للاعتاب السنيه في دعوى له ويصدر عليه الامر العالي بتحقيق دعواه ومن بعد تحقيقها يظهر انه غير محق ويعطى له الجواب بان لا حق له ثم من بعد ايام يعود للاعتاب العليه ويقدم عرضا اخر في تلك الدعوى بينها فهو وان كان قد عطل اشغال الميري وعطل دفع المال المطلوب به بسبب مرور الوقت لا يمنع من تقديم العرضات لهذه الالوجه لان اعتاب جناب الحديوى هي ملجأ الفقرا وملاذ الضعفا

(م ٤٣) اذا كان حاكم البلده عند حلول وقت التخضير يلزم اهلها بتخضير جانب اطيان من النواحي المجاوره لها بالنسبة لطاقتهم بنا على كونهم مقتدرين ولم يخضروها او لم يخضروا اطيانهم الممسوحة المضافه عليهم ويهربوا ثم يعودوا بعد ان ينضي الوقت فيتحصل مال تلك الاطيان من اهل الناحيه الذين يفعلون هذا الخلاف ويضرب كل واحد من مشايخهم ثلثماية كراج

(م ٤٤) اذا شارك احد المشايخ او الفلاحين غيره في زراعه وتسبب في فرار من شاركه عند اوان المحصول باي وسيله كانت لثلا ياخذ الشريك حقه من الزراعه ثم حضر الشريك وانهى دعواه وتظلم من ذلك يجب ان يستخلص له حقه من شريكه الذي اهانه واوجب فراره ويضرب المتعدي ثلثاية كرباج

(م ٤٥) اذا كان مشايخ القرى يريدون ان لا يكون اتر في الاطيان وينقلون الفلاحين في كل سنه من غيط الى غيط ليخصصوا الطين الحيد لانفسهم ولن يريدونهم وهم وان كانوا يعطوا من الطين الحيد لغيرهم ولكن لعلمهم ان الطين لا يبقى لهم لا يعتون في خدمته كما ينبغي ويتهاونون فيها وبسبب ذلك يعود الحيد رديا فلاجل رفع هذه المضرة يجب ان الحاكم ينبه على المشايخ ويلزمهم بان تكون الاطيان اتر فان حصل تبويض بعد ذلك يجب التنبيه عليهم في اول مره فان لم يرجعوا وفعلوا هذه المخالفه فيضرب كل من فعل ذلك ثلثاية كرباج

(م ٤٦) اذا ظهر وتحقق ان بعض القايمقامات او المشايخ الكبار او مشايخ الحصص اخفي اللصوص عنده او ارسلهم الى السرقة باطلاعه فيضرب في اول مره خمسمائة كرباج ويكون ضربه في يوم سوق البلده عند مجتمع الناس على ملا العالم وفي المره الثانيه يجازى كما يجازى الحرامي

(م ٤٧) عساكر الجهاديه الذين يتوجهون الى القرى بالاجازه سوا كان توجههم للبحث عن الفارين من الجهاديه او لاقامتهم في بلادهم اياما معلومه وسوا كانوا من من الضباط اعني من اليوزباشي لحد الاونباشي او من البلطجيه والانفار اذا وقع منهم نزاع في الاسواق مع بعض الفلاحين وضطوا واتى بهم الى المامور فليحقق دعواهم فان كان الحق على الفلاح يضرب ثلاثين كرباجا وينبه عليه بانه لا يفعل ذلك مره اخري وان كان الحق على العسكري فيرسل مع جرنال القضيه الى ديوان الجهاديه

(م ٤٨) اذا كان احد من الجهاديه من النفر الى اليوزباشي يضبط عسكريا هاربا من العسكريه وسامه الى المامور او ناظر القسم ليحفظه له عنده حتى يتوجه هو الى محل اخر ويعود لياخذه فيعطى للنفر المضبوط في كل يوم ثلثاية درهم من الحبز ومتى رجع الذي تركه لياخذه يوخذ منه رجعه بمقدار ما صرف للنفر من الحبز وترسل الى ديوان الجهاديه

(م ٤٩) اذا كان احد الفلاحين له ولدان وشيخ حصته اخذ منهما ولدا في اول مره وقدمه عند الطلب الى الجهاديه ثم اخذ منه الثاني في مره اخرى وقدمه الى الجهاديه ايضا بنا على غرض منه مع ذلك الفلاح وتركه بمفرده معطلا عن اشغاله وحضر ذلك الفلاح الى الحاكم وشكى له ذلك فاذا اتضح ان البلده موجود فيها من يصلح للجهاديه من الانفار المنقطعين عن الاشغال الذين لا زراعة لهم وتركه شيخ حصته وتصدى لاختذ ابن الفلاح المذكور فليأخذ الحاكم ابن الشيخ المتعدي او واحدا من اقاربه ان لم يكن له ولد ويوصله الى الجهاديه بدلا عن ابن ذلك الرجل ويحلى سبل ولده من الجهاديه بمقتضى الجواب الذي يحضر الي ديوان الجهاديه من المأمور بحقيقة الواقعة

(م ٥٠) اذا شكى الفلاح ان شيخ البلده او القايمقام اخذ منزله غصبا او اخذ منه ولو خشبه واحده يجب على الحاكم تحصيل ثمن ذلك ممن اغتصبه ويعطى لصاحب الحق حقه ثم يضرب من فعل ذلك مائة كراچ بعد التحصيل منه

(م ٥١) اذا شكى احد الي الحاكم انه اخذ منه خشبه لاجل وضعها في الجسر عند زحمة النيل فلأجل منع التظلم من ذلك يجب ان القايمقام والمشايع باي بلده كانت يقيدون الاخشاب الماخوذه الي المصاحه المماثله لذلك سوا كانت مقطوعة من الاشجار او ماخوذه من البيوت بيان اجناسها واعدادها عند الصراف ثم بعد ذلك ينظرون في ثمنها ويقسمونه على بيوت الناحيه بالتخصيص ويحصلون الثمن بتمامه من اصحاب البيوت ويعطونه الي اصحاب الاخشاب ويرسلون الي المأمور قايمه بيان ذلك

(م ٥٢) اذا قطع شيخ البلد أو القايمقام نخله او شجره لفلاح غصبا واخذها لمنزله او ساقيته ولم يدفع ثمنها لصاحبها وحضر صاحبها وشكى ذلك الي الحاكم يجب على الحاكم تحصيل الثمن واسترداده لصاحب الحق وان يضرب المتعدي خمسين كراچا

(م ٥٣) اذا هرب احد المشايخ او الفلاحين ثم قبض عليه بمعرفة الحاكم وسئل عن سبب ذلك واخبر الفلاح ان هروبه باغرا شيخ البلد فيجب تحقيق دعواه وان ظهر ان قوله صحيح فليضرب من سعي في الفساد سوا كان القايمقام او او الشيخ مائة كراچ

(م ٥٤) اذا وجد احد العساكر الفارين من الجهاديه وقبض عليه بمعرفة ضامنه

وغلث يدها بالحشب اوربط بسلاسل الحديد وسلم لمن حضر لجلبه فاذا ادعى الذى استلمه للحاكم انه هرب منه ثانيا من بعد خروجه معه من محل التسليم ينبغي للحاكم ان يبحث عنه بمعرفة الضامن ويجهد في التفتيش عليه في الناحية والبلاد الاخر فاذا لم يجده يكتب ذنب الذى اضاعه في جرنال ويؤسله معه الى ديوان الجهادية

(م ٥٥) اذا فتح اهل بلده سدا من السدود الحاجزه للماء في زمن النيل لاجل سلامة مزروعاتهم وتخليصها من الغرق وكان فتحهم اياه خفيه ولم يمكن سده بعد ذلك وتختلف بسببه جانب شراقى في اطيان بلده من بعض البلاد او كانت تلك البلده عاليه لا يمكن رى ارضها بالتام لعدم وصول الماء اليها بسبب ذلك فان كانت المضرة جسيمة فليرسل من تسبب في ذلك الى لومان الاسكندريه يقيم فيه مدة حياته وان كانت المضرة قليله فلتكن اقامته في اللومان ثلاث سنين

بيان ما انتخب من قانون السياسه الملكيه الذى طبع ونشر

في ربيع الاخر سنة ٥٣ ثلاثه وخمسين ومايتين

بعد الالف من الهجره النبويه

(م ٥٦) كل من كان مستخدما بالمصالح الميريه كبيرا كان او صغيرا اذا تجاسر على اختلاس مبالغ من اموال ونحوها منها هو تحت ادارته او من ما سلم اليه على وجه الامانه وكان اختلاسه يزيد عن خمسة آلاف قرش فليرسل الى فيزاوغلى من سنتين الى خمس سنين مقيدا بالزنجير على مقتضى الماده السادسه والتسعين بعد المايه فان لم يزد على خمسة آلاف قرش تكون اقامته من ستة شهور الى سنتين وكما اختلسه يحصل منه بالتام فان لم يكن له مقدره فليجب تشديد جزايه بحيث لا يتجاوز ضعفين

(م ٥٧) اذا كان احد من خدم الميري كائنا من كان ياخذ شيئا من الاهالى او غيرهم خلاف الاشيا الذى يشتريها بثمنها الى لوازمه الضروريه او الى لوازم المطالب الميريه المقتنه او يؤخذ غيره او يعطى رخصه بذلك يرسل الى اللومان مربوطا بالزنجير من سنه الى ثلاث سنين ويحصل منه ما اخذه ويعطى الى اربابه فان كان قد صرفه

ولم يكن له قدره على ادائه فتضاعف مدته الى خمس سنين

(م ٥٨) اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميرية كبيرا كان او صغيرا ياخذ رشوه سوا كان بنفسه او بواسطة احد ممن تحت يده او ياخذ شيئا على سبيل الهدية في مقابلة الرشوة بالحيلة العادية سوا كان اخذه اياه سرا او جهورا فليُنظر الى الضرر الذي حصل للمصلحة من الرشوة او الهدية التي تعاطاها ويرسل الى اللومان مربوطا بالنجير من سنة الى ثلاث سنين ويحصل منه ما اخذه من اي شئ كان ويحفظ بالخزينة ليصرف في لوازم الاسبنتاليه الملكيه وان اخبر احد عن شخص تصدى لاعطاء الرشوة اليه وكان اخباره قبل ان ياخذها منه وتحقق ان قوله صحيح فليجازى من اراد ان يعطى الرشوة الجزاء المشروط على من ياخذها

(م ٥٩) اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميرية كاثنا من كان يكشط دفترا او سندا بنا على حيله او يكتب دفترا او رجعه او سندا على غير الاصول او يستعمل خطا مزورا او يدعو احدا على استعماله فليُرسل الي فيزاوغلي مقيدا بالنجير من سنتين الى خمس سنين

(م ٦٠) اذا كان احدا من المستخدمين في مصالح الميري كبيرا او صغيرا يجلب ضرر الى حبة الميري او الى سائر العالم بسبب تصاحبه او يبطل حق احدا او يدعو غيره في ابطال حق احد بصورة تنفيذ الأغراض فليُربط بالقلعه من ستة اشهر الى سنتين واذا قتل احدا او اغري احدا على قتل احد بسبب الغرض سوا كان قتله بالضرب او بطريق اخرى فان كان للمقتول ورثه ولم يرضوا بالديه فيجري القصاص او يرسل الي فيزاوغلي مدة حياته فان رضوا منه بالديه فن بعد تحصيلها منه يرسل الي فيزاوغلي من سنتين الى خمس سنين لاجل التريه

(م ٦١) اذا كان احد المستخدمين بمصالح الميري يشتري الاشيا اللازمة للميري من الخارج وهي موجوده في مخازن الميري وقصد بذلك نفعه فن حيث ان ذلك هو عين الاختلاس يجازى فاعله بالجزا المقرر في باب الاختلاس واما اذا لم يقصد بمشتراها منفعتة وكان ذلك مبني على عدم بحثه هل هي موجوده في مخازن الميري اولا وبهذه الصوره يتحقق انه صار سبيا الى ائتلاف الموجودات يحصل منه ثمن الاشيا التي تعدم فان لم يكن له مقدره على اداء قيمتها فليُربط بالقلعه من ستة اشهر الى سنتين

(م ٦٢) اذا كان احد من المستخدمين بمصالح الميري يتلف او يضيع شيئا من الاشيا كالامتهه والالات والادوات التي هي مسلمة له على وجه الامانة او هي تحت ادارته وضبطه وكان اتلافها او ضياعها ناشيا عن عدم دقته واهتمامه فليحصل منه ثمن ما اتلفه او اضاعه فان لم يكن له قدره على ادا ثمنه وكان الذي اتلفه قليلا فليستخدم بمجمله الذي هو فيه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كان ما اتافه كليا فليربط في القاعة من ستة اشهر الى سنتين

(م ٦٣) نظار المصالح الميري اذا لم يبحثوا عن احوال التجار عند مبيع ارزاق الميري التي هي في عهدهم ولم يتجسسوا عنهم واعطوا شيئا الى المفلسين او لمن لهم سابقة فليكونهم صاروا سببا في اعدام مال الميري ينبغي اذا كانت الدراهم التي اعدمها فاعل ذلك جزئيه وله مقدره على ادائها ان يحصل منه وان لم يكن له مقدره فيحبس في محل استخدامه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كانت الدراهم كليه وله مقدره على ادائها فليحصل منه فان لم يكن له قدره فليربط بالقلعه من سنه الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه المبلغ

(م ٦٤) اذا كان احد من المستخدمين في مصالح الميري صغيرا كان او كبيرا يستعمل دراهم الميري لنفسه او يدعو غيره لاستعمالها لاجل كسبه فتسترد منه الدراهم التي استعمالها هو او دعي غيره لاستعمالها ومن بعد استردادها يربط بالقلعه من سنه الى ثلاث سنين فان لم يكن له قدره على ردها فليجرى عليه الجزا المحرر في باب الاختلاس اذا كان هذا الفعل هو عين الاختلاس

(م ٦٥) اذا كان احد من المستخدمين في مصالح الميري كبيرا كان او صغيرا ياخذ شيئا زياده عن استحقاقه من دراهم الميري او يعطى لغيره او يدعو احد لاعطاها فان كان استجراره جزئيا فن بعد استرداده يحبس بمحل استخدامه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كان كليا فن بعد استرداده ايضا يربط بالقلعه من ستة اشهر الى سنه واحده فان لم يكن له قدره على رده فليكون ما فعله هو عين الاختلاس يجب ان يجازى بما هو مذكور في باب الاختلاس

(م ٦٦) من حيث ان اهالى القرى التي بعده الذوات لا يمكنهم بيع محصولاتهم وترويجها كما ينبغي وكان هذا باعنا على ان الذوات المتعهدين بهم يكونوا مجبورين على اخذ ما عندهم من محصولات وبيعها حسب اصول العهد الجارية الان فينبغي ان كل

من كان مستخدما في خدمات الميرى كبيرا كان او صغيرا لا ياخذ شيئا من الاصناف والفلال وسائر الجبوب لاجل التجاره من محلات غير جفلكه او اطيانه التي زرعتها بالمال وكذلك المديرين والحكام الذين في عهدهم بلاد لا ياخذوا شيئا من ذلك للتجاره في محلات اخر غير محصولات اهالى بلادهم التي في عهدهم وكذلك ينبغي ان خدمة الميرى على اختلاف مراتبهم لا يتجروا في شئ مما يتعلق بالمصلحة المامورين بها واذا فعل ذلك احد منهم يوحذ منه ما انجر فيه ويضبط لجهة الميرى ويرسل الى القلعه من ستة اشهر الى سنتين

(م ٦٧) اذا تجاسر احد على ارتكاب الذنوب السابق ذكرها مره ثانيه فيضعاف له الجزا ضعفين

(م ٦٨) اذا تجاسر احد من المستخدمين بمصالح الميرى كبيرا كان او صغيرا على جلب خلل او سكته لامور شخص اخر بنا على ما بينهما من النفسانيه او لغرض او شاهد شيئا فيه مضره او كان يعلمه ولم يعرضه بوقته على المحل اللازم عرضه عليه لحوفه او لمراعاة خاطر فاته يعزل في اول مره ويقيم في منزله ستة اشهر بلا معاش وفي الثانيه يربط بالقلعه سنه واحده وفي الثالثه يطرد من خدمة الميرى باكلية

(م ٦٩) اذا كان احد يتهم احد بتهمة ويفترى عليه بنا على غرض او نفسانيه بينهما او لعله وتحقق ان دعواه غير صحيحه فيجازى بما يجازى به المدعى عليه لو ثبت عليه الدعوى نظرا لعدم صحة دعواه

(م ٧٠) اذا كان احد من الكبار او الصغار المستخدمين بالمصالح الميريه تظهر منه المخالفه في اتباع الاوامر واللوائح والقوانين الجارى بها العمل ولم يطع من فوقه ففي اول مره يجبس بالمصلحة التي هو فيها من ثمانية ايام الى خمسة عشر يوما وفي الثانيه من خمسة عشر يوما الى شهر وفي الثالثه يجبس بالمصلحة شهرا كاملا من غير معاش فان لم يعتبر هذا فيعزل من المصلحة المامور بها واذا كان عدم انقياده موجبا للسكته في المصلحة فيرفع من خدمته من اول مره

(م ٧١) اذا تداخل احد من الذوات المستخدمين بالميرى في شغل غير شغله او فروع مأموريته او عامل احدا بما لا يليق فيجبس في اول مره خمسة عشر يوما في محل خدمته فان عاد لذلك مره ثانيه فيجبس شهر او نصف شهر وان عاد الثالثه فيجبس ثلاثة اشهر من غير معاش فان لم ينتبه بعد هذا فيعزل

(م ٧٢) اذا كان احد من الكبار او الصغار المستخدمين بالمصالح الميرية يتكاسل او يحصل منه اهمال في المصلحة المأمور بها ولم يحصل من اهماله او تكاسله خلل ولا سكتة في المصلحة فيجazy بما هو مقرر في باب عدم الطاعة فان حصل من اهماله او تكاسله ما يورث الضرر للمصلحة فيجبس في المصلحة المأمور بها من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر من غير معاش فاذا حصل منه بعد هذا ايضا اهمال او تكاسل اوجب ضرر المصلحة فيطرد من خدمة الميرى بالكلية

(م ٧٣) اذا كان احد من الرجال الكبار اتهم بشئ مما هو مشروح من ابتدا المادة السادسة والخمسين الى المادة التاسعة والستين فيعقد مجلس مركب من ارباب الشورى الخاصة وناظر ديوان تفتيش الحسابات ومن يتعين لذلك من الذوات المندوبين من طرف سعادة اقتدينا ولى النعم الداورى الانخم والحديوى الاعظم لتحقيق ما اتهم به فان لم يكن من كبار الرجال فينظر دعواه على وجه الحق والعدل بمجلس ديوان العموم الذى هو متعلق به ومتى تحققت يرتب عليه الجزا الذى يستحقه مما هو محرر بالابواب المذكورة وينبى ان لا يرتب جزا من يجب عليه الجزا الا من بعد مواجهة كل من المدعى والمدعى عليه وقت التحقيق فان لم يقنع من حققت دعواه بديوان العموم واراد رؤيتها بمجلس ديوان آخر فيساعد في ذلك اسكانا له واما من ارتكبا الجنب الخفيفه المذكورة من ابتدا المادة سبعين الى نهايه المادة الثانيه والسبعين فليجازوا بمعرفة نظارهم ومن فوقهم من الكبار ثم ان كبارهم ونظارهم يكونون ماذونين في التبديل بالنظر لما هو محرر في الثلاثة ابواب المذكورة من خمسة وعشرين كرابجا الى خمماية كرابج

(م ٧٤) الدعاوى التى ترى بالمجالس ويرتب فيها الجزا على الوجه المشروح بموجب القانون نامه يجب تقديم صورتها للاعتاب الداورى ليكون اجرا الجزا فيها متعلقا بالاراده العليه ربما يعامل المذنب بالرحمة من لدن ولى النعم المعظم لان العفو وتخفيف الجزا المحكوم به انما هو منوط بالامر العالى

(م ٧٥) اذا كان احد المستخدمين بالمصالح الميرية عاجزا عن ادارة المصلحة المأمور بها وتبين انه لم يمكنه ادارتها واستدعى بان يستخدم بخدمه تليق به فيجب مساعدته وان كان شيخا مسنا وكان وجوده ليس بنافع له في حد ذاته واستغنى بسبب ذلك من المصلحة بالكلية فيجب اعفاؤه ويلحق بالتقاعدین ويخصص له معاش بالنظر

لحاله وخدمته السابقه واما اذا كان له قدره على الخدمه واستغنى من غير عذر فايجب
تفتيش المصلحه المأمور بها ومتى ظهر انه خالص منها يقبل استعفاؤه ولا يخص له
معاش وان كان استعفاؤه من ايذا كبيره فيجب تحقيق حقه بموجب سياستنامه

بيان ما هو منتخب من لائحة الجسور التي عملت

بمجلس الحقاينه ونشرت في شهر

رجب سنة ١٢٥٨

(م ٧٦) اذا انقطع جسر في اى بلده كانت وكان اهل تلك البلده فيهم الكفايه
لسده يجب على مشايخها وقائماها ان يبذلوا الغيره في شأنه ويهتموا بسده في الحال
فان لم يسدوه وحصل بسبب عدم سده ضرر الى القرى القريبه منه فان كان الضرر
جزئيا فيرسل من تسبب في ذلك الى اللومان من ستة اشهر الى سنتين وان كان كبيرا
فيرسل من سنتين الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه الضرر ولا يكون ذلك الا من
بعد التحقيق

(م ٧٧) اذا انقطع جسر في احدى القرى وكان اهلها ليس فيهم كفايه لسده
في الحال واستعانوا عليه بطلب انفار او غيرها مما يلزم لسده من ساير المطالب من اقرب
البلدان المجاوره لهم يجب امدادهم والاسراع لهم بالاعانه فيما طلبوه من كل وجه فان
حصل من احدثاؤون او تسكاسل في بذل الاعانه وتسبب في مرور الوقت واعتل في
ذلك بقوله انه لا يتعلق ببلده وانه لم يصبه منه ضرر وتحقيق انه كان سببا لوقوع المضره
في تلك الجهة فمن بعد التحقيق يرسل من فعل ذلك كايئا من كان الى اللومان من
سنة اشهر الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه الضرر الحاصل حسب مقايسته فان لم
يحصل الاستعداد من اقرب البلاد وطلب المدد والاعانه من بلاد بعيدة عن ذلك
الجسر لغرض ما وبسبب ذلك لم يتيسر سده في وقته فيجربى الجزا الذى يترتب
بالنسبه لما يحصل من الضرر على من طلب الاعانه من البلاد البعيده بنا على النفسانيه
(م ٧٨) اذا قطع احد جسرا متعمدا لاجل جلب المنفعه لنفسه ولم يمكنه سده
في وقته واورث المضره لمن حوله فان كانت المضره جزئيه يرسل الى اللومان من سنه

الى سنتين وان كانت كليه يرسل الى فيزاوغلى مدة حياته ويكون ذلك بعد التحقيق (م ٧٩) اذا تضايق جسر من شدة زحمة الماء ولم تحصل الاعانه ولا الامداد فيما يطلب لتقويته قبل ان يحصل فيه خلل وانقطع بعد ذلك من شدة مصادمة الماء له ينبغي ان ينظر الى مقدار المضره التي حصلت من ذلك على وجه المقايسه ويرتب الجزا على من تسبب فيه بمقتضى المادة السادسة والسبعون والمادة السابعة والسبعون (م ٨٠) اذا وجد ان جسرا من الجسور اصابه ضعف من شدة مضايقة الماء له واحتاج الى التقويه ووجب ان تعمل طريقه لتقويته وكان الشخص المأمور بالاخبار عنه لحل الاقتضا قد اهل في ذلك ولم يبلغ ما راه من حال الجسر بوقته قبل ان يحصل فيه الخلل وكانت تقويته ومداواته ممكنه وبعد ذلك انكسر الجسر المذكور وسعى في الاخبار عنه من بعد كسره يجب ان يجرى الجزا على من هو ملزوم بالاخبار عنه بما هو منصوص في حق من يتهاون في بذل الاعانه والامداد بالنسبه الى كثرة الخساره وقتلها

—————

بيان ما هو منتخب من ذيل القانون الذي طبع

ونشر في شوال سنة ١٢٥٨ ثمانية

وخمسين ومائتين والـ

(م ٨١) اذا كان احد من خدم الميري كايضا من كان صغيرا او كبيرا لم يعط المصلحه حقها في تحرير الاجوبه المتعلقه بها وحرر جوابا راعى فيه الزمان والمكان او قصد فيه المحاوله والمغالطه فانه يحبس في اول مره ثلاثين يوما وفي الثانيه شهرين وفي الثالثه مثلها ايضا وانما يقطع جميع استحقاقه في مدة الشهرين وفي الرابعه ينزل من رتبه درجه واحده مدة سنه كامله ان كان من ذوى الرتب فان لم يكن ذا رتبه ينظر الى مقدار ماهيته وينزل منها مقدار رتبه واحده تطبيقا على مرتب الرتبه بميعاد سنه والحبس في المرات الاربع انما يكون في محل الخدمه فان فعل ذلك مره خامسه فليرسل الى ابي قير مدة سنه

(م ٨٢) اذا كان احد من بعد اليوم لا يقطع في المصلحه على قدر ما هو مرخص

فيا بمقتضى ما هو مصرح في اللائحة المنشورة في ثاني عشر رجب سنة ١٢٥٧ وقصد بذلك مرور الوقت بالاحاله والمكاتبه او يعرض الى الاعتبار العليه عن شي يكون مرخصا فيه ويقصد بذلك اتخاذ سند لاجل تخلص نفسه من غائلة المسؤليه فيما بعد فانه يجازى بالجزا المحرر في المادة الحاديه والثمانين

(م ٨٣) من حيث ان بعض خدم الميرى اذا صدر لهم امر او افاده او شقه اعتادوا على انهم يحيون عنها بجواب كانهم لم يفهموها فاذا كان احد منهم يكتب جوابا مثل ذلك فانه يحبس في المره الاولى خمسة عشر يوما وفي الثانيه تضاعف له مدة الحبس حتى تكون ثلاثين يوما وفي الثالثه يحبس هذه المده ايضا ويقطع جميع استحقاقه فيها وفي الرابعه ينزل من رتبته درجه واحده مدة ستة اشهر فان لم يكن ذارته ينظر الى ماهيته وينزل منها مقدار رتبه تطبيقا على مرتب الرتبه والحبس في المرات الاربع انما يكون في محل الخدمه فان فعل ذلك مره خامسه فانه يرسل الى ابي قير مدة ستة اشهر

(م ٨٤) ان بعض خدمة الميرى اذا حرر له اشعار في شان مصلحه من احد المامورين او نظار المصالح الذي هو تحت ادارته فع كونه واجب عليه بسبب كونه مديرا ان يبين ملحوظاته ومعلوماته في حق تلك المصلحه فلا يراعى ذلك وانما يقول ان هذا الاستدعا مقدمه فلان وهو مرسل لاجل ان ينظر في مقتضاء ويشرح عليه سطران مثل ذلك من غير روح ويرسله الى الاعتبار السنيه او الى احد المصالح فاذا كان فيما بعد لا يجرى العمل على مقتضى اللائحه وتجاسر على دفع المصاحه من طرفه بكتابة شرح عبارته عن سطرين لا معنى لهما من غير ان يبين ملحوظاته ومعلوماته فيجازى بالجزا المحرر في المادة الثالثه والثمانين

(م ٨٥) الكتاب الذين لا يراعون حق المصلحه في الكتابه ويكتبون الاستعلامات والافادات ناقصه المقصود ويوقعون الشروحات والكشوفات الواجب تحريرها بالتصريح في التعليل والاشكال من غير سبب او لم يبادروا باخطار المدير او المامور بقولهم له انك مرخص في هذه القضية على قدر كذا فلكونهم بهذه الواسطه صاروا سببا في كثرة المراجعات فمثل هؤلاء الكتب اذا كانت جنحتهم محتصه بالماده الحاديه والثمانين والماده اثنيه والثمانين يجازوا بالجزا المحرر بالماده الحاديه والثمانين على الوجه الذى يجازى به المامورون والمديرون بحسب جنحتهم ومع ذلك يضرب كل منهم في المره الاولى مائتي كرباج وفي الثانيه ثلثمائة كرباج وفي الثالثه خمسمائة كرباج وفي الرابعه

ينزل عن رتبته درجه واحده بميعاد سنه واحده فان لم يكن من ذوى الرتب فينظر في مقدار ماهيته وينزل منها درجه واحده بمناسبة رتبته وتطبيقها على مرتب الرتب فاذا فعل ذلك في المره الخامسه فيرسل الى ابي قير او الى اللومان مدة سنه بالنظر الى مقام صاحب الجرحه واعتباره وان كانت جنحتهم مختصه بالماده الثالثه والثمانين والماده الرابعه والثمانين فمن بعد اجرا الجزا المحرر في الماده الثالثه والثمانين يضرب كل منهم في المره الاولى مائة كراج وفي الثانيه مائتي كراج وفي الثالثه مائتي وخمسين كراجا فاذا فعل مره رابعه فينزل عن رتبته درجه واحده مدة ستة اشهر فان لم يكن من ذوى الرتب ينظر في مقدار ماهيته وينزل منها مقدار الرتب بالقياس على مرتب الرتب وان فعل ذلك مره خامسه فيرسل الى اللومان او الى ابي قير ستة اشهر بالنظر الى مقام ذلك الكاتب المجنوح وحاله

(م ٨٦) اذا قال كل من نظار الاقلام او الحلفا او الروسا او باشكتاب الدواوين او كتاب اليد حق المصلحه في قضيه للمدير او المامور ولم يسمع منه فيصرف النظر عن كتابة امضاه في الورقه التي تكتب في تلك القضيه وليعلم انه مرخص له في عرض ذلك بنفسه للاعتاب العليه

بيان ما هو منتخب من قانون عمليات الجسور

الذي طبع ونشر في شهر ذي الحجه

سنة ١٢٥٨

(م ٨٧) حيث كان من الاصول المقرره ان باشمهندس كل مديره عند هبوط النيل يمر على جميع الترع والجسور الموجوده فيها لضبط مصلحه الري في الاقاليم ومعايينه الطمى الحاصل في الترع والقطوع ويكشف عن الاضمحلال الحادث في الجسور وبعد ان يعرف مقادير ما يلزم من الردف والتطهير وغير ذلك مما يلزم من العمليات يحجر جدولاً بذلك ويقدمه لاديوان المدارس لاجل النظر في مقتضياته وكانت هذه العمليات جاريه بموجب اللايحه العموميه ولكنها بسبب حركات النيل التي لها تاثير في كل جسر وترعه تختلف الارتفاعات الجارى وضعها الان في الجداول انما هي العروض والارتفاعات

المتوسطة يجب ان لا يختصر المهندسون بعد الان في الكشف على وضع العروض والارتفاعات المتوسطة في الجداول بل يلاحظون ارتفاع الجسور الى اعلى ما يكون من زيادة النيل كنيل سنة ٢٥٦ وسنة ٢٥٧ ويحررون الجداول على موجب ذلك مع تبين المساحات التي اختلف عرضها وارتفاعها في كل ترعه وجسر وبيان الطول والعرض والارتفاع الاعلى والاسفل مساحه فمساحه وان يضعوا في اول كل مساحه واخرها ما يكون موجودا في الجسور من العلامات المحاذيه لتلك المساحه كالشجره والساقية ونحوها لاجل الوقوف على صحة الامتدادات ويقدمون الجدول المذكور على هذا الوجه لديوان المدارس وعند وروده ومراجعته بالديوان المذكور اذا ظهر انه لا يحتوى على هذه البيانات او وجدت فيه مخالفه اوجبت اعادته ثانيا فيرد اليه وتقطع نصف ماهية الباشمهندس في ظرف الايام التي تمضي في اعادته ثانيا

(م ٨٨) حيث ان شهر كيهك القبطي ميقات لورود الجداول المشتملة على عمليات المديرية من قبل وبحرى بالنظر للمرتفع منها والمنخفض فاذا تاخرت الجداول عن اوقاتها المقرره بحرى الجزا على الباشمهندس الذى حصل منه التأخير بما هو مذكور في المادة السابعة والثمانين وان وجد فيها خلل غير التأخير اوجب ردها وتعيرها فتقطع ماهية الباشمهندس جميعها في مدة الذهاب والاياب

(م ٨٩) لما كانت الترع الصيفية المعتاد تطهيرها في كل سنة لا تخلو من النشع في وقت التطهير وربما يوجد فيها بعض مواضع تربتها من خالص الرمل ليس فيها طين وكان حفر مثل هذه الارض اصعب من حفر الارض السوداء وكانت هذه المواضع التي فيها الرمل معلومه حقيقتها عند المهندسين لاطلاعهم عليها في السنين الماضية لزم عند تنظيم الجدول السابق ذكره ان توضع فيه مسافات المواضع المختلطة بالرمل وتعتبر كل قصبه منها بقصبه ونصف من الارض الخالصه ويتوضح به مقدار ما يضم الى الاصل من تلك الزيادة فاذا وجد في اثنا العملية ان مقدارها اقل مما هو محرز في الجدول او ان المحلات التي قيل انها رمل وجدت مختلطة بالطين فمن حيث ان الضم المذكور انما وضع في مقابلة صعوبة الارض ذات الرمل وليس لها وجود في الظاهر وكان وجوده نقصا في مقدار العملية المخصص على النواحي التي وقعت الارض ذات الرمل في حصتها فان كان الجدول المذكور فيه ذلك محزرا بمعرفة الباشمهندس ينظر في مقدار مكعب الاقصاب التي زيدت في مقابلة الصعوبة ويقطع قيمة تشغيلها من

استحقاق الباشمهندس ويعترف في العماره الخيره وان كان قد عمل بمعرفة مهندس القسم فيترتب جزاؤه بمعرفة ديوان المدارس سوا كان بالضرب او بغيره لجنحته (م ٩٠) من حيث ان العمليات اللازمه لمصلحة الرى انما هي عبارة عن عمل الجسور وحفر الترع الصفيه والنيليه وهذه العمليات لا يشبه بعضها بعضا بسبب ما فيها من الصعوبه والسهوله لان حفر الترع الصفيه اكثر صعوبه من حفر الترع النيليه وان الاتصاب المكعبه المختصه باحدى النواحي سوا كانت من الجسور فقط او من الترع الصفيه والنيليه ولو كانت متساويه في المقدار لكنها غير متساويه في العمليه فلا يصح العمل بمقتضى ذلك بل ينبغي ازالة هذه المحظورات ينظر في حصه كل ناحيه من العمليه التى قررها الباشمهندس وتلاحظ عند التحقيق في الجمعيه المذكوره فى الماده الثالثه من قانون عمليات الترع والجسور بحيث تكون على وجه التعديل بالنسبه الى ما يكون من المكعبات كانه سوا كانت من الجسور او الترع النيليه والصفيه لتأخذ كل ناحيه حقه في المحلات الصعبه والسهله ومن بعد التخصيص على هذا الوجه يحرر اعلام بختم المدير ببيان ما خص كل ناحيه من المكعبات في الجسور والترع المذكوره ويرسل الى شيخ كل ناحيه او الى وكيل متعهدا يعلم منه مقدار ما خص ببلدته ويحرر قائمه ببيان التخصيص وترسل الى ديوان المدارس من طرف الباشمهندس لتنظر بالديوان المذكور فاذا تبين ان جهة امتازت عن أخرى او ان بعض الجهات خصها شئ من عمليات الترع الصفيه واستبدلت من عمليات الجسور والترع النيليه او غير ذلك فبعد تحرير حسابه على وجه الصحه يحرر اشعار الى المدير به بالزام ذلك المقدار للجهه المتعلقه به ويمنع الباشمهندس من ذهابه الى وطنه من خمسة ايام الى ثلاثين يوما ويقطع فيها استحقاقه بالنظر لما يظهر من وجود الجسامه وعدمها

(م ٩١) من حيث ان اجرا العمليات كافة بمعرفة الباشمهندس ومروره عليها في كل يوم امر صعب ولهذا كانت عمليات الترع والجسور انما تعمل بموجب الاستمارات التى يحرر بختم الباشمهندس والنواحي التى تنهى عمليتها انما يخلى سبيل انفارها بمعرفة مهندس الاقسام فينبغى ان الاستمارات المذكوره تكون ببيان مساحه المحلات الواجب ردمها او حفرها او تطهيرها على الوجه الموضح في الجدول وعند التقسيم على النواحي يرسل علم من طرف مهندس القسم الى الناحيه ببيان المكعب والطول والعرض والعمق من العمليات التى تخصها ولدى ختام التقسيم ترسل صورته من طرف الباشمهندس الى

ديوان المدارس ليكشف منه عند اللزوم وكل بلدة اتمت عمليتها على الوجه المحرر في الاستماره فيكتب مهندس القسم ورقة الى شيخها او وكيلها سنداً بخلاص العمله ويخلى سبيل انفارها ثم يحضر مهندس القسم خطاباً مشتملاً على بيان التواحي التي اتمت عمليتها وصرفت انفارها ويرسل الى الباشمهندس ويجب على الباشمهندس ان يقيس كلا من الطول والعرض والعمق من عمليات الجهات التي صرفها مهندس القسم فان وجدها تامه على الوجه المحرر في الاستماره اعطاه سنداً بختمه حتى اذا تبين فيها اختلاف يكون هو المسؤول عنها وان وجدها ناقصه عنها هو محرر في الاستماره عمل معه مذاكره بحضور من يلزم حضره من مهندسى الاقسام وغيرهم ويقنع مهندس ذلك القسم بالتحقيق وترسل صورة الاستماره وجرنال المذاكره موضحاً فيه بيان النقص الى ديوان المدارس وعند ورود مثل هذا الجرنال الى الديوان المذكور ينظر فيه فان كان النقصان جزئياً بالنظر الى مقدار اصل المكعب ولم يظن فيه وقوع ضرر او سقامه فيحمل على الاهمال ويجازى مهندس ذلك القسم بجزا المهملين الموضح في القانوناه وان كان كلياً بحيث لا يحمل على الاهمال يلزم تحقيقه على وجه الدقه في محل الوقعه بمواجهه الباشمهندس ومن ينتخب من ديوان المدارس فان تحقق ان ذلك النقصان مبني على التداخل فيجازى مهندس القسم المذكور بجزا المختلسين المحرر في القانوناه وان لم يمكن التحقيق فمن حيث ان وجود النقص الجسم يدل على تداخل المهندس المذكور مع الاهالي يجب ان يجازى بالضرب والحبس معا ولما كان هذا النقص انما هو مبني على صرف الانفار قبل اتمام العمله لتداخلهم مع المهندس وجب ان حضرة المدير يلزم اهالي الناحيه الواقع فيها النقصان باتمام عمليتها ويخرجهم اليها في الحال ويجازيهم على ذلك حتى لا يقع منهم مثل هذا الامر وينبغي ان لا تكون الاستماره التي يعطيها الباشمهندس الى مهندس القسم قاصره على بيان عروض المساحات وارتفاعاتها فقط بل يلزم ان تكون مشتمله على بيان العمليات القديمه والمستجده في الترع والجسور كافة لاجل عدم الغرور ورفع الشبهه بتنزيل المكعبات القديمه من مجموع العمليات وان لا يكون لاحد وسيله عند التحقيق

(م ٩٢) اذا وجد في الكشف العمومي ان بعض الجهات فيها نقصان عن الامتدادات المحرره في الجدول وكانت تلك الجهات من الجهات التي كشف عنها الباشمهندس وحضر الى مهندس القسم التي هي عنده سنداً بانها موافقه يجازى الباشمهندس

بالجزء المشروح اعلاه

(م ٩٣) حيث ان تقسيم الماء للزراعات الصيفيه والنيليه والشتويه من الامور التي تحتاج الى العدالة والمساواه ينبغي ان يكون تقسيمه بمعرفة المهندسين لاجل عدم امتياز جهة عن أخرى وليكون صرف الماء على قدر اللزوم بحسب ما يخص كل جهة بالنسبة الى الاطيان المرتب سقيها او ريها وان لا يرخص لاحد من الحكام والمتعهدين والاهالي كافة في حجب الماء او صرفه بمعرقهم واذا تبين ان احدا تجاسر على فعل هذا الامر او حصل منه اهمال في اجرا العدالة وقت تقسيم الماء فيجازى بالجزء اللائق بحاله بالنظر الى المضرة التي وقعت للغير بسبب تلك الحركة

(م ٩٤) حيث ان الاشغال الهندسية التي تلزم عملياتها في المديرية كعمل الترعة والجسور وحجز الماء وصرفه منوط ترتيبها والنظر فيها بمعرفة المهندسين طبق الارادة السنية يلزم ان حضرات المديرين يبذلون الهمة في انه لا يكون لاحد مدخل في هذه الاشغال غير المهندسين وان يجلبوا لهم المهمات والانفار اللازمة لاجرا هذه العمليات في وقتها لان المهندسين هم المسؤولون في هذا الباب ويجب ان يساعدوهم في منع من يتعدى عليهم ويتداخل معهم في اشغالهم وعملياتهم واذا تجاسر احد من الاهالي او من الحكام على فعل شئ من الامور المتعلقة بالمهندسين او تدخل معهم او جبرهم على فعل شئ مغاير للاصول فيكون جزاؤه منوط برأى الجمعية الختامية

(م ٩٥) حيث ان عملية الرى مما لا يقبل التراخي يلزم المهندسين انهم اذا سئلوا في شئ يبادرون ببجوابه ويبذلون الهمة في تقديم الكشوفات باوقاتها الى المحلات المعتاد تقديمها اليها على الوجه المحرر في لائحة العموم واذا حصل من احد منهم تأخير في كشف او في مصلحة أخرى من غير ان يكون له فيها عذر واضح فيجازى بالجزء المحرر في المادة السابعة والثمانين وان ترتب على تأخير العماليه المحاله على عهده سنامه لجهه او اتلاف شئ او ضياعه فلتحصل منه قيمة ما ضاع او تلف وان كان غير مقتدر فليرتب عليه الجزاء بالنظر لقلة ذلك الشئ وكثرته

(م ٩٦) ان من بعد اجرا العمل على الوجه الذي شرح وتوضح من البيان في الكيفيات المقتضي اجراؤها في عمليات الترعة والجسور التي هي بالمواد المحررة بالثلاثة ابواب من الفصل الاول من قانوننامه عمليات الترعة والجسور والمواد المذكورة اذا كانوا الباشمهندسين يحررون مكعبات زياده بالجداول التي يكتسبونها ثم ينزلون تلك

الزيادة من العمليات التي تخصصت لبعض البلاد او يخصصون باغراضهم على بعض البلاد زياده وعلى البعض اقل مما هو مخصص بوقت التقسيم او يجرون التخصيص لبعض البلاد في المحلات البعيده مع وجود المحلات القريبه فبعد التحقيق اذا ثبت ذلك فيرسل فاعلوه الى اللومان مدة حياتهم

(م ٩٧) ان بدلا عن اجرا المكاتبات في كل وقت مع المتعهدين المهمين في تشغيل العمليات العموميه التي تخصصت على حصصهم بالمديرية في اوقاتها ينبغي ان كل انسان يعلم درجة مسؤوليته في عدم ايفا ما يجب على ذمته لاجل خلاص العمليه المطاوبه من بلاد عهده وعلى هذا ينبغي ان التقسيم والتخصيص انما يكون على الوجه المحرر في الماده الثالثه من الباب الاول من الفصل الاول بقانوننامه عمليه الترع والجسور وبعد ان يعلم كل متعهد او وكيله مقدار ذلك اذا كان عند ختام الاشغال يتبين ان حصه فلان المتعهد التي قدرها كذا قصبه باقى منها اقصاب بقدر كذا ويثبت انه ليس له عذر مقبول يمنع من ايفائها فن حيث ان كل قصبه تعمل بعشرين قرشا فينظر الى مقدار الاقصاب التي يعملها ذلك المتعهد ويخصص على كل قصبه ثلاثة اضعاف ذلك لتكون ستين قرشا ويجرى تخصيص ذلك وتوزيعه على داير فدان بالنسبه الى مقدار زمام تلك الناحيه وكل من خصه شئ بالنسبه لزراعته سوا كان نفس المتعهد او الفلاحين المزارعين يجرى تضمينه وتحصيله منه فان كان المتعهد من خدمه الميرى يحصل منه المبلغ الذي خص تلك الاقصاب بمعرفة ديوان ملكي مصر ويرسل الى المديرية وان كان من المتعهدين الصغار او مشايخ القرى فيحصل منه ذلك بمعرفة المدير وتسلم تلك المبالغ الى خزينة المديرية على وجه الامانه ثم تصير المبادره من طرف المدير باعمال المحلات التي كانت باقيه من غير عمل وتصرف اجرتها وهي المثل ثلاثه امثال

بيان سياسة اللائحه التي طبعت ونشرت

في ربيع الآخر سنة ١٢٦٠

(م ٩٨) اذا تكاسل احد كائنا من كان في اجرا مقتضى ماموريته وكان تكاسله باعشا على تأخير المصالح فبعد التحقيق لا ينبغي ان المصالح التي تأخرت في ظرف مده واحده يحسب ايام تأخيرها من حيث هي بل ينبغي ان ينظر الى اطولها مده في

التأخير فالقضية التي يكون تأخيرها أكثر من الكل هي التي تعتبر في التأخير وفي أول مره يحبس من اخرها بقدر ايام التأخير ويقطع فيها ماهيته وفي اثنائه يضاعف له الجزأ بقدر الايام التي وقع فيها التأخير ويحبس وتقطع ماهيته ضعفين وفي المره الثالثه يحبس بقدر ايام التأخير فقط وتقطع ماهيته ثلاثة اضعاف فان لم يصلح حاله وودعت منه المره الرابعه احضر الى المجلس وجرى معه تحقيق تلك التأخيرات ونظر هل هو ناشئ من عدم لياقته او من اهماله فان كان من تكاسله وكان هو من ذوى الرتب فينزل عن رتبته درجه واحده من شهر الى سنه واحده بالنظر الى التأخيرات الواقعه منه والى جسامه المصلحه التي تأخرت وعدم جسامتها والا بان لم يكن من ذوى الرتب فانه يجرى معه العمل على الوجه المشروح بالقطع باعتبار ماهيته وان كان التأخير ناشيا من عدم لياقته فيرفع من الخدمه المشرف بها بحيث لا يمنع من الخدمه التي تليق به حسب قدره

(م ٩٩) اذا خاطب كبير جهه جهه اخرى بطلب شئ وتلك الجهه لم ترسل اليه المطلوب والجهه المطالبه قد اجرت الاستعجال بحسب الضروره مرتين او ثلاثة مرات يلزم ان تلاحظ المسافه والمصلحه المطلوبه فان كانت الجهه التي استعجالت فوتت وقت الاستعجال فيرتب لها الجزا لكونها فوتت الاستعجال عن وقته ثم يرتب الجزا على من لم يعط الجواب بالنظر لكونه لم يبادر باعطاء الجواب ويكون ترتيب جزائهم على موجب الماده الثامنه والتسعين

(م ١٠٠) اذا لزم ان جهه تكتب جوابا لسؤال جهه أخرى فيلزم ان تعطى الجواب في ظرف يوم او يومين او ثلاثة ايام نهاية ما يكون فان لم تكتب الجواب اللازم في تلك المده وكتبته بعد تفويت ايام ينبغي ان يجرى الجزا على من تسبب في ذلك بما هو محمّر في الماده الثامنه والتسعين بقدر ما زاد من الايام المحدده لتحرير الجواب

(م ١٠١) اذا كان المدير او المأمور او المحافظ او المفتش لا يقطع في مصلحه من المصالح المرخص له الحكم فيها بموجب اللائح المؤرخه في ثاني عشر رجب سنة ٥٧ سبع وخمسين وعرضها الى أولى الامر فيرتب جزاء بموجب الماده الحاديه والثمانين (م ١٠٢) اذا حرر امر او افاده الى احدى الجهات يتضمن استعلاما عن مصلحه فان كانت تلك المصلحه مما يحرر عنها الجواب من الجهه بنفسها وجب ان يكتب جوابها من يوم الى ثلاثة ايام غير مسافه الطريق وان كانت المصلحه المطلوبه

هي كشف او جواب متعلق بالمديرية فيخصص لها ميعاد من تلك الجهة بمقدار الايام التي يتم فيها المطلوب ويحرر به اشعار الى الجهة الطالبة وينبغي ان الميعاد الذي يخص انما يكون بمعرفة كبير الجهة بالموازنة والدقة على وجه الحق من غير زياده فاذا انقضى الميعاد المذكور ولم يات الجواب المطلوب فيه من تلك الجهة وفات ميعاده وكان الاهمال فيه من كبير الجهة جوزى بموجب المادة الحادية والثمانين وان كان الاهمال من الفروع فيجازي من تسبب فيه بموجب المادة المذكورة ايضا

(م ١٠٣) اذا سئل احد من المأمورين بالمصالح صغيرا كان او كبيرا عن شئ متعلق بمصلحة المأمور بها سوا كان السؤال بالمكاتبه او بالمشافهه ولم يسط الجواب عنها سئل فيه واجاب بجواب يشتمل على طريق المحاولة والمغالطة وكذا اذا عرض احد المأمورين شيا ابتكارا منه شفاها كان او تحريرا وكان ما عرضه مشتملا على المغالطة والمحاولة يجري في حقه ما تقتضيه المادة الحادية والثمانين

(م ١٠٤) اذا كان احد من المأمورين صغيرا كان او كبيرا يعلم شيا فيه مضره لمصلحته المأمور بها وكان علمه اياه محققا عنده ولم يخبر عنه او كان مجبورا على كتمان من خوفه وتحقق ذلك من جهة أخرى فيحبس في اول مرة ثلاثة اشهر بمحل خدمته من غير معاش بالنظر الى المضره وفي الثانية ستة اشهر من غير معاش ايضا وفي الثالثة ينزل درجه عن رتبته المعزز بها بميعاد سنه وفي الرابعة يرسل الى قلعة ابى قير بميعاد سنه اذلالا له ومعاذ الله اذا كانت المضره جسيمة فيعامل بتشديد الجزا عليه بالوجه المقضى بالنظر الى جسامتها

(م ١٠٥) اذا كان احد من عمال دواوين العموم او فروعهم سوا كان من الكبار او الصغار يمسك منه جنحه فيجب تحقيقها وتقديم جرنالاتها الى الجمعية الحفانيه واذا تحقق ان المدير حصلت منه المساعدة لصاحب الجنحه واخفى القضية او ابقى جرنالها من بعد تحريره وتحقق انه متشبث باسباب التستر يجازى ذلك المدير بالجزا الذي يلزم تربيته على صاحب الجنحه

(م ١٠٦) من حيث ان جميع الجزاات التي تحكم بها جمعية الحفانيه انما هي على موجب اللوائح والقوانين وتلك اللوائح والقوانين موجوده في كل مصالحه فان كان الشخص الذي حكمت عليه الحفانيه بالجزا يعلم باليقين ان ذلك الجزا ليس على وجه

الحق فليأخذ اللوائح والقوانين وليذهب بها الى الجمعية الحقانية ليقنعها وعلى مقتضى هذا
يكون اجرا العمل



المادة الذي نشرت من جمعية الحقانية في شهر ربيع الاخر سنة ٢٥٩ تسع وخمسين ومائتين ليكون ذبلا للقانون

(م ١٠٧) اذا كان احد من الذين يعزلون ويقطع معاشهم بنا على جنحه ويعودون
الى التشريف بالخدمة الميريه ثانيا يقدم عرضا الى مدير الجهة التي هو فيها او مامورها
يلتمس فيه صرف استحقاقه مدة عزله ويبسط فيه بعض اسباب يجب صرف النظر
عنها وعدم مساعدته فاذا كان ذلك المدير او المامور يساعد في استدعايه ويجري
ذلك او يسترحم له من الاعتبار العاليه بذكر جملة موجبات ومدحيات باطيب كلمات
تقتضى قبول استدعايه فان اجري له ذلك من نفسه او تجاسر على تصديق حضرة
الحديوي الاعظم بالعرض له فن حيث انه صار بذلك مخالفا لطريق القوانين وفعلا
للتصاحب وساعيا في اضرار جانب الميرى يجب ان يجازى في مقابلة هذه الافعال التي
هي غير مرضيه بان يحبس اول مره في محل خدمته ستة اشهر من غير معاش وفي
الثانيه ينزل من رتبته درجه واحده من سنه الى سنتين وفي الثالثه يربط في القاعه من
سنه الى ثلاث سنين



المادة التي نشرت من جمعية الحقانية في شهر جمادي الاولى سنة ٢٥٩ تسع وخمسين لتكون ذبلا للقانون

(م ١٠٨) من حيث ان سعادة افندينا الحديوي الاعظم في دائم الاوقات يحث
حضرات القرنا الذين هم بمعية سعادته ويهيجهم على الاخطارات له بالمصالح المبروره

فيأخذ ان اجتنابهم عن الاخطارات التامة انما هو لهايته ولهذا تد ترتب اجرا الجزا على من يغفل عن الاخطار حتي يكتسبون الجساره وتعطى لهم الرخصه الكافله في الاخطار على موجب هذه الشروط الاتيه — الشرط الاول ينبغي ان يكونوا مرخصين في الاخطار الى الاعتاب السنيه عن ما يمكنهم ان تحيط به حوصله ادراكهم بحسب البحث في نصاب اللياقه باستعمال افكارهم في المصالح العديده المتنوعه المتداول فيها بطرف الاعتاب — الشرط الثاني اذا كان ماده حكم بها او صدر فيها امر وبعد الامر بها حصلت شائبه شك في اذهان الكتاب المعينين لتحرير الاوامر وتصوروا ما ينافي مقتضى الحال في الامر المصدر فانهم يكونون مرخصين في العرض والافاده للاعتاب الحديويه — الشرط الثالث من حيث ان درجات العقول تتفاوت ويبرز بعضها عن بعض فهؤلاء الكتاب اذا لم يقتنعوا بما افادهم به سعادة ولي النعم ينبغي ان يتوجهوا الى القرنا الموما اليهم ويحلوا ذلك المشكل وان كان الجميع يتصورون زياده او نقصانا في ذلك الامر فليتوجهوا الى الاعتاب السنيه ويعرضوا ما يلزم من مقتضى الاخطار — الشرط الرابع ينبغي ان تكون جميع اخطاراتهم خاليه عن الغرض والعوض بريئه من التسويلات النفسانيه فان لم تحصل منهم رعايه هذه الشروط الاربعه يؤخذ من كل منهم مقدار دراهم بالنسبه لتصرف في الخيرات والحسنات ويكون اخذ ذلك بالنسبه الي خفة المضرة وجسامتها وبالنسبه الي الرتبه التي حازها كل منهم والي الثروه واليسار

(م ١٠٩) ينبغي ان كل من كان مستخدما في المصالح الميريه يكون مرخصا في الاخطار على موجب هذه الشروط الاربعه التي بالماده الثامنه بعد المايه بقدر ما تحيط به حوصله ادراكه في المصلحه المأمور بها فان لم يراعوا تلك الشروط ولم يجروا طريقه الصواب مع كونهم يعامونها وتحقق ذلك يجب تأديب فاعله بان تؤخذ منه دراهم جزا له بالنسبه الي مرتبه كل انسان وحاله وبالنسبه الي جرم المضرة التي تحصل بسبب عدم رعايته وتصرف تلك الدراهم في وجوه الخيرات والحسنات كما هو محرر في الماده المذكوره



لائحة القصاص المشتملة على الحدود والمواعيد

التي نشرت من الشورى في ذى الحجة

سنة ٢٥٨ ثمان وخمسين

(م ١١٠) الذين يتعينون الى المصالح التي اشتملت عليها الثمانية مواد المذكورة في لائحة المواعيد اذا تحقق ان احدا منهم تجاوز الحدود والمواعيد المخصوصة بموجب عمله فان كان من الذين رتبهم من حد الملازم الثاني الى حد الصاغقول اغاسي الجديد وسواء كان من الضباط او من معاونين فانه يضرب على كل يوم من ايام مدة التأخير عصى واحده بمحل الديوان وان وقع منه هذا التأخير مره اخرى يضاعف له الجزا ضعفين وفي المره الثالثه يؤخذ نشانه ويطرد من خدمه وان كان ممن رتبهم من رتبة الصاغقول اغاسي القديم فما فوقها من الرتب يكون جزاؤه قطع نصف ماهيته في مدة التأخير وفي المره الثانيه يقطع منه نصف الماهيه مع بدل التعيين بتمامه وفي المره الثالثه يقيد بنصف الماهيه من غير بدل تعيين في مدة ماموريته بتمامها كالذين لا يكونون في الاشغال



الماده التي نشرت من جمعية الحقانية في حق الذين يرسلون في

مامورية الى الجهات حسبا تقتضيه المصلحة وكان

نشره في شوال سنة ٥٩ تسع وخمسين ومائتين

(م ١١١) اذا تعين احد في مامورية الى اي مصالحه كانت في الاشغال المتنوعه سوا كان من ضباط الصف او انصار الجهاديه او من وجاق الباطنجيه او من القواصه او من الشاويشيه او من اغوات البيرون والاندرون على موجب ما هو معين في لائحة المواعيد التي نشرت ينبغي ان يحدد له ميعاد بالنسبه للمصلحه التي هو متوجه اليها وتراعى فيه ايام الذهاب والاياب فاذا تجاوز حد الميعاد الذي خصص اليه وكان ذلك بغير موجب فمن انه قد صار سببا لتأخير المصلحه التي امر بها يلزم ان يجازى

بالنسبة الى مدة التأخير وجسامة المضره التي تحصل بسبب التأخير بان يضرب في اول مره من مائة كراباج الى مائتين وفي الثانيه من المائتين الى الاربعمائه وفي الثالثه من الاربعمائه الى الستمائه تأديباً له واذا تهاون احد من المديرين او النظار في اجرا مقتضى اللائحه المذكوره ومقتضى هذه الماده فانه يجازى بموجب الماده السبعين والماده الحاديه والسبعين



القانون نامه السياسية التي نشرت من جمعية

الحقانية في حق الملتزمين في شهر شوال

سنة ١٢٥٩

(م ١١٢) ينبغي للملتزمين الموجودين في المحروسه ان يتوجهوا لديوان الايرادات في اوقات المنزادات من غير ان يرسل اليهم علم بالطلب وان يكون توجههم في الجمعة مرتين مره في يوم الاثنين ومره في يوم الخميس فان اخبروا الديوان المذكور بكتابه منهم من اول المزاد بانهم ليس لهم رغبه في المصلحه التي عرضت في المزاد فلا يكونون ملتزمين بالحضور الى الديوان المذكور مرتين في الجمعة لاجل الزيادة في تلك المصلحه وان كان احد منهم لا يقدر على التوجه الى الديوان المذكور لاعدار ضروريه فيقيم له وكيلًا متصرفًا ويرسله الى الديوان المذكور بورقه محتومه منه فان لم يتوجه بنفسه ولم يرسل وكيلًا يحبس في اول مره ثلاثة ايام وفي الثانيه ستة ايام وفي الثالثه يحبس خمسة عشر يوما في نظير مخالفة الاوامر واللوائح تطبيقا لما في القانون وهذا الجزا انما يكون اجراؤه في مقابلة عدم الحضور لاجل الزيادة في المصلحه الموجوده في المزاد فقط وان وقع منه تأخير عن الحضور في مزاد مقاطعة اخرى فليعامل بمثل ذلك ايضا ولا عبره باشتراك بعض المنزادات ببعض بل يجب ان يخص لكل مزاد معين جزا مستقل

(م ١١٣) اذا كان الملتزمون يعقدون مع بعضهم شركة في الباطن ولم يدكروها في قائمة المزاد ولم يكن للديوان عليها اطلاع فمن حيث ان الاشتراك والمساواة خساره موجه لانكسار مال الميرى عند المزاد فاذا ثبت من بعد التحقيق ان احدا تجاسر على هذا الفعل واتضح انه حصل نقص في مال تلك المقاطعه في السنه الجديده عن السنه

الماضي ولم يكن ذلك النقص مبنيا على ترك بعض عوايد قد تركها الديوان او على محو واثبات في شروط المصلحة او على مواد تماثل ذلك يجب تحصيل مقدار ذلك النقص من الذين عقدوا الشركة لكونهم تسببوا في هذا النقص بمساواتهم وان حصل في المقاطعة رواج بسبب حدوث امور وقتيه واتفق الملتزمون مع بعضهم على كف اليد ولم يزدوا فيها حسب حقوقها مع انها قابله للزيادة عن السنه الماضيه ويصيروا سببا لعدم بلوغ الزيادة الى ما تساويه القيمه وبلغ خبر ذلك الي ديوان الايرادات او الى جهة غيره فلدى التحقيق ان ثبت ان المقاطعه قابله للزيادة ولها راغب وانه وقع مساواه بين من استلمها وبين الراغبين فيها للزيادة يجب ان ينظر الى مال المقاطعه المذكوره في السنه ويحصل من الملتزم على كل مائة قرش عشرة قروش جزا له في نظير كونه غدر الميرى لاجل نفع نفسه

(م ١١٤) اذا كان الملتزمون يقصدون مرور الوقت بالتطويل والممارغه في اوقات جمعياتهم المعلومه او بالاستناد على بعضهم بعضا ينبغي ان يحضروا الى محل المزاد في اليوم الثاني منه صباحا على مقتضى تنبيه الديوان بحيث لو كان المزاد في يوم الاثنين يكون حضورهم يوم الثلاثاء ولو كان المزاد في يوم الخميس يكون حضورهم يوم السبت وان خالفوا التنبيه يجازوا على موجب المادة الثانيه عشره بعد المايه

(م ١١٥) اذا كان احد من الملتزمين ياخذ زياده عن العوايد المقرره له او باع شيا الى الميرى او الى الاهالى زياده عن الاثمان المقرره في الشروط يجب تحقيقه مع ذلك الملتزم على وجه الدقه وتراجع دفتاره ومتى تحقق ان هذه المخالفه وقعت في محل اقامته او باطلاعه فليحصل منه نصف مال الالتزام زياده على المال الاصلى كما هو محرر في سند الشروط وتؤخذ منه تلك المقاطعه وتعرض على الراغبين في المزاد وتعطى للراغبين فيها وان تحقق ان المخالفه وقعت في احد الفروع وكان وقوعها باطلاعه واذنه وكان ما تحصل من الايراد انما هو لنفسه خاصه يجازى على الوجه المشروح اعلاه وان كان وقوع المخالفه انما هو من اتباع الالتزام كوكيل الملتزم او كملتزم بفرع من فروع المقاطعه او احد الخدم وكان فعل ذلك من بادي رايه لاجل نفعه ولا علم للملتزم الاصلى به باكليه يجب بعد استرداد ما اخذه من الزيادة الى اربابه ان يرسل من فعل ذلك الى لومان اسكندريه مقيدا بالحديد من سنتين الى ثلاث سنين فان لم يكن مقتدرا فيحصل ذلك من ضامنه فان لم يكن له ضامن فيحصل ذلك من الملتزم الاصلى ويرد

الى اربابه نظرا لاهماله في اخذ الضمانه لان المصلحه انما اعطيت له بمقتضى ضمانته وكان
الواجب عليه ان ياخذ ضمانه على ذلك الشخص ثم يضاعف جزا الشخص الفاعل
المذكور بان يرسل الى اللومان مدة خمس سنين

المادة الصادرة من الجمعية الحقانية بخصوص

التأخير في شهر شوال سنة ١٢٥٩

(م ١١٦) : اذا كان حضرات المديرين محررون اوراقا حسب المصلحه الى مامورى
المصالح التى هي تحت ادارتهم والمامورون لا يكتبون جواباتها بالمواعيد المصرحه فى
الماده ١٠٠ والماده ١٠٢ يجب ان المديرين الموما اليهم يحجرون الجزا على المامورين
بمقتضى المادتين المذكورتين ويتممون ما يلزم لنهاية المصالح التى حصص فيها المخاطبه اما
بتعيين اشخاص مخصوصين او بمعرقهم ان امكن ذلك ويرسلون الى الجمعية الحقانيه علم
خبر بالجزا الذى يرتبونه واما الاشيا التى لا يمكن ان يعطى عنها الجواب فى ميعاده اذا
كانت من المواد المحتاجه الى استعلام من محلات اخر او كجلب كشوفات او احضار
اشخاص وتحقق مدير الديوان المخاطب عنها عدم امكن خلاصها فى الميعاد الذى اعطاه
فليخصص لها ميعاد ثانى لضرورة ذلك الحظور وان ظهر ان اعداره موافقه تقبل منه
فان لم يتم المصلحه المذكوره فى الميعاد الثانى فيرتب جزاه بمقتضى المواد المذكوره اعلاه
نظير التأخير واذا كان المديرين لم يراعوا هذه الاصول ولدى التحقيق يتضح ان عدم
اجرا ذلك لم يكن مبنيا على عذر بل هو من الاهمال والتكاسل يجازون بمقتضى ما
هو مدون فى الماده الثامنه والتسعين واذا كانت المخاطبات المذكوره حصلت بين اثنين
من المديرين ووقع التأخير من احدهما فليعرض المدير الاخر الى الجمعية الحقانيه ليرتب
الجزا على من كان سببا لتأخير المصلحه بمقتضى المواد المذكوره واذا لم يعرض وتحقق
ان عدم عرضه وعدم رعاية هذه الاصول انما هو ناشى من رخاوته فليرتب له الجزا
بموجب الماده الثامنه والتسعين

المادة الصادرة من الجمعية الحقلانية بخصوص

التأخير في محرم سنة ١٢٦٠

(م ١١٧) نظار النواحي التي هي في عهدة حضرات انجال ولي النعم وسائر الذوات ومفتتوا الزراعات اذا حصل منهم حركات مخالفة بان خوطبوا في اى مصلحة كانت واخروا اعطا الجواب عن ما خوطبوا فيه من غير عذر ينه على المفتش او الوكيل او الناظر منهم بان يحبس في محل خدمته بقدر الايام التي اخرها ومن حيث ان ماهياتهم انما هي من طرف حضرات الذوات الذين هم قد استخدموهم يرسل استحقاقهم في مدة ايام التأخير من طرف حضرات الذوات الموما اليهم الى الخزينة الخديوية لاجل صرفه الى الاستباليه الملكيه

المادة الصادرة من الجمعية الحقلانية في

ثامن عشر محرم سنة ١٢٦٠

(م ١١٨) حيث اقتضى الحال وجوب رفع قضية المتسحين وازالتها بالكلية واعادتهم الى المحلات التي هم ممولون بها في سنة ١٢٤٨ على مقتضى ما صدرت به الاوامر العلية والمنشورات الى العموم في رابع عشر ذى الحجة سنة ١٢٥٨ وعلى مقتضى اللوائح الصادرة قبل ذلك وعدم قبولهم فيما بعد بوجه من الوجوه وان يرتب الجزا الشديد لمن يتجاسر على المخالفة ينبغي لكل من كان عنده احد من المتسحين ان يرسله الى الجبهة المتمول بها في سنة ١٢٤٨ لميعاد شهر واحد من تاريخ نشر هذه الخلاصة من دواوين التفتيش والمديريات الى الجهات اللازمه واذا تحقق ان احدا من الناس لم يرسل من عنده من المتسحين في ظرف هذا الميعاد او يقبل من ياتيه منهم من الان فصاعدا فن بعد التحقيق يجازى بصلبه واعدامه وليلا يكون لاحد قال ولا قيل ينبغي من الان فصاعدا انه اذا تسحب انفار من جبهه يجرى التجسس والتحقيق عن محل اقامتهم بمعرفة مشايخ تلك الجبهة ويعرضون الى مدير تلك الجبهة انه قد وجد كذا وكذا انفارا بايضاح اسمائهم عند فلان الفلاني بالتاجيه الفلانية فان كانت الجبهة التي فر اليها

المتسحبون من بلاد الجفالك فليعرضوا الى مفتشها او مديرها وذلك المدير او المفتش يحضر ناظر الناحية الموجود فيها اولئك الانفار ويطالبهم منه ويؤتى بهم الى ديوان المديرية ويسأل منهم بالتدقيق عن الذي كانوا مستخدمين عنده وعن صاحب الحصه التي كانوا مقيمين فيها وهل الناظر يعلم بهم او لا ومن بعد التحقيق يعرض ذلك الى جمعية الحقانية لاجل ترتيب الجزا لمن اخفاهم على الوجه المشروح وحيث يحتمل ان بعض المتسحبين اذا صمموا على الفرار الى محل يملأ على بعض النواحي التي في اثنا الطريق يقيمون بها بعض ايام ومشايخ تلك النواحي ونظارهم لا يعلمون كيفية تسحبهم ومن المعلوم ان الاجنبيين تعلم حالتهم في ظرف اربعة ايام او خمسة فاذا وجد احد بهذه الصورة وظهر انه هارب يضبط ويسلم لديوان المديرية لاجل اعادته الى بلده وان اقام بالناحية زياده عن الخمسة ايام فيعد من الذين حصل اخفاؤهم ويجرى التحقيق عنه مع من اخفوه ويعاملون بالجزا المحرر على الوجه المشروح اعلاه ولهذا ينبغي الاعلان والتنبية بالتاكيد في هذا الخصوص على من يلزم الاعلان اليه والتنبية عليه من مفتشى الزراعات الذين هم بالمديريات ونظار النواحي والمشايخ والاهالي

—•••••—

المادة التي نشرت من الجمعية الحقانية في شهر ربيع الاول سنة ٢٦٠ ستين ومايتين

(م ١١٩) حيث قد نشرت اعلامات الى الجهات بعدم تداول الاخذ والعطى بالمسكوكات بزياده عن اسعارها الحقيقية ينبغي ان اجناس المسكوكات المتداوله بين الناس تكون المعامله الاخذ والعطى بها بالاسعار الحقيقيه المقرره واذا وجد من ياخذها او يعطيها بزياده عن تلك الاسعار فيرتب جزاؤه على ما سيأتي وهو انه اذا كان احد من الاهالي يشتري اشيا من احد اخر بخمسين قرشا مثلا ويدفع ثمنها بزياده عن الاسعار المقرره فينظر الي ما تصور من الربح في الخمسين غرشا المذكوره ويرتب في مقابلاته تربية الآخذ والمعطى بالجزا الشديد وان كان الآخذ والمعطى انما هما من التجار وذوى الانتدار فيحصل منهما في اول مره قدر ما يتصور من الربح خمسة اضعاف وفي المره الثانيه يحصل منهما مقدار عشرة اضعاف وان كانا من الماهورين والمستخدمين في الميرى فيحصل منهما في اول مره مقدار الزيادة عشرة اضعاف وفي الثانيه يطرد من

يفعل ذلك ويبعد عن مصالح الميرى بالكلية وكلما تحصل من ذلك يرتب جميعه الي
الاستتاليه الملكيه واذا سمع انه حصل تداول المعامله بزياده عن اسعارها وكان ذلك
بسبب عدم اصغاء مامورى الجهات للتنبيهات فيرتب جزا مامور الجهة التي يحصل فيها
ذلك بموجب القانون

المادة التي نشرت في ربيع الاخر سنة ٢٦٠ ستين

(م ١٢٠) اذا كان احد من المستخدمين في الميرى او غير المستخدمين يعرض
شيئا ضمن المصلحه او عرض او افاد بشئ خارج عن وظيفته الى احد اكبر منه في
الرتبه سوا كان مجيبا لسؤال او ابتكار منه وسوا كان بالمشافهه او بالمكاتبه وكان عرضه
مخالفا او من غير حساب يجب على ذلك الذات المعروض له انه لا يسكت في ذلك
بل يميز ما عرض له بالموازنه وينظر فيه هل هو بسبب عدم ادراك عقل من عرض
او افاد او هو مدرك ما عرضه او انه قاصد ذلك فان كان من عدم ادراك عقله فينبه
بانه لا يتفوه ولا يكتب بما لا يدركه عقله ويجعل ذلك ايقاظا له وان كان يتحقق ان
عقله مدرك لذلك واتما تفوه به او كتبه قصدا منه فيضع له خطيئته قدامه ويقنعه بموجب
القانون ويحصل منه دراهم على سبيل التغريم جزا له بالنسبه الى رتبته ومقامه وترسل
تلك الدراهم الى الاستتاليه الملكيه فان كانت رتبته من الملازم الثاني الى اليكباشى يحصل
منه من خمسين غرشا الى خمسمائة غرش وان كانت رتبته من البكباشى الى مير اللوا
يحصل منه خمسمائة غرش الى الفين وخمسمائة غرش وان كان مير ميران فيحصل منه
من الفين وخمسمائة غرش الى سبعة الاف وخمسمائة غرش وفي المره الثانيه يحصل المثل
مثلا ونصفا وفي المره الثالثه يحصل المثل مثلين واذا وقع ذلك فيما بين الاقران فقرين
من يفعل ذلك يعرض امر من اخطا الى كبيره ليجرى في حقه ترتيب الجزا المذكور
واذا كان احد الكبرا يحصل منه غرض طرف او مسامحه ولم يجر ذلك في حق اربابه
او يحصل من قرينه شئ مثل هذا ولم يخبر كبير من اخطا بذلك فان الجزا المذكور
يجري على من ساع في ذلك سوا كان كبير الخطي او قرينه

المادة التي نشرت من ديوان المالية بخصوص اللصوص

في ثامن جمادى الآخر سنة ٢٦٠ سنين

(م ١٢١) يجب على مشايخ النوادي ان يبذلوا الدقه وحسن الالتفات كل وقت في حفظ النوادي من اللصوص وان يرتبوا ما يلزم من الرجال لغفارة النوادي ليلا فان سرق شئ من احدى النوادي ليلا ومشايخ تلك النوادي لم يضبطوا السارق يجب ان يلزموا بقيمة ما سرق ومن بعد الزامهم اذا ضبط الشخص السارق يسلم الى المدير ليحقق قضيته بمعرفته ويجازى بالنسبة الى سرقة فان كان السارق من الفلاحين وكانت هذه اول سرقة وليس له سابقه قبائلا في السرقة وكانت السرقة جزئية يرسل الى مديره فيزاوغلي من سنين الى خمس سنين وان كان من اللصوص القدماء وقد اتخذ انهب والغارات عادة وتجاسر على هذه الافعال الرديئة كقطاع الطريق وتحقق عنه هذه الحاصل بالبراهين الشرعية القاطعة والادلة العقلية والنقلية فيرسل الى فيزاوغلي مدة حياته وان كان من العربان فمن بعد تحقيق سرقة وسوابقه على الوجه المنشروح يجازى كما يجازى اهل القرى الفلاحون وبنا على ذلك ينبغي ان تؤخذ وثائق بالتمهد من مشايخ العربان بان لا يسرق احد من العرب الذين هم تحت مشيختهم و بعد ذلك اذا تبين احدا من عربان اي قبيلة كانت قد سرق وسمع بان شيخه مشهور عليه التداخل معه في هذا الباب او فعل ذلك فمن بعد التحقيق والاثبات يحصل الاشياء المسروقة من شيخ السارق ويرسل ذلك الشيخ الى مديرية فيزاوغلي من سنين الى خمس سنين وان لم يكن للشيخ تداخل في ذلك فلاجل اتبائه يحصل منه قيمة ما سرق واما غفارة المراكب وحراستها فانها تكون مطلوبة من البلد التي تكون المراكب مربوطه بموردتها او بساحلها ومن حيث ان طائفة الروسا واجب عليهم ان يكونوا على بصيرة وغاية من الاتباء فيكونوا مشتركين في هذا الباب واذا سرق شئ من احدى المراكب او من ابناء السبيل المسافرين فيها فيحصل قيمة ما سرق من مشايخ واهالي الناحية التي تكون مربوطه عندها تلك المركب ومن ريسها ايضا ثم ينبغي ان يرتب عساكر من الحياالة الى كل مديره حسب الاقتضا لاجل البحث عن قطاع الطريق والتفتيش عنهم وضبطهم وكل من يضبط ممن سلك في هذه الطريق فبعد التحقيق اللازم عن كيفية معرفته مدير تلك الجهة اذا تحقق انه من قطاع الطريق يرسل الى مديرية فيزاوغلي

مدة حياته واما الذين يدورون بقصد السرقة وهم حاملون السلاح سوا كانوا من العرب او من الفلاحين ويتجاسرون على هذه الافعال ويضبطون فمن حيث انهم يعدوا من قطاع الطريق فكل من ضبط منهم بعد تحقيق امره يرسل الى فيزاوغلي مثل قطاع الطريق

المادة المنشورة من الجمعية الحقلانية في تاسع

شهر شعبان سنة ٢٦٠

(م ١٢٢) اذا فعل احد من ارباب الرتب جنحه او جبت تنزيلا عن رتبته درجه فاكثر على مقتضى القوانين واللوائح فان لم تكن جنحته جسيمه ووجب تنزيله عن رتبته لميعاد معين فيحدد الميعاد اللازم لذلك وان كانت جنحته جسيمه او سبق له التنزيل عن رتبته ووجب تنزيله عن رتبته ايضا بشرط ان لا يصعد اليها فلا يحدد له ميعاد معين (م ١٢٣) اذا عزم احد على فعل زنب كبير وتبين بالامارات الظاهرة انه حين هم بفعله وشرع فيه طرات عليه موانع اخرته عن اتمام اجرائه كوجود احوال غيبه بدون اختياره او وقع اسباب غير منتظرة ترتب عليها المنع والتاخير فيعد هذا القصد من الذنوب الكبيره

(م ١٢٤) اذا حكم على احد بارساله الى اللومان بمدة الحياه فانه يلزم ان يفضح بجميع الناس بتعليق ورقه في عنقه ويدق على كتفه الايمن بالابر حرف لام (م ١٢٥) اذا فعل احد ذنبا كبيرا كقتل نفس او سرقة جسيمه او اختلاس عظيم او عمل شئ مغشوش كتزوير ختم او شبه ذلك وحكم عليه بان يقيد بنجير الحديد في القلعه او يرسل الى اللومان مدة حياته او بمدة تزيد على خمس سنوات فانه يلزم قبل تقييده او ارساله ان تحرر ورته بخط غليظ تشتمل على بيان اسمه ولقبه وصناعته ومسكنه وكيفيه مجازاته وسبب ترتب تلك المجازاه في حقه ويجرى تعليق تلك الورقه في عنقه ويترك بالحل الذي هو فيه قدر ساعه لاجل تشهيره بين الناس

(م ١٢٦) ينبغي ان لا يجرى جزا مطلقا في يوم من ايام المواسم المخصوصه بالديانات كايام الجمع والاعياد وشهر رمضان (م ١٢٧) اذا حكم على امرأه بالقتل واخبرت بانها حامل وتحقق حملها فلا يجرى عليها الجزا الا بعد وضعها الحمل

(م ١٢٨) اذا رتب جزا على احد بالارسال الى اللومان او الربط بالزنجير في القلعة بميعاد معين فانه يلزم ان يقام له وكيل لادارة امواله واملاكه مدة غيبته اذ هو ممنوع من التصرف في اموال نفسه حتى يستوفى مدة ذلك الجزا

(م ١٢٩) اذا انتهت مدة المحكوم عليه بالجزا فانه ترد اليه امواله ويلزم الذي توكل له ان يودى حساب الاموال التي كان مامورا بادارتها في مدة وكالته عنه

(م ١٣٠) ان الاحكام التي تقرر في المجازاة باجرا القتل او الارسال الى اللومان سوا كان تخليدا او بمدة مديدة او النفي والجلد بمدة الحياة او الربط بالزنجير في القلعة او الطرد والتباعد عن الحكومه او التبرئه عن تمتع الحقوق المملكية يلزم ان تطبع صورها وتشر وتعلق بكل من بندر المديرية والمحل الذي صدر منه ذلك الحكم والبلد التي وقع فيها هذا الذنب والمحل الذي يجري فيه الجزا والمكان الذي فيه مسكن الشخص المذنب (م ١٣١) ان جميع ما تملكه يد المحكوم لا يحصل ضبطه الى جانب الميرى بمقتضى حكم من الاحكام مطلقا الا اذا وجد التصريح بذلك في القانون فحينئذ ربما يكون حصول ذلك

(م ١٣٢) اذا اقتضى الحال الى اجرا احكام التغريم ورد الاشياء وتضمنين الخسارات واعطا المصاريف بالحبس والتضييق على المحكوم عليه بها لاجل تحصيل المبالغ بالنسبة الى حاله فانه يجوز ذلك

(م ١٣٣) اذا كان الصبي الذي بلغ عمره اثني عشر سنة قد اتهم بفعل شئ وتحقق ان فعل هذا الشئ قد صدر منه وهو غير مميز فينبغي ان لا يجازى بالجزا المخصص لذلك الفعل بل يصير تاديبه اما بحبسه في محل التربية الى ختام المدة التي تحددها الحكومه او بتسليمه الى ابويه حسبما يقتضيه الحال وانما يلزم ان السنين التي تحدده لا تتجاوز عن بلوغ عمره الى ثمانى عشر سنة

(م ١٣٤) ينبغي ان المجازاة بالارسال الى اللومان سوا كان بمدة الحياة او لمدته معينة او بالنفي على قيد الحياة لا يصدر حكم باجرائها في حق من يكون عمره قد بلغ سبعين سنة مطلقا

(م ١٣٥) ان المجازاة التي ذكرت في حق من بلغ عمرهم الى السبعين سوا كان بالارسال الى اللومان بمدة الحياة او لمدته معينة ينبغي ان يدل ذلك بالربط بالقاعه وهكذا يجري تخفيف مدة الجزا المبدل وتقصيرها بالنسبة الى امتدادها

(م ١٣٦) ان المحكوم عليهم باللومان تخليدا او بدمه معلومه اذا بلغ احدهم سن السبعين فانه يجزى اخراجه من اللومان والتخفيف عنه في الشده بحيث يصير مثل المحكوم عليه مجزا الربط في القلعه ويجزى تقصير مدته وتخفيفها ايضا
(م ١٣٧) ان كل من تجاسر على عمل شئ براني تقليدا لسكة الذهب او لسكة الفضة الجائز تداولها بالممالك المصريه او تجارى باحدى الحيل المتنوعه على اخراجهما عن هيتهما الاصلية باتلاف وتغيير او كان له علم بتداول المعامله المذكوره او جلبها وادخالها في المملكه المصريه فانه من اول مره يرسل الى فيزاوغلى مدة حياته
(م ١٣٨) اذا اجترأ احد على فعل شئ براني تقليدا لسكة النحاس المتداوله بالممالك المصريه او كان له يد في ظهور ذلك او في جلبه من خارج وادخاله الى الممالك المصريه فانه يحكم بارساله الى فيزاوغلى يقيم فيه خمس سنوات اول مره وان عاد مره ثانيه يرسل مدة حياته

(م ١٣٩) اذا تجاسر احد بالديار المصريه على التزوير بتقليد السكه الاجنبية او صدر منه غش او حيله في ذلك او كان له مشاركة في اخراج السكه المزوره الى الميدان وادخالها في الحكومه المصريه فيحكم عليه بارساله الى فيزاوغلى بدمه معلومه من خمس سنوات الى عشر

(م ١٤٠) ان ذنب المشاركة المحرر بالماده السابقه قبل هذا ليس هو لاحق بمن ياخذ السكه البرانيه ذات الحيله على انها ديوانيه ويسيرها ويروجها بل هو لاحق بهم على الوجه الاتي وهو ان الذين يتحققون انها معيه سوا كان التحقيق بواسطه انفسهم او بواسطه غيرهم وبعد ذلك يصرفونها فتل هو لا ينبغي مجازاتهم بان تؤخذ منهم دراهم بمقدار الدراهم المعينه لاجل الصرف الى الاستباليه المالكه واقل الاخذ ٣ اضعاف واكثره ٦ اضعاف ولا تؤخذ دراهم بحال من الاحوال اقل من خمسين قرشا مطلقا

(م ١٤١) ان كل من علم بمحل عمل السكه البرانيه ذات الحيله المماثله للسكه الديوانيه الجائز سيرها والتداول بها في الديار المصريه من ذهب او فضه او نحاس او عرف المكان الجارى تخزينها فيه وسكت ولم يخبر مامور الاداره او مامور الضابطخانه حتى مضى اربع وعشرين ساعه فيجزي مجازاته بالحبس من شهر واحد الى سنتين نظرا لعدم تبليغه ولو تبين انه لم يكن له يد في ذلك ولا لاحقه علم به مطلقا
(م ١٤٢) ان الذين يعرضون امر المذنبين المندرجين في الماده السابعه والثلاثين

بعد المائة والمادة الثامنة والثلاثين بعد المائة لحالات الاقتضا وبينوا المذنبين ومادتهم ويكون ذلك قبل وقوع الذنب منهم والشروع في البحث عنهم فانه يجري ابرأؤهم واعفائهم من انواع الجزا كافة وخصوصا اذا صاروا سببا لضبط المذنبين المذكورين ولو كان ذلك بعد الثمروع في البحث عنهم

(م ١٤٣) ان كل من يصدر منه غش للمشتري في عيار الذهب او عيار الفضة او يقول على حجر مصطنع انه من الجوهر الخالص الغش او يبيع الاشيا ناقصه في الوزن او الكيل والحاصل ان كل من يغش المشتري بالحيل في اى شئ كان فيرسل الى اللومان بمده معلومه من ثلاثة اشهر الى سنة واحده ويجرى تعريمه بمبلغ من الدراهم بحيث لا يتجاوز اكثره ربع قيمة ما يسترد منه مكافأة الى الضرر ولا ينقص اقله عن مائتي قرش ويصرف ذلك الى الاستتاليه المالكه

(م ١٤٤) ان كل من يتجارى على عمل ختم مشابه لحتم الحكومة او يستعمل الحتم المشابه لحتم الحكومة او يحصل منه تزوير بان يقلد الاوراق التي خرجت من دواوين الحكومة محتومه بختم الحكومة للتداول بها او يقلد اوراق البنك او يزورها او ياخذ او يعطى بشئ مزور مثل ذلك ويدخله على الممالك المحروسه فيرسل الى اللومان يقيم فيه مدة حياته

(م ١٤٥) ان كل من يحصل منه جرأ على تقليد العلامات الختميه التي بالاوراق او تقليد التمه الختميه التي يضرب بها الذهب والفضه ويستعمل تلك الاشيا البرانيه فيجازى بارساله الى فيزاوغلى يقيم فيه من سنه الى عشر سنوات

(م ١٤٦) ان كل من يحوى بطريق الحيله على دمه الميرى المعتاد استعمالها او على الدمغه الجارى ضرب الذهب والفضه بها ويستعمل ذلك في خصوصيات تمل بالحقوق والمنافع الميريه فيجازى بتشغيله في الابنيه الميريه

(م ١٤٧) اذا حصل ان ختما موضوعا بمقتضى امر الحكومة او بمقتضى حكم صادر من المحكمه او من محل الحكم قد أنكسر او انفك وكان ذلك ناشيا عن عدم اتباه الغفرا فيحكم في حقهم بالمجازاه بالحبس من ستة ايام الى ستة اشهر

(م ١٤٨) اذا كان الحتم الذى جرى فكه موضوعا على اوراق وسندات واشيا لشخص متهم بذنوب كبير يستحق عليه القتل او ارساله الى اللومان او نفيه مدة حياته او يكون قد حكم عليه بجزا من ذلك فالغفير الذى يكون قليل الاتباه حينئذ يجازى

بالحبس من ستة اشهر الى سنة واحدة

(م ١٤٩) ان كل من يحصل منه كسر الاختام الموضوعه على الاشيا والسندات والاوراق التي من النوع المقدم ذكره في الماده السابقه وكان الكسر عمدا او كان علمه لاحقا بمادة الكسر فيجازى بالربط في القلعه وان كان المتهم بهذه التهمه هو ذات الغفير فيرسل الى اللومان لمدة محدده

(م ١٥٠) ان السرقة التي يتوقع حصولها بواسطة كسر الاختام تكون المجازاة فيها مثل المجازاة التي تجرى في السرقة التي تحصل بكسر بعض المحلات

(م ١٥١) اذا عقد الاشقيا جميعه وتبين من مكاتبه تجرى فيما بين بعضهم مع بعض او فيما بينهم وبين رئيسهم او من مقاوله او معاهده بينهم انه حصل بينهم توافق مثل هذا على توزيع ثمره تحصل من افعالهم القبيحه فان لم يكن لهم ذنبا ينضم الى هذا الذنب فيجازى مدير تلك الجمعيه ورئيس الجرده الذي عليهم او رؤساوهم الذين هم تحت الامر بالارسال الى اللومان يقيمون فيه من سنتين الى خمس سنوات وهكذا الذين يكونون مامورين بخدمة ذات تلك الجمعيه والذين يعلمون الكيفيه ويعطون الجمعيه المذكوره او توابعها اسلحه وهجمات حربية وآلات قتل برضاهم والذين يهئون محلات لتمكين الاشقيا المذكورين وجمعهم واخفائهم فيها فيجازون بالجزا المتقدم ذكره

(م ١٥٢) الاشخاص الفلاتيه الثابت عليهم الفلت المؤدى لعدم راحة الاهالي فانهم يحبسون لاجل هذه الذنوب من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر ومن بعد انتهاء مدة حبسهم يمشون تحت نظر الحكومه الى انقضاء المده التي ترى مناسبه بحسب اطوارهم (م ١٥٣) الاشخاص الفلاتيه الثابت عليهم ذلك اذا كانوا اجنبيين يجوز ارسالهم بامر الحكومه الي محل خارج عن الممالك

(م ١٥٤) الفلاتيه اذا كانوا مولودين في الحكومه المصريه وكان الفلت ثابتا عليهم فعند صدور الحكم في حقهم اذا طلبهم مشايخ بلادهم التي ولدوا فيها او ظهر لهم ضامن معتمد يجوز تخليه سبيلهم ولو عند المباشرة في اجرا الحكم الذي صدر ولدى حصول المساعدة للمشايخ او الضمان المذكورين في استدعائهم ترسل اوليك الاشخاص الى القرى التي يريدونها المشايخ او الضمان

(م ١٥٥) ان كل من ينادى بغير اذن من مأمورى الضبط والربط او يعاقب ورقه

مطبوعه كذلك يجازى بحبسه من ستة ايام الى شهرين

(م ١٥٦) ان كل من يرتكب تهمة تتعدى الى عرض احد من ذكرا او اثني بطريق التزوير او فعل شي مضاد للادب والحيا غصبا وزورا في اي شي كان فيجازى بالربط في القلعة من سنة الى ٥ سنوات

(م ١٥٧) ان كل من يسمى نفسه باسم كاذب او يتلقب بلقب كاذب يستعمل لاجل ان يجعل نفسه في مظهر الاعتبار والوقار الذين ليس لهما وجود فيه او يوهم غيره في شي ان عاقبه وخيمه مخطره او يستعمل حيلة ومكرات متنوعة ليأخذ بذلك من يد الغير اشيا او دراهم او سندات او ورقة مخالصة او تمسكات باي نوع كان وياخذ من طريق النصب باحد هذه الالوجه جميع ما يملكه الغير او بعضه فانه يرسل الى اللومان بمدة اقلها سنة واحدة واكثرها خمس سنوات ويجازى بالتغريم من مائتي قرش الى اثني عشر الف قرش ليصرف ذلك الى الاستتاليه الملكيه وكذلك كل من تركت عنده ورقة معتمده على بياض بوجه الامانه مختومه كانت او ممضيه وبعد ذاك جعلها سند دين او ورقة مخالصة او يجعلها في صورة توجب المضرة الى صاحب الحتم او الامضا في نفسه او فيما يملكه فانه يرسل الى اللومان بمدة اقلها سنة واحدة واكثرها خمس سنوات ويجزى تغريمه بان يؤخذ منه من مائتي قرش الى اثني عشر الف قرش ويصرف ذلك الى الاستتاليه الملكيه واما اذا لم تكن تلك الورقة المختومه او الممضيه قد تركت عند ذلك الشخص امانه فانه يعد من ذوي التزوير وحينئذ يجازى بالحجز المحدود لمن يفعل ذلك من المزورين

(م ١٥٨) الحجب والدفاتر والتقارير المشتمله على تحقيق الدعاوي القصاصيه والسندات والاوراق المماثله لذلك سوا كانت موضوعه بالدفترخانه او بسائر الدواوين الميريه او تسلمت الى احد ماموري الدواوين اذا ضاع شي منها او تالف او سرق فيحبس المامورون بحفظها في محل خدمتهم مدة من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر بغير معاش نظرا لعدم دقهم وانتباههم واما من يحصل منه تالف الاوراق المذكوره او سرقتها كائنا من كان فانه يرسل الى اللومان يقيم فيه من ستة اشهر الى ستين اذا كان السند الذي سرق جسيما

(م ١٥٩) ان كل من يغدر احدا باستعمال جوهر مسمم يوجب الموت بسرعه كليه او جزئيه فلا شك انه لا يعد الا ساما فمن يستعمل ذلك او يرتبه كائنا من كان ولو لم يحصل له منه اي نتيجة كانت يعامل مثل ما يعامل القاتل

(م ١٦٠) ان كل من يسقط حمل المرأة باطعامها او سقيها شيا او باعطائها ادويه او بتحميلها الاذى سوا كان ذلك برضاها او بغير رضاها فانه يجازى بارساله الى اللومان او بالربط في القلعه مده من ستة اشهر الى سنتين بعد تحصيل الديه الشرعيه منه
(م ١٦١) اذا كان احد يقتل شخصا او يتسبب في قتله بغير قصد منه وانما كان ذلك ناشيا من غشومية الفاعل او من قلة احتياطه او من عدم دقته ورعايته للقوانين فانه يحكم عليه باعطا الديه واما اذا لم يحصل القتل وبقيت بعض جروح او اثار من سائر ما يكون بسبب الغشومية وعدم الرعايه والاحتياط فيجازى من تسبب في ذلك اما بحبس مده من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر او بضربه من خمسين كراباجا الى ثلثماية كراباج

(م ١٦٢) اذا كان احد يهجم على شخص خلافه بقصد اعدام او ضرب او مضره خلاف ذلك والشخص المهجوم عليه يقتل الشخص الهاجم او يجرحه او يضربه لاجل حفظ نفسه فانه يعذر في ذنب القتل من بعد التحقيق واذا اتهم احد بقتل احد او جرحه او ضربه لاجل منعه من تقب حايط او ملحقات سكن للدخول فيه نهارا فانه يعذر في ذلك ايضا واما قتل الوالد او والده فلا يقبل فيه عذر مطلقا
(م ١٦٣) اذا كان الزوج يضبط زوجته مع الزاني في حالة الفعل بالمنزل الساكن فيه ويحصل منه قتل فانه يعذر في ذنب القتل بعد التحقيق

(م ١٦٤) ان كل من يتلبس بحركات تخل بالعرض والناسموس فان كان من الاهالي او من الخدم الصغار فانه يؤدب بالضرب من خمسين كراباجا الى خمماية كراباج وان كان من الكبار فيحبس في محل خدمته بمده من شهر واحد الى سنه واحده

(م ١٦٥) ان كل من اتهم بالتعدي زورا على عرض احد من ذكر او انثى او يقصد فعل امر مزورا وغصبا يخل بالعرض من اي وجه كان ويثبت ذلك عليه فان كان من الاهالي او من الخدم الصغار فيرسل الى اللومان من ستة اشهر الى ثلاث سنين وان كان من الخدم الكبار فيربط في القلعه تلك المده

(م ١٦٦) ان كل من يجرح احدا او يضربه بدون حق فاذا كان الشخص المجروح او المضروب يحصل له عيا بسبب وقوع هذا الفعل او يصير غير مقتدر على اشغاله بمده تزيد على عشرين يوما وكان الشخص المذنب من الكبار فيجازى بحبسه مده من ثلاثة اشهر الى سنه واحده بعد اعطا ما يلزم من المعالجة الى الشخص المصاب

واعطاه ما يقابل الكسب الذي قد حرم منه الي ان يحصل له الشفا او يكتسب القدره على اشغاله وان كان المذنب من الصغار فيجزي بضربه من ثمانية الي خمسة كرجاجا بعد اعطائهم العلاجات واداء ما يقابل الكسب الذي ضاع على المجروح او المضروب واما اذا لم يحصل من ذلك عيا ولا عدم اقتدار على الاشغال فعلى هذا الوجه اذا كان المذنب من الكبار فانه يحبس من خمسة عشر يوما الي ثلاثة اشهر واذا كان من الصغار فيجزي بالضرب من خمسين كرجاجا الي ٣٠٠ كرجاج

(م ١٦٧) ان كل من يحصل منه تركيب بعض مشروبات بجوهر مضر لصحة البدن او يبيع مشروبات مركبه مضره مثل ذلك فيجزي بالخمس من ستة ايام الي سنتين ويضبط ما عنده من المشروبات المركبه الي جانب الميرى

(م ١٦٨) اذا وقعت السرقة وكان وقوعها باجتماع انواع خمس ياتي ذكرها احدها ان تقع في الليل والثاني ان تكون حصص باجتماع شخصين فاكثر والثالث ان توجد اسلحه مع السارقين او مع بعضهم ظاهره كانت او مخفيه والرابع ان تكون حصص بكسر باب او شبك او غير ذلك من خارج سوا كان ذلك من منزل او من اوضه او من محل مسكون او قابل للسكنى او مما يالحق بذلك او بوضع سلم او بتوفيق مفتاح وال خامس ان يكون السارقون قد اجرؤا السرقة بالتخويف والتهديد باسلحتهم قهرا او جبوا فينشد يجازون بالاعدام او بقيد الحياه

(م ١٦٩) ان جزا ذنب السرقة التي يحصل ارتكابها في الطرق العامه ينبغي ان يكون بالاقامه في فيزاوغلى مدة الحياه وكذلك الذين ينضم اليهم نوعان من الاربعة انواع المندرجه في الماده الحاديه والخمسين بعد المايه ويسرقون بالجبر والقهر وهكذا اذا حصل من السرقة التي تكون بالغصب والقهر اثار جروح فتكون المجازاه في حقهم بالاقامه في فيزاوغلى مدة الحياه

(م ١٧٠) الذنوب المشروحه في الشرط الرابع من الماده الثامنه والستين بعد المايه وهي كسر باب او شبك او محل خلافيهما من الخارج او صنع سلم او توفيق مفتاح اذا وقعت بالحملات والابنيه المحيط بها حايط فيما عدا المنازل المسكونه وملحقاتها ولو يكون كسر الباب او محل الدخول ليس من خارج بل يكون من داخل المحل وهكذا ذنب السرقة التي تحصل بالجبر والقهر اذا لم يتخلف منه جرح ولم يكن الحق به وقعه خلاف ذلك او اذا لم يحصل ذلك بالجبر والقهر وكان وقوعه باجتماع الثلاثة انواع الاتي بيانها

وهي وقوع السرقة ليلا ووقوعها باجتماع شخصين فاكثر ووجود اسلحه عندهم او عند بعضهم ظاهره كانت او مخفيه فعلى هذه الصوره اذا وجد المذنبون ذوى اسلحه فيجربى جزاهم بارسالهم الى فيزاوغلى مدة حياتهم وان وجدوا بدون اسلحه فيرسلون بئمه من خمس سنين الى عشر سنوات

(م ١٧١) ان السرقة الموضح بيانها على الالوجه الاتيه التي اولها ان تكون السرقة حصلت ليلا باجتماع شخصين فاكثر او حصلت باحدى الحالتين المذكورتين فقط ويكون وقوعها بمحل مسكون او بمحل قابل للسكنى الثاني ان يوجد عند المذنبين او عند بعضهم اسلحه ظاهره كانت او مخفيه وان تكون السرقة وقعت بمحلات غير مسكونه وغير قابله للسكنى او تكون السرقة قد حصلت نهارا ووقعت من شخص واحد الثالث ان يكون السارق من الخدامين وسرق اشيا من سيده او من احد بمنزل سيده او من بعض المنازل التي يتردد عليها مع سيده سوا كان بمأهيه من طرف سيده او بدون مأهيه او كان السارق شغالا او صنايعيا اما بفاوريقه او بمخزن فاوريقه او بمنزل سيده والرابع اذا حصلت السرقة من احد مثل لوكانتيجي وعربيجي وخانيجي وحماي وقهوجي ومراكي ومن يتبعهم وذلك فيما سلم لهم على وجه الامانه سوا كان كله او بعضه او يكون السارق من الاضياف او المشترين الذين يحضرون الى المحلات المذكوره فيكون اجرا الجزا في هذه الالوجه المشروحه على فرض تقدير وقوعها بالارسال الى فيزاوغلى من سنه واحده الى خمس سنوات

(م ١٧٢) الذين يسرقون خيلا او بقرا او بهائم من المعده العربيات او للركوب او غير ذلك من البهائم كبارا كانت او صغيرا او محصولات او آلات زراعه او اخشابا من الابنيه او احجارا من المحاجر وكذلك الذي ينقل العلامات الموضوعه لفرق حدود الاملاك والمزارع وتميزها ويحولها الى جهه خلافها فيجازون اما بالضرب من مائة كراباج الى خمسمائة كراباج او بالارسال الى فيزاوغلى بئمه من ستة اشهر الى خمس سنين بالنظر الى جسامه الخيجه ومناسبة حال الشخص

(م ١٧٣) ان كل من يوقد النار عمدا في ابنيه او سفن او مخازن او معامل او ارمانات او احجار واخشاب او في حصايد ومحصولات سوا كانت مكومه او غير مكومه او في شى قابل للاحتراق يمكن ان تسري منه النار الى هذه الاشيا المقدم ذكرها بسبب قربه منها يجب ان تخصص له مده معينه بالنظر الى جسامه ما يحصل من الحساره

ويرسل بها الى اللومان فاذا فرض على وجه التقدير انه حصل قتل او جرح من الذنوب المذكوره في هذه الماده وفي الماده الرابعه والسيتين بعد المايه فعلي التقدير الاول يجب القتل وعلى التقدير الثاني يؤدب بتشديد الجزا المنصوص في المادتين المذكورتين واذا وقع الاختراق ببعض المحلات وكان ذلك من عدم دقة بعض الاشخاص وعدم احتياطه فيجازي من تسبب في ذلك بان يحصل منه قيمة الخساره

(م ١٧٤) اذا كان احد يتلف الاشجار الصغيره التي تكون قد افلحت اما بطبيعتها او بفعل فاعل او يتلف الزرع الذي لم يحصد فيجازى بالجزا المذكور في الماده الرابعه والسيتين بعد المايه

(م ١٧٥) ان كل من يحصل منه هدم وتخريب او اتلاف وتشويه للابنيه العتيقه او التماثيل الموجهه لزيهه البلاد وشهرتها وسائر المنافع العامه والاثار القديمه والجديده سوا عملت من طرف المله والحكومه او حصل ايجادها باذن من طرفها فيجري مجازاته بالحبس من شهر واحد الى سنتين وبالتغريم من اربعمائة قرش الى الفى غرض لاجل صرفه الى الاستتاليه المملكه

(م ١٧٦) ان كل من يخطف ولدا او يعتصبه او يخفيه او يبدل ولدا بولد آخر او ينسب ولدا بالكذب الى امرأه غير امه فيجازى بالربط في القلعه من سنتين الى خمس سنوات وكذلك من يكون في ذمته ولد ولم يعطه الى من له حق في طلبه فيجازى بالجزا المقدم ذكره

(م ١٧٧) ان جميع ارباب الوظائف الميريه او كتابهم او وكلائهم ومحصلى الفرده والمال والخراج وسائر التكاليف والايادات الميريه او كتابهم او وكلائهم اذا كانوا يامرون بتحصيل مبلغ من احد او يحصلونه هم منه مع كونهم يعلمون ان ذلك لم يكن ديناً عليه او يتجاوزون الدين الذي على بعض الاشخاص سوا كان من مال او فرده او علايف او سائر التكاليف فان كان الذين قد فعلوا ذلك هم ارباب الوظائف الميريه فيربطون في القلعه من ستة اشهر الى سنتين وان كانوا وكلائهم فيجازون باللومان من ٦ اشهر الى سنتين بالنظر في مقدار المبلغ

(م ١٧٨) اذا كان احد من خدم الميري والضباط العموميه ووكلا الحكومه يجعل نفسه ذا حصه مع الغير في المصالح التي فوض الامر في نظارتها وادارتها الى عهده لاجل جبر المنفعه لنفسه سوا كان خفيه او جهرا او بواسطه احد او يقبل حصه مثل

ذلك بان يضع يده مع الغير في المصالح التي تعطى عهدة او في المقاطعات التي تعطى لمن يأخذها وينتفع هو ومن التزم بها فانه يجازى بالحبس في مصلحته من ستة اشهر الى سنتين وبعد ذلك يجري تعزيمه بمبلغ يكون اكثره بقدر ربع المبلغ الذي يسترد منه واقله جزؤ من اثني عشر جزؤا من ذلك المبلغ ليصرف الى الاستتاليه الملكيه وان تجاسر على فعل ذلك مره ثانيه فمن بعد حبسه ايضا يكون بريئا من الاهليه للاستخدام في الوظائف الميريه للابد

(م ١٧٩) ان كل من يضبط شخصا او يحبسه ويوقفه بغير حق وبدون امر من الحكام او رخصه من القانون في ضبط المتهمين ويكون ذلك لاجل جر منفعه لنفسه او لغرض منه وثبت عليه ذلك من بعد التحقيق فمن حيث ان الحبوس صار حيثئذ محروما من اكتسابه في تلك المده فتحسب ايام المده التي حبس فيها وتعتبر اجرتة في كل يوم من خمسة غروش الى عشرة غروش وكلما بلغت تلك المده على هذا الحساب يحصل ممن حبس ويعطى لمن كان محبوسا

(م ١٨٠) ان المفلسين والمكسورين بالكذب والحيله يجري مجازاتهم بالارسال الى اللومان بمده محدوده والذين يكون افلاسهم عاريا عن الحيله فيجازون باللومان واقله شهر واحد واكثره سنتان

(م ١٨١) ان المسجونين الذين يفرون هارين سوا كانوا متهمين بذنب صغير يستوجب النفي والطرده والتعزيم او الحبس اما بالسجن او بمحلات الخدمه بمده معينه او كانوا من الاسرا الذين اسروا في اثنا المحاربه يجب ان ينظر في فرارهم فان كان حصوله بسبب عدم اتبائه الغفرا الذين عليهم او المامورين بنقلهم من جهة الى اخرى فانهم يجازون بالحبس من ثمانية ايام الى شهرين وان كان فرارهم بسبب توافق مع المذكورين او اغماض عين منهم فانهم يجازون بالحبس من ستة اشهر الى سنتين واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم على ذلك بحيث انهم لم يكونوا غفرا عليهم ولا مامورين بتوصيلهم من جهة الى اخرى فيجازون بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر

(م ١٨٢) ان المحبوسين الذين يفرون اذا كان كلهم او بعضهم متهمين بذنب موجب لاجرا الجزا بالربط في القلعه او في اللومان بمده معينه او يكون محكوما عليهم بنوع من انواع الجزا يجب ان ينظر في فرارهم فان كان بسبب قلة اتبائه الغفرا او

المامورين بنقلهم من جهة الى اخرى فيجربى مجازاتهم بالحبس من شهرين الى ستة اشهر وان كان بسبب اتفاق او اغماض عين من المذكورين فيجازون بالربط في القلعه او في اللومان بمدته معينه واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم على ذلك ولم يكونوا مامورين بحفظهم ولا حراستهم فيجازون بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين (م ١٨٣)

اذا كان جميع المحبوسين الذين يهربون او احدهم متهما بذنوب كبير يوجب النفي او اللومان بقيد الحياه او يوجب القتل او يكون قد حكم عليه بنوع من انواع الجزا المذكور فان كان فرارهم ناشيا عن تفريط مامورى حراستهم او نقلهم من مكان الى مكان آخر فيجازون بالحبس من سنه واحده الى سنتين وان كان فرارهم من توافق او اغماض عين فيرسلون الى اللومان من سنه واحده الى خمس سنوات واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم عليه ولم يكونوا مامورين بغفارتهم او بنقلهم من جهة الى اخرى فيحبسون من سنه واحده الى خمس سنين

(م ١٨٤) الذي يستراو يخفى المذنب المرتكب كبائر الذنوب المستوجب معاملته بالقصاص المين بالماده السبعين بعد المايه والماده الحاديه والسبعين بعد المايه سوا كان ذلك السر او الاخفا بواسطه نفسه او بواسطه غيره يجازى بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين

(م ١٨٥) ان كل من يشهد شهادة كاذبة في ماده من مواد القصاص سوا كانت على المتهم او له فيحكم عليه باللومان من سنه واحده الى ٥ سنوات واذا كان المتهم الذى شهد عليه شهادة الزور قد حكم عليه بجزا شديد اشد من اللومان بالمده المعينه فينبغى ان يجازى الشاهد ايضا بذلك الجزا الشديد

(م ١٨٦) ان كل من يشهد شهادة زور في ماده من المواد التى تتعلق بالجزا سوا كان الجزا مختصا بالتأديب واصلاح النفس او بمجرد الضبط والربط وسوا كانت الشهاده على المتهم او له فيجازى بالربط في القلعه من ستة اشهر الى سنتين

(م ١٨٧) ان الشخص الذى يشهد شهادة الزور في مواد الضبط والربط او التأديب واصلاح النفس اذا كانت شهادته طمعا في دراهم او في وعد بمكافئه فيحكم عليه باللومان من سنه واحده الى خمس سنوات ومهما اخذه شاهد الزور على اى حال كان يضبط منه لاجل صرفه الى الاستتاليه الملكيه وان كان ذلك الشاهد من مزورى المحكمه فيرسل الى فيزاوغلى بدلا من اللومان

(م ١٨٨) ان الذي يطمع الناس ويفسدهم ويحتمهم على شهادة الزور ان كانت تلك الشهادة تؤدي الى الربط بالقلعه فيحكم عليه باللومان من ستة اشهر الى سنتين بدلا من هذا الجزا وان كانت شهادته توجب النفي فيحكم عليه باللومان من سنه الى ٥ سنوات وان كانت شهادته توجب الجزا باللومان مدة الحياه فيحكم عليه بذلك

(م ١٨٩) ان كل من يهزو بكلمات تحل بشأن وشهرة احد من حكام الاداره والقضاة وتزرى بعزهم ونحوهم في وظائفهم او بسبب وظائفهم سوا وقع منه ذلك في حق واحد منهم او في حق جماعه فانه يحبس من شهر واحد الى سنتين

(م ١٩٠) اذا كان احد من ارباب الوظائف الميريه او وكلا الحكومه كائنا من كان باى رتبه كانت يامر بتحريك قوة الحكومه الحريه او باستعمالها او يطلب صدور امر بذلك سوا كان بواسطه نفسه او بواسطه غيره لاجل منع اجرا احد القوانين او منع تحصيل تكليف شرعى او منع العمل بموجب اوامر المحكمه او منع اجرا ساير الاوامر الصادره على مواقعها من الماموريه الشرعيه فانه يجازي بالربط في القلعه

(م ١٩١) ان البلاد التي يكون فيها محلات معدده للفقرا لاجل تعيشهم وعدم تحملهم الضروره اذا وجد بهم احد يسأل فيضبط ويرسل الى محل الفقرا ولا يؤذن له في الخروج منه باى وجه من الوجوه مدة ثلاثة اشهر ويعامل حينئذ مثل المحبوس

(م ١٩٢) اذا وجد احد من الاشخاص الذين يسألون في البلاد التي ليس بها محلات للفقرا ويكونوا قد اتخذوا السؤال عاده مع كونهم اصحا الجسم وقادرين على ان يشتغلوا ويتعيشوا من شغلهم فان مثل هؤلاء يجازون بتشغيلهم في الابنيه الميريه التي بالمديرية او بالمحروسه بمده من شهر واحد الى ثلاثة اشهر وهكذا الذين يضبطون وهم يسألون في محلات خارجه عن القرية التي يكون محل اقامتهم فيها فيجرى تشجيلهم في الابنيه المذكوره ستة اشهر جزا لهم

(م ١٩٣) ان السائلين والفلاتيه اذا بدلوا هياتهم بتغيير ثياب غير ثيابهم وضبطوا وهم على هذه الحاله ووجد عندهم اسلحه وان لم يكونوا قد استعملوها ولا خوفوا بها احد او وجد عندهم من الالات ما يمكن التوصل به الى فعل السرقة او الى الاقدام على سائر الجنح او الى الدخول في البيوت كمبرد او كلاب او سائر ما يكون من الالات فانهم يجازون بالارسال الى اللومان بمده من ستة اشهر الى سنتين

(م ١٩٤) ان كل من يوفق تذكرة مرور بالزور او يصنع حيله في تذكرة مرور

يكون أصلها صحيحا أو يستعمل تزويرات مثل ذلك أو تذكرة مرور ذات حيله فانه يجازى بإرساله الى اللومان بمدة من ستة اشهر الى سنتين



المادة التي نشرت من الجمعية الحقانية في الثاني

والعشرين من شهر رمضان سنة ١٢٦٠

(م ١٩٥) اذا كان احد من الخدم يتجاسر على اجرا نوع من التزويرات فيما يتعلق بالمصلحة التي هو فيها او كان لا يوفى خدمته المأمور بها ويحصل بسبب اهماله او تكاسله ضرر للميرى ويكون ذلك الضرر جسيما او يفعل المغايرات والمخالفات المضادة للقانون وللانسانية والعبودية ويستوجب الحكم عليه من بعد التحقيق بإرساله الى ابي قير او الى اللومان او بطرده وتبعيده بالكلية على موجب القوانين بسبب تلك المخالفات والمغايرات فمن حيث ان صرف استحقاقه انما هو في مقابلة كونه يوفى المصلحة التي هو مأمور بها بحسن الانصاف والعدل والصدق والاستقامة والجهد والغيرة فلا يجوز صرف ما يستحقه المذنبون المحكوم عليهم بسبب هذه الخنج التي فعلوها وكذلك اذا كان احد يفعل تزويرا في حق غيره خارجا عن مصاحته التي هو مأمور بها سوا كان نقلا او تحريرا ويثبت عليه فعل ذلك التزوير بالتحقيق ثم يحكم عليه باللومان او بابي قير على موجب القوانين فلا يجوز صرف استحقاقه ايضا وانما اذا كان احد منهم عليه عجوزات او شئ من سائر المطالبات الميرية فيخصم ما عليه من استحقاقه وبعد ذلك اذا بقي له شئ يضاف الى جانب الديوان الاضافه القطعية فان لم يكن عليه عجوزات ولا شئ من سائر المطالبات الميرية فانه يضاف جميع استحقاقه الاضافه القطعية



المادة الصادرة في غاية شهر رمضان سنة ٢٦٠ من

ديوان المالية في حق السارقين والمختلسين

(م ١٩٦) من حيث ان جزا من يكون من خدم الميري ويسرق شيا من مال الميرى فانه محدود في القانون نامه الملكية بالارسال الى اللومان بالنسبة الى خفة الشئ

المسروق وجسامته وهذا وان كان جاريا فيما سبق لكنه من الان فصاعدا ينبغي اذا كان احد من امنا الاشوان والصارفه وسائر خدام الميرى قد تجاسر على سرقة شئ من مال الميرى الموضوع تحت يده امانه او في تسليمه فن بعد ثبوته بالتحقيق والتدقيق بوجه الحق والعدالة يجري تحصيل المال المسروق اولا من ذلك الخناس او من ضامنه وبعد ذلك يستخدم في جبل فيزاوغلى الكائن ببلاد السودان بدلا من ارساله الى اللومان بالميعاد المعلوم المحدود له بالقانون نامه الملكيه بالنسبه الى خفة المال المسروق وجسامته او يشغل في زراعة اراضى ذلك المحل والحاصل ان مثل هؤلاء المرتكبين يرسلون الى بلاد السودان لاجل ان ينظر لهم عمل يشتغلون فيه وان كان السارق لا يقدر على دفع مال الميرى الذى سرقة ولا يقدر ضامنه على دفعه ايضا فن حيث انه قد ذكر في القانون نامه اجرا مجازاة من لم يقدر على دفع المال المسروق من الميرى بأزيد من جزا المقدرين. ينبغي عند ارساله الى الجهة المذكورة على موجب القانون ان يرفع ذلك المال المسروق على طرف الديوان

(م ١٩٧) القصاصات التي يلزم اجراؤها في حق اللصوص الذين يسرقون اموال الرعايا واشيا البرايا سوا ذلك بمصر المحروسه او بالاقاليم والبنادر فهي وان كانت مسطوره في القوانين واللوائح لكن ينبغي من الان فصاعدا انه اذا كان احد يتجاسر على السرقة والنهب والغارات في اموال الرعايا واشيا البرايا ثم يضبط وبعد تحقيق الاشيا المسروقه بوجه الذمه اذا ثبت وتحقق بجمعية الحفانيه ان الشخص المضبوط هو الذى سرق ذلك وانه يجب ارساله الى اللومان بميعاد معلوم على موجب القانون بالنسبه الى خفة المسروق وجسامته فيرسل الى جبل فيزاوغلى الكائن ببلاد السودان بالمدد المحدوده له بالقانون نامه بدلا من اللومان كما هو محرز في الماده السابقة وكذا اذا كان السارق من اللصوص القداما وقد اتخذ النهب والغارات عاده وتجاسر على الافعال الرديئه كقطاع الطريق وثبت عليه ذلك بالبراهين القاطعه الشرعيه والادله العقلية والتقليه فلا يصح قتله واعدامه بل يرسل الى جبل فيزاوغلى بدلا من القتل والاعدام لاجل تشغيله في الاشغال الموجوده في الحبل المرقوم ما دام حيا

المادة التي عمات بجمعية ديوان المالية

بخصوص اللومان

(م ١٩٨) من حيث ان الجارى في بلاد اوروبا ان كل من يحكم عليه باللومان كائنا من كان يوضع في رجليه القيد الحديد ويشغل في اشغال الترسانه من غير التفات الى رتبته واعتباره ينبغي اجرا العمل على موجب ذلك ثم يجب ان غفارة الترسانه لا تكون بمدة طويلة بل يجب في كل اربع وعشرين ساعه ان يبذل جميع غفرايها ويغيروا حسب اصول العسكريه ويجب على مفتش الدوتما ان يجري التفتيش والتحرى بنفسه في كل خمسة عشر يوماً مره وينظر هل استخدام المحكوم عليهم باللومان جار على الوجه المشروح اولا وهل الاعتنا بالغفاره وتغير الغفرا باوقاته حصل اولا وكذلك الضابط الذى يكون مامورا بغفر المذنبين لا يكون منفرداً على حده في ذلك بل يلزم تغييره هو والعساكر معا حسب قانون العسكريه واذا سمع انه لم يحصل اجرا اصول العسكريه بموجب القانون في استخدام المذنبين وتغير الضابط والغفرا ويتحقق ذلك فان مفتش الدوتما وناظر الترسانه يكونان هما المسؤولين عن ذلك

(م ١٩٩) من حيث ان الترع والمساقى والبرايخ والحوشات الجارى عملها منذ مدد مزيده لاجل عمار البلاد اذا تركت على حالها بغير تعمير وترميم يحصل لها اضمحلال بالكلية وبسبب ذلك كانت الترميمات والتعميرات مقننه على البلاد من قديم فعلى هذا ينبغي ان يحصل الاهتمام من طرف المشايخ في تعمير وترميم الترع والحسور والمساقى والحوشات والبرايخ المعتاد على البلاد وتعميرها وترميمها اولا فاولا كما كان في السابق واذا كانت البلاد عهده فتكون الهمة ايضا من وكلا العهده او المفتشين وهكذا التعميرات والترميمات التي لم تكن مقننه على البلاد يجرى تخصيصها بمعرفة المهندسين ويحصل بذل الهمة في اجرا التعمير والترميم بمعاذه من طرف المشايخ او الوكلا او المفتشين ان كانت البلاد في العهده والحاصل ان التعميرات التي مثل ذلك يجب الكشف عنها في الابتدا بمعرفة مهندس الاقسام ويعطى الجدول الى الباشمهندس وبعد ان يصدق الباشمهندس عليه يقدمه لديوان المديره ويجرى تقسيم ما يخص كل جهة على وجه الحق بديوان المديره ويحرر عنه الاوامر من طرف المدير الى مشايخ القرى والى وكلا المتعهدين بالاجرا على موجب ذلك التقسيم واذا كان من بعد تحرير الاوامر من طرف المدير

ترك التعميرات والترميمات او لم يحصل اتمامها واكملها حكم القياس المقرر على الوجه
اللايق وعند التفتيش يشاهد ان الترع والجسور والمساقى والبرايخ والحوشات التي حصل
ايجادها بواسطة الجهد والغصب منذ مدد قد اشرفت على الخراب فيجربى تجديد قياس
هذه المحلات وينظر الى مقدار ما بلغت من الاقصاب المكعبة فان كانت تلك البلاد
تابعة للمديرية فيحصل من مشايخ تلك البلاد على كل قصبة مكعبة خمسة وعشرون قرشا
وان كانت تلك البلاد داخله في العهد فيكون التحصيل من وكلا العهدة ويصرف المبلغ
الذى يحصل الى الانفصار الاجريه حتى يحصل به تعمير المحلات المتخربه واذا كان
مهندسو الاقسام او باشمهندس الاتيم لا ينظرون الى التعميرات اللازمه التي مثل ذلك
او لم يدرجوها في الجدول بسبب عدم دقتهم ولا يعرضون ذلك الى المدير فيجربى في
حقهم ترتيب الجزا اللازم بموجب قانون المهندسين نظرا لاغماضهم وتكاسلهم في اجرا
مقتضى مامورياتهم كما هو الحق وهذا الامر ولو انه لا يلزم المشايخ ووكلا العهد شيا منه
لكن من حيث ان الشى الآيل للخراب يمكن فرقه وتمييزه لكل انسان يجب على كل
احد انه اذا رأى شيا مما يحتاج الى التعمير والترميم آيلا الى الخراب باراضى القرى التي
هو فيها ان يخاطب فيه المدير والمهندسين بالمكاتبه ليخلصوا انفسهم من الجزا واذا لم
يجروا العمل على هذا الوجه فليكونوا مشتركين في الجنبه ويجربى في حقهم ترتيب الجزا
على الوجه المشروح وحيث كان من المعلوم ان نظار الاقسام والمديرين ينهبوا على
المهندسين ويحررون لهم الاوامر من طرفهم لاجل ان يكشفوا عن مثل هذه المحلات
المتخربه يجب ان لا يخلو عن التحقيق والتدقيق في مثل ذلك بل ينظرون هل جربى
العمل على الوجه اللازم وهل المحلات المقتضى تعميرها عملت او لا كما هو واجب على
ذمتهم وكذلك ينبى لهم في الحال ان يفهموا الذين يسلكون في طريق التكاسل عن
الامور المهمه المماثله لذلك ويعاملوهم على موجب القانون واذا حصل منهم اغماض عين
وبسبب عدم تعمير المحلات المتخربه يحصل بالاقاليم ضرر وخساره فليكونوا هم ايضا
مشاركين في الجنبه وليعلموا بالتحقيق ان يرتب جزاهم بموجب القانون

(م ٢٠٠) من المعلوم ان ترك كل انسان طريق التكاسل والاهمال واجتهاده بكمال
الدقه في الخدمه التي هو مامور بها بالتبعيه الى الانسانيه وحته على ان يجربى امور
المصالح المنوطه بوظيفته كما يليق انما هو متعلق بحصول النصيح ممن يكون فوقه بكونهم
يرشدون الذين تحت ادارتهم الى الطريق بالتنبيه والتاكيد والتعريف الكافى فعلى

ذلك ينبغي ان الذين لا يسلكون طرائق الاستقامة والانصاف في ذلك ولا يسمعون كلام من فوقهم ولا يطيعون امرهم ومع ظهور تكاسلهم يحصل ضرر وخسارة لجانب الميرى يجرى ترتيب جزائهم بموجب القانون بمعرفة كبارهم ويربون من يميل منهم الى الجنبه اولا فاولا ولا يتركون بابا لزيادة التكاسل والخسارة ومتى صار هذا الامر معلوما لدى كل انسان وصارت حركاتهم مستقيمة على الوجه اللائق فانه لا يبقى احد متشبها بالكسل الا ما نذر وهؤلاء ايضا يجرى في حقهم ما يلزم وبنا على هذا اذا كان احد لم يبذل الغيرة كما يجب بوجه الحق في رؤية الاشغال بالمصالح الميريه عموما وخصوصا في مصالح الزراعة والحراث والسقي وجمع المحصول واجرا ما يلزم في محل الجرن والاشوان ولم يحصل منه الدقة التامة في تطهير مواشى الميرى الموجودة بالجفالك والعهد وسائر الجهات الميريه ونظاقهم واكلهم وشرهم وتبين منه الكسل والتراخي وعند الاستخبار يكون الذي فوقيه الحول على عهده نظارة ذلك الشخص وادارته مشتركا معه في الجرم ويجب ان يرتب له الجزا اللازم ايضا بموجب القانون تطبيقا على باب التكاسل وحيث الامر كذلك ينبغي من الان فصاعدا لكل مدير ومأمور وناظر ومفتش وجميع من كان فوق احد من المشايخ والعمد وغيرهم ان يعلموا انهم مسؤولون عن تكاسل الذين تحت ادارتهم ومتى علموا انه حصل اغماض عين وتكاسل وتراخ ممن هم تحت ادارتهم في اشغالهم لا يسامحون احدا منهم بل يجب عليهم في الحال ان يجروا مقتضى القانون في حق المجنوح وان كانوا لا يجرون قصص مثل هؤلاء المذنبين اولا فاولا وظهر شئ يوجب ضرر الميرى بسبب ذلك الاهمال والتكاسل فالجزا الذي يجب اجراؤه في حق المجنوح المستحق الجزا بسبب اهماله وتكاسله يجرى حينئذ على من فوقه وعلى هذا لا يصح لهم تجويز المساعدة والمسامحة في هذا الباب مطلقا بل يتشبثون باسباب عدم الاغماض والتكاسل والتراخي في اشغالهم على المنوال الحرر ويرغبون من يكونون تحت ادارتهم ويشوقونهم لطريق الاستقامة والعدالة ويبذلون السعى والاقدام في تربيتهم

(م ٢٠١) انه مسطور بالمادة السادسة والخمسين وكذا بالمادة السادسة والتسعين بعد المائة عن من يكون محتاسا انه اذا كان اختلاسه يتجاوز خمسة آلاف غرش يرسل الى فيزاو على مقيدا بالزنجير بمدة من سنتين الى خمس سنين واذا لم يتجاوز الخمسة آلاف غرش فيرسل ايضا الى المحل المذكور بمدة من ستة اشهر الى سنتين واذا لم يقدر على تأدية ما اختلاسه فيقتدد جزاؤه ونهاية الجزا لا يتجاوز المئتين ومذكور ايضا بالمادة

الستين انه اذا بلغ الاختلاس الى عشرة آلاف غرش يرسل الخناس الى فيزاوغلي بالمواعيد المذكورة واذا كان اقل من العشرة آلاف غرش يرسل الى ليان سكندريه بالمدد المذكورة وان القاتل اذا حكم عليه بالقصاص شرعا وورثة المقتول لم يرتضوا بالديه يجرى القصاص واذا كان الورثة لم يصبروا على القصاص يرسل الى فيزاوغلي مدة حياته واذا ارتضى الورثة فمن بعد تحصيل الدية يرسل الى فيزاوغلي بمدة من سنتين الى خمس سنين ولكن يقتضى ان القاتل المحكوم عليه بمدة الحياة يرسل الى فيزاوغلي والقاتل المحكوم عليه بمدة مقدرة يرسل الى ليان اسكندريه واما قطاع الطريق ومقلدى السكك فيرسلون الى فيزاوغلي بمدة حياتهم واما شهود الزور اذا كانوا من مزوري المحكمة فيرسلون الى فيزاوغلي بالميعاد الموضح في المادة السابعة والثمانين بعد المائة وسائر المذنبين يرسلون الى ليان اسكندريه

(م ٢٠٢) انه قد تصرح بالمادة العشرين بعد المائة بانه اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميرية او غير المستخدمين يخبر احدا من الذوات الكبار بشئ خارج عن وظيفته اما جوابا لسؤال او ابتكارا شفاها منه وكان اخباره من غير موازنه وذلك الذات الذى اخبره لم يردعه في الجواب تطبيقا على ما في المادة المذكورة وتولد من اخباره مضره للمملكة فان كانت تلك المضرة غير جسيمة فيجازى بالجزا المحدود في المادة المذكورة وان كانت المضرة جسيمة ففي اول مره يقطع من سنوية ذلك الذات استحقاق ستة اشهر وفي المره الثانية يقطع منه استحقاق سنة كامله وفي المره الثالثه يقيم في بيته من غير معاش وهذه المادة تشمل من يد اللوا الى اكبر انجال حضرات سعادتملو الخديوي الاعظم

(م ٢٠٣) ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرية وورد في فكره رأى سديد فيه الصواب فيما يتعلق بالمنافع المالكه يكون ماذونا في عرضه لجمعية ديوان المالى او الى من يكون من الذوات الحائزين رتبة اللوا فما فوقها لحد اكبر حضرات انجال الخراب الخديوي والمعرض اليهم يرسلون ذلك الى جمعية المالى لينظر بها فيما يقتضى لذلك ومن بعد المداوله فيها يعرض للاعتاب السنيه (انتهى)

ملحق نمرة ١٩

فهرست قانون نامه سلطاني

الفصل اول

في جزا القتل والجرح

الفصل الثاني

في حد القذف والتعزير على الافعال الغير المرضيه والارتكابات الذميمة

الفصل الثالث

في جزا التعدي على الاموال والاختلاسات وتكاسل المامورين عن ادا مامورياتهم
وتدائلهم فيما لا يخصهم وتادية الويركو واجتباب الرشوة والجريمة
والسرقة والتزوير ومحو ذلك

الفصل الرابع

في جزا غصب الاطيان والحيوانات وقطع الاشجار واتلاف المزروعات وتسخير
الفلاحين من غير اجره وفرارهم من بلادهم وعدم اجابة الحاكم وعدم
المساعدة على سد ما ينكسر من الجسور والهروب عند طلب الويركو
والقدر في توزيع الويركو واشباه ذلك

الفصل الخامس

فيمن لا يسوغ استخدامه في الخدمات الميرية وفي جزا من اتلف شيا من الاثار
القديمة او الجديده وفي اسقاط الحامل وجزا من يعدم ولده وفي عدم طاعة
المستخدمين وفي مخالفة شروط الالتزام وفي مادة الاستعفا من الخدمة
وما شاكل ذلك

القانون السلطاني

الفصل الاول

وفيه سبعة عشر مادة

(المادة الاولى) اذا وقعت حركات من احد اتباع الدولة عليه كائنا من كان بلا استئنا كالتجاري والتجاسر على قتل النفس او ايقاظ الفتن على الدولة عليه التابع هو لها شرعا او على الحكومه المحليه المحاله على ولاية مصر بمقتضى فرمان العالي الصادر بالاحسان بالوراثه اليهم او على من كان واليا بالتوارث او على احد المامورين فلا يقصد اتلافه بوجه من الوجوه لا بالقتل ولا بالسم ولا بنحو ذلك من سائر اسباب الاتلاف لا ظاهرا ولا باطنا ما لم يوجب ذلك عليه الحكم الشرعي بعد ثبوت جنائته من غير غرض ولا ميل عن سنن الحق بالنظر في امره مرارا بما يقتضيه الحال من التحقيقات اللازمة والتدقيقات الجازمه والتحرى التام مع رعاية الشرع والقانون واذا حصل الاتلاف من اي مامور كان لشخص ما مباشرة او بواسطة شخص اخر فلا بد من اجرا القصاص والحكم الشرعى عليه ولورضى ورثة المقتول باخذ الدية او عفوا عن القاتل واسقطوا حقهم جزا لذلك المامور على تجاسره على مادة القتل القبيحة حسبما تقتضيه السياسة والنظام وبالجملة فيلزم مراعاة المساواه في حكم القتل من غير تفريق بين كبير وصغير

(المادة الثانيه) ان مادة القتل التي تحصل في نفس مدينة القاهرة ينظر فيها بمجلس الاحكام المصريه بحضور حضرة قاضي مصر او نائبه وحضرة المفتي ولكن لا يجوز اجرا مقتضى ذلك ما لم تحقق حقيقة الحال اما بالتواتر او بتركبة الشهود بكمال الدقه والتثبت ويصدر فرمان العالي بالاجرا على مقتضى الاعلام الشرعى الذي يحرر بذلك ويقدم الى الاعتبار السنيه السلطانيه من بعد التصديق عليه من حضرة شيخ الاسلام بالاستانه عليه

(المادة الثالثه) ان مواد القتل التي تحصل في اي اقليم من الاقاليم المصريه يلزم ان تنظر بمجلس ذلك الاقليم ويجري اثباتها وتحقيقها بمعرفة الشرع او بالتواتر او بتركبة الشهود بكمال الدقه والتثبت ثم يرسل اعلامها الشرعى مع مضبطة المجلس الى

مجلس الاحكام المصريه وبه تحصل التدقيقات الشافيه والتحقيقات الكافيه ثم يرسل ما ذكر الى ديوان حضرة الوالي ومنه الى الاستانه العليه ويقدم الى حضرة شيخ الاسلام ليصدق عليه من طرفه ثم يعرض على اعتبار الحضرة السطانيه ويصدر الفرمان العالي ولا يسوغ اجرا القصاص حتى يحصل جميع ما ذكر ويصدر الفرمان العالي بالاجرا

(المادة الرابعة) اذا كان احد المامورين من اي صنف من صنوف الدولة العليه سبقته محاكمته بمجلس البلده كما تقدم ذكره ونظرت قضيته بمعرفة الشرع وثبتت جسارته على القتل وصدر الحكم الشرعى عليه بالقصاص الا انه لم يصدر في حقه فرمان عال مشرف بالطغراي السلطانيه يتضمن صورة المحاكمة في حق ذلك الشخص فيحسب ان اجرا القصاص بدون وجود فرمان عال ممنوع بحسب القانون فكل من لا يراعي هذه الاصول ولا يعنى بها من المامورين فهو بلا شك يتجاسر على مخالفة القانون فيجاز بمقتضى النظام اجرا المجازاه اللازمه في حقه

(المادة الخامسة) ان الساعين بالفساد قسمان قسم يسمى بالفساد قولاً والاخر يسمى به فعلاً فالاول كان يستميل شخص شخصاً او اشخاصاً ويتكلم بكلام يعارض به الدولة العليه والحكومة المحليه المحاله على ولاة مصر او من كان والياً بطريق الوراثه او المامورين من طرفه او يتفوه بعبارات يغري بها على فعل حركات تخالف القوانين والنظامات فاذا ثبت انه اتفق او تعاهد او كاتب احداً في شان القا المفاصد لزم حبسه مقيداً من سنه الى خمس سنين

(المادة السادسة) واما الثاني وهو ان يسمى بالفساد فعلاً فكان يتصدى شخص لان يدعو شخصاً او اشخاصاً للبنى والعصيان او يجمع جمعا ويعطيه بارودا او سلاحا فاذا ثبت عليه ذلك يرسل الى الليمان مدة من عشر سنين الى خمس عشرة سنه او يثنى الى بلاد بعيدة لما ان ذنب من كان من هذا القليل عظيم جدا واما من ادخل نفسه في خدمة شخص جمع اهل الفساد وساعدهم على اغراضهم واعطاهم اسلحه ومهمات حربيه وهو عالم بحالهم وما هم عليه غير مكروه ولا مجبور او اعد محلا لاختفائهم وجمعهم فيه فانه يعاقب بالحبس مقيداً من سنه الى خمس سنين على حسب ذنبه وذلك بعد المحاكمة والنظر في امره

(المادة السابعة) اذا كان الذين يتجاسرون على الفساد قولاً او فعلاً بمحروسة مصر فان النظر في دعواهم واثباتها بالتواتر لا يكون الا بمجلس الاحكام المصريه

(المادة الثامنة) . اذا كان الساعي بالفساد قولاً او فعلاً باقليم من الاقاليم لزم ان تحقق دعواه اولاً في مجلس ذلك الاقليم على وجه الحق ثم يرسل جرنال قضيته ومضيّطها بالتفصيل الى مجلس الاحكام المصري ثم محرر الكيفية منه الى ديوان حضرة الوالي ويجري اللازم تطبيقاً على المادة الخامسة والسادسة

(المادة التاسعة) اذا لم يحصل من قطاع الطريق قتل نفس وانما يتجاسروا على مجرد سلب الاموال فقط فانهم يعاقبون بالحبس مدة سبع سنين واما اذا قتلوا نفساً وثبت عليهم ذلك بالتحقيق فعقابهم القتل حسبما تقتضيه الشريعة

(المادة العاشرة) حيث كان من اللازم الهجوم بالاسلحة على من كان حاملاً للسلح من ارباب الفتنة والفساد وقطاع الطريق فلا قصاص على من قتل احداً منهم واما من قبض عليه منهم حياً فحيث انه لا يسوغ قتله بدون المحاكمة فكل من يتجاسر على قتله قبل المحاكمة يجزى عليه حكم القصاص

(المادة الحادية عشرة) اذا كانت مادة القتل يجب فيها القصاص لكن حكم فيها بالديه بسبب عفو الورثة او المصالحه او كانت تجب فيها الديه من اول الامر فحيث ان مصر القاهره بعيدة فيلزم بعد اجرا ما تقتضيه الشريعة في المادتين ان يرسل القاتل الى ليمان اسكندريه او الى محل اخر مثله مدة من خمس سنوات الى خمسة عشر سنة كما هو جار في حق من وقع منه القتل بالحال البعيدة المماثلة لذلك

(المادة الثانية عشرة) اذا كان المقتول من اهالي جهة غير التي قتل بها او كان ورثته غايين في جهة اخرى فان القاتل يحبس حتى يحضر الورثة واما من مات قتيلاً لا عن وارث فحيث ان امره من خصوصيات السلطنة السنية فبعد ان يثبت قتله على من قتله بعد الترافع والمحاكمة يجري في حقه ما يقتضيه راي اولى الامر حيث ان من كان من هذا القبيل من القاتلين امره مفوض لهم فان شاؤوا حكموا بقتله وان شاؤوا حكموا باخذ الديه منه الى بيت المال

(المادة الثالثة عشرة) اذا كان القتل خطأ والقاتل لم يسبق له ما يماثل هذا الفعل وحسنت شهادة الناس فيه وتبين للشرع ان ليس له مظنة للسؤ فيكتفى في حقه بما تقتضيه الشريعة واما اذا كان مظنة للسؤ فيلزم ان يجازى بالنفي او الوضع في الحديد مدة سنة واحدة

(المادة الرابعة عشرة) اذا قصد شخص قتل شخص وقتله بواسطة شخص آخر

اغراه على ذلك بالمال او بشئ ما فيجربى الحكم اللازم شرعا وقانونا على القاتل المغرى الحقيقى الذى باشر القتل

(المادة الخامسة عشرة) اذا كان القاتل امراة فحيث ان الحكم بالقصاص او اليه مستوفى حق كل مكلف ذكرا كان او انثى كما هو مقتضى الشرع فيحكم عليها بالحكم المنصوص في حق الذكور وان كانت المرأة معينة للقاتل فقط فانها تعاقب بالحبس في الحبس المختص بمجرمات النساء حتى تصلح حالها وتحسن توبتها واذا لم يكن لها ولى ولا اقارب تلزمهم نفقتها وكسوتها مدة حبسها كانت نفقتها وكسوتها في تلك المدة على بيت المال (المادة السادسة عشرة) اذا تجاسر احد على افعال قبيحة كعارضته من كان مامورا بالضبط والربط وشهر السلاح عليه فحيث ان بذلك يكون قد ارتكب ذنب عدم الطاعة للضابط زياده على ذنبه الاول فيلزم ان يستخدم في الخدمات الدنيئة مغولا مدة من شهرين الى سنتين على حسب قبحه وسوء فعله فان افرغ السلاح بالفعل فيستخدم كذلك من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات فان جرح برصاص او بالآلة جرحه اخرى فتؤخذ منه مصاريف الجريح حتى يلتئم جرحه ويبرا ويستخدم كذلك مدة من خمسة شهور الى خمس سنوات فان مات المجرع من جرحه فيجربى في حقه ما يقتضيه الشرع والقاتلون حيث ان الامر حينئذ آل الى مسألة القتل

(المادة السابعة عشرة) اذا شهر السلاح احد من الناس كائنا من كان على آخر لزم حبسه بقيد الحديد مدة شهر فاكثروا الى سنة على حسب ذنبه فان افرغ السلاح بالفعل قيد من شهرين الى سنتين فان جرح قيد من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات وتلزمه مصاريف الجريح حتى يبرا فان مات بسبب جرحه حكم على الجراح عند ذلك بما يقتضيه الشرع والقانون

الفصل الثاني

وفيه سبع مواد

(المادة الاولى) لما كان جميع اتباع الدولة عليه قد نالوا الحقوق الشرعية من الامن على النفس والمال وحفظ العرض والناموس وكان كل انسان صغيرا كان او كبيرا قادرا بهذا السبب على ان يطالب حقوقه بمقتضى الحرية الشرعية لامطلاق الحرية وكان عرض

الانسان وناموسه عزيزا محترما عنده كروحه وكانت صيانة العرض ووقايته مما تقتضيه المرؤء والانسانيه وكان القذف بكلام يخل بقدر الشخص وشأنه او ضربه او شتمه بلا موجب يعد هتكا لعرضه واتها كالحرمته لزم ان كل من يثبت عليه شرعا انه يجاسر على هتك العرض بما يوجب عليه الحد يحد شرعا

(الماده الثانيه) اذا وقع امر من هذا القيل بمحروسة مصر وكان لا يستوجب الا التعزير فقط لزم ان ينظر لحال المدعى عليه وشانه لما ان انواع التعزير وكيفياته تتفاوت بحسب احوال الناس فان كان من استوجب التعزير من العلماء الفخام والسادات الكرام ووجوه الناس واصحاب الرتب وجب احضاره الى مجلس الاحكام وتعزيره فيه بما يليق وان كان من اوساط الناس او السوقه ومن يشابههم لزم جلبه وتعزيره بالحبس او النفي على حسب ما يقتضيه الحال وان كان من آحاد الناس فانه يؤدب بالحبس او النفي او الضرب من ثلاث عصي الى تسع وسبعين على الوجه الشرعى ويجرى مثل ذلك ايضا خارج المحروسه بمعرفة مدير المحل ولا يحكم في هذه المساده بمجرد الدعوى بل لا بد من الاثبات والتحقيق على وجه التثبت والتدقيق حتى لو ظهر كذب المدعى يحبس تأديبا له مده من خمسة ايام الى خمسة واربعين يوما

(الماده الثالثه) حيث ان مجلس الاحكام المصريه هو مجلس الذمه والحقانيه فينبغي ان يكون من وظيفته وواجبات ذمته ان يدقق في هذه المواد ويمعن النظر في تمييزها حتى تكون مستقيمه خاليه عن الميل والغرض وان يجنب بالكلية كل ما يوقعه في ورطه المسؤليه عما يخالف ذلك وان يقول الحق ولا يبالى وان لا يقصر في اخطار ما يلزم

(الماده الرابعه) لا يسوغ لاحد من ضباط العسكريه والانفار ومأمورى الضبطيه ان يضرب احدا او يسبه في نفسه ببادي رأيه فان مأمورياتهم انما هي عباره عن القبض على من اتهم بربيه في الطرق او الازقه او على من وقع بينهم نزاع وشقاق واحضاره الى محل الضبط والربط بدون ان يفعلوا به شيئا اصلا ويجب على الشخص المدعو الى محل الضبط ان يبادر بالايجابه ويسارع في الذهاب اليه ولا يتخلف عن ذلك الا اذا كان له عذر شرعي فان حصل منه عدم الطاعه للضابط او وقع منه اساءة ادب فلا مانع حينئذ من اجرا المعامله الجبريه على حسب ما يقتضيه الحال

(الماده الخامسه) السكران الذي يعربد ويؤذي الناس ويصول عليهم في الاسواق وغيرها يحد شرعا بعد اثبات سكره ومن يرفع صوته ويقبض عليه من المقامرين ومعه

آلة القمار يعزر بضربه قائما من ثلاث عصي الى تسع وسبعين نظرا لجرمه على حسب ما يسوغه الشرع بحيث لا يفرض به الضرب الى الموت وهكذا يفعل مع المذكورين ان وقع ذلك منهم مرة او مرتين فان زاد المسي منهم على ذلك ولم يرتدع عن غيه وظهر اصراره على اسأته وجب نفيه او حبسه مقيدا حتى يندم على ما فعل ويتوب توبة نصوحا (المادة السادسة) اذا تجاسر احد على ارتكاب امور غير مرضيه كتهريب بنت من بنات المسلمين او بنات الملل الاخرى الى اقليم آخر او الى خارج البلد زاعما انه عقد عليها بدون علم اقرارها فانه يقبض عليه وتحقق دعواه بمعرفة مدير الجهة ثم يرسل هو واوراق قضيته الى مجلس ذلك الاقليم فتتظر به فتى ثبتت جنحته يجازى حسبما يقتضيه النظام بالمجلس في محله مدة ستة اشهر تأديبا له ومتى اخذت بنت من هذا القبيل الى شيخ او فقيه او محكمة في اقليم آخر لزم ان لا يعقد عليها بل تعرض الكيفية في الحال على حاكم البلدة بلا اهمال وعلى الحاكم المذكور ان يرسلها الى محلها (المادة السابعة) كل من تجاسر على المضاربة بما ليس من الالات الجارحة يعزر بالحبس مدة من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر على حسب جرمه ويجوز تعزيره بالضرب من ثلاث عصي الى تسع وسبعين بحسب جنحته على الوجه الشرعي

الفصل الثالث

وفيه اثنان وعشرين مادة

(المادة الاولى) لا يسوغ للدولة العلية ولا للحكومة المحلية المحالة على ولاية مصر بموجب فرمان الوريث العالي ولا لذات من كان واليا بطريق التوارث ولا للمامورين ان يضعوا ايديهم على مال احد او ملكه ولا يجوز بوجه من الوجوه لشخص ما كبيرا كان او صغيرا ان يتعرض او يتسلط او يتداخل في مال شخص آخر او ملكه بغير حق ولا ان يجبره مباشرة او بواسطه على ان يعطيه اياه او يبيعه له فان تصدى احد لمثل هذا الفعل القبيح وقصد التسلط على مال احد او ملكه وجب كفه ومنعه عن ذلك فان كان قد استحوذ عليه بالفعل اجبر على رد عين ما استحوذ عليه من الاملاك او الاموال لصاحبه ان كانت عينه قائمه والا وجب عليه دفع قيمته له ثم ينظر في حاله فان كان من اهل المناصب والمماوريات لزم طرده من الخدمة جزا له على اقدمه على مخالفة القوانين

وان لم يكن كذلك عوقب بالنفي الى محل غير مملكته ليقم به مدة سنة واحده
(المادة الثانية) اذا نجاس احد من كبار المامورين المستخدمين بالمصالح الميرية او
صغارهم على اختلاف شئ مما هو تحت ادارته او مما كان موضوعا عنده على سبيل
الامانة من النقود والاموال وغيرها فانه يرافع ويحاكم علنا فان ثبت عليه ذلك لزم تحصيله
منه وان ظهر الاعسار وعدم القدرة على الاداء بيع مما يملكه ما بقي بقيمة ذلك الشئ
ويجوز تحصيله ثم يطرد بحيث لا يستخدم في الخدمات الميرية بعد ذلك وان لم يكن
عنده ما بقي بجميع ما احتسب عوقب بالطرد والنفي

(المادة الثالثة) اذا تبين ان شخصا احتسب شيئا من الموجودات او المقبوضات او
المدفوعات عند الاطلاع على الحساب الذي يقدم من الفروع الى دواوين العموم ثم
منها الى ديوان المالية او عند مقابلته على الرجوع والسندات اللازمة او عند تفتيش الدفاتر
والمحاسبات والمحازن والاشوان وسائر المصالح لزم ان يسترد منه ما احتسبه ويعاقب بما
نص عليه في عقوبة السارق واذا ثبت ان المامور الاصلى علم بهذا الامر واغض عنه
ادب بالعزل والطرد واذا ثبت ان احد المامورين اتلف او ضيع شيئا مما استؤمن عليه
وسلم له من الامتعة والاشياء والالات والادوات بسبب اهماله وتساهله لزم تعريمه قيمة
مجازاة له ويجوز عزل المامور الذي وقع منه ذلك من المصلحة وطرده

(المادة الرابعة) حيث ان كل مامور مسؤول بالمجلس عن مقبوضاته ومدفوعاته
وضامن لما يحصل في ذلك من الضرر فينبغي ان يكون الاشخاص المستخدمين بمعية
كل منهم معتمدين وامنا فبنا على ذلك لا يجوز استخدام احد في مثل هذه الخدمات
رعايه لخاطر جهة من الان فصاعدا

(المادة الخامسة) كما ان الحامى الاقوى للنظامات المؤسسه والقوانين الموضوعه من
طرف الحضرة الملوكة الاشرف هو مجلس الاحكام العدليه فكذلك الحامى الاقوى
لنظامات والقوانين التي تأسست بمصر من طرف السلطنة السنية على مقتضى فرمان
الوراثه النعم بها على ولاية مصر بالتوارث هو الوالى ومجلس الاحكام وحيث كان الامر
كما ذكر وكان العلماء والامرا وجميع مامورى المصالح الميرية ومستخدميها مسؤولين عن
سائر افعالهم وحركاتهم المختصة بامورياتهم منوطة بهم فيلزم انه متى ظهر من احد منهم
تكاسل وتساهل في خدمته المنوطة به تنظر دعواه بمجلس الاقاليم او بمجلس الاحكام
المصرية وعند ثبوت جنته تجري في حقه المعاملة الجزائية بمقتضى القانون

(المادة السادسة) حيث انه جار بمصر ان المواد التي تتعلق بالاحكام الشرعيه يقضى فيها حكام الشرعيه والامور التي تخص الملكيه والماليه يحكم فيها المدبرون والمأمورين وبعض القضايا يعقد لها بخصوصها مجلس مركب من حكام الشرعيه ومأموري الملكيه معا وينظرون فيها بالتطبيق على الشرع الشريف والقانون المنيف فيلزم ان يعين بعضهم بعضا على حسب ما يقتضيه الحال كما هو مقتضى مأمورياتهم غير انه لا يجوز لاحد الطرفين ان يتدخل في امور تخص الطرف الاخر بدون علمه فان ظهرت بينهما منافسه بناء على مداخله او امور اخرى ووقع التشكي من ذلك فلا بد من المرافعه والمحكمه بالتحقيقات اللازمه والتدقيقات الجازمه وكل من ثبتت جنيته وقبحه يلزم تأديبه

(المادة السابعه) حيث انه يجب على الاهالي تأدية الويركو المطلوب منهم باوقاته بدون تأخير كما انه جار تأدية الويركو المقنن على الاياله المصريه باوقاته بموجب فرمان الوراثة العالي فاذا حصل من احد تعنت ومخالفه في هذا الخصوص لزم اخذه وحبسه واجباره

(المادة الثامنه) حيث ان ماده الرشوه امر منكر شرعا وقانونا فيجب على كل انسان ان يحرز عن هذا الامر المكروه ولا يتجاسر على هذا الفعل المنكر وكل من تجاسر على ذلك تؤخذ منه الرشوه التي اخذها وتسلم ليت المال ثم ان كان من ارباب الماموريات فالجارى في حق مثله بالدوله العليه اخراجه من خدمته وتنزله عن رتبته بحيث لا يستخدم في مناصب الدوله العليه ومأمورياتها وتأديبه بحسب شخصه وحاله فكذلك يكون الاجرى على هذا الوجه في حق من كان في الخدمات المصريه وان لم يكن من ارباب الماموريات والخدمات اصلا فكذلك يجرى تأديبه ولا يستخدم في المصالح الميرييه مطلقا

(المادة التاسعه) ينبغى ان ما تقرر في حق المرتشى من الجزا والمعامله يجرى بعينه في حق الراشى ولكن حيث انه يحتمل ان الراشى لم يحصل منه البذل بقصد ترويج غرضه ولم يكن بطوعه واختياره بل باجبار المرتشى ونحويفه فيكون حينئذ مظلوما فينبغى انه متى ثبت جبره على ذلك يرد اليه ما اعطاه

(المادة العاشره) حيث ان ماده الجريمه والغرامه ممنوعه بالكلية فكل من تجاسر على ذلك يجازى بجميع الجزا المقرر في حق المرتشى وحيث ان الشخص الذي حصل تعريمه لا يكون الا من المظلومين العاجزين فاذا لم يخبر بهذا الامر فورا واستبان انه

معذور في ذلك يصرف النظر عن تأديبه

(المادة الحادية عشرة) مادة السرقة التي لم يوجد فيها ثبوت شرعى وانما يصير فيها نصاب السرقة حيث انه لا يوافق العدالة فيها مجازاة من اخذ شيئا يساوى بعض مات من القروش بتخصيص مدة زيادة يلزم ان يستخدم في الخدمات الدنية مقيدا بالحديد من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات على حسب قيمة الشيء الماخوذ وحيث انه من سرق ثلاث مرات وجوزي عليها ولم يرتدع يفهم من حاله انه صار غير قابل للاستقامه وحسن السلوك فيلزم نفيه وتغريبه الى بلاد السودان

(المادة الثانية عشرة) كل من تجاسر على التزوير بتقليد او قشط او تغيير بعض مواضع من الاوامر العلية الصادرة من طرف الدولة العلية والاوراق الرسمية الصادرة من طرف ماموري السلطنة السنية والسندات الشرعية وتذاكر المرور وختم من يكون واليا والاوراق والرجع الصادرة من الدواوين الميرية محتومة باختام الميري واوراق الاعلانات يلزم تأديبه بالنفى والتغريب والقيد من اربعة شهور الى اربع سنوات على حسب تهمة وشخصه ومن قلد اوراق ساير الناس فعقابه كذلك لكن من ثلاثة شهور لغاية ثلاث سنوات واما الزغليه الذين يقلدون السكة البهلطانية واوراق النقديه فيوضعون في القيد من ستة شهور لغاية اربع سنوات على حسب سوء صنيعهم ومثامهم من يدفع النقود البرانية فيجازى بعين جزا الزغلي على حسب جرمه واسائه

(المادة الثالثة عشرة) زمرة الاشرار يعني الذى تظهر مغايرتهم ومخالفتهم في بعض جزئيات متى كانت حالتهم تقضي الى سلب الامن عن الاهالي فمن حصل التماس تأديبه وتربئته منهم يلزم نفيه وتغريبه مقيدا بالحديد مدة سنة بحسب حاله وشخصه فان ظهرت استقامته وحسن سلوكه في ظرف المدة المذكوره وحصل الامن من غائلته واتى بضامن من الاهالي خلى سبيله والا زيد في مدته حتى تظهر استقامته ويحسن حاله

(المادة الرابعة عشرة) كل من حمل المحصولات وكتمها واخفى امرها كيلا يدفع المقطوعه المضروبه على الاراضي للجانب الميري يلزم اخذه وحبسه واجباره كمن امتنع من دفع العوائد التي عليه

(المادة الخامسة عشرة) حيث ان ارباب الجنج الذين يظهرون بالاقاليم ويعاقبون بالنفى والقيد بالزنجير على مقتضى القانون ما عدا من تكون جنحته كبيرة كالقاتل والساعي بالفساد تلزم مجازاتهم في محالهم بمقتضى القانون ليكونوا عبرة لامثالهم فيلزم عند محاكمتهم

بمجالس الاقاليم ان تعرض كيفية ذنوبهم على ديوان حضرة الوالي بعد ثبوت جنتهم وذنوب كل منهم ويجري الاستئذان من ديوان الوالي بموجب مضبطه وعلى مقتضى الاشعار الذي يحصل بالتطبيق على قانون الجزا يعطون تذاكر بايديهم ببيان الجنته الواقعه ومدتهم المعينه ويشدون بالقيد بالزنجير وينفون الى المحل اللازم واما من يحكم عليه بحبس العين والقراقول والرياضه والضرب بالجلده على ما يقتضيه القانون فهو لا تجري مجازاتهم في مواضعهم وانما يرسل علم خبر عن ذلك الى مجلس الاحكام المصريه واما القاتلون والساعون بالفساد فتجري محاكمتهم بمجالس الاقاليم كما تقرر آنفا ثم يرسلون مع مضابطهم الى مجلس الاحكام المصريه

(المادة السادسة عشره) اذا حصل لاحد من المحبوسين ايا ما كانوا مرض شديد فينبغي ان تؤخذ عليه ضمانه قويه ويرخص له في الاقامه بمنزله ومداواته حتى يبرا من مرضه برأ تاما وتحسب له ايام مرضه من المده المعينه لحبسه وكل من ظهر مرضه عند الخاص والعام ورخص له في الاقامه بمنزله يلزم البحث عن حاله بالتدقيق من طرف مامور الامور الملكيه بتلك البلده في كل خمسة عشر يوما مره هل اكتسب افاقه من مرضه ام لا

(المادة السابعة عشره) اذا كان في اصحاب الذنوب المحبوسين لاجل تاديبهم اشخاص فقرا ليس لهم اوليا ولا اقارب تلزمهم نفقتهم وكسوتهم مدة حبسهم فان نفقتهم تكون من الاموال الميرييه المرتبه للمحل الذي هم به غير انه يلزم مجانبه اتلاف الاموال المذكوره بصرف زياده على مقدار الكفايه

(المادة الثامنة عشره) حيث ان الاشخاص الذين يكونون من خدم الجرائين وياخذون تقاوى على وجه السرقة اذا عوقبوا بالعقوبات المقرره في حق المتهمين بالسرقة يوجب ذلك تعطيل مصلحة الزراعه فمثل هؤلاء الاشخاص يكتفى في عقابهم بضرهم بالجلده من اثنتي عشرة لغاية تسع وسبعين بمعرفته حاكم المحلل الذي هم به وذلك بعد استقطاع ثمن التقاوى التي اخذوها من اجرتهم

(المادة التاسعه عشره) جميع البقالين والجزارين والحجازين وسائر الياعين اذا كانت دراهمهم ناقصه او باعوا بزياده عن السعر الجباري فلا بد من تاديبهم وتعزيرهم لكن حيث كان تاديبهم بالحبس يلزم عايه غلق دكاكينهم وتعطيل بيعهم وشراهم فيجري في حقهم التعزير بالوجه الشرعي بان يضربوا على حسب جنتهم من ثلاث

عصي الى تسع وسبعين وهم واقفون امام المجلس فان تكرر منهم ذلك جاز حبسهم ايضا ما لم يجاوزوا الثلاث والا فن بعد اجرا تاديبهم بالحبس والضرب حسبما يقتضيه الحال يلزم ان يسدد فوراً ما لهم وما عليهم بمعرفة نظارة الاحتساب ومشايخ الحرف ويطردوا الى بلدتهم حتى انهم فيما بعد لا يعدون من طائفة اليساعين الذين اخرجوا من زميرتهم

(المادة العشرون) لما كانت اقامة الحدود الشرعية على العبيد والامأ عند الاقتضا امرها عايد لطرف السلطنة السنية وكان امر تعزيرهم منوطاً بساداتهم وكان بعض اسيادهم يتجاوز الحد في التسايب والتعزير ويظلم العبد او الامه وبعضهم يحمل في ذلك او يدفع الضرر والمفسده عن نفسه ببيع العبد او الجارية لغيره فيكون بذلك سبباً في سريان الفساد وانتقاله الى غيره ويترتب على ذلك خلل النظام العام كان من اللازم في صورة ما اذا وقع من العبيد او الامأ جنبه توجب التعزير وظهرت تلك الجنبه بالطبع ان يراعى جانب هؤلاء المساكين بمنع التعدي ومجاوزه الحد عنهم وان يراعى جانب النظام العام بحفظه من تطرق الخلل اليه وذلك انه في صورة ما اذا كانت جنبه العبد او الجارية قتلاً وسقط عنه القصاص او الديه بعفو اوليا القتل تطبيقاً على القانون الجاري في حق عموم الناس يحبس العبد مقيداً حسبما يقتضيه الحال من سنه الى خمس سنوات او ينفي ويغرب كذلك وكذلك الحكم في صورة ما اذا كانت الجنبه جرحاً يحبس او ينفي المدة المذكوره وهكذا الامه تحبس هذه المدة في محبس مخصوص بالنساء وفي صورة ما اذا كانت الجنبه توجب التعزير بالضرب بالعصا يضر بون على الوجه الشرعي المعلوم عدده وكيفيته

(المادة الحادية والعشرون) الأمر في مادة قتل النفس وقطع العضو على نوعين الاول مكره مجبر اي مقتدر على ايقاع ما هدد به وحكم هذا النوع حكم القاتل فاذا عفا الاوليا عن القصاص كان جزاؤه من خمس سنوات لغاية خمسة عشرة سنة على حسب حاله في القبح والاساءة هذا اذا امر بالقتل واما اذا امر بقطع عضو فقط فلا يكون حكمه في الجزاء حكم الجارح بل تزداد مدته بحيث تكون من ثلاث سنوات لغاية ست سنوات والنوع الثاني ما اذا لم يكن الأمر بقتل النفس او قطع العضو مكرهاً مجبراً بمعنى انه لا قدره له على ايقاع ما هدد به فجزاؤه من سنتين لغاية خمس سنوات واما الشخص الذي باشر ذلك بأمر الأمر الغير المكره فان كان قاتلاً فجزاؤه من خمس

سنوات لغاية خمس عشرة سنة وان كان قاطع عضو خجراؤه من سنة واحدة لغاية ثلاث سنوات واما معاون القاتل فيزداد في مجازاته من خمس سنوات لغاية سبع سنوات (المادة الثانية والعشرون) اذا كان القاتل امراه تجبس في الحبس المعد لحبس النساء من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة وان كانت امره مجبره فكذلك تجبس من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة وان كانت امره غير مجبره تجبس من سنتين لغاية خمس سنوات وان كانت معينه للقاتل تجبس من خمس سنوات لغاية سبع سنين وفي صورة ما اذا لم يكن لها من تلزمه نفقتها وكسوتها من ولي او قريب في مدة حبسها تكون نفقتها وكسوتها على بيت المال

الفصل الرابع

وفيه سبع وعشرون مادة

(المادة الاولى) اذا غصب انسان اطيان غيره وزرعها لزم تحصيل اجرة المثل منه ودفعها للمالك مع رد الاطيان المذكوره لصاحبها ثم يجازى الغاصب على حسب حاله اما بحبسه من خمسة عشر يوما لغاية شهرين واما بضربه من ثلاثين جلده لغاية تسع وسبعين

(المادة الثانية) اذا غصب شخص من آخر حيوانا واستعمله في اشغاله فعليه ارش ما نقضه الاستعمال سوا كان ذلك في اعضاء الحيوان او في قيمته فيجب بحسب قانون النظام تحصيل ذلك الارش منه مع اجرة المثل ودفع ذلك مع الحيوان الى صاحبه ويجازى الغاصب تأديبا له اما بحبسه مده من خمسة عشر يوما لغاية شهر او بضربه من اثنتي عشرة جلده لغاية خمسين جلده

(المادة الثالثة) اذا نجاس احد على قطع اشجار نابتة بنفسها او مستنبته بفعل فاعل او على اتلافها فان كان موسرا لزم تعزيمه لصاحبها ضعف تلك الخسارات زجرا له وتأديبا وان كان معسرا عزر بالضرب بالعصا من ثلاث عصي الى ثمان وسبعين على حسب حال التلف خفة وجسامة فان كانت الخساره فاحشه جدا جاز وضعه في القيد من خمسة عشر يوما لغاية ثلاثة اشهر

(المادة الرابعة) حيث انه يوجد عربان ببعض الولايات فاذا اطلقوا مواشيهم في

الزراعة قصدا حتى اكلتها كلا او بعضا فان ثبت ذلك لدى التحقيق بمعرفة الحاكم لزم قياس مقدار ما اكلته تلك المواشي من الزراعة وتغريم صاحبها ضعف قيمة المأكول بمعرفة مشايخ القبيلة زجرا له وتاديبا ويعطى ذلك لصاحب الزراعة وان لم يكن اكل المواشي عن قصد من اربابها بل نشأ من التساهل وعدم الدقة يلزم تغريم رب الماشية المنطلقة قيمة المأكول فقط بمعرفة المشايخ المذكورين وتدفع لصاحب الزراعة وحكم مواشي غير العربان في ذلك حكم مواشي العربان

(المادة الخامسة) اذا ثبت ان بهيمة اكلت من جرن غير صاحبها او اتلفت شيا من زراعة غيطه بارجلها وثبت ان ذلك بسوق صاحبها لزم تحصيل الخسارة المذكورة بمن يلزم وادب من كان سببا في ذلك بالضرب بالجلده من عشر لغاية خمسين وان ثبت ان ذلك بالقضا والقدر من غير قصد من احد وجب ضمان قيمة التالف فقط

(المادة السادسة) اذا كان شيخ القرية او غيره يستخدم الفلاح بلا اجره على وجه السخرة في اشغال كحمل الزرع وحصاده فمضى ثبت ذلك عليه يغرم الاجره كامله لذلك الفلاح ويحبس من خمسة عشر يوما لغاية خمسة واربعين او يضرب من اثني عشر جلده لغاية خمسين عقابا له على تعديه

(المادة السابعة) اذا تجاسر احد على اخذ حيوانات العربان او الركوب من خيول او بحيرات او مواشي او على اخذ البهايم الكبيرة او الصغيرة او الات الزراعة ومحصولاتها من محال الزراعة او الاخشاب من المباني او الاحجار من المحاجر او على نقل العلامات الموضوعه لتمييز حدود الغيطان والاملاك وتحويلها من موضعها الى محل اخر فثبت كان عقابه في صورة ما اذا كان من ارباب الزراعة بالوضع في القيد من ثلاثة اشهر لغاية ثلاث سنوات على حسب جنحته كما هو عقاب الاخذ يوجب تعطيل مادة الزراعة في جهتها لزم تعزيره في هذه الحالة على مقتضى النظام بالضرب بالجلده من خمسين لغاية مائة وخمسين فقط

(المادة الثامنة) اذا كان احد الفلاحين يتزيا بزي العربان وينتظم في سلكهم فعند القبض عليه اذا وجد في ذمته بواق من مال الميري وكان الذي اخفاه وادخله في حمايته مقتدرا على تادية ذلك ارسل من اخفاه الى الليمان بمدة شهرين من بعد تحصيل البواقي المذكورة منه وان كان غير مقتدر على ذلك ارسل الى الليمان بمدة اربعة شهور وان لم يكن على الفلاح للفساد بواق للحيثي ارسل من اخفاه الى الليمان بمدة شهرين ويؤدب

الفساد بضربه تسعا وسبعين جلده

(المادة التاسعة) اذا طلب شيخ البلد لطرف الحاكم الاكبر بتلك الجهة ولم يحضر مع كونه موجودا بهذه البلدة او فر هاربا عند حضور الحاكم الى تلك البلدة فحيث ان ذلك يعد من عدم الطاعة لحاكمه فيضرب بمقتضى النظام مايتي جلده فاذا نجاسر على مثل ذلك ثانيا عوقب بعزله من المشيخة

(المادة العاشرة) انه في وقت ري ايليان احدى القرى عند فيضان النيل اذا حضر اهالى بلدة اخرى لىلا او نهارا لاجل اخذ مياه تلك القرية وحصل فيها اثنا ذلك قتل شخص او جرحه لزم اجرا ما يجب لذلك من احكام القاتل والجراح واما اذا لم يحصل قتل ولا جرح وانما تعدى اهالى قرية على اهالى قرية اخرى واخذوا مياههم بالجبر بدون ان يخبروا الحاكم فيلزم بمقتضى النظام ان يضرب شيخهم وناظر البلدة بالجلدة من خمسة وسبعين جلده لغاية مائة وخمسين واذا ظهر بالتحقيق ان الفلاحين تعدوا على غيرهم بدون علم الشيخ وجب تاديب هؤلاء الفلاحين بالضرب بالجلدة من خمسة وسبعين لغاية مائة وخمسين

(المادة الحادية عشرة) اذا حضر احد الى الحاكم وشكى اليه ان شخصا كائنا من كان قطع شيا من نخيله او اشجاره بدون اذنه ورضاه واخذ غصبا بلائمن لزم بعد التحقيق تقديم ذلك بمعرفة اهل الخبرة وتحصيل ضعف القيمة منه ودفعه الى المالك المنظم وحيث ان اشجار البلح والدوم من الممولات فيلزم اضافة مال تلك الاشجار على من قطعها ويجب تحصيله منه وتسديده مع المال في كل سنة حتى تغرس اشجار غيرها وتتمو مثلها فان كان المتعدي غير مقتدر على ذلك وجب تعزيره على مقتضى النظام بالضرب بالجلدة من خمسين جلده لغاية مائة على حسب ما يتحملة جسمه

(المادة الثانية عشرة) اذا تعصب احد مشايخ البلاد مع الفلاحين او تعصب احد الفلاحين مع جماعه منهم على ناظر البلد او الشيخ وهجموا عليه بالنبايت والاسلحة وحصل منهم الضرب فقط من غير اطلاق سلاح وجب بمقتضى النظام ان يضرب الشيخ او الفلاح ريس العصبه مايتي جلده ويضرب كل من الفلاحين الذين معه مائة جلده واما اذا حصل منهم اطلاق السلاح فيجري في حقهم اجرا الجزا المقرر في حق امثالهم

(المادة الثالثة عشرة) اذا احرق احد جريد احد كائنا من كان او اصنافة او

منزله او اشعل نارا في اشيا قابله للاحراق لاي شخص كان وقبض عليه وكان متعمدا الاحراق ما ذكر وثبت عليه ذلك بالتحقيق فان كان هذا المتعدي موسرا مقتدرا وجب تحصيل قيمة ما احرقه منه وتسليمها لصاحبها ثم ان كانت القيمة لا تزيد على خمماية قرش لزم تعزيره اما بضربه تسعا وسبعين جلده او بوضعه في القيد بالجنزير من شهر لغاية ثلاثة شهور وان كانت القيمة تزيد على ذلك او كان الشخص الذي تجاسر على هذا الفعل له سابقه وجوزي عليها ثم عاد الى ذلك ثانيا لزم ارساله الى الليمان بمدة سنة لغاية خمس سنوات

(المادة الرابعة عشرة) اذا تجاسر اهالي احدى القرى على كسر جسر بلا اذن من الحكومة لاجل منفعة اطيانهم فتصرفت المياه وترتب على بقا جانب شراقي من اطيان البلاد التي حوالها او ادى ذلك الى غرق الاصناف او المزروعات التي بتلك البلاد لزم عقابهم بالارسال الى الليمان من سنة واحدة لغاية ثلاث سنوات وان كان الجسر الذي انكسر من الجسور السلطانية وتصرفت المياه في غير الوقت الذي تتصرف فيه وادى ذلك الى تشريق اراض بكثره او الى عدم كفايتها في الري او الى غرق اصنافها او مزروعاتا حتى حصل لاهالي تلك القرية خسارات جسيمة وجب ارسالهم الى الليمان من ثلاث سنوات لغاية ثمان سنوات وان حصل التدارك بالمبادره الى سد الجسر المذكور فورا او لم يترتب على كسره ضرر بحسب الوقت فانه مع ذلك يلزم معاقبة من تجاسر على هذا الفعل الخطر بالارسال الى الليمان من ستة اشهر لغاية سنة واحدة

(المادة الخامسة عشرة) اذا انكسر جسر في بعض المواضع وكان اهالي ذلك الموضع لهم اقتسدار على سد الجسر المذكور وجب على المشايخ وناظر الزراعة ان يجتهدوا في سده مع غيره التامة ويسوقوا الانفار اللازمة لذلك في الحال فان تعذر عليهم سده وجبت اعانتهم من البلاد التي بجوارهم باحضار الانفار وغيرها من اللوازم بقدر الحاجة وهذا من وظيفة المشايخ والنظار فاذا عاينت القرى المجاورة لهم كسر الجسر وتهاونوا في الاسعاف والاعانة متعللين بقولهم انه ليس في خفارتهم ولم يتوجهوا اليه ويجتهدوا في سده او طلب من البلاد المجاورة آتفا ومحوها من اللوازم ولم يسعفوا بارسالها وترتب على ذلك مضره للنواحي التي حوالها فحيث ان مثل ذلك يفضي الى الضرر العام فيلزم تحقيقه والنظر فيه فان تبين ان مضرته خفيفه جزئيه وجب ان

يعاقب كل من تساهل وتكاسل في هذا المعنى وكذلك من ظهر انهم سبب في كسر الجسر المذكور من مشايخ الحصة والشيخ العمدة والناظر بالارسال الى الليان من شهر لغاية ستة اشهر وان تبين ان المضره عظيمه كليه عوقبوا بالنفي الى الليان من ستة اشهر لغاية سنتين على حسب تفاوت تلك المضره في الجسامه

(المادة السادسة عشره) اذا انكسر جسر من الجسور ولم يكن لاهالي تلك الناحيه قدره على سده كما ذكر في المادة السابقه ولزمت اعانتهم من البلاد القريبه التي بجوارهم ولكن لبعض الاغراض حصل طلب الاعانه من بلاد بعيدة بحيث لا يمكن التدارك وسد الجسر في الحال فكل من المهندس والحاكم الذين تسببا في طلب الاعانه على مقتضى ذلك الغرض يرسل الى الليان من ستة اشهر لغاية سنتين على حسب خفة ما يحصل من الضرر وجسامته

(المادة السابعة عشره) يلزم ترتيب خفرا على حسب ما يقتضيه الحال لحفظ ما يخص كل بلده من حبس العموم فاذا فاض النيل وامتلاّت الحياض لزم احضار اشيا كالقش والبوص والحوازيق والاجتهاد وعدم التساهل في تليش الجسور وتحصيل متانتها حتى لا تضر بها امواج المياه فان اضرّت بها الامواج بان اكلتها حتى انكسرت لعدم تليشها او لعدم الخفر عليها الناشى ذلك عن التساهل بها وقلة الاعتناء بشانها فالجمل الذي ينكسر منها يلزم عمله واصلاحه فقط بمعرفة اهالي تلك القرية ما لم يكن قد ترتب على انكساره مضره والا فان كانت المضره جزئيه لزم مجازاة من تبين تهاونهم وتكاسلهم في هذا المعنى ولذلك ان ينظر في القرية التي يكون بها ذلك الجسر فان كانت عهده وكان المتعهد مقيما بها وثبت تكاسله في ذلك جوزي بالمواعيد المقرره في المادة الخامسة عشرة وان لم يكن بها جوزي على الوجه المشروح كل من تبين تساهله وتهاونه في ذلك من مفتش وناظر وعمدة ومشايخ وان كانت القرية من بلاد المديرية وكان المدير موجودا بذاك الطرف عند كسر الجسر وثبت تهاونه وتكاسله يجازى المدير نفسه بالجزا المذكور وان لم يكن موجودا هناك ولم يقع منه التكاسل فالجزا بما ذكر على من تثبت تساهله وتكاسله من ناظر القسم وحاكم الخط وعمدة المشايخ غير ان من كان في رتبة البكباشي او اعلى منها ينفي الى السودان او الليان تطبيقا على المواعيد المقرره في المادة السالفه

(المادة الثامنة عشره) اذا حصلت مضايقه لاحد الجسور بكثرة الميساء لزم فوراً

الاهتمام والمبادره الى ما يدفع الضرر عنه وحيث ان المهندس والمأمورين يجب عليهم متى عرفوا ان احد الجسور حصلت له مضايقه وضعف بسبب كثرة المياه ان يفيدوا في الحال محل الاقتضا عن ذلك ويتشبتوا بتحصيل التدابير اللازمة فاذا خالفوا الواجب عليهم بان لم يبادروا بالافاده والاشعار الى محل الاقتضا وقت امكان التدارك وتيسر المحافظه على الجسر المذكور ولم يتشبتوا بتحصيل التدابير اللازمة لحفظه ولم تحصل منهم الافادة لمحل الاقتضا الا بعد انكسار الجسر المذكور وحصول الخسارة والضرر فكل من وجب عليه ذلك ولم يجره من المهندسين والحكام والمشايخ يجزى عليه الجزا المقرر في المادة السادسة عشره مع النظر لجسامة الضرر وخفته حيث انه لم يعمل بمقتضى وظيفته المنوطة به فيكون حكمه حكم من قصر في الاعانه والاسعاف

(المادة التاسعه عشره) اذا هرب احد قائمقامات القرى ومشايخ الحصص عند طلب اموال الويركو المقررة على البلده واخفى وحده واستصحب معه بعض الفلاحين فعند القبض عليهم يجزى تأديبهم بمقتضى النظام فيؤدب القائمقام او الشيخ بالضرب من مائة جلده الى مائتين ويضرب الفلاح من خمس وسبعين جلده الى مائة فان تبين ان القائمقام او الشيخ كان قد هرب قبل ذلك وان له سابقه بهذا الامر فجزاؤه العزل من منصبه

(المادة العشرون) اذا كان المأمور بتحصيل المال يطلب مقدارا معيناً مما هو مطلوب على بلد من البلاد ولم يوزع المشايخ ذلك المقدار على كل شخص بنسبة ما هو مطلوب منه بل تركوا اقرارهم بدون توزيع شئ عليهم من ذلك او وزعوا عليهم شيا قليلا لا يناسب المطلوب منهم ووزعوا على سائر الانفار شيا زائدا فيلزم بمقتضى النظام ان يؤدب مثل هؤلاء المشايخ اصحاب الاغراض الحاليين عن الانصاف بضرهم تسعا وسبعين جلده في المره الاولى ومايه وخمسين في المره الثانيه واذا قرئت قائمة المقبوض بحضور القائمقام ومشايخ الحصص فاخفى الطرف بعض الاسماء ولم يذكرها مؤملا جزا المنفعه لنفسه فيجازى من وقعت منه هذه الحيله بمقتضى النظام بضره في المره الاولى مايه وخمسين جلده وفي المره الثانيه بارساله الى اليمان بمره من ثلاثة شهور الى سنه على حسب الحال (المادة الحاديه والعشرون) اذا ارسل مشد الناحيه الى احد من الفلاحين لاجل مساحه فضرره ذلك الفلاح ورده او ارسل المشد من طرف الديوان ليدعو فلاحا فتملئ ذلك الفلاح ولم يحضر فاذا لم يوجد بعد التحقيق للفلاح عذر شرعى فجزاؤه في

هذه الحالة ضربه عشر جلادات واذا وقع منه عدم الطاعة ورفع يده على المشد فجزاؤه ضربه خمسين جلده

(المادة الثانية والعشرون) اذا كسر احد من المشايخ او الفلاحين ساقية احد من الناس او سرق الاتنها ضمن قيمتها لصاحبها ثم يجازى بحبسه مدة من عشرة ايام الى شهر كامل او بضربه اثني عشر جلده فاكثر الى تسعا وسبعين

(المادة الثالثة والعشرون) اذا اخرق احد من الفلاحين او مشايخ البلاد جريد نفسه او اصنافه عامدا زاعما انه بذلك يرفع عنه اموال الاطيان فحيث انه قد وقع منه هذا الجنون في حق مال نفسه وفي حق الميرى لزم ان يعامل بمقتضى ما تقرر في المادة الثالثة عشره

(المادة الرابعة والعشرون) حيث ان من الجارى ان بعض فلاحين يوردون بعض محصولات الى الاشوان من اصل المطلوب منهم وفي وقت التوريد يوكل كل جماعه شخصا في توريد محصولاتهم المذكوره بالشون فاذا استخرج الوكيل المذكور الرجعه اللازمه عن تلك محصولات باسم شخص آخر غير صاحبها او باسم نفسه مع كونها لا تخصه ولا تعلق له بها فلا شك ان مثل هذا الفعل هو عين الحيانة فيلزم استرداد ذلك لصاحبه بعد الثبوت ويجازى الشخص الخائن على مقتضى النظام بضربه من خمسين جلده الى مائة تأديبا له وزجرا

(المادة الخامسة والعشرون) اذا شارك شيخ البلد او احد المزارعين شخصا آخر في زراعته ثم ضايق ذاك الشخص واسأ معاملته حتى الجأء الى الفرار قاصدا بذلك عدم اعطائه حقه وقت وجود محصولات فن بعد التحقيق يجرى تحصيل حق الشريك المذكور فن تجاسر على ذلك ودفعه الى صاحبه ثم يجازى على مقتضى النظام اما بحبسه من خمسة عشر يوما الى مدة شهر كامل او بضربه من خمسة وسبعين جلده الى مائة

(المادة السادسة والعشرون) حيث ان بعض المشايخ لا يراعى الاصول الاتريه بل ينقل في كل سنه الفلاحين من غيط الى آخر ويحصن نفسه ويريد بالاطيان الحيدة او يفعل نحو ذلك من الامور التي تخالف الاصول المرضيه واللوائح المرعية فالواجب اولاً انذارهم والتنبية عليهم من طرف الحاكم بالجري على الاصول الاتريه ورعايتها والمحافظة عايمها وفقا للمضرة التي تنشأ عن الاخلال بها فان لم يكفوا عن ذلك ولم يزالوا يتجاسرون على عدم رعاية هذه الاصول لزم تأديبهم ليضربهم تسعة وسبعين جلده فاذا

عادوا الى ذلك ثانيا فجزأوهم بمقتضى النظام اما ضرب مايه وخمسين جلده او العزل من المشيخه

(المادة السابعة والعشرون) لما كان حسن ترتيب واجرا ما يلزم اجراؤه في المديريات من الاشغال الهندسية مثل حفر الترع وانشاء الجسور وحبس المياه وتصريفها من المواد المنوطة بالمهندسين وهم المسؤولون في هذه الامور كان من الواجب عليهم مزيد التدقيق في التثبت باسباب التحفظ والتحرز بطاب الانفار والمهمات اللازمه عند الاقتضا بدون تأخير واستحصل حسن ادارة تلك العمليات وحيث ان مديري الاقاليم هم المسؤولون عن جميع امور مديرياتهم وادارتها وهم اكبر الحكم بها فيلزم ان يبادروا بتحصيل ما يقتضيه الحال من اللوازم والمهمات بحسب طلب المهندسين بدون تأخير عن وقت الاقتضا بحيث يجمعون الانفار ويوزعونهم على وجه الحق والعدالة ويقضون باجراء العمل فان حصل اهمال او تكاسل وعدم اعتنا من طرف المهندسين او المديرين وترتب على ذلك ضرر فمن بعد التحقيق يحبسون في المدة الاولى بديوان المديريه من شهر الى ستة اشهر فان تكرر منهم هذا الامر فقد ظهر بذلك عجزهم عن ادارة المصاحه فيرفعون من الخدمه ولا يستخدمون في الخدمات الميرييه حتى يظهر منهم الندم على ما فعلوا ويحسن حالهم



الفصل الخامس

وفيه احدى عشرة مادة

(المادة الاولى) كل شخص عوقب بالنفي او بالقيد بالحديد فانه بعد تمام مدة عقابه واستيفاء جزائه لا يستخدم في الخدمات الميرييه ما لم يكن من ارباب الرتب ويشهد في حقه جماعه من الامرا المعترين انه صالح حاله وحسن سلوكه وانه لا يتشبث بعد ذلك بادنى شئ يخالف الرضى العالي فانه حينئذ يجوز استخدامه في الخدمات الميرييه

(المادة الثانيه) اذا تعرض شخص بهدم او تخريب او اخلال او اتلاف بشئ من الآثار القديمه او الجديده او من التماثيل الموجهه للمنافع العامه او المستوحجه لزينة المملكه وشهرتها او من سائر الابنيه العتيقه فان كان ذلك الشخص من الاكابر لزم عمل ذلك الشئ الذي اتلفه بمعرفته مع اطلاع المدير وان كان من الاصاغر لزم بمقتضى

النظام ضربه من خمسين جلده الى مائه وخمسين
(المادة الثالثة) اذا كانت المرأة حاملا ووقع بينها وبين زوجها او غيره من الناس
مشاجره ونزاع ادي الى سقوط حمالها فانه في هذه الحالة يلزم اجرا ما تقتضيه الشريعة
من الاحكام

(المادة الرابعة) اذا اعدم شخص ولده عمدا لزم بعد اجرا الحكم الشرعى عليه
ان يجازى ايضا بما يقتضيه القانون

(المادة الخامسة) اذا سقطت الحامل باضرار شخص اياها او باعطائه لها بعض
ادويه او باطعامها او اسقيائها شيئا سوا كان ذلك برضاها او بدون رضاها فانه بعد اجرا
الحكم الشرعى في حق ذلك الشخص يجازى ايضا بما يقتضيه القانون

(المادة السادسة) اذا سرق انسان او اضاع او اتلف شيئا من الاوراق كالخبر
والوثائق والدفاتر والتقارير المشتملة على تحقيقات دعاوى القصاص وقضايا الجنائيات
والسندات سوا كانت في الدفترخانه او غيرها من سائر الدواوين الميرية او كانت في عهدة
احد من ماموري الدواوين المذكورة لزم حبس المامورين بحفظ تلك الاوراق بمحل
اشغالهم في المدة الاولى مده من شهر الى ثلاث شهور وفي الثانية يازم اما حبسهم
كذلك او اخراجهم من تلك المصلحة واما السارق او المتلف لتلك الاوراق فيحبس
مقيدا بالحديد مده على حسب حاله من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين

(المادة السابعة) جميع المستخدمين بالمصالح الميرية كبارا كانوا او صغارا اذا لم
ينقادوا لمنطوق القوانين او لامر الوالي او الذوات الذين من فوقهم لزم ان ينظر في
قضيتهم فان تبين ان عدم الانقياد لم يترتب عليه ضرر للمصلحة عوقبوا بالحبس بدويان
المديرية مده على حسب حالهم من عشرة ايام الى شهر واحد وان تبين انه ترتب عليه
ضرر للمصلحة حبسوا بالديوان المذكور مده من شهر الى ستة اشهر على حسب
درجة الضرر فان وقع منهم ذلك ثانيا وترتب عليه ضرر لزم اخراجهم من المصلحة
وعدم استخدامهم في الخدمات الميرية حتى يندموا على ذلك ويحسن توبتهم

(المادة الثامنة) لا يسوغ لاحد من الامراء المستخدمين في الخدمات الميرية ان
يتدخل فيما لا يخص ماموريته او فروعها ولا ان يعامل احدا بما لا يليق فان خالف
وارتكب مثل ذلك حبس في محل ماموريته مده من عشرة ايام الى شهر واحد
(المادة التاسعة) اذا وقع في دائرة احد من الملتزمين امر مخالف للشروط كاخذ

عوايد زايده على العوايد المقرره او يبيع شئ للميرى او الاهالي بئن زايد على الائمان المشروطه وحصل التحقيق والتدقيق بمراجعة اوراقه ودقاره وثبت في المحكمه ان تلك المخالفه وقعت في محل اقامة الملتزم وانه مطلع عليها لزم تحصيل ربيع مال الالتزام منه زياده على بدل الالتزام المقرر زجرا له على مخالفته حيث انه التزم الالتزام على تلك الشروط المدرجه بالشروطنامه وحيث انه لا بد من ابقاء تلك المقاطعه في عهده ذلك الملتزم حتى تمضى سنة الالتزام فلاجل منع وقوع مخالفه من هذا القيل فيما بعد يلزم تعيين ناظر من طرف الميرى يكون معه لادارة تلك المقاطعه وبمجرد انقضاء سنة الالتزام ينزع الالتزام من يده ويجرى مثل ذلك ايضا فيما اذا حصلت المخالفه على الوجه المشروح في احد الفروع الملحقه بالالتزام وثبت ان الملتزم يعلمها وان حصولها كان باذنه ورضاه وان الاراد الذي نتج عنها عاد عليه وان وقعت المخالفه من احد اتباع الملتزم كوكيله او احد ملترمي الفروع او خدام الملتزم الاصلي وثبت ان ذلك الشخص فعل هذه المخالفه برأيه لمجرد نفع نفسه وان الملتزم الاصلي بري الذمه من ذلك لزم تحصيل القدر الزائد من ذلك الشخص ورده لاصحابه ان كان موسرا فان كان معسرا لا يقدر على دفعه وجب تحصيله من ضامنه فان لم يكن له ضامن لزم تحصيله من الملتزم الاصلي ورده لاصحابه لانه اهمل في اخذ الضمان مع وجوبه عليه وبعد تضمين اتباع الملتزم الذين وقعت منهم المخالفه ما تقدم ذكره يلزم تعزيرهم اما بالتعزير من مائة جلده الى مائة وخمسين او بالاستخدام في الخدمات الدينيه مقيد من مدة شهر الى ستة اشهر

(الماده العاشره) اذا احس شخص من نفسه بالعجز عن ادارة المصلحه المفوضه الى ادارته واستدعى باستخدامه في خدمه تليق بحاله فينبغي ان يساعد على ما استدعاه ويحجب الى مطلوبه واذا استعفى من الخدمه يعزى كبر سنه او ضعف بنينه بحيث لا تساعد قواه الجسميه على الخدمه وكان مقيما بمصر فينبغي ان يرتب له المعاش اللائق بحاله وخدمته التي سبقت بالتطبيق على لائحه معاشات مصر ويلحق بزمرة المتقاعدين واذا استعفى بلا عذر مع اقتداره على الخدمه وظهر ان طرفه خالص من المصلحه المنوطه به يقبل استعفاؤه لكن لا يرتب له معاش واذا استعفى مدعيا وصول الاذيه اليه من رئيسه الذي فوqe تنظر دعواه باي مجلس او باي ديوان يريد ان تين انه محق في دعواه ابقى في خدمته وعومل المدعى عليه بمقتضى القانون وان تين انه مبطل فيما يدعيه جوزي ايضا بمقتضى القانون

(المادة الحادية عشرة) جميع الوكلاء والمفتشين والنظار والخدم الذين ببلاد العهد والبقالك والمصالح التابعة للقامليه والذوات ارباب الرتب وغيرهم كايضا من كان اذا وقع من احدهم مخالفه للقوانين الموضوعه بخروجه عن طاعة المديرين والحكام يلزم بعد المحاكمه ترتيب جزائه واجراؤه بمقتضى القانون كغيره بدون استثنا

(تمت الخمسة فصول)



ملحق نمرة ٢٠

لائحة المجالس المركزية الصادرة

سنة ١٢٨٨

مقدمة

البعض من أعضاء مجلس شورى النواب كان انهى عن المخدورات الواقعة من تعدد وظائف نظار الاقسام بالنسبة لسرعة سير وتسوية مصالح الاقليم وسعادة ناظر الداخلية احوال رؤية هذه المسئلة على المجلس الخصوصي ولما ان صارت المذاكرة فيها مرارا تحت رئاسة ذات الجنب الحديوي الاعظم وحصل التأمل في الترتيبات الاصلية الموضوعة قديما للاخطا والاقسام بحقت صحة تلك المخدورات وبناء على التعليمات التي صدرت صار البحث بمعرفة المجلس على ايجاد طريقة لاصلاح العادة القديمة بحيث لا يترتب عليها تغييرها بهيئة او طريقة جديدة وانما فقط يصير تحسينها بموافقة العوايد والاحوال الجارية وكما هو معلوم ان الاصول القديمة في ادارة مصالح النواحي كان جارى تمشيتها بمعرفة المشايخ وان تعيين انتخاب هؤلاء المشايخ هو بمعرفة الاهالي ولا ينصبون شيئا واحدا في كل ناحية لانهم لا يرون ان العدد الاكثر يجبر العدد الاقل في الانتخاب بل كل جماعة تنتخب شيئا تختاره لنفسها ومن هنا نشأ تعدد المشايخ المنوطين بادارة المصالح ورؤية الدعاوى في اكثر النواحي وكيفية ذلك هو ان هؤلاء المشايخ بالاتحاد مع البعض من العمدة يحققون الحق ويتذكرون في مصالح الناحية على هيئة مجلس يسمونه مجلس المصطبة فلم يحصل التعرض لابطال هذه العادة وانما تصور منها وضع مجلسين احدهما خاص بالادارة والثاني برؤية الدعاوى وانتخاب اعضائهما يكون مثل جمعية المصطبة بحضور واتحاد العمدة وهذا الوضع ما هو الا لتأييد المجالس البلدي واجراءاته مع افرانها على قاعدة منتظمة واما الجارى في الاقسام فانه مرتب في كل قسم شخص واحد بوظيفة ناظر قسم من مامورى الحكومة ووظائفه المحولة على عهده متنوعة فتارة يشغل

بتحصيل الاموال وتارة في الادارة وفي العمليات العمومية واخرى في رؤية الدعاوى ولا يتعاطي فصلها لوحده بل بالتحاد ثلاثة او اربعة من العمد بصفة ارباب جمعية وهذا ايضا لم يحصل التعرض في لائحة الخصوصي اليه بل اضيف له بعض تيمات وتحسينات صار استنباطها من العوايد والتنظييات الجارية الآن وهي تنظيم كيفية انتخاب ارباب هذه المجالس وجعلهم بمدد معلومة وتخفيف وظائف ناظر القسم بان صار استعراض مأمورية الدعاوى المحولة عليه لاهميتها بوضعها تحت مأمور خاص بها وبغنوان رئيس مجلس الدعاوى وهذه التحسينات لم يدخل فيها المجلس احداثات جديدة ومع ذلك فولو ان العمل كان قاصر على تعديل اصول مؤسسة على العوائد ووضعها في هيئة قانونية الا انه مما صار اجراء حصل نتيجة عظيمة وهي انفصال وظائف الادارة والقضاء عن بعضها حيث كانت الى الآن منحصرة في يد واحدة وصارت مأمورية ناظر القسم بسيطة بعد ان كانت في غاية الارتباك وانضمت تسوية الاشغال سهلة التجاز بلوقاتها هذا على وجه الاجمال ما تضمنته اللائحة التي اشارت بها الحضرة الخديوية وهي التي بعد ان صار تنظيمها بمعرفة المجلس عرضت للاعتاب وصدر عليها الامر العالي ومن المعلوم ان المجلس لم يقصد بتنظيمها وعرضها اجراء عمل مستوفى بل ليخلو عن محو او اثبات فيه ولذلك قد روي بالمجلس انه اذا تحسن لدي الاعتبار الخديوية ابتداء تمشية العمل بموجب هذه اللائحة في مديرتي الغربية والمنوفية لانهما مرتبطتين ببعضهما بسبب اشتراكهما في مصلحة الري وبواسطة هذه التمشية وطول الوقت في دوام العمل بها لا بد وان يصير الوقوف على ما يكون لازما علاوته عليها فحينئذ يصير استوفائها قبل سريران العمل بموجبها في كافة المديريات



بسم الله الرحمن الرحيم

صورة امر على صادر لنظارة الداخلية رقم ٢٥ جماد اول

سنة ٨٨ نمرة ١٧٢

صار منظورنا صورة قرار مجلس شورى النواب هذه الرقم ١٩ جماد اول سنة ٨٨ نمرة ٦ المتعلق بمسئلة ترتيب مجالس بالبلاد ومجالس وضبطيات بالمرأكر عوضا عن الاخطاط والاقسام بالكيفية الموضحة بها وحيث وافق لدينا تنفيذ ذلك فاصدرنا امرنا هذا لكم لتعتمدوا الاجراء بمقتضاه

صورة قرار مجلس شورى النواب

حضرة الشيخ احمد ابو حمر من اعضاء مجلس الشورى انهى اليه بتاريخ ٦ ر سنة ٨٨ بان جهات الاقاليم مرتب بها حكام اخطاط ونظار اقسام وكتبه وقواصة بماهيات لاجل تحصيل الاموال واداء الاشغال ورؤية الدعاوى وبحسب كثرة الاشغال غير حاصل تشهيل في تادية ما هو لازم في وقته وفضلا عن ذلك فان القضايا بعد سماعها بطرف حكام الاخطاط ونظار الاقسام بحال على المديرية وينتج من هذا عطل المدعى والمدعى عليه عن اشغالهم وربما تمكث القضية في بحر التحقيق مدة ويزداد عطلهم بسببها وانه من حيث اقصى مرغوب الحضرة الخديوية راحة الاهالي ونهو اشغالهم في وقته لانتفاتهم لزراعتهم فتلاحظ طريقة سهلة ممكن بها اجراء هذه الاشغال من دون عطل ولا مشقة وهو انه يترتب بكل خط مجلس او مجلسين بحسب قلة البلاد المحتوي عليها وكثرتها وكل مجلس يكون مركبا من ثلاثة اعضاء وواحد رئيس جميعهم من عمد الاهالي يصير انتخابهم بمعرفة الحكومة بالدور كل اربعة شهور مرة ويعمل لتلك المجالس حدود يتبعون الاجراء بمقتضاها ويعطى لهم دفاتر مختومة من الميرى وينظرون القضايا والدعاوى وتجري عملية الكتابة بمعرفة الصيارف و بعد رؤية القضايا ونهوها تحرر المضابط اللازمة عنها وتتقدم الى المجالس المحلية واما القواصة الذين يلزموا بحجى اخذهم من غفرة البلاد بالدور لكل مجلس اثنين او ثلاثة بما ان غفرة البلاد صاروا تحت رابطة

منتظمة وبهذه الحالة يسهل رؤية الأشغال وتخفف المصاريف لانه ما دامت الأشغال والاموال طبعاً جاري تأديتها بمعرفة مشايخ البلاد والدعاوى تترتب المجالس لرؤيتها فلا يكون فيه اقتضاء للخدمة المرتين بالاختطاط والاقسام واقلام الدعاوى وان تصير المخاربة مع الحكومة حتى اذا تحسن لديها المذاكرة في ذلك فيجربى ما يلزم ويعطى القول اللازم بما يستقر عليه الحال وقد استقر رأى المجلس على مخاربة الحكومة في ذلك وتأثر على الانتهاء المرقوم من سعادة الرئيس بمره ١٢ وارسلت صورته للداخلية بإفاده في ٦ ر سنة ٨٨ بمره ١٥ وقد حضر سعادة ناظر الداخلية في ١٤ منه مامورا من طرف الحكومة وقال من المعلوم ان الحكومة الحديوية احب ما عليها تأسيس وتسهيل ما فيه راحة الاهالي لكن هذه هيئة ادارة جديدة ولا يمكن اعطاء قول فيها الا بعد التروى والتفكر ولذلك رأت الحكومة بان تنظر ابتداء بالمجلس الخصوصي للتأمل فيما يقتضي وان المجلس المشار عنه رأى بان يتعين اثنين من اعضاء الشورى احدهم من بحرى والآخر من قبلي ليكونوا حاضرين حين المذاكرة لتنوير المسئلة واخذ الاستفسارات اللازمة منهم عند الاقتضاء ويتقدم لمجلس الشورى التصورات التي تراها الحكومة في ذلك لرؤيتها والمذاكرة فيها فتقرر بالمجلس انه في الواقع هذه هيئة ادارة جديدة ويلزم لها التأمل التام والذي رآته الحكومة من النظر لذلك بالمجلس الخصوصي ابتداء في محله وبعد رؤية ما يقتضى وتقديم تصورات الحكومة الى مجلس الشورى حين ذاك تصير المذاكرة بما يتراءى ثم استقر الرأى على تعيين اثنين من اعضاء المجلس احدهما من بحرى والآخر من قبلي وبناء على ما ورد به الاخبار من مجلس الخصوصى عن تعيين اثنين آخرين ايضا علاوة على الاثنين السابق تعيينهما اولا لزيادة الايضاح في تلك المسئلة. تعيين اثنين ايضا احدهما من بحرى والآخر من قبلي ولقصد ورد شرح ديوان الداخلية رقم ١٥ جماد اول سنة ٨٨ بمره ١٥ على صورة اللائحة التي عملت لذلك بانه حصل التروى والتفكر بالمجلس الخصوصي بعد اخذ قول من حضر من مجلس الشورى والتصورات التي رآها المجلس الخصوصي تدونت بالصورة المذكورة وتقدمت للاعتاب الحديوية بقصد الاستئذان عن ابعائها لمجلس الشورى فصدر عليها الامر العالي رقم ١٥ الحاضر بمره ١٦٨ بموافقة تقديمها لمجلس الشورى من طرف الداخلية وقد تليت بالمجلس فتقرر به عن لزوم تعيين قومسيون لهذه المادة وقد صار تعيين القومسيون والنظر في البنود وقدم تقرير واضح به صورة اللائحة وما تراءى له كما سيأتي بيانه بعده

صورة الامر العالي الصادر انظارا الداخلية على اصل هذه اللائحة رقم ١٥ جا

سنة ٨٨ نمرة ١٦٨

اطلعنا على مفضلات هذه اللائحة التي عملت بالمجلس الخصوصي وقرار المجلس المشروح عليها واستنسب لدينا تقديمها لمجلس شورى النواب من طرف الداخلية واصدرنا امرنا هذا لكم للاجرا كما ذكر

انه بناء على افادة مجلس شورى النواب المحررة لديوان داخلية في ٦ رسة ٨٨ المرفوقة معها صورة الانهاء المقدم لمجلس شورى النواب من احد اعضائه الملتبس فيه بخبرة الحكومة فيما يتعلق باستنسب ترتيب مجالس بالاخطاط بالنواحي بهيئة أخرى عن الجارى للنظر في القضايا والدعاوى ومحصيلات الاموال ونحوه تسهلا عن الجارى بمعرفة نظار الاقسام وحكام الاخطاط الذين من اناطتهم بذلك غير حاصل منهم الملاحقة على نهو ما ذكر خصوصا الدعاوى التي من بعد ان ينظروها بمعرقهم فانه جارى حالتها من طرفهم على المديرية وينشأ من تلك الطولة عطل لارباب الدعاوى وتأخير لالتفاتهم لتجاوز ونجاح اشغال المزروعات ونهو اشغال الاهالي الحالية ثم وما استنسب بالداخلية من حصول التفكير والتذكر في ذلك بالمجلس الخصوصي قد صار مفاوضة الآراء في هذه المادة بالمجلس بحضور من حضروا به ايضا من اعضاء شورى النواب والذي استحسنة المجلس فيها ان يترتب في كل بلد مجلسين احدهما للإدارة والثاني للدعاوى وعلى كل كم بلد مجلس دعاوى مركزية ثم واعمال ضبطية في كل مركز وضبطية عموم بكل مركز ديوان مديرية كما هو آتي تفصيلاته بهذا

الفصل الاول

فيما يتعلق بترتيب مجلسين في كل بلد وكيفية انتخاب الاعضاء والرئيس والاجراآت المتقتضية وهو منقسم الى ثلاثة اقسام

القسم الاول

في بيان ترتيب وانتخاب ارباب مجالس البلد

(بند ١)

يترتب في كل بلد مجلسين احدهما لامور الادارة يسمى مجلس مشيخة البلد والثاني لرؤية الدعاوى يسمى مجلس دعاوى البلد وكل مجلس يكون مركب من واحد رئيس

من مشايخ البلد واثنين اعضاء بالدور على وجه ما هو آتى تفصيله في بند ٤ وبند ٥ ويجعل لكل رئيس ولكل عضو نائب حتى اذا غاب احد الرؤساء او احد الاعضاء فالنواب عنهم يؤدوا وظائفهم مدة الغياب ويكون مدة دور الرؤساء ونوابهم عن سنتين اثنين والاعضاء ونوابهم عن سنة واحدة

(بند ٢)

يترتب مجلسين مثل ذلك ايضا في كل بندر من بنادر الاقاليم البحرية والقبلية مثل طنطا والمنصورة واسيوط وجرجا وباقي البنادر فالاول يسمى مجلس بلدى ويؤدى وظائف مجلس ادارة المشيخة في البندر والثاني لرؤية الدعاوى يسمى مجلس دعاوى البندر ويتعين لكل مجلس منهما رئيس من مشايخ البندر واثنين اعضاء من عمد المزارعين واعيان اهالي البندر بالدور ويجعل لكل رئيس وكل عضو نائب ايضا حتى اذا غاب احد الرؤساء او احد الاعضاء فالنواب عنهم يؤدوا وظائفهم مدة الغياب ويكون مدد دور الرؤساء ونوابهم عن سنتين والاعضاء ونوابهم عن سنة واحدة انما الانتخاب يكون سنوى كما في بند ٨

(بند ٣)

البلد الصغيرة او الكفرة التي يكون لكل منهما اطيان مفروزة بزمام مخصوص فان كانت البلد الصغيرة اهاليها قليلة لا ينتظم بها مجلسين مشيخة ودعاوى مثل البلد الكبيرة فيصير تبعيتها برضا اهاليها لبلد كبيرة من المجاورين لها انما ينتخب من عمد تلك البلد الصغيرة اثنين اعضاء كل منهما يكون في مجلس من المجلسين الذين يكونوا في البلد الكبيرة واثنين نواب لهما من ذات البلد الصغيرة واذا كان بلدين صغيرين يتبعوا لبلد كبيرة فيكون من كل منهما واحد اعضاء وواحد نائب له وان تعددت البلاد الصغيرة التابعة لبلد كبيرة زيادة عن بلدين فيكون الاخذ منهم بالدور اي البلد التي لم يؤخذ منها في اول دور يؤخذ منها في ثاني دور

(بند ٤)

رؤساء واعضاء مجالس كل بلد وبندر ونوابهم حسبما في بند واحد وبند اثنين هؤلاء يكونوا من اهالي الحكومة ومن عمد المزارعين في البلد ولهم في نفس البلد التي ينتخبوا لمجالسها ملكية واثرية ومشتغلين في البلد المذكورة بزراعة او تجارة ويكونوا مع ذلك متوطنين بالبلد ذاتها لا اقل من خمسة سنين والريس ينتخب ممن بلغ في العمر

ثلاثين فأكثر والاعضاء يكون كل منهم من سن خمسة وعشرين سنة فما فوق ولا يكون وقع لاحد منهم افلاس وبعد افلاسه ما اعاد اعتباره ولا يكون وقع منه جنابة وصدر عنها في حقه مضبطة بالارسال الي الليمان او الطرد من وظيفته

(بند ٥)

من يكون مستخدما او سبق استخدامه بالحكومة وله طين ابعادية او اترية بالناحية ولو لم يكن متوطنا بها لكنه يكون حائز باقي شروط الانتخاب يجوز له ان يكون منتخبا ان كان خالي من الخدمة ومنتخبا اذا كان مستخدما

(بند ٦)

اذا كان في البلد شيخ واحد ولا تكون تلك البلد من البلاد الصغيرة المدون عنها في بند ٣ فيكون هو ريس مجلس ادارة المشيخة في اول دور وبنهاية دوره اذا ارادوا الاهالي ابقاءه رئيسا في الادوار القابلة بعد ذلك او رغبا تعيين غيره من عمد الاهالي المزارعين بالبلد فيجابوا لذلك واما ريس مجالس الدعاوى يتعين من اول دور بالانتخاب من عمد البلد واما البلد المقسمة شياختها حصص فلاهالي البلد ان يختاروا رئيسا من مشايخها في كل دور من يريدوه منهم

(بند ٧)

من يكن معدودا من العسكرية تحت السلاح يستثنى من الانتخاب انما اذا صادف وقت الانتخاب وجود احد العساكر في البلد بالاجازة فيجوز له ان يكون حاضرا مع الاهالي وقت الانتخاب وله ان ينتخب من يريده مثل الاهالي

(بند ٨)

انتخاب ارباب المجلسين لكل بلد كبيرة من ريسا واعضا ونواب يكون في ذات البلد وبمعرفة مشايخ واهالي البلد وبحضور ثلاثة عمد يصير تعيينهم في وقته بمعرفة مجالس الدعاوى المركزية من عمد النواحي المجاورة وعلى العمدة المذكورين ان يتبعوا رضا الاهالي بدون ان يجنوا عن لياقة وعدم لياقة من يختاروهم مشايخ واهالي البلد ولكون وقوع الانتخاب لازم ان يكون في كل سنة مرة قبل نهايتها بشهر واحد بكيفية ان الريسا ونوابهم يكون دورهم كل سنتين مرة والاعضاء ونوابهم دورهم سنوي فالانتخاب الاول يجري عن جميع ريسا واعضا ونواب المجلسين بحسب مددهم والانتخاب الثاني في السنة الثانية يكون عن الاعضا ونوابهم فقط وفي ثالث سنة يكون الانتخاب مثل اول سنة وهكذا بحيث

بتعين في وقت الانتخاب كل اسم من اسماء الريسا او الاعضا واسم من ينوب عن كل منهم
(بند ٩)

الاشخاص الذين يجرون الانتخاب الموضح عنهم في بند ٨ يكونوا من الذين باغوا
في العهد زيادة عن واحد وعشرين سنة ويكونوا متوطنين في البلد لا اقل من خمس
سنين ولهم فيها ملكية واثرية ولا يكن فيهم احد من المنهى عن انتخابهم في البند الرابع
وبالمثل الثلاثة عمد الذين يحضروا انتخاب ارباب مجالس البلد يكونوا مستوفين لهذه
الشروط ومن قبل ارسال الثلاثة عمد المذكورين من مجلس المركز للبلاد يصير توضيح
بيان اسماءهم بافادة منه الى المديرية من قبل الميعاد بكم يوم فاذا وجد انهم مستوفين
للشروط المذكورة بهذا والبند الرابع يتصرح منها بتعيينهم
(بند ١٠)

حيث ان مجلس الدعاوى المركزية الذي من وظيفته تعيين الثلاثة عمد الذين
يحضروا انتخاب ارباب مجلسين البلد سترتب مجددا فالثلاثة عمد اللازم تعيينهم الآن
لذلك الانتخاب كما في بند ٨ يكون تعيينهم في هذه الدفعة بمعرفة المديرية وفي القابل
طبعاً يكون تعيينهم بمعرفة المجلس المركزي على وجه ما سبق ايضاحه ببند ٩
(بند ١١)

انه لاجل معرفة عمد البلد الموجودين فيها الذي يجري الانتخاب منهم سنوي على
موجب بند ٤ يلزم انه قبل الانتخاب في اول دفعة يعمل كشف بمعرفة مشايخ كل بلد
عن اسماء العمدة الذين بها الموضح عنهم في بند ٤ وبند ٥ بحيث يكون عن الذي بلغ
سن الواحد منهم من خمسة وعشرين سنة فما فوق وحازين للصفات المقبولة للانتخاب
ويتقدم للمديرية للمراجعة منه على جدول الانتخاب الذي يعمل بمعرفة مشايخ واهالي
البلد بما يلتخبوه في السنة الاولى ويقدموه للمديرية كما في بند ١٣ الآتي بهذا ثم من
بعد السنة الاولى يكون تحرير الكشف المذكور في كل سنة بمعرفة مجلس ادارة المشيخة
باسماء العمدة التي توجد في البلد ويتقدم للمديرية لمناظرته بها وعند المناظرة اليه والتحرى
عن حقائق تلك الاسماء ان وجد ان من ضمنهم احد له موانع تمنع قبوله في الانتخاب
الاسباب التي ذكرت قبله في بند ٤ بهذا فحالا يصير اعادة الكشف لمجلس ادارة البلد
لتغيره بكشف خلافة بعد استبعاد من تظاهر للمديرية منع قبوله من الانتخاب وبورود
الكشف للمديرية يبقى بها للمراجعة منه على جدول انتخاب ثاني سنة وهم يجري ذلك

سنوى واذا تشكى احد من عدم قيده بقوله انه من العمدة الذين يجوز الانتخاب منهم المصريح عنهم في بند ٤ و ٥ ولم يجرى قيده بالكشف فيسمع منه وينظر في دعواه بمجلس دعاوى المركز ويجرى في ذلك ما تقتضيه حدود المجلس

(بند ١٢)

الانتخاب الذى يحصل في كل سنة يتبع فيه رأى عموم البلد الذين يجوز لهم الانتخاب او اكثرية الآراء واذا ظهر للمديرية وقوع انتخاب بوجه غرض او ميل او بمجبورية مما يخل بالانتخاب فاذا كان ذلك مما يختص بانتخاب احد من مجالس البلد فالمديرية ان تحول تحقيقه على مجلس دعاوى المركز وان كان وقوعه مما يختص بانتخاب احد من مجالس دعاوى المركز فيتحول بمعرفة المديرية على المجلس المحلي

(بند ١٣)

عند تميم الانتخاب في كل سنة كما في البنود السابقة يعمل به جدول ببيان اسماء ارباب كل مجلس من ريس واعضاء ونواب وبيان مدة الدور ويكتب ذلك الجدول حال الانتخاب في نسختين ويحتم عليهما من الحاضرين الانتخاب ويشرح عليهما من الثلاثة عمد المعينين لذلك وترسل منهما نسخة الى مجلس الدعاوى المركزية والثانية ترسل للمديرية

(بند ١٤)

بورود جدول الانتخاب الى المديرية يصير مراجعته بمعرفة المدير او وكيله فان وجد مستوفى الشرائط الموضحة بالبنود السابقة فيكتب عليه تصديق ويرسل الى مجلس الدعاوى المركزية في الحال وبموجبه يتحرر اعلانات من مجلس الدعاوى الى كل من الرئيس والاعضاء والنواب لمعلوماتهم قبول انتخابهم ومدة الدور واما ان وجد وارد ضمن الانتخاب احد من المنهى عن تعيينه بموجب البنود المذكورة فالمديرية لها ان تطلب تعيين غيره ويكتب منها بذلك لرياسة مجلس المركز ومنه ترسل عمد الى نفس البلد لانتخاب بدله بمعرفة المشايخ والاهالي وبتعيينه يكتب منه للمديرية وبعد التصديق منها يجرى قبوله

(بند ١٥)

من ينتهي دوره ويريدوا الاهالي ابقاءه لدور ثاني عند الانتخاب لممنونتهم منسه فيجابوا لذلك

(بند ١٦)

الشيخ الذي ينتخب لرياسة احد المجلسين يعين بمعرفة له لوظيفة شياخته من ينوب عنه فيها حتى ينتهي دوره في الرياسة

(بند ١٧)

اذا غاب احد الاعضاء لعذر معلوم للمجلس فالمجلس يعين النائب عنه مدة غيابه واما الرئيس لا يغيب الا باطلاع مجلس دعاوى المركز واذنه وعند غيابه يتعين نائبه واذا صادف غيابه بغير اذن مجلس دعاوى المركز فارباب المجلس رياسته لهم ان يعينوا النائب عنه ايضاً في وقته ويخطروا مجلس دعاوى المركز

(بند ١٨)

اذا استعفى احد الاعضاء من احد المجلسين فيكتب منه الى الرئيس ويشرح عليه من الرئيس الى مجلس الدعاوى المركزية بالاستئذان وبصدور الاذن باجابة التماسه يتعين النائب عنه لنهاية دوره واما اذا استعفى احد الرئيس فيكتب منه الى مجلس الدعاوى المركزية ومتى صدر منه الاذن باجابته يتعين النائب عنه لنهاية دوره ويعطى عن كل من ذلك علم خبر الى المديرية

(بند ١٩)

من يصير انتخابه رئيس او اعضا او نايب وبعد الانتخاب يحصل له افلاس او يحصل منه جنابة تصدر عنها مضبطة حكم بارساله الى اللبان او بالطرد من وظيفته فيكون داخل تحت حكم من يحرم من الانتخاب على موجب البند الرابع ويتعين بدله النائب عنه حسب اللائحة

القسم الثاني

في وظائف مجلس ادارة المشيخة

(بند ٢٠)

أمر الادارة التي هي الاصل في وظائف مشيخة البلاد وحدودها يؤديها كل شيخ حصة تحت ملاحظة هذا المجلس ما عدا رؤية الدعاوى تكون مخصوصة بمجلس دعاوى البلاد

(بند ٢١)

مجلس ادارة المشيخة يلزمه ملاحظة انتظام الاضرحة وعمارة المساجد التي

بالناحية وما يكون فيها من سائر المعابد والآثار القديمة والمكاتب

(بند ٢٢)

مجلس ادارة المشيخة يلزمه ملاحظة قيد المولودين والمتوفين ومعلومية بيان الاهالي وسكان البلد بيت بيت وقيد من يستجد توطنه فيها وتنزيل من ينتقل منها وعليه ايضاً ملاحظة عملية الجدرى وسائر المواد الصحية التي تخص الناحية حسب التعليمات التي تصدر من مجلس الصحة

(بند ٢٣)

ما تقتضيه التنظيمات الهندسية وتصدر به التنيهات عنها يكون اجراؤها مباشرة بمجلس المشيخة

(بند ٢٤)

في وقت زيادة النيل ولزوم تدارك تقوية جسور البحر او سد مقاطع وامثال ذلك مما يقتضي الاهتمام به قصير المعاونة فيه من المجلس مع باقي المشايخ واهالي الناحية

(بند ٢٥)

نجاز الاشغال العمومية بالناحية يكون تحت مباشرة مجلس ادارة المشيخة

(بند ٢٦)

يترتب على ذلك المجلس تقديم كشوفه لمجلس تفتيش الزراعة عن بيان المزروعات الشتوية والصفية والنيلية عن كل موسم كشف بمقدار المزرع بالفدن والصف ليعلم منه ترقى الزراعة وكذا يتقدم منه للمديرية اخطارات كل خمسة عشر يوم عما ينظر من امور الري والزراعة ومواد الصحة وسائر الاحوال المتعلقة بالاشغال العمومية والامور المهمة وكل كشف او بيان او استوضاحات تطلبها المديرية من مجلس المشيخة عن سائر اشغال الادارة التي تخص البلد فيجب على المجلس اجابة المديرية عنه في وقته

(بند ٢٧)

اذا تراءى لمجلس ادارة المشيخة اقتضاء اعمال واستجداد مسقة او ترعة او قنطرة ونحو ذلك من العمليات التي يقتضيها الري والصرف واصلاح الاطيان والمزروعات بالناحية فيكتب منه عنها لمجلس تفتيش الزراعة لينظر به ما يقتضي لذلك حسب اصوله ويعطى حالا اخطار للمديرية من مجلس ادارة المشيخة

(بند ٢٨)

مجلس ادارة المشيخة يلزمه مباشرة تحصيل الاموال حسب التقسيط في اوقاته بكيفية ان شيخ كل حصة ملزوم بتحصيل ما يخص شياخته في اوقاته وتوريده عن يد اربابه الى صراف البلد والصراف يقيم في محل مركز المجلس وعلى المجلس ان يلاحظ ويهتم في تحصيل التقسيط بمقتضى ما يرد له به كشونه من المديرية بالمستحق تحصيله الواضح بيانه بدقتر المفردات عند الصراف واذا تراءى الى المجلس قصور من شيخ اي حصة في تحصيل ما يخص شياخته من التقسيط فعليه ان يحثه وان لزم للشيخ مساعدة في ارسال احد من اتباع المجلس لتشهيل التحصيل ممن يكون متأخر فتصير مساعدته من المجلس

(بند ٢٩)

كل ما تحصل عن يد صراف البلد بمحل مجلس المشيخة يتقيد اول باول بيومية وجريده الصراف والورد في وقته ويصير قطع حساب الصراف يومي بمعرفة المجلس وفي كل خمسة عشر يوما يرسل كشف من المجلس للمديرية باصل المستحق تحصيله وما يكون تحصل من التقسيط والمديرية تراعي رواج التحصيل من عدمه واذا تبين لها تأخير في تحصيل المستحق على اي ناحية خالاً تجري المكاتبه منها للمأمورية ضبطية المركز التي تترتب وبمعرفة تجري تحصيل باقي التقسيط على حسب ما يرد لها من المديرية

(بند ٣٠)

بعض البلاد في زمن الري والصرف يحدثوا في السكك والجسور قطعوا صغيرة لاجل الري منها او تصريف المياه وفيهم من يعمل تسهيلات للمرور بوضع اخشاب على المقاطع التي تكون صادفت الطريق وبرايج مستحكمة والبعض يتركها ويعطل المرور فمثل هذا يلزم ان مجلس ادارة المشيخة يلاحظه وعلى الدوام تكون الطرق سالكة بسهولة

(بند ٣١)

مجلس ادارة المشيخة عليه ان يلاحظ عند اخراج انفار العمليات طلوع الانفار بالدور بوجه المساواة ويكون لها قيد وبيان في المجلس

(بند ٣٢)

كل مصاريف تلزم لعموم البلد من تعمير وانشاء برنج عمومي للناحية او قطرة صغيرة لزراعة البلد او مشتركة بين بعض حيضان الناحية او ماهيات غرفة الحدود وغرفة

السكن او تصليح طرق او سائر المصارف التي تكون لازمة للمنافع بالناحية او جمع اعانة حسبة لله تعالى لبناء او ترميم مساجد او اضرحة او مقابر او معابد في البلد بقدر ما يصير التبرع به ممن يتبرع بدفع شيء لذلك فيكون جمع وصرف هذه النقود بمعرفة مجلس مشيخة البلد ويصير حصره ببيان اصله وبيان صرفه في دفتر مخصوص تحت يد صراف البلد للمعلومية والمراجعة عند الاقتضاء

(بند ٣٣)

اذا كان مجلس ادارة المشيخة يطلب احد المشايخ او احد الاهالي او بعض الغفر في اوقات اللزوم ولم تحصل المبادرة منه بالتوجه الى المجلس وكان تأخيره بغير عذر شرعي فللمجلس ان يحرر عنه لأمور ضبطية المركز والأمر يطلبه ويرسله الى مجلس ادارة المشيخة وبعد نهو اللازم منه ومعلومية اسباب تأخيره يصير ارساله الى مجلس دعاوى البلد لاجل محاكمته على التأخير على حسب حدود مجلس دعاوى

القسم الثالث في وظائف مجلس دعاوى البلد

(بند ٣٤)

مجلس الدعاوى له انه ينظر في المواد الميئة ادناه وما يماثلها من الانواع العسادية الجزوية التي ينتهي الامر فيها بتكدير الحقوق او بالتعذير او بالحبس لحد اربعة وعشرين ساعة او بالجزاء التقدي بدل الحبس من خمسة غروش لحد خمسة وعشرين غرشاً بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه كما في بند ٤٠ وله ايضاً ان ينظر في المواد العادية التي يمكن فيها مصالحة الطرفين

عدد

- ١ دعاوى الزراعة التي تقع بين متخاصمين في فصل حدود غيط او رى او شركة مواشي او شركة زراعة على العادة المعتبرة بين الاهالي وبعضها او اجرة حرث
- ١ دعوى من يشكى من شيخ حصته اذا اراد اخذه في العمليات زيادة عن دوره
- ١ السرقات التي لا تبلغ قيمتها خمسة وعشرين غرشاً ديوانياً ويكون السارق خلى السوابق
- ١ تطاول بعض اشخاص على بعض مما يكتفى فيه بالجزآت التي تدون بهذا البند
- ١ مشاجرة خفيفة لم ينشأ عنها مضاربه بالآلات

(بند ٣٥)

الحقوق الاهلية المدنية التي فيما بين بعض الاهالي و بعضها في البلد فقط هذه تنظر
اولا في مجلس دعاوى البلد سواء كانت عن مقدار قليل او كثير ويكون نظرها ابتداء
من طريق المصالحة فاذا انتهت بالمصالحة بين الطرفين يصير اثبات وقيد ما انتهى فيها
في دفتر المجلس واذا لم يتوفق نهوها بالمصالحة وتنظر قانونا فيا كانت الدعوى فيه من
خمسائة غرش و اقل ينظرها مجلس دعاوى البلد ويحكم فيها وما زادت الدعوى فيه عن
خمسائة غرش ترسل بمذكرة الى مجلس دعاوى المركز مع المتداعين لتنظر به قانونا
حيث لم تنتهي صلاحا

(بند ٣٦)

من يكن من الاهالي له دين من الحقوق الاهلية المدنية على واحد من اهالي بلد
ثانية فالمدعى يتوجه الى مجلس دعاوى البلد الموجود فيها المدعى عليه وما عدا الحقوق
من سائر الدعاوى تنظر في محل واقعها

(بند ٣٧)

من يكن عليه دعوى ويتصادف وجوده في بلد غير محل الواقعة فاذا كان يمكن
نهو قضيته في مجلس دعاوى البلد التي وجد فيها المدعى عليه فتتظر به والا فيصير ارساله
الى محل الواقعة بواسطة ضبطية المركز

(بند ٣٨)

ما ينظره مجلس دعاوى البلد على موجب البنود السابقة ويستقر رأيه فيه يجري تنفيذه
في وقته باطلاعه بمعرفة شيخ حصة المحكوم عليه ويجري قيده بالدفتر المعد لكتابة المجلس
بتواريخه ويحتم في الدفتر على كل مادة من الرئيس والاعضاء وفي كل خمسة عشر يوما
يتحرر جدول مقتصر من ذلك الدفتر بالتوقيعات المذكورة ويرسل الى مجلس دعاوى
المركز لاجل الاحاطة

(بند ٣٩)

من ثبت له حق على احد بحكم مجلس دعاوى البلد واراد المحكوم له توسط
الضبطية في تنفيذ الحكم فكتتب له بوصله من مجلس دعاوى البلد ليتوجه بها الى
ما مور ضبطية المركز او وكيله لاجل انجاز ذلك

(بند ٤٠)

صدور احكام المجلس على من يحكم عليه نجاس دعاوى البلد من المزارعين حسب حدوده المتقدمة في بند ٣٤ اذا صادفت في وقت تخضير او وقت حصيدة او ري او يكون المحكوم عليه لا تساعده صحته الجسمية على الجلس في وقت صدور الحكم او يكون له اعذار ضرورية بحيث لو حبس ينرتب على حبسه عطل او ضرر وما اشبه ذلك فيجوز للمجلس تبديل جزاء الجلس بالجزاء التقدي لحد خمسة وعشرين غرساً بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه ويتدون ذلك في الرأي الذى يعطى وما تحصل من هذا يتقيد في دفتر المجلس ويسلم الى صراف البلد ويتقيد عنده في الدفتر المدون عنه في بند ٣٢ تحت صرفه في مصروفات مجلس دعاوى البلد

(بند ٤١)

من يحكم عليه بمجلس دعاوى البلد ويرغب اعادة رؤية دعواه بمجلس دعاوى المركز بحيث انه بعد اعادة رؤية دعوته بمجلس دعاوى المركز لا يقبل منه طلب اعادة رؤية الدعوى بمجلس آخر فيجب لذلك اذا لم تمض مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ تقويمه بالحكم

(بند ٤٢)

الدعاوى التي فوق حدود مجلس دعاوى البلد المينة في بند ٣٤ و ٣٥ وتكون درجتها زيادة مثل من يستحق الجلس اكثر من اربعة وعشرين ساعة او سرقات تبلغ قيمتها من ٢٥ خمسة وعشرين غرساً فاكثر او دعاوى الخنوق المدنية التي فيما بين الاهالي وبعضها ولم تنته بالمصالحة وتكون قيمتها زيادة عن خمسمائة غرس كما ذكر في بند ٣٥ فتترسل بمعرفة مجلس دعاوى البلد الى مجلس دعاوى المركز مع اصحاب الدعوى بمذكرة عنها

(بند ٤٣)

المواد المهمة كدعاوى القتل وقطاع الطريق والمضاربة الناشئة عنها جروح خطيرة والحريق العمدا او قطع جسر بفعل فاعل والسرقات الجسيمة اذا وقع منها شيء في حدود البلد داخل وخارج فعلى مجلس دعاوى البلد ان يرسل خبراً في الحال الى مأمور ضبطية المركز ويهتم المجلس وباقي المشايخ بضبط الفاعل ومن يكون معيناً له على ما فعله والمتهم وما يوجد من آلات الفعل بدون انتظار حضور مأمور الضبطية ومن يحضر ثم يجري المجلس التفحصات الموصلة لمعرفة الحقيقة وعلى مأمور الضبطية اشعار المديرية

وسرعة اخبار مجلس دعاوى المركز بما ورد له عن ذلك من مجلس دعاوى البلد في وقته ثم يبادر المأمور او وكيله بالقيام الى محل الواقعة هو ومن يتعين معه بمعرفة مجلس الدعاوى المركزية من اعضائه سواء كان عضوا واحدا او اثنين بحسب اهمية الواقعة وياخذوا معهم من يقتضى اليه الحال من حكيم او نايب شرع او مهندس وباتحاد مجلس دعاوى البلد معهم يجروا تنميم الاستكشافات والاستجوابات وشهود الحال بغير فوات وقت ويعمل محضر ويحتم عليه من الجميع ويرسل مع المذاكرة بافادة من مأمور ضبطية المركز الى مجلس دعاوى المركز وبعد ان يتلى به المحضر ومذاكرة الاستجوابات التي جرت في محل الواقعة اذا نظر له لزوم لاستوفاء شيء لا يترتب عليه تأخير فيجريه ويقدم اوراق الدعوى بغير حكم الى المديرية لترسل منها الى المجلس المحلي واذا حدث واقعة من ذلك في كفر او بلد صغيرة تكون تابعة لمجلس دعاوى بلد كبيرة فعلى مشايخها الموجودين بها انهم حالاً يعطوا خبرا عنها لمجلس البلد التابعين اليه

(بند ٤٤)

المواد الجزئية الداخلة حدود مجلس دعاوى البلد في بند ٣٤ اذا كان عند تسويتها به يوجد ان من يكون محقوقا في مادة له سابقة وبعلوة ما وقع منه على سوابقه يستوجب الحكم عليه بزيادة عن المرخص به لمجلس دعاوى البلد فثل ذلك ترسل قضيته لمجلس الدعاوى المركزية

(بند ٤٥)

اذا حصلت مشاجرة بين اشخاص في البلد بنوع مضاربة بالآلات او اشياء خطيرة ولم يحصل تشكي الى مجلس دعاوى البلد في خصوصها فالمجلس المذكور لا ينتظر تقديم شكوى اليه بل يلزمه بحال سماعه بها انه يهتم هو وباقي المشايخ والغفر في تدارك منع ذلك وضبط المتعدي واجراء مقتضى ما تستلزمه الواقعة حسب المقرر في البنود المشروحة قبله

(بند ٤٦)

اذا كان مجلس دعاوى البلد يطلب احد المشايخ او احد الاهالي او بعض الغفر في اوقات اللزوم ولم تحصل المبادرة منه بالتوجه الى المجلس وكان تأخير غير عذر شرعى فللمجلس ان يحرر عنه لمأمور ضبطية المركز والمأمور يطلبه ويرسله الى مجلس دعاوى البلد وبعد نهو اللازم منه ومعلومية اسباب تأخيره يصير ارساله الى مجلس الدعاوى المركزية لاجل محاكمته على التأخير

(بند ٤٧)

إذا وقعت مشاجرة من احد اهالي البلد في بلد ثانية فتنظر الدعوى بمحل الواقعة
بغير احالة على مجلس بلده الاصلية

(بند ٤٨)

إذا وقعت مشاجرة في حدود بلدين بين اهالي من الناحيتين سواء كان في امور
الري والصرف او لاي سبب من الاسباب فتنظر الدعوى في مجلس البلد التي تكون هي
محل الواقعة من اي البلدين

الفصل الثاني

فيما يتعلق بترتيب مجالس الدعاوى المركزية على كل كم بلد مجلس وهو منقسم الى قسمين

القسم الاول

في بيان ترتيب المجلس وانتخاب اربابه

(بند ١)

يترتب على كل كم بلد مجلس يسمى مجلس الدعاوى المركزية ويكون له رئيس موظف
واربعة اعضاء من اهالي الحكومة من المشايخ ومن عمد المزارعين الذين من اهالي بلاد
دائرة المركز والرئيس يصير تعيينه من عمد واعيان النواحي بالامتحان من المستخدمين
الآن بالاقليم ومن يوجد فيهم لياقة من عمد الاهالي الذين لم يسبق لهم الاستخدام او
كان استخدم ورفت بحسب الاستغناء وصار تحت الاستخدام بحيث يكون الامتحان
بمعرفة ذوات يصير تعيينهم من طرف المجلس الخصوصي اما الاعضاء يكون تعيينهم بالدور
كل ستة اشهر ثم يجعل لهم نواب من امثالهم في كل دور حتى اذا غاب احد الاعضاء
فالنائب عنه يؤدي وظيفته ويجوز ان ينتخب في هذا الانتخاب عضوا او نائبا من يكن
سبق استخدامه بالحكومة وله باحد نواحي المركز اطيان خراجية او عشورية ولو لم
يكن متوطنا بالناحية لكنه يكون حائز شروط الانتخاب

(بند ٢)

يتعين محل لاقامة هذا المجلس باحد نواحي دائرة المركز بمراعاة قرب المسافات
ويكون تعيينه باتحاد مشايخ بلاد المركز مع المدير او وكيله ويكون ذلك المحل فيه سعة
واستعداد لاقامة ديوان ضبطية لدائرة المركز ومحكمة شرعية وواحد حكيم وواحد مهندس

(بند ٣)

اعضاء هذا المجلس ونوابه يكونوا من اهالي الحكومة الذين هم من عمد المزارعين في بلاد دائرة المركز ولهم في تلك البلاد ملكية واثرية ومشتغلين فيها بزراعة او تجارة ويكونوا مع ذلك متوطنين في بلادهم المذكورة لا اقل من خمس سنين ويدخل في ذلك من يكن سبق استخدامه بالميرى حسب ما تصرح عنهم في بند ١ وان الرئيس يكون ممن بلغ في العمر ثلاثين سنة فاكثر والاعضاء والنواب من خمسة وعشرين سنة فما فوق ولا يكون وقع لاحد منهم افلاس وبعد افلاسه ما اعاد اعتباره ولا يكن فيهم من يكن معدودا في زمرة العسكرية ولا من يكون حصلت منه جناية وصدر عنه مضبطة في حقه بارساله الى اليمان او بالطرد من وظيفته

(بند ٤)

انتخاب اعضاء هذا المجلس ونوابه يجري في السنة مرة واحدة عن اعضائه ونوابه باعتبار كل دور ستة اشهر بيان اسماء اعضاء ونواب كل مدة ويكون الانتخاب بمعرفة رؤساء واعضاء مجالس المشيخة ومجالس الدعاوى ببلاد دائرة المركز وبحضور المدير او وكيله في البلد التي تكون مركزا للمجلس ويكون الانتخاب قبل نهو السنة بشهرين ومن ينتهي دوره ويحصل الامنوية منه ويرام في وقت الانتخاب القابل انتخابه في دور آخر فلا مانع من ذلك

(بند ٥)

الانتخاب على موجب ما في بند ٣ وبند ٤ يتبع فيه رأى عموم رؤساء واعضاء مجالس مشيخة ودعاوى البلاد او اكثرية الآراء واذا ظهر للمديرية وقوع انتخاب بوجه غرض او ميل او مجبورية مما يخل بالانتخاب فالمديرية ان تحول تحقيقه على المجلس المحلي

(بند ٦)

بنهاية الانتخاب السنوى على موجب بند ٥ يعمل به جدول حال الانتخاب بيان اسماء ارباب كل دور من اعضاء ونواب ويكتب ذلك الجدول في نسختين ويختم عليهما من احروا الانتخاب بمعرفةهم وبعد انتهائه على ذلك بالجمعية يجري مراجعته بمعرفة المديرية فان وجد مستوفى على موجب بند ٣ وبالتطبيق الى بند ١١ من بنود مجالس المشيخة والدعاوى بالنواحي فيكتب عليه تصديق وترسل منه نسخة الى المجلس المحلي لتحفظ به والثانية تحفظ بالمديرية وبموجبها تحرر اعلانات من المديرية الى كل من

الاعضاء والنواب لمعلوماتهم قبول انتخاب كل منهم ومدة الدور واما ان وجد ضمن الانتخاب احد من المنهى عن تعيينه بموجب ما في بند ٣ فالمديرية لها ان تجري الاصول في انتخاب خلافه كالموضح في بند ١٤ من بنود ترتيب مجلس ادارة المشيخة
(بند ٧)

من ينتخب اعضاء بهذا المجلس ويكون عليه وظيفة شياخة في بلاده فبمعرفة يعين لوظيفة شياخته من ينوب عنه فيها حتى ينتهي دوره ويكتب به اشعار من الشيخ المذكور للمديرية
(بند ٨)

اذا غاب احد الاعضاء لعذر معلوم للمجلس بعد الاستئذان منه فالمجلس يعين النائب عنه مدة غيابه

(بند ٩)

اذا استعفى احد الاعضاء فيكتب منه الى الرئيس ومن الرئيس الى المديرية وحق تصريح منها بقبول استعفاة يتعين النائب عنه لنهاية دوره
(بند ١٠)

رئيس واعضاء ونواب هذا المجلس اذا طرأ على احدهم في مدة تعيينه افلاس او حصل منه جناية اوجبت الحكم عليه بجزا الليمان او بالطرد من وظيفته فيكون داخلا في حكم من يحرم من الانتخاب على موجب بند ٣
(بند ١١)

الاربعة نواب الذين يتخصصون لاعضاء مجلس دعاوى المركز يتخصص منهم اثنان بالدور للملاحظة اجراءات المكاتب الاهلية مع ملاحظة الاوقاف التي تكون بالنواحي على مقتضى الموضح بند ٢٤ الآتي بهذا

القسم الثاني

في وظائف وحدود هذا المجلس واجرااته

(بند ١٢)

مجلس المركز له انه ينظر في الدعاوى التي فوق حدود مجلس دعاوى البلد المينة في بند ٣٤ من وظائف مجالس دعاوى البلاد وما يماثلها من الدعاوى الواردة ببند ١٦ بهذا التي تكون داخلة حدود مجلس المركز يجوز له الحكم فيها اما بالمجلس لحد خمسة

أيام أو بالتجزيم الذي هو الجزاء التقدي بدل الحبس لمدة غرض بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه وله أيضاً ان ينظر في المواد العادية التي يمكن فيها مصلحة الطرفين وان ما يكون من الدعوى الذي فوق حدود هذا المجلس فيجري فيها كما في بند ١٦ و ١٧ الآتي ذكرها بهذا

(بند ١٣)

الحقوق الاهلية المدنية التي فيما بين الاهالي وبعضها قد تقرر عنها في بند ٣٥ في اجراءات مجالس دعاوى البلاد انها تنظر ابتداء بالمجالس المذكورة فهذه يلزم ان الذي لم ينتهي منها بالمجالس المذكورة صلحا وكان زيادة عن خصمها غرض لحد الفين وخصمها غرض ويتحول على مجلس دعاوى المركز تنظر به قانونا بغير ان يفتح فيها باب المصالحة بين الطرفين مرة اخرى واما ما زاد عن الفين وخصمها غرض فترسل للمديرية لتتحويل منها على المجلس المحلي واما ما ينظر من ذلك بغير سابقة رؤيته بمجالس دعاوى البلد فينظر ابتداء بمجالس دعاوى المركز بطريق المصالحة سواء كانت الدعوى عن مبلغ قليل او كثير والذي لم ينتهي بالصاح وكانت الدعوى مبلغها زيادة عن الفين وخصمها غرض كما ذكر فترسل بواسطة المديرية الى المجلس المحلي

(بند ١٤)

المتداعين في مواد الحقوق الاهلية المدنية من الاهالي لهم الحضور لهذا المجلس ان ارادوا وللمجالس ان يستحضروهم بحسب لزوم الطلب والدعوى

(بند ١٥)

ما ينتهي بطريق المصالحة من دعاوى الحقوق المذكورة في بند ١٣ بهذا سواء كان في مجلس دعاوى البلد او مجلس دعاوى المركز ويصير اثباته في قيودات المجالس التي جرت فيها المصالحة بين الطرفين فهذه بعدها اذا اراد احد الطرفين الرجوع عن المصالحة التي تكون جرت بمجالس دعاوى البلد او بمجالس دعاوى المركز فلا تسمع له دعوى

(بند ١٦)

الدعاوى التي تتقدم الى المجلس من مثال مواد السرقات او المضاربات او المشاجرات او التعديات بفتح سدود او سد ترع او اغتصاب مواشي واطيان ومهمات زراعة او حصول فذف من احد في حق الآخر وهكذا من سائر هذه الانواع التي ترفع فيها

دعوى للمجلس يصير تحقيقها به وما يكون الحكم فيه داخل تحت حدوده سواء كان بالمجلس لحد خمسة ايام او بالتجريم لحد مائة قرش كما توضح في بند ١٢ يكتب بها قرارات من المجلس وتصدر الى ضبطية المركز لاجل تنفيذها وما يكون الحكم فيه زيادة عن ذلك ترسل مذكرات تحقيقاته مع ارباب الدعوى بغير حكم من طرف المجلس الى المديرية وهي ترسلها الى المجلس المحلي ليجرى في ذلك اصوله

(بند ١٧)

المواد المهمة كدعاوى القتل وقطاع الطريق والمضاربة الناشئة عنها جروح خطيرة والحريق العمد وقطع جسر بفعل فاعل والسرقات الجسيمة اذا وقع منها شيء في بلاد المركز وورد عنها خبر الى المجلس كما تقرر في وظائف مجلس دعاوى البلد ببند ٤٣ يتعين بمعرفة المجلس من اعضائه واحد او اثنين بحسب ما تقتضيه الواقعة ويتوجهوا مع مأمور الضبطية او وكيله وياخذوا معهم ما يقتضي اليه الحال من حكيم او نائب شرع او مهندس وبالمحاد مجلس دعاوى البلد معهم في محل الواقعة يحجرون تتميم الاستكشافات والاستجوابات وشهود الحال بغير فوات وقت ونهاية مذاكرة الاستجوابات يعمل محضر ويختتم عليه من الجميع وبوروده الى المجلس بواسطة الضبطية اذا نظر له لزوم استنوا شيء لا يترتب عليه تأخير فيجريه ويقدم اوراق الدعوى مع ارباب الدعوى والمسئولين والمتهمين وآلة الفعل بغير حكم الى المديرية لتقدمه الى المجلس المحلي

(بند ١٨)

اذا رفعت دعوى للمجلس عن مادة شرعية في امور مواريث او نخل او سواقي او خصومات تتعلق بالعقار فتسمع الدعوى فيه بالمجلس بحضور قاضي الشرع الموجود بالمركز

(بند ١٩)

من يحكم عليه بمجلس دعاوى المركز في اي مادة كانت على حسب حدود المجلس بدون سابقة حكم من مجلس دعاوى البلد ويرغب اعادة رؤية دعواه بالمجلس المحلي بحيث انه بعد اعادة رؤية دعوته به لايقبل منه طلب اعادة رؤيتها بمحل آخر فيجانب لذلك اذا لم تمض مدة خمسة عشر يوم من تاريخ تفهيمه بالحكم

(بند ٢٠)

حيث تدون بالبند الثاني عشر بهذا عن رخصة المجلس في توقيع الجزآت بالمجلس لحد خمسة ايام فبوقت صدور الحكم يجوز ملاحظة حال المحكوم عليه واذا كان يغير

به معاملته بالحبس باسباب تعطيل اشغاله او زراعته من تخضير او حصيده او ري او عدم مساعدة صحة جسمه الى ذلك وحصول الضرر اليه اذا حبس ويستنسب المحاس تبديل جزاء الحبس بالجزاء النقدي لحد مائة قرش بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه فيجوز له الاجراء ويورد ذلك بالمضبطة التي تصدر منه لضبطية المركز

(بند ٢١)

مجلس الدعاوى المركزية اذا طلب احد ارباب الدعاوى او من يقتضيه الحال من الشهود ويتأخر المطلوب عن الحضور للمجلس بغير عذر شرعي فيتحرر عنه للمأمور ضبطية المركز والمأمور يطلبه ويرسله الى المجلس لتأدية ما هو مطلوب منه والنظر في اسباب تأخيرته

(بند ٢٢)

اذا رفعت دعوى خصومة بين شخصين وكلا منهما يكون من بلد مخصوصة من بلاد المركز او مشاجرة في حدود بلدين من بلاد المركز ايضاً سواء كان في امور الرى والصرف او باي سبب من الاسباب فتنظر الدعوى بمجلس دعاوى البلد التي تكون وقعت في حدودها

(بند ٢٣)

الجزاء النقدي الذي تحصل من المحكوم عليهم بعد تحصيله بمعرفة الضبطية يرسل آخر النهار بكشف يومي لمجلس المركز ليحفظ به تحت يد صراف الناحية التي بها المحاس ويتيد بالدقتر المخصوص عند الصراف المذكور عنه في بند ٣٢ من بنود محاس المشيخة ويكون قيد ذلك بملاحظة المحاس في باب مخصوص ويبقى تحت يده للصرف في المصروفات التي تتعلق بمجلس المركز

(بند ٢٤)

لمجلس المركز تعيين اثنين من نواب اعضائه لملاحظة وحصر ايرادات ومصروفات الاوقاف التي توجد بنواحي ذلك المركز ثم وملاحظة عمارية المكاتب الاهلية التي توجد بنواحي المركز وحسن ادارتها واقامة شعائرها وحصر الايرادات المعينة او التي تعين اليها من التبرعات الخيرية وفي كل سنة يعمل محاسبين احدهما عن ايراد ومصروف المكاتب الاهلية تتقدم لديوان المدارس والثانية عن ايراد ومصروف الاوقاف وتتقدم لديوان الاوقاف

الفصل الثالث

فيما يتعلق بمأمريات الضبطيات المركزية وضبطيات العموم

(بند ١)

كل مركز يكون فيه مجلس دعاوى مركزية يترتب فيه ديوان ضبطية مركزية تكون مركبة من مأمور ووكيل موظفين يصير انتخابهم بالامتحان من المستخدمين الآن بالاقل من نظار الاقسام او خلافتهم ومن الذي تحت الاستخدام ممن سبق لهم خدمة مع ترتيب باقي الخدمة اللازمة

(بند ٢)

يجعل بمركز كل ديوان مديرية ضبطية عموم على ضبطيات مراكز المديرية وتكون هي ايضاً ضبطية ذات البندر الكائن فيه ديوان المديرية ومركبة من مأمور ووكيل موظفين واتباع وعلى المأمور او وكيله ان يمرؤا على ضبطيات المركز ويختبروا احوال اجرا آتهم وان تراءى هناك خطأ او قصور من اي ضبطية من ضبطيات المراكز فبالحال يصير تقديم واقعة ما يترأى بمكاتبه من ضبطية العموم الى المجلس المحلي بعد ان يصير اخطار المديرية ايضاً من ضبطية العموم

(بند ٣)

ضبطية المركز يلزمها ان تلاحظ اجراآت وترتيب الغفرة بالنواحي والحدود ومراكز اقامتهم المرتبين بها وعددهم واختبار وافتقار وجودهم بمحلاتهم عند ما يصير المرور عاينهم مع التأكيذ والتشديد بحفظ الدركات والحدود وغفرة الدورية بالبلاد وافتقار جميع ذلك بكل ناحية من نواحي المركز وعليها ايضاً ان تانظر في مواد الضبط والربط المتعلقة بالموازين والمكايل بالاسواق والحلقات ومجري ما يقتضى لتنفيذ امور المواد الصحية على محورها اللائق واذا اتضح لها وقوع مخالفات في شيء من ذلك فتحيل دعوتها لمجلس المركز

(بند ٤)

ضبطية المركز لازمها مرور المأمور او وكيله في زمن النيل للمحافظة على حاسوب البحر ومحلات المقاطع والسدود الخيفة برفقة المهندسين والمشايخ والانفار والغفرة الذي تخصص لذلك عما يتعلق بنواحي المركز والمساعدة والحث على تقوية ما يلزم تقويته

من الجسور وما يلزم تليسه وما يلزم المحافظة عليه حسبما يروه المهندسين الذين يكونوا مع المأمور او وكيله حذرا من حصول قطع او خلل يترتب عليه معاذ الله تلف او غرق لبعض الاراضي والمزروعات مع ملاحظة ترتيب رباطات الغفر والجسور والمحلات الخيفة ومعاهدتهم بالارور عليهم في زمن النيل ليلا كان او نهارا مع اجراء كامل الوسيط التحفظية لرفع الضرر وعدم تطرق الخلل الذي يتلاحظ وقوعه من هذا القيل

(بند ٥)

من حيث ان النواحي التابعين ضبطية المركز جاري انعقاد اسواق بالنواحي الكبيرة منهم في ايام معلومة وكذا جاري اعمال موالد للاولياء بهم ويجتمع في ذلك جم غفير من اهالي الناحية الواقع بها ذلك واهالي النواحي والجهات المجاورة لها فيلزم ان يكون حاضر في هذا المجمع من يلزم من ضبطية المركز والغفرة للمحافظة والضبط ومنع ما يظن وقوعه من المشاجرات والشقاق ومحوه فيما بين الاهالي وبعضها

(بند ٦)

ضبطية المركز يلزمها تنفيذ ما يكتب لها عنه من مجلس الدعاوى المركزية وما يوسط فيه من مجلس دعاوى النواحي على حسب مرخصتهم بدون تأخير وان احد تشكى اليها مما حكم به عليه فيكون الاجراء في حقه كما في بند ١٩ من بنود دعاوى المجالس المركزية وبند ٤١ من بنود مجالس دعاوى البلد

(بند ٧)

اذا بلغ الضبطية وقوع مادة خطرة بنواحي المركز سواء كان مادة قتل او مشاجرة او حريق او غيره من المواد المهمة ولم يكن ورد لها عنها اخبارية من مجلس دعاوى البلد الواقع بها ذلك فلا يلزم الضبطية ان تنتظر حضور اخبارية لها بما ذكر بل حالاً يقوم المأمور او وكيله مع من يلزم معه من اتباع الضبطية والغفرة الى محل الواقعة لمداكمة الامر وضبط من يلزم ضبطه ويجري عن ذلك ما يلزم من الاستكشافات والتحريات باتحاد مجلس دعاوى البلد حسبما ذكر في اجراءات المجلس المذكور

(بند ٨)

ضبطية المركز يلزمها ملاحظة اجراء العمليات الهندسية العمومية والمشاركة التي تؤمر باجرائها من طرف المديرية عن نواحي المركز على حسب الجداول التي تصدر من مجلس الزراعة للمديرية ويحظر عنها لضبطية المركز

(بند ٩)

المكاتب التي ترد للضبطية من المديرية في شأن من يتأخر في تحصيل الاموال
يصير الاهتمام من الضبطية في اجراء مقتضى ما يلزم لنجاز التحصيلات اول باول
(بند ١٠)

اذا تراءى للمديرية قصور من اي ضبطية من ضبطيات المراكز في تأدية الاجراءات
المقررة عليهم فتحيل رؤية دعواهم على ضبطية عمومهم وهي من بعد التحقيق تحيل
الدعوى من غير حكم الى المجلس المحلى

الفصل الرابع

فيما يتعلق ببعض اجراءات عمومية مع بيان بعض مواد تتعلق بالمديرية

(بند ١)

من حيث على وجه ما سبق ايضاحه من رؤية الدعاوى بالمجالس مقتضى اشتغال كل
جهة بما يخصها فاذا تشكى للمديرية احد في دعوى فان كانت مما ينظر بمجلس دعاوى
البلد او مجلس الدعاوى المركزية او المجلس المحلى فيصير حالتها على جهة اقتضاها
المتعلقة بذلك واذا كان قبل الاحالة ينظر المدير ان القضية مهمة وانه يلزم لها تدارك
بعض تحريات لاطهار واختبار واقعة الحال لاجل ان لا يفوت وقت الفرصة فيجري ما
يتراءى له وبعدها يعمل عنها مذكرة مختصرة وترسل مع الشهود والمسؤولين الى الجهة
التي تكون القضية من خصائصها

(بند ٢)

اذا بلغ المدير وقوع مادة قتل او امر مهم في اي جهة من بلاد المديرية ولم يرد
له اشعار من مأمور او وكيل ضبطية المركز في وقته يتضمن حصول ضبط الفاعل
فيقوم بنفسه او وكيله لحل الواقعة لتدارك امر ذلك ويصير محاكمة المأمور او الوكيل
الذي اهمل في اخبار المديرية بالمجلس المحلى

(بند ٣)

الدعاوى التجارية والديون المدنية حيث انها تحت قوانين وحدود معلومة فان
كانت الدعوى تجارية فيكون نظرها من الاول بالمديرية بجمعية تجار من تجار الجهة
واذا ما امكن فصلها بها بالتساوى فتتحول على مجلس التجارة الذي يلزم تقديمها اليه

وان كانت الدعوى عن دين مدني بين الاهالي وبعضها خارج عن المقادير التي تحت حدود ما ينظره مجالس دعاوى النواحي ومجالس المراكز فيكون رؤيتها بالمجالس المحلى بواسطة الاحالة من المديرية

(بند ٤)

جداول العمليات الهندسية واجراآتھا تكون من مجالس تفتيش الزروعات على حسب الحدود ومأمورين الضبطيات المركزية ملازومين باجرائھا حسبما يصدر لهم عنها من المديرية

(بند ٥)

للمديرية ان تطلب من مجالس البلاد كشوفه عن الاشغال العمومية وعليهم ايضاً ان يقدموا الكشف المقرر عليها تقديمها للمديرية في بنود ترتيباتهم

(بند ٦)

الخدمة المقتضى ترتيبهم بمجالس المشيخة ومجالس دعاوى النواحي ومجالس الدعاوى المركزية والضبطيات وتقدير الماهيات هذه سيصير ترتيبها بمعرفة المجلس الخصوصي

قرار المجلس الخصوصي

انه بناء على ما ورد من مجلس شورى النواب عن مسئلة ترتيب مجالس النواحي والاختطاط بهيئة أخرى للنظر في رؤية وفصل الدعاوى باوقاتها ومواد التحصيلات تسهيلاً عن الجاري الآن كما ذكر مفصلات ذلك بالمقدمة صار الاستئذان من الاعتاب السنية عن ذلك وعلى مقتضى الارادة الخديوية صار عقد المجلس الخصوصي تحت رياسة الجنب العالي وتليت هذه المسئلة وصدر النطق الكريم باعمال اللائحة عن ذلك بحيث انها لم تخرج عن الاحكام الجارية بين الاهالي والعوائد المتبعة من قديم في البلاد وتكون تحت قاعدة منتظمة وبناء على النطق الكريم صار اعمال هذه اللائحة بالمجلس الخصوصي باتحاد آراء من حضروا من مجلس شورى النواب وتوضح بها افكار الحكومة التي خطرت الآن في ترتيب مجلسين في كل بلد احدهما لامور الادارة والثاني للدعاوى وعلى كل كم بلد مجلس دعاوى مركزي وبه ضبطية للمركز ثم وضبطية عموم في كل مركز مديرية وتوضح في كل باب من ذلك كيفية انتظام وتأسيس اجراآته على حسب الاصول والقواعد المتبعة مع اتساع دائرة الانتخاب كما هو الغرض الاصلى من هذا التصميم وانه

وان كان محسنات الافكار لم تكن تحت حصر لكنه من كون اجراء هذه الترتيبات بالنواحي هي ابتدائية وكما كان امر مبتدا وتمادت عليه الايام ياخذ في اسباب التمرن والتقدم ويقبل ازدياد ما يستلزم اليه في الحال والاستقبال من محسنات الافكار التي تستدعي المحو والاثبات حسب مقتضيات الاحوال ومراعاة الزمان والمكان حتى باستمرار الاجرى آن قآن تكون كامل اشغال ومجالس النواحي آخذة في التقدم الموجب لنجاح ونجاز احوال البلاد وراحة العباد وحسن العمارة ولهذا يرى المجلس ان المبادرة باجراء هذا العمل وتأسيسه يتبدأ فيه بمديريات الغربية والمنوفية لارتباطهما ببعضهما ولا باس من تعيين اثنين من ذوات الحكومة واصطحاب ثلاثة عمد معهما لمباشرة هذه التأسيسات في مبادئها بهاتين المديريتين حتى يكون اتباعا للاجراء بباقي المديريات وبإثناء وجودهما في هذه المأمورية ان خطر لهما لزوم علاوة تعديلات أخرى حسب مقتضيات الاحوال فلا بأس من المكتبة عنها منهما للداخلية لينظر فيها بالمجلس الخصوصي وبه يجري المقتضي لما يستلزم اثباته او محوه هذا ما اقتضاه رأي المجلس وصدر به هذا القرار ليجري عرضه بالاستئذان من الجنب العالي وبصدور الامر الكريم بتقديمه لمجلس شوري النواب يصير الاجراء كما استقر عليه رأى المجلس

والذي تراءى للقومسيون هو انه من حيث بناء على ما تلاحظ بمجلس الشورى فيما يتعلق بجعل كيفية الادارة بالاقاليم والبنادر في هيئة غير الجاري عليها العمل الآن صارت المخابرة مع الحكومة في هذا الخصوص وبحسب المساعدات الدورية الحاصلة في كل آن احيب هذا الالتماس وعلى مقتضى الارادة الخديوية صار عقد المجلس الخصوصي تحت رئاسة الجنب العالي وتليت هذه المسئلة وصدر النطق الكريم باعمال اللائحة عن ذلك وبناء عليه قد عملت هذه اللائحة بالمجلس المشار عنه باتحاد آراء من حضروا من مجلس الشورى وتوضح بها افكار الحكومة التي خطرت الآن واشير بالامر الكريم الذي صدر عليها للداخلية عن ارسالها لمجلس الشورى لرؤيتها وكل ذلك من جملة افضال سعادة عزيزنا الخديوي الاكرم ودوام توجيه نظاره العلية لما فيه تسهيل رؤية اشغال الاهالي وراحتهم والتفات كل منهم الى شؤنه العائدة عليه بالثروة والمنفعة فمن الفرض العين علينا اداء ما يمكننا اداؤه من التشكر لسيادته على هذه المنن الجليلة المتردفة وقتاً فوقتاً لاننا معترفون بالعجز عن القيام بكل ما يجب لذلك وقد حصل النظر والتأمل الى بنود هذه اللائحة ووجدت موافقة ومستحسنة ونرى لزوم العمل كما فيها وحيث

انها هيئة ادارة جديدة ومن المعلوم ان حالة العمل تظهر زيادة محسناتها ومزاياها كما انه ان وجد بعض مخدورات في شئ منها تعلم كيفيته ايضاً عند الادارة وقد تقرر بالخصوصي عن البدء في الاجراء بموجبها بمديرتي الغربية والمنوفية وتعين اثنين من حضرات الذوات واصطحاب ثلاثة عمد برفقتهما لمباشرة هذه التأسيسات في مباديها بالمديريتين المذكورتين حتى يكون اتباعا للاجراء بباقي المديريات فالذي يتراءى لحضراتهما من الملاحظات حال وجودهما في هذه المأمورية يتقدم الى المجلس الخصوصي لاجراء ما يقتضي لما يستلزم اثباته او محوه وهكذا اذا تراءى لاحد ارباب مجلس الشورى ملاحظات بحسب ما يراه حالة الاجراء في العام القابل يعرض عنه وينظر فيما يقتضي له وبحسب ما استقر عليه الحال يجري ما يلزم اليه في وقته هذا الذي رآه القومسيون وفوض الرأي فيه للمجلس وقد صار تلاوة التقرير المذكور بالمجلس وجرى ما لزم له حسب الحدود والنظامانه ثم تلي لاخذ الآراء عنه وتصدق على موافقة ما فيه وبعده اخذ رأي المجلس عن فروع وعموم المسئلة واستقر الرأي على موافقتها واستحسناتها وانه بالاجراء على وجه ما تقرر بها مأمول بعناية الله بانفاس سعادة الحديوي رؤية وتشهيل الاشغال والدعاوى في اوقاتها من دون تأخير وكل من الاهالي يلتفت لاشغاله الخاصة به وتحصل الراحة التامة من اجل ذلك وبهذا يجب على جميعنا اداء التشكر للعنايات الحديوية التي تفضلت علينا بهذه المنح العظيمة القدر وان يتحرر القرار ويعرض للمسامع الزكية كما استقر عليه الرأي



ملحق نمرة ٢١

ذيل لللائحة المجالس المركزية

الصادر في ٦ ر سنة ١٢٩٠

الى رئاسة المجلس الخصوصي

هذا القرار صدر من المجلس الخصوصي رقم ٥ ر سنة ١٢٩٠ نمرة ٢٠٠ يتضمن ستة بنود وخاتمة يشتملوا على ما تراءى موافقة اجراء لاتساع رخصة مجالس دعاوى البنادر ومجالس المراكز فيما يحكموا فيه من المواد الجنائية والحقوقية وما يصير اتباعه في رؤية الابلو الذي يعمل عما يكون نظر بالمجالس المذكورة مع ما استنسب من ان كل رئيس مجلس من مجالس المراكز ينتخب له وكيل من الاعضاء ليقوم مقامه حال غيابه كما وان القضايا السابق احالتها للمجالس المحلية من المواد الداخلة تحت رخصة هذا الاتساع يصير نهوها بالمجالس المذكورة بدون اعادة شيء منها لمجالس المراكز وهكذا لا آخر ما توضح تفصيلاته بالقرار المثني عنه وانه مع موافقته وصدور الامر عنه يتخذ ذيلاً الى لائحة المشيخة ويجري نشره للجهات فلاجل تنفيذه واتباع الاجراء بمقتضاه لزم اصداره بما ذكر

الاحد ٦ ر سنة ١٢٩٠

نمرة ٢٨١

قرار المجلس الخصوصي

لما كان عند اختبار حركات ادارة المجالس المركزية بمديرتي الغربية والمنوفية بمعرفة سعادة احمد رشيد باشا تراءى له بعض ملحوظات تقضي لاتساع الرخصة الى تلك المجالس ومجالس البنادر ونحوه زيادة عما تقرر لهم في اللائحة التي عملت سابقاً واعرض سعادته عن تلك الملحوظات للاعتاب الكريمة وتعلقت الارادة السنية برؤية ذلك في المجلس الخصوصي وقد حرر سعادته عنها للمجلس بافادتين احداها رقمة ٢٥ ن سنة ١٢٨٩ نمرة ٣ والاخرى في ١٠ ل سنة تاريخه نمرة ٤ فبعد ان صار مفاوضة الآراء في تلك الملحوظات بالمجلس واقتضى حضور سعادته لاعادة التذكر ثانياً في تلك المواد بحضوره وقد حضر فيها انضمام رأى المجلس مع سعادة المولى اليه قد استصوب الاجراء كما هو آتي ذكره

(بند ١)

بما ان المديرية كان مرخص لهم في السابق بالحكم في المواد الجنائية التي يقضي حكمها بالحبس لحد خمسة عشر يوما وما زادت مدته عن ذلك فانه كان من خصائص المجالس المحلية وكذا المواد الحقوقية فان ما كانت منها تحت دعوى فبعد تحقيقه بالمديرية والاقسام هذا كان صاير نهوه اما بالمساواة بين الخصمين او باحاطته على المجالس المحلي ثم وما يكن مثبت من الحقوق وامره يكون رهين التحصيل فكان يحصل بمعرفة المديرية بدون ان تتوسط فيه المجالس المحلية والمجالس المحلية لها الرخصة فيما زاد في الحكم الجنائي عن خاصة الحبس من فوق الخمسة عشر يوما لحد شهرين وفي المواد الحقوقية بغير تحديد ولما تنظمت لائحة مجالس المشيخة ومراكز الادارة ذكر في بند ١٢ منها ان المجالس المركزية مرخصين في الحكم في المواد الجنائية التي تقضي بالحبس لحد خمسة ايام ثم وفي بند ١٣ منها ذكر بان المجالس المذكورة لهم الحكم في المواد الحقوقية التي من فوق الخمسمائة قرش لحد الفين وخمسمائة قرش وما فوق ذلك يكون من خصوصيات المجالس المحلية فاستنسب الآن بالمجالس حصول الترخيص للمجالس المركزية بالنظر والحكم في المواد الجنائية التي يقضي حكمها بالحبس لحد خمسة عشر يوما وفي المواد الحقوقية المدنية لحد خمسة عشر الف قرش واما ما يكن فوق ذلك فيكون من خصائص المجالس المحلية

(بند ٢)

حيث ان الوارد في بند ١٩ من اللائحة ان من يحكم عليه بمجلس المركز في اي مادة ويرغب اعادة رؤية دعواه بالمجلس المحلي بحيث انه بعد اعادة رؤيتها به لا يقبل منه طلب اعادة رؤيتها بمحل آخر فانه يجاب لذلك على حسب ما توضح تفصيلاته بذلك البند وهذا كان بناء على كون مجالس المراكز حدود اجرائتهم الموضحة باللائحة كانت اقل من اتساع الرخصة التي توفحت بالبند الاول قبله وبما ان الابلو لا يتعدى رؤية زيادة عن درجتين في مجلسين فاستنسب بالمجالس ان الابلو الذي يعمل على حكم مجلس المركز يكون مناظرته والحكم عنه بمجلس الاستئناف لا بالمجالس المحلية انما اذا كان الحكم في مواد حقوقية لحد الفين وخمسمائة قرش وفي الجنائية لحد الحبس بمدة خمسة ايام فيكون الابلو في ذلك قاصر على دفعة واحدة فقط وما كان فوق ذلك لانتهاء حدود الرخصة التي توسعت الآن فيجوز قبول تعدد الابلو فيه الى درجتين اي يكون

الاول درجة في استئناف والثانية بالاحكام

(بند ٣)

من حيث ان بند ٤١ من اللائحه يقضي حكمه بان الدعوى التي يحكم فيها بمجلس دعاوى البلد ويعمل عنها ابللو ينظر فيها بمجلس دعاوى المركز ثم وبالبند الثاني الموضح بهذا تعرض بقبول النظر بالاستئناف في الابللو الذي يعمل على حكم مجلس المركز فاستنسب بالمجلس ان مجلس المركز يختبر اجراءات وتنجز اشغال مجلس دعاوى البلد كما وان مجلس الاستئناف له صلاحية في ان يختبر اجراءات وتنجز اشغال مجلس المركز وعلى هذا ينبغي انه في كل شهر يتقدم للاستئناف من مجلس المركز كشف ببيان ما ورد اليه من القضايا باتواعها وانتهى منه بتاريخ ورودده ونهوه والباقي واسباب عدم نهوه بدلاً عن الكشف الذي كان معتاد تقديمه الى المجلس المحلي وبورود الكشف بالاستئناف فبمعرفة يجري الحث والتأكيد المستلزم عليهما سرعة النهو والتجاوز لا آخر ما يلزم لذلك

(بند ٤)

بما ان البند الاول من اللائحة المتعلق بترتيب مجالس الدعاوى المركزية من مقتضاه ان اي مجلس دعاوى من دعاوى المركز يكون له رئيس موظف واربعة اعضاء يتعينوا بالدور كل ستة اشهر مرة ولهم نواب ايضاً فاستنسب الآن انه بمعرفة كل رئيس مركز ينتخب من الاربعة اعضاء شخص بوظيفة وكيل للمجالس حتى اذا غاب الرئيس لعذر شرعي فذلك الوكيل يقوم مقامه حال غيابه هذا مع كونه لا يسوغ للرئيس غيابه عن المجلس لعذر ما دون ان يستأذن من مجلس الاستئناف بمكاتبة رسمية وبتصريح له منه بالاجابة بالتطبيق لقرار الاجازات متى رأى الاستئناف اقتضا للاجابة في ذلك

(بند ٥)

حيث ان رخصة احكام مجالس دعاوى البنادر هي متساوية برخصة مجالس دعاوى القرى المرخصين في المواد الجنائية التي يحكم فيها بالمجلس لحد اربعة وعشرين ساعة وفي المواد الحقوقية لحد خمسية قرش كالموضح في بند ٣٤ وبند ٣٥ من اللائحة فالآن منظور انه لداعي اتساع البنادر وكثرة دعاويها عن دعاوى القرى بما فيهم جهة البرلس المتباعدة عن المجالس المركزية لوبقوا على رخصة مجالس دعاوى القرى ينشأ مشقة لارباب الدعاوى وطوله وتأخير في نهو المواد الجزئية ولذلك استنسب ان مجالس دعاوى البنادر ومجالسين دعاوى البرلس يناسب له سعة الرخصة عن مجالس دعاوى القرى نوعاً وهو ان يكون لهم

الترخيص في المواد الجنائية بالجلس لحد ثلاثة ايام وفي الحقوق المدنية لغاية الفين قرش بحيث ان الابلو الذي يتطلبه من يحكم عليهم في ذلك يجري قبوله بمجالس المراكز (بند ٦)

بما ان اصل الرخصة التي كانت للمجالس المركزية على مقتضى لائحة مجالس المشيخة والمراكز السالف ذكرها هي توقيع الاحكام في المواد الحقوقية لحد الفين وخمماية قرش وفي الجنابة الذي يحكم فيها بالجلس لحد خمسة ايام وما زاد عن ذلك كانت من خصائص المجالس المحلية كما سلف التوضيح ولهذا فما كان باقلام دعاوى المديريات وغيرها من القضايا مع ما كان يتقدم الى المجالس المركزية من القضايا الخارجة عن مرخصيتها قد تقدمت الى المجالس المحلية وقد تلاحظ انه بالنظر لاتساع الرخصة الآن للمجالس المركزية بالحكم في الجنائي لحد خمسة عشر يوماً وفي المواد الحقوقية لحد خمسة عشر الف قرش ربما ان المجالس المحلية تعيد ما هو موجود بها من المواد الداخلة تحت رخصة هذا الاتساع الى المجالس المركزية ركناً على انها من مرخصيتها وحيث ان الاصول المرعية لا تساعد على نقل وحالة اي دعوى من اي مجلس تكون منظورة به الى مجلس آخر بدون نهو ما عدا المستثنى قانوناً قد استنسب ان ما يكون موجود بالمجالس المحلية من المواد السابق اخلتها الية ولو ان احكامها داخلة في مرخصيات مجالس المراكز بمقتضى هذا القرار الا انه لا يقتضي اعادة شيء منها للمجالس المراكز بل يجري نهوها واتمامها بمعرفة المجالس المحلية وتوقيع الحكم فيها بما كان يحكم به في المجالس المركزية وبهذه الصورة فان القضايا التي ترد للمجالس المركزية السالف ذكرها من الآن فصاعداً ستجسد بعد الآن يجري فيها على مقتضى الرخصة التي توفحت بهذا القرار

الخاتمة

هذا الذي رؤي في ذلك وحيث انه صار الشروع في ترتيب مجالس المشيخة والدعاوى بباقي المديريات البحرية كالذي جرى بهاتين المديريتين فعند تمام ذلك اذا اقتضى الحال الى تشكيل مجلس ثاني للاستئناف فبوقتها ينظر ويجري الموافق وعلى هذا ينبغي عرض ذلك واذا وافق وصدر عليه الامر باجراء فيكون ذيلاً الى لائحة المشيخة وينشر الى الجهات كما نشرت ليجري العمل بمقتضاه

(٢١١)

ملحقات

بندہ	بندہ	بندہ	بندہ	بندہ
مستشار	رئيس شورى	سردار عسكرية	اعضا	اعضا
	النواب			
بندہ	بندہ	بندہ	بندہ	بندہ
رئيس قوميون	ناظر جهادية	ناظر مالية	ناظر خارجية	رئيس مجلس
الخصوصي				الاحكام
بندہ	بندہ	بندہ	بندہ	بندہ
اعضا	اعضا	اعضا	ناظر حقانية	ناظر داخلية
				بندہ
			رئيس مجلس	ناظر اشغال عمومية
			خصوصي	ومعارف و اوقاف



فهرست

صحيفة

فاتحة الكتاب

مقدمة — المحاماة عند الامم القديمة

٤

الباب الأول

المحاماة في الزمن الحاضر

٢١

فصل الأول

المحاماة عند الامم الغربية

المحاماة في المانيا	٢٣
المحاماة في جمهورية ارجنتين	٣٣
المحاماة في اوستور ياهنكاريا	٣٣
المحاماة في النمسا	٣٤
المحاماة في بلاد المجر	٣٥
المحاماة في بلجيكا	٣٨
المحاماة في بوسنه وهرسك	٣٩
المحاماة في البرازيل	٣٩
المحاماة في كندا	٤٠
المحاماة في بلاد شيلي	٤٣
المحاماة في اسبانيا	٤٤
المحاماة في الولايات المتحدة بامريكا	٤٥

صحيفة	
٤٧	المحامة في بريطانيا العظمى
٤٩	المحامة في اليونان
٤٩	المحامة في ايطاليا
٥٢	المحامة في بيرو والمكسيك
٥٢	المحامة في رومانيا
٥٣	المحامة في روسيا
٥٦	المحامة في بلاد الدانمرك والسويد والنرويج واسلانده
٥٩	المحامة في بلاد السويس
٦٤	المحامة في الدولة العلية
٦٦	المحامة في فرنسا

الفصل الثاني

٨٣	الوكلاء عند الامم الغربية
٨٥	الوكلاء في فرنسا
١٠٠	الوكلاء في البلجيك
١٠٠	الوكلاء في البرازيل
١٠١	الوكلاء في بلاد شيلي
١٠٢	الوكلاء في بلاد كوستاريكا
١٠٢	الوكلاء في الولايات المتحدة
١٠٣	الوكلاء في انكلترة
١٠٤	الوكلاء في ايطاليا
١٠٥	الوكلاء في البلاد الواطية
١٠٦	الوكلاء في روسيا
١٠٨	الوكلاء في الدانمرك والسويد
١٠٩	الوكلاء في سويسرا

لفصل الثالث

خلاصة ما تقدم -- الكلام على مؤتمر المحاماة	١٠٩
القسم الاول -- المحاماة عند جميع الامم وفيه نظامها الحالي --	١١٢
انتخاب القضاة -- الاصلاحات المطلوبة -- الكتب	
القسم الثاني -- التعليم المتعلق بصناعة المحاماة	١١٣
القسم الثالث -- مبادئ كلية تتعلق بصناعة المحاماة	١١٤
القسم الرابع -- العلائق بين طوائف المحامين في الامم وبين افرادهم	١١٥
القسم التكميلي -- اعمال المؤتمر -- اولاً المنظمات الخصوصية التي	١١٦
لا دخل للحكومة فيها -- ثانياً التعليم المتعلق بصناعة المحاماة -- ثالثاً	
العلائق بين طوائف المحاماة وبين المحامين	
اجتماع المؤتمر	١١٨
اليوم الرابع	١٢٠
مذكرة جناب المسيو ملكولم ميكيريث مستشار الحقانية المصرية	١٢٠
مرافعة شهيرة في قضية خطيرة	١٣٦

البا الثاني

المحاماة في البلاد المصرية	١٥٨
----------------------------	-----

لفصل الأول

القضاء من عهد المرحوم محمد علي باشا -- ديوان الوالي -- مجلس	١٥٩
المشورة -- اول مجلس للتجارة -- المجلس العالي الملكي -- مجلس	

شورى الجهادية — مجلس الدعاوي بالاسكندرية — مجلس الدعاوي
 بدمياط — الخزينة المصرية — قلم المدارس — نظارة الاشغال
 مجلس الصحة والمحاجر — ديوان البحرية — الكشف — قتل المعلم
 غالي — تشكيل دواوين العموم السبع وهي الديوان الخديوي وديوان
 كافة الايرادات وديوان الجهادية وديوان البحر وديوان المدارس وديوان
 الامور الافرنكية والتجارة المصرية وديوان الفاوريات — جمعية
 الحقانية — المجلس الخصوصي — مجلس الاحكام — المجلس العمومي
 بالمالية — جمعية الاسكندرية العمومية — مجالس الاقاليم — الغاء
 المجالس — تشكيل المجالس ثانياً — القوانين التي وضعها الولاة من
 عهد محمد علي باشا

فصل ثانى

القضاء من حكم المرحوم اسماعيل باشا الى افتتاح المحاكم الاهلية	٢٠٧
تشكيل مجالس الاقاليم — اعادة تنظيمها — انشاء ديوان الحقانية	٢٠٧
تشكيل المجالس المركزية ومجالس المشيخة والدواعي — اصلاح قوانين المجالس المحلية	
القضايا الجنائية — القضايا القديمة — مضبطة	٢١٩
المسائل المدنية — التقارير	٢٢٩
ملاحظات عمومية على ما تقدم — اختلال الاختصاص — سيطر الادارة على القضاء	٢٣٣
حال المحاماة في تلك الاوقات	٢٤٨
المزورون في عهد محمد علي باشا وهم المخامون	٢٤٩
صورة الشكوى وما جرى لهم بسببها	٢٤٩
وظيفة المحاماة امام المجالس الملغاة — قضية موسى عمر	٢٧٠

صحيفة	
٢٧٤	درجة معارف المحاماة — امثلة من تحريرات وكلاء الاشغال
	كتابة المجالس
٢٨٥	مشكلات الكتابة
٢٩١	محافظ رشيد وشاكر اغا

البيانات

٢٩٣	المحاماة امام المحاكم الجديدة
٢٩٤	المحاماة امام المحاكم المختلطة
٣٠١	المحاماة امام المحاكم الاهلية
٣٠٢	الدور الاول من عهد التشكيل الى سنة ١٨٨٨
٣٠٥	الدور الثاني من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩٣
٣١٣	الدور الثالث من سنة ١٨٩٣ الى الآن

فصل الأول

٣١٦	الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بحرقهم
٣٢٥	قرارات مجلس الاستئناف
٣٢٦	تجديد الطلب بعد رفضه
٣٢٧	الاشتغال بالحرفة بعد القبول

فصل ثانى

٣٣٥	فيما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات
٣٣٥	الواجب الاول — الاستقامة — الاستقامة في المعيشة الخصوصية
	الصدق في المعاملات

الواجب الثاني — كتمان السر — في السر — في الاباحة — في صفة	٣٤٠
المبيح — في مسوغات الاباحة	
الواجب الثالث — الامتناع عن سب الخصوم وذكر الشخصيات	٣٤٨
المسيئة والاتهام بما يخذش الشرف	
الواجب الرابع — المدافعة عن الفقراء مجاناً	٣٥٢
الواجب الخامس — مباشرة الاعمال تحت ضمان المحامي حقيقة النسبة	٣٥٢
بين المحامي وموكله — في اثبات التوكيل — فيما يترتب على التوكيل	
— التنحي عن التوكيل	
الواجب السادس — رد اوراق الموكل اليه بعد انتهاء التوكيل —	٣٦١
ضمان الوكيل — لمن طلب الضمان — في اقتضاء التوكيل — في	
عزل المحامي — موت الوكيل او الموكل — الحجز على الوكيل او الموكل	
والافلاس	
حقوق المحامين — الاجرة — لبس البنش	٣٧٠
فيما لا يجوز الجمع بينه وبين حرفة المحامات — الاشتغال في اي عمل	٣٧٣
يحط بقدر المحامي	

لفصل الثالث

وهو الباب الثالث من اللائحة

في تأديب المحامين	٣٧٥
في احكام التأديب	٣٧٨
في حكم المعارضة والاستئناف	٣٨١
في العقوبات التأديبية	٣٨٢
التوبيخ	٣٨٤
التوقيف	٣٨٥

صحيفة	
محو الاسم من الجدول	٣٨٥
فصل في موجبات التأديب	٣٨٧
في الجمع بين عقوبي التأديب ومحكم الجنائيات	٣٩١
احكام وقتية	٣٩٤
احكام ختامية	٣٩٨

الباب الرابع

عموميات

الفصل الأول

المحاماة والقضاء ٤٠٢

الفصل الثاني

كيف يؤدي المحامي مهنته ٤١٢

المرافعات ٤١٢

المذكرات ٤١٥

الاستشارة ٤١٨

التحكيم ٤٢٣

الفصل الثالث

النقل ٤٢٤

العلوم التي تلزم معرفتها في المحاماة ٤٢٨

الحاتمة

اخلاق المحامي ٤٣١

فهرست الملحقات

صحيفة الملحقات

ترتيب مجلس احكام ملكية	٢	ملحق نمرة ١	٢
تشكيل الدواوين وقانون السياسة نامه	٤	« «	٢
لائحة ترتيب الجمعية الحفانية	٢٧	« «	٣
ترتيب مجالس التجار	٣١	« «	٤
ترتيب القناصل	٤٣	« «	٥
لائحة مجلس الابلو	٤٥	« «	٦
لائحة مجلس التجار	٥٢	« «	٧
المجلس الخصوصي والمجلس العمومي والجمعية العمومية بالاسكندرية	٥٦	« «	٨
لائحة المجلس العمومي	٥٧	« «	٩
لائحة وترتيبات مجلس العسكرية	٦٠	« «	١٠
مجلس احكام مصرية — لائحة مجلس الاحكام	٦٣	« «	١١
تشكيل المجلس الخصوصي — لائحة المجلس الخصوصي	٦٧	« «	١٢
تشكيل مجالس الاقاليم — مجلس طنطا غربية — مجد	٧٠	« «	١٣
سمنود — مجلس الفشن — مجلس جرجا — مجد الخرطوم — لائحة مجالس الاقاليم			
ترتيب مجلس الاحكام	٧٦	« «	١٤
ترتيب مجلس الاحكام	٧٧	« «	١٥
قانون رؤية الدعاوي بمجلس قوميون مصر	٨٠	« «	١٦
مجلسا اقاليم بحري وقبلي ولائحتهما	٩٥	« «	١٧
قانون المنتخبات	١٠٠	« «	١٨
القانون السلطاني وهو القانون الهمايوني	١٥٦	« «	١٩
لائحة المجالس المركزية	١٧٩	« «	٢٠
ذيل للائحة المجالس المركزية	٢٠٧	« «	٢١

CALL No. {

ACC. NO. _____

AUTHOR _____

TITLE _____

THE BOOK MUST BE CHARGED AT THE TIME
OF ISSUE



MAULANA AZAD LIBRARY
ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES :-

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1-00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over-due.